الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

كلية أصول الدين **قسم الدعوة والإعلام والاتصال**

رقم التّسجيل: .....

الرّقم التّسلسلي: .....

الإعلام الأمني في الصحافة الجزائرية

دراسة ميدانية تحليلية- لصحف الخبر ،النصر ،الوطن -

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الإعلام

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ الدكتور:

إلياس طلحةعبد الله بوجلال

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللّقب	الرّتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصّفة
– أ.د/بوبكر عواطي	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر	رئيساً
–أ.د/عبد الله بوجلال	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر	مقرّراً
– أ.د صالح بن نوار	أستاذ	جامعةأم البواقي	عضواً
– أ.د جمال العيفة	أستاذ	جامعة عنابة	عضواً
– أ.د فضيل دليو	أستاذ	جامعة قسنطينة 03	عضواً
– د.ليلى فيلالي	دكتوراه	جامعة الأمير عبد القادر	عضواً

السنة الجامعية: 1436-1437هـ/2015-2016

شكر وتقدير

من لم يشكر العباد لم يشكر الله

عملا بهذه المقولة النبيلة، أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف، الأستاذ الدكتور عبد الله بوجلال، على مرافقته العلمية من أجل إنجاز هذا البحث، وذلك من خلال توجيهاته الدقيقة وخاصة المنهجية منها، التي أزاحت الكثير من الغموض وأنارت طريق هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة الموقرة كل باسمه ومرتبته، على تجشم عناء قراءة الأطروحة، وعلى توجيهاتهم ونصائحهم.

كما لا أنسى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد، وخاصة إدارة وعمل مكتبة أحمد عروة، مكتبة الشيوخ، قسم الدوريات، وكذا مصلحة الدرلسات العليا كل باسمه.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين، خاصة من رافقتي طيلة مساري الدراسي أمي الغالية،

إلى إخوتي وأخواتي،

إلى زوجتي الكريمة،

إلى ابنتي آلاء، ابني منيب،

إلى الأستاذ بلقلسم وكل عائلة خرف الله،

أهدي هذا العمل المتواضع.

المقدمة

المقدمة:

يعد الإعلام ظاهرة اجتماعية ارتبطت بظهور الإنسان وتطورت بتطوره، وقد لازم الإعلام الحياة البشرية منذ القديم إلى حد الآن، حاملا همومه وانشغالاته المختلفة، فعبّر عن احتياجاته الأولية البسيطة المتمثلة في الحصول على المأكل والمأوى لكي يضمن أمنه الغذائي وأمنه السكني، كما استخدمه الإنسان لتحقيق أمنه ضد الأخطار المحدقة به مع بداية ظهور التجمعات البشرية المختلفة ورغبة كل واحدة منهافي السيطرة على الأخرى، معتمدا في ذلك على وسائل إعلام بسيطة (لكنها فعالة) للتنبيه والتحذير، وكان الطابع الغالب لعملية التواصل هو التبليغ الشخصي أو المواجهي، الذي لم يكن كافيا في فترة زمنية معينة فكانت الحاجة إلى التدوين فظهرت الكتابة و المخطوطات ثم الكتب، ونتيجة الحاجة إلى المعرفة بعد انتشار الجامعات واتساع دائرة التعليم، ظهرت الطباعة التي كانت بمثابة منعرج تاريخي في مجال الإعلام والاتصال بالجماهير، حيث سمحت بانتشار الكتب على مستوى أوسع، بعدما كانت حكرا على الصفوة (خاصة الكتب السماوية)، كما سمحت بظهور الصحافة المكتوبة التي تقدم – على عكس الكتب- معلومات جديدة وآنية ومتنوعة وبأثمان رخيصة.

ولقد واكبت الصحافة المكتوبة التطورات الحاصلة في المجتمعات من خلال نقل كل ما يجري من أحداث يومية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والصحية والعلمية والعسكرية...، فوجد الجمهورفيها الملاذ أو المتنفس الذي يحصل من خلالها على حاجاته المعرفية والتوجيهية، التي تمكنه من المعرفة والإحاطة بكل ما يدور حوله من أحداث، رغبة منه في إشباعها، ولعل أهم هذه الحاجات هي الحاجة إلى الأمن، الذي أصبح يحتل مكانا بارزا في أولويات الأفراد والجماعات والحكومات، وأصبح مطلبا أساسيا لما يوفره من طمأنينة، إذ يعتبر ركيزة من ركائز المجتمع الذي يستمد منه استقراره وتقدمه، وهو المحور الذي تدور حوله كل السياسات لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والازدهار الاقتصادي، ولم يعد الأمن مقتصرا على ميدان معين أو مجال معين –كما يتصوره البعض-، فهو مفهوم متصل بجميع مناحي الحياة، لدرجة أن أطلق عليه الأكاديميون مصطلح "الأمن الشامل".

وفي ظل اتساع مفهوم الأمن مع تعقد الحياة البشرية وكثرة الأحداث، لم تستطع وسائل الإعلام، ومنها الصحافة المكتوبة، مواكبة كل هذه الأحداث وإعطائها حقها من التغطية، فتوجه الإعلام إلى التخصص فظهر بذلك الإعلام السياسي والإعلام الرياضي والإعلام الصحي والإعلام الاقتصادي...، لما لكثرة الأحداث والظواهر الأمنية ظهر تخصص جديد يُعنى بهذا المفهوم تمثلفي " الإعلام الأمني"، الذي يهتم بجمع، وتنظيم، ومعالجة، ونشر كل ما له علاقة بالأمن.

ونظرا لحداثة هذا التخصص الإعلامي، كتبت فيه الكثير من المقالات وعقدت له العديد من الندوات والمؤتمرات التي أثمرت تراثا معرفيا حوله، ومن أجل إسقاط المفهوم على الواقع الجزائري، انكبت الدراسة الحالية على دراسة هذا الموضوع، من خلال محاولة إعطاء صورة عنه على المستوى النظري والتطبيقي، وللإحاطة بالموضوع تم تقسيم فصول الدراسة الموسومة بـ "الإعلام الأمني في الصحافة الجزائرية" إلى مقدمة وخمسة فصول، خصص الفصل الأول للإطار المنهجي، وفصلان نظريان، وفصلان للدراسة التطبيقية.

فتناولالفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة، حيث تمفي مبحثه الأول عرض مشكلة البحث وتساؤلاته الرئيسية والفرعية، مع تحديد أهمية البحث وأهدافه، وأهم المفاهيم الخاصة بالدراسة، ثم عرض للدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة. وتطرق المبحث الثاني للمداخل النظرية المستخدمة في البحث، والمنهج المستخدم وأدوات البحث التي اعتمدت عليها الدراسة، مع توصيف لعينة الدراسة التحليلية والميدانية. وفي المبحث الثالث قام الباحث بتقديم بطاقة تعريفية لصحف الدراسة التي خضعت للتحليل، وهي:الخبر، النصر، EL WATAN.

وتناول الفصل الثاني المعنون بـ "الإعلام الأمني"،في مبحثه الأول مدخلا عاما بإعطاء لمحة عن حاجة الإنسان الدائمة للأمن،ثم تمّ تحديد سمات الأمن ومجالاته، وعرض موجز عن الإعلام المتخصص، لنصل إلى نشأة الإعلام الأمني وتطوره. أما المبحث الثاني فتناول أهميةالإعلام الأمني، وأهدافه، ووظائفه، وخصائصه. فيما تناول المبحث الثالث ضوابطالمعالجة الصحفية للموضوعات الأمنية وأبعادها، وخصص المبحث الرابع للعلاقة المتلازمة بين الإعلام والأمن.

ولما كان الموضوع يعالج الإعلام الأمني في الجزائر، فقد خصص الفصل الثالث لدراسة هذا الجانب تحت عنوان "الإعلام الأمني خلال الأزمة الأمنية الجزائرية"، قُسم إلى مجموعة مباحث، تناول المبحث الأول فيه أحداث أكتوبر 1988م، والتحول الديمقراطي في الجزائر، وتناول المبحث الثاني الإعلام المكتوب في الجزائر، وخصص المبحث الثالث للإعلام المكتوب في الجزائر بعد التعددية، والمبحث الرابع تناول معوقات الممارسة الإعلامية في فترة التعددية، فيما تناول المبحث الرابع المعالجة الصحفية أثناء الأزمة الأمنية.

وبالنسبة للإطار التطبيقي للدراسة، الذي يتناوله الفصل الرابع، والمعنون بـ "نتائج الدراسة التحليلية لمضامين صحف الخبر، النصر، الوطن"، فقد عرض نتائج الدراسة التحليلية للصحف المدروسة، فعرض المبحث الأول جانب المضمون (ماذا قيل؟)، فيما عرض المبحث الثاني جانب الشكل (كيف قيل؟)، وتناول الفصل الخامس نتائج الدراسة الميدانية.

وتم في النهاية عرض نتائج وخاتمة الدراسة، وبعض الملاحق المهمة التي لها صلة بالموضوع، مع فهرس توضيحي للجداول المعروضة في المتن، وفهرس بجميع الموضوعات المتطرق إليها في الدراسة النظرية والتحليلية والميدانية.

الفصل الأول

الإطار النظري
والمنهجي للدراسة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

تقتضي الضرورة المنهجية في البحوث العلمية الأكاديمية تخصيص فصل منهجي يوضح معالم الدراسة ويضبطها، وهو ما سيتم في هذا الفصل الموسوم بـ الإطار المنهجي للدراسة، حيث سنُخصص المبحث الأول لإشكالية الدراسة وتساؤلاتها، مع ضبط للمفاهيم الرئيسية، وعرض لأهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وسنقوم في المبحث الثاني بتحديد منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات التحليلية والميدانية وعينتها، وسيهتم المبحث الثالث بتعريف صحف الدراسة التحليلية المتمثلة في صحف: الخبر والنصر وEL WATAN.

المبحث الأول: إشكالية الدراسة ومفاهيمها:

أولا-إشكالية الدراسة وتساؤلاتها **الفرعية**:

تتصدر الأخبار الأمنية الصفحات الأولى للصحف عادة، سواء تعلق الخبر بجريمة من الجرائم الشنيعة أو كارثة من الكوارث الطبيعية أو حادث مرور مرِوع...، وتكون على شكل "مانشيط" كبير كخبر رئيس للصحيفة، وقد يتعدى إلى أكثر من خبر في الصفحة الأولى، فمثل هذه الأخبار والموضوعات الأمنية أصبحت تحظى بعناية كبيرة من التغطية الصحفية وأصبحت تخصص لها مساحات واسعة، نظرا لإقبال الجمهور عليها رغبة منه في تحقيق إشباعاته المعرفية وحبه للاطلاع، لذلك خلق نوع من التزاوج مابين الموضوعات الأمنية والتغطية الصحفية فأصبحت الصحافة (الإعلام) لا تستغني عن مثل هذه الأخبار، ونظرا لحساسية الموضوع الأمني وأهميته فإن معالجته تقتضي الكثير من الحرص والتريث في نقل ومعالجة ونشر الموضوع الأمني، بإعطائه لصحفيين ذوي خبرة وتخصص في المجال الأمني، لأن تأثيراته قد تكون وخيمة على الفرد والمجتمع. فالمتلقي يتأثر بما ينشر في وسائل الإعلام، وقد يقوم برد فعل يخل بالنظام العام للمجتمع والدولة، فخبر احتمال ارتفاع سعر سلعة معينة ذات الانتشار الواسع قد يؤدي إلى الإقبال المتزايد عليها بشكل كبير ويؤدي فعلا إلى ند وارتفاع سعرها، وقد تنتشر عدوى احتجاجات في منطقة ما بسبب نشر خبر أن احتجاجات اندلعت في منطقة آخرى، كما قد ينتشر الخوف بسبب النشر المكثف لأخبار الجرائم وتؤدي بالأفراد إلى الانطواء والعزلة وتجنب إقامة علاقات اجتماعية مع المحيط (جيران جدد، أصدقاء عمل جدد)...، لذلك كان لزاما على وسائل الإعلام، وخاصة الصحافة المكتوبة التعامل بحرفية مع الموضوع الأمني، والعمل على تحقيق الوظيفة الأساسية للإعلام الأمني ألا وهي نشر وعي أمني لدى الجمهور العام والخاص، بما يحيط به من أخطار وإرشاده بأساليب التعامل مع الأخطار الأمنية، لخلق

الشعور بالأمن والطمأنينة والاستقرار في نفوس الجماهير، مستخدمةفي ذلك مختلف الأنواع صحفية، والعمل على رفع الحس الأمني للمواطنين ودعوتهم للتعاون مع الأجهزة الأمنية لتحقيق الأمن العام، لأن تحقيقه لا يقتصر على الأجهزة الأمنية فحسب؛ بل يتطلب تكافل جهود الجميع (أجهزة أمنية، مواطنين، صحافة)، ويتم ذلك من خلال عرض صورة إيجابية للأجهزة الأمنية والإشادة بجهودهم المبذولة في سبيل تحقيق الأمن والأمان للوطن والمواطن، ومن خلال خلق علاقة إيجابية بين رجال الإعلام والأجهزة الأمنية خاصة فيما يتعلق بالمعلومات الأمنية الحساسة التي غالبا ما يشوبها نوع من التعتيم ويكون حصول الصحفي عليها صعبا، فكلما كانت العلاقة بين الأجهزة الأمنية والصحفية إيجابية كلما استفاد المواطن وزادت درجة حسه الأمني، وكلما كانت العلاقة سلبية كلما ضاع حق المواطن في الحصول على المعلومات الأمنية الصحيحة وانتشرت بذلك الشائعات وتأثيراتها المهددة لأمن الفرد والمجتمع.

يسعى البحث إلى الإجابة على**التساؤل الرئيسي التالي**:ما واقع الإعلام الأمني في الصحافة الجزائرية المكتوبة؟

وتندرج ضمنه مجموعة من **التساؤلات الفرعية**الآتية:

التساؤل الفرعي الخاص بالدراسة التحليلية:

1– كيف عالجت الصحف المدروسة (يومية الخبر، النصر، El watan) الموضوعات الأمنية من حيث الشكل والمضمون؟

التساؤلات الفرعية الخاصة بالدراسة الميدانية:

2– ما استخداماتوالإشباعات (المعرفية–التوجيهية،والاجتماعية، والنفسية)المحققة لجمهور الدراسة، في المجال الأمني؟

3– ما الصورة الانطباعية عن الإعلام الأمني في الصحف الجزائرية لدى الصحفيين وأجهزة الأمن؟

ثانيا-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الاعتبارات الآتية:

– يعتبر توفير الأمن رهان جميع الدول والحكومات، فهو من الموضوعات الحساسة التي يتوقف تطور المجتمع وازدهاره، فالأمن بمفهومه الشامل تعدى المفهوم التقليدي الذي كان يُعنى

بالجانب العسكري والسياسي، لم تعداه ليشمل جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعقدية والأمنية...لذا فالموضوع له أهمية كبيرة يتطلب البحث والدراسة من الناحية الإعلامية.

– تعد من بين الدراسات القليلة التي تناولت موضوع الإعلام الأمني في الجزائر.

– كما تكمن أهمية الدراسة في كونها تناولت موضوع الإعلام الأمني بشكل أشمل، أي من عدة جوانب سواء تعلق الأمر بالوسيلة (صحافة مكتوبة) أم بالمستقبل (الجمهور) أم بالقائم بالاتصال (صحفيين، القائم بالاتصال في المؤسسة الأمنية)، على عكس دراسات أخرى التي تناولت الموضوع في جزء من جزئياته (كالجريمة والعنف مثلا).

– وهناك أهمية للدراسة من الناحية الإجرائية في كونها من الدراسات التي تقوم على توظيف أكثر من أداة بحث، سعيا منها للوصول إلى إجابة لموضوع البحث وتساؤلاته، في محاولة للإحاطة بالموضوع من جوانبه المختلفة.

– وتفيد الدراسة من الناحية العملية الباحث في محاولة التطبيق والتحكم في أدوات البحث العلمي، وخاصة تحليل المضمون.

ثالثا: أهداف الدراسة:

من المنطقي أن تكون لكل دراسة أهداف تسعى لتحقيقها، والتي تكون بمثابة الغاية أو المرحلة النهائية التي يريد الباحث الوصول إليها، وكلما كانت الأهداف واضحة كلما زادت درجة التحكم في البحث والسيطرة على عناصره، لكيلا يتشعب البحث، ويتوه الباحث في عناصر أو مجالات تحيده عن المغزى الحقيقي من الدراسة. ومن هذا المنطلق فإن الدراسة الحالية تضع مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها، وهي كالآتي:

– معرفة طبيعة التغطية الصحفية للموضوعات الأمنية من حيث الشكل والمضمون.

–محاولة معرفة دوافع وحاجات استخدام الجمهور العام للموضوعات الأمنية، والإشباعات المحققة منها.

– رصد رأي الجمهور في المعالجة الصحفية للموضوعات الأمنية، ومدى مساهمتها في خلق وعي وحس أمنيين لديهم، وخلق صورة ذهنية حيال الأجهزة الأمنية.

– رصد انطباعات الصحفيين حول موضوع الإعلام الأمني، ومعالجة الموضوعات الأمنية وأهم الصعوبات التي يواجهونها عند التعامل مع الموضوع الأمني.

– رصد انطباعات الأجهزة الأمنية حول الصورة التي تقدمها وسائل الإعلام لهم، ورأيهمفي تغطية الصحافة للموضوع الأمني.

– محاولة معرفة العلاقة التي تربط الأجهزة الإعلامية بالأجهزة الأمنية (نظريا وعمليا).

رابعا: تحديد المفاهيم:

1- تحديد مفهوم الإعلام:

أ-الإعلام من الناحية اللغوية:الإعلام. (ع ل م) 1-مص.أَعلم.2-صورة الحكم الذي يصدره القاضي في الدعوى، ج إعلامات. 3-"أجهزة الإعلام" في البلد: أجهزة الدعاية والتوجيه والإرشاد كالراديو والتلفزيون والصحافة ونحوها.[1]

ب-من الناحية الاصطلاحية:

يرى "عبد اللطيف حمزة" أن الإعلام: "هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة، التي تساعدهم على تكوين رأي عام صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيرا موضوعيا على عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم".

معنى ذلك أن الغاية الوحيدة من الإعلام هي الإقناع بنشرها وذلك عن طريق المعلومات والحقائق والأرقام والإحصائيات ونحو ذلك.

كما يرى عبد اللطيف حمزة أن أوضح تعريف للإعلام هو التعريف الذي وضعه العالم الألماني "أوتوجروت"Outhogrout حيث قال: "الإعلام هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت".[2]

وترى "جيهان رشتي": "بأن الإعلام أو الاتصال هو عملية تفاعل بين مرسل ومستقبل يتم خلالها نقل المعلومات أو منبهات أو أفكار".

ويعرف "ذبيان" الإعلام بأنه: "تلك العملية التي يتم من خلالها المتابعة للأنباء الحاضرة والواقعية، ونشرها بواسطة الوسائل الإعلامية المختلفة". ويؤكد عبد العزيز شرف: "أن الإعلام هو من الإقناع عن طريق المعلومات الدقيقة والأرقام والحقائق".[3]

---

[1] جبران مسعود، **الرائد،معجم لغوي عصري**،ط6، دار العلم الملايين،بيروت،لبنان،1990،ص 174.

[2] عبد اللطيف حمزة، **الإعلام والدعاية**، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1984، ص 60، 61.

[3] حسين سالم الشرعة، "الأساليب النفسية في الإعلام الأمني"، **العمل الإعلامي الأمني: المشكلات والحلول**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2005، ص 80.

ج–من الناحية الإعلامية البحتة يشير:" لفظ الإعلام INFORMATION للدلالة على عمليتين في وقت واحد تكمل إحداهما الأخرى، فهو يشير من جهة إلى عملية استقاء واستخراج المعلومات والحصول عليها، ومن جهة أخرى إلى إعطاء وبث هذه المعلومات إلى الآخرين".[1]

د–ويؤكد علماء **الاجتماع والنفس** بأن:" الإعلام بوسائله المتعددة هو أكثر وسائل التأثير على عقول وأفكار الناس، وبذلك فإنه الوسيلة الأولى التي تشكل اتجاهات الناس نحو المواضيع والمواقف الحياتية اليومية التي تعيشها وتواجهها المجتمعات العالمية".[2]

هـ–وتعتبر الدراسات السوسيولوجية المعاصرة الإعلام بأنه": عملية اجتماعية ذات طابع دينامي، نظرا لاحتوائه مجموعة من العناصر. كالمرسل والمستقبل والوسيلة والأداة والتأثير وهي وسائل تقوم بدور هام في المجال التربوي والمعرفي نظرا لتأثيرها على بنية المجتمع وعناصره المكونة له". [3]

وبالنظر إلى التعريفات المختلفة والمتنوعة للإعلام والتي أوردها عدد كبير من الباحثين، وبالنظر إلى التطبيقات والتجارب الإعلامية المختلفة خلص **سمير محمد حسين** إلى التعريف الشامل التالي للإعلام حيث يرى: "بأن الإعلام هو كافة الأنشطة الاتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق، والأخبار الصحيحة، والمعلومات السليمة، عن القضايا، والموضوعات، والمشكلات، ومجريات الأمور، بطريقة موضوعية وبدون تحريف، بما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي، والإدراك، والإحاطة الشاملة لدى فئات جمهور المتلقين للمادة الإعلامية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية الصحيحة عن هذه القضايا والموضوعات، وبما يسهم في تنوير الرأي العام وتكوين الرأي الصائب لدى الجمهور في الوقائع، والموضوعات، والمشكلات المثارة والمطروحة".[4]

وبناء على التعريفات السابقة وغيرها فإن الإعلام:

- عملية اتصالية يفترض أن تتميز بالدقة والمصداقية.
- اتصالية تساهم في توعية الناس وتكوين اتجاهاتهم من خلال عرضها ومعالجتها لقضاياهم والتحديات التي تواجههم.

---

[1] جبارة عطية جبارة، **علم اجتماع الإعلام**، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، 1985، ص37.

[2] حسين سالم الشرعة، **المرجع السابق**، ص، ص 80،81.

[3] سلمان داود الصباح، "السبل الكفيلة بتوثيق الصلة بين الإعلام والأمن"،**علاقة الإعلام بالمسائل الامنية في المجتمع العربي**،دار النشر بالمركزالعربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1988،ص77.

[4] محمد سمير حسين، **الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام**، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 1996، ص 22–23.

- عملية اتصالية تسعى إلى إقناع المجتمع أو بعض فئاته بمادة أو موضوع معين.[1]

2- مفهوم الأمن:

أ-الأمن في اللّغة:

فمصدره أمن –الأمان والأمانة بمعنى: وقد أمنت فأنا أمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان ضد الخوف[2] وهو بذلك: اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة، المعنى الذي ورد في التنزيل العزيز بقوله تعالى: **وآمَنَهُمْ مِنْ خَوفٍ**، ومنه **أَمَنَة نُعَاسًا** و**إذْ يُغْشِيكُمْ النُعَاسُ أَمَنَة مِنْهُ**، نصب أمنة لأنه مفعول له كقولك فعلت ذلك حذر الشر، "وهذا البلد الأمين" أي الآمن، يعنى مكة وهو من الأمن.[3]

وفي المنجد في اللغة والأعلام نجد: أمن: –أَمِنَ، أَمْنًا وأَمَنًا، وأَمَانًا، وأَمَنَة: اطمأن فهو أَمِن وآمِن، استأمنه: طلب منه الأمان، الأمان: الطمأنينة = العهد والحماية والذِمة، الأَمَنَة: الاطمئنان وسكون القلب، الأَمُون: المطية المأمونة المثار، المَأمَن: موضع الأمن.[4]

وأبرز معاني الأمن بمفهومه العام ما ورد في "القاموس العالمي الجديد" هو: "التحرر من الخطر، ويعني التحرر من الخوف والقلق، وعدم اليقين أو الشك، أو الثقة أو الضمان والحماية من التقلبات المختلفة وأهمها الاقتصادية"، كما ورد في قاموس دائرة المعارف المعاني الآتية للأمن: الأمن هو التحرر من خطر أو مخاطر، والتحرر من الهموم، والخوف من شر مرتقب أو الشك والارتياب، أو الثقة والحماية من السرقة أو الجاسوسية أو التخريب وما شابه، أو ضمان أو تأمين.[5]

وإذا كانت كلمة الأمن sécurité تحيل كذلك إلى الأمان والتأمين assurance والسلم والسلام paix، والضمان والتضامن sureté et solidarité...فإنها كمصطلح لاتيني تعود إلى sur=securus أي المضمون، المؤكد.

وحسب تعريف ورد في معجم Vocabulaire Juridiqueفإن لفظة "أمن" تحيل إلى أربعة حالات:

---

[1] حسين سالم الشرعة، المرجع السابق، ص 81.

[2] الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، ص 199.

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الأول، دط، القاهرة، دار الحديث، 2003، ص 232.

[4] **المنجد في اللغة والأعلام**، ط4، دار المشرق، المكتبة الشرقية للتوزيع، بيروت،لبنان، 2003، ص 18.

[5] محمد سيد فهمي، **الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 233.

– حالة من في مأمن من الخطر (الأخطار الملموسة اعتداء، حادثة، مساس مادي، ...) أو من يتمتع بالصحة والعافية، الهدوء، الحرية، الأمان، السلامة...

– الوقاية من الأخطار بإجراءات وأساليب الحماية (نظام الأمن للحراسة والمراقبة والمحافظة...واجب الأمن مثلا واجب الأب الحامي اتجاه الابن القاصر...)

– تعويض الخسائر الناتجة عن الأخطار بإجراءات نظام التأمين، التعويض، الإصلاح...

– الأمن في معناه التجريدي، ويعني كل ضمان أو نظام قانوني يسعى إلى تحقيق الحق والقانون، تحت وتيرة الضغوطات، المساومات، الشكلانية...[1]

ب-الأمن اصطلاحا:

اعتبر "كوفمان Coffman" أن أغلب وجهات النظر حول المفهوم لمصطلح الأمن تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو إدراكها أن: " الأمن إن دلّ على شيء فإنما يدل عموما على التحرر من الخوف".[2]

والأمن هو "ا مأنينة"، بهذا المعنى تمتد الكلمة لتشمل كل ما له صلة بالتعبير عن الطمأنينة الإنسانية، وهذا يشمل الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة دون أن يترتب ى ذلك اضطراب في الأوضاع السائدة في المج مع بهذا المعنى يمكن التحدث عن أمن الفرد أو المواطن سواء كان هذا الأمن على الصعيد الداخلي أو الخارجي".[3]

لذا نجد أن "جاكوبسون" Jacobson يعرف الأمن بأنه: "عدم خوف الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه من التعرض للأذى الحسي مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية التي من مظاهرها، على سبيل المثال، حصول الأفراد على فرص متكافئة للنمو والتطور وتوافر الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم".

هذا المفهوم كما نلاحظ، أكثر شمولا من المفهوم السابق وله دلالة ايجابية تقربنا من المعنى الحقيقي للأمن. إلا أنه يظل ناقصا لكونه يبرز مفردات تركز فقط على ضرورة الاستجابة للاحتياجات المادية والجسدية للإنسان ليتحقق له الشعور بالأمن. بينما ترتبط الكثير من مشاعر الاطمئنان أو عدمه

[1]Cornu Gérard,**Vocabulaire Juridique**,Association Henri Capitant, 1987, P.752.

[2] بسام عبد الرحمان المشاقبة، **الإعلام الأمني**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2012، ص49.

[3]سلمان داود الصباح، المرجع السابق، ص 76-77.

عند الإنسان باحتياجاته الروحية والمعنوية أيضا. لذا نقترح، ليكتمل مفهوم الأمن على نحو إيجابي، أن يعرف بأنه: "شعور الإنسان بالاطمئنان لانعدام التهديدات الحسية على شخصه وحقوقه ولتحرره من القيود التي تحُول دون استيفائه لاحتياجاته الروحية والمعنوية، مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية".[1]

ج-الأمـن في الإسلام:

لقد عبّر الله عز وجل عن حاجة الإنسان إلى الأمن في أكثر من موضع وجاء بصيغة متكاملة بمناسبة تأسيس الأسرة في قوله تعالي:﴿**وخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا**﴾ (سورة النبأ:8)، والسكني والرحمة والمودة؛ مشاعر تمنح الإنسان شعورا بالطمأنينة والأ ن بداخل هذا الكيان الذي يؤسس لمجتمع متوازن إذا توافر له هذا الشرط.وقوله عز من قال:﴿**وإن كُنتم على سفر ولم تجدوا كَاتبا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَنَتَهُ وَلْيَتَقِ اللهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ ءَاثِمٌ قَلْبُهُ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ**﴾ سورة البقرة: 283.بمناسبة وضع الأحكام الخاصة بالمعاملات المالية،﴿**أَوَ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ (98) أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ(99)**﴾(سورةالأعراف: 98-99).تخويف وترهيب وترغيبفي الإيمان وعدم الاستهانة بما ينتظرنا من عقاب في حال الكفر بالله وآياته.[2]

والشريعة الإسلامية لم تكتفِ ببيان مصادر الأمن بل بينت الجزاء المترتب في حال انتهاك أسس النهج القويم، بالحرمان لا من مصادر الأمن المادية، بل والحرمان من الأمن المعنوي الذي يظهر في صورة انعدام الأمن والخوف.[3]

د–وكذلك جاء مصطلح الأمن في **الحديث النبوي الشريف**.. فهو الاطمئنان المقابل للفزع والخوف والرّوع، فمن دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اللهم إني أسألك الأمن يوم

---

[1] فهد بن محمد الشقحاء، **الأمن الوطني: تصور شامل**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2004، ص 13، 14.

[2] فائزة الباشا، **الأمن الاجتماعي والعولمة**، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، المحاضرة الشهرية الثامنة عشرة، 2006. www.greenbookstudies.com/ar/lectures/L2006019.docالولوج: (2013/03/10) 10:05.

[3] فائزة الباشا، الموقعنفسه.

الخوف".ومن وصاياه: "لا تخيفوا أنفسكم بعد أمنها"..في صحيح البخاري [باب الأمن وذهاب الروع].[1]

من خلال ما سبق عرضه من مفاهيم الأمن اللغوية والاصطلاحية، لاحظنا أن هناك صعوبة في تعريف وتحديد مصطلح الأمن، وهذه الصعوبة مردها للأسباب التالية:

- الغموض والالتباس الذي مازال يحيط بالظاهرة الأمنية، التي هي موضوع الدراسات الأمنية.
- الطبيعة الخاصة بالحالة الأمنية، باعتبارها حالة ديناميكية متطورة، وليست حالة جامدة.
- اختلاف الموقع العلمي الذي تتم من خلاله النظرة إلى الأمن، فالدراسات الأمنية تستقطب جهود العديد من الباحثين القادمين من العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة، وكل منهم يجمل معه نظريات علوم إنسانية واجتماعية مختلفة ومناهج علمية ونظريات، كل ذلك أدى إلى مزيد من التداخل والتشابك بين العلوم.
- عدم وحدة المفاهيم المتعلقة بالأمن، ومن ثم ينظر إلى الأمن نظرة جزئية ويقدم تعريفا يتفق مع هذه النظرة، وهناك من ينظر إلى الأمن نظرة تكاملية ويقدم له بالتالي تعريفا يختلف عن التعريف الأول.
- الظاهرة الأمنية كالظاهرة الاجتماعية، فهي في العموم ظاهرة غير ملموسة وغير محسوسة، ومن الصعب جدا السيطرة عليها أو تحديد ماهيتها بشكل دقيق.[2]

"من لن يتم استيعابه إلا بالمقارنة مع مفاهيم أخرى متشابهة أو مضادة كالسلم والسلام أو الصراع والإرهاب. كذلك لن يتم استيعابه إلا حسب اختلاف أبعاده:

- الأمن في بعده الفردي individuel هو الحق في الرفاه البشري.
- الأمن في بعده المجتمعي sociétal هو الحق في التنمية.
- الأمن في بعده الدولتي étatique هو الحق في الديمقراطية.
- الأمن في بعده الدولي international وهو الحق في التقدم والأمن والسلم الدوليين.

الأمن لن يتحقق إلى في إطار أكثر اتساعا: سوسيو-سياسي-قانوني-اقتصادي-ثقافي-حضاري-إنساني.

[1] محمد عمارة، **الإسلام والأمن الاجتماعي**، القاهرة، دار الشروق، 1998، ص 6.

[2] بسام عبد الرحمان المشاقبة، المرجع السابق، ص53، 54.

ولن يتحدد كذلك إلا على عدة مستويات: جماعي، اجتماعي، اقتصادي-ثقافي، حضاري-غذائي-بيئي-انساني-. إن التوفيق بين كل هذه الأبعاد يتطلب نظاما خاصا للأمن على المستوى العالمي.[1]

3-مفهوم الإعلام الأمني:

ا هو الحال في البدايات الأولى لنشأة المصطلحات فإنها تمر بنوع من المد والجزر حتى يتم استقرارها ووضوح أهدافها، وهذا هو الحال في مفهوم الإعلام الأمني، فهو لازال في مرحلة التأصيل والتمحيص العلمي، ويبرز ذلك في الاختلافات الواضحة بين المتناولين لمفهوم الإعلام الأمني.

وفي رأيي فإن من أسباب عدم وضوح المفهوم وصعوبة تحديده، هو أن المفهوم في حد ذاته مركب من مفهومين لم يتم تحديدهما بشكل واضح لحد الآن، وهما مفهوما "الإعلام" و"الأمن". وسوف سنتناول فيما يأتي مجموعة من التعريفات التي حاولت تحديد مفهوم الإعلام الأمني، وذلك حسب رؤية وتصور كل باحث، ونلخصها في أربع اتجاهات كالآتي:

الاتجاه الأول: من اختصاص الأجهزة الأمنية.

هناك مجموعة من الباحثين من ساروا على خطى علي بن فايز الجحني في تعريفهم للإعلام الأمني، وجعلوه من اختصاص الأجهزة الأمنية.

فعرفه "جاسم خليل ميرزا ": بأنه " تلك الرسائل والمعلومات والأخبار الصادقة التي تصدر عن جهاز الشرطة وتبث عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، بهدف التوعية والإرشاد وتحسين صورة المؤسسة الشرطية في أذهان الجماهير لتحقيق التفاعل الإيجابي بين الشرطة والجماهير في إطار سياسة الدولة وقوانينها".[2]

وعرفه "المناوي" بأنه: "فن التعبير العلمي الذي تمارسه أجهزة الأمن لتوجيه الرأي العام في الاتجاه الصحيح من خلال الأداء الجيد والإعلام الصادق. فالإعلام الأمني يعني مختلف الرسائل الإعلامية المدروسة التي تصدر من الأجهزة المعنية بوزارة الداخلية، بهدف توجيه الرأي العام نحو تحقيق جوانب

[1] أنيسة أكحل العيون، **الأمن: أي انحراف في المجتمع الدولي؟ -من الأمن الجماعي إلى الأمن الاجتماعي-**،إفريقيا-الشرق،الدارالبيضاء،المغرب، 2012، ص27.

[2] جاسم خليل ميرزا، **الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق**،مركز الكتاب للنشر،القاهرة،2006، ص17.

الخطة الأمنية الشاملة باستخدام جميع وسائل الإعلام المتاحة، لإحداث التأثير المنشود في الجماهير فئاتها. كما يشمل التنسيق مع الهيئات التي يرتبط عملها بجهاز الأمن لإرساء دعائم الأمن والاستقرار. كما يشير الإعلام الأمني في نظره إلى تلك المساحة الإعلامية المخصصة للإعلام الشرطي بوسائل الإعلام المختلفة وذلك للإعلام الشامل عن الشرطة كجهاز رسمي متكامل".[1]

الاتجاه الثاني: من اختصاص وسائل الإعلام.

تبنت مجموعة من الباحثين مفهوم الإعلام الأمني وقصرته على وسائل الإعلام، ومن هذه التعريفات:

تعريف "بركة بن زامل الحوشان"الذي يرى أن الإعلام الأمني: "نمط إعلامي هادف يخدم وضوعات والقضايا الأمنية ويهدف إلى سيادة الأمن في ربوع المجتمع موجها إلى الجمهور العام والخاص، ومستخدما مختلف فنون الإعلام من كلمات وصور ورسوم وألوان ومؤثرات فنية أخرى، معتمدا على المعلومات والحقائق والأفكار ذات العلاقة بالأمن التي يتم عرضها بطريقة موضوعية".[2]

كما عرّفه"علي عجوة"بأن: " الإعلام الأمني يشمل المعلومات الكاملة والجديدة والهامة التي تغطي كافة الأنشطة والحقائق والأوضاع والقوانين المتعلقة بأمن المجتمع واستقراره، والتي يعتبر إخفاؤها أو التقليل من أهميتها نوعا من التعتيم الإعلامي، كما أن المبالغة في تقديمها أو إضفاء أهمية أكبر عليها يعتبر نوعا من التأثير المقصود والموجه لخدمة أهداف معينة، قد تكون في بعض الأحوال نبيلة ومنطلقة من المصلحة القومية". ولكنها في النهاية ليست إعلاما بالمفهوم العلمي، وإنما هي نوع من الدعاية البيضاء، اصطلح بعض الباحثين على إطلاق مصطلح التوعية awarness عليه، وهذا المصطلح يقتصر على الوظيفة الإدراكية التي ينبغي أن تتلوها وظائف أخرى هو إثارة الاهتمام interest والتقويم evaluation والتجريب أو المحاولة trial وأخيرا الممارسة أو التبني

[1] عبد الرحمان بن محمد عسيري، **العمل الإعلامي الأمني العربي: المشكلات والحلول**، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2000، ص 31.

[2] بركة بن زامل الحوشان، "الإعلام الأمني العربي"، **العمل الإعلامي العربي: المشكلات والحلول**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2005، ص11.

الكامل للفكرة المطروحة وذلك في إطار دراسات التبني Adoption Studies التي ارتبطت بعمليات انتشار الأفكار المستحدثة".[1]

ا يرى أن الإعلام الأمني لا يكفي بهذا المفهوم لتحقيق الاستقرار والأمان للمجتمع، لأن حالة الاستقرار تتطلب نوعا من السلوك واليقظة والتعاون من جانب الجماهير مع رجال الأمن، ولا يمكن أن تتحقق من خلال رد الفعل التلقائي الطبيعي الذي يصدر عن هذه الجماهير في أعقاب الأحداث أو المشكلات التي تهدد أمن المجتمع واستقراره. أو من خلال عرض القوانين الجديدة أو تقديم بعض الحقائق الأمنية المرتبطة بأمن المجتمع وسلامته.ومن هنا كان لابد من الاعتماد أكثر على فنون اتصالية أخرى إلى جانب الإعلام لخلق حالة من التأهب والاستعداد لدى الجماهير للسلوك بابي الفعال في مواجهة محاولات الاعتداء على الاستقرار والأمن أو تهديدهما بأي شكل من الأشكال.ومن هذه الفنون الاتصالية تشمل التوعية وتكوين الاتجاهات وتعديلها والإقناع بسلوكيات ايجابية في مواجهة الجريمة وهذه الفنون تندرج جميعها تحت مظلة الدعاية البيضاء التي تسعى لإحداث تأثير مقصود وموجه لصالح قضية الأمن في المجتمع.[2]

ويرى "حمزة بن أحمد بيت المال" أن: " الإعلام الأمني في مفهومه الظاهر له رجاله وخبراؤه وهو يهتم في المقام الأول بحملات التوعية المتعلقة بالموضوعات الأمنية والتي منها الجريمة والتخريب والإرهاب والمخدرات...الخ، كما يهتم أيضا بدراسة الموضوعات الأمنية وتعامل وسائل الإعلام معها مثل أخبار الجرائم في وسائل الإعلام أو دراسة الصورة الذهنية لرجال الأمن في وسائل الإعلام إلى آخر هذه الموضوعات".[3]

ويعرفه "إبراهيم ناجي"بأنه: "مختلف الرسائل الإعلامية المدروسة التي تصدر بهدف توجيه الرأي العام لتحقيق الخطة الشاملة والتصدي للأسباب الدافعة لارتكاب الجريمة والتوعية بأخطار ومخاطر لجرائم، وإرشاد المواطنين بأسلوب يضمن عدم وقوعهم فريسة للجريمة والتورط في ارتكابها وكذا تبصير الجمهور بأساليب الوقاية من الجريمة من خلال تدابير مختلفة وتنمية حسهم الأمني وإشعارهم بوليتهم الجماعية عن مكافحة الانحراف والجريمة ونشر الحقائق عن الأحداث الأمنية دون تهويل

[1] علي عجوة، "الإعلام الأمني: المفهوم والتعريف"، **الإعلام الأمني: المشكلات والحلول**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2002، ص 15.

[2] علي عجوة، المرجع السابق، ص 16.

[3] حمزة بن أحمد بيت المال، "الإعلام الأمني والأمن الإعلامي"، **الإعلام الأمني: المشكلات والحلول**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2002، ص27، 28.

أو تهوين بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على التعاون مع رجال الشرطة وإبراز الوجه الحقيقي الإيجابي لخدمات الشرطة ودورهم الإنساني والاجتماعي وإسهامهم في حفظ حركة الحياة بانتظام واطراد مع إظهار تضحيات رجال الشرطة لتحقيق الأمن والأمان". كما يرى "ابراهيم ناجي" أيضا أن الإعلام الأمني بمفهومه المبسط يشير إلى: "كل ما تقوم به الجهات ذات العلاقة من أنشطة إعلامية ودعوية وتوعوية بهدف المحافظة على أمن الفرد والجماعة وأمن الوطن ومكتسباته في ظل المقاصد والمصالح المعتبرة.[1]

فالإعلام الأمني إذا حسب إبراهيم ناجي هو إعلام مركب يرتكز على مجموعة من الأسس فهو:

- إعلام صادق بحيث ينشر الحقائق الأمنية.
- إعلام وقائي وتوعوي إذ يساعد الجمهور على تلافي الوقوع في الجريمة وكيفية التعامل معها في حالة وقوعها.
- إعلام يدعو المواطنين إلى المشاركة في العملية الأمنية من خلال مساعدة رجال الأمن.
- إعلام يسعى لإعطاء صورة إيجابية عن رجل الأمن.[2]

ويعرفه "سلمان دواد الصباح" أنه: "مجموعة العمليات المتكاملة التي تقوم بها أجهزة ووسائل الإعلام المتخصصة من أجل تحقيق أكبر قدر من التوازن الاجتماعي بغية المحافظة على أمن الفرد لامته وسلامة الجماعة والمجتمع". أي أن الإعلام الأمني يهدف إلى صياغة بنية المجتمع، نظمه الاجتماعية، قيمه الروحية، وأنماط ثقافته وتراثه الحضاري.

وعليه فإن دور الإعلام الأمني يحدد بمدى مشاركته في الحفاظ على الأمن الاجتماعي.فالإعلام وفق هذا المفهوم يعد إحدى الركائز التي تحافظ على أمن المجتمع إلا أنه يعتبر أداة ذات طبيعة خاصة لأنها تعتبر إحدى الوسائل المساندة، بمعنى أن الإعلام كوسيلة من وسائل دعم الأجهزة الأمنية يتمثل دوره في ترشيد الأجهزة الأخرى العاملة في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها. وعليه فإن الإعلام الأمني لا يمكن أن يقوم بدوره في ترسيخ أمن المجتمع وقيمه الروحية والدينية دون تبني خطة منهجية تستند على أطراف فكرية تحدد له مهامه وواجباته خصوصا في هذه المرحلة الحاسمة من تطور المجتمعات.[3]

---

[1] عبد الرحمان بن محمد عسيري، المرجع السابق، ص 27، 28.

[2] سلمان داود الصباح، المرجع السابق، ص83.

[3] المرجع نفسه، ص83.

ويعرفه في نفس السياق "عبد الله أحمد الأفندي"بأنه: "النشر الصادق للحقائق والثوابت الأمنية، والآراء والاتجاهات المتصلة بها بثا لمشاعر الطمأنينة والسكينة في نفوس الجماهير من خلال تبصيرهم بالمعارف الأمنية وترسيخ قناعتهم بأبعاد مسؤولياتهم الأمنية وكسب مساندتهم في مواجهة مرتكبي الجرائم وكشف مظاهر الانحراف."[1]

ويرى المحللون في المكتب العربي أن التعريف السابق تعريف دقيق الدلالة، وقد برر ذلك بكونه يبرز الأركان الأساسية للإعلام الأمني التي تشير في محتواه ومضمونه والتي تتجسد فيما يلي:

1- الصادق للحقائق والثوابت الأمنية والآراء والاتجاهات المتصلة بها، هي الوسائل والدعامات التي يستند عليها الإعلام الأمني لبلوغ غاياته.

2-إن الإعلام الأمني لا يستطيع أن يحقق أهدافه بالاعتماد على وسيلة إعلامية محددة دون أخرى بل عليه أن يعمل على إحداث توازن بين الوسائل الإعلامية بشتى أنواعها المسموعة والمقروءة والمرئية وفق درجة تأثيرها وتفاعلها مع الأحداث الأمنية. وبما يتوافق مع طبيعة فئات المجتمع ومحدداته الاجتماعية وتفاعله مع كل وسيلة إعلامية.

3-إن محل النشر لا يمكن أن يقتصر على الحقائق والثوابت الأمنية بمعنى الأحداث الأمنية التي قد تعطي دلالات غير صحيحة أو غير سليمة أو غير دقيقة، بل عليه أن يسعى إلى تحليل هذه المعلومات، والكشف عن أبعادها وعلاقتها بعضها مع البعض الآخر من خلال عرض اتجاهات وآراء المتخصصين والخبراء بشتى أنواعها وبالتالي يمكن رصد حقيقة الحالة الأمنية وتبصير الجماهير بدقة بأبعادها وتأثيراتها المختلفة.

4-إن الغاية التي ينشدها الإعلام الأمني هي بث مشاعر الطمأنينة في نفوس الجماهير، ويتحقق ذلك من خلال تبصيرهم بكافة المعارف والخبرات الأمنية والاتصال بالجوانب الأمنية المختلفة اتصالا ينفي أي نوع من الجهل أو عدم المعرفة أو الابتعاد عن الحقائق والثوابت والمحددات الأمنية المختلفة وهو المضمون الحقيقي للوعي.[2]

الاتجاه الثالث: من اختصاص الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام.

"علي بن فايز الجحني"بين الأجهزة الإعلامية والأمنية، كونهما يقومان بوظيفة الإعلام الأمني، حيث رأى بأن الإعلام الأمني له فلسفته ومقاصده والتي منها: " زيادة تأثير وفاعلية ما

[1] عبد الرحمان بن محمد عسيري، المرجع السابق، ص30.

[2] عبد الرحمان بن محمد عسيري، المرجع السابق، ص 30،31.

يصدر عن أجهزة وسائل الإعلام المتخصصة وعن جهات الأمن، من نشاطات إعلامية ذات طابع أمني تقدم من خلال الإذاعة والتلفزيون والصحافة إلى غير ذلك. مما يقصد به توعية أكبر قدر ممكن من الناس توعية أمنية متوازنة". ومثل هذا النوع من الإعلام له دوره وله أثره وبخاصة إذا استخدم على أسس علمية واضحة الأهداف.[1]

وانطلاقا من تعدد اختصاصات الإعلام الأمني فإنه يتولى أيضا نشر المعرفة بين صفوف رجال الأمن أنفسهم وتزويدهم بكل جديد في مجال تخصصاتهم وإقامة المحاضرات والندوات وكل وسائل التوعية الممكنة التي من شأنها أن تسهم في ترقية اهتماماتهم نحو الأفضل في أداء واجباتهم وخدمة مواطنيهم بكل إخلاص وتضحية ويمتد العطاء عبر وسائل الإعلام العامة فيزود الجمهور بما يحقق الأهداف المتوخاة ويخدم خطط التنمية ولا يتعارض مع مقاصد الأمن واستراتيجيته.

ويؤكد "الجحني" أن فعالية الإعلام الأمني تظهر على النطاق الداخلي على ثلاثة مستويات:

1- على مستوى العاملين في الأجهزة الأمنية.

2- على مستوى الجمهور المتعطش إلى المعلومات التي تعينه على القيام بما هو مطلوب منه، من باب التعاون والتفاهم ومعرفة ما له وما عليه وتكيف الوعي الأمني لديهم.

3- على مستوى الرسالة الإعلامية التي يرى أنها يجب أن تتصف بالجاذبية والبساطة والقدرة الفائقة على الإقناع والاستقطاب وإثارة الاهتمام في نفوس الناس وزيادة الثقة والتعاون والتلاحم بين قوى الأمن والجمهور وبعيدا عن الأساليب الجامدة.[2]

الاتجاه الرابع: يركز على الوظائف والأهداف.

توجه فريق من الباحثين إلى تحديد مفهوم الإعلام الأمني من دون الإشارة إلى القائم بالاتصال، سواء أجهزة أمنية كانت أم وسائل إعلام؛ إلا أن التعريفات تصدق على كلا الطرفين في الواقع، حيث ركزت على المضمون والوظائف التي يقوم بها الإعلام الأمني، نذكر منها:

-"بث الشعور الصادق بالأمن وحق التوجه إلى وسائله وطرقه حتى يحس الإنسان أنه آمن على حياته ودينه وعرضه وماله وسائر حقوقه الأساسية، دون تهيب أو سطو أو جور".

[1] المرجع نفسه،ص28.

[2] عبد الرحمان بن محمد عسيري، المرجع السابق، ص 29.

– "النشر الصادق للحقائق والثوابت الأمنية والآراء والاتجاهات المتصلة بها، والرامية إلى بث شاعر الطمأنينة في نفوس الجمهور من خلال تبصيرهم بالمعارف والعلوم الأمنية، وترسيخ قناعاتهم بأبعاد مسؤولياتهم الأمنية وكسب مساندتهم في مواجهة صنوف الجريمة وكشف مظاهر الانحراف".

– "يشمل الإعلام الأمني المعلومات الكاملة والجديدة والهامة التي تغطي كافة الأحداث والحقائق والأوضاع والقوانين المتعلقة بالأمن".[1]

وفي ندوة الإعلام الأمني التي عقدت بجامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية (2001م)، وجد الباحثون المشاركون والمحللون في المكتب العربي، أن التعريفات السابقة الذكر، تعريفات دقيقة وتحمل الدلالة الكافية، وتبين الأركان الأساسية للإعلام الأمني، التي تبين محتواه ومضمونه، وتتلخص فيما يلي:

– النشر الصادق للحقائق والثوابت الأمنية والآراء والاتجاهات المتصلة، هي الوسائل والدعامات التي يستند عليها الإعلام الأمني لبلوغ غاياته.

– إن الإعلام لا يستطيع أن يحقق أهدافه في مجال الأمن بالاعتماد على وسيلة إعلامية محددة دون أخرى، بل عليه أن يعمل لإحداث توازن بين الوسائل الإعلامية بشتى أنواعها المسموعة والمقروءة والمرئية، وفق درجة تأثيرها وتفاعلها مع الأحداث الأمنية بما يتوافق مع طبيعة فئات المجتمع، ومحدداته الاجتماعية، وتفاعله مع كل وسيلة إعلامية.

– محل النشر لا يمكن أن يقتصر على الحقائق والثوابت. بمعنى أن الأحداث الأمنية التي تعطي دلالات غير صحيحة أو غير سليمة أو غير دقيقة، بل يمكن أن يسعى إلى تحليل هذه المعلومات والكشف عن أبعادها وعلاقتها ببعضها البعض من خلال عرض اتجاهات وآراء المختصين والخبراء بشتى أنواعها، ومن ثم يمكن رصد الحالة الأمنية، وتبصير الجماهير بدقة بأبعادها وتأثيراتها المختلفة.

– إن الغاية التي ينشدها الإعلام الأمني، هي بث مشاعر الطمأنينة في نفوس الجماهير، وليحقق ذلك من خلال تبصيرهم بكافة المعارف والخبرات الأمنية والاتصال بالجوانب الأمنية المختلفة، اتصالا ينفي أي نوع من الجهل أو عدم المعرفة، والابتعاد عن الحقائق والثوابت والمحددات الأمنية وهو المضمون الحقيقي للوعي الأمني.[2]

---

[1] بركة بن زامل الحوشان، المرجع السابق، ص21.

[2] اسماعيل سلمان أبوجلال، **الإذاعة ودورها في الوعي الأمني**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012، ص 102،103.

في ضوء العرض السابق، وتدعيما لما توصلت له التعريفات النظرية للمفهوم، ومن خلال مسح لعدد من الصحفيين (العاملين بصحف الخبر، النصر، الوطن)، وبعد سؤالهم عن ماهية الإعلام الأمني، أجاب غالبية أفراد العينة أن الإعلام الأمني لا يقتصر على الصحفيين فقط كما أنه ليس من مهام الأجهزة الأمنية فقط، بل هو عمل وجهد يقوم به "كلاهما" أين حصل هذا الاختيار على المرتبة الأولى من إجابات المبحوثين بنسبة كبيرة بلغت 61,53%.ثم حل في المرتبة الثانية من يرى أنه "كل ما تنشره وسائل الإعلام" بنسبة 23,07%، والمرتبة الثالثة بنسبة أقل لمن يرى بأنه "كل ما تقوم به الأجهزة الأمنية" بنسبة 15,38%.[1]

كما يرى الملازم الأول "محمد زمولي" أن الإعلام الأمني هو: "كل ما ينشر في أية وسيلة إعلامية تمس سواء بصورة عمل رجال الشرطة أو الجهاز ككل، ويمس كذلك كل ماله علاقة بأمن المواطن."[2]

ويرى المحافظ "الشريف زريطة" أن المفهوم ينقسم إلى قسمين: الإعلام وهو الإخبار والإخطار، وأمني: وهو إخبار الرأي العام بمهام رجال الأمن في معالجة الجريمة وشتى المظاهر السلبية، وهي حاجة اجتماعية للتوعية والتثقيف والتحسيس لتعريف الرأي العام بخصوص الحملات التوعوية والتحسيسية الموجهة لشريحة كبيرة من المواطنين. والمادة الخام للمعلومة الأمنية هي المصالح الأمنية، وللأجهزة الأمنية دور كبير في تعزيز مفهوم الإعلام الأمني كتخصص في مجال الإعلام العام.[3]

من خلال ما سبق إيراده من تعريفات لمفهوم الإعلام الأمني يتضح أن هناك صعوبة فعلية في وضع تعريف موحد له، حيث لازال لحد الآن لم يحدث إجماع أو اتفاق بين الباحثين حول مفهوم واحد، واختلفت التعريفات باختلاف الباحثين، ويرجع ذلك لعدة أسباب لعل أهمها مايلي:

السبب الأول: اختلاف التصورات حول أحقية القائم بالإعلام الأمني:

– ففريق يرى أن الإعلام الأمني هو إعلام تختص به الأجهزة الأمنية أو الشُرطية من خلال ما تصدره وزارات الداخلية من مجلاّت ومنشورات وحملات توعية عبر وسائل الإعلام المختلفة.

---

[1] طلحة إلياس، "الإعلام الأمني كما يراه الصحافيون في الجزائر–دراسة ميدانية على صحفيي يوميات الخبر والنصر والوطن–، **مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد (5) رمضان 1437هـ/جوان 2015، ص196.

[2] مقابلة مع الملازم الأول: محمد زمولي، خلية الإعلام والاتصال، المديرية الجهوية للأمن الوطني، أمن ولاية قسنطينة، 2013/09/09(15:54 مساءً).(أنظر نص المقابلة بالتفصيل في الملاحق)

[3] مقابلة مع محافظ الشرطة: الشريف زريطة، خلية الإعلام والاتصال، المديرية الجهوية للأمن الوطني، أمن ولاية الوادي، 2014/10/23 (10:00 صباحا). (أنظر نص المقابلة بالتفصيل في الملاحق)

– فيما يرى فريق آخر بأن الإعلام الأمني هو إعلام يختص به رجال الإعلام أو الصحافيين من خلال ما تقوم به وسائل الإعلام المختلفة من نشر للموضوعات الأمنية، بما فيها الموضوعات التي تمس الأجهزة الأمنية.

والسبب الثاني يرجع لتركيبة مفهوم الإعلام الأمني في حد ذاته إذ أنه يتكون من مفهومين يتميزان بالاتساع والشمولية وعدم الوضوح وصعوبة تحديدهما كما أشرنا إليهما سلفا، فالإعلام لم يتم لحد الآن الاتفاق على تعريف ثابت له، إذ أن كل باحث ينظر إليه من زاوية تخصصه أو يعالجه حسب المجال الذي يراه أكثر أهمية، كما أن مفهوم الأمن لم يعد ذلك المفهوم الذي يهتم بالقضايا السياسية أو العسكرية التي كانت تميزه في السابق –الأمن الخشن–بل اتسع ليشمل جميع مناحي الحياة.

أما السبب الثالث: فعلى الرغم من أن الإعلام الأمني إعلام متخصص وهو فرع من فروع الإعلام العام، إلا أنه في حد ذاته إعلام عام مقارنة بالمجالات الأمنيةالتي يحتويهاويعالجها، إذ يشتمل على الموضوعات الأمنية ذات الطابع السياسي والاقتصادي والبيئي والصحي والاجتماعي والجنائي وغيرها.

ومما سبق؛ يمكن القول أن هذا الاختلاف في التعريف وصعوبة التحديد وشمولية مجالاته، لا يأخذ طابع السلبية إذ أنه وكما أشرنا أن هذا الفرع من الإعلام المتخصص فرع فتي ولا يزال في بداياته الأولى، وهو بذلك مجال خصب لكي يتناوله الباحثون بالدراسة لإثرائه وتحديد معالمه، فكما يمكن أن يكون تابعا للأجهزة الأمنية من خلال ما تقوم به هذه الأجهزة من نشر حول نشاطاتها الأمنية، يمكن له أن يكون إعلاما أمنيا من خلال ما تنشره وسائل الإعلام من موضوعات أمنية، وبذلك يصبح لدينا نوعان من الإعلام الأمني إعلام أمني تقوم به الأجهزة الأمنية يمكن أن نطلق عليه "**الإعلام الأمني الشُرطي**" وإعلام أمني من خلال ما تقدمه وسائل الإعلام المختلفة من موضوعات أمنية، ويمكن أن نطلق عليه اسم **"الإعلام الأمني الصحفي"**.

هذا ويجب أن ننوه إلى أنه يمكن أن يكون هناك اتفاق أو تعاون بين الأجهزة الأمنية والأجهزة الإعلامية لوضع رسالة إعلامية أمنية وفق المعايير الصحيحة التي تساهم في خلق وعي أمني جماهيري بالموضوعات الأمنية، لأنمن أهداف الإعلام الأمني في النهاية هو السعيلخلق رأي عام واع بمسؤولياته الأمنية ووعي بما يحيط به من أخطار من شأنها أن تجعل الفرد غير آمن نفسيا ومجتمعيا، كما تساهم في تعريف المواطن بمسؤولياته الأمنية وضرورة تعاونه مع الأجهزة الأمنية أو الإعلامية لكي تتكامل الجهود لخلق مجتمع آمن، لأن هذين الجهازين لوحدهما لا يمكنهما تحقيق الوظيفة الأمنية من دون

مساعدة المجتمع أفرادا أو تنظيمات. كما نرىأيضا أنه يمكن أن تستعين الأجهزة الأمنية بصحفيين ذوي تكوين جيد وإلمام بالموضوعات الأمنية لإنجاز رسائلها الأمنية، كما بإمكان الأجهزة الإعلامية متعين برجال الأمن ذوي الكفاءات العلمية وذوي الخبرة الميدانية في المجالات الأمنية كمحاربة الجريمة بمختلف أشكالها والسماح لهم بالنشر وتقديم الاستشارات.[1]

وهذا ما أشار إليه فايز الشهري في تعريفه للإعلام الأمني حيث قال أنه إعلام متخصص يمكن أن يعني ببساطة: "كل الجهود التي تهدف إلى إيجاد واستثمار علاقة إيجابية متبادلة بين أجهزة الأمن ووسائل الإعلام، بغرض التوظيف العلمي الهادف لهذه الوسائل في خدمة الأمن، وإيصال رسالته للجمهور". [2]

التعريف الإجرائي للإعلام الأمني:

"هو كل ما تنشره المؤسسة الصحفية من معلومات محلية (وطنية) جديدة وهامة، والتي تغطي كافة لأحداث والحقائق والأوضاع والقوانين المتعلقة بأمن المجتمع واستقراره، بحيث لا يقتصر على الأمن بمفهومه الكلاسيكي (العسكري أو بالجريمة)، بل يتسع ليشمل كل مجالات الأمن بمفهومه الشامل بهدف توعية الجمهور بالحقائق والموضوعات الأمنية والرفع من حسه الأمني، مع العمل على نشر صورة ايجابية عن المؤسسات الأمنية، والعمل على توطيد العلاقة معهم".

4 ـتعريف الصحافة:

أ-المدخل اللغوي:

جاء في لسان العرب ما يلي: صُحُفٌ: الصحيفة التي يكتب فيها والجمع صَحَائِفٌ، وصُحُفٌ، وصَحْفٌ.[3]وفي المعجم العربي الأساسي ورد مايلي: صَحَّفَ، يُصَحِّفُ، تَصْحِيفًا، الكلمة كتبها أو قرأها على غير صحتها لاشتباه في الحروف.

وصحافة:مهنة من يجمع الأخبار والآراء وينشرها في صحيفة أو مجلة أو مجموعة من الجرائد والمجلات التي تصدر في بلد أو منطقة من المناطق.

---

[1] فايز الشهري، "الإعلام الإلكتروني والشباب"، **الإعلام الأمني العربي: قضاياه ومشكلاته**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2001، ص109.

[2] فايز الشهري، المرجع السابق، ص109.

[3] ابن منظور، **لسان العرب المحيط**،دط، دار لسان العرب، بيروت، د سنة، ص2404.

وصَحَافي:منسوب إلى الصحافة، من يجمع الأخبار والآراء وينشرها في جريدة أو مجلة، ويقال صُحُفِي وصَحَفِيٌ، أما صحيفة فجمعها صُحُفٌ وصَحَائِفٌ: ما يكتب من ورق ونحوه.[1]

ب-المدخل الاصطلاحي:

يوجد العديد من التعاريف الاصطلاحية للصحافة منها مايلي: يعرفها "ديكهام ستيد" DICKHAM STEED بأنها: "عملية جمع الأخبار ونشرها وترجمتها".[2]

ويعرفها "فريزر ويوند"FREEZER&YOUND في كتابه مدخل إلى الصحافة بأن الصحافة تشمل اليوم جميع الطرائق التي تصل بواسطتها الأنباء والتعليقات عليها إلى الجمهور، وكل ما يجري في العالم مما يهم الجمهور وكل فكر وعمل ورأي تُسيره تلك المجريات يكوّن المادة الأساسية للصحفي".[3]

خامسا: الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

دراسة "سعود بن عبد العزيز آل رشود"بعنوان "**الآليات الإعلامية العربية للوقاية من جرائم الاحتيال–الصحافة السعودية أنموذجا–**"[4]، حيث هدفت الدراسة إلى عرض تغطية الصحافة السعودية لجرائم الاحتيال في الوطن العربي، وركزت على الصحافة السعودية أنموذجا، ومن بين الأهداف التي سعت الدراسة إلى تحقيقها التعرف على مدى اهتمام الإعلام السعودي المقروء في رصد جرائم الاحتيال التي حظيت باهتمام الصحافة السعودية، وذلك باستخدام طريقة تحليل المضمون للمادة الإعلامية.من خلال طرح التساؤلات الرئيسة التالية: ما مدى اهتمام الإعلام

[1] جماعة من كبار اللغويين العرب،**المعجم العربي الأساسي**،د ط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1989، ص1256.

[2] خليل صابات، **الصحافة: رسالة استعداد فن وعلم**، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1967، ص 13.

[3] خليل صابات، المرجع السابق، ص 13.

[4] سعود بن عبد العزيز آل رشود، "**الآليات الإعلامية العربية للوقاية من جرائم الاحتيال–الصحافة السعودية أنموذجا**"، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، بحث منشور.

السعودي المقروء في رصد جرائم الاحتيال؟ وما هي أهم موضوعات جرائم الاحتيال التي حظيت باهتمام الصحافة السعودية؟ واندرجت تحتها تساؤلات فرعية:

– ماهي مواضيع جرائم الاحتيال التي حظيت باهتمام الصحافة السعودية؟– ما الجمهور المستهدف بموضوعات جرائم الاحتيال في الصحافة السعودية؟– ماهو الإطار الجغرافي لموضوعات جرائم الاحتيال المنشورة في الصحافة السعودية؟– ما هي مصادر الاستشهاد المستخدمة في دعم الأفكار التي تتضمنها موضوعات جرائم الاحتيال في الصحافة السعودية؟– ماهي الأهداف التي تسعى إليها الصحافة السعودية من نشر موضوعات جرائم الاحتيال؟– هل عرض موضوعات جرائم الاحتيال في الصحافة السعودية مرتبط بمناسبة؟– ما هي الطريقة التي تمت بها معالجة موضوعات جرائم الاحتيال في الصحافة السعودية؟.

واعتمد الباحث على المنهج الوصفي الذي يعتمد على الدراسة المسحية، والذي يساعد على الحصول على بيانات حول جرائم العنف والاحتيال التي نشرتها الصحافة السعودية، واستخدمت أسلوب تحليل المحتوى كأداة لجمع البيانات، وتم اختيار عينة الدراسة باستخدام العينة العشوائية المنتظمة باستخدام أسلوب الدورة، وبعد اختيار الأعداد من عينة الدراسة، تم اختيار جميع موضوعات جرائم النصب والاحتيال التي ظهرت في الصحف التي تم اختيارها لعام 2004، أما الأعداد التي تم اختيارها من كل صحيفة فقد وصل إلى 70 عددا أي بنسبة 5%، 20 من المجموع الكلي للصحف الصادرة لكل صحيفة، وبذلك يصبح مجموع عينة الدراسة 350 عددا من أصل 1825 عددا، أما الإطار الزمني للدراسة فقد كان من 1يناير إلى 31ديسمبر 2004م.

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي أن جرائم الاحتيال من أبرز المشكلات التي بدأت تطفو على السطح في المملكة العربية السعودية. وأن وسائل الإعلام الجماهيرية تعد قناة مهمة ورئيسيةفي توعية المواطنين بالأساليب والحيل التي يستخدمها المحتالون خاصة في المجتمعات نضرة، مع الأخذ بعين الاعتبار تفاوت قدرات وسائل الإعلام في المراحل المختلفة للتوعية بهذه ئم.كما أنها تتميز بقدرة عالية على وقاية المجتمع من جرائم الاحتيال من خلال زيادة وعي المواطنين تجاه جرائم الاحتيال ودفع الاهتمام العام بخطورة انتشار هذه الجرائم على المجتمع.كما كشفت عن قدرة وسائل الإعلام على جعل هذا النوع من الجرائم ضمن أولويات الاهتمام لدى المواطنين خاصة إذا تأكد انتشارها بشكل واضح قد يشكل خطرا على المواطنين.وبيّنت أن الصحافة مع غيرها من الوسائل الإعلامية أهم قنوات الاتصال الجماهيري التي يعتمد عليها الجمهور في

الحصول على المعلومات الخاصة بجرائم الاحتيال.وأن لها مثل غيرها من وسائل الإعلام الأخرى دورا فاعلا وقاية المجتمع من أخطار جرائم الاحتيال وذلك عن طريق توعية المواطنين للإسهامفي مكافحة هذه الجرائم وغيرها من الجرائم الأخرى. اتضح من خلال نتائج الدراسة ضعف اهتمام الصحف السعودية بالجرائم الالكترونية باستثناء صحيفة الشرق الأوسط التي ربما يكون للمكان الذي تصدر منه تأثير في زيادة اهتمامها بالجرائم الالكترونية التي تنتشر في أوروبا بشكل عام والمملكة المتحدة بشكل خاص.[1]

الدراسة الثانية:

دراسة "غادة عبد التواب اليماني"[2] بعنوان: "**الإرهاب كما تعكسه الصحف المصرية ودورها في غرس مفاهيم لدى المراهقين**"، وتكمن مشكلة الدراسة في وجود غموضفي طبيعة العلاقة بين نن لحوادث الإرهاب في المجتمع، وإدراكات وتصورات الأفراد لواقع تلك الحوادث في مصر، وسعت الدراسة إلى وضع صيغة من الوصف التحليلي لمضمون حوادث الإرهاب في صحيفتي الأهرام والمصري اليوم، مع تقديم رؤية علمية لآراء المبحوثين نحو تلك المضامين وأثرها في غرس معارف وقيم وإدراكات لدى الأفراد من وجهة نظرهم. حيث سعت الدراسة إلى الإجابة على مجموعة التساؤلات التالية:

ما مضمون وشكل ظاهرة الإرهاب في صحيفتي الدراسة؟ ما هي الفئات النوعية والعمرية والتعليمية لمرتكبي حوادث الإرهاب؟ ما هي مصادر المعلومات التي تلجأ إليها صحيفتي الدراسةفي عرض مضامينها؟ ما هي القوالب الفنية ووسائل الإبراز الصحفي وطرق الإقناع المستخدمة؟ ما هي أنماط الصور والعناوين المصاحبة للمضامين؟

ما كثافة التعرض لهذه المضامين لدى عينة الدراسة، ودوافعها؟ ما آراء عينة الدراسة تجاه مضامين الإرهاب كما تعكسه الصحف؟ ما هو دور الصحف في إمكانية غرس مفاهيم إيجابية أو سلبية تجاه حوادث الإرهاب من وجهة نظر المبحوثين؟ ما مقترحات المبحوثين من أجل تطوير الأداء الصحفي؟ ما هي العلاقات الارتباطية القائمة بين بعض متغيرات الدراسة؟

---

[1] سعود بن عبد العزيز آل رشود، الدراسة السابقة.

[2] غادة عبد التواب اليماني، " **الإرهاب كما تعكسه الصحف المصرية ودورها في غرس المفاهيم لدى المراهقين**"، دراسة تطبيقية مقارنة بين جريدتي الأهرام القومية والمصري اليوم الخاصة، بحث مقدم بقسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة طنطا، مصر.www.shatharat.net/vb/archive/index.php (2013/03/05).

اعتمدت الدراسة للوصول إلى إجابات حول هذه الأسئلة على الدراسات الوصفية التحليلية، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي، من خلال استخدام كل من أدوات تحليل المضمون، والمقابلة، واستمارة الاستبيان. كما اعتمدت على أسلوب الأسبوع الصناعي لاختيار أعداد عينة الدارسة لصحيفتي الأهرام والمصري اليوم، خلال سنة من شهر أفريل 2007 إلى أفريل 2008. أما عينة المبحوثين (فئة المراهقين) فقد تم اختيار 200 مبحوث عن طريق العينة العمدية. وجرت الدراسة الميدانية بمحافظتي الغربية والمنيا.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعه من الاستنتاجات يمكن إجمالها فيما يلي: جاءت مضامين الإرهاب في المرتبة الأولى من إجمالي المضامين الواردة في جريدة "الأهرام" وفي المقابل جريدة "المصري اليوم" احتلت المرتبة الثانية بعد حوادث القتل والسرقة.كما سيطر طابع المضامين العربية والدولية على مضامين الإرهاب التي تناولتها جريدتا الدراسة. واعتمدت جريدة الأهرام على نشر المضامين الإرهابية في صدر صفحاتها، مقابل اعتماد جريدة المصري اليوم على عرض هذه المضامين في وسط الصفحة في المقام الأول.اهتمت جريدتا الدراسة بتوظيف مصادر معلوماتها كل حسب سياستها التحريرية وأيديولوجيتها الفكرية لذا احتلت وكالات الأنباء العالمية الترتيب الأول كمصادر للأخبار والمعلومات.

كما كشفت الدراسة عن اعتماد جريدة الأهرام على فنون الأخبار والتحقيقات والقصص الإخبارية في تناولها للمضامين الخاصة بالإرهاب، مقارنة بجريدة المصري اليوم التي اهتمت بالقصص الإخبارية. وكشف التحليل اهتمام كل جريدة بإبراز مضامين الإرهاب وفقا لسياستها الإخراجيةالعامة. كما بيّنت عن اهتمام الصحف المصرية بتنويع الصور الصحفية المستخدمة، حيث زاد اعتماد جريدة الأهرام على الصور الشخصية ثم الإخبارية ثم الرسوم الساخرة، مقارنه باهتمام جريدة المصري اليوم بالصور الإخبارية ثم الشخصية.

كما أثبتت الدراسة غلبة العناوين العمودية في المضامين الواردة بجريده الأهرام، ثم العناوين الممتدة ثم العريضة (المانشيط)، مقارنة بجريده المصري اليوم التي غلب عليها خلال فترة التحليل استخدام العناوين الممتدة في الترتيب الأول ثم العناوين العمودية ثم المانشيطات.وأظهرت النتائج أن جريدة الأهرام استخدمت المسارات الإقناعية المنطقية التي تعتمد على الأرقام من جمله المسارات المصاحبة

لمضامين الإرهاب الواردة بها، حيث احتلت الترتيب الأول ثم أسلوب المبالغة والتهويل ثم التخويف والتحذير، مقابل استخدام جريدة المصري اليوم أسلوب التهويل والإثارة في المقام الأول.[1]

الدراسة الثالثة:

دراسة "لعبد الله الأشعل"معنونة بـ: "**معالجة المسائل الأمنية (أخبار الجرائم) في الصحافة العربية**"[2].تناول البحث كيفية معالجة المسائل الأمنية في الصحافة العربية أي تحديد طريقة التغطية الصحفية للمسائل الأمنية في تلك الصحافة.وانطلق الباحث من عدد من التساؤلات، وهي:

مدى اهتمام الصحف العربية بنشر أخبار الجرائم (حجم الاهتمام)؟ ماهي أشكال التعبير الكمي عن هذا الاهتمام؟ ما أهمية أشكال التعبير الكيفي أو الفني عن هذا التعبير؟.ماهي دلالات النشر في الصحافة بالنسبة لأخبار الجريمة؟ أثر سياسة النشر على اهتمام الصحف بنشر أخبار الجريمة؟

ونظرا لاتساع نطاق المسائل الأمنية وفق هذا التصور، فقد رأى الباحث تحديد مجال البحث في أخبار الجرائم في الصحف العربية. وتم تقسيم موضوعات النشر لأغراض التحليل حسب الفئات التالية:

1-فئة موضوع الجريمة.

2-فئة شكل الخبر المنشور.

3-فئة مساحة النص وموقع النص في صفحات الصحيفة.

وتم البحث على عينة من الصحف العربية، واعتبرت الصحيفة اليومية كوحدة العينة أو مفردة البحث، واختير مجتمع البحث من ثمان دول هي: المغرب، تونس، مصر، سوريا، الأردن، الكويت، السعودية، عمان.بمعدل صحيفة واحدة من كل منها.وحدد المجال الزمني للدراسة في أعوام: 1982، 1983، 1984.

وحسب الباحث فإن المنهج الشامل هو الذي يحقق أهداف البحث بحيث يجب أن يشتمل على أربعة عناصر أو أدوات وهي:

- التعرف على قوانين النشر.

---

[1] غادة عبد التواب اليماني، الدراسة السابقة.

[2] عبد الله الأشعل، **معنونة بـ: "معالجة المسائل الأمنية(أخبار الجرائم) في الصحافة العربية**، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد الرابع، العدد الثامن، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1409هـ، ص 29-52.

- تحليل مضمون المادة الإعلامية.

-قياس مدى إدراك رؤساء تحرير الصحف لفلسفة النشر في هذا الموضوع.

-مدى تفاعل القراء مع أخبار الجريمة بوصفها من مكونات المسائل الأمنية.

كما اعتمد الباحث على أداة تحليل المحتوى، أما عينة البحث فاعتمد على العينة العشوائية المنتظمة في اختيار الأعداد المعنية بالتحليل، حيث تم تغطية أربعة أشهر مختلفة من كل السنوات الثلاث التي تشكل الإطار الزمني للعينة، بحيث يمكن اعتبار العينة الحقيقية سنة صناعية تمّ بناؤهامن الأشهر الأربعة في السنوات الثلاث، وبمعدل ثلاثة أعداد لكل شهر.[1](ص34-36)

وتوصل الباحث إلى أن إجمالي عدد الجرائم المنشورة في مجتمع العينة بلغ 176 جريمة، علما بأن بعض وحدات العينة لم تنشر جريمة واحدة طوال فترة البحث، كما نشر عدد كبير منها أقل القليل من الجرائم التي وقعت فعلا خلال فترة الدراسة.تم النشر على شكل خبر بسيط في الأغلبية الساحقة من أخبار الجريمة وبلغ عدد الحالات 159 من إجمالي 176. وكشف عن وجود اختلاف في معايير اهتمام الصحف العربية من حيث موقع الخبر في صفحات الجريدة، ففي بعض الصحف هناك أبواب ة يومية لأخبار الجريمة تختلف مسمياتها، فهي في بعضها صفحة الحوادث والقضايا، وفي بعضها الآخر صفحة المجتمع، أو صفحة المحاكم والقضايا، وفي بعضها الآخر صفحة المجتمع، أو صفحة المحاكم والقضايا، وفي بعض الصحف تنشر أخبار الجرائم أو البيان الرسمي عنهافي الصفحات خلية، ويرجع ذلك إلى ثبات تبويب بعض الصحف، بحيث تخصص بعض صفحاتها لأخبار الدولة أو للأخبار الداخلية أو لأخبار المجتمع، ولا تنشر أخبار الجرائم أو بعضهافي غير هذه الأماكن مهما كانت أهمية هذه الجرائم.

أما فيما يخص سياسة بعض الصحف في نشر أخبار الجرائم فتوصل إلى أنها تتسم بالمرونة الكاملة بحيث يمكنها أن تنشر أخبار بعض الجرائم الهامة أو على الأقل عنوان الخبر في الصفحة الأولى وفي مكان بارز منها، وبالنسبة لعدد الأعمدة المخصصة لأخبار الجرائم كمعيار للاهتمام بأنواع الجرائم، أظهر البحث أنّ معظم الصحف يتحدد فيها عدد الأعمدة حسب كمية المعلومات المتوفرة عن الجريمة، ولا يحدد نوع الجريمة عدد الأعمدة إلا إذا كانت الجريمة من النوع الذي يستحوذ على اهتمام الدول أو الرأي العام.في حين اختلف معدل تكرار النشر في الصحف العربية إذ يتجه بعضها إلى أخبار كاف أنواع الجرائم. وبالنسبة إلى طريقة الاهتمام بتقديم الخبر فإن الصحف التي تهتم بشكل

[1] عبد الله الأشعل، الدراسة السابقة.

ظم بنشر أخبار الجريمة تستهدف في الأساس تقديم هذه الأخبار كخدمة إخبارية أي أنها تركز على الوظيفة الاجتماعية للنشر من حيث أنه تنوير للمواطن ومساعدة للسلطات فيما تستهدفه من وراء النشر والتي يكون بيدها دائما أن تحدد دور عملية النشر وحدودها في مواجهتها لهذه الجرائم، فيصبح الإعلام أداة مفيدة ومساعدة وليس قيدا عليها ومعوقا لعملها.[1]

الدراسة الرابعة:

دراسة "عبد الرحمان بن نامي المطيري" موسومة بـ"**مدى إدراك رجال الأمن للتغطية الصحفية لمفهوم الشرطة المجتمعية**"[2]. تمثلت إشكالية الدراسة في اختبار فروض نظرية عدائية وسائل الإعلام في المجتمع السعودي، وذلك من خلال التطبيق على موضوع الأمن: التغطية الصحفية لمفهوم الشرطة المجتمعية والقضايا الأمنية في الصحف السعودية.

وسعت الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الآتية: ما مدى وضوح مفهوم الشرطة المجتمعية لدى رجال الأمن؟ ماهي نظرة رجال الأمن لموقف الصحافة من مفهوم الشرطة المجتمعية؟ ماهي نظرة رجال الأمن للتغطية الصحفية للقضايا والموضوعات الأمنية؟

اعتمد الباحث على المنهج المسحي الوصفي، كما استخدم صحيفة الاستبيان لجمع المعلومات من عينة الدراسة، حيث تكونت عينة الدراسة من رجال الأمن العاملين في مراكز شرطة الرياض، حيث شملت العينة العاملين في أربعة مراكز شرطة في أحياء مدينة الرياض، حيث تم توزيع 120 استمارة على أربعة مراكز شرطة بعد استخدام العينة العشوائية في مراكز الشرطة، بواقع 30 استمارة لكل مركز، وعاد للباحث من الاستمارات الموزعة 81 استمارة، كما تم استبعاد الاستمارات غير الصالحة للتحليل، فأصبحت الاستمارات القابلة للتحليل 43 استمارة.

وكشفت الدراسة عن نظرة رجال الأمن إلى وسائل الإعلام بأنها نظرة إيجابية، كما أن مفهوم الشرطة المجتمعية من المفاهيم الواضحة لدى رجال الأمن بشكل كبير. كما لا يشعر رجال الأمن بأن نيز من وسائل الإعلام ضد القضايا والموضوعات الأمنية بل إنهم ينظرون إلى التغطية الإعلامية بأنها تغطية إيجابية وموضوعية بشكل كبير.

الدراسة الخامسة:

---

[1] عبد الله الأشعل، الدراسة السابقة.

[2] عبد الرحمان بن نامي المطيري، **مدى إدراك رجال الأمن للتغطية الصحفية لمفهوم الشرطة المجتمعية**-دراسة ميدانية في ضوء نظرية عدائية وسائل الإعلام-، بحث مقدم في ندوة الأمن مسؤولية الجميع: تطبيقات الشرطة المجتمعية، مركز المنشاوي للدراسات والبحوث، السعودية، 2008/02/28، www.minshawi.com

دراسة "يوسف بن أحمد الغامدي."موسومة بـ"**الوظائف الإيجابية للإعلام الأمني في الوقاية من الإرهاب**"[1]، انطلقت الدراسة من تساؤل رئيس هو ما الوظائف الإيجابية للإعلام الأمني؟ وانبثق عن هذاالتساؤل تساؤلان عيان: ما الكيفية التي يتم بها عرض قضايا الإرهاب في العالم العربي؟ وما المعوقات التي تحد من فعالية كل وظيفة من وظائف الإعلام الأمني؟

واعتمد الباحث في دراسته على ثلاثة مناهج هي: المنهج الوثائقي، وتحليل المحتوى والمنهج المسحي. واستخدام العينة العمدية سواء على مستوى الصحف المختارة أو على مستوى الأفراد المشاركين في استطلاع الرأي.حيث تم اختيار صحيفتي "الشرق الأوسط" و"الأهرام" كنموذج للصحافة العربية لمعرفة كيفية تناولهما للقضايا الإرهابية.كما تم الاختيار بأسلوب عمدي مجموعة من الشخصيات الأكاديمية والإعلاميةوالأمنية ذات الاهتمام المباشر بقضايا الإعلام الأمني.وقد بلغ عددهم 17 عشر خبيرا.كما استخدم أداتين رئيسيتين هما:

- الصحيفة:وقد تم تحليل صحيفتي الشرق الأوسط والأهرام، من تاريخ 1419/4/16-1419/5/14، والذي يمثل شهرا كاملا من تاريخ وقوع حادث الأقصر.
- الاستمارة: أوأداة الاستبيان.

وتوصلت الدراسة إلى: ضرورة الاهتمام بالتوعية الدينية وتنمية الوازع الديني لما تحدثه التربية الدينية من آثار إيجابية في تدني معدل الجريمة.وضرورة إيجاد دبلوم متخصص في الإعلام الأمني في أكاديمية نايف للعلوم الأمنية لتخريج مؤهلين في هذا الحقل الحيوي. العمل على إيجاد قاعدة عربية موحدة للمعلومات الإعلامية والتوعوية الأمنية في كل بلد عربي، وإتاحة الفرصة لتبادل هذه المعلومات.

ضرورة الاهتمام بتدريب الكوادر الإعلامية للتعامل مع الأحداث الأمنية بكفاءة عالية. تقريب وجهات النظر بين الإعلاميين والأمنيين من خلال الفهم المشترك للرسالة الإعلامية والأمنية. والسعي لتبصير الفئات المتطرفة بالمنهج الصحيح وضرورة توعيتهم بأخطار حملات الغزو الثقافي الأجنبي والتيارات الهدامة.[2]

الدراسة السادسة:

[1] يوسف بن أحمد الغامدي، **الوظائف الإيجابية للإعلام الأمني في الوقاية من الإرهاب**، رسالة ماجستيرفي العلوم الشرطية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، معهد الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، الرياض، 2000.

[2] يوسف بن أحمد الغامدي، الدراسة السابقة.

دراسة "ثامر بن عبد الله الشتوي"[1] بعنوان: "**مدى إسهام الإعلام الأمني في نجاح الحملات الأمنية بمدينة الرياض**". انطلقت الدراسة من محاولة قياس قدرة الأجهزة الإعلامية على نقل النجاحات المحققة في الحملات الأمنية للمجتمع، ومن ثم تحقيق الشعور بالأمن العام لكافة أفراد المجتمع وذلك من خلال معرفة مدى إسهام أجهزة الإعلام الأمني في نجاح الحملات الأمنية؟

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق المدخل المسحي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات. كما تكوّن مجتمع الدراسة من جميع المشاركين في الحملات الأمنية في مدينة الرياض وعددهم 178 ضابطا وفردا من مختلف الجهات المشاركة بالحملات الأمنية، وقد تم استجابة 153 منهم، وهذا العدد يمكن اعتباره عينة عشوائية كبيرة ممثلة لمجتمع الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحملات الأمنية المستمرة شجعت إلى جانب توعية الإعلام الأمني أفراد مع على التبليغ عن المخالفات الأمنية. إلى جانب إحجام مسؤولي الأمن عن إعطاء الصورة الحقيقية للمخالفات الأمنية في المنطقة.

الدراسة السابعة:

دراسة "خالد ناصر بن نجم"[2] الموسومة بـ: "**تغطية الصحافة السعودية للعمليات الإرهابية**". انطلقت الدراسة من مشكلة أساسية تمحورت حول: ماهية المرجعية السياسية والإعلامية التي تعتمدها الصحافة السعودية في تغطيتها للعمليات الإرهابية، وما إن كانت تستخدم فنا صحفيا مناسبا وبالتالي تسهم في الوقاية من الإرهاب؟ وتفرع التساؤل الرئيس إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية كالآتي:

ما المرجعية التي تعتمدها الصحافة السعودية في تغطيتها للعمليات الإرهابية؟ ما المنطلق أو الأساس الفكري لتغطية الصحافة السعودية للعمليات الإرهابية؟ كيف تفهم الصحافة السعودية الإرهاب، وبالتالي كيف تقدمه؟ وما الخصائص الصحفية المهنية لتغطية الصحافة السعودية للعمليات الإرهابية؟ هل يغلب الطابع الإخباري على التغطية التي تقدمها الصحافة السعودية للعمليات الإرهابية التي تحدث في المملكة؟ هل تهتم الصحافة السعودية في سياق تغطيتها للعمليات الإرهابية

---

[1] ثامر بن عبد الله الشتوي، **مدى إسهام الإعلام الأمني في نجاح الحملات الأمنية بمدينة الرياض**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009، ص18.

[2] دراسة خالد ناصر بن نجم، **تغطية الصحافة السعودية للعمليات الإرهابية–صحيفتا الرياض والوطن نموذجا–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص4،5.

التي تحدث في المملكة العربية بتقديم تفسير وتحليل وتوضيح لهذه العمليات؟ ما الأنواع الصحفية التي تستخدمها الصحف السعودية في تغطيتها للعمليات الإرهابية؟.

واعتمد الباحث على المنهج الوصفي والاستكشافي الذي يستخدم تحليل المضمون أداة لجمع البيانات وتشخيص الظاهرة كميا وكيفيا، وتفسيرها وتحليلها كيفيا.

وتوصل الباحث إلى أهم النتائج التالية: تخصص الصحافة السعودية عددا كافيا ومقبولا من المواد الإعلامية المتعلقة بالعمليات الإرهابية، الأمر الذي يؤكد ازدياد اهتمام هذه الصحف بالعمليات وإدراكها للدور الهام الذي يقوم به التناول الإعلامي للإرهاب وللعمليات الإرهابية في عملية المواجهة الشاملة للظاهرة الإرهابية في المجتمع السعودي. كما يوضح البحث تزايد اهتمام الصحف السعودية المتمثلة في عينة الدراسة في تغطيتها للعمليات الإرهابية على كوادرها الصحفية، وانخفاض نسبة اعتمادها على الكُتاب والخبراء والاختصاصيين من خارج الصحيفة. وتعتمد الصحافة السعودية المتمثلة في عينة الدراسة بنسبة مرتفعة جدا في تغطيتها للعمليات الإرهابية على المصادر المحلية متمثلة كالات الأنباء الداخلية، أو الجهات الرسمية، أو الأشخاص المعنيين بهذه العمليات. وبيّنت الدراسة أن الصحافة السعودية استخدمت جميع أساليب المعالجة الصحفية المعروفة، الأمر الذي يعكس إدراك الصحف لهذه الأساليب ووجود كادر إعلامي قادر على استخدامها. وغطت صحف العينة العمليات الإرهابية التي حدثت في المملكة خلال فترة الدراسة، احتلت التغطية المتعلقة بالعمليات الموجهة ضد المنشآت السكنية المكانة الأولى، وتليها العمليات الموجهة ضد الأماكن العامة، ثم العمليات الموجهة ضد رجال الأمن. كما استخدمت الدراسة في تغطيتها للعمليات الإرهابية مرجعيات مختلفة. ركزت صحف العينة على الآثار المختلفة للعمليات الإرهابية. وأبرزت مختلف الأساليب المستخدمة في مواجهة الإرهاب والعمليات الإرهابية. استخدمت الصحف السعودية جميع أساليب المعالجة الصحفية المعروفة.واتسمت التغطية الصحفية للعمليات الإرهابية بموقف معارض لهذه العمليات. يوضح البحث أن الصحافة السعودية عرفت كيف تستخدم وبشكل متوازن مختلف الأنواع الصحفية المعروفة.[1]

علاقة الدراسات السابقة بموضوع البحث:

– استفاد الباحث من دراسة عبد العزيز آل رشود في عملية ضبط التساؤلات الرئيسة والفرعية، خاصة في الشطر الخاص بالدراسة التحليلية، إذ تعتمد الدراستان على أداة تحليل مضمون الإعلام

[1] خالد ناصر بن نجم، الدراسة السابقة، ص5.

المقروء، لذلك فهي مفيدة من حيث تحديد فئات ووحدات التحليل، خاصة وأن دراسة عبد العزيز آل سعود تسعى إلى رصد موضوع من موضوعات الإعلام الأمني وهو جرائم الاحتيال في الصحافة السعودية. كما تشترك الدراستان من حيث المنهج وهو المنهج الوصفي، بالإضافة إلى المساهمةفي تحديد عينة الدراسة إذ اعتمدت الدراستان على العينة العشوائية المنتظمة باستخدام أسلوب الدورة.

وتسعى الدراسة الحالية إلى محاولة معرفة قدرة الصحافة المكتوبة بصفة خاصة في التوعية الأمنية، بعد أن توصلت دراسة آل سعود إلى نتيجة مفادها أن وسائل الإعلام الجماهيرية قنوات مهمةفي توعية المواطنين وزيادة قدرتهم على مكافحة الجرائم بشكل عام.

– أما دراسة غادة عبد التواب اليماني فهي دراسة قيمة لما لها من علاقة بالدراسة الحالية، فهي تتناول بالتحليل موضوعا على جانب كبير من الأهمية من الناحية الأمنية، وهو موضوع الإرهاب الذي يعتبر من أهم جوانب الظاهرة الأمنية لما له من تأثير على الفرد والمجتمع والدولة وتمس مباشرة استقرارهم وأمنهم، هذا من جانب، ومن جانب آخر فهذه الدراسة تتناول إلى جانب تحليل مضمون الإرهاب في الصحافة المصرية المكتوبة، فإنها كذلك تهتم على غرار الدراسة الحالية بآراء الجماهير وتصوراتهم حول موضوع الدراسة، وهذا بطبيعة الحال ينعكس إيجابا على مسار البحث الحالي تقريبا في جميع مراحله سواء عند صياغة الإشكالية وتساؤلاتها أو عند تحديد فئات التحليل ووحداتها وكذلك عند صياغة استمارة الجمهور.

– تعتبر دراسة عبد الله الأشعل من أقرب الدراسات إلى دراسة الباحث الحالية من حيث موضوع البحث (إعلام أمني) وأدواته (تحليل المضمون..) ومنهجه (المنهج الوصفي)، ففي حين تناولت دراسة عبد الله الأشعل موضوعا واحدا من موضوعات الإعلام الأمني وهو الجرائم، تناولت دراسة الباحث موضوعات الإعلام الأمني بمفهومه الشامل، كما اعتمدت دراسة الباحث الحالية على تحليل ثلاثة صحف وطنية (جزائرية) واعتمد الباحث (الأشعل) على تحليل مجموعة من الصحف العربية.

أما دراسة عبد الله الأشعل فإنها اعتمدت على ثلاث أدوات للبحث، حيث سعت إلى معرفة رأي جمهور الصحف ورؤساء التحرير حول نشر الجرائم في الصحف، بالإضافة إلى تحليل مضمون هذه الصحف، وهو ما يفيد البحث كثيرا في ضبط الدراسة ضبطا منهجيا صحيحا خاصة فيمايتعلقبإجراءات الدراسة الميدانية.

– تناولت دراسة عبد الرحمان بن نامي المطيري جانبا مهما من جوانب البحث الحالي إذ اهتمت بموقف رجال الأمن من التغطية الصحفية للقضايا والموضوعات الأمنية، وهو الجانب الذي يفيد البحث عند معالجة نفس الموضوع في الدراسة الميدانية.

– أما دراسة يوسف بن أحمد الغامدي فبالإضافة إلى الرصيد النظري الذي تحويه الدراسة حول موضوع البحث (الإعلام الأمني)، فإنها تثري البحث الحالي من الناحية الإجرائية خاصة فيما تعلق باستمارة البحث الخاصة بالشخصيات الإعلامية والأمنية، وكذا إعطاء صورة عن عمل الأجهزة الأمنية، وتعاون الجماهير معهم.

– وتعتبر دراسة خالد ناصر بن نجم من الدراسات التحليلية التي تناولت جانبا من جوانب لإعلام الأمني كسابقاتها من الدراسات، حيث اعتمدت على تحليل مضمون الصحف السعودية للعمليات الإرهابية، حيث تكمن الاستفادة في هذا الجانب من خلال المساعدة على وضع استمارة تحليل مناسبة لموضوع البحث الحالي.

وفي الأخير فالملاحظ أن الدراسات السابقة تناولت كل واحدة منها جانبا من جوانب الدراسة الحالية، واستطاع الباحث من خلال الاطلاع عليها من تحديد بعض معالم بحثه خاصة فيما يتعلق بالجانب الميداني سواء تعلق الأمر باستمارة التحليل أو استمارات الدراسة الميدانية، وحتى في عملية تحديد عينة البحث. كما أن استعراض هذه الدراسات يوضح زاوية معالجة الدراسة الحالية للموضوع، حيث تناولت الدراسة مجالا أوسع في موضوع الإعلام الأمني باعتمادها على دراسة الأمن بمفهومه الشامل، في حين ركزت أغلب الدراسات على دراسة جانب واحد فقط يمس الأمن كدراسة الجريمة أو موضوع الإرهاب فقط.

سادسا-المداخل النظرية المستخدمة في الدراسة:

1- المداخل الخاصة بالدراسة التحليلية:

- نظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام:

في مواجهة جنوح الصحف-في ظل نظرية الحرية-إلى الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة، وإساءة استخدامها للحرية، بدأ البحث عن تقييد الحرية في ظل النظم القائمة على الاقتصاد الحر، وظهر معنى الحرية القائمة على المسؤولية.

وظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العام رقيبا على آداب المهنة وسلوكها، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق وواجب ومسئولية في الوقت نفسه. وأن على وسائل الإعلام في ظل هذه النظرية أن تخدم النظام السياسي عن طريق الإعلام، وعن طريق المناقشة الحرة المفتوحة في كافة المسائل التي تهم المجتمع. وأن على وسائل الإعلام تقع مسئولية تنوير الجماهير بالحقائق والأرقام حتى تستطيع الجماهير إصدار أحكام متزنة وصحيحة على الأحداث العامة. كذلك على وسائل أن تراقب أعمال الحكومة والشركات والهيئات العامة صيانة لمصالح الأفراد والجماعات، هذه هي المسؤولية التي تقع على وسائل الإعلام في ظل هذه النظريةإلى جانب الإعلان والترفيه.[1]

2- المداخل الخاصة بالدراسة الميدانية:

أ- مدخل البنائية الوظيفية:

خلص الباحث "معن خليل عمر" من خلال تحليله لمجموعة من المداخل النظرية المكونة للفكر الاجتماعي، وخاصة مدخل البنائية الوظيفية (وهو المدخل الذي يعنينا في هذه الدراسة)، أنّ خلاصة نظرة البنائية الوظيفية إلى المجتمع عامة، فهي ترى أن لكل شيء في النظام أو البناء الاجتماعي فائدة إن لم تكن اقتصادية فهي فائدة اجتماعية*.ومن هذه الزاوية نستطيع أن نرى أن سبب اهتمام الفكر الوظيفي بفكرة تقسيم العمل* مجتمع واهتمامه بما يجب أن يحدث في المجتمع دون الاهتمام بالذي حدث، لذلك انصب هذا الفكر الاجتماعي على تفسير وجود النظام الاجتماعي في ضوء الوظيفة التي يؤديها من أجل المحافظة على استمرار وجود المجتمع.[2]

ب -مدخل الاستخدامات والإشباعات:

---

[1] محمد سيد محمد، **المسؤولية الإعلاميةفي الإسلام**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،دون سنة، ص 216،216.

* بالنسبة لوسائل الإعلام فالفائدة الاقتصادية هي تحقيق الربح المادي (مبيعات، إشهار)، أما الفائدة الاجتماعية فهي تحقيق خدمة للمجتمع لضمان حقه في الإعلام والاتصال.

* لتحقيق الأمن مثلا ينبغي إشراك جميع الفاعلين في المجتمع، وتقسيم هذا العمل أو الوظيفة على مجموعة من النظم أو الأنظمة سواء كانت أنظمة إعلامية أم أمنية أم مجتمعية (مواطنين، جمعيات).

[2] معن خليل عمر، **نقد الفكر الاجتماعي المعاصر-دراسة تحليلية ونقدية-**، ط2، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان،1991،ص 151-153.

تعتمد الدراسة على مدخل الاستخدامات والإشباعات لدراسة دوافع استخدام الجمهور للصحافة المكتوبة، باعتبارها مدخلا اتصاليا سيكولوجيا. وهو من النماذج الهامة في شرح الظواهر المتعلقة بوسائل الإعلام المكتوبة.

ويفترض هذا النموذج وجود جمهور نشط له دوافع شخصية ونفسية واجتماعية، تدفعه لقراءة الصحف، وهي وسيلة تتنافس مع غيرها من الوسائل لإشباع احتياجاته، في إطار أهداف هذا الجمهور من استخدام تلك الوسائل، وتطبيقا على ذلك فإن فئات جمهور قراء الصحف أكثر نشاطا ومشاركة في العملية الاتصالية بتأثير المواد المنشورة على صفحات الجرائد اليومية، عن وعي كامل بحاجاته التي يريد إشباعها ومدى إشباع تلك الحاجات من استخدام صحف الدراسة. ويحقق مدخل الاستخدامات والإشباعات ثلاثة أهداف رئيسية، هي:

- السعي إلى معرفة كيف يستخدم الأفراد وسائل الاتصال، وذلك بالنظر إلى الجمهور النشط الذي يستطيع أن يختار ويستخدم الوسائل التي تشبع حاجته وتوقعاته.
- شرح دوافع التعرض لوسيلة معينة من وسائل الاتصال، بهدف فهم عملية الاتصال الجماهيري.
- التأكيد على نتائج استخدام وسائل الاتصال.[1]

المبحث الثاني: منهجية البحث وأدواته:

أولا: نوع الدراسة ومنهجها:

1-نوع الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، التي يعرفها "هويتني"بأنها: "التي تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداثأو مجموعة من الأوضاع".[2]

وهو نوع من أساليب البحث يدرس الظواهر الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة دراسة كيفية توضح خصائص الظاهرة، ودراسة كمية توضح حجمها وتغيراتها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى...ولا يقتصر البحث الوصفي على جمع البيانات وتبويبها، وإنما يمضي إلى ما هو

[1] أحمد أمين فورار، "موقع "فايس بوك" والشباب العربي -الاستخدامات والإشباعات-"، **الشباب والاتصال والميديا**، وحدة البحث في تكنولوجيا الاتصال، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، أشغال الملتقى الدولي، 16/15/14 أفريل 2010، تونس، ص327.

[2] محمد منير حجاب، **أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص78.

أبعد من ذلك لأنه يتضمن قدرا من التفسير لهذه البيانات[1] والبحوث الوصفية تهدف إلى اكتشاف الوقائع ووصف الظواهر وصفا دقيقا، وتحديد خصائصها تحديدا كيفيا أو كميا.[2]

2-منهج الدراسة:

يعد منهج المسح من أنسب المناهج لبحوث الإعلام التي تندرج تحت الدراسات الوصفية،الذي يهتم بدراسة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، في مجتمع معين، بقصد تجميع الحقائق واستخلاص النتائج اللازمة لحل مشاكل المجتمع.[3] وتتم عملية المسح وفقا للمعايير الآتية:

فوفقا لمعيار حجم مجتمع البحث فسوف تعتمد الدراسة على طريقة المسح بالعينة: حيث يكتفي فيها الباحث بدراسة عدد محدود من المفردات أو الحالات.

ووفقا لأسلوب التعليل فسوف تعتمد الدراسة على المسح الوصفي التحليلي: وهو المسح الذي لا يقف عند حد الوصف، وإنما يصل إلى إصدار الأحكام وتقديم الحلول.[4]

إذ أن التحليل عملية ذهنية معقولة تقوم على تفكيك موضوع البحث إلى أجزاء رئيسة بغية دراستها دراسة مفصلة بهدف فهم عناصر الموضوع فهما دقيقا، فالباحث لا يستطيع تفسير الظاهرة إلا بعد فهم الظاهرة ولا يستطيع الفهم إلا بعد تحليلها.[5] كما أن التحليل عملية يجريها الباحثفي وقت تكون فيه كل المعلومات–الحقائق–الأرقام–الأفكار قد أصبحت في متناوله، أما وظيفة التحليل فهي إقامة بناء منطقي تحتل فيه الحقائق والأرقام بعد فحصها وتصنيفها جيدا أماكنها المناسبة وعلاقاتها المتسقة.[6]

ثانيا-أدوات جمع البيانات:

---

[1] جودت عزت عطوي، **أساليب البحث العلمي(مفاهيمه–أدواته–طرقه العلمي)**، دار الثقافة للنشروالتوزيع، القاهرة، 2007، ص172.

[2] علي عبد المعطي–محمد السرياقوسي، **أساسيات البحث العلمي**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 1988، ص 137.

[3] أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، ط5، دار المعارف، مصر، 1989، ص227.

[4] محمد منير حجاب، المرجع السابق، ص87.

[5] رشيد زرواتي، **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص163.

[6] محمد منير حجاب، المرجع السابق، ص 162.

نع حول أدوات البحث العلمي، هو أنها تلك الوسائل المختلفة، التي يستخدمها الباحثفي جمع المعلومات والبيانات المستهدفة في البحث، ضمن استخدامه لمنهج معين أو أكثر.[1] ووفقا لمتطلبات الدراسة وأهدافها ومنهج البحث المستخدم، فإن أنسب الأدوات التي تسمح بالإجابة على تساؤلات الدراسة هي: أداة تحليل المضمون واستمارتي الاستبيانوالمقابلة.

1- أداة الدراسة التحليلية:

- تحليل المضمون(المحتوى):

يعد تحليل المضمون تقنية علمية تختلف طريقة توظيفها باختلاف الباحثين وتتباين بتباين أغراضهم وتوجهاتهم النظرية والغائية.وتنطوي هذه التقنية على منهج التحليل الكمي أو الكيفيأو كلاهما في آن واحد، وهو منهج يساهم في الوصول إلى فهم عميق للثقافة لأن الإعلام يمثل جانبا واسعا من المعطيات الثقافية التي تتيح إدراك جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية في مجتمع محدد.[2]

وفي تحليل المضمون تعريفات كثيرة نذكر منها: تعريف "كابلان"KAPLAN: "يهدف تحليل المحتوى إلى التصنيف الكمي لمضمون معين، وذلك في ضوء نظام للفئات صمم ليعطي بيانات مناسبة لفروض محدودة خاصة بهذا المضمون".[3]

ويرى "لاسويل"LASSWELL: "أن تحليل المحتوى يستهدف الوصف الدقيق والموضوعي لما يقال عن موضوع معين في وقت معين". فيما يعرفه "بيرلسون"BERLSON على أنه: "أسلوب البحث الذي يهدف إلى الوصف الكمي والموضوعي والمنهجي للمحتوى الظاهر للاتصال".[4]

وعرفه "سمير محمد حسين" : "تحليل المضمون هو أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن يستخدمه الباحثون في مجالات بحثية متنوعة، وعلى الأخص في علم الإعلام لوصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون، تلبية للاحتياجات

---

[1] أحمد بن مرسلي،**مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص202.

[2] جوديت لازار،**سوسيولوجيا الاتصال الجماهيري**، تر: علي وطفة–هيثم سطايحي، دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1994، ص174.

[3] رشدي طعيمة،**تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية(مفهومه–أسسه–استخداماته)**، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، مصر، 1987، ص21.

[4] محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، دار ومكتبة الهلال، بيروت/دار الشرق، جدة، 2009، ص16.

البحثية المصاغة في تساؤلات البحث أو فروضه الأساسية، طبقا للتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث... بشرط أن تتم عملية التحليل بصفة منتظمة، ووفق أسس منهجية ومعايير موضوعية، وأن يستند الباحث في عملية جمع البيانات وتبويبها وتحليلها على الأسلوب الكمي بصفة أساسية".[1]

ويعتمد نجاح تحليل المضمون على عدة عوامل من أهمها التحديد الدقيق لفئات التحليل التي تستخدم في الوصف الموضوعي لمضمون الاتصال، وهي الفئات الرئيسية أو الثانوية التي يتم وضع وحدات التحليل فيها(كلمة أو موضوع أو قيم...) والتي يمكن وضع كل صفة من صفات المحتوى فيها، وتصنف على أساسها، [2]

كما يقوم على تحديد وحدات التحليل التي يتم على أساسها العد والتسجيل وتحديد وحدة سياق المادة محل القياس.

أ-وحدات التحليل: اعتمدت الدراسة وفق متطلبات البحث على مجموعة من الوحدات، حتى تتناسب مع فئات التحليل التي تم الاعتماد عليها، وهي على النحو الآتي:

- وحدة الكلمة:

تعتبر أصغر الوحدات وأسهلها استخداما في عملية الترميز، وعادة ما يوفر استخدامها عنصر الثبات في النتائج نتيجة الاتفاق على محددات الكلمة وتعريفها.[3]

-وحدة الموضوع:

وتعرف أيضا بوحدة الفكرة التي يدور حولها الموضوع... ووحدة الفكرة غير ثابتة الشكل من حيث الظهور فيمكن العثور عليها في جملة أو فقرة كاملة أو نص مستقل وهي مرتبطة الظهور حسب المستوى اللغوي الذي يجري على أساسه التحليل.

-أما وحدة السياق: فهي تلك الوحدات اللغوية (جملة، فقرة، نص كامل)، والتي يعود إليها الباحث في بحثه عن المعاني الخاصة بالجوانب محل التحليل في المادة المدروسة،[4] وسوف تعتمد الدراسة على وحدة الموضوع كوحدة للسياق.

ب-فئات التحليل: تقسم فئات التحليل إلى قسمين: فئات ماذا قيل؟ فئات كيف قيل؟

-فئات ماذا قيل...؟ وتنقسم بدورها إلى عدد من الفئات على النحو الآتي:

---

[1] رشدي طعيمة، المرجع السابق، ص24.

[2] رشدي طعيمة، المرجع نفسه، ص 62.

[3] محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، ط1، عالم الكتب،مصر،2000، ص233.

[4] أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، 264.

*** فئة الموضوع:**

وتستهدف هذه الفئة الإجابة على السؤال علام يدور موضوع المحتوى، وتفيد هذه الفئات في الكشف عن مراكز الاهتمام في المحتوى.[1]

ويقصد بذلك تحديد الموضوعات الفرعية التي تدور حولها مواد الاتصال؛ إذ لكل مادة اتصال موضوع رئيسي تدور حوله وموضوعات فرعية ينقسم إليها.[2]

وفي دراستنا هذه سيتم تقسيم الموضوعات الأمنية إلى موضوعات رئيسية هي كالتالي: الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي، الأمن البيئي، الأمن الصحي، الأمن الجنائي، الأمن الوطني، أخرى، وتندرج تحت كل فئة رئيسية موضوعات فرعية.

***فئة الفاعل:**

أو الشخصيات التي تظهر في المحتوى، وتساعد هذه الفكرة في تحديد الأشخاص والجماعات التي تظهر في المحتوى على أنها قامت بدورها في تنفيذ أعمال معينة.[3]

*** فئة المصدر أو المرجع أو السلطة :**

وهذه الفئة تجيب على السؤال إلى من تنسب الأقوال والتصريحات أو ما هو المرجع أو المصدر الذي تنسب إليه مادة المحتوى؟ وتحدد هذه الأسئلة مدى الثقة فيما يسوقه المصدر أو المرجع أو التصريحات أو بيانات أو معلومات.[4]

***فئة صورة رجل الأمن:**

تهتم برصد الصورة التي تقدمها صحف الدراسة حول رجل الأمن من حيث كونها صورة إيجابية أم صورة سلبية أم محايدة.

ب-فئات الشكل: كيف قيل...؟ وتنقسم إلى عدد من الفئات على النحو التالي:

***فئة الموقع:**

[1] محمد عبد الحميد،تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، المرجع السابق، ص120.

[2] رشدي طعيمة، المرجع السابق، ص78.

[3] محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، المرجع السابق، ص132.

[4] المرجع نفسه، ص132.

يمكن التعرف من خلالها على موقع الموضوع من الصحيفة(الصفحة الأولى، الصفحات الداخلية، الصفحة الأخيرة).

***فئة القوالب التحريرية:**

صد بها الأساليب أو الأشكال التي يتم من خلالها تنفيذ أو صياغة أو نقل مادة الاتصال.[1]أو القوا لب الفنية التي تتخذها المواد الإعلامية في وسائل الإعلام، وهذه الفئة تقوم على التفرقة بين الأشكال المختلفة التي تقدم بها المواد الإعلامية في وسائل الإعلام المختلفة، ويتم تصنيف فئة الشكل في الصحيفة إلى: الخبر، التقرير، القصة الخبرية،تحقيق، مقال افتتاحي، مقال عمود، الحديث بأنواعه، الرسوم، الكاريكاتير، الصورة الصحفية.[2]

***فئة العناصر التيبوغرافية:**

تمكننا هذه الفئة من معرفة أشكال العناوين والصور والألوان، التي استخدمتها الصحيفة لإبراز موضوعاتها.[3]

2- أدواتالدراسة الميدانية:

أ- استمارة الاستبيان:

استخدمنا في هذه الدراسة أداة الاستمارة التي تعرف بالاستقصاء أو الاستبيان أو الاستفتاء (questionnaire)، وهو أسلوب جمع البيانات الذي يستهدف استثارة الأفراد المبحوثين بطريقة منهجية ومقننة، لتقديم حقائق أو آراء أو أفكار معينة، في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها.[4]

وتعرف استمارة الاستبيان ا: "أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد عن طريق استمارة تجري تعبئتها من قبل المستجيب.[5]

تعرف بأنها: "نموذج يضم مجموعة الأسئلة التي تدور حول موضوع ما يتم إرساله إلى المبحوثين بطريقة أو بأخرى، ليجيبوا على هذه الأسئلة ثم إعادته ثانية إلى الهيئة المشرفة على البحث.[1]

---

[1] رشدي طعيمة، المرجع السابق، ص83.

[2] محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، المرجع السابق، ص132.

[3] المرجع نفسه، ص132.

[4] محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، ط4، عالم الكتب،مصر،2004، ص353.

[5] فوزي غرايبة وآخرون، **أساليب البحث العلمي: في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، 2002، ص17.

ويستخدم الاستبيان لجمع المعلومات بشأن معتقدات ورغبات المستجوبين، وكذلك الحقائق التي هم على علم بها، ولهذا تستخدم الاستبيانات بشكل رئيسي في مجال الدراسات التي تهدف إلى استكشاف الحقائق عن الممارسات الحالية، واستطلاعات الرأي وميول الأفراد.[2]

وللإجابة على التساؤلات الخاصة بجمهور القراء تم توزيع استمارة الاستبيان على 300 مفردةمن جمهور قراء الصحف اليومية.

ب- استمارة المقابلة:

تعتبر المقابلة أداة هامة للحصول على المعلومات من خلال مصادرها البشرية، تستخدم في مجالات متعددة مثل الطب والصحافة والتربية واختيار الموظفين، ويشيع استعمالها حين تكون لمبيانات صلة وثيقة بآراء الأفراد أو ميولهم أو اتجاهاتهم نحو موضوع معين. وعرف English English ابلة على أنها: "محادثة موجهة يقوم بها شخص مع شخص آخر، أو أشخاص رين، هدفها استثارة أنواع معينة من المعلومات لاستغلالها في بحث علمي، وللاستعانة بها على التوجيه والتشخيص والعلاج.[3]

وقد تم عداد استمارة المقابلة في صورتها الأولية وعرضها على المحكمين، لتوضع في صورتها النهائية، وبعد ذلك تم إجراء المقابلة على مستوى أقسام الاتصال والعلاقات العامة بالمديريات العامة للأمن الوطني. حيث أجريت مقابلات مباشرة مع القائمين على الاتصال والعلاقات العامة في المؤسسة الأمنية، نظرا لكونهم المخولين قانونا للإدلاء بالتصريحات مع الجمهور الخارجي للمؤسسة الأمنية.

وعليه تم الاتصال بمديريات الأمن الوطني على النحو التالي:

1- المكلف بالإعلام على مستوى المديرية العامة للأمن الوطني بولاية قسنطينة، ممثلة للمديريات الفرعية للأمن الوطني على مستوى الشرق الجزائري.

2-المكلف بالإعلام على مستوى المديرية العامة للأمن الوطنيبولاية الوادي ممثلة للمديريات الفرعية للأمن الوطني على مستوى الجنوب الجزائري.

ثالثا-عينة الدراسة ومجتمع البحث:

---

[1] محمد علي البدوي، **مناهج وطرق البحث العلمي**، عالم الكتب،القاهرة، 1998، ص16.

[2] فوزي غرايبة وآخرون، المرجع السابق، ص71.

[3] جودت عزت علي، **أساليب البحث العلمي –مفاهيمه–أدواته–طرقه الاحصائية**–، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 110.

1-عينة الدراسة التحليلية:

-وحدة العينة: الصحيفة.

تمثلتعينة الدراسة التحليلية في تحليل مضمون الموضوعات الأمنية التي تم نشرها في صحف: يومية الخبر، يومية النصر، يومية EL WATAN، خلال الفترة الممتدة من 01 أوت 2012/ 31 جويلية 2013. وتمت عملية التحليل وبناء الجداول من سبتمبر 2013 إلى أفريل 2014. وتم اختيار هذه الفترة كون الدراسة استوفت تقريبا المراجع الخاصة بالجانب النظري، فبالموازاة مع وضعه في صيغتة النهائية يتم اقتناء أعداد صحف عينة الدراسة لكيلا نقع في مشكلة عدم وجود الأرشيف.

ولقد تم الاختيار على أساس **ملكية الصحيفة**:

قطاع عام: يومية النصر، قطاع خاص: الخبر اليومي، يومية الوطن.

كما تم الاختيار على أساس **لغة الصحيفة**:

اللغة العربية: الخبر اليومي، يومية النصر، اللغة الفرنسية: يومية الوطن EL WATAN.

وعلى أساس **مكان الصدور**:

جهوية: يومية النصر، وطنية: الخبر اليومي، يومية الوطن EL WATAN.

وسيتم تحليل مضمون الصحف من خلال اختيار عينة من الصحف المدروسة باستخدام: العينة الدورية المنتظمة.

-مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة التحليلية من مجموع أعداد الصحف (يومية الخبر، يومية النصر، يومية الوطن) الصادرة من 01 أوت 2012 إلى 31 جويلية 2013.

وتم اختيار عدد من كل أسبوع خلال سنة، وذلك باختيار اليوم الأول من الأسبوع الأول من الشهر الأول بطريقة عشوائية بسيطة، حيث يفترض هذا النمط من العينات أن يكون فيه لجميع الأفراد في مجتمع الدراسة نفس الاحتمال في أن يتم اختيارهم في عينة الدراسة بشكل مستقل، وما نعنيه بالاستقلالية هو أن اختيار أحد الأفراد في مجتمع الدراسة لا يؤثر على اختيار الأفراد الآخرين بأي شكل من الأشكال.

والتعريف الأكثر دقة للعينة العشوائية البسيطة يتمثل في العملية التي يكون فيها احتمالية اختيار العينات من حجم معين متساويا.

وهناك العديد من أساليب اختيار العينة العشوائية البسيطة...فإذا كان مجتمع الدراسة صغير الحجم، فبإمكان الباحث اللجوء إلى اختيار العينة عن طريق كتابة أسماء الأفراد (أيام الأسبوع) في مجتمع الدراسة أو أرقامهم على قطع ورقية صغيرة، ثم وضع هذه القطع في كيس ويتم خلطها، ثم بعدها يتم اختيار العدد المطلوب من الأسماء أو الأرقام، والذي يساوي حجم العينة المطلوبة.[1]

حيث تم عمليا كتابة أيام الأسبوع على أوراق لها نفس المواصفات وبعد الخلط تم السحب(قامت بسحب العدد الأول أستاذة من قسم الدعوة والإعلام والاتصال)، فحصلنا على يوم الأحد 05 أوت 2012 كأول عدد من العينة.

ثُم تمّ اختيار بقية أعداد عينة الصحف بطريقة منتظمة، عن طريق اختيار يوم الاثنين من الأسبوع الثاني من الشهر الأول ثم يوم الثلاثاء من الأسبوع الثالث من الشهر الأول، ثم الأربعاء من الأسبوع الرابع من الشهر الأول، ويوم الخميس من الأسبوع الأول من الشهر الثاني...وهكذا حتى توصلنا إلى العدد الأخير في الأسبوع الرابع لشهر جويلية 2013.

فحصلنا في النهاية على 45 عددا في كل جريدة ليكون العدد الاجمالي للعينة 135 عددا (45×3).

وعليه تكون الأعداد التي خضعت للتحليل كمايلي:

جدول رقم(1): توزيع تواريخ أعداد عينة الدراسة خلال السنة الخاضعة للتحليل.

الأسبوع / الشهر	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
أوت	الأحد2012/8/5	الإثنين2012/8/13	الثلاثاء2012/8/21	الأربعاء2012/8/29
سبتمبر	الخميس2012/9/6	السبت2012/9/15	الأحد2012/9/23	
أكتوبر	الإثنين2012/10/1	الثلاثاء2012/10/9	الأربعاء2012/10/17	الخميس2012/10/25
نوفمبر	السبت2012/11/3	الأحد2012/11/11	الإثنين2012/11/19	الثلاثاء2012/11/27

[1] محمد وليد البطش-فريد كامل أبو زينة، **منهج البحث العلمي -تصميم البحث والتحليل الإحصائي-**، إشراف: سعيد التل، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 99، 100.

ديسمبر	الأربعاء2012/12/5	الخميس2012/12/13	السبت2012/12/22	الأحد2012/12/30
جانفي	الاثنين2013/1/7	الثلاثاء2013/1/15	الأربعاء2013/1/23	الخميس2013/1/31
فيفري	السبت2013/2/9	الأحد2013/2/17	الإثنين2013/2/25	
مارس	الثلاثاء2013/3/5	الأربعاء2013/3/13	الخميس2013/3/21	السبت2013/3/30
أفريل	الأحد2013/4/7	الإثنين2013/4/15	الثلاثاء2013/4/23	
ماي	الأربعاء2013/5/1	الخميس2013/5/9	السبت2013/5/18	الأحد2013/5/26
جوان	الإثنين2013/6/3	الثلاثاء2013/6/11	الأربعاء2013/6/19	الخميس2013/6/27
جويلية	السبت2013/7/6	الأحد2013/7/14	الإثنين2013/7/22	الثلاثاء2013/7/13
يومية الخبر	45 عدد			المجموع: 135 عددا
يومية النصر	45 عدد			
يوميةEl Watan	45 عدد			

2-عينةالدراسة الميدانية (الجمهور):

من أجل تحديد عينة الجمهور، تم الاعتماد على نوعان من العينات:

- **العينة الطبقية**: حيث يقسم المجتمع في هذا النوع من العينات إلى مجموعات متجانسة، ومن هذه المجموعات يتم اختيار عينات عشوائية[1]
- **العينة العرضية أو القصدية:** يقوم الباحث باختيار هذه العينة اختيارا حرا على أساس أنها أغراض الدراسة التي يقوم بها، فإذا أراد باحث أن يدرس تاريخ التربية في الأردن فإنه يختار عددا من المربين كبار السن كعينة قصدية تحقق أغراض دراسته، لانه يريد معلومات عن التربية القديمة في الأردن، وهؤلاء الأشخاص يحققون له هذا الغرض فلماذا لا يأخذهم كعينة؟ إذ ليس من

[1] منذر الضامن، **أساسيات البحث العلمي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 169.

الضروري أن تكون العينة ممثلة لأحد. فالباحث في مثل هذه الحالة يقدر حاجته إلى المعلومات ويختار عينته بما يحقق له غرضه.[1]

واعتمادا على هذين النوعين من العينات؛ تم تقسيم مجتمع البحث إلى مجموعة من فئات (أساتذة جامعيين، موظفين وإداريين، مهنيين، أساتذة التعليم (الابتدائي، المتوسط، الثانوي)، طلبة، حرفيين، تجار، متقاعدين، بطالين)، ونظرا لعدم المقدرة على تحديد العدد الإجمالي والدقيق لكل فئة من هذه الفئات، ما يمنعنا من الاختيار العشوائي، فقد تم توزيع الاستمارات بصفة قصدية على مجموعة من الأفراد من كل فئة كما هو موضح في الجدول اللاحق، ليشكل مجموعها عينة الدراسة الميدانية. وقد روعي في اختيار المفردات المعايير التالية: السن، الجنس، المهنة، المستوى التعليمي *

-مجتمع البحث: جرت الدراسة الميدانية بمدينة قسنطينة، وبالتالي فإن مجتمع البحث هم سكان المدينة بمختلف فئاتها.

-حجم العينة: شملت العينة 300 مبحوث من مختلف فئات المجتمع، موزعين كالآتي:

أستاذ جامعي	**40**
موظفين إداريين	**40**
مهنيين	**40**
أساتذة التعليم	**60**
طلبة	**40**
حرفيين	**15**

[1] طوقان عبيدات. عبد الرحمان عدس، **البحث العلمي: مفهومه،أدواته،أساليبه**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون سنة، ص 112.

* أنظر بالتفصيل الفصل الخامس، خصائص عينة الدراسة، الجدول رقم 01-07.

تجار	**25**
متقاعدين	**15**
بطالين	**25**
المجموع	**300**

المبحث الثالث: بطاقة تعريفية لصحف الدراسة التحليلية:

أولا-يومية الخبر:

الخبر يومية مستقلة تصدر عن شركة "الخبر"، وهي شركة ذات أسهم رأس مالها 276.600.608,00 دج.

العنوان: 32 شارع الفتح ابن خلقان (ليتورال سابقاً) –حيدرة– الجزائر. ص.ب 378 ساحة أول ماي، الجزائر 16016.

الموقع الالكتروني: www.elkabar.com البريد الإلكتروني: admin@elkabar.com

الرئيس الشرفي: عمر أورتيلان (الذي اغتيل في يوم الثلاثاء 03 أكتوبر من طرف الإرهابيين 1995).

رئيس مجلس الإدارة: زهر الدين سماني. المدير العام مسؤول النشر: شريف رزقي. مدير التحرير: كمال جوزي. رئيس التحرير: محمد بغالي.

الإشهار: مصلحة الإشهار للخبر. الطبع: الوسط "الجزائر لتوزيع الصحافة"، الشرق "سمبرك"، الغرب "إنمبور". التوزيع: الوسط "الجزائر لتوزيع الصحافة، الشرق "الخبر لتوزيع الصحافة"، الغرب "الخبر لتوزيع الصحافة".[1]

تمكنت جريدة الخبر من جلب مطبعة خاصة، فبعد ثلاثة أشهر من حجز المطبعة وتجميدهافي ميناء الجزائر، يخطو المشروع أولى خطواته نحو الاستقلالية في الطبع والتموين بالورق، حيث نقلت

[1] يومية الخبر. معلومات منشورة بشكل دائم تبعا لما ينص عليه القانون، **التحرير: الهاتف**: 021.48.44.36، **فاكسالتحرير**: 021.48.44.43. email: redaction@elkhabar.com، **الإدارة الهاتف**:021.48.47,67، **الفاكس**: 021.48.44.26.

المطبعة نحو مقرها الجديد بالعاشور عشية الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة. المطبعة الجديدة تابعة للشركة الجزائرية لتوزيع الصحافة وهي مؤسسة مشتركة بين جريدة الخبر والوطن بـ45% من التمويل.[1]

ومن خلال إلقاء نظرة على مجموعة من أعداد يومية الخبر، خلص الباحث إلى الملاحظات التالية:

الصفحة الأولى:

يعلو الواجهة عنوان الصحيفة مدعما برسم للكرة الأرضية (في إشارة إلى أن الصحيفة ذات بعد وطني، ودولي)، مع كتابة اسم الجريدة باللغة الفرنسية تحت العنوان الرئيسي باللون الأزرق (ELKHABAR)، وتحت العنوان نجد شعارها " الصدق والمصداقية"، كما أن عنوان الجريدة نجده غالبا في أعلى يمين الجريدة، وفي الجهة اليسرى (الأذين الأيسر) نجد مساحة إشهارية، تحت العنوان نجد شريط معلومات يحمل تشمل: التاريخ بالميلادي والهجري، السنة، رقم العدد، الثمن، بالدينار والأورو، كما تعتمد الجريدة في بعض الأحيان على كتابة عنوان عريض أعلى الصفحة (فوق عنوان الجريدة) مكتوب بلون أحمر.

أما في صدر الصفحة الأولى نجد العنوان الرئيس للصحيفة مدعم بصورة من الحجم الكبير، كما تعتمد على أكثر من عنوان يصل إلى ثلاثة عناوين ممتدة، لكن العناوين الأخرى لا تدعم بصورة غالبا، ونجد على يمين أو يسار الصفحة عمودا يحوي على ملخص لأهم الأخبار الموجودة في باقي الصفحات، وفي أسفل الصفحة الأولى نجد الصحيفة تخصص مساحة إشهارية.

الصفحة الأخيرة:

يوجد بأعلى الصفحة مساحة لمواقيت الصلاة، وأحوال الطقس، ونجد عنوان الصحيفة في أعلى وسط الصفحة (بالأذين الأيمن والأيسر يوجد إشهار)، يليه مباشرة مكان ثابت للرسم الكاريكاتوري الذي يشرف عليه الرسام الكاريكاتوري: أيوب، وعلى يسار الصحيفة مكان ثابت كذلك لعمود صحفي المعنون بـ"مجرد رأي" يشرف على كتابته مجموعة الكتاب الصحفيين نذكر منهم: العربي زواق، حميد عبد القادر، رمضان بلعمري، جعفر بن صالح، خالد بودية...، ويوجد أسفل العنوان مساحة معلومات تقدم رقم العدد وأمامه عدد النسخ المسحوبة لذلك العدد. وباقي الصفحة

[1] نورالدين تواتي، **الصحافة المكتوبة والسمعية بصرية في الجزائر**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008،ص، ص88،89.

مخصصة للأخبار القصيرة التي لا تتعدى عمودين، وفي كثير من الأحيان يخصص أسفل الصفحة لمساحة إشهارية.

الصفحات الداخلية:

م إلى مجموعة من الأقسام على اعتبار أنها يومية "عامة" وهي على التوالي: قسم الوطن (في الصفحات الأولى)، الاقتصاد، الجزائر العميقة، الدولي، الرياضة، أحوال الناس، تسلية، ثقافة، آخر الأخبار، إسلاميات، سوق الكلام (تحتوي على عمود صحفي ثابت معنون بـ "نقطة نظام"، بالإضافة إلى صورة ثابتة تحمل عنوان " لقطة "الخبر").

يبلغ عدد صفحات الجريدة: 24 صفحة وقد يصل إلى 28 أو 32 صفحة. وهي تلجأ لزيادة صفحات لتجاوز مشكلة العلاقة بين عدد الأخبار والمساحة، كما قد تزيد صفحاتها لتخصيصها للإشهار. كما تعتمد الصحيفة على جميع أنواع الأشكال الصحفية: من أخبار وتقارير، ومقالات على أنواعها...، بالإضافة إلى الكاريكاتور، والصور الملونة لشخصيات أو أحداث. والصحيفة تصدر طوال أيام الأسبوع بعد أن أصبحت تصدر يوم الجمعة.

ثانيا-يومية الوطن EL WATAN

يومية مستقلة، تصدر عن EL WATAN PRESS"SPA" الوطن للصحافة، برأس مال 61.008.000دج. مسؤول النشر: عمر بلهوشات.

المديرية، التحرير، الإدارة: دار الصحافة طاهر جاووت، ساحة أول ماي، الجزائر العاصمة.

الموقع الالكتروني: www.elwatan.com

البريدالالكتروني: admin@elwatan.com

وكالة الإشهار: ACOM، الطبع: ALDP مطبعة الوسط، مطبعة الشرق، ENIMPOR مطبعة الغرب، التوزيع: ALDP الوسط، شركة التوزيع للخبر بالشرق SPA EL WATAN.SMPRECللتوزيع الغرب.[1]

وبعد الاطلاع على مجموعة من الأعداد، فصحيفة EL WATAN تتكون مما يلي:

[1] معلومات منشورة بشكل دائم بيومية EL WATAN تبعا لما ينص عليه القانون، الهاتف: 021.67.23.54، الفاكس: 021.67.23.88.

الصفحة الأولى (vitrineLa): جد بها عنوان الصحيفة بأعلى الصفحة جهة أقصى اليسار، تحته مباشرة نوع الصحيفة: يومية مستقلة، وتاريخ العدد، على الجهة اليمنى (الأذين الأيمن) مساحة مخصصة لكتابة خبر، يدنوها عنوان إصدار خاص بالشرق EDITION DE (L'EST).

كما يوجد شريط يحمل معلومات عن: رقم العدد، السنة، السعر بالدينار(20دج) والأورو والدولار، ورقم الإيداع القانوني ISSN، والموقع الالكتروني، كما تعتمد الصحيفة على عنوان رئيسي مدعم بصورة من الحجم الكبير، ويوجد بجانب الخبر الرئيسي نهر أو عمود (من اليمين أو من اليسار، وقد يكون واحد على اليمين وآخر على اليسار) به ملخص لأهم الأخبار المتواجدة في الصفحات الداخلية. وأسفل الصفحة مساحة ثابتة تقريبا مخصصة للإشهار.

أما الصفحة الأخيرة:

فتحتوي على كاريكاتور (يحمل عنوان LE HIC) في أعلى الصفحة تحت العنوان مباشرة، ومن جهة اليمين عمود ثابت يحمل عنوان commentaire يكتبه مجموعة من الصحفيين نر منهم: رضا بكات، علي بهمان، محمد العربي، جعفر تماني. كما توجد مساحة ثابتة لمقال بعنوان نقطة الصفر POINT ZERO، وباقي المساحة مخصص للأخبار، كما يوجد أعلى الصفحة أحوال الطقس météo.

أمّا الصفحات الداخلية فمقسمة على الأقسام التالية:

صفحات مخصصة:

L'actualité, régions : (Est, Ouest, Centre), international, jeux-détente, culture, l'époque, sport.

وتخصص الجريدة مساحات كبيرة أحيانا للثقافة والفن، والموضوعات الاقتصادية، كما تعتمد على جميع الأنواع الصحفية خاصة المقالات ذات الطابع التحليلي (في الموضوعات السياسية أو الاقتصادية غالبا)، كما تخصص أحيانا صفحة تحت عنوان IDEEأو DEBAT.

ثالثا-يومية النصر:

تعد جريدة النصرAn-nasr newspaperإحدىالصحف والجرائد الجزائريةالإخبارية الناطقة باللغة العربية تصدر من مدينة قسنطينة، وتسعى جريدة النصر اليومية لضمان مكانة لها وسط الحقل الإعلامي الجزائري الذي يعرف انتشار عدد كبير من الصحف اليومية على غرار جريدة

الشروق، جريدة الخبر، جريدة النهار، جريدة البلاد، جريدة الفجر وغيرها من الصحف الوطنية.موقع تصفح جريدة النصر اليومية الجزائرية Lire le journal ennasr AlgérieConstantine:

النصر أونلاين هو رابط الدخول إلى موقع تصفح وقراءة جريدة النصر الجزائرية الصادرة لنهار اليوم Pdf عبر شبكة الانترنت www.annasronline.comوالذي يحتوي على عدة أقسام منها الرئيسية، الحدث، أخبار، محلية، الرياضة، المنوعات، الثقافة، تحقيقات، أعمدة، الأرشيف.[1]

صدرت الصحيفة في سبتمبر 1962 بالفرنسية، من مدينة قسنطينة، لتؤسس في أفريل 1964م، لليومية المسائية "الجزائر هذا المساء" باللغة الفرنسية.[2]وهي يومية إخبارية وطنية، أممت في 17 سبتمبر 1963، تأسست في 28 سبتمبر 1963، في البداية كانت تحت إشراف جبهة التحرير، ثمأصبحت تحت وصاية وزارة الإعلام ابتداء من 16 نوفمبر 1967، عربت جزئيا يوم الاثنين 5 جويلية 1971 (صفحتان)، ثم عربت كليا يوم 1 جانفي 1972.[3]

ومن خلال الاطلاع على مجموعة من أعداد الجريدة استطعنا أن نخلص إلى:

الصفحة الأولى:

يوجد عنوان الجريدة بالعربية في أعلى الصفحة، مع عنوان بحجم صغير باللون الأحمر لعنوان الجريدة باللغة الفرنسية، تحت العنوان يوجد شعار الجريدة " يومية كل القراء" باللون الأحمر، وأسفل العنوان يوجد شريط معلومات يحمل العنوان الإلكتروني، والبريد الالكتروني الخاص بالصحيفة، نوع الصحيفة، سنة التأسيس، سنة التعريب. كما يوجد على يمين ويسار العنوان مساحة مخصصة للأخبار المتفرقة.

[1] http://algeriannewspapers.blogspot.com/2014/10/annasr-pdf-lire-journal.html. 23/02/2015 à 12:03.

[2] محمد اللمداني، **الصحافة المستقلة في الجزائر–التجربة من الداخل–**، منشورات الحبر، متيجة للطباعة، الجزائر، دس، ص19-29.

[3] http://www.annasronline.com/index. (2013/06/27، 14:31)

تعتمد الصحيفة غالبا على عنوان رئيسي (مانشيت) مدعم بصورة من الحجم الكبير، مع وجود عمود لأهم الأخبار (غالبا ما تكون رياضية) مدعمة بصور شخصية للفاعلين في الخبر. أسفل الصفحة: التاريخ (اليوم الشهر، السنة) بالميلادي والهجري، رقم العدد، الثمن.

الصفحة الأخيرة:

يوجد عنوان الجريدة في أعلى الصفحة جهة اليسار، مع وجود كاريكاتير ثابت يعالج قضية ما، وإضفاء نوع من الترفيه عليه، لأنه رسم مزدوج يحمل عنوان "الأخطاء السبعة" حيث يقوم القارئ بالبحث عن هذه الأخطاء (مع وجود الحل بالمقلوب أسفل الرسم)، وتخصص بقية الصفحة للأخبار المتفرقة الخفيفة التي غالبا ما تعالج الآفات الاجتماعية (سرقة، اعتداء، مخدرات، قتل توقيف...)، كما يلاحظ غياب العمود الصحفي في هذه الصفحة.

الصفحات الداخلية:

تحمل الصفحات الأولى عنوان "الحدث" (غالبا أخبار الوطن)، تليها صفحات بعنوان "محليات" تجسد من خلالها نوع الصحيفة ذات الطابع المحلي، ثم صفحات "الرياضة" و"الثقافة" و"التسلية"، وباقي الصفحات مخصصة للإشهار، مع العلم أن الصحيفة تصدر بـ 24 صفحة (غالبا). وتعتمد على الخبر الصحفي كنوع رئيسي، مع النقص في استخدام الأنواع الصحفية الأخرى التي نجدها خاصة في يومية EL WATAN وصحيفة الخبر.

بعد العرض السابق للإطار المنهجي للدراسة، والذي تم فيه تحديد الخطوات المنهجية، والتي تعرفنا من خلالها على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، كما تم تحديد عينة الصحف التي ستخضع للتحليل من خلال تحديد فئات ووحدات التحليل الملائمة، بالإضافة إلى عينة الجمهور الذي وضعت له استمارة استبيان تتناسب أسئلتها مع متطلبات الدراسة الميدانية، وبعد الانتهاء من هذه الخطوة سوف ننتقل إلى الفصل الثاني المتعلق بالإطار النظري للدراسة والذي سنتناول فيه تحديد العناصر التي لها علاقة بمفهوم الإعلام الأمني كتخصص فرعي حديث من تخصصات الإعلام العام.

الفصل الثاني

الإعلام الأمني

الفصل الثاني: الإعلام الأمـني

يعتبر الإعلام الأمني من المفاهيم الحديثة التي طفت على الساحة الإعلامية، لذلك سوف نحاول من خلال الفصل الحالي أن نسلط الضوء على أهم ما يميز هذا المفهوم، والعناصر التي لها علاقة مباشرة به وبالدراسة الحالية، من خلال تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، ينبري كل مبحث على معالجة جانب معين، بدءً بإعطاء صورة عامة عن الأمن وحاجة الإنسان إليه وتحديد أبعاده وسماته، ثم إعطاء لمحة عن الإعلام المتخصص، لنصل إلى تقديم لمحة عن ظهور المفهوم، ونعالج في المبحث الثاني أهمية وأهداف ووظائف وخصائص الإعلام الأمني، فيما يتناول المبحث الثالث ضوابط وأبعاد المعالجة الصحفية للموضوعات الأمنية، لنصل في نهاية المطاف إلى المبحث الرابع الذي سنحدد من خلاله طبيعة العلاقة بين طرفي المفهوم: الإعلام والأمن.

المبحث الأول: مدخل عام

أولا: حاجة الإنسان الدائمة للأمن:

تطور الإنسان عبر العصور الطويلة، فتقدم في مجالات العلم والاختراع والحضارة، ولكن الأمن بقي هاجسه الأول لأنه يعيش فيه ومعه منذ ولادته وحتى مماته، في لقمة الخبز التي يعمل للحصول عليها، وفي الفراش الذي يأوي إليه ليطمئن، وفي المال الذي يجمعه لينعم به، وفي العلاقات بينه وبين إخوانه من البشر، وفي الفزع الدائم من سائر المخلوقات، و الأهوال التي تخبئها له الطبيعة في غضبها وفيضاناتها وسيولها وزلازلها، ... حياة الإنسان إذا مسلسل من الخوف يولد معه ويعيش ويموت معه، الأمن هو حاجة الإنسان الأولى وحلمه الأكبر وهاجسه الأعظم إذا توفر له في مرحلة من الزمن أبدع وتعلم واخترع وتوصل إلى كنه الأفلاك، وبنى الحضارات، وإذا تزعزع عاش في الحروب والمآسي والدمار.[1]

[1] محمد ياسر الأيوبي، **النظرية العامة للأمن – نحو علم اجتماع أمني–**، تقديم: مصطفى العوجي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2008، ص 103.

والأمن حاجة الإنسان الأولى كفرد يعيش في المغارة أو الصحراء، وحاجة الجماعة عندما يتلاقى أفرادها ويعيشون في إطار القبيلة أو القرية أو المدينة، حاجة المجتمع الراقي الذي يعيش في إطار الدول الصغيرة والكبيرة عندما تتصادم المصالح وتتضارب الآراء ويتفجر الإرهاب بأشكاله المختلف، إنه باختصار حاجة إنسانية جمعاء، وحلم البشرية إبان بناء حضاراتها وتوسعها، ولكن مفهوم الأمن لم يتبدل من جيل إلى جيل، ومن حضارة إلى حضارة، وفقا لتطور الإنسان واتساع مداركه، وولادة مخاوف جديدة تنشأ بنشوء التقدم والرقي والعلم والاختراع وتترعرع معه وتستفيد من تجاربه، وتقوى بقوته، وتستمد من معطياته.[1]

لقد كان الأمن(ولازال) حاجة غريزية اجتماعية وضرورة للحفاظ على حياة الإنسان المادية، فالأمن هو ضمان الوجودوالبقاء والاستمرار وتجاوز الصعوبات وبلوغ الأهداف والغايات، وتزداد أهمية الأمن بقدر فقدانه لأن انعدام الأمن وغياب النظام يضعفان قيمة الحياة ومعناها وأهدافها، ويخلقان الخوف والقلق الوجودي على المصير الفردي الاجتماعي على حد سواء، ويتقدم الأمن بلا منازع على جميع القضايا حتى المعيشية منها والمادية بصورة عامة، ويصبح تحقيق الأمن مرجعاومطلبا ومادة لكل موقف تجاه السلطة الحاكمة، ويصبح مقياس نجاحها قائما على مدى نجاحها في إنجازاتها الأمنية.[2]

ومن هنا فلابد من التأكيد بالقول إلى أن الأمن ظاهرة مرتبطة بالإنسان، وهذا ما يفسر توأمة مفهوم الإنسان الآمن أو الأمن الإنساني، ولذلك فإن الحديث عن الأمن يعني الحديث عن الحياة نفسها، ولذلك اعتبر الأمن المطلب الأول والحاجة الأولى للإنسان، وقد كان الأمن سببا رئيسافي حفظ النوع البشري واستمراره، كما كان تطور الحياة الإنسانية على مدى التاريخ رهنا بحالة استقرار

[1] محمد ياسر الأيوبي، المرجع السابق، 104.

[2] عبد الرحمان المشاقبة، المرجع السابق، ص 50.

من في إطار المرحلة التاريخية التي كان يعيش بها الإنسان ويحيا، وبهذا فإن الأمن كان ومازال وسيبقى أبدا لصيق الصلة بحاجة الأفراد والجماعات للتواجد والاستمرارية وحفظ النوع.[1]

فالأمنهوشعوروهاجس قديم قدم الإنسان نفسه، وجد معه لمواجهة الوحدة والخوف فكان هاجس الإنسان حماية نفسه، ومن هنا فإن بداية مفهوم الأمن كان مفهوما ذاتيا يعتمد على حماية الإنسان لنفسه من الأخطار البيئية والبشرية التي قد يتعرض لها، الأمر الذي دفعه إلى الاتجاه نحو الاستئناس والعيش مع الآخرين للقضاء على الوحدة لإدراكه أن الاتحاد قوة لمواجهة الخوف والخطر.فالأمن الفردي لا يمكن أن يتحقق دون الانصهار في إطار تجمع بشري يضمن له الأمن والاستقرار فظهرت الأسرة والعشيرة والقبيلة ثم الدولة فيما بعد، انطلاقا من حاجة الإنسان ودافعه للشعور بالطمأنينة وحماية نفسه بكل ما تعنيه كلمة الحماية والأمن بأبعادهما المختلفة.[2]

وارتبط مفهوم الأمن فيمرحلة الأشكال التنظيمية الاجتماعية الأولية المبكرة، وهي المرحلة التي سادت فيها وانتشرت التنظيمات العشائرية والقبلية والعائلية، بكل ما يهدد وجود هذه الأشكال التنظيمية الأولية، وما يهدد مصالح وأرزاق وممتلكات هذه التنظيماتوبكل ما يهدد سلامة حياة أفراد هذه الجماعات؛ حيث عرفت مسؤولية تحقيق الأمن في هذه المرحلة شكلين:

- **الشكل البدائي** الذي يتمثل في المسؤولية الفردية، بمعنى أن الفرد هو المسؤول عن تحقيق أمنه الشخصي وأمن أفراد أسرته وفق معاييره وقيمه وإمكاناته الفردية. وكان الاتصال الشفهي- المواجهي- في غالب الأحيان، والاتصال الجمعي في بعض الأحيان هو الشكل الوحيد لتغطية الحياة الأمنية.

[1] المرجع نفسه، ص55.

[2] خالد بن سعود البِشر، "الأمن مسؤولية الجميع: نموذج مقترح للتطبيق في المملكة العربية السعودية"، المجلد 20، العدد40، **المجلةالعربية للدراسات الأمنية والتدريب**، الرياض،رجب 1426 هـ/أوت 2005، ص 218.

-الشكل الثاني: **المسؤولية الجماعية**، التي تتمثل في قيادة الجماعة الأولية، الممثلة للقوة الاقتصادية والدينية والاجتماعية في الجماعة الأولية، سواء أكانت عائلة أم عشيرة أم قبيلة، في أن تأخذ على عاتقها تحقيق المسؤولية الأمنية للجماعة ككل(الأمن الخارجي)، ولجميع أفراد هذه الجماعة (الأمن الداخلي). [1]

مع تطور المجتمعات البشرية وازدياد أفرادها، زادت احتياجاتهم الأمنية، فظهرت ضرورات حتمية لمواجهة الأخطار الجديدة والمتنوعة، وأصبح الاحتياج الأمني يشمل كل ما يتعلق بالإنسان من أمن جسده إلى أمن حرياته وحقوقه وأصبح الأمن يشكل ركنا من أركان وجوده الإنساني والاجتماعي، واجهت تلك المجتمعات البشرية بسبب اختلاف أساليب حياتها وأنماطها صعوبات في الحفاظ على أمنها ومراقبة سلوك أفرادها ودرجة الضبط، فيها علاوة على عدم قدرتها على مواجهة التجمعات البشرية الأخرى، التي أصبح حكم الغاب هو المسيطر عليها والقوة هي التي تفرض حكمها ورغباتها مما دفع بتلك التجمعات الإنسانية إلى تكليف عدد من أفرادها للعمل على توفير الأمن والحد من تجاوزات الآخرين.[2]

وتعتبر هذه المرحلة خطوة متقدمة في تطور التنظيم الاجتماعي وفي شكل الملكية، وكذلك في أدوات الإنتاج وعلاقات الإنتاج، أين كانت الأرض مصدر القيمة الحقيقية، وكان ملاك الأراضي الكبار(الإقطاعيون) هم السادة الذين تتمحور حولهم ولخدمتهم الحياة الاجتماعية والأمنية. وكانت مسؤولية الأمن تقع على عاتق أجهزة مدنية ودينية يشكلها الإقطاعيون لتخدم مصالحهم ولتحقق منهم وأمن ممتلكاتهم على الصعيدين الداخلي والخارجي. وساد في هذه المرحلة الاتصال الشفهي والجمعي من أجل تغطية الحياة الأمنية الضخمة كالانتصارات في المعارك والحروب.[3]

---

[1] أديب خضور، "خصائص الإعلام الأمني وانعكاساته على المواد الإعلامية الأمنية"، **الإعلام والأمن**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص38.

[2] خالد بن سعود البشر، المرجع السابق، ص 218.

[3] أديب خضور، المرجع السابق، ص39.

تطور الحياة الإنسانية وتكون المجتمعات وظهور الحكومات بأشكالها المختلفة، ونظمها المتباينة، اضطلعت الحكومات بتحقيق الأمن لأفراد الشعب وأحاطت هذا الأمن بسياج من القانون وشكلت فرقا مدربة ومسلحة (الشرطة) لتكون أداتها في حماية أمن المواطن، ويتوقف إحساس المواطن بالأمن على مدى فاعلية القانون وحماة القانون[1].

وكان ذلك بداية لظهور الشرطة المتخصصة والموكل إليها حفظ الأمن والاستقرار وتفرغ منتسبيها لهذا العمل، حيث عرفت المجتمعات البشرية بعد تطورها نوعا من الأجهزة هدفها فرض النظام وتنظيم العلاقة بين الناس وبظهور فكرة الدولة عرف التاريخ وظيفة الشرطة، وأصبحت الشرطة جزءا أساسيا من مقومات أمن الدولة وسلطة تعينها في تنفيذ مهامها في المجتمع.[2]

ومع تطور الدول مرورا بالحضارات الإنسانية المختلفة مر مفهوم الشرطة بتطورات أثرت في طبيعته وواجباته ومسؤولياته، وكان الطابع التقليدي لأجهزة الشرطة هو المفهوم السائد الذي ينحصر في مهام كشف الجريمة وأهدافها وضبط مرتكبيها ثم تدرج في التطور ليشمل مجموعة الأعمال الوقائية لمنع وقوع الجريمة والوقوف ضد أي اعتداء على حياة أفراد المجتمع وضمان حرياتهم وممتلكاتهم، سواء أكانت الجريمة فردية، متمثلة في اعتداء شخص أو جريمة جماعية تؤدي إلى إثارة الفتن وإراقة الدماء والإخلال بالأمن والسكينة في المجتمع وذلك يشكل القضية الأساس للأجهزة الأمنية في المجتمع، واستمر هذا المفهوم سائدا حتى منتصف القرن السابع عشر حيث ظهرت المدرسة التقليدية في علم الإجرام ونادى أنصارها من أمثال جيريمي بنتام (Jeremy Bentham) وسيزاري بكاريا (Cesare Beccaria)بأفكار جديدة في مجال العقوبة والجريمة وطالبوا بتدابير وقائية للحد من الجريمة، وهو ما أكدته المدرسة الوضعية التي جاءت على أنقاض المدرسة التقليدية، وغيرت الاتجاه والنظرة في دراسة الجريمة والمجرم مما دفع أنريكو فيري (Enrico Ferri)، ورفائيل غاروفالو (Garofalo Rafael) إلى إبراز الجانب الاجتماعي كعامل مهم في بروز الشخصية

[1] سلمان داود الصباح، المرجع السابق، ص 74.

[2] خالد بن سعود البشر، المرجع السابق، ص218.

الإجرامية، ومن هذا المنطلق ظهرت مسؤولية التأثير في سلوكيات الأفراد، وبالتالي مسؤولية الجميع نحو تحقيق الأمن والاتجاه نحو مؤسسات أخرى لتحقيقه.[1] وتعد الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك اليابان، وكندا، وبعض الدول الأوربية كفرنسا، وبريطانيا من الدول الرائدة في تطبيق مفهوم الأمن مسؤولية الجميع، بعدما توصلت إلى نتيجة مفادها أن الأجهزة الأمنية لا يمكنها تحقيق الأمن بمفردها مهما توفرت لها الإمكانات المادية والبشرية، وأن عدد الجرائم المرتكبة يفوق بكثير عدد الجرائم المكتشفة وأن أداء الأجهزة الأمنية لا يتناسب مع ازدياد معدلات الجريمة على الرغم من الجهود المضنية التي تبذلها الأجهزة المختصة لمكافحتها، وعلى الرغم أيضا من محاولتها التجديد في أعمالها وإشراك بعض الأجهزة كالأجهزة العدلية، والاجتماعية في مكافحة الجريمة، ونتيجة للإلحاح المستمر من قبل المختصين بتغيير استراتيجية الأجهزة ا نية في مكافحة الجريمة واشراك أفراد المجتمع ومؤسساته المدنية في تحمل جزء من المسؤولية الأمنية للحد من الجريمة وتحقيق الأمن.[2]

ثم جاءت مدرسة الدفاع الاجتماعي التي ترى أن تحقيق الأمن يعتمد على مجموعة من التدابير لمجتمعية الدفاعية التي تتخذها جميع مؤسسات المجتمع بهدف التقليل من العوامل والظروف التي تؤدي إلى وقوع الجريمة والإخلال بالأمن، ونادت هذه المدرسة بضرورة التعاون بين أجهزة العدالة الجنائية وهي (الشرطة، القضاء، السجون) وتكليفها بالتصدي للجريمة وتحقيق الأمن، ويقتصر تحقيق الأمن بالتالي على جهود تلك الأجهزة، وهو الوضع السائد الآن في بعض دول العالم ولاسيما دول العالم الثالث من الناحية النظرية والتطبيقية. ومن هنا تطور مفهوم الأمن فبعد أن كان جهدا تؤديه أجهزة الشرطة بمفردها، ازداد توسعا ليشمل أجهزة العدالة الجنائية والشرطة والقضاء والسجون وهي الأجهزة التي يطلق عليها اسم "ثالوث الحلقة المفرغة" لتشارك في برامج مكافحة الجريمة، ومع التطور

[1] خالد بن سعود البشر، المرجع السابق، ص 219.

[2] حنان عبد الله الكواري، **الأمن الاجتماعي وتأثيره على التربية(في ضوء التحديات المعاصرة)**،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2012، ص 59.

البشري والتنامي التدريجي لمفهوم الأمن وما وصل إليه من خلال الإرهاصات والمدارس الفكرية في مجال الجريمة واتساع أبعاده وتنوع مؤسسات تحقيقه[1].

ونظرا لتوسع مفهوم الأمن نادى كثير من المختصين بنظرية الأمن الشامل أو الأمن التكاملي، فقد توسع دور المنظومة الأمنية ليتضمن كل ما يمس أمن المواطن وراحته واستقراره، وقد استلزم ذلك الضرورة تطور المسؤولية، فلم تعد الأجهزة الأمنية وحدها المسؤولة على الحفاظ على أمن المجتمع ومكتسباته وإن كان يقع عليها الجزء الأكبر من المسؤولية، بل أصبح تبعا لذلك جميع مؤسسات المجتمع داخلا ضمن تحقيق الأمن.[2]فأصبحت الحاجة إلى وجود أمن فكري يحقق الطمأنينة للفرد ضد الجريمة والتيارات الفكرية المنحرفة، كذلك الحاجة إلى أمن اجتماعي يحقق للفرد الاستقرار والتوازن النفسي ضد أخطار الأمراض، وسوء التغذية وشبح البطالة، وتكافؤ فرص العمل، والحاجة أيضا إلى أمن جنائي يأمن فيه الإنسان ضد أي اعتداء على حياته أفراد أسرته ويحفظ أمواله وممتلكاته، ظهرت الحاجة أيضا إلى أمن بيئي يستطيع أن يحميه من أخطار التلوث وآثار الحروب والصراعات، وبحاجة إلى أمن ثقافي وإعلامي يحمي معتقداته وموروثاته من التأثيرات والأفكار المنحرفة والهدامة، وبرزت الحاجة كذلك إلى أمن اقتصادي يحمي مصادر دخله وأمواله من جرائم التزييف والتزوير والنصب والاحتيال، وأصبح مفهوم الأمن بسبب ذلك كله مفهوما واسعا يشمل مختلف جوانب الحياة.فلم يعد ذلك المفهوم الضيق والموجه ضد الجريمةبصورتها(التقليدية)، بل أصبح ذا أبعاد مختلفة ومتنوعة كتنوع حياة الفرد، كذلك لم يعد تحقيقه هدفا بحد ذاته بل أصبح أداة ووسيلة للتنمية وإسعاد الإنسان.[3]

هكذا تفاوتت مفاهيم الأمن تفاوتا كبيرا أصبحت المفاهيم القديمة لا تشكل إلا ظلا بسيطا من المفهوم الأمني في العصر الحديث وإن كانت تشكل الزاوية الجنائية صورة منه، وهي الصورة التي تقفز

[1] خالد بن سعود البشر، المرجع السابق، ص220،221.
[2] حنان عبد الله الكواري، المرجع السابق، ص 105.
[3] خالد بن سعود البشر، المرجع السابق، ص 221.

لى الذهن بادئ الأمرباعتبار أن عدو الأمن هو الجريمة بصورتها البدائية التي تعني القتل أو السرقة أو الاغتصاب أو سائر الجرائم المتعلقة بالتعدي على حياة الأفراد وكرامتهم وممتلكاتهم.ولكن الأمر تغير في العصر الحديث، وبات المفهوم الأمني يشمل تقريبا كل ما يتعلق بالإنسان من أمن جسده إلى أمن كيانه المعنوي، إلى حرياته وحقوقه التي حددتها ونصت عليها الدساتير والقوانين الدولية، وألزمت الدول باحترامها والمحافظة عليها، وعدم المساس بها.[1]

ومع تنوع الاحتياجات الأمنية للفرد والمجتمع وعمق أبعادها، لم تعد أجهزة العدالة الجنائية أو ثالوث الحلقة المفرغة(الشرطة، القضاء، السجون) قادرة لوحدها على تحقيق هذا المفهوم الحديث للأمن، بتت فشلها في التصدي للجريمة وذلك لعدم قدرتها على مواجهة جميع تلك الأخطار المتنوعة ومصادرها المتعددة التي تخل بالأمن بمفهومه الواسع وأصبحت تلك الأخطار أكبر من إمكاناتها، وفي كثير من الأحيان لا تدخل ضمن نطاق عملها مما دفع بالمفكرين والقائمين على تحقيق الأمن في تلك الأجهزة وغيرهم إلى البحث عن أساليب وأنماط جديدة لتحقيق الأمن بأبعاده لمختلفة انطلاقا من إيمانهم بأن الجريمة ظاهرة اجتماعية تتطلب حلا اجتماعيا تشارك فيه مؤسسات المجتمعوأفراده في التعامل مع هذه الظاهرة وليس فقط ثالوث الحلقة المفرغة.[2]

وبشكل مواز اتسعت مسؤولية تحقيق الأمن، إذ لم تعد الأجهزة الشرطية والمؤسسات القضائية وحيدة في هذا المجال، بل ظهرت مؤسسات وهيئات في مختلف المجالات الفكرية والثقافية والإعلامية والاقتصادية والبيئية، وأخذت على عاتقها مهاما أمنية، ونشأ ما يمكن أن نسميه الحياة الأمنية المتكاملة.[3] الشعور وهذا الاحتياج الشديد لتحقيق الأمن والطمأنينة في المجتمع أبرز طرقا وأساليب حديثة لتحقيقه، فظهرت أفكار متنوعةفي كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، تطالب الأجهزة الأمنية بتبنيها

[1] محمد ياسر الأيوبي، المرجع السابق، ص109.
[2] خالد بن سعود البشر، المرجع السابق، ص 221، 222.
[3] أديب خضور، المرجع السابق، ص40.

والتفاعل معها لأنه قد ثبت لديها ومن خلال الدراسات العلمية والواقع العملي أن الأجهزة الأمنية ،ما تعالج الأفعال والحوادث الإجرامية فإنها تعالج ظواهر الحدث أوالفعل الإجرامي فقط وليس مل أو المشكلة في حد ذاتها، وأن الأجهزة الأمنية في أنشطتها العادية تعالج نتائج الأفعال الإجرامية وليس الأسباب والعوامل المؤدية للأفعال الإجرامية، ولتغيير هذا الواقع يطالب الباحثون والمختصون في علم الجريمة والوقاية منها باعتماد أسلوب الشرطة المجتمعية التي تعمل على التقرب من المواطن ليحدث التفاعل بينهما على أكمل وجه. وهذا يعني أن الشرطةالمجتمعية هي الأسلوب الأمثل والأنسب لمواجهة الجريمة بعدما شهدته من تطور وازدياد في الوقت الحاضر، ولأن هذا المفهوم والمبدأ هما القادران على تحقيق الأمن بمفهومه الحديث وبكل أبعاده المختلفةلأنه يعني تفجير طاقات الأفراد واستنفار قدراتهم لتحقيق الأمن بحيث يشارك فيها الجميع وتتظافر فيه الجهود لتصبح مسؤولية تحقيق الأمن مسؤولية وطنية يكون فيهاشعار الأمن مسؤولية الجميع.[1]

فالتحولات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية الحادة والمتسارعة التي يشهدها العامل حاليا، وما تتركه من تأثيرات إيجابية وسلبية على ظواهر الأمن والاستقرار على الصعيد العالمي والمحلي تتطلب بلورة رؤى وأفكار أمنية جديدة تكون أكثر مقدرة على الاستجابة للتحديات الأمنية المثارة حاليا وخلال المستقبل المنظور. وفي هذا السياق فإنه من الأهمية بمكان إعادة النظر في مفهوم الأمن ذاته... فلأمن أصبح ظاهرة مجتمعية متعددة المدخلات والأبعاد، وذات ارتباط وثيق بمجمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية التي تشهدها الدول والمجتمعات، لذلك فإن مسؤولية تحقيقه لم تعد قاصرة على وزارة الداخلية أو دوائر الشرطة وحدها، وإن كانت تقوم بالدور الرئيسي في هذا المجال، بل أصبحت مسؤولية مشتركة تقع على عاتق مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الدول الحديثة وفي هذا السياق، فإن البحث في سبل تدعيم مشاركة الجمهور والتنظيمات الحزبية ومراكز البحوث والجمعيات والنقابات والنوادي الاجتماعية في تحقيق

[1] خالد بن سعود البشر، المرجع السابق، ص 222.

الأمن، يعتبر أحد العناصر المهمة لتطوير العمل الأمني على الصعيدين النظري والعملي، والتي تستحق مزيدا من الاهتمام في سياق عملية تجديد الفكر الأمني.[1]

كما القولبأن الأمن مسؤولية الجميع فإن ذلك يشمل وسائل الإعلام كذلك،والتي تناط لها مهمة مساعدة الأجهزة الأمنية وتوعية المواطن للمشاركة في تحقيق وظيفة الأمن في المجتمع، وذلك بنقل كل ما يجري من أحداث أمنية على المستوى المحلي والدولي بشكل مستقل عن الأجهزة الأمنية،أو عن طريق استخدام الأجهزة الأمنية لمختلف الوسائل الاتصالية من منشورات ومجلات وصحف وغيرها، في نشر رسالتها الأمنية وتحسين صورتها لدى المواطن، ودفعه للتعاون مع رجل الأمن لتحقيق الأمن في المجتمع.

ثانيا-سمات الأمن ومجالاته:

1-سمات الأمن:

إن "الأمن" ليس من المفاهيم السهلة تعريفها(كما سبق وأوضحنا)، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإنه من الصعب إعطاء تعريف محدّد لما تعنيه كلمة الأمن شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع، فالأمن يمتاز بمجموعة من السمات التي منها[2]:

-سمة التغيّر:فهو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان والمكان، ووفقا لاعتبارات داخلية وخارجية، ومفهوم الأمن ليس مفهوما جامدا، بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية، فالأمن حالة حركية ديناميكية مركبة لا تتصف بالجمود (الاستاتيكية).

- الأمن كذلك حقيقة نسبية:وليست مطلقة، فالنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للدول إلى زيادة قواها، الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن، بدلا من أن يكون مدعاة إلى مزيد من الشعور بالأمن.

---

[1] معتز محي الدين عبد الحميد، **الإرهاب وتجدد الفكر الأمني**، دار زهران للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،دون سنة،ص8.

[2] سليمان علي الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتحديداته -دراسة نظرية في المفاهيم والأطر-"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد19، 2008،ص 9.

-كما يمتاز الأمن أيضا بكونه نوعا من المفاهيم المركبة: حيث تجمع في مضامينها معاني عدة، تتصف بنوع من الغموض والوضوح، والحقيقة والتضليل في آن واحد. [1]

فهناك "مفهوم ضيق" وآخر واسع للأمن، فالأول يتضمن الإجراءات الخاصة بأمن الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، وتهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعا لاحتياجاتهم الأساسية والتكميلية، أي مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية والأمن للأفراد.أما مفهوم "الأمن الواسع" فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي.فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي، أي أنه تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، تأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبّر عن الرضا العام في المجتمع.

ومن جانب آخر، فهناك مفهوم "الأمن الخشن"(Hard Security)، و"الأمن الناعم" (Soft Security)، فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن (الأمن تقليدي) والذي عادة ما يتبلور من اختلال موازين القوى بين الدول، لعدم حيازتها على أسباب القوة المتمثلة في قدراتها الدفا : غير القادرة على التعامل مع تهديدات البيئة الأمنية غير الآمنة التي توجد فيها، إذا ما اقترنت بصراعات حدودية أو منافسات إقليمية على الهيمنة والنفوذ في المناطق الحيوية من العالم. أما "الأمن الناعم" فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العسكرية، التي تواجه الدول، مثل التحديات الصحية والجرائم المدنية(غسيل الأموال، القتل، تهريب المخدرات)واللاجئين والمشاكل العرقية والتطرف والإرهاب، وهي تحديات غير مباشرة ذات علاقة مركبة، يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع.[2]

كما يمكن أن يتحول مفهوم الأمن الناعم إلى مفهوم خشن، إذا عولج بأدوات عسكرية، مثل اقم تلك التحديات إلى تهديدات تستخدم من خلالها القوة العسكرية للسيطرة عليها، وبالمثل قد يتحول المفهوم الخشن إلى أمن ناعم، إذا تدخلت فيه الأدوات الدبلوماسية والمفاوضات لمعالجة هذا الأمر.[3]

[1] سليمان علي الحربي، المرجع السابق، ص10.

[2] المرجع نفسه، ص 10،11.

[3] سليمان علي الحربي، المرجع السابق، ص 11،12.

2-مجالات الأمن:

مع تطور المجتمع الإنساني وتحقيقه قفزات كبيرة في مجال التحضر والرقي وما قدمه العلم من تقدم تقني وعلمي واسع شمل دروب الحياة، شهد الأمن بمختلف مجالاته تطورا بالغ الأهمية، سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع والدولة، مستعينا في هذا التطور بالتقدم العلمي لكي يواجه بفاعلية المظاهر الإجرامية الحديثة التي قد تؤثر على أمن وطمأنينة المجتمع، ومن هذا المنطلق تعددت وتفرعت موضوعات المجال الأمني[1]، والتي نذكر أهمها فيمايأتي:

-الأمن الاجتماعي:

هو الذي يشمل مختلف الجوانب الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، فهو يعني الاكتفاء الاقتصادي والاستقرار الحياتي للمواطن، كما يعني تأمين الخدمات الأساسية المادية والمعنوية، وتوفير الخدمات التعليمية والثقافية والتربوية وكل ما من شأنه تأمين رفاهية المجتمع والفرد.[2]

وإذا كان خطر الجريمة أصلا هو خطر لصيق بالمجتمع الإنساني حيث يسهم ذلك المجتمع في إفراز الأسباب المؤدية للانحراف والجريمة، فإن الأمن الاجتماعي يُعنى بتحدي هذه الأساليب ويسعى جاهدا لعلاجها قبل أن تؤدي إلى انحراف السلوك الإنساني.[3]

كما أن الأمن الاجتماعي هو الطمأنينة على النفس والروح والمال والبنين، أي سلامة الإنسان من الجريمة والانحراف. فالأمن الاجتماعي يقصد به اطمئنان الإنسان إلى سلامته فيشعر بأنه يحيا في مجتمع سليم لا وجرد للجريمة فيه.[4]

---

[1] محمد بن عبد العزيز العمار، **الإنتاج الفكري الأمني السعودي المنشور (دراسة ببليومترية والتخطيط لنظام استرجاع ببليوغرافي)**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2011، ص56.

[2] بسام عبد الرحمان المشاقبة، المرجع السابق، ص 60، 61.

[3] اسماعيل سلمان أبو جلال، المرجع السابق،158.

[4] محمد بن عبد العزيز العمار، المرجع السابق، ص58.

ويرى "محمود عودة" أن الأمن الاجتماعي يرتبط بمفهوم السلام الاجتماعي، وهو نقيض التفكك أو الانهيار أو كافة أشكال الانحراف أو عدم الإشباع، فهو يراه بمفهوم واسع شامل يبدأ من لأفعال الصغيرة التي ينظر لها كأفعال منحرفة، في إطار نسق قيمي معين إلى التمردات والصراعات الاجتماعية والطبقية والسياسية، وهو بهذا يقترب من مفهوم السلام الاجتماعي. [1]

- الأمن السياسي:

يعرف الأمن السياسي "بأنه الجهد المبذول في المحافظة على أسرار الدولة وسلامتها، والعمل على منع كل ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب أو تشويه صورة الدولة في الداخل أوالخارج.[2]

والأمن السياسي هو السياج الدستوري والممارسة السليمة له عن طريق معالجة القضايا المتعلقة بأمن الدولة من حيث التحري والرقابة والتحقيق، وذلك بهدف المحافظة على الكيان السياسي لأية دولة ومنهجها ودستورها، وحماية أسرارها ومنشآتها الاستراتيجيةوثرواتها الطبيعية ومعتقدات مواطنيها، ضد محاولات التآمر والتخريب المادي.[3]

-الأمن الاقتصادي:

ن اقتصاد المجتمع هو من أهم مقومات استمراره، وتعد المحافظة عليه من أهم الواجبات للدولة، بعد محاربة المخالفات الاقتصادية في المجتمع من الأمور المهمة لأنه من ركائز الدولة، ولابد من الاهتمام بمكافحة جرائمه والمحاولات التخريبية بشأنه.وذلك بنشر التوعية الأمنية، وغرس أهمية المحافظة على المال العام والممتلكات الوطنية، والتحذير من عمليات غسل الأموال وتزييف العملة

[1] محمد سيد فهمي، **الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998، ص 230.
[2] سلمان أبو جلال، المرجع السابق، ص 157.
[3] محمد بن عبد العزيز العمار، المرجع السابق، ص63.

وتهديد المنتجات الوطنية وكل عوامل الفساد الاقتصادي بشتى أشكاله، فالتوعية في المجال الاقتصادي شاملة لكل أفراد المجتمع لأنه يهم الجميع.[1]

كما يشتمل الأمن الاقتصادي على تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس، وفي الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية، وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تصبفي النهاية في خلق الأمان الاقتصادي للناس الذي ينطوي على بُعد نفسي للإنسان إضافة إلى البعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي.[2]

ويدخل ضمن الأمن الاقتصادي الأمن الغذائي الذي يعرف بأنه قدرة الدولة على توفير حاجات أفرادها الحقيقية الموضوعية في كل الأوقات باستخدام أمثل الموارد الاقتصادية المتاحة، ويقصد بالحاجات الحقيقية الموضوعية الحاجات التي تؤدي لى إنماء طاقات المجتمع وزيادة التنظيم الاقتصادي وعمارة الأرض من خلال مكونات ثلاثية هي، الأولى: وفرة السلع الغذائية من خلال زيادة الإنتاج المحلي، والثانية: الاستقرار، وهو توفير السلع الغذائية طوال الوقت، وهذا يستلزم نظاما كاملا للتخزين والتسويق، والثالثة: أن تكون أسعارها في متناول المواطنين سواء أكانت رخيصة السعر أم كانت دخول المواطنين كافية بالقدر الذي يسمح لهم بالحصول على احتياجاتهم الغذائية بيسر وسهولة.[3]

-الأمن البيئي:

يحتل الأمن البيئي مكانه هامة في أنحاء العالم ونتيجة التطورات الصناعية المذهلة نجم عنه تفاقم المشكلات البيئية على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، بحيث توارى المفهوم الضيق للبيئة بفعل استخدام المنهج التكاملي في معالجة المشكلة، واتسع هذا المفهوم ليطال جوانب الحياة

[1] اسماعيل سلمان أبو جلال، المرجع السابق، ص 157.

[2] فايز محمد الدويري،**الأمن الوطني**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص 103،104.

[3] محمد بن عبد العزيز العمار، المرجع السابق، ص65.

الاجتماعية والاقتصادية كافة.[1] حيث شهدت الأعوام الأخيرة من القرن العشرين تدهورا بالبيئة الطبيعية لا يزال مستمرا بشكل يومي متواصل، حيث يزداد تلوث المياه في المحيطات والبحار والأنهار، وترتفع درجة حرارة الجو ويزداد اشتنزاف الموارد الطبيعية وترتفع معدلات تجريف الغابات وتتسع دائرة التصحر، لذا فالقضايا البيئية والتنموية التي تواجه العالم هي أعقد مما يعتقد، وأن المشكلات البيئية التي كانت تبدو مشكلات يمكن التعامل معها على الصعيد الوطني تحولت إلى أزمات شائكة تتطلب حلولا عالمية.[2]

ولا تتوقف التوعية البيئية عند نقل المعلومات حول البيئة ومهدداتها، وأهمية الحفاظ عليها، وإنما يتعدى ذلك إيجاد وتأسيس وعي بيئي إنساني أي بمعنى كوني، ...والأخذ بالتعليمات والأنظمة التي تكفل أمن الإنسان وسلامته في شتى مجالات الحياة.[3]

ويعرف الدكتور "العشري" الأمن البيئي: "بأنه تحقيق أقصى حماية للبيئة بكافة جوانبها في البر والبحر والهواء، ومنع إي تعدٍ عليها قبل حدوثها منعا لوقع الضرر من هذا التعدي الذي قد لا يمكن تداركه، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة سواء أكانت من خلال سن القوانين واللوائح التي تمنع التصرفات التي تؤدي إلى هذا الضرر، أم باستخدام وسائل الملاحظة والمتابعة والقياس أو وسائل التحذير وضبط الفاعل، وأدوات الجريمة في حالة ارتكاب جرائم التعدي على البيئة، وذلك لتطبيق القوانين التي تعاقب على هذه الجرائم وردع المخالفين."ويذكر "العشري" أنه يمكن تحديد بعض الإجراءات التي تكفل الحفاظ على البيئة:

-منع إلقاء المخلفات من السفن المارة في البحار والمحيطات والأنهار.

-منع تصريف نواتج المصانع والصرف الصحي من البر إلى البحر.

---

[1] بسام عبد الرحمان المشاقبة، المرجع السابق، ص 63.

[2] فايز محمد الدويري، المرجع السابق، ص128.

[3] اسماعيل سلمان أبو جلال، المرجع السابق، ص 161.

-منع اصطياد الحيوانات البرية النادرة ومنع قطع الأشجار.

-منع دفن النفايات الضارة بالتربة والنباتات كالمخلفات.

التأكيد على المصانع بوضع أدوات تصفية على مداخن المصانع.

-ترشيد استخدام المبيدات الحشرية.

-الحد من تلوث عادم السيارات ووسائل المواصلات المختلفة.[1]

- الأمن الصحي:

إن الصحة العامة والمحافظة عليها، من أولويات أي حكومة في العالم، ومن واجبات التوعية الأمنية الاهتمام بالأمن الصحي للوطن والمواطنين. وذلك من خلال رسائل التوعية المميزة التي تعنى بضرورة الاهتمام بالجانب الدوائي والعلاجي، ومقياس الجودة والمواصفات الواجب اتباعها، وتعريف المجتمع بأهمية التعامل السليم مع الأدوية، والتحذير بما يضر بصحة الإنسان.[2]

وجاء في وثيقة "الصحة والسكان والتنمية" الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، أن الاستثمار في صحة السكان هو استثمار في تنمية اجتماعية واقتصادية ناجحة ومستدامة، ومنها يأتي تعريف الأمن الصحي" بأنه ضمان توفر الحد الأدنى من الرعاية الصحية لكل السكان في كل الأوقات.

ويعرفه حسام الدين أيوب: " بأنه الإجراءات الروتينية اليومية العادية الواجب تنفيذها باستمرار بواسطة جميع الأفراد والعناصر الطبية تحت إشراف طبيب، بهدف منع ظهور الأمراض".[3]

-الأمن الجنائي:

[1] محمد بن عبد العزيز العمار، المرجع السابق، ص 60.

[2] اسماعيل سلمان أبوجلال، المرجع السابق، ص 162.

[3] محمد بن عبد العزيز العمار، المرجع نفسه، ص64.

يعد الأمن الجنائي ممثلا لاختصاص الشرطة العام، حيث يعني اختصاص الشرطة بوقاية المجتمع من مختلف أنواع السلوكيات الإنسانية المنحرفة التي يجرمها النظام والقانون، ويفرض عقابا جنائيا على مرتكبيها حماية للمجتمع من تكرار جرمهم وبهدف إصلاحهم.[1]

ويذكر "يحي" تعريفا للأمن الجنائي ويقول: "هو الأمن الذي يختص بالبحوث والتحري والتحقيق في المسائل الجنائية، من معاينة محل الحادث والتعرف على جثث المجهولين، وضبط ما يتركه الجاني من أسلحة أو آثار تدل على شخصيه، وإجراءات التفتيش والبحث عن الآلة التي استعملتفي الحادث، والتي يمكن من خلالها التعرف على الجاني وطريقة ارتكابه للجريمة، وذلك من باستخدام جميع الوسائل الفنية والإدارية".[2]

-الأمن العقدي:

هو احترام المعتقد الديني بصفته العنصر الأساسي في وحدة الأمة التي تدين بالإسلام، وتتوحد مشاعرها باتجاهه،...كما يتطلب احترام الفكر والابداع، والحفاظ على العادات الحميدة والتقاليد الموروثة، بالإضافة إلى القيم التي استقرت في الوجدان الجمعي، ودرج الناس على الإيمان بها.[3]

ثالثا: نشأة الإعلام الأمني وتطوره:

يعتبر الإعلام الأمني من المفاهيم الحديثة التي ظهرت على الساحة الإعلامية نتيجة تطور الحياة الاجتماعية في العقد الأخير من القرن العشرين خاصة، وكنتيجة للتطور المذهل لوسائل الإعلام والحاجة إلى الاستفادة من إمكانات وسائل الإعلام المختلفة، كوسائل تأثير فعالة ساعدت العديد من المؤسسات على تحقيق أهدافها وتحسين صورتها لدى المتعاملين معه[4] كما نشأ في الأصل نتيجة الحاجة إلى حرفيين متخصصين في إعداد رسائل توعية ذات تأثير عالي في المجال الأمنيفهوفي هذا

[1] اسماعيل سلمان أبو جلال، المرجع السابق،ص154

[2] محمد بن عبد العزيز العمار، المرجع السابق، ص 61.

[3] حنان عبد الله الكواري، المرجع السابق، ص 24.

[4] جاسم خليل ميرزا، المرجع السابق، ص16.

مثله مثل الإعلام الصحي والإعلام التعليمي...[1] ونظرا لحداثة هذا الفرع من فروع الإعلام فإنه مازال في حاجة إلى تأصيل وتحديد مفهومه، والوصول إلى وضع تعريف له، شأنه في ذلك شأن فروع الإعلام الأخرى: الإعلام التربوي والإعلام الرياضي والإعلام الزراعي والإعلام السياسي والإعلام العسكري...[2]

تعود البدايات الأولى لإطلاق مصطلح الإعلام الأمني لعام 1980م عندما استحدث "علي بن فايز الجحني" في أطروحته للماجستير هذا المصطلح والذي أسماه الإعلام الأمني، وقد حدد حينذاك (1980) مفهوم الإعلام الأمني بما يصدر عن أجهزة الأمن من مجلات ونشرات وبرامج وجميع الأنشطة الإ بة التي تهدف إلى تحقيق الوعي الاجتماعي وتساعد على تدعيم المبادئ والقيم الإسلامية التي تشكل سدا منيعا ضد الجريمة.[3]

واستمر بعد ذلك المفهوم في التطور إذ أخذ المفهوم بعدا عربيا، عندما حرص مجلس وزراء الداخلية العرب، ابتداء من قيامهسنة 1982م، على إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه الرسالة الإعلامية في تحقيق الغايات الأمنية. وقد تجسد ذلك الحرص في العديد من القرارات والفعاليات التي سارت في كثير من الاتجاهات، ومنها:

- قيام المكتب العربي للإعلام الأمني:

فإدراكا من مجلس وزراء الداخلية العرب لأهمية وجود كيان تنظيمي متخصص في مجال الإعلام الأمني، يساند جهود الأجهزة الأمنية ويدفع خطاها لتحقيق غاياتها المختلفة، فقد أصدر المجلس في دورته العاشرة التي عقدت في تونس من 4-5 يناير 1993-قراره رقم 205 بإنشاء المكتب العربي للإعلام الأمني، مقره القاهرة، ويختص بالآتي:

---

[1] حمزة بن أحمد بيت المال، المرجع السابق، ص26.

[2] جاسم خليل ميرزا، المرجع السابق، ص16.

[3] محمد قظام السرحان، "الإعلام الأمني والشباب"، **الإعلام الأمني العربي: مشكلاته وقضاياه**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2001، ص 62.

– العمل على تحقيق التعاون والتنسيق بين الجهود الإعلامية الأمنية في الدول العربية الأعضاء لمواجهة الجرائم.

– إعداد خطة عربية شاملة للتوعية الأمنية تستهدي بها الدول الأعضاء في وضع خطط مماثلة، وتطوير هذه الخطط في ضوء المستجدات اللاحقة.

–التعريف بأنشطة مجلس وزراء الخارجية العرب وأمانته العامة وأجهزته الأخرى.

ومع حداثة عهده، فقد حقق المكتب بعض الإنجازات في مجال الإعلام الأمني، يتمثل بعضها في:

– تشكيل لجنة إعلامية دائمة(اللجنة الاستشارة) لتقييم وتوجيه البرامج الإعلامية والثقافية والتربوية من ناحية تأثيرها على السلوك الأمني.

– تنظيم مؤتمر لمسؤولي الإعلام العرب: ينعقد كل عامين بمشاركة الدول العربية، ويذكر أن أول مؤتمر عقد بتونس خلال الفترة من 4–6 سبتمبر 1995م.

– إقرار استراتيجية إعلامية عربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة.

– اعتماد خطة موحدة لمكافحة ظاهرة المخدرات.

– إعداد مجموعة من خطط التوعية الأمنية.

– التأكيد على دور العمل الإعلامي الأمني المشترك عند وضع الاستراتيجيات والخطط الأمنية.

– إعداد الدليل العربي النموذجي للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة: واشتمل على ثلاثة أقسام رئيسة هي: القسم الأول: التوعية في مجال المرور، والقسم الثاني: التوعية في مجال الدفاع المدني، والقسم الثالث: التوعية لوقاية المواطن العربي من الوقوع ضحية للجريمة.[1]

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر: عبد المنعم محمد بدر، **تطوير الإعلام الأمني العربي**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1997، ص43–58.

2-كما أخذ مفهوم الإعلام الأمني بعدا أكاديميا من خلال الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب، وهو أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية (المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب سابقا، الذي أُنشِأ عام 1978م) الكثير من الإسهامات في هذا المجال، سواء تمثلت تلك الإسهامات في إصدار مجلة "الأمن والحياة"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب" وفي إعداد رسائل ماجستير، أو إجراء دراسات وبحوث أو إقامة مؤتمرات وندوات ولقاءات علمية ومعارض، أو عقد دورات تدريبية في مجال الإعلام الأمنية.[1]

المبحث الثاني: أهمية الإعلام الأمني، وأهدافه، ووظائفه، وخصائصه.

أولا: أهمية الإعلام الأمني في المجتمع.

إذا كان هناك اتفاق شبه تام على أهمية الإعلام في حياة الشعوب والدول على اختلاف درجات وعيها وتطورها، فإن أهمية الإعلام الأمني تصبح قضية لا جدال فيها، وتصبح عملية توظيف وسائل الإعلام في هذا المجال لا تخرج عن طبيعة الدور العام والهام لهذه الوسائل.[2]

واتضح من خلال دراسة قام بها بركة بن زامل الحوشان (إسهام الصحافة الخليجية فيتنمية الوعي الأمني لدى الشباب في دول الخليج) عن المصادر التي يستقي منها الشباب معلوماته عن موضوعات الإعلام الأمني سيطرة وسائل الإعلام بكافة وسائلها على بقية المصادر، وتأثيرها على بقية المصادر الأخرى، وهذا يفرض على المهتمين بالشباب وبتنمية الوعي الأمني لديهم العناية بوسائل الإعلام نها أصبحت من الوسائل المؤثرة والفاعلة في حياة الناس، ذلك أن بناء نظام إعلامي متكامل يشكل الإعلام الأمني جزء منه بل واحدا من دعائمه الأساسية هو في واقع الأمر أحد أكبر المهام التي تضطلع بها وسائل الإعلام في المجالات المختلفة.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص59.

[2] بركة بن زامل الحوشان، "الإعلام الأمني العربي"، **مجلة الأمن والحياة**، البرنامج العلمي للخطة الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية-جامعة مؤتة، العدد 258(عددخاص)، 1424هـ، ص 28.

[3] بركة بن زامل الحوشان، العمل الإعلامي العربي: المشكلات والحلول، المرجع السابق، ص12.

والإعلام الأمني بذلك هو: إعلام موضوعي دقيق يقدم المعرفة الأمنية إلى الناس بهدف الرفع من درجة الوعي الأمني، وخاصة في المجتمعات النامية التي تحتاج شعوبها إلى تحسين الواقع نحو الأفضل، والتعرف على مشاكلها الحقيقية في المجال الأمني. ويزيد بذلك من قوة المشاركة الجماهيرية في خدمة قضايا المجتمع الأمنية، وذلك من منطلق أن الإعلام يقرب وجهات النظر ويبني رأيا عاما موحدا – تقريبا– تجاه القضايا الأمنية بما يدعم الجهود الرسمية الداعية إلى مواجهتها. لذا فمن الضروري تعاون وسائل الإعلام مع المتخصصين في المجالات المختلفة بتطويع مختلف العلوم لخدمة المجتمع، فالمجتمع البشري يزخر بالمشكلات الأمنية المختلفة، التي تتطلب المواجهة والحل، باستخدام العلم وتعاون أفراد المجتمع مع المختصين على أداء دورهم لحل هذه المشكلات الأمنية، على أساس معرفتهم بها، وسبيل الفرد العادي الذي يشكل السواد الأعظم من الجمهور إلى هذه المعرفة هو وسائل الإعلام المختلفة.

كما يزيد الإعلام الأمني من: الارتباط بين المجال الأمني ووسائل الإعلام، ذلك أن غياب هذا الارتباط يفقد المجتمع عنصرا أساسيا من العناصر المطلوبة لوعيه وتقدمه، فالوعي الأمني الذي تهدف وسائل الإعلام إلى نشره وتعميقه يعمل على تحرير الإنسان من قيد الجهالة، وما يستتبعها من شعور بالإحباط، وما ينتج عنه من تقصير عن القيام بواجبه المطلوب في الجهود الأمنية واستغلال الطاقات والقدرات على الوجه الأكمل. كما يشكل الإعلام الأمني مدخلا مناسبا إلى ترقية العقول، وبقدر البساطة والصدق في التنازل والعرض لموضوعات الإعلام الأمني، يكون الترحيب والقبول والتفاعلمع ما تطرحه وسائل الإعلام من موضوعات أمنية.[1]

يعمل الإعلام الأمني على: تضييق الهوة بين الثقافة العامة والمعرفة العلمية الأمنية، التي ظلت لفترة طويلة حكرا على المتخصصين في المجال الأمني، فقد استطاع الإعلام الأمني أن يعمل على تزويد الناس بالمعرفة الأمنية التي تساعدهم على مسايرة ركب التطور والتقدم في الميادين المختلفة سواء على المستويين العالمي أو العربي المحلي. فالاهتمام بالإعلام الأمني يشكل علامة من علامات انتقال لمجتمعات من المرحلة التقليدية إلى مرحلة أكثر تطورا، وانتقال الممارسة الإعلامية من الشكل

[1] ركة بن زامل الحوشان، العمل الإعلامي العربي: المشكلات والحلول، المرجع السابق،ص 13،14.

التقليدي إلى شكل أكثر عصرية، يحترم التخصص في مختلف المجالات، فيوفر للمتخصصين في المجال الأمني فرصا متعددة لنشر دراساتهم والتعبير عن أفكارهم وتسليط الضوء على إبداعاتهم وابتكاراتهم.

إن تزايد الأهمية الحيوية للأمن: في حياة الشعوب واستقرارها وقدرتها على الازدهار، واتساع نطاقه ليشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية–وذلك لأن الشعور بالأمن–يدفع الفرد إلى العطاء المثمر والإسهام في حركة البناء والتقدم. لذلك يعجز أي جهاز أمني عن القيام بمفرده بمهمة توفير الأمن وحمايته، وحاجة الأجهزة الأمنية إلى تعاون المواطنين معها، وضرورة تكامل الأجهزة الأمنية مع المواطنين لتكون في خدمة أمن الفرد والمجتمع.[1]

كما تزداد أهمية الإعلام الأمني: في ظل التنامي الواضح لمعدلات الجرائم والإرهاب، الأمر الذي يتطلب ربط المواطنين بهموم بلدهم واطلاعهم على الحقائق الكاملة حول سلامتهم وتوعيتهم بغرس المفاهيم الأمنية، حيث تتجسد أهمية الإعلام الأمني في غرس تلك المفاهيم الأمنية لدى أفراد المجتمع بهدف حمايتهم من الخروج على السلوك الإيجابي من ناحية، وبث الطمأنينة والاستقرار من ناحية أخرى، فمع ازدياد خطورة الجرائم تظهر أهمية الإعلام الأمني في مهمته الوقائية باعتبار أن التوعية هي سبيلالوقاية من الجريمة والوعي الأمني يجنب المجتمع العديد من المآسي.[2]

ثانيا: الأهداف العامة والخاصة للإعلام الأمني:

1-الأهداف العامة للإعلام الأمني:

إن الغاية من الإعلام الأمني تتمثل في: الحاجة إلى إنماء السلوك الاجتماعي العام للاهتمام بالأمن والسكينة، ويتمثل ذلك بحملات إعلامية تهدف إلى توعية المواطنين وتبصيرهم بواجبهم حيال الأمن العام، وإرشادهم إلى أقوم السبل التي يتعين عليهم انتهاجها لحماية أرواحهم وأموالهم من أخطار الجريمة، وأخطار الجهل بسبل السلامة؛ وضرورة توفير المعلومات الأمنية التي تضمن للجمهور حق فيما يدور حوله من قضايا المجتمع الأمنية ذات الصلة بحياته في الحاضر والمستقبل، وربطه

[1] المرجع نفسه، ص 15.

[2] عصمت عدلي، **مدخل إلى التشريعات الإعلامية والإعلام الأمني**، الإسكندرية، دار المعرف الجامعية، 2005، ص250.

بقضايا المجتمع ومشكلاته، لأن حجب المعلومات الصحيحة عن الأمن والجريمة يؤدي إلى الاعتماد على الشائعات والأقاويل الخاطئة أو المبالغ فيها بدلا عن الحقائق التي تمتلكها أجهزة الأمن، وفي ظل غياب المعلومة تنتشر الإشاعة مما يدعو المواطنين إلى اللجوء إلى وسائل الإعلام الخارجية لمعرفة ما يجري داخل مجتمعه، وهذا الإعلام الخارجي لا يلتزم بالتأكيد بمصلحة الوطن أو المواطن، بل له دوافع عدوانية يبثها عبر وسائله الإعلامية بأساليب خبيثة من خلال ما ينشره أو يذيعه من معلومات، والعمل على بث مشاعر الطمأنينة في نفوس الجماهير يتحقق من خلال تبصيرهم بكافة المعارف والخبرات الأمنية والاتصال بالجوانب الأمنية المختلفة اتصالا ينفي أي نوع من الجهل أو عدم المعرفة والابتعاد عن الحقائق والثوابت والمحددات الأمنية المختلفة وهو المضمون الحقيقي للوعي.[1]

كما يهدف في الأساس إلى: تفعيل سبل الاتصال بين الأجهزة الأمنية من جانب والجمهور من جانب آخر ليثري الروح المعنوية والمادية بكل مقومات النجاح والتفوق، ويدفع إلى الالتزام بالتعليمات والأنظمة التي تكفل أمن الإنسان وسلامته في شتى المجالات، ويتم ذلك وفقا لما يلي:

– تعبئة الشعور العام، وإمداده بالنافع والمفيد ليتقبل أفراد المجتمع متطلبات سلامتهم وأمنهم، وتدعيم روح الأخوة وبث وترسيخ مفهوم حب الوطن ي نفوس الأفراد وتدعيم الاتجاهات الإيجابية لدى المواطنين.

– تعديل اتجاهات متلقي الرسالة الإعلامية عن طريق برامج توعية أمنية مخططة –قوية وفاعلة– تعتمد عليها المجتمعات في مواجهة الظواهر الإجرامية والإقناع بالسلوك الأمني.

– المعرفة بين صفوف رجال الأمن وتزويدهم بكل جديد في مجال تخصصاتهم، وإقامة ات والمحاضرات وكل ما من شأنه أن يسهم في ترقية اهتماماتهم نحو الأفضل في أداء واجبهم وخدمة مواطنيهم بكل إخلاص وأمانة.

[1] عبد الرحمان بن محمد العسيري، المرجع السابق، ص30

– تقديم النماذج الإنسانية الحية التي توضح كيف يمكن عودة المجرم إلى المجتمع ومساعدته في التكيف مع أفراد المجتمع، وإبراز مجالات التعاون والمساعدة له التي تجنبه العودة إلى السلوك الإجرامي.

– بصير المواطنين بواجباتهم نحو إجراءات الحماية اللازمة للأرواح والممتلكات، حتى لا يكونوا فريسة سهلة لذوي النشاط الإجرامي، كإبلاغ جمهور القراء بالأساليب والطرق والظواهر الإجرامية الجديدة التي يلجأ إليها المجرمون في جرائم النصب، والاحتيال، والسرقة، والتزييف. وتزويد المواطنين بالإرشادات التي تعينهم على الوقاية من الجريمة مثل: الإبلاغ عن الأماكن المشبوهة، أهمية غلق الأبواب المنزلية، الحرص على الممتلكات الخاصة، وعدم المجاهرة بحمل مبالغ نقدية كبيرة، لتصبح هذه من العادات التي يمارسها يوميا مما يخفض من احتمالات التعرض للجريمة.

– تحذير الجمهور من خطورة البلاغات الكيدية، وحجب المعلومات، والتستر على المجرمين.[1]

ومن جهة أخرى، وفي ذات السياق فإن أبرز الأهداف الفرعية والاستراتيجية للإعلام الأمني، تكمن في تحقيق الأهداف العامة، والتي تتجسد فيما يلي:

- **الأهداف التثقيفية:** وترتبط بنشر الثقافة الأمنية، والعرض الموضوعي للأحداث الأمنية والقضايا ذات العلاقة، بهدف تحقيق تأثير تلقائي إيجابي يحقق تفاعل الرأي العام من هذه الأحداث والقضايا أولا بأول، دون ما حاجة إلى استقاء المعلومات من مصادر غير موثوق بها.
- **أهداف توجيهية:** وتتم من خلال التأثير على الرأي العام، لتبني اتجاهات أمنية تواكب سياسة الأجهزة الأمنية، من خلال إكساب المواطنين معلومات ومعارف أمنية وتنمية مهاراتهم لتفعيل دورهم الوقائي ومشاركتهم الأجهزة الأمنية للقيام بالدور الضبطي والعلاجي.
- **أهداف تسويقية:** إن الأهداف التسويقية تتحقق من خلال توظيف استخدام وسائل الإعلام في الأجهزة الأمنية، لتسويق بعض الخدمات مثل فتح منافذ جديدة لاستقبال دفعة الطلاب الجدد...[1]

[1] بركة بن زامل الحوشان، العمل الإعلامي العربي: المشكلات والحلول، المرجع السابق، ص16،17.

- **أهداف ترفيهية:** صد بها الإعلام عن الأنشطة ذات الطابع الترفيهي التي تخلق مشاعر الود والألفة بين رجال الأمن والجمهور...

- **أهداف اجتماعية:** مثل فيحماية المجتمع من الأخطاء والتهديدات التي تهدد المجتمع وقيمه ومبادئه وأصالته وأخلاقهن وتؤخر تقدمه مثل انحراف الأحداث، وتعاطي المخدرات وتفشي الجريمة.

- **أهداف وقائية:** تتحقق من خلال توعية المواطنين بتدابير الحفاظ على أمنهم واستقرارهم وسلامة ممتلكاتهم بإتباع أسلوب "الوقاية خير من العلاج".

- **أهداف ضبطية:** من خلال نشر الحقائق عن الجريمة والمجرمين، وتشجيع الأفراد على التعاون مع الأجهزة الأمنية، والإبلاغ عن الجرائم حال وقوعها وعدم إخفاء المعلومات التي تخدم لمجتمع.

- **أهداف اقتصادية:** وتتمثل في الحفاظ على ممتلكات الجمهور والمواطنين، من خلال تعميق الوعي الأمني لديهم، لتجنب وقوع الحوادث فيما يتعلق بسرقة السيارات والمنازل والمتاجرة، وتبصير المواطنين بأساليب وطرق تنفيذ هذه الجرائم، وكيفية الوقاية منها، محققة بذلك الحفاظ على اقتصاديات المجتمع.

- **أهداف توعوية:** وتتمثل في توظيف الرسالة الإعلامية بكل أنواعها لتوعية المواطنين باتباع السلوكيات الرشيدة، والحفاظ على أمن المجتمع واستقراره، وعدم الانسياق وراء الإشاعات، والتوعية بكيفية التعامل مع الأخطار مثل الحرائق والحوادث المرورية.[2]

2-أهداف خاصة بتحسين صورة رجال الأمن:

ولعل من أهمها:

إيجاد شعور لدى المواطنين بأن هيئة الشرطة والأمن قادرة على توفير الأمن العام، وأن عليهمأن ينصرفوا إلى أعمالهم وإنتاجهم لدعم الاقتصاد والازدهار الاجتماعي، وترسيخ الاعتقاد لدى المواطنين بأن أجهزة الشرطة والأمن جاهزة ومستعدة لتقديم الخدمات الأمنية للجميع دون تمييز وفي أي وقت

[1] بسام عبد الرحمان المشاقبة، المرجع السابق، ص183.

[2] سام عبد الرحمان المشاقبة، المرجع السابق، ص183، 184.

مع إظهار السياسة الأمنية الوقائية الفعالة أمام المواطنين لكي يقتنع الجميع بأنهم يعيشون في مجتمع آمن تحميه أجهزة شرطية وأمنية مختارة يقظة وأمينة.[1]

كما أن إظهار الجدية من قبل رجال الشرطة والأمن في ملاحقة العابثين بالقوانين والأنظمة، وتقديم كل خارج على القانون إلى القضاء لينال جزاءه العادل.من خلال تفعيل إجراءات الضبط الإداري الهادفة إلى حماية المجتمع والبيئة، من خلال ما يقوم به رجال الشرطة والأمن من أساليب وإجراءات وطرق وقائية تمنع وقوع الجرائم والانحرافات.

السعي لتأمين سلامة الشباب والأطفال وقيام رجال الأمن والشرطة بحمايتهم من الانحراف ومراقبةأماكن إفسادهم وذلك حتى يطمئن الأهالي على أبنائهم، والعمل مع الجهات المختصة لإزالة العوامل المؤدية إلى الانحراف وحماية للأخلاق العامة وتوفير أسباب الأمن والازدهار والاستقرار العام. مع بذل المزيد من الجهود لبناء الثقة والاحترام المتبادل بين رجال الشرطة والأمن من جهة وبقية أفراد المجتمع من جهة أخرى، من خلال العمل الفوري والسريع على فض المنازعات والإشكالات البسيطة بين المواطنين لأن تطورها يؤدي إلى تفشي جرائم الثأر والانتقام إذا لم يتم وأدها في مهدها.[2]

ومن الناحية العملية:فإن الصحفيين العاملين بصحف الخبر والنصر والوطن، أجمعوا على أن أهداف معالجة الموضوعات الأمنية لا تخرج عن نطاق ما ذكره الباحثون، حيث جاءت إجاباتهم متقاربة فيما يخص الأهداف التي عرضت عليهم وهي كالآتي:

جاء كل من " توعية المواطن بسبل الوقاية من الجريمة" و"رفع الحس الأمني للمواطن لتنمية روح المشاركة مع الأجهزة الأمنية" بنسبة 19,35%، والمرتبة الثانية لـ"توفير ونشر المعلومة الأمنية للمواطنين (دحضا لشائعات)" بنسبة 17,74%، ثم المرتبة الثالثة لـ "مساعدة الأجهزة الأمنية على تحقيق وظيفة الأمن والطمأنينة للمواطنين" بنسبة 16,12%، ثم "التوعية بكل ماهو جديد في مجال

[1] **أحمد صالح العمرات، " الإعلام الأمني وقت الأزمات"، العمل الإعلامي العربي: المشكلات والحلول**، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2005، ص44.

[2] **أحمد صالح العمرات**، المرجعالسابق، ص 45.

الجريمة" بنسبة 14,51%، والمرتبة الرابعة لـ "السعي لخلق صورة إيجابية عن عمل الأجهزة الأمنية" بنسبة 12,90%.[1]

ثالثا: وظائف الإعلام الأمني في المجتمع:

يمكن الحديث عن وظائف الإعلام الأمني من ناحيتين، الأولى مرتبطة بالوظائف العامة للإعلام، والتيتشترك مع الإعلام الأمني في الهدف ولكنها تختلف من حيث المضمون، ونسميها الوظائف التقليدية للإعلام الأمني، ووظائف خاصة مرتبطة بمفهوم الإعلام الأمني ونسميها الوظائف الأساسية.

1-الوظائف التقليدية للإعلام الأمني: يمكن ذكر أهمها، وهي:

-وظيفة الإخبار والإعلام:

تقصد بها تزويد القراء بالأخبار الداخلية والخارجية التي تهم جمهور القراء وتهم بلادهم بصفة عامة، ويتم ذلك بنشر الحقائق والمعلومات والبيانات والأنباء والصور والآراء والتعليقات عن المجالات الأمنية بما يوفر المعرفة اللازمة التي تساعد الناس ليكونوا أكثرا وعيا بقضايا مجتمعهم الأمنية، وبالتالي أكثر تفاعلا مع الأوضاع الأمنية، ويشبع اختياراتهم وتطلعاتهم الشخصية. ويتعين علة وسائل الإعلام تقديم القدر الكافي من هذه المعلومات بطرق مبسطة وأشكال ميسرة حتى يسهل على القراء متابعتها والاهتمام بها، ن أهم الصفات التي يجب أن تتصف بها الأخبار: الموضوعية، الصدق، والدقة، والحداثة.[2]

-وظيفة التوجيه والإرشاد:

[1] طلحة الياس، المرجع السابق، ص 196،197.

[2] بركة بن زامل الحوشان، العمل الإعلامي العربي: المشكلات والحلول، المرجع السابق، ص 88.

وهي وظيفة إقناعية يحتاج فيها القائم بالاتصال إلى منهج خاص يقوم على الدليل والبرهان، مد على الحقائق والأرقام والبيانات والصور والإحصاءات الدقيقة.وتهدف هذه الوظيفة إلى تكوين المواقف والاتجاهات عن طريق الاكتساب والتعديل، المساهمة في تحصين المجتمع بالقيم، وذلك بإيجاد مناخ أمني وصحي، عن طريق فهم ما يحيط بالإنسان من ظواهر وأحداث، ويتم ذلك بتوصيل المعلومات الأمنية التي تساعده على اتخاذ القرارات السليمة والتصرف بشكل لائق اجتماعيا.

-وظيفة الترفيه:

وهي وظيفة هامة تخفف العبء عن النفوس والعقول، من خلال ما تقدمه من مواد ترفيهية هادفة، تخفف عن الفرد ما يعانيه من توتر واضطراب نفسية ناجمة عن احباطات طموحاته الخيالية، وما يفرزه العصر من مشكلات حيث يجد في تلك المضامين ملاذا رحبا يحقق به أحلامه وما يجول بخاطره، ويعمل على شغل فراغه بما يفيد بشرط أن تخلو من مضامين تسبب الخلل الأمني مثل تعمد الإثارة الجنسية، أو التحلل من القيم الأخلاقية، أو الاستهزاء بالقيم، أو الميل إلى العنف.

-وظيفة الإعلان:

وهي وظيفة تشكل موردا مهما لوسائل الإعلام لا يستهان به ولا يمكن الاستغناء عنه، كما أنه يلبي حاجة القارئ في التعريف بالسلع والخدمات وما يريد البحث عنه، ويلبي حاجة الموزع في تسويق بضاعته، ولعل موارد الإعلان هي التي ساهمت في شبه مجانية وسائل الإعلام.

أن وظيفة الإعلان لا ترتبط فقط بالإعلان التجاري فالإعلان غير التجاري في المجال الأمني يتمثل في الإعلان عن بعض الإجراءات الجديدة التي تنظم الأعمال الأمنية المرتبطة بمصالح الناس، أو العقوبات التي تم تنفيذها على منتهكي الأمن، أو الإعلان عن مفقودين وطلب البحث عنهم، أو التعرف عليهم، أو المساعدة في طلب القبض على هاربين...، كما يمكن أن يخرج الإعلان

بعبارات إرشادية أو تحذيرية من قبل اللجان الوطنية لسلامة المرور أو مكافحة المخدرات أو الأجهزة الأمنية أو القطاع الخاص.[1]

2-الوظائف الأساسية (الخاصة)للإعلام الأمني:

تتمثل هذه الوظائف فيخلق صورة ذهنية ايجابية لدى المواطنين عن الأجهزة الأمنية ووظائفها ومهامها باعتبارها في الأساس موجهة لتحقيق الصالح العام المشترك لكافة أبناء المجتمع، وتنمية روح المشاركة والارتباط بين أجهزة الأمن وأبناء المجتمع على أساس أن تحقيق الأمن يمثل ضرورة أساسية لكل أبناء المجتمع وأن تحقيق الأمن والاستقرار يتطلب تكاتف جهود الكافة، كما تتطلب إعداد البيانات والأخبار الإعلامية المتعلقة بالجوانب الأمنية، مع تغطية إعلامية لكافة الأحداث المتعلقة بأجهزة الأمن، والتعريف بالأنشطة المختلفة التي تقدمها أجهزة الأمن والتي تدخل في نطاق الخدمات الحكومية الرسمية التي يحتاج إليها المواطنون وشرح الإجراءات اللازمة لحصول المواطنين على هذه الخدمات.[2]

ومن أبرز الوظائف التوعية بكل ما هو جديد في نطاق الجريمة، خاصة الجرائم الالكترونية وغيرها من أنواع الجرائم الجديدة التي بدأت في الظهور في المجتمعات المعاصرة، هذا فضلاً عن غرس المفاهيم الأمنية لدى المواطنين وتحصينهم من الوقوع في براثن الجريمة بما يدعم أوجه التعاون بينهم وبين أجهزة الأمن.مع توجيه الجمهور للإجراءات التي يجب اتخاذها لمواجهة خطر داهم أو عند مشاهدة جريمة.

التسويق للسياسات والأنشطة الأمنية المختلفة والاستطلاع المنتظم لآراء المواطنين، والسعي المستمر والمنظم لتشكيل بيئة حاضنة للأنشطة الأمنية وخلق رأي عام مساند لها، مع إعداد

---

[1] بركة بن زامل الحوشان، العمل الإعلامي العربي: المشكلات والحلول،المرجع السابق، ص 89-95.

[2] محمد سعد ابو عامود، **الإعلام الأمني: المفهوم، الوظائف، الإشكاليات**، مركز الإعلام الأمني، وزارة الداخلية، الإمارات العربية المتحدة، خدمات أمنية على مدار الساعة، www.policemc.gov.bh/reports/2009/October الولوج:(2012/07/24-16: 43).

السيناريوهات اللازمة للتعامل الإعلامي مع الأزمات الأمنية المحتملة وإيجاد الآليات التي تكفل التنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة في المجتمع.[1]

كما يسعى الإعلام الأمني إلى نشر الثقافة الأمنية، والعرض الموضوعي للأحداث الأمنية والقضايا ذات العلاقة، تحقيق تأثير إيجابي يحقق تفاعل الرأي العام مع هذه الأحداث والقضايا دون حة إلى استقاء المعلومات من مصادر غير موثوق بها، السعي لحماية المجتمع من الأخطار والتهديدات التي تهدد قيمه ومبادئه وأصالته وأخلاقه. وكذا توعية المواطنين بتدابير الحفاظ على أمنهم واستقرارهم وسلامة ممتلكاتهم بإتباع أسلوب "الوقاية خير من العلاج".[2]

أتى ذلك من خلال نشر الحقائق عن الجريمة والمجرمين، وتشجيع الأفراد على التعاون مع الأجهزة الأمنية والإبلاغ عن الجرائم حال وقوعها، وعدم إخفاء المعلومات التي تخدم الأمن والصالح العام.بتوظيف الرسالة الإعلامية بكل أنواعها لتوعية المواطنين بإتباع السلوكيات الرشيدة، والحفاظ على أمن المجتمع واستقراره، وعدم الانسياق وراء الدعايات المغرضة، والتوعية بكيفية التعاملمع الأخطار، مثل: الحرائق، الحوادث المرورية، والكوارث الطبيعية(كالزلازل)، والصناعية كحالات التسرب الغازي والبترولي...[3]

وفي السياق نفسه أكد الدكتور علي الجحني أن على وسائل الإعلام أن تمارس دورها ورسالتها نحو الأمن وأن تعمل على تجسيد وتحقيقالوظائف التالية:

– توعية الجمهور بأهمية الأمن في حياة أبناء المجتمع، وتوعيتهم بالتدابير الوقائية التي تقي الفردمن الجريمة وتحصنه.

[1] محمد سعد أبو عامود، الموقع نفسه.
[2] جاسم خليل ميزرا، المرجع السابق، ص 23.
[3] المرجع نفسه،ص24،25.

– العمل على إقناع الجمهور بتحديد مسارات التعاون مع الأجهزة الأمنية في سبيل مكافحة الجريمة، وتبصير أفراد الجمهور وتوعيتهم حتى يتكون لديهم حس أمني للتصدي للظواهر السلبية في المجتمع على مختلف المستويات، وتوضيح أبعاد رسالة الأجهزة الأمنية.

– بناء رأي عام واع يتعاون مع الأجهزة الحكوميةالمتخصصة من أجل الحفاظ على الأمن وإرساء دعائم الاستقرار.

– توعية الجمهور برسالة رجل الأمن، وإبراز دوره في توطيد دعائم التآخي وتوفير عوامل السلامة والطمأنينة.

– تعريف الجمهور بالأنظمة والتعليمات وبقواعد السلامة وأهميتها، وإحاطتها علما بالظروف البيئية التي تساعد على الحياة بالأمن والأمان.

– نشر قواعد السلامة المرورية وغيرها من عوامل السلامة والأمن، مع العمل على التصدي لظاهرة الشائعات والأقاويل المغرضة.[1]

هذه هي أهم الوظائف المتعلقة بالإعلام الأمني، ولاشك في أن تحديد الأولويات بالنسبة لها ساليب القيام بها يرتبط ارتباطا واضحا بالاستراتيجية العامة الشاملة للأمن وموضع استراتيجية الإعلام الأمني منها.[2]

رابعا: خصائص الإعلام الأمني:

[1] علي بن فايز الجحني، "العمل الإعلامي الأمني: المشكلات والحلول"، **مجلة الأمن والحياة**، البرنامج العلمي للخطة الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية–جامعة مؤتة، العدد 258(عددخاص)، 1424هـ، ص 20.

[2] محمد سعد أبو عامود، الموقع السابق.

الإعلام الأمني لا يخرج عن كونه عملية رشيدة، لتوصيل المعلومات والأنباء وتوضيح الحقائق، عن طريق أشخاص ذوي كفاءة عالية، يستخدمون وسائل اتصال ورسائل إعلامية وفقا لمعايير الجودة المهنية الشاملة، بهدف التأثير في الآخرين، لجعل ذوي الاتجاهات الايجابية أكثر ايجابية، وتحويل ذوي الاتجاهات السلبية إلى أشخاص ذوي اتجاهات ايجابية، أو على الأقل جعلهم أقل سلبيةحيال القضايا ذات الصبغة الأمنية.

من خلال المفهوم السابق نستطيع أن نتفق مع الدكتور "أديب خضور" في تحديد خصائص الإعلام الأمني من حيث إن:

1-**الإعلام الأمني وسائل:** وتنقسم هذه الوسائل إلى منظومات ثلاث:

- منظومة الإعلام المقروء.
- منظومة الإعلام المسموع.
- منظومة الإعلام المرئي.[1]

وتركت خصائص الموضوع والحدث والظاهرة الأمنية آثارها البالغة الأهمية على وسيلة الإعلام الأمني، ن التمييز في هذا المجال بين ثلاثة أنواع من التأثيرات، وبالتالي بين ثلاثة أنواع من الوسائل:

– وسيلة إعلام أمني ذات طابع رسمي: تتميز بقدر كبير من الجمود والرتابة والنمطية في اختيار الأحداث والمواضيع وأساليب معالجتها وطرق تقديمها وعرضها، كما تتميز باقتصار اعتمادها على المصادر الرسمية، وبافتقارها إلى الإبداع والحيوية والجاذبية.

– وسيلة إعلام أمني ذات طابع تجاري، تتميز بقدر كبير من الإثارة والحيوية والجاذبية في تحريرها وإخراجها، وفي تنوع مصادرها، وكذلك في معاييراختيارها لموادها، ولكنها غالبا ما تتمتع بقدر أقل من الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية في معالجتها لقضايا الجريمة والانحراف والأمن عموما.[2]

[1] **أحمد صالح العمرات، المرجع السابق، ص51.**

[2] أديب خضور، المرجع السابق، ص 43، 44.

– وسيلة إعلام أمني تحاول أن تقيم نوعا من التوازن بين المسؤولية الاجتماعية في تناول المواضيع والأحداث والظواهر الأمنية، وبين متطلبات فن التحرير الإعلامي وضرورة استخدام الأساليب والفنون القادرة على أن توصل المادة الإعلامية الأمنية إلى الجمهور بهدف التأثير فيه، وبقصد تعريفه بالقضايا الأمنية، وحمايته من الانحراف ووقايته من الجريمة، ودفعه للمشاركة والقيام بدور فاعل في تحقيق الأمن.[1]

2-الإعلام الأمني رسائل:

تمارس الوسائل الإعلامية تأثيرها في الجمهور المستهدف من خلال رسائل إعلامية مدروسة ومؤثرة، بحيث تتناول موضوعا مهما وناضجا وآنيا، كما ينبغي أن تكون الرسالة الإعلامية مخرجة في شكل مناسب يبلغ مداه التأثيري على الجمهور، خدمة للقضية المطروحة.[2]

وينبغي لرسالة الإعلام الأمني أيضا أن تعمل على تعميق الحس الأمني لدى المواطن من خلال التركيز على أهمية احترام الأنظمة والقوانين والتعاون مع رجال الأمن للتصدي لكافة الظواهر السلبية والانحرافات، والعمل لكشف ومواجهة كل من يستهدف سلامة المجتمع وأمنه واستقراره، سواء على الصعيد الأمني أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الأخلاقي.[3]

والرسالة الإعلامية الأمنية هي مضمون إعلامي يخضع تماما اليوم لآلية عمل السوق الإعلامية، حيث تتنافس السلع الإعلامية على الجمهور وهو وحده الذي يقرر التعرض أو عدم التعرض لها.[4]

ويعتمد إنتاج الرسالة الاتصالية والإعلامية على الناجحة على مجموعة العوالم التالية:

-تحديد الهدف الاتصالي.

---

[1] أديب خضور، "خصائص الإعلام الأمني وانعكاساته على تحرير المواد الإعلامية الأمنية"، المرجع السابق، ص 44.

[2] **أحمد صالح العمرات، المرجع السابق، ص51.**

[3] محمد علي كومان، "الاجتماع المشترك بين أجهزة الإعلام الأمني وسائل الإعلام في الدول العربية"، **مجلة الأمن والحياة**، العدد 306، الرياض، السنة السابعة والعشرون، نوفمبر/ديسمبر 2007، ص 12.

[4] حمدي حسن أبو العينين، "تحديد خصائص الإعلام الأمني المهني وسماته نظريا وعمليا"، الجودة النوعية لبرامج الإعلام الأمني العربي، **مجلة الأمن والحياة**، العدد 260، الرياض، السنة الثالثة والعشرون، فيفري/مارس 2004، ص15.

-تحديد الجمهور المستهدف.

-تحديد الفكرة الرئيسية للرسالة.

- تحديد الزمان والمكان والموقف الاتصالي.

- اختيار القناة أو الوسيلة المناسبة.

- ترتيب الأفكار ترتيبا منطقيا.[1]

ويطلق البعض على الرسالة الاتصالية والإعلامية الناجحة مصطلح "سريع" speed الذي يشير كل حرف منها إلى المعاني الآتية: بسيط Simple، عملي Practical، اقتصادي Economical، فعال ومؤثر Effective، قابل للاستنساخ Dulicable.هذا وتتعدد سمات ومواصفات الرسالة الإعلامية الأمنية الموجهة تبعا لخلفية مرسليها ولمحتواها ومضمونها وجمهورها المستهدف والأجواء الاتصالية السائدة.[2]

3-الإعلام الأمني إبداع:

يعد الإبداع جوهر العملية الإعلامية، وذلك لأن الإعلام فعالية فكرية، تتفاعل مع الواقع الموضوعي بهدف تشخيصه، وفهم قوانينه، ومعالجة معطياته وتطوراته، وتوليد أفكار قادرة على أن تصل إلى الجمهور المستهدف والتأثير عليه، ودفعه إلى السلوك والعمل وفقا للغايات الأمنية المطلوبة.

وحتى يكون الإعلام الأمني إبداعا لا بد من مراعاة الأمور التالية:

- دورية الإعلام وتقديم مواده بمواعيد محددة.

- مواكبة الأحداث لعكس التطورات وملاحقة التغيرات في الحدث.

[1] محمد قطام السرحان، "الإعلام الأمني والشباب"، **الإعلام الأمني العربي:قضاياه ومشكلاته**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001، ص70.

[2] محمد قطام السرحان، المرجع السابق، ص70.

– مراعاة نوعية الوظائف والمهام المطلوبة من الإعلام وصولا إلى الأهداف المطلوبة.[1]

4-الإعلام الأمني عملية:

العملية ليس لها تعريف محدد، ولكنها مفهوم يقوم على الحركية والاستمرار، في ظل هذا المفهوم ينبغي دراسة كل ظاهرة على حالتها المتحركة وليس الثابتة، والعملية مجموعة عناصر تتفاعل فيما بينها، تربطها علاقات ديناميكية يتحدد من خلالها شكل الظاهرة ونتائجها.

من هنا نجد أن فهم الإعلام الأمني كعلم اتصال يحتاج إلى فهم مجمل الاتجاهات الشاملة للعملية الاتصالية وتأثيراتها المتبادلة بين المرسل والرسالة والمتلقي ونوع الموضوع وأهمية تأثيراته الجانبية على بقية أطراف المجتمع الذين لا تربطهم بالقضية المطروحة علاقات مباشرة، وهذا الأمر يعقد العناصر الفاعلة في التواصل الشاملة.

5-الإعلام الأمني هادف:

الإعلام عملية هادفة، تتم من أجل تحقيق أهداف محددة ومفهومة من جانب المشاركين في العملية الإعلامية كافة، ويجب أن تكون تلك الأهداف واقعية ممكنة التحقيق تتناسب مع الموارد والإمكانيات المتاحة. وهنا تبرز خطورة تعبئة الجمهور خلف شعارات بعيدة المنال ذات أهداف لا يمكن تحقيقها.

6-الإعلام الأمني جمهور:

يشكل الجمهور ركنا أساسيا وجوهريا في العملية الإعلامية، لأنالمادة الإعلامية لا تكتملإلا بتلقيها من قبل جمهور مستهدف، إذ أن نجاح إعلام أمني لا يتوقف فقط على التخطيط والتنظيم والتنفيذ السليم، بل يتوقف أيضا على كيفية استقبال الجمهور لهذا الإعلام.[2]

[1] **أحمد صالح العمرات، المرجع السابق، ص51.**

[2] **أحمد صالح العمرات، المرجع السابق، ص51–53.**

ويتميز جمهور الإعلام الأمني بالسمات التالية:

أ-جمهور واسع ومتنوع وغير متجانس، سواء من حيث السن أو الجنس أو المستوى التعليمي والثقافي، أو مكان الإقامة ودرجة الاهتمام والتركيز، ويعود ذلك إلى جاذبية الموضوع الأمني، وقدرته على استثارة استعمالات ذهنية وانفعالية وعاطفية وشعورية معقدة ومتنوعة.

ب-تباين الحاجات الإعلامية تباينا شديدا في أوساط جمهور الإعلام الأمني، إذ هناك الفئات التي تبحث عن اشباع حاجات ذات طابع غريزي انفعالي استثارتها جاذبية الموضوع الأمني، وهناك فئات تبحث عن إشباع حاجتها في معرفة وفهم الجوانب القانونية والاجتماعية والنفسية والسلوكية والإنسانية للحدث الأمني.

ج-تتفاوت درجة التركيز والاهتمام عند التعرض للمادة الإعلامية الأمنية تفاوتا كبيرا في أوساط الشرائح المختلفة من الجمهور الأمني.

د-تميز الشرائح الواسعة من جمهور الإعلام الأمني، أنها في ذلك شأن جميع جماهير الإعلام الخفيف والترفيهي، بأنها تمل بسرعة، وتبحث دائما عن مواد جديدة، وأساليب معالجة متطورة، وطرق تقديم غير معروفة من قبل وبالتالي، يصبح من الصعب إرضاؤها والاحتفاظ بها كسبيل للوصول إليها والتأثير فيها.[1]

ح - كما تتميز الشرائح الواسعة من جمهور الإعلام الأمني بنظرتها غير الجادة للمادة الإعلامية الأمنية، وبأن الدافع الرئيسي للتعرض لهذه المادة هو أساسا للترفيه والتسلية، وليس للمعرفة الشاملة أو الفهم العميق للحدث الأمني أو للظاهرة الأمنية.[2]

[1] أديب خضور،"خصائص الإعلام الأمني وانعكاساته على تحرير المواد الإعلامية الأمنية"، ندوة الإعلام والأمن، **مجلة الأمن والحياة**، العدد 274، السنة الرابعة والعشرون، أفريل/ماي 2004، ص30.

[2] أديب خضور،"خصائص الإعلام الأمني وانعكاساته على تحرير المواد الإعلامية الأمنية"، المرجع السابق، ص30.

كما أن هدف المادة الإعلامية في النهاية هو الفئة المستهدفة، من حيث تغيير إدراكها واتجاهاتها وبالتالي الاقتناع بتلك المادة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نفصل بين الفئة المستهدفة والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحيط بتلك الفئة، فهي متأثرة بشكل مباشر بتلك الظروف وبالتالي فإن اقتناع تلك الفئة لا يتوقف على عوامل تعدد وتنوع الوسائط الإعلامية ولا بمضمون المادة الإعلامية ومن يقدمها فقط، وإنما مرتبطة بالفئة المستهدفة وظروفها.

ومن هنا فإن الإعلام بشكل عام ومنه الإعلام الأمني، وحتى يحقق أهدافه وأغراضه، فإنه يجب مراعاة الجوانب التالية لدى الفئة المستهدفة، والظروف المحيطة:

– حالة المزاج العام للفئة المستهدفة عند تقديم المادة الإعلامية، هذه الحالة ستؤثر على الاستقبال الانفعالي للمادة الإعلامية، وبالتالي الاستجابة السلوكية لمضمون تلك المادة. وربما هذا يفسر اختلاف الأفراد من وقت لآخر في استقبال نفس المادة الإعلامية.

– الانسجام والتجانس بين الاحتياجات والمتطلبات الذاتية للمتلقي، ومضمون المادة الإعلامية، فكلما شعر المتلقي بهذا التجانس كلما كان أكثر اقتناعا بتلك المادة.

– أن يشعر المتلقي باحترام المادة الإعلامية لمشاعره.[1]

7-الإعلام الأمني كوادر بشرية:

كما أدت التطورات العاصفة في الحياة الأمنية، وفي مفهوم الأمن إلى انتهاء عصر الإعلام العام، بسبب عجزه عن مواكبة الحياة الأمنية وتأمين مستلزماته وإشباع حاجاته، كذلك فإن هذه التطورات انهت مرحلة الصحفي العام، بسبب عدم مقدرته على مواجهة الحياة الأمنية وتغطية أحداثها ومعالجة ظواهرها وتطوراتها وإشباع الحاجات الإعلامية الأمنية لجمهور نوعي يتمتع بمستوى مرتفع نسبيامن التعليم والثقافة، وبدرجة عالية من الاهتمام، وهكذا ظهرت الحاجة الماسة إلى وجود كادر إعلامي

[1] حسين سالم الشرعة، المرجع السابق، ص، ص 93، 94.

أمني مؤهل ومختص، ليعمل في الإعلام الأمني المتخصص حتى يستطيع هذا الإعلام إنجاز مهامه والقيام بوظائفه. ومن الضروري أن يشتمل الكادر الإعلامي الأمني على:

أ-تأهيل إعلامي يمكنه من امتلاك المتطلبات الإعلامية المهنية، وهذا لا يمكن الحصول عليه إلا من خلال الدراسة الإعلامية الأكاديمية المتخصصة.

ب-تأهيل أمني في مجال محدد من المهارات الأمنية(الجنائي، البيئي، الاقتصادي، المروري، ...) وهذا التأهيل لا يمكن الحصول عليه إلا من خلال الدراسة المتخصصة.[1]

ولا شك أن المادة الإعلامية تتأثر بمن يقدمها، فقدرة وكفاءة وأسلوبية من يقدم المادة الإعلامية عناصر أساسية في فعالية وإقناع المستهدفين بها... وعليه فهناك مجموعة من الخصائص والصفاتالتي يجب أن تتوفر في مقدم المادة الإعلامية ومنها:

- أن يكون مقدم المادة الإعلامية مدركا تماما للأهداف المحددة والمرسومة لتلك المادة، وأن يراعي تلك الأهداف في كل جزئية من جزئيات المادة الإعلامية المقدمة.
- سعة الاطلاع وعمق المعرفة في مضمون المادة الإعلامية، فهذه المعرفة تساعده كثيراعلى محاورة محتويات المادة الإعلامية، وكذلك التعامل مع تساؤلات وتحليلات الفئة المستهدفة
- الدافعية والحماس لمضمون المادة الإعلامية، والإيمان بما يقول ويفعل فيما يتعلق بمضمون المادة الإعلامية.
- السمعة السلوكية والأخلاقية والمهنية المقبولة، حيث إن من طبيعة الذات البشرية إدراك الأشياء بكلياتها وليس بجزئياتها، ذا فإن المادة الإعلامية ستتأثر قدرتها على إقناع المستهدفين بشخصية من يقدمها.
- لديه قدرة التنويع في أسلوب التعامل مع المادة الإعلامية ومحاورتها، وهذا بالتالي يسهل على الفئة المستهدفة إدراكها والاقتناع بها.[2]

كما أبرز "أديب خضور" في ندوة "الإعلام والأمن" مجموعة من خصائص الإعلام الأمني وانعكاساته على تحرير المواد الإعلامية الأمنية، وقد أورد هذه الخصائص على النحو التالي:

[1] أديب خضور، "خصائص الإعلام الأمني وانعكاساته على تحرير المواد الإعلامية الأمنية"، المرجع السابق، ص 30.

[2] أديب خضور، "خصائص الإعلام الأمني وانعكاساته على تحرير المواد الإعلامية الأمنية، المرجع السابق، ص 28.

1-المجال الأمني:

المجال الأمني هو الحياة الأمنية، وقد أدت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، في الدولة العصرية، وتطور مفهوم الأمن ليصل إلى التبني الكامل لمفهوم الأمن الشامل، إلى اتساع المجال الأمني وتعقده وتحوله، إلى حياة كاملة حافلة بالأحداث والظواهر والتطورات، وتعني مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية.

2-الموضوع الأمني:

يتميز الموضوع الأمني بمايلي:

أ- موضوع حساس جدا بسبب ارتباطه بوجود الفرد والجماعة، أو تعلقه بمصالح الفرد والجماعة، أو صلته الوثيقة بقيم ومعايير واتجاهات الفرد والجماعة.

ب-موضوع يعكس ويجسد جميع التطورات والتبدلات التي تحدث في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية.

ت-موضوع متجدر في الواقع وفي المجتمع...ويحتاج إلى قدر كبير من المعارف لفهمه واستيعابه ومن ثم معالجته.

ث- موضوع مفتوح للنقاش لأنه يعني الجميع، ولكن جهة اتخاذ القرار بشأنه محددة.[1]

3-الحدث الأمني: يتميز الحدث الأمني بالخصائص التالية:

أ-الإيقاع السريع والحركة المفاجئة والتطور العاصف والمذهل.

ب-يتعلق بالجوانب السلبية في حياة الفرد والجماعة والمؤسسة.

ج-تحاول غالبية، إن لم يكن الجميع، الجهات المعنية بالحدث الأمني إخفاءه والتعتيم عليه والصمت عنه.

[1] المرجع نفسه، ص 28.

د-مصادر في الغالب رسمية أو شخصية فردية، تتميز بحرصها الشديد إما على عدم تقديم معلومات نهائيا، أو على تقديم معلومات محددة ومقننة.

هـ-يمتلك الحدث الأمني قدرا من الجاذبية والإثارة تدفعان صاحبه إلى إخفائه، وفي الوقت نفسه تدفع الوسيلة الإعلامية إلى استغلاله، وتدفعان الجمهور العام إلى البحث عنه والسعي للاطلاع عليه.[1]

4-الظاهرة الأمنية:

أدى تطور الحياة الأمنية وتعقدها، وتشابك المصالح، وتعدد القوى والأطراف المعنية بالموضوع الأمني، وتعدد الجهات والأجهزة المسؤولة عن تحقيق الأمن. وتداخل مفهوم الأمن مع الكثير من المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبخاصة بعد تبين المفهوم الشامل للأمن، نقول أدت هذه العوامل منفردة ومجتمعة إلى بروز الظاهرة الأمنية، والتي تتألف من عناصر وعوامل متعددة ومتداخلة، منها ما هو أمني صرف، ولكن منها ما هو سياسي واقتصادي ونفسي وثقافي...الخ.

وأصبح ضروريا لتشخيص هذه الظاهرة الأمنية المعقدة والمتشابكة، تحليلها أولا إلى العناصر التي تتكون منها، وفهم جميع هذه العناصر، وعلاقة تفاوت قوة وأهمية هذه العناصر، وتحديد الأساسي والثانوي منها، ثم معرفة علاقات التأثر والتأثير القائمة بين هذه العناصر.وبعد إعادة تركيب هذه العناصر للحصول على الصورة الكاملة سعيا وراء فهم الظاهرة أو حل المشكلة. ومن المؤكد أن الظاهرة الأمنية لا توجد في فراغ، بل هي حصيلة سياقات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية محددة، وبالتالي لا يمكن فهمها ومعالجتها بمعزل عن هذا السياق الذي أنتجها وربما يريد إنتاجها.

كما أن تشابك المصالح وتعدد القوى يوجد ضغوطا مختلفة تعوق عملية التحليل والتركيب وتشوش على المعالجة العلمية والمنهجية للظاهرة. وهذا ما يزيد من صعوبة مقاربة الظواهر الأمنية، وخاصة تلك المرتبطة بعادات المجتمع وقيمه وتقاليده، أو بشخصية الفرد واتجاهاته المركزية.[1]

[1] المرجع نفسه، ص28.

5-مصادر الإعلام الأمني:

تتوفر التغطية الإعلامية في المجال الأمني المصادر التالية:

أ-المصادر الرسمية: وتعد المصادر الرسمية المصادر الرئيسية للإعلام الأمني. وفي بعض الأحيان ربما تكون المصادر الوحيدة، وتتمتع المصادر الرسمية بدرجة عالية من الرسمية وبالتالي من المصداقية والثقة والمسؤولية ولكنها، في المقابل تخضع لأنظمة وقوانين وقواعد عمل تجعلها في كثير من الأحيان متحفظة ومتكتمة وربما غير متعاونة.

ويعود ذلك لاعتبارات تتعلق بطبيعة الحدث الأمني، وبمتطلبات التحقيق، ومستلزمات القضاء، كما يعود كذلك إلى عدم تقدير المصادر الأمنية الرسمية لطبيعة العمل الإعلامي الأمني وللدور الذي يقوم به الإعلام الأمني في المجتمع، الأمر الذي يؤدي غالبا إلى سوء فهم وإلى وجود علاقة غير ودية بين الأجهزة الأمنية من جهة وبين الأجهزة الإعلامية من جهة أخرى.

ب-المصادر الخاصة: ونعني بالمصادر الخاصة الأشخاص أو الجهات والمؤسسات الخاصة المعنية بحدث أمني أو المتورطة في قضية أمنية، يجب الحذر الشديد بخصوص المعلومات التي تقدمها هذه المصادر، إذ غالبا ما تتحكم مصالح هذه المصادر بنوعية المعلومات والآراء والوقائع والتحليلات التي تقدمها.

ج –الخبراء والمختصون: تتطلب شمولية الموضوع الأمني وعموميته، الاستعانة بالخبراء والمختصين في مجال الموضوع الأمني، الذي تتم معالجته أو تغطيته (الاجتماع، الاقتصاد، البيئة، الطب...) لإلقاء الضوء على الحدث الأمني أو على الظاهرة الأمنية، ويجدر بالصحفي الأمني الحرص على انتقاء الشخصية المناسبة، ودفعها للكتابة أو للحديث بأسلوب صحفي مناسب للوسيلة الإعلامية الأمنية.[2]

---

[1] المرجع نفسه،ص 29، 30.

[2] أديب خضور، "خصائص الإعلام الأمني وانعكاساته على تحرير المواد الإعلامية الأمنية"،المرجع السابق، ص 29، 30.

المبحث الثالث: ضوابط وأبعاد المعالجة الصحفية للموضوعات والقضايا الأمنية:

أولا: القائم بالاتصال في الإعلام الأمني:

يعرف القائم بالاتصال communicator: بأنه الشخص الذي يقوم بالاتصال، أي إرسال المعاني والأفكار إلى الآخرين، سواء بطريقة مباشرة أو من خلال وسيلة تعبئة على ذلك، ومن ثم فهو الخطيب والمدرس والمذيع والكاتب في الصحيفة ومؤلف الكتاب...الخ.[1]

فرجل الإعلام هو القائم بعملية الاتصال أو الإعلام، والذي يقوم بإرسال الرسائل الإعلامية إلى الرأي العام، ولا يتدخل بعملية سريان أو أن يسعى للتأثير على الجماهير، فمهمته تبدأ من إرسال الرسالة الإعلامية وعدم التدخل بها، ويعتبر القائم بالاتصال أو الإعلام من أهم عناصر العملية الإعلامية، لكن دوره يجب أن ينتهي بمجرد إرسال الرسالة.[2]

والقائم بالاتصال في الإعلام الأمني كغيره من القائمين بالاتصال في الإعلام عموما، فهو الشخص الذي يتولى أمر إعداد الرسالة الإعلامية الأمنية، من بداية مرحلة تولد الفكرة وحتى تقديمها عبر وسائل الإعلام المختلفة، مقروءة مسموعة كانت أم مرئية مرورا بالعمليات الفنية اللازمة. ولأن الموضوع الأمني يميز بأنه عالي الحساسية والدقة وشديد التأثير في المجتمع، فلا بد من توفر كوادر متميزة من القائمين بالاتصال، للقيام بأمر رسالة الإعلام الأمني، فلا بد أن يكون ذا خلفية مناسبة وتأهيل علمي معملي في مجال الإعلام ومعرفة تامة بنظرياته ومدارسها القديمة والحديثة، مع ضرورة مواكبة التطور الذي يحدث في العالم ومتابعة الأحداث وربطها بالماضي حتى يتسنى له التنبؤ بالمستقبل.[3]

ومن هنا يجب أن يكون القائم بالاتصال ملما وعارفا بالقوانين وأن يكون مدركا للضوابط الأمنية، إضافة إلى معرفة المكونات الثقافية والوطنية. ومن زاوية أخرى لا بد أن يكون لدى القائم بالاتصال

---

[1] كرم شلبي، **معجم المصطلحات الإعلامية**، دار الشروق، ط1، 1989، القاهرة، ص 123.

[2] بسام عبد الرحمان المشاقبة، المرجع السابق، ص 130.

[3] اسماعيل سلمان أبوجلال، المرجع السابق، ص، 174.

معرفة بالدراسات النفسية والاجتماعية التي تعينه على معرفة اتجاهات المتلقين والمجتمع الذي يتعامل معه، فبعد أن ظهر الإعلام الأمني كفرع من فروع الإعلام العام يعنى بالقضايا الأمنية عبر وسائل الإعلام، تجلى دور القائم بالاتصال كعنصر أساسي في سلسلة العملية الاتصالية، وأصبح من الضروري الاهتمام به والالتفات إلى قضاياه حتى يتمكن من القيام بدوره في هذا الإطار.

والإعلام الأمني كتخصص حديث يفتقر إلى وجود كفاءات مؤهلة ومدربة في مجال الإعلام الأمني، ومن هنا تعتبر محدودية أو عدم التدريب والتأهيل عائقا ومعيقا، إضافة إلى محدودية الإمكانات والمستلزمات المادية هو حجر الزاوية في كل مشروع مبتدئ، وتذليل هذه العقبات والتغلب عليها يساعد في تشكيل وإبراز الدور الحقيق للإعلام الأمني.[1]

كما أن هناك عقبات أخرى تقف في وجه القائم بالاتصال وتحد من رغبته وطموحاته، في توصيل رسالته الإعلامية الأمنية، فندرة المعلومات وعدم توفرها خاصة المعلومات المتعلقة بالجوانب الأمنية، التي تتسم عادة بالسرية والتكتم لا تشبع رغبته في إبراز أدوار ومهام الإعلام، وتحد من طرح القضايا الأمنية بتجرد ووضوح، وتعيق كل ما من شأنه أن يخدم الموضوعات الأمنية، كما إن كمية المعلومات والبيانات المتوفرة عن موضوعات الأمن لا تتناسب مع رغبة القائم بالاتصال وبشكل يخدم موضوعات الأمن التي يرغب في خدمتها.[2]ولقد جاء هذا الموضوع في المرتبة الثالثة من خلال ابات الصحفيين الذين يرون بأن هناك "شح في المعلومات الأمنية التي تسمح بها أجهزة الأمن" بنسبة 6,66% من مجموع الإجابات.[3]

كما ظلت السمات التي يجب توافرها في القائم بالاتصال مثار اهتمام كبير من المفكرين والفلاسفة والباحثين منذ عهود بعيدة، فأرسطو ذكر في مؤلفه فن البلاغة هي البحث علن جميع وسائل الإقناع المتوافرة، وتناول أرسطو دراسة... وخلال المسيرة الطويلة للإعلام وقف الباحثون

[1] المرجع نفسه، ص174، 175

[2] اسماعيل سلمان أبوجلال، المرجع السابق، ص175.

[3] طلحة الياس، المرجع السابق، ص 200.

والعلماء عند شخصية القائم بالاتصال، وبحثوا في السمات التي يجب توافرها فيه، فنجد أن "فرنسيس برجين" ذكر في مؤلفه الإعلام التطبيقي سبع صفات يجب على القائم بالاتصال أن يتمثل بها، وهي تبدأ في اللغة الانجليزية بحرف (C) مبينا إن القائم بالاتصال عليه أن يكون:

- صريحا Candid.
- واضحا Clear.
- شاملا Complet.
- موجزا Concise.
- واقعيا Concert.
- منضبطا Correct.
- مهذبا Courteous.[1]

كما اشترط علماء وخبراء الإعلام أن من أهم المتطلبات التي يجب أن تتوفر في رجل الإعلام عموما، هي:

- **المواصفات الشخصية:** وتشمل قوة الشخصية، اللباقة، حب الاستطلاع، الموضوعية، الخيال الخصب، الشجاعة، القدرة على التحمل والمثابرة.[2]
- **الإعداد العلمي:** حيث أن أبرز المتطلبات العلمية التي يجب أن تتوفر في رجل الإعلام أو الصحفي هي: التحكم في اللغة، معرفة الدراسة الإعلاميةوالاتصالية، علوم الدلالة، علم النفس، علم النفس الاجتماعي، علم الاجتماع، أصول البحث العلمي، الإحصاء، علم الحاسوب.بالإضافة للدراسات الأمنية: وهذه الدراسات مهمة لمن يعمل في مجال الإعلام الأمني، ويريد أن يتخصص به، بأن يضطلع على الدراسات التي لها علاقة بمفهوم الأمن الشامل خاصة وأن الدراسات الأمنية تُدرس الآن بالمعاهد والجامعات.[3]

وهناك مجموعة من السمات التي لابد من توافرها للقائم بالاتصال في مجال الإعلام الأمني، وضرورة اكتسابها:

[1] اسماعيل سلمان أبوجلال، المرجع السابق، ص176، 177.

[2] أنظر بالتفصيل: بسام عبد الرحمان المشاقبة، المرجع السابق، ص 132-134.

[3] بسام عبد الرحمان المشاقبة، المرجع السابق، ص 132-134.

– **المعرفة الكافية بالمستهدفين "الجمهور"**: يتوجب اشتراطا على القائم بالاتصال في مجال الإعلام الأمني معرفة الجمهور المستهدف وفئاته، ومعرفة متطلبات كل فئة فيما يختص بالفئة العمرية، والنوع، والمستوى الثقافي والتعليمي، ومن خلال معرفة هذه المعلومات يتعرف على طبيعة المادة التي ستقدم...

– **امتلاك القدرة على التطور ومواكبة الأحداث:** إن دراسة التاريخ ومعرفة ماضي المجتمعات وحده غير كاف، فلا بد للقائم بالاتصال من الإطلالة على حاضرها وربطه بالماضي ربطا علميا لامتلاك القدرة على تقديم الرسالة، ومن ثم التنبؤ بالمستقبل...

– **التخصص والتدريب:** إذا ا توفرت الموهبة الاتصالية الفطرية لدى شخص ما، لا بد من الارتقاء بها والعمل على تطويرها وإدخالها حيز العمل والتطبيق الميداني في المجال المعني من خلال التعلم والتدرب...

– التحلي بالقيم الاجتماعية المرغوبة اجتماعية.[1]

و من الضروري على الكادر الإعلامي الأمني أن يشتمل على:

– **تأهيل إعلامي**، يمكنه من امتلاك المتطلبات الإعلامية المهنية، وهذا لا يمكن الحصول عليه إلا من خلال الدراسة الإعلامية الأكاديمية المتخصصة.

– **تأهيل أمني**، في مجال محدد من المهارات الأمنية (الجنائي، البيئي، الاقتصادي، المروري...الخ).وهذا التأهيل لا يمكن الحصول عليه إلا من خلال الدراسة المتخصصة.[2]

ويقترح الباحث أديب خضور لتحقيق هذا النوع من التأهيل، اتباع أحد الأسلوبين:

1- **أسلوب إعلامي–متخصص**: الذي يتطلب انتقاء خريجين من أقسام الإعلام في الجامعات مهتمين بمجالات أمنية معينة، سهم لمدة عام أو عامين هذا المجال الأمني، في المعاهد المتخصصة بتدريس هذا المجال (شرطة، مرور، مخدرات).

[1] اسماعيل سلمان أبوجلال، المرجع السابق، ص 179، 180.

[2] بركة بن زامل الحوشان، المرجع السابق، ص55.

2- **أسلوب مختص-إعلامي**: الذي يتطلب انتقاء خريجين من أقسام تخصصية مختلفة (قانون، اقتصاد، اجتماع، بيئة...الخ) لديهم هواية وموهبة إعلامية، ويريدون العمل في مجال الإعلام، وتدريسهم لمدة عام أو عامين في معهد متخصص.

بذلك نستطيع الحصول على كادر إعلامي أمني يمتلك مهارات إعلامية، ويقف على أرض إعلامية صلبة، وفي الوقت نفسه يمتلك معرفة علمية عميقة وشاملة بالمجال الأمني الذي يريد العمل فيه. ونعتقد أن هذا النوع من الكادر الإعلامي الأمني المتخصص المعاصر، هو الوحيد القادر على أن يعمل في الإعلام الأمني المتخصص المعاصر، وعلى أن يواكب التطورات الحاصلة في الحياة الأمنية، وعلى أن يشبع الحاجات الإعلامية الأمنية للجمهور المعاصر.[1]

ومما سبق ذكره؛ فإن كلا الأسلوبين لا نجد لهما أثر في الواقع العملي في الجزائر، إذا أن الأسلوب الأول ورغم أن أقسام الإعلام والاتصال أصبحت موجودة كتخصص بأغلبية الجامعات الجزائرية في الوقت الراهن، لا أن التكوين في المجال الأمني في المعاهد المتخصصة غير موجود.أما الأسلوب الثاني فنجده وبكثرة لكن ينقصه الشطر الثاني، بمعنى أن غالبية الصحفيين العاملين في الصحافة الجزائرية، نقصد بهم بالتحديد الصحفيين القدماء أو العاملين في القطاع العام قبل فترة التعددية الإعلامية، نجد غالبيتهم متخرجين من أقسام غير أقسام الإعلام والاتصال، والذين لم يتلقوا (حسب علمي) تدريبا في معاهد إعلامية متخصصة، بل أصبحوا صحفيين بفعل العمل في المجال لمدة طويلة اكسبوا من خلالها الخبرة الصحفية الكافية.(ويرجع السبب لكون قسم الإعلام والاتصال لم يكن موجودا إلا بجامعة الجزائر في العاصمة فقط)، وبالتالي فإن الطرح لا يتعدى أن يكون طرحا أكاديميا (وهذه هي مهمة الأكاديمي أو الباحث)، ونتمنى أن يطبق على أرضية الواقع.

ثانيا: الموضوعات الأمنية في الوسائل الإعلامية:

الموضوع الأمني هو المادة الإعلامية التي تعالج الأحداث والظواهر والتطورات الأمنية بجوانبها المختلفة وفي مجالاتها كافة، فالموضوع الأمني واسع وشامل وحساس، وهذه الحساسية تكمن في آثار نشره حيث يترتب النشر أصداء واسعة في المجتمع. كما أنه موضوع دقيق يستلزم توخي الدقة في قراءة المعلومات

[1] المرجع نفسه، ص55.

وتفسيرها وتحليلها ومعالجتها بطرق تتناسب وخصوصية الموضوع الأمني. وتتجلى أبرز سمات الحدث الأمني في أنه حدث متقلب لتعدد أبعاده وطبيعته المتداخلة والمعقدة، وأنه متجدد ومتسع، إذ الجزء المنظور فيه ليس سوى الظاهر من جبل الجليد العائم في المحيط، كما أن الحدث الأمني ديناميكي فجائي مثير، وهو يتطلب اختيار المعلومات والوقائع التي تتناسب مع هذه الخصوصية عند تحديده فضلا عن أنه حدث يمس المجتمع بجميع شرائحه.[1]

فوسائل الإعلام تعتبر من أهم مصادر المعلومات بالنسبة للجمهور وخاصة الموضوعات والأحداث الأمنية،... ويهدف الأفراد من خلال اتصالهم أو المشاركة في الاتصال كما تقول الخبيرة الإعلامية جيهان رشتي إلى تحقيق الأسس التالية:

1-مراقبة البيئة وفهم ما يحيط بهم من ظواهر وأحداث أمنية.

2-تعلم مهارات جديدة للوقاية من الجرائم والحوادث.

3-الاستمتاع والاسترخاء والهروب من مشكلات الحياة بطريقة مباحة لا يضر به نفسه ومجتمعه.

4-الحصول على معلومات جديدة تساعد على اتخاذ القرار والتصرف بشكل مقبول اجتماعيا.

5-كما تسهم هذه الوسائل في تكوين الصورة الذهنية لجمهورها حول القضايا والموضوعات والشخصيات الأمنية، كما أنها تعمل على ترتيب اهتمامات وأولوياته حول الأحداث الأمنية.[2]

ومن هنا ومن خلال تلك العمليات يمكن تنمية وعي الجمهور الأمني الذي يحقق له الوقاية من الجريمة، ...إذ يحتل الإعلام ووسائله المختلفة موقعا مهما وأساسيا في الوصول إلى الغاية المرجوة للوقاية منها، فالجريمة حدث غير مألوف ولا يتفق مع الناموس الطبيعي للحياة، ولهذا السبب فإن كثيرا من الجرائم تستحق أن تتحول إلى خبر ينشر في الصحف ويدخل في مفهوم الجريمة كل خرق للأنظمة والقوانين كالقتل والخطف، والاغتصاب، وجرائم هتك العرض، والقذف، والسرقة،

[1] إيمان أحمد محمود عبد الرحمان، **دور الإذاعة في نشر التوعية الأمنية: الإذاعة السودانية انموذجا**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2010، ص87.

[2] بسام عبد الرحمان المشاقبة، المرجع السابق، ص 250،251.

والاختلاس، والرشوة، واستغلال السلطة والنصب، وغيرها من البقية الباقية، بما يتسع هذا المفهوم ليدخل أيضا تحت هذا المسمى حوادث التصادم والغرق والانتحار وسقوط المباني وتحطيم الطائرات وسقوط القطارات والحرائق.[1]

والمهم هنا هو كيفية استثمار معطيات هذه الوسائل في حقل التوعية الأمنية، وتلافي السلبيات التي تنجم عنها حتى يأتي نشاطها امتدادا للمؤسسات التعليمية والثقافية والدينية ورصيدا استراتيجيا لخططها...، وفي الحقيقة لن يتحقق ذلك إلا إذا قامت الخطط الأمنية على تخطيط متوازن يتفاعل فيه التكتيك الإعلامي مع الأهداف الأمنية في تناغم وانسجام لإثراء الوعي الاجتماعي بالقضايا الأمنية.[2]

لذا ينبغي على وسائل الإعلام إذا قامت بتغطية أخبار الجرائم أن تهدف من وراء ذلك إلى التقويم والإصلاح والحث على الأخلاق الفاضلة، ما ينبغي أن تهدف الصحفمن وراء ملاحقة أخبار الجريمة وكشفها إلى توجيه النقد لبعض الجهات على تقصيرها في معالجة النواحي الأمنية أو حثها على ملاحقة الجناة والقبض عليهم.ومهما كانت الدوافع فإن البعض يأخذ على أسلوب وسائل في نشر أخبار الجريمة دفع بعض الأفراد إلى ارتكاب الجريمة أو مساعدتهم على تطوير أساليبهم الإجرامية أو تبرير العمل الإجرامي ومزاياه، ولكن رجال الإعلام لا يقتنعون بهذا الجواب يشعرون أن ما تكشفه الصحيفة من أنباء الجريمة والمجرمين يعمل على نشر الوعي الأمني بين المواطنين وتحذيرهممن خطر الجريمة، ودعمهم على مقاومتها وعدم إتاحة الفرصة لارتكاب الجريمة.[3]

مما لا شكل فيه ن الإعلام أصبح له دور مهم وحيوي في المجتمع المعاصر، وقد أخذت أجهزة الإعلام المكانة نظرا لما تتمتع به من قدرات هائلة على التأثير في أفراد المجتمع بكل فئاته وطبقاته. وفي هذا الصدد نجد أن بعض الدراسات تشير إلى أن الإعلام بوسائله المختلفة يعد واحدا من أهم مصادر معرفة أنماط السلوك الاجرامي والوعي الاجتماعي، وتعزو هذه الدراسات السبب إلى ما يلي:

[1] بسام عبد الرحمان المشاقبة، المرجع السابق، ص252،251.

[2] محي الدين عبد الحليم، المرجع السابق، ص 36،37.

[3] بركة بن زامل الحوشان، المرجع السابق، ص 56.

- إن أكثر من 90% من الجمهور يضعون وسائل الإعلام في المرتبة الأولى كمصدر لثقافة الإجرام، لأن هذه الوسائل تقدم أحيانا تفاصيل دقيقة حول الجرائم، الأمر الذي يمكّن الجمهور من معرفة ومناقشة أسبابها ودوافعها.

- إن الجريمة مقارنة بالموضوعات الأخرى، تحظى بتغطية أوسع وطرق عرض مثيرة في وسائل الإعلام عن غيرها من الموضوعات الأخرى، وإن إدراك الجمهور للظواهر يرتبط بعرض الجريمة في سائل الإعلام أكثر من ارتباطه بالإحصاءات والحوادث الواقعة، لأن خبرة الناس حول الجريمة تعد قليلة إذا ما قورنت بما تنقله وسائل الإعلام من تفاصيل دقيقة حول الجرائم.[1]

أصبح قيام وسائل الإعلام بتغطية الجرائم والتوسع في نقلها إلى الجمهور يثير جدلا واسعا ومستمرا، وكان ذلك موضع اهتمام العديد من الباحثين والمتخصصين والممارسين والعلماء، ويرجع ذلك إلى أن التناول الإعلامي للمسائل الأمنية والقضايا الجنائية تتناول وتمس عددا من المصالح والحقوق المتباينة والمتعارضة والمتمثلة فيما يلي:

1-حقوق وسائل الإعلام:

من المعروف أن وسائل الإعلام تقوم بتزويد الرأي العام بالأخبار والموضوعات والتقارير، وهذا بحد ذاته حق مكتسب لهذه الوسائل في نشر أي خبر مهما كان نوعه سواء تعلق بالجرائم أو بالأمن أو بالسياسة أو الاقتصاد...، مادام النشر يتوافق مع مبادئ حرية الإعلام ويراعي مسؤولية الرأي العام والمجتمع.[2]

فمن حق وسائل الإعلام أن تنشر أخبار الجرائم مادام النشر يحقق الصالح العام، وتراعى فيه الضوابط التي تحكمه، ...ثم إن النشر يفيد في التنبيه إلى الأخطار والتعريف بالأحكام القضائية، حماية للجمهور من الوقوع فريسة سهلة للمحتالين والدجالين والمجرمين.[3]

[1] جاسم خليل ميرزا، **الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق**، ط1، القاهرة، مركز الكتاب للنشر، 2006، ص63،64.

[2] بسام عبد الرحمان المشاقبة، المرجع السابق، ص 254.

[3] بركة بن زامل الحوشان، المرجع السابق، ص56.

وبالتالي على سياسات الاتصال أن تضع في اعتبارها حجم الحرية المتاحة لوسائل الاتصال الجماهيري، والواقع أن مفاهيم مثل حرية الإعلام، والتدفق الحر والمتوازن للمعلومات، وحرية الانتفاع بوسائل الإعلام، جاءت ثمارا طبيعية للمبدأ الأساسي الخاص بحرية الرأي وحرية التعبير، بالقول والتصوير وحرية الصحافة، وينذر أن نجد دستورا من بين دساتير دول العالم ينكر حرية الصحافة أو الإعلام صراحة، وإن كانت النصوص تختلف من دستور لآخر.[1]

ويعد حق وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات ونقلها إلى الجمهور هو أحد أركان حرية الإعلام والاتصال، وينطبق على المعلومات المتعلقة بالجريمة ما ينطبق على كافة أنواع المعلومات والأحداث؛ومن ثمة فإن حق وسائل الإعلام في تغطية الجريمة والحصول على معلومات عنها ووجودها في أماكن الأحداث والتصوير وغير ذلك هو حق تستمده هذه الوسائل من مبدأ حرية الإعلام الذي يكفله ميثاق حقوق الإنسان الصادر عام 1948م.كما أن دساتيرمعظم دول العالم تتضمن النص على هذا المبدأ.كما أن نشر أحداث الجرائم يتضمن الكثير من العناصر التي تجذب اهتمام الجمهور وبالتالي يؤدي تسابق وسائل الإعلام إلى تغطية هذه الأحداث بما يزيد من دخلها ومن جدوى لاستثمارات في هذه المجالات.[2]

وفي ذات السياق انقسم عدد من الباحثين حول إيجابيات النشر وسلبياته، ومع ذلك فقد جاء التشدد ليس من طرف الإعلام ورجاله بل من قبل السلطة السياسية ورجال الأمن والأجهزة الأمنية، وعليه فإن الموقف يتطلب من رجال الإعلام الأمني أن يكونوا واضحين بأن ينتصروا للقيم الإعلامية على حساب الاجتهادات الأمنية.[3]

2-حقوق الجمهور:

[1] ليلى عبد الحميد، **تشريعات الصحافة في الوطن العربي (الواقع وآفاق المستقل)**،ط2، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001،ص33.

[2] بركة بن زامل الحوشان، المرجع السابق، ص 56،57.

[3] بسام عبد الرحمان المشاقبة، المرجع السابق، ص 254.

يعد حق الجمهور في المعرفة حقا أساسا يكفله ميثاق حقوق الإنسان الصادر عام 1948م، وتنص المادة التاسعة عشرة منه: لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريةاعتناق الآراء دون تدخل، واستقاء الأنباء وتلقيها. ومعرفة الجمهور بأخبار الحوادث والجرائم يشكل جوهر وظيفة الإعلام، ومن حق الجمهور أن يعلم في موضوعات الجريمة باعتبارها أحداثا لها تأثير على حياة الفرد والمجتمع واستقراره، ثم إن حصول الجمهور على هذه المعلومات يمكنه من الرقابة على أداء الأجهزة الأمنية بإمداد القراء بالمعلومات هو عملية ضرورية وهامة.[1] الحوشان

كما أن هناك بعض الحقوق التي يجب أن تراعيها سياسة الاتصال فيما يتصل بالفرد وهي:

- حق الفرد في التعبير عن رأيه بحرية.
- حقه في الحصول على المعلومات (عدا ما يتصل بأسرار الدولة أو أسرارا المهنة).
- حق المواطن في تكوين آرائه بصورة موضوعية.
- توفير الحماية للفرد ضد الإهانة والافتراء وتشويه السمعة
- نشر وجهات نظر الأفراد الذين يرون أن المعلومات التي نشرت أو أذيعت عنهم علنا قد ألحقت بهم ضررا جسيما، وهو ما يعرف بحق الرد.
- تشجيع الفرد على النقد، ومساعدته على حسن التمييز بين الحقيقة والزيف..وبين الرأي والمعلومة.
- ضمان حصول الجمهور على المعلومات عن طريق تنوع وسائل الإعلام المتاحة له، بما يمكنه من الاختيار بينهما بحرية، والتأكد من صحة الوقائع.
- حماية حق الفرد في الخصوصية،وحماية حياته الخاصة.[2]

3-حقوق المجتمع:

[1] بركة بن زامل الحوشان، المرجع السابق، ص 57.

[2] ليلى عبد الحميد، المرجع السابق، ص 46،47.

إن كانت الحقوق السابقة تتعلق بالجمهور فإن حقوق المجتمع نفسه أهم الحقوق، ومن أهمها إدارة العدالة، إذ تساهم بشكل أساس في الحفاظ على كيان المجتمع وتماسكه، ويتفرع من هذا الحق في إدارة العدالة عدة حقوق هي:

- حق المجتمع في القصاص من المجرمين بواسطة سلطة القضاء وحدها.

- حق المجتمع في محاكمة المجرمين بواسطة سلطة القضاء وحدها، وعدم محاولة التأثير على القضاء أو الشهود، وتجنبا لمحاكمة المتهم بواسطة الرأي العام.

- حق المجتمع في حماية نفسه من الجريمة والعمل على الحد منها، وذلك بمنع ما يؤدي إليها مثل التحريض أو الدعوة للخروج على النظام، أو تمجيد المجرمين وتحويلهم إلى أبطال ونماذج يمكن تقليدها، وحماية هذه الحقوق تؤدي إلى فرض بعض القيود على حرية وسائل الإعلام، ومع الأخذ في الاعتبار بأن النشر عن الجرائم يحقق ركن العلانية، وهذا يشكل دفاعا اجتماعيا ضد الجريمة، كما يؤدي إلى زيادةمعرفة الجمهور بالأنظمة ومعرفة العقوبات لمن يخالفها، ومن ثم فإن تقييد النشرعن الجرائم يؤدي إلى التقليل من قدرة المجتمع في الدفاع عن نفسه ضد الجريمة.[1]

4-حقوق المتهم:

إن من أهم حقوق المتهم أن تتوافر كل فرص الدفاع عن نفسه، والحصول على محاكمة عادلة تدار بواسطة القضاء وليس بواسطة وسائل الإعلام، ولا شك أن النشر في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى يؤثر على هذه الحقوق، بالإضافة إلى تشويه سمعته حتى وإن حكمت المحكمة ببراءته فإنه سوف يواجه بإدانته من مجتمعه.ومن ناحية أخرى فإن العلانية هي حق للمتهم، ذلك أنها تشكل ضمانا لحق المتهم في محاكمة عادلة، وبالتالي فإن تقييد النشر قد يؤثر على حقوق المتهم ويقيد حقه في الدفاع عن نفسه. ومما تقدم تبدو الحاجة إلى إيجاد حالة من التوازن بين سائر هذه الحقوق،

[1] بركة بن زامل الحوشان، المرجع السابق، ص 59.

وكيف يمكن كفالة هذه الحقوق المتعارضة؟ وهذا ما سوف يتم الحديث عنه في ضوابط النشر للموضوعات الأمنية.[1]

ثالثا: ضوابط المعالجة الصحفية للموضوعات والقضايا الأمنية:

إن قواعد الضبط الإعلامية الأمنية تختلف من دولة لأخرى، ومصدر هذا الاختلاف أو التباين في وجهات النظر يعود للمفاهيم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المطبقة في كل دولة، ويمكن وضع هذه الضوابط الرقابية ضمن فئات وفقرات موجزة كما يلي:

1-ضوابط تفرضها الأجهزة الأمنية:

فعن سياسة إدارة الإعلام الأمني حيال نشر موضوعات الإعلام الأمني اتضح من نتائج دراسة "مسؤولي الإعلام بالأجهزة الأمنية في دول الخليج العربية"، أنه يجب تتبع سياسة محددة لنشر موضوعات الإعلام الأمني وفقا لما يلي:

– أن يكون التصريح للصحافة من المسؤولين أو من يخولونه حيال القضايا الأمنية التابعة لإدارتهم، والتي لا تثير حفيظة الرأي العام أو تبرز خططا سرية لتنفيذ الأعمال الأمنية، كما للصحافة الحق في الانتقال إلى مسرح الحادث وعرض الموضوع على الإدارة قبل النشر.

– يتم النشر بشروط في أكثر الجرائم وخاصة التي لم يتم استكمال التحقيق فيها إذا كان النشر يضر بالقضية.

– القضايا التي تؤثر على الرأي العام مثل الإشاعات، جرائم القتل، يتم الرد عليها وإيضاحها للجمهور بمراحل مختلفة، ومتابعة ذلك حتى في صدور الحكم وتنفيذه.

– القيام بحملات التوعية الموسمية مثل: بداية العام الدراسي، ويوم الشرطة.

[1] بركة بن زامل الحوشان، المرجع السابق، ص 59-61.

– إجراءات التحقيق لا يتم نشرها إلا بالتنسيق من قبل جهاز العلاقات وإمدادهم بالنص الجاهز للموضوع مع دعوتهم للالتزام بمضمونه.

– ترك الفرصة للصحافة في نقد أداء الأجهزة الأمنية ويمكن للجهاز الرد بما يناسب الحدث.

– خصوصية بعض القضايا وتحرص على ألا يكون في نشرها ردّ فعل عكسي وسلبي.[1]

مما تقدم يتّضح أن من يطبق هذه الضوابط فهو يخضع لرقابة سابقة للنشر، ولا يمكن تطبيقها في الواقع، كما أن وضع هذه الضوابط من قبل المسؤول الأمني يجعل القائم بالاتصال يتحرك في دائرة غير مرئية ومحدودة من الضوابطتجعله ينصرف عن مناقشة موضوعات الإعلام الأمني إلى موضوعات أكثر رحابة واتساعا، وقد يكون هذا السبب هو من العوامل الرئيسة في ضعف تناول موضوعات الإعلام الأمني من قبل الصحافة اليومية.[2]

وفي مجال الضوابط الأمنية دائما يضيف الباحث "علي بن فايز الجحني" أنه:

– لا يجوز عرض المشاهد أو الصور التي من شأنها أن تقدم معلومات يستفيد منها العدو أو تؤدي إلى الإضرار بسمعة البلاد، أو عرض الجريمة بطريقة تثير العطف أو تغري بالتقليد أو توحي بالفائدة.

– كما لا يجوز تهوين ارتكاب الجريمة أو العمل الإجرامي أو التقليل من خطورته على الفرد والمجتمع، أو عرض تفاصيل ارتكاب الجريمة بشكل يحرض على المحاكاة، أو يظهر الجريمة على أنها من الأمور الطبيعية أو المسلم بها في الحياة دون استنكار لها.

– لا يجوز تبرير جرائم الثأر والانتقام على أية صورة من الصور، ولا عرض الموضوعات التي تتناول الجرائم والرذائل بصورة ترسخفي ذهن الطفل أو الحدث وتبعث فيه العطف على مرتكبيها وتقليدهم،

[1] علي عجوة، المرجع السابق ص20، 21.
[2] علي عجوة، المرجع السابق، ص21.

مع عدمعرض النشاط الإجرامي الذي يشترك فيه الأحداث والأطفال بصفة أساسية، مما يؤدي إلى انحراف النشء أو الخروج عن العادات والتقاليد الاجتماعية. ولا يجوز نشر أعمال الدجل والشعوذة وغيرها على أنها من الأعمال المستحبة.[1]

وأما في الجرائم أو العمليات الإرهابية أو قضايا ملاحقة الفساد وغيرها من القضايا والأحداث، التي تظهر حاجات ومواقف أمنية من الضروري اعتبارها أسسا وضوابط عند إعداد البرامج الإعلامية، لاسيما وأن بعضهذه الظروف والملابسات تستدعي عدم النشر أو إخفاء بعض المعلومات، لكن الإشكالية أن بعض الإعلاميين في وسائل الإعلام المحلية أو الأجنبية لا يتعاملون مع هذه المواقف والأحداث كضرورة أمنية، بل يعتبرون أن التغطية الإعلامية لهذه المواقف والأحداث هي من صميم واجبهم المهني وحرصهم على تحقيق السبق والانفراد، بل ينظرون إلى الموقف ككل من زاوية حق الرأي العام في معرفة الحقائق وعدم إخفاء المعلومات عنه، ومثل هذه التقديرات قد تؤدي اختلاف من وجهة النظر الأمنية وما تتطلبه من سياسات وإجراءات يعتقد الكثير أنها ضرورية لتأمين الجبهة الداخلية أو مكافحة الجريمة، وقد تشمل هذه الإجراءات منع النشر أو على الأقل تأجيل نشر بعض المعلومات والتفاصيل.[2]

إن هذه الإشكالية وما تطرحه من تحديات تتطلب نوعا من الحوار بين رجال الأمن والإعلاميين للتوصل إلى حلول وُسطى تحقق مصالح الطرفين، وتقنع الإعلاميين بأهمية مراعاة الاعتبارات الأمنية في التغطية الإعلامية للحدث مع:

- التركيز على معاناة الأبرياء الذين كانوا هدف العملية الاجرامية.
- عدم التركيز على الجوانب الشخصية في حياة المجرمين ونشر صورهم في حيز محدود.
- البعد عن شخصية الصراع بمعنى عدم تصوير المجرم كصانع للأحداث.

[1] علي بن فايز الجحني، مجلة الأمن والحياة،المرجع السابق، ص20.

[2] علي بن فايز الجحني، **الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000، ص 140.

- إبراز مجهودات رجال الأمن في إلقاء القبض على المجرمين.

- إبراز دور المواطن في مساعدة رجل الأمن في أداء رسالتهم.

- عدم التوسع في نشر البيانات أو التهديدات التي تصدر عن المجرمين.[1]

- الإخبار قدر الحاجة: ويقتضي ذلك أن يكون الإخبار في نطاق الجريمة من دون زيادة ولا نقص، بالبعد عن نشر التفاصيل التي اتبعها الجناة في كيفية ارتكاب الجريمة، لأن نشر التفاصيل يفيد المجرمين للاقتباس منها ومن ذلك مايتبعه المجرمون لتضليل رجال الأمن من طمس للآثار المتخلفة بعد ارتكاب جرائمهم، ولا تنشر أساليب ارتكاب الجـ ـة بشكل يؤدي إلى محاكاتها، ...كما ينبغي الامتناع عن نشر الأساليب التي تم بواسطتها إمساك رجال الأمن بالجناة والمهربين، حتى تكون هذه الأساليب صالحة على غيرهم.

- عدم تضخيم الأخطاء الفردية لرجال الأمن: إن وسائل الإعلام وهي تصور الأمن ورجاله في صورة ضعيفة لا تقوى على مواجهة الإجرام والانحراف، وإظهار رجل الأمن بصورة الرجل الفظ، أو تصوره بأنه غير قادر على ضبط المجرم، ما يولد في نفوس الجمهور الاحتقار له وإيجاد دوافع للجريمة دون خوف.[2]

- استقاء الأخبار من مصادرها: حيث يوفر معيار الصدق في الأخبار الأمنية لما له من أهمية بالغة لعلاقة الأمن المباشر بالرأي العام، ولا يعني الصدق في الموضوعات الأمنية أن تذكر الحقائق كاملة، فقد تقتضي المصلحة عدم ذكر الحقيقة كاملة لأنها قد تثير الهلع والخوف وتنشر الرعب كما أن بعض الأخبار تحتاج لبعض الوقت حتى تستوفي الخطط والبيانات، كما أن استقاء الأخبار من مصادرها يضمن دقتها، فقد تكون الأخبار صحيحة لكنها غير دقيقة، ولا يعني ذلك أن تقتصر وسائل الإعلام على ما يصل إليها من المصادر الأمنية بل يجب أن تعتمد على متخصصين في علم

[1] المرجع نفسه، ص141، 142.

[2] بركة بن زامل الحوشان، **الإعلام الأمني والأمن الإعلامي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمني، الرياض، 2004، 183.

الاجتماع والإعلام الأمني لتحليل ونقد ونشر كل ماله علاقة بالظواهر التي تهدد المجتمع من أخطار الجرائم والحوادث، لذلك وجب الاعتماد على محررين لديهم حس اجتماعي وسياسي وقانونيفي تغطية أنباء مكافحة الجريمة، وأن يقوم بالإشراف على موضوعات الجريمة في الصحف أشخاص على مستوى كاف من العلم بمشكلة الجريمة والظروف التي يعيش فيها الناس وقيمهم وعاداتهم وتقاليدهم.[1]

2-الضوابط الرقابية الدينية:

لا يجوز عرض أي مادة أو تقديم أي برنامج يتنافى فكريا أو عقائديا مع الشريعة الإسلامية، أو إبراز ما يثير الشك أو البلبلة حولها.أو ما يسخر بالدين الإسلامي أو يهزأ برجاله أو يعرض بتعاليمه أو يشيع عادات وتقاليد اجتماعية منافية له، أو إظهار الممثل بما هو خارج عن العادات والتقاليد الإسلامية المتبعة، كما لا يجوز عرض ما يتضمن المساس بالأديان أو العقائد السماوية، أو ما يثير الجدل الديني بين الطوائف.[2]

ضرورة مقاومة البدع والعادات المذمومة، فنظرا لحرمة الجرائم المتصلة بالسحر والشعوذة وغيرها من أساليب التحايل وابتزاز الأموال التي تحرمه الشريعة الإسلامية، ينبغي على وسائل الإعلام عند معالجتها لهذه القضايا التغليظ عليها بما يقنع الجمهور بالنفور منها وحرمتها الدينية ومقدار العقوبات المقررة ضد مرتكبيها، والتعريف بكافة الأخطار الناتجة عن التردد عليهم، وينبغي الإقلال في النشر عنهم لأن من شأن التوسع في نشر مثل هذه الأخبار التعريف بالمشعوذين والدعاية لهم.

الابتعاد عن إثارة الغرائز واستثارة الشهوات، حيث تسعى بعض الصحف إلى الانتشار وزيادة أرقام التوزيع عن طريق ذلك، فتنشر الصور شبه العارية والتي تبرز مفاتن الجسد وتعرض المتع الجنسية، وتكتب في ذلك المقالات والقصص التي تدعو إلى التحلل من القيود على ممارسة المتعة وعبادة

[1] بركة بن زامل الحوشان،الإعلام الأمني والأمن الإعلامي، المرجع السابق،ص 184،185.
[2] علي بن فايز الجحني، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، المرجع السابق، ص 112.

الجسد والسخرية من العفة، وتصف العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة خارج العلاقة الزوجية وكأنها من المباح.[1]

3-الضوابط السياسية:

لا شك أنه لا يجوز عرض ما يمس بالسياسة العليا للدولة أو التعريض بالأهداف التي تقوم عليها هذه السياسة، كما لا يجوز الإساءة إلى أمن الدولة وهيبتها، أو ما يتضمن تحريضا أو إساءة إلى نظام الحكم في البلاد أو الإضرار بالمصالح العليا للدولة أو النظم الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، كما لا يجوز عرض الموضوعات التي يُخشى منها إحداث شغب، لا يجوز الدعوة إلىالامتيازاتالطبقية أو العنصرية ولا تشويه الحقائق التاريخية، أو ما من شأنه التحريض على أعمال العنف أو تشجيع النشاط الهدام لأوضاع المجتمع ومؤسساته الشرعية القائمة، كذلك لا يجوز عرض وسائل التخريب أو فنون العصابات بشكل يحرض على محاكاتها.[2]

ضرورة الحرص عند التعامل مع قضايا الإرهاب، فإنها تخطط وتنفذ ويهدد بها من أجل الوصول لأهداف سياسية من قبل أشخاص يرغبون في تغطية وسائل الإعلام، كما تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة بين البث الإعلامي لهذه الحوادث وازدياد نسبة حصولها وتشجيع حوادث الإرهاب، لذا يستحسن التعامل بحكمة في حوادث الإرهاب، إذ تعد من الجرائم الموجهة إلى السلطة غالبا فيجب على الصحفيإدراك حساسية هذا الموضوع والرجوع فيهإلى القنوات الرسمية.[3]

4-الضوابط القانونية:

ورد في قانون عضوي رقم 12-05 المؤرخ في 16 صفر عام 1433هـ الموافق لـ 12 يناير سنة 2012 يتعلق بالإعلام.

[1] بركة بن زامل الحوشان،الإعلام الأمني والأمن الإعلامي، المرجع السابق، ص 190.
[2] علي بن فايز الجحني، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة المرجع السابق، ص 112، 113.
[3] بركة بن زامل الحوشان، الإعلام الأمني والأمن الإعلامي،المرجع السابق، ص 192، 191.

في الباب الثاني: أحكام عامة مايلي:

المادة 2: يمارس نشاط الإعلام بحرية في إطار أحكام هذا القانون العضوي والتشريع والتنظيم المعمول بهما، وفي ظل احترام:

- الدستور وقوانين الجمهورية.
- الدين الإسلامي وباقي الأديان.
- الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع.[1]
- السيادة الوطنية والوحدة الوطنية.
- متطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني.
- متطلبات النظام العام.
- المصالح الاقتصادية للبلاد.
- مهام والتزامات الخدمة العمومية.
- حق المواطن في إعلام كامل وموضوعي.
- سرية التحقيق القضائي.
- الطابع التعددي للآراء للأفكار.

كرامة الإنسان والحريات الفردية والجماعية.

وفي الفصل الثاني: المتعلق بآداب وأخلاقيات المهنة. ورد مايلي:

[1] رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، **قانون الإعلام**، 12 يناير 2012، ص2. (www.joradp.dz/TRV/AInfo.pdf، 21:23/2012/12/12).

المادة 92: يجب على الصحفي أن يسهر على الاحترام الكامل لآداب وأخلاقيات خلال ممارسته للنشاط الصحفي.

زيادة على الأحكام الواردة في المادة 2 من هذا القانون العضوي، يجب على الصحفي على الخصوص:

- احترام شعارات الدولة ورموزها.
- التحلي بالاهتمام الدائم لإعداد خبر كامل وموضوعي.
- نقل الوقائع والأحداث بنزاهة وموضوعية.
- تصحيح كل خبر غير صحيح.
- الامتناع عن تعريض الأشخاص للخطر.
- الامتناع عن المساس بالتاريخ الوطني.
- الامتناع عن تمجيد الاستعمار.
- الامتناع عن الإشادة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالعنصرية وعدم التسامح والعنف.
- الامتناع عن السرقة الأدبية والوشاية والقذف.
- الامتناع عن استعمال الحضوة المهنية لأغراض شخصية أو مادية.[1]
- الامتناع عن نشر أو بث صور أو أقوال تمس بالخلق العام أو تستفز مشاعر المواطن.

المادة 93: يمنع انتهاك الحياة الخاصة للأشخاص وشرفهم واعتبارهم، ويمنع انتهاك الحياة الخاصة للشخصيات العمومية بصفة مباشرة أو غير مباشرة.[1]

[1] قانون الإعلام، المصدر السابق، ص9.

5-الضوابط الاجتماعية:

تساعد أجهزة الإعلام على اندماج الفرد في وسطه الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وتجري عملية التنشئة الاجتماعية تحت ضغط حشد من الوسائل الإعلامية ذات العلاقات المتداخلة فيما بينها.[2] وفي هذا السياق فإنه من الناحية الاجتماعية لا يجوز عرض ما من شأنهدم كيان الأسرةأو تقديم أو عرضما يهزأ بالقيم الدينية والاجتماعية التي يقوم عليها بناء الأسرة، أو ما يخل بالآداب العامة للمجتمع، مثل الممارسات غير المشروعة والألفاظ النابية المنافية للذوق العام والحياء، كما يجب مراعاة قدسية الزواج والقيم المثالية للعائلة والبيت، وعدم عرض ما يؤدي إلى تحبيذ الانحلال الخلقي وكل ما من شأنه إشاعة البلبلة الاجتماعية أو المبادئ المناهضة لأسس وأخلاقيات المجتمع.[3]

عدم نشر كل ما يمس بالآداب العامة:

ومن ذلك البعد عن نشر كل ما يوحي بالانحلال الخلقي أو يرغب في الجريمة والعنف والانتحار أو يبعث الرعب، أو يثير الغرائز سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.[4] بحيث يجب أن لا تتحدث الصحافة عن أية جريمة أو سلوك منحرف بكيفية مثيرة ومشوقة للتأثير على القارئ لشراء صحيفة، حتى لا تجعل من الجريمة أمرا مألوفا وعادي وغير مستهجن، مما يخفف من مناعة الأفراد والمجتمع ضد السلوك المنحرف.[5]

عدم نشر كل ما يروع الرأي العام:

---

[1] قانون الإعلام، المصدر السابق، ص9.

[2] ابراهيم ناجي، "دور الإعلام في مكافحة الجريمة والحد منها"،**الإعلام الأمني المشكلات والحلول**، الرياض،2002، ص 123.

[3] علي بن فايز الجحني، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، المرجع السابق، ص140.

[4] بركة بن زامل الحوشان،الإعلام الأمني والأمن الإعلامي،المرجع السابق،ص 179.

[5] أحمد محمود الخطيب، "دور المؤسسات الإعلامية في الوقاية من الجريمة"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، المجلد الثاني، العدد الثالث،المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،المملكة العربية السعودية،1406 هـ، ص83.

حيث أن نشر الخوف والفزع يؤدي إلى الشعور بعدم الاطمئنان بين أفراد المجتمع...، لذا ينبغي لامتناع عن عرض الجريمة على أنها أمر مشروع، والبعد عن الإثارة والعناوين البارزة ونشر الصور الشخصية والتركيز على شخص المجرم أو الضحية، والحرص على عدم المبالغة في تصوير الأحداث الإرهابية والأساليب التي يتبعها الإرهابيون في ارتكاب جرائمهم.[1] كما يجب أن لا تضفي الصحف ابع البطولة على المجرمين، بحيث لا تتيح للمراهقين الذين هم على استعداد للانحراف أن يقلدوا بعض ما جاء به المجرمون، وبالتالي يسهل انزلاقهم في مهاوي السلوك المضاد للمجتمع.[2]

عدم نشر ما يتناقض مع اتجاهات الرأي العام:

حيث يلتزم بسياسة الإعلام التي تراعي حق المجتمع في الحفاظ على قيمه ودينه وأعرافه وأخلاقه العامة من خلال سياساته الإعلامية ومواثيق الشرف الصحفية، وتندرج جرائم الاعتداء على القيم العليا في المجتمع بحسب مخاطر انتهاكها على كيان المجتمع...، فمواثيق الشرفالإعلامية العربية تدعو إلى الحفاظ على كيان الأسرة وتظهر احترامها كما تحترم القيم التييقوم عليها بناؤها.[3]

الامتناع قدر الإمكا عن نشر صور وأسماء وصفات المجرمين والضحايا حرصا على حقوقهم تسهيلا لإعادة دمجهم في المجتمع بعد انتهاء مدة العقوبة. وتقتضي بعض الأنظمة بضرورة حجب شخصية واسم المجني عليهم في جرائم العرض وعدم نشرها، حتى لا تضاف أضرار أخرى إلى الأضرار التي ألحقتها بهم الجريمة كما أوصى إعلان (ميلانو 1985م) في شأن حماية ضحايا الجريمة بذلك، وحظر نشر الأسماء والصور وأساليب الإثارة وعدم ذكر أسماء المتهمين طالما انتفت المصلحة العامة من نشرها، والاكتفاء بنوع الجريمة دون شخصية مرتكبها، ولا يذكر الاسم إلا عند الترافع أمام القضاء، وبعد صدور الحكم.

[1] بركة بن زامل الحوشان،الإعلام الأمني والأمن الإعلامي، المرجع السابق، ص180.

[2] أحمد محمود الخطيب، المرجع السابق، ص83.

[3] بركة بن زامل الحوشان،الإعلام الأمني والأمن الإعلامي،المرجع السابق، ص،ص 179، 180.

ضي مصلحة المجتمع تجنب ذكر الأسماء في القضايا التي تتعلق بالأسرة والجنس والعقيدة، ويحظر في السويد مثلا نشر الأسماء للمتهمين إذا صدر في، حقهم حكم بالسجن لمدة سنتين أو أقل، كما تنص على تجنب الكشف عن مهنة المتهم أو عمره أو البيانات التي تكشف عن شخصيته، حيث لا يقتصر ضرر النشر على الجاني بل يمتد إلى أسرته.

المبادرة إلى تقديم الأخبار عن الحوادث الهامة حتى لا تعطى الفرصة للشائعات وتجد طريقها للانتشار حتى لا تقع الصحيفة في تناقضات تفقدها ثقة القراء، وذلك لوجود وسائل إعلام داخلية وخارجية تلاحق الأحداث بسرعة كبيرة.

طبيعة نشر جرائم الرشوة والاختلاسات: عدم نشر جرائم الرشوة والاختلاس والإسهاب في وصف حياة البذخ والترف والمبالغ الضخمة التي حصل عليها المتهمون، حتى لا يزين للشباب وغيرهم حب المخاطرة وسلوك طريق الجريمة للوصول لحياة النعيم.

وتقضي طبيعة النشر عن حوادث الانتحار تناولها بطريقة تدعو إلى النفور من ارتكاب جريمة قتل النفس، حتى لا توحي بأن الانتحار وسيلة من وسائل التخلص من متاعب الحياة، حيث أثبتت الدراسات العلمية ما يؤكد أن حوادث الانتحار تميل إلى الزيادة بعد حدوث نشر إعلامي واسع من حوادث وجرائم الانتحار، وتؤكد الأدلة العلمية حالات تقليد أو ما يسمى بتأثيرات العدوى.[1] (مثال البوعزيزي الذي أحرق نفسه في تونس وأشعل نار الثورات العربية، لتصبح حرق النفس مودة اتبعها العديد من الأفراد، وحدثت في الجزائر العديد من هذه الحالات في عدة ولايات من الوطن وتناولتها الصحافة).

ويلاحظ أن قضايا الأحوال الشخصية فيه تشهير وفضح للبيوت وتنتفي فيه المصلحة لنشر أسماء الأشخاص أطراف القضية، ولكن النشر بدون أسماء قد يفيد بمفرده بتعريف بعض الأحكام التي تخص حالات الخلاف. وعدم نشر الأحكام الصادرة في جرائم الاغتصاب والاعتداء على العرض

[1] بركة بن زامل الحوشان، المرجع السابق، ص 186.

لأن ذلك يخدش الآداب العامة، والبعد عن تقليد منهج صحفالإثارة التي تبحث بشكل مثير يغلب عليه طابع الفضائح كأخبار الدعارة والخيانة الزوجية، والأخبار الغريبة والشاذة.

عدم نشر الجرائم المتصلة بالإخلال بالواجبات المرعية في المجتمع:

وذلك مثل إقدام أُم على التآمر على قتل أبنائها لأغراض معينة، أو تعدي الأبناء على الآباء بطريقة قاسية، ورغم أن كل مجتمع لا يخلو من هذه التجاوزات إلا أن نشرها وتقصي أخبارها قد يشجع البعض على ارتكاب مثل هذه الأفعال، لذا فالبعد عن نشر هذه الحوادث هو المفضل.[1]

وتدعيما لما سبق من ضوابط، فلقد توصل مجموعة من علماء الاجتماع وعلماء النفس خلالالمؤتمر العربي الأول للمسؤولين عن الإعلام الأمني، المنعقد في 1416/11/09هـ الموافق لـ 1996م، حول "آفاق التعاون بين أجهزة الإعلام والأجهزة الأمنية"، أن هناك مجموعة من أهم أسس والتوصيات ينبغي التقيد بها عند معالجة الموضوعات الأمنية عموما والجريمة على وجه الخصوص:

-الاستعانة بالقصص التي تدور حول الجريمة في إصلاح المنحرفين أنفسهم، وذلك بمعالجة القصص بالطريقة الإيحائية والأساليب الصحيحة التي يشير إليها الأخصائيون في علم الاجتماع الجنائي وعلم الإجرام.لذا يتحتم على الصحيفة وجود متخصص في الإعلام الأمني تُعرض عليه القصة قبل نشرها.

- تغليب الموضوعات التي تدور حول الأفكار الخاطئة والشائعة، ومحاولة تصحيحها، وذلك أثناء العرض على القراء.

- الإقلال من قصص الجرائم التي تدور حول جرائم الشذوذ والجرائم الجنسية.

[1] المرجع نفسه، ص 89،88.

-الوضوح في العرض بحيث يتجنب المحرر الأساليب الغامضة التي قد يساء فهمها، كما ينبغي تجنب الألفاظ التي تظهر العطف على مرتكبي الجرائم.

- الابتعاد عن الموضوعات التي تتسم بالمبالغة في القسوة، أو التي لا يجوز أن تكون في مكان بارز في الصحيفة.[1]

وقد أشار "الجحني" في خضم مداخلته، أن هناك ضوابط ومسؤولية إزاء الأمن يتعين الاهتمام بها في وسائل الإعلام العربي ومن ذلك:

- لا يجوز عرض المشاهد أو الصور التي من شأنها أن تقدم معلومات يستفيد منها العدو أو تمس بسمعة البلاد.

-كما لا يجوز عرض الجريمة بطريقة تثير العطف أو تغري بالتقليد أو توحي بالفائدة.

-لا يجوز تهوين ارتكاب الجريمة أو العمل الاجرامي أو التقليل من خطورته على الفرد والمجتمع.

-لا يجوز تصوير وعرض تفاصيل ارتكاب الجريمة بشكل يحرض على المحاكاة.

- لا يجوز إضفاء هالة البطولة على الشخصيات الإجرامية.

-لا ينبغي إظهار الجريمة على أنها من الأمور الطبيعية أو المسلم بها في الحياة دون استنكارها.

- لا يجوز تبرير جرائم الثأر والانتقام بأيّة صورة من الصور.[2]بحيث تحاول بعض الصحف التعليل بمسؤولية المجرم في ارتكابه للجريمة بإبرازها الظروف الاجتماعية السيئة التي عاشها في مراحل حياته، وكأنها تستهدف الدفاع عن المجرم والتخفيف من مسؤوليته، حتى لا يميل القارئ إلى اعتبار المجرم بمثابة الضحية لهذه الظروف.[3]

[1] بركة بن زامل الحوشان، المرجع السابق، ص 76.

[2] علي بن فايز الجحني، العمل الإعلامي الأمني...المشكلات والحلول"، المرجع السابق، ص 20.

[3] أحمد محمود الخطيب، المرجع السابق، ص83.

-لا يجوز عرض الموضوعات التي تتناول الجرائم والرذائل بصورة ترسخ في ذهن الطفل أو الحدث وتبعث فيه العطف على مرتكبيها وتقليدهم.

-لا يجوز عرض النشاط الإجرامي الذي يشترك فيه الأحداث أو الأطفال بصفة أساسية، مما يؤدي إلى انحراف النشء، وتقاليد الرذيلة أ الخروج عن العادات والتقاليد الاجتماعية.

-لا يجوز تصوير الدجل وأعمال الشعوذة وغيرها على أنها من العادات المستحبة.[1]

- يجب أن لا تقوم الصحافة بنشر تفاصيل الجرائم والوسائل التقنية الحديثة التي يلجأ إليها المجرمون في تنفيذ جرائمهم، لكي لا يكتسب الأفراد مثل هذه الأساليب الجديدة في ارتكاب الجرائم مهما كان نوعها.

- يجب أن تبرز الصحافة بشكل واضح ورئيسي الجوانب السلبية الرئيسية للجريمة مهما كان نوعها، حتى تكون مانعا رادعا للأفراد لعدم الاقدام على ارتكاب مثل هذا النوع من الجريمة.

- يجب أن لا تساعد بعض الصحف والمجلات والكتب—بطريقة مباشرة أو غير مباشرة-على وقوف الجمهور موقفا عدائيا من رجال القانون والشرطة والقضاء، وذلك بأن تظهر المجرم كما لو كان مظلوما ويثير العطف.

- من المفروض أن ترمي الصحافة من نشرها لأخبار الجريمة والانحراف إلى إثارة الوعي بخطر الجريمة، وحث المسؤولين على اتخاذ مواقف إيجابية وملموسة لمكافحتها وحماية المواطن من أخطارها.

- كما أنه من المفروض أن تتحدث عن الجريمة دون مبالغة أو تشويق، وأن تبرز الجانب السلبي من السلوك الاجرامي بشكل ينفر الجمهور منه، وبذلك تلعب دورا إيجابيا في الوقاية من الجريمة.[2]

رابعا: أبعاد المعالجة الصحفية للموضوعات والقضايا الأمنية:

يجب أن يضبط إيقاع الإعلام الأمني مجموعة من الضوابط ذات المضامين الدينية والاجتماعية والسياسية والأمنية وفقا للأبعاد التالية:

1-البعد الديني:

[1] علي بن فايز الجحني، "العمل الإعلامي الأمني...المشكلات والحلول"، المرجع السابق، ص20.
[2] أحمد محمود الخطيب، المرجع السابق، ص83.

ويؤكد هذا البعد على الالتزام الكامل بالعقيدة الإسلامية واحترام كل ماله علاقة بالأديان السماوية، وتمنع قواعد هذا البعد الرقابي منعا باتا، كل ما يتعارض مع الأحكام الشرعية الثابتةأو يتطاول على علماء الدين مع منع ظهور ما يسئ إلى الشعائر والطقوس الدينية.[1]

ويقصد به أمن العقيدة التي يؤمن بها العرب بصفة عامة، حيث إن الإسلام هو الدين المهيمن في المنطقة العربية. ولا شك أن العقيدة ركن أساس في حياة البشر، وإن الانحراف لا يأتي عن قصد، لأنه من النادر أن ينحرف إنسان سوي عن الطريق الصحيح، إلا إذا كانت هناك عوامل مقنعة ترجح له الفكر المنحرف. والله سبحانه وتعالى قد من علينا بعقيدة وسطية، فقد قال تعالى {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ}(البقرة،143)، حيث تقتضي الوسطية عدم الانحلال كما تقتضي عدم الغلو، فقد قال الرسول عليه الصلاة والسلام)إياكم والغلو فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين) (السيوطي، الجامع الصغير، 448/1 رقم 2909).[2]

2-البعد الاجتماعي:

تمنع هذه الضوابط الرقابية كل ما يخرج عن العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية السائدة، ولا يجوز ولا يسمح بإذاعة أو عرض ما من شأنه أن يمس بالآداب العامة للمجتمع، أو يخدش الحياء سواء بالصوت أو بالصورة.[3]كمالا يجوز أن تنشر أخبار الجرائم التي يرتكبها الأحداث والشباب، فنشر صورهم وأسمائهم يسد المستقبل أمامهم.كما أن الحرص على نشر العقوبات الرادعة لأنماط معينة من المجرمين، يمكن أن يؤدي إلى تحقيق ضبط اجتماعي قوي وردع الخارجين عن النظام العام.[4]

---

[1] بركة بن زامل الحوشان،الإعلام الأمني والأمن الإعلامي، المرجع السابق، ص 181.

[2] حمود بن عبد العزيز البدر، "الأمن الوطني ودور وسائل الإعلام في ترسيخه"،**الإعلام الأمني:المشكلات والحلول**، أكاديمية نايف العربية للعوم الأمنية، الرياض 2002، ص68.

[3]أحمد صالح العمرات، "الإعلام الأمني وقت الأزمات"،**العمل الإعلامي الأمني: المشكلات والحلول**، جامعة نايف العربية للعوم الأمنية، الرياض،2005،ص 54.

[4]بركة بن زامل الحوشان،الإعلام الأمني والأمن الإعلامي،المرجع السابق، ص 181.

ولذا يقع على عاتق وسائل الإعلام مهمة التعامل مع الأخبار الاجتماعية، والتعليقات، والتغطيات، بموضوعية تامة بعيدة عن التجريح الشخصي، أو الأسري.[1]

3-البعد السياسي:

تتمشى هذه الضوابط الرقابية مع الخط السياسي العام للدولة، فكل هذه الضوابط الرقابية تشير صراحة أو ضمنا إلى عدم جواز إذاعة ما يمس بالسياسة العليا للدولة أو بالأهداف التي تقوم عليها هذه السياسة.[2] فالإعلام الواعي يستطيع أن يقوم بدور فاعل بحيث يشرح الأبعاد الوطنية، وأسسها عن طريق تبسيط المعتقدات السياسية والوطنية، وقواعدها، وأصولها، وفروعها، وماهي عوامل الهدم، أو التأثير، التي يمكن أن تنال منها.[3]

4-البعد الأمني:

تمنع هذه الضوابط الرقابية كل ما يسئ إلى أمن المجتمع أو يؤدي إلى بث روح الفرقة والبغضاء بين أفراده، كما تمنع مشاهد الحث على الثأر والانتقام ومشاهد الجريمة، أو مشاهد كل ما يسيء إلى الحكام أو يقلل من كفاءة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، أو عرض أية معلومات أو تحريض على انتهاك القوانين أو الهجوم على الأنظمة العامة للدولة.[4]

يؤدي الإسراف في نشر حوادث القتل والسرقة وغيرها بأن تشيع الاضطرابات بين الناس، وبالتالي تدمير الشعور بالأمن، مما يوحي بإفلات الزمام من أيدي السلطة خاصة إذا نشرت الجرائم دون متابعة جهود الإمساك بمرتكبيها.[5]

---

[1] حمود بن عبد العزيز البدر، المرجع السابق، ص 80.

[2] أحمد صالح العمرات، المرجع السابق، ص 55.

[3] حمود بن عبد العزيز البدر، المرجع السابق، ص66.

[4] أحمد صالح العمرات، المرجع السابق، ص 55.

[5] بركة بن زامل الحوشان،الإعلام الأمني والأمن الإعلامي،المرجع السابق، ص 186.

إن الناظر في هذه لـ والأبعاد يجد أن أمن المجتمعات ليس وقفا على دوائر الأمن ومؤسساته، وإنما مهمة مشتركة تتولى كل جهة جانبا من جوانبها، ولذلك شاع استخدام عبارات كالأمن الاقتصادي، الأمن السياسي، الأمن الجنائي الأمن الغذائي، الأمن المائي، الأمن الفكري، ونحوها للدلالة على شمولية الأمن، كما أن كثرة الضوابط لا تجدي نفعا في غياب التربية السليمة والحصانة الذاتية. [1]

المبحث الرابع: العلاقة المتلازمة بين الإعلام والأمن:

توجد بين الأجهزة الإعلامية والأجهزة الأمنية علاقات التكامل بقدر ما بينها من علاقات الاختلاف، وإذا كان نبل المقصد المتمثل في السعي إلى غايات وطنية نبيلة تستهدف قيام مجتمع آمن مستقر خال من الجريمة ومن الأسباب المؤدية إليها هو ما يشكل القاسم المشترك بين أجهزة الإعلام وأجهزة الأمنويستوجب قيام تعاون كامل بينهما؛ فإن اختلاف فلسفة كل من الطرفين وآليات عملهما، من حيث اعتمادالإعلام على النشر والإعلان واعتماد الأمن على الطَّي والكتمان، هو ما يشكل أساس الاختلاف بينهما ويقود إلى خلاف يبدو معه وكأنهما طرفان متنافران، تحتاج العلاقة بينهما إلى ضبط يستند إلى جملة من القوانين والأنظمة تدعم فيها المؤسسة الرسمية جانب الأجهزة الأمنية بينما تدعم مؤسسات المجتمع المدني جانب الأجهزة الإعلامية.[2]

أولا: طبيعةالعلاقة بين الأجهزة الإعلامية والأجهزة الأمنية:

تقوم العلاقة بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام على عدد من المبادئ التي تحقق المزيد من الفهم المشترك والتعاون الوثيق بينهما، لـ يتضمن تهيئة رأي عام مستنير وواع بصدد نشاط الأجهزة الأمنية

[1] أحمد صالح العمرات، المرجع السابق، ص143.

[2] سعيد بن مصلح السريحي، "سبل تطوير العلاقة مهنيا بين الإعلاميين ومسؤولي الأمن"، **الجودة النوعية لبرامج الإعلام الأمني**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص155.

ودورها في المجتمع من ناحية وتعزيز الجهود الموجهة بمكافحة الجريمة وإقرار الأمن والنظام ومؤازرتها من ناحية أخرى.[1]

فالعلاقة بين الإعلام والأمن علاقة حساسة لكلا الطرفين، فرجال الإعلام ينظرون إلى رجال الأمن على أنهم غير مدربين على الاتصال الإعلامي الجيد، والتعامل مع الجمهور بالشكل الصحيح، والذي يفرضه الواقع، وينقصهم الوعي في العلاقة بوسائل الإعلام، والقدرة على المناورة مع رجال الصحافة وكسبهم بطريقة ودية، وحتى يخرجون من هذه المضايقات الإعلامية فإنهم يسعون إلى فرض رقابة صارمة على الأخبار التي تصل إلى وسائل الإعلام وخاصة الصحافة، تحت ذريعة مقتضيات التحقيق تتطلب ذلك. هذا السلوك يؤدي إلى تأزمالعلاقة بين الصحافة والمؤسسات الأمنية وذلك بسبب أن الصحافة تبحث عن معلومات تقدمها للجمهور، والمؤسسات الأمنية تحاول التحكم في مصادر المعلومات وتقييد حريتها.

وفي الجانب الآخرينظر رجال الأمن إلى الصحافة على أنهم متسرعون في نقل الأخبار ومتحيزون في إيصال المعلومات إلى الجمهور، ولا يتابعون الأحداث بروية تامة، ورجال الإعلام يسعون إلى الإثارة والتشويق دون النظر إلى تقدير المسؤولية الاجتماعية التي تفرض على رجال الأمن التريث في إعطاء المعلومات حول القضايا الأمنية فالصحفيون بالإضافة إلى سعيهم إلى الإثارة والتشويق يبالغون في نقل الأحداث التي ربما تلحق الضرر بالإجراءات الجنائية، وتثير الرأي العام ضد رجال الأمنوتتهم بالتقصير، ويبني رجال الأمن اعتقادهم الجازم على أن رجال الإعلام لا يهمهم إلا ما يقدمون من ة تنشر في الصحيفة في حينها ولا يهمهم التأثيرات الإعلامية التي تحدث في المجتمع بعد النشر، فرجال الإعلام من وجهة نظر الأمن لا يقدرون الجهد الذي يبدله رجال الأمن ولا يفهمون الفرق بين المادة التي من المفترض نشرها والمادة التي يجب حجبها، فهم يطالبون بالمعلومات التي لم تتوفر

[1] وليد بن خالد سالم الزهراني، "الأطر المشتركة بين وسائل الإعلام والأمن لتحقيق مفهوم الشرطة المجتمعية"، **أوراق وبحوث ندوة الأمن مسؤولية الجميع: تطبيقات الشرطة المجتمعية**، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.mishawi.com، 02/15/2009

بعد، والتي لا يسمح لرجال الأمن الكشف عنها للعديد من الاعتبارات الاجتماعية والقانونية وغيرها.[1]

هذا الأمر أدى إلى التنافر بين الطرفين، وحتى يتم ردم الهوة بين رجال الأمن والإعلام، فإنه يجب العمل على مبدأ مشترك بين الطرفين وهو ما تقوم به الشرطة المجتمعية، التي تفتح الباب أمام رجال الإعلاملكي يكونوا مساهمين في نشر الوعي الأمني من خلال الموضوعات التي يكلفون بنشرها عبر وسائلهم الإعلامية، أو من خلال التعامل المشترك مع رجال الأمن من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

إن الصورة الإعلامية للمؤسسات الأمنية لا تزال يشوبها نوع من الضبابية التي تكونت عبر الزمن طويلفأصبحتالمؤسسات الأمنية لدى العديد من أفراد المجتمع مواقع سرية لا يمكن الاقتراب منها، وللقضاء على تلك الصورة يجب أن تقوم العلاقة بين المؤسسات الأمنية والصحافة على الفهم المشترك والتعاون الوثيق بينهما بما يتضمنتهيئة رأي عام مستنير وواع، من أجل فهم نشاط المؤسسات الأمنية ودورها في المجتمع من ناحية، وتعزيز الجهود التي تبدل في سبيل المصلحة العامة والقضاء على الجرائم وإقرار الأمن من ناحية أخرى.[2]

فالتعاون الوثيق بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام أمر ضروري وطبيعي فكلاهما يهدف إلى توفير مجتمع يسوده القانون والنظام، وإن كان لكل منهما أسلوبه في إقناع الناس، فطالما أن الأهداف مشتركة فإن تحالف الإعلام والأجهزة الأمنية أمر ضروري لحماية المجتمع وسلامته. والاعتبارات التالية يمكن أن تفيد في تدعيم مثل هذا التحالف:

1- أن تنمي الأجهزة الأمنية الثقة بينها وبين وسائل الإعلام من خلال المعلومات التي تقدمها.

---

[1] عبد الرحمان بن نامي المطيري- محمد بن عواد الشقحاء،"الشراكة بين وسائل الإعلام والمؤسسات الأمنية"، **أوراق وبحوث ندوة الأمن مسؤولية الجميع:تطبيقات الشرطة المجتمعية**، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث.www.mishawi.com.02/15/2009

[2] عبد الرحمان بن نامي المطيري، الموقع نفسه.

3- أن تكون المعلومات صادقة ومؤسسة على الحقائق الثابتة، ومن واقع البيانات الرسمية والسجلات.

4- أن توفر السبل والوسائل التي تمكن وسائل الإعلام من الاتصال الفوري المباشر بالأجهزة الأمنية في كل الأوقات والمناسبات.

5- أن تحرص الأجهزة الأمنية على أن تكون بياناتها واضحة ومحددة وليست غامضة ومبهمة.

6- أن تلتزم الأجهزة الأمنية الجدية في التعامل معكافة وسائل الإعلام ومندوبيها.

7- أن تنأى الأجهزة الأمنية ما استطاعت عن قول (لاتعليق) لأن مثل هذا التصريح يجمد جهود وسائل الإعلام.

8- أن تحرص الأجهزة الأمنية على الرد على استفسارات المعلقين والمحررين والمراسلين أولا بأول.[1]

وعن طبيعة العلاقة بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام عامة صرح الملازم الأول "محمد زمولي" بأن العلاقة "جد جد جد وطيدة" (تصل في بغض الأحيان إلى حد الصداقة)،[2] كما بيّن محافظ الشرطة "الشريف زريطة" بأن العمل مع وسائل الإعلام رسخ علاقة كبيرة ووثيقة نتيجة التعاون المشترك (تصل إلى حد الصداقة كذلك).[3]

كما أن الحديث عن طبيعة العلاقة بين الإعلاميين ورجال الأمن يقودنا إلى الإشارة إلى مجموعة من النقاط المهمة المتمثلة في:

1- الحرية الإعلامية: مازال الجدل قائما بين الإعلاميين ورجال الأمن منذ ظهور فكرة الحرية الإعلامية، حيث يؤمن الإعلاميون أن الحرية الإعلاميةتساعد على تحقيق العدالة وإخضاع رجال الأمن إلى تحري الدقة وصولا إلى الهدف الحقيقي، وهو إظهار العدل ومحاربة الجريمة، ويرى مسؤولو الأمن أن الحرية الإعلامية تساعد عل نشر البلبلة وتخويف الآمنين، ونشر المعلومات المضللةللعدالة، وتلفيق الأقاويلالتي تؤدي إلى عرقلة العدالة، إضافة إلى أن حرية الصحافة والإعلام تتشابك مع الكثير من الحريات والحقوق الفردية، التي يرى رجال الأمن أنهم مسؤولون عن حمايتها.[4] مع التأكيد

[1] وليد بن خالد سالم الزهراني، الموقعالسابق.

[2] مقابلة مع الملازم الأول :محمد زمولي، سبق ذكرها.

[3] مقابلة مع محافظ الشرطة: الشريف زريطة، سبق ذكرها.

[4] وليد بن خالد سالم الزهراني، الموقعالسابق.

أن هذه الحرية لا يمكن أن تتعارض مع المصلحة الوطنية العليا، عل شرط أن لا يكون تحديد مفهوم المصلحة الوطنية حكرا على الأجهزة الأمنية فهو مفهوم شامل تشارك في صياغته وتحديده مختلف المؤسسات الرسمية كما تشارك في بلورته مؤسسات المجتمع المدني وتحدد معالمه الطاقات الوطنيةعلى كافة الاصعدة سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الديني أو الثقافي أو الاقتصادي.[1]

2-اعتقاد البعض من أفراد المجتمع (ومنهم بعض رجال الإعلام) بأن رسالة الإعلام الأمني هي مسؤولية رجال الأمن والقائمين عليه وحدهم، بينما هي في الحقيقة مسؤولية عامة مشتركة يجب أن يقوم بها كافة أفراد المجتمع ومؤسساته.

3-صعوبة التعامل إعلاميا مع الحقائق الأمنية، حيث يتم التعامل في العلوم الطبيعية مع الحقائق كما هي قائمة، أما في العلوم الأمنية، فتبرز أهمية قراءة الحقائق وتفسيرها وتحليلها، وهذه عمليات تخضع أساسا لمفهوم الأمن، والمرجعية المتبناة لمواجهة الظاهرة الأمنية، ولفهم الصحفي الأمني وقناعاته.

4-تمثل ندرة المعلومات المتعلقة بالحدث أو الظاهرة الأمنية بالبيئة الاجتماعية لهذا الحدث أو لهذه الظاهرة عائقا حقيقيا في السعي لتقديم التغطية الإعلامية المناسبة للظاهرة الأمنية، وخاصة في الكثير من الأنظمة التي مازال مفهوم الأمن محدودا وغير متطور.كما تمثل كثرة المعلومات والبيانات وتناقضها، وتنوع مصادرها، وتنافر معطياتها ومضامينها، سواء عن الحدث أو الظاهرة، أو عن البيئة والمجتمع، عائقا حقيقيا أمام تقديم تغطية إعلامية واضحة وموضوعية، وخاصة في الأنظمة المتطورة أمنيا وإعلاميا.

5-يزيد الطابع الرسمي والسري الغالب على مصادر البيانات والمعلومات والوقائع الضرورية للتغطية الإعلامية الأمنية وطبيعتها من مصاعب هذه التغطية.[2]

[1] سعيد بن مصلح السريحي، المرجع السابق، ص163.

[2] وليد بن خالد سالم الزهراني، الموقعالسابق.

6-عدم وجود الكادر البشري الإعلامي الأمني القادر على أن يقيم علاقات قوية مع الأجهزة الأمنية، والذي يمتلك الثقافة الأمنية العميقة الواسعة، والحس الأمني السليم، الذي يستطيع بالتالي اعتمادا على ما تقدم تقديم المعالجة المناسبة للأحداث والظواهر والتطورات والموضوعات الأمنية في المجالات المختلفة.

7-محدودية الإمكانات المادية (الميزانيات والاعتمادات والتجهيزات) ومحدودية الإمكانات الفنية(التقنية) وتواضع الإنتاج الإعلامي والتوعوي.

8-قلة الاعتماد على الأساليب العلمية، وقلة البحوث والدراسات، والاستفتاءات، واستطلاعات الرأي وقياسه، والتقييمات في المجال الإعلامي المهني والتوعية الأمنية.

ولقد توصل الباحث وليد بن خالد سالم الزهراني في دراسته إلى:

- أهمية التعاون بين الأمن والإعلام فيما يحقق التوعية الأمنية التي تساهم في الحد من الجريمة، وتوعية المجتمع ليساهم بدوره في تحقيق ذلك من خلال التعاون الهادف والبناء.

- عدم التعجل في نشر الأخبار والقضايا الأمنية قبل التأكد من المصدر المختص وهو الناطق الإعلامي للشرطة...لأن التعجل وعدم تحري الحقيقة في القضايا الأمنية في الكثير من الأحيان يحدث نتائج سلبية.

- توفير المعلومات المناسبة للنشر في الوقت المناسب والذي يحقق الهدف المنشود.

- بة العلاقة بين رجل الأمن ورجل الإعلام وأن الإعلام همزة وصل بين الشرطة والمجتمع، بالإضافة إلى التنوير والتوعية وتفعيل دور المجتمع المدني من خلال دور الإعلام التوعوي.

- توثيق العلاقة بين الشرطة والمجتمع.[1]

[1] وليد بن خالد سالم الزهراني، الموقعالسابق.

وتوصلت دراسة عبد الرحمان المطيري (مدى إدراك رجال الأمن للتغطية الصحفية) على ضرورة ص في سبيل التعاون بين وسائل الإعلام ورجال الأمن في توعية أفراد المجتمع، وتوسيع دائرة الاهتمام ببرامج التوعية التي تهدف إلى عملية توعية المواطن بأهمية المشاركة مع رجال الأمن في عملية الحد من الجريمة، كما دعت إلى الاهتمام قدر الإمكان بالاستفادة من التعاون مع المؤسسات، وذلك من خلال البرامج الإعلامية التي تقوم بنشرها الصحافة والتي تعمل على نشر مفهوم الشرطة المجتمعية.[1]

ثانيا: مشكلات التنسيق بين الأجهزة الأمنية والإعلامية:

تؤدي وسائل الإعلام دورا قويا ومؤثرا في مجال الأمن، فهي تعتبر عمليا من أقوى الأجهزة تأثيرا على مجريات الأمن وفعالية أجهزته، وتأثير الإعلام عموما على الأمن، إما أن يكون إيجابيا وإما أن يكون سلبيا.[2] فهو بذلك من حيث تأثيره على الأمن يمثل سلاحا ذا حدين، فمن جهة عنصر فعال في استتباب الأمن وتوطيده، ومن جهة أخرى قد يكون أحد أهم عوامل الاضطرابات والانحرافات.[3]

ومن هنا يتبين أن للإعلام الأمني الإيجابي ضرورة اجتماعية وأمنية وثقافية ومطلبا لا يمكن الاستغناء عنه، لهذا نجد وسائل الإعلام تقوم بنشر وإذاعة بعض الحوادث، حيث تعتبر أن من حق الجمهور أن يتعرف ويطلع على مثل هذه الحوادث، ومدى كفاءة أجهزة الأمن بكشف تلك الجرائموالقبض على مرتكبيها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تقوم بتقوية الرادع لديه ومنعه من ارتكاب مثل تلك الجرائم أو حتى مجرد التفكير فيها؛ لذلك فإن حذر رجل الأمن من الإعلامي وتخوف الإعلامي من رجل الأمن يضر بمصلحة التعاون بين الطرفين، ولذلك كان التنسيق والتعاون مطلبا ملحا بين الجهتين.[4]

---

[1] عبد الرحمان بن نامي المطيري،الموقعالسابق.

[2] علي بن فايز الجحني، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة،المرجع السابق، ص106.

[3] فهد عبد العزيز حمد الدعيج، **الأمن والإعلام في الدول الإسلامية**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، مطابع الشرق الأوسط،الرياض، 1406هـ، ص243.

[4] علي بن فايز الجحني، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة،المرجع السابق، ص110، 111.

فوسائل الإعلام تعمل على تغيير مواقف الأفراد، وتحديد اتجاهات الجماعات حول القضايا، وتسهم بشكل كبير بالتأثير على الرأي العام، وهي ذات تأثير على تغيير العديد من المواقف، الأمر الذي يدفع رجال الأمن إلى اتهام رجال الإعلام بنشر المعلومات غير الصحيحة والتي تؤدي ربما إلى تعطيل سير العمليات الأمنية، ويسعى رجال الأمن على المحافظة على بعض المعلومات قيد السرية مما يح المجال لبعض الشائعات التي تصدق في كثير من الأحيان، هذا التكتم بين المؤسسات الأمنية يصطدم بالسرعة في نقل المعلومات الإعلامية التيتعد من أهم الأسس الإعلامية، فالسرعة ضرورة ملحة في عالم الإعلام، ورجال الإعلام يسعون للحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة وبالسرعة القصوى وهو ما لا يفضله رجال الأمن.[1] حيث يرى الملازم الأول "محمد زمولي" في هذا الصدد أنه في بعض الأحيان تقوم وسائل الإعلام بنشر الأخبار وهي في طور التحقيق، ولم تنتهي مصالح الأمن منها، فمثل هذه التصرفات قد تعيق عمل الأجهزة الأمنية، وتدعوا المجرمين إلى توخي الحيطة والحذر.في حين توجد صحف تكتب بمسؤولية والصحفي يستقي الخبر ويتصل بأجهزة الأمن للتأكد من صحة الخبر الأمني، يوجد بعض الصحفيين (وعددهم قليل جدا) يكتب الخبر الأمني وينشر دون تمحيص أو تأكد من صحته أو الاتصال بالمصالح الأمنية المختصة للتأكد منه، ومثل هذه التصرفات غير المسؤولة من شأنها أن تنشر الإحساس باللاأمن لدى القراء (المواطنين) وهو الأمر الذي يخالف الوظيفة الأساسية للأجهزة الأمنية التي تعمل بطبيعة الحال على تحقيق وظيفة الأمن في المجتمع، كما يقوم الجهاز بتصحيح المعلومة للصحفيين إذا أخطؤوا بصفة ودية مع إعلامهم بضرورة الاتصال للتأكد من المعلومات الأمنية وهي الطريقة الأصح والأنسب للطرفين.[2] وحسب محافظ الشرطة "الشريف زريبطة" فمن الضروري على وسائل الإعلام أن تنتظر نهاية التحقيق، ويتم الاتصال بالأجهزة الأمنية والحصول على المعلومات النهائية والدقيقة لكي تكون المعالجة موضوعية، ولا تسعى وسائل الإعلام إلى تحقيق السبق الصحفي على حساب السير العادي للتحقيق.[3]

[1] عبد الرحمان بن نامي المطيري-محمد بن عواد الشقاء، الموقعالسابق.

[2] مقابلة مع الملازم الأول محمد زمولي، سبق ذكرها.

[3] مقابلة مع محافظ الشرطة الشريف زريبطة، سبق ذكرها.

لذلك نجد أن اختلاف الفلسفة بين رجال الأمن ورجال الصحافة في النظر إلى العديدمن القضايا الأمنية يؤدي في الكثير من الأحيان إلى مواقف يمكن اعتبارهانوع من الصراع بين الطرفين، وذلك يعود إلى نظرة كل طرف إلى الجريمة، فرجال الصحافة ينظرون إلى الجريمة من المنظور الإعلامي وهي توعية المجتمع من الجرائم التي تحدث فيه، بالإضافة إلى حق المواطن بالمعرفة بما يدور حوله، ورجال الأمن ينظرون إلى الجريمة على أنها حادثة تحتاج إلى المزيد من الجهد والسرية التامة من أجل القبض على مرتكبيها، وتسريب المعلومات حولها قد يساعد المجرم على الإفلات من العقاب، بالإضافة إلى أن نشر الجرائم ربما يؤدي إلى حالة من الهلع بين المواطنين، والشك بالقدرات الأمنية على حمايتهم من الأخطار.[1]

الرغم من ذلكلا يمكن للمؤسسات الأمنية إنكار الخدمات الجليلة التي تقوم بها الصحافة في مجالات الأمن والعدالة التي توجب على رجال الأمن ضرورة التواصل مع رجال الإعلام بما يخدم المصلحة العامة، ومراقبة كل ما ينشر حول الجرائم والقضايا الأمنية، والتعامل معها بحيادية تامة على أنها نوع من الانتقاد الذي يجب على المؤسسات الأمنية أن تتقبله وتتكيف بالتعامل معه، هذا الأمر سيؤدي إلى تقوية العلاقة بين رجال الأمن ورجال الإعلام في سبيل المصلحة العامة، كما أنه يحتم على رجال الإعلام التعامل مع النشر الإعلامي الذي يتناول القضايا الأمنية بحذر شديد والاستفادة قدر الإمكان من هامش الحرية الإعلامية، وأن يؤخذ في الاعتبار المصلحة العامة للمجتمع في إطار العمل الإعلامي المؤسسي، وأن يكون الهدف المنشود هو إظهار الحقيقة بشكلها الصحيح بعيدا عن التحيزات الذاتية. [2]وحسب الملازم الأول "محمد زمولي" فالأجهزة الأمنية في متابعة يومية لما تنشره وسائل الإعلام، حيث تقوم خلية الاتصال باستغلال مضمون الصحافة exploitation ducontenu de la presse، مع الأخذ بعين الاعتبار الموضوعات الإيجابية،

[1] عبد المحسن بدوي محمد أحمد، **العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية ودعم تنسيقها مع وسائل الإعلام**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص142

[2] عبد المحسن بدوي محمد أحمد، المرجع السابق،ص142

والاستفادة من الصورة السلبية وأخذها بعين الاعتبار مستقبلا لمعالجة النقائص، بالإضافة إلى التأكد من صحة الخبر السلبي ومعالجته (في حالة وجود أخطاء أو تجاوزات من طرف رجال الشركة مثلا).[1]

وقد أوجزعبد المحسن بدوي محمد أحمدأهم مشكلات التنسيق في مايلي:

1-عدم وجود رؤية مشتركة وآليات واضحة لزيادة مستوى التنسيق بين الجهاز الأمني والإعلامي.

2-عدم توفير بيانات ومعلومات فيما يتعلق بحاجة الأجهزة الإعلامية لعكس القضايا الأمنية التي تهم المجتمع.

3-الاهتمام بعكس قضايا الجريمة فقط دون غيرها من القضايا الاجتماعية الأخرى.

4-الموقف التقليدي السلبي للمواطن العربي من الأجهزة الحكومية الرسمية الأمنية والإعلامية، وانخفاض مستوى التفاعل مع الرسائل الرسمية.[2]

ومن المعروف أن الموضوع الأمني يتميز بقدر كبير من الخصوصية، وخاصة ما يتعلق بحساسيته وخطورته وجماهيريته وجاذبيته.كما يتميز الموضوع الأمني بأن مصادره في الغالب رسمية وهي عادة الأجهزة الأمنية، فحتى على المستوى العربي لم تحاول الأجهزة الأمنية العربية الاستفادة من خصوصية الموضوع الأمني من أجل إقامة علاقات عميقة ومتواصلة ومتطورة مع وسائل الإعلام، ومن أجل نشر معلومات وبيانات وأفكار وقيم وثقافة أمنية تسهم في تربية المواطن أمنيا، وفي رفع مستوى الأداء الإعلا ي العربي في هذا المجال الهام، كما تسهم في تحصين المواطن وخلق مناخ عام للوقاية من الانحراف بمختلف أشكاله.بل الذي حدث، أيضا في الأعم الأغلب، أن الأجهزة استغلت وضعها الاحتكاري كمصدر رئيس إن لم يكن الوحيد للموضوع الأمني وللمعلومات الأمنية، وتعاملت مع وسائل الإعلام بقدر من الفوقية والتعالي، وحرمتها من إمكانية المعالجة الإعلامية المناسبة والمطلوبة

[1] مقابلة مع الملازم الأول محمد زمولي، سبق ذكرها.

[2] عبد المحسن بدوي محمد أحمد، المرجع السابق، ص142،143.

للموضوع الأمني[1]، الأمر الذي أدى إلى عزلة الخطاب الإعلامي الأمني العربي عن جماهيره.حيث كتب الدكتور "إبراهيم العوجي"، وهو وكيل وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية"...ففي التلفزيون السعودي غيّرنا برنامج –العيون الساهرة– لأنه تبيّن أن الأغلبية لا يشاهدونه، بحيث عندما يأتي وقته يقولون: جاءت الشرطة، ويغلقون التلفاز".هذا كلام مهم جدا وبحاجة إلى المزيد من الدراسة والتأمل.وكتب باحث عربي آخر كلاما مهما ومعبرا أيضا: "...رجال الشرطة غير مدربين على الاتصال الجيد بالصحافة وينقصهم الوعي في علاقتهم بالصحافة، لذلك يميلون إلى فرض رقابة على الأنباء، ولا يقدّرون أن من حق الجمهور أن يعرف الحقائق، كما يضيقون ذرعا بالنقد، ولا يطيقون تناول الصحافة لمظاهر الفشل أو التقصير المنسوبة إليهم، كما يميزون بين الصحفيين، ويمنعون الصحفيين من التواجد في مسرح الجريمة".[2]

كما تعد مسألة "الحرية الإعلامية" من بين المشكلات القائمة في مجال الإعلام الأمني، حيث أشار إليها الباحث الأستاذ عبد الرحمان العسيري من خلال مداخلة معنونة بـ" تطور الإعلام الأمني في العالم العربي"، أنه منذ ظهور فكرة الحرية الإعلامية والجدل قائم بين الإعلاميين ورجالالأمن، ليس في الوطن العربي فحسب بل في العالم أجمع، ففي حين يرى بعض العاملين في مجال الإعلام أن الحرية الإعلامية تساعد على تحقيق العدالة وإخضاع رجل القانون إلى تحري الدقة وتتبع خيوط القضية وصولا إلى الهدف الحقيق وهو إظهار العدل ومحاربة الجريمة، يرى رجال الأمن أن الحرية الإعلامية تسهم في نشر البلبلة وتخويف الآمنين ونشر معلومات مضللة للعدالة وتلفيق الأقاويلالتي تؤدي إلى عرقلة عمل رجال الأمن والعدل، من تنفيذ مخططاتهم الأمنية وفقا للخطط المدروسة.[3]

[1] أديب محمد خضور، " معوقات الإعلام الأمني العربي"، **الإعلام الأمني العربي: قضاياه ومشكلاته**، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001ص 164

[2] أديب محمد خضور، المرجع السابق، ص165.

[3] عبد الرحمان محمد العسيري، "الإعلام الأمني ودوره في تصحيح المفاهيم الخاطئة"، (حلقة بحث)، **مجلة الأمن والحياة**، العدد 293،السنة الخامسة والعشرون، الرياض، أكتوبر 2006، ص 13، 14.

ل أهم مشكلات التعاون بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام والتي من شأنها أن تعيق التعامل مع المعلومات الأمنية، حسب الصحفيين الجزائريين العاملين في صحف الخبر والنصر والوطن، هي "عدم القدرة على الاتصال بالمسؤولين عن لأجهزة الأمنية" و"تهرب المسؤول من الإجابة على أسئلة الصحفيين".[1]

ثالثا: التكامل بين وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية:

إن المسؤولية مابين الإعلام والأمن، هي مسؤولية مشتركة ونتائج مشتركة، ولذلك فإن مسؤولية الأمن مسؤولية مشتركة تعني أن الإعلام عليه أن يدرك ذلك ويتعاون مع رجال الأمن في سبيل لوصول إلى أقصى درجات الأمن في المجتمع، ولكن على رجال الأمن أن يدركوا أن الأمن ليس مسؤوليتهم فحسب، بل مسؤولية الجميع وأن رجال الإعلام وغيرهم مسؤولون عن الأمن، ولذلك ينبغي أن يتعاون أيضا رجال الأمن مع رجال الإعلام لتحقيق رسالة الأمن والإعلام.[2]

كان الاستقرار الأمنيوحماية المجتمع من الجرائم بشتى أنواعها يعتبر هدفا قويما تسعى إليه مؤسسات الدولة والأفراد على حد سواء، فمن الضروري أن تنسق الجهود وتتكامل الإمكانات لتحقق هذا الهدف الأساسي الذي يأتي في مقدمة الأهداف العامة للمجتمع؛ وإذا كان الإعلام , هو في الأساس أحد شرائح الإعلام التي تهم المجتمع بأكمله والتي ينبغي أن تؤديها وسائل الإعلام باقتدار وكفاءة عالية، ن قيام الأجهزة الأمنية في المجتمعات المختلفة بالتنسيق والتعاونمع وسائل الإعلام في تحقيق هذا الدور يأتي في مقدمة أولويات التعاون بين الطرفين.

فمن الطبيعي أن تحرص وسائل الإعلام على استقاء المعلومات من مصادرها الأصلية في الأجهزة الأمنية وأن تتحرى ما يصل إليها من معلومات من خارج هذه الأجهزة، وأن تناقش وتحلل هذه لمعلومات وصولا إلى الحقيقة التي تهم المجتمع كله، وكذلك ينبغي على الأجهزة الأمنية أن تقدم المعلومات الكاملة والدقيقة لوسائل الإعلام لتجنب الشائعات وحملات الهمس والمبالغات التي

[1] الياس طلحة، المرجع السابق، ص200.

[2] بسام عبد الرحمان المشاقبة، المرجع السابق، ص312.

تتجاوز حقائق الأحداث لتثير الرعب والبلبلة، فالمعالجة الإعلامية للأحداث والقضايا الأمنية ينبغي أن تتم بحرص كامل وحذر شديد.[1]

وقد امتدت الدعوة إلى قيام التكامل بين الأجهزة الإعلامية والأمنية من دراسات المختصين إلى توصيات الندوات التي انتهت إلى قرارات المسؤولين وانعقاد المؤتمرات التي تجمع بين القائمين على الشأن الأمني والإعلامي لبحث أفضل السبل التي بإمكانها أن تحقق التعاون المشترك، وكانت نتيجة هذه الدعوات قيام التكامل وبروز وظيفة جديدة للإعلام تتمثل في الوظيفة الأمنية أو ما يمكن تسميته الإعلام الأمني. كما أكدت ندوة"الإعلام الأمني..المشكلات والحلول"، التي عقدتها جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية بالتعاون مع جامعة الأزهر سنة 1998، على تعاون المؤسسات الأمنية مع المؤسسات الإعلامية للقيام بالدور الذي يتوجب القيام به، كما دعت الندوة إلى تيسير حصول وسائل الإعلام على المعلومات الصحيحة والدقيقة حول القضايا الأمنية.[2]

فمجالات التعاون حسب الملازم الأول "محمد زمولي" واسعة جدا، ففي بداية كل سنة لدى المديرية مخطط اتصالي تقوم بإنجازه المديرية العامة للأمن الوطني يرسل لنا، كما تقوم المديرية الجهوية بإعداد مخطط اتصالي على المستوى (مثل فقرات في التلفزيون والراديو، والندوات...).[3]، كما عدّد محافظ الشرطة "الشريف زريطة"مجموعة النقاط تعمل من على زيادة مجالات التعاون بين الجهازين ووهي كالآتي:

- المرافقة في تغطية النشاطات التحسيسية والتوعوية.
- تقديم المعلومات اللازمة للصحافة عند إعداد تحقيقات أو ربورتاجات.

[1] علي عجوة، المرجع السابق، ص19.

[2] سعيد بن مصلح السريحي، المرجع السابق،ص158، 159.

[3] مقابلة مع الملازم محمد زمولي، سبق ذكرها.

- المشاركة في الحصص الإذاعية، منها ما يدخل في إطار برامج منجزة من طرف المؤسسة الأمنية، تحتوي على تدخلات خاصة بالأجهزة الأمنية مثل: التوعية المرورية والمناسبات المختلفة (عيد الشرطة، أول نوفمبر، 5 جويلية...).[1]

فالتعاون والتكامل بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام ضروري لتحقيق أهداف حملات التوعية وترشيد سلوك المواطنين، ونجاح السياسات الأمنية، ويتمثل هذا التعاون في تقديم المادة العلمية والحقائق الأمنية إلى وسائل الإعلام لتقوم هذه الوسائل بإعدادها في الشكل الإعلامي المناسب لعرضها على الجمهور، وإجراء البرامج الحوارية والتحقيقات الصحفية حولها.[2]

ويرى "علي عجوة" أن عدم توافر(الكوادر) المؤهلة للقيام بتحرير موضوعات الإعلام الأمني من جانب القائم بالاتصال مع بعض المعوقات من قبل الأجهزة الأمنية هي التي ساهمت في عدم الاهتمام بموضوعات الإعلام الأمني من قبل الصحافة ومنها:

1- أن كمية المعلومات المتوافرة عن موضوعات الإعلام الأمني لا تتناسب مع رغبة القائم بالاتصال وبشكل يخدم موضوعات الإعلام الأمني.

2- عدم القدرة على الاتصال بالمسؤولين عن الأجهزة الأمنية إلا عن طريق العلاقات العامة بالوزارة في غالبية دول الخليج.

3- الحساسية الشديدة من قبل مسؤولي الأجهزة الأمنية والتذرع بالسرية وأن الموضوعغير قابل للنشر.

4- خشية بعض مسؤولي الأجهزة الأمنية من المسائلة عن التقصير.

5- حساسية موضوعات الإعلام الأمني تدعو إلى تحفظ بعض الجهات الرسمية في نشر بعض الموضوعات وعدم إعطاء تفاصيل.[3]

ولكي يتحقق التكامل بين الأجهزة الإعلامية والأجهزة الأمنية لا بد من تضافر جملة من الشروط تمكن كلا الطرفين من أداء دوره على النحو الأمثل وتحقيق هدفه الذي يتوخاه، والذي يستمد منه

[1] مقابلة مع محافظ الشرطة الشريف زريطة،سبق ذكرها.

[2] علي عجوة، المرجع السابق، ص20.

[3] علي عجوة، المرجع السابق، ص 27.

شرعيته والمتمثل في قيام مجتمع آمن مستقر خال من الجريمة ومن العوامل المؤدية إليها، لذلك لابد أن يلتزم الإعلام بقوانين النشر وأنظمة المطبوعات في الدول التي يصدر فيها، وهي تلك القوانين التي تستهدف حماية ت الأساسية في المجتمع وعلى رأسها عدم المساس بالدين وبالأخلاق وبالآداب العامة والوطن.

كما يجب أن يلتزم الإعلام باحترام الحقيقة والموضوعية، ويترتب عليه عدم نشر الأخبار الكاذبة والمزورة وعدم الاستسلام للشائعات والابتعاد عن تضليل الناس.وينبغي على العاملين في الحقل الإعلامي إدراك مدى حساسية المسائل الأمنية وما تحتاجه عمليات الكشف والتحقيق من سرية وكتمان وبُعد عن الإثارة والتشويش، لذلك ينبغي أن تعتمد أجهزة الأمن مصدرا أساسيا للخبر الأمني وكشف ملابساته على النحو الذي لا تتعارض فيه مسألة النشر مع آليات العمل الأمني.[1]

إن العمل الإعلامي عمل قائم على المعلومة وما لم يتم توفيرها، فإن الإعلام عندئذ سوف يتحول إلى مجرد وعظ وإرشاد...كما أن المعلومة الصحيحة هي أفضلوسيلة لطرد الشائعات ولذلك ينبغي على الأجهزة الأمنية أن تبادر إلى تقديم المعلومات الصحيحة إلى الأجهزة الإعلامية وأن يتم توفير هذه المعلومات في وقت ملائم يمكّن الإعلام من متابعة الأحداث ونقل الحقائق إلى المواطنين وما من سبيل إلى حماية المجتمع والحفاظ على أمنه واستقراره مثل وضعه أمام الحقائق كاملة بحيث يستبين له حجم المخاطر التي تواجهه، وبالتالي يتمكن من اتخاذ الحيطة ولا يتردد في التعاون مع كافة الأجهزة الأمنية والإعلامية على النحو الذي يجعل كل مواطن رجل أمن في موقعه.[2]

وتدعيما لما سبق ذكره من العوامل المساعدة لتحقيق التكامل بين الجهازين الأمني والإعلامي على مستوى الواقع، كشفت دراسة "بركة بن زامل الحوشان" (مسؤولي الإعلام بالأجهزة الأمنية في دول الخليج العربية) أن إسهام الأجهزة الأمنية في نجاح الصحافة يتمثل في قيام إدارات الإعلام الأمني علىمستوى الأجهزة الأمنية بما يلي:

[1] سعيد بن مصلح السريحي، المرجع السابق، ص66.

[2] سعيد بن مصلح السريحي، المرجع السابق،ص66-68.

- تقديم المعلومات عن المشكلات الخاصة بالأمور الأمنية التي لا ينتج عنها انعكاسات سلبية.

- إبراز ، الجرائم التي تظهر في المجتمع والتي يعاقب عليها القانون وتسمح بها السياسة الإعلامية للوزارة.

- تلتزم الأجهزة الأمنية بدور مهم جدا في مجال تنمية الوعي الأمني لدى الشباب.

- توفير ما يلزم من أخبار ومعلومات للصحافة بوجه عام: إحصائيات، ودراسات محدودة.

- تزويد الصحافة وإمدادهم بالمعلومات الدقيقة القابلة للنشر.

- تسهيل مهمة الإعلام في تحقيق الإعلام الأمني.

- توفير المادة اللازمة للصحافة والتي تدعو إلى تنمية الوعي الأمني لدى الشباب، بل تعتمد الصحافة المحلية على الإدارة في الحصول أو في تعزيز برامجها الإعلامية والتحقيقات الصحافية من خلال المعلومات الخاصة بالأجهزة الأمنية المختلفة.[1]

وحسب الملازم الأول "محمد زمولي" فعملية تقديم المعلومات على مستوى المديرية العامة لأمن ولاية قسنطينة تكون من خلال البيانات الصحفية، وإعداد ندواتأو لقاءات صحفية، خاصةفي القضايا الكبرى، مثلا ندوة خاصة بالمشاريع الكبرى التي تقوم بها ولاية قسنطينة تحت شعار "إعادة الانتشار".[2]

كما أوضح "الشريف زريبة" محافظ الشرطة على مستوى مديرية الأمن الوطني لولاية الوادي بأن تقديم المعلومات يكون أحيانا بصفة فردية وأحيانا أخرى بصفة جماعية، حيث يتم تزويد الصحفيين بالمعلومات التي لا يحوزون عليها وتوضيحها لهم.[3]

[1] بركة بن زامل الحوشان، "المرجع السابق، ص 21، 22.

[2] مقابلة مع الملازم الأول محمد زمولي، سبق ذكرها.

[3] مقابلة مع محافظ الشرطة الشريف زريبة، سبق ذكرها.

وفي الأخير لا بد على كلا الجهازين الإعلامي والأمني أن ينظر إلى الهدف السامي المشترك لكل منهما والمتعلق بالمصلحة الوطنية العليا، باعتباره القاسم المشترك الأكبر لنشاطات العاملين في الجهازين، حتى وإن اختلفت آليات العمل أو تداخلت صلاحيات الطرفين، وبذلك كله نستطيع أنا نضمن التفاهم المشترك الذي ينبني عليه التكامل المنشود.[1]

رابعا: العلاقة بين الأجهزة الأمنية وسائل الإعلام والمجتمع.

من خلال هذا العنوان فإننا نرى أن المعلومة الأمنية تعد القاسم المشترك ما بين الأجهزة الأمنية والإعلام والجمهور، فالأول يمتلكها والثاني يسعى جاهدا لكي يحصل عليها وينشرها، والطرفالثالث يريد تلبية رغبته في معرفتها لإشباع حاجاته المعرفية.

إن رسالة الشرطة تتمثل في تحقيق الأمن والأمان للمواطنين، من خلال حفظ النظام والآداب العامة عن طريق احترام القانون والأنظمة واللوائح التي تنظم الحياة العامة، وتحدي الخارجين على هذه الأنظمة والقوانين، واتخاذ كل السبل الأمنية لمنع وقوع الجريمة أو كشفها بعد وقوعها وملاحقة مرتكبيها.

وحتى ينجح جهاز الشرطة (الأجهزة الأمنية) في مهمته الأمنية، لا بد أن يحظى بتأييد ومساعدة المواطنين وجميع الأجهزة الوطنية الأخرى، بما فيها وسائل الإعلام التي لديها القدرة الفائقة على التأثير وتعزيز القيم والمبادئ، الأمر الذي يسهم في مكافحة الجريمة والسيطرة عليها.[2]

ومن المعلوم أن الشرطة (الأجهزة الأمنية) في كل دولة وفي أي نظام حاكم موكل لها حفظ الأمن، وهي تحتكر المعلومات الأمنية وتعد المصدر الأساس، خصوصا تلك التي تمتاز بالحساسية، فهي تقف لى الحدث الأمني وتتابعه لأنه مرتبط بالاستقرار المجتمعي، ومن المعلوم كذلك أن كل المعلومات الأمنية لا تقبل النشر فبعضها يسبب الخوف والفزع، ويهدد الطمأنينة في أوساط الجمهور، فهناك

[1] سعيد بن مصلح السريحي، المرجع السابق، ص168.
[2] جاسم خليل ميرزا، المرجع السابق، ص 59.

قائق أمنية بحتة لا يمكن التصريح بها في الوقت الذي تعمل الأجهزة الأمنية على القيام بالتدابير اللازمة وإيجاد الحلول المناسبة.[1]

ضمن هذا المفهوم تعد الأجهزة الأمنية المصدر الأساس للمعلومات الأمنية، وعليها تبعا لذلك ممارسة حماية المجتمع من كل ما تراه قد يكون مخلا، وعليها اختيار ما تراه مناسبا من معلومات ثم إعطاء ما يمكن نشره، وبما يتسق وينسجم مع سياسة الدولة، فليس من المعقول أن تفصح المؤسسة الشرطية عن المعلومات التي تتعارض مع التوجهات الأساسية للدولة، وكل ما من شأنه أن يخلق البلبلة وعدم الا ستقرار في المجتمع. والبيانات والمعلومات التي تبثها الشرطة عادة ما تحمل في ثناياها رسائل متعددة مقصودة تهدف إلى التوعية الأمنية والإرشاد ونشر الوعي الأمني، هذه الرسائل تشكل جسرا تواصليا بين المؤسسة الشرطية كجهاز حكومي والمجتمع.[2]

ونلتمس مدى درجة التوعية لدى المواطن من خلال السلوكات التي يسلكها في خدمة الأمن، وتدخل ضمن واجباته في إطار السعي لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل، وبالتالي فواجبات المواطن كما أوردها اللواء عبد العزيز بن ناصر بن عبد العزيز في محاضرته عن" الحوادث الإرهابية"، هي كما يلي:

- الإبلا غ عما يشتبه به من أفراد وسيارات وخلافه.
- تحصين المحيط الذي يعيش فيه ضد الأفكار الهدامة.
- التأكد من مصداقية الحدث عبر القنوات الرسمية.
- عدم التجمهر في أماكن الأحداث الإرهابية.
- إفساح الطريق لرجال الأمن لتمكينهم من الوصول إلى موقع الحدث في الوقت المناسب.
- إرشاد رجال الأمن في موقع الحدث إلى الفارين من موقع الحدث من الإرهابيين.[3]

[1] اسماعيل سلمان أبوجلال، المرجع السابق، ص100.

[2] اسماعيل سلمان أبوجلال، المرجع السابق، ص100.

[3] عبد العزيز بن ناصر بن عبد العزيز، "الارتقاء بالحس الأمني"، (حلقة خاصة)، **مجلة الأمن والحياة**، العدد 278، السنة الرابعة والعشرون، الرياض، سبتمبر2005، ص 22.

إن المواطن العادي (في الدول النامية خاصة) يكون في أمس الحاجة إلى الإلمام بالمعلومات والبيانات، وخاصة بالمسائل الأمنية، والاطلاع على مجريات الأحداث التي تدور في مجتمعه، إضافة إلى حاجته المتزايدة للتوعية والإرشاد وكل ما يمكنه من التقدم نحو الأفضل في المجالات كافة، ومن هنا تعد تنمية الوعي من أهم أولويات الإعلام الأمني، حيث يعمل على تقديم المعرفة الأمنية الكافية بغية رفع الوعي لدى الأفراد، وزيادة مشاركة المجتمع في مجال حفظ الأمن، وذلك لأن الإعلام الأمني يفترض به أن يقدم المعرفة الأمنية إلى الجمهور بغية رفع درجة الوعي المجتمعي، وخاصة في المجتمعات النامية التي يحتاج مواطنيها إلى تنمية ظروفهم نحو الأفضل، والتعرف الكافي على مشكلاتها في المجال الأمني.إن هذا الفهم يفرض تقديم معلومات جديدة وحديثة وهامة للجمهور حول مسألة بعينهاأو حادثة حدثت، وهذه المعلومات تتسم بالمصداقية والشفافية والحداثة ومسايرة الأحداث، فعندما يشعر المواطن بالمصداقية من الأجهزة الأمنية في العرض والطرح خاصة لحدث أمني، فإنه سيشعر بالأمان والاستقرار، وترتفع ثقته بالجهات الحكومية والأمنية، فيبادر للمشاركة في دعم رجال الشرطة بالمساهمة في الكشف عن الجرائم والمبادرة للتبليغ عنها[...].

لذلك تعاظم دور وسائل الإعلام في هذا الكم الهائل من المعلومات خاصة في مجال التوعية الأمنية، يدفعنا إلى العودة إلى مفهوم الإعلام الأمني الذي أورده "العسيري" و"ميرزا"، حيث أوضح أنه النشر الدقيق والصادق للحقائق والثوابت الأمنية، والآراء والاتجاهات المتصلة بها، بغية توليد الإحساس بالطمأنينة والسكينة في نفوس المواطنين من خلال رفع معرفتهم ووعيهم بالمعارف الأمنية، ترسيخا لقناعاتهم بحجم وقدر مسؤولياتهم الشخصية والمجتمعية الأمنية، والحصول على مساندتهم ودعمهم في مواجهة مرتكبي الجرائم والكشف على مراكز ومصادر الانحراف.[1]

فالمواطن الواعي المدرك والمطلع على القضايا الأمنية يتصرف بحكمة ودراية، ويكون عونا للأجهزة الأمنية بشكل خاص والدولة بشكل عام، وهو بالتالي يساعد الدولة على الخروج من الأزمات...، فعند حدوث أزمة لا بد من أن تتضافر كل الجهود...، فتتحد أجهزة الأمن والإعلام والجمهور

[1] اسماعيل سلمان أبوجلال، المرجع السابق، ص101، 102.

بكافة شرائحهم في سبيل الهدف العام والمصلحة العامة، مستندين في ذلك على الإعلام الأمني كمنظم للجهود.[1]

ومهما قيل فإن الأمن يتأثر بالإعلام والسبب في ذلك حجم التدفق الإعلامي الهائل الذي يصل إلى الرأي العام، حيث أن الإعلان يخاطب الغرائز والعقل والشعور معا، والأمن بحد ذاته شعور يحس من خلاله الفرد بالأمان والاطمئنان، لذلك فإن مخاطبة هذا الشعور من خلال أجهزة الإعلام يؤثر تأثيرا بالغا وسريعا.

ومن هنا فإن كان للإعلام تأثيره البالغ على الأمن فقد يكون التأثير ايجابيا على المواطن يمده بالأمان والاطمئنان للإضفاء الهيبة والاحترام لرجال الأمن، فقد يكون العكس بإحداث أثر سلبي لا يحترم الأمن بل يؤدي إلى تقليل أهمية المؤسسات الأمنية وإظهارها بغير واقعها الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة الثقة، في مقدرة المؤسسات الأمنية وعلى تحقيق أهدافها، ومن أبرز المظاهر السلبية التي تؤثر في العلاقة مابين الإعلام والأمن التي تعرضها وسائل الإعلام المظاهر التالية:

- التعرض للجوانب السلبية للنشاطات الأمنية وترك الجوانب الايجابية.
- النشر الخاطئ للوقائع والأحداث الأمنية.
- تجاهل أنشطة وانجازات جهاز الأمن العام ورجاله وجهودهم في تحقيق الأمن.
- نشر أخطاء رجال الأمن وتضخيمها.

ولذلك يلاحظ أن رجال الأمن ورجال الإعلام يتصارعان في ساحة الرأي العام حول المعلومات، وهنا يتذرع الأمنيون بالإعلام الأمني ويمارسون حجب المعلومات بأسلوب سري وغامض تحت بند "الصالح العام" أو لصالح الموضوع أو لسير العدالة أو القضية التي يعمل من أجلها رجال الأمن، من منطلق أن العلنية تضر بالتحقيق أو التحريات للقضايا الأمنية، وفي أحيان أخرى قد يتوهم رجل

[1] المرجع نفسه، ص104.

الأمن خطأ بحجبه، إنما يحقق الصالح العام أو صالح القضية وأحيانا أخرى يحاول رجل الأمن بذلك أن يثبت للآخرين أهمية عمله قياسا على درجة سرية ذلك العمل ودون أن يعطي تبريرا مقنعا.[1]

وفي حديثهم عن الوسائل المعتمدة في عملية التوعية الأمنية، أوضح كل من الملازم الأول محمد زمولي ومحافظ الشرطة الشريف زريطة، أن وسائل الإعلام والاتصال على اختلافها تشكل حلقة الوصل بين الأجهزة الأمنية والمواطن، حيث صرّح الملازم الأول محمد زمولي أن:

كل الوسائل جيدة من أجل البلوغ إلى المواطن، فنقوم يوميا باتصالات (فاكس غالبا) بالصحافة المكتوبة، كذلك نقوم بتدخلات يومية في الإذاعة، والمشاركة في الحصص الإذاعية، كما نقوم بإعداد حصص إذاعية مثل حصة " أمنكم معكم" من إعداد وتنشيط خلية الاتصال والعلاقات العامة، والتي تبث كل يوم أثنين من الساعة 12-13 ظهرا. كما أننا نتعامل مع التلفزيون مثل القنوات الخاصة على غرار l'indexالشروقtvوالنهارtv، بالإضافة إلى التلفزيون الوطني. كما يتم دعوة التلفزيون من أجل تغطية بعض العمليات الأمنية (مداهمات).

ويعتمد الجهاز كذلك على وسائل اتصالية مختلفة منها الأيام المفتوحة للجمهور في دور الثقافة لتوعية المواطنين، وتخصيص جناح لكل مصلحة لتعرض فيه أعمالها ونشاطاتها، يشرف علها إطار من أجهزة الشرطة كل حسب تخصصه.

والهدف من هذه الأيام المفتوحة هو توضيح بأن جهاز الشرطة بطريقة علمية ومنهجية، ووفق خطة استراتيجية واضحة للجهاز. مثل: عرض حوادث المرور وإعطاء الأرقام، حيث تخلق لدى المواطن صورة ايجابية عن الجهاز إذ أنه يقوم بواجبه هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحذير وتوعية وإعلام المواطنين بمثل هذه الحوادث. [2]

[1] بسام عبد الرحمان المشاقبة، المرجع السابق، ص213.

[2] مقابلة مع الملازم الأول: زمولي محمد، سبق ذكرها.

كما تقوم المصلحة بدعوة أطفال المدارس إلى مديرية الأمن والقيام بجولة داخل المديرية، من أجل تقريبهم بجهاز الشرطة وتحسين صورة رجل الأمن لديهم.

وبطريقة عكسية ينتقل رجال الأمن إلى المدارس في إطار حملات تحسيسية. مثال: هذه الأيام تقام تحت شعار "من أجل دخول مدرسي آمن" أيام تحسيسية لأطفال المدارس أيام 8-9-10 سبتمبر 2013 لتقديم دروس حول التوعية الأمنية. (خاصة مع بداية تشغيل خط الترامواي).

بالإضافة إلى إعداد مطويات خاصة في مجال حوادث المرور والمخدرات مثلا وتوزيعها على المواطنين عامة أو على شريحة خاصة. بالإضافة إلى الشعارات التي تعلق في الطرقات والأماكن العامة للتوعية أو الإعلان عن أيام تحسيسية...[1]

وفي نفس السياق أوضح السيد الشريف زريطة: أن المؤسسة الأمنية تقوم بإعداد برامج خاصة بالتوعية التحسيسية، منها ما يدخل في إطار استراتيجية الأمن الوطن(المركز)، وتوجد ما تقوم به خلية الاتصال بشكل لا مركزي، من أجل التحسيس ومد جسور التواصل مع المواطن(جميع شرائح المجتمع)، مثل برامج: السلامة المرورية، المخدرات، استخدامات الإنترنت، كما أوضحأن الجهاز لا يفضل وسيلة إعلامية على أخرى.[2]

بعد العرض السابق لمفهوم الإعلام الأمني، والذي حاولنا من خلاله إعطاء صورة متكاملة عنه قدر الإمكان، سوف نتناول في الفصل الموالي الإعلام الأمني في الجزائر من خلال معالجة الصحافة المكتوبة للموضوعات الأمنية في ظل التعددية الإعلامية التي واكبت الأزمة الأمنية التي بدأت مع أحداث أكتوبر 1988م.

[1] مقابلة مع الملازم الأول: زمولي محمد، سبق ذكرها.

[2] مقابلة من محافظ الشرطة: الشريف زريطة، سبق ذكرها.

الفصل الثالث: الإعلام الأمني خلال الأزمة الأمنية الجزائرية:

ت فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات العديد من التحولات على المستوى السياسي والذي أعقبه تحولات على المستوى الإعلامي الذي بدوره صاحب فترة عصيبة في تاريخ الجزائر الحديث، والتي كانت لها انعكاسات على مستوى الممارسة الصحفية، خاصة في علاقة الصحافة مع السلطة.

وهو ما أكده الأستاذ "زهير إحدادن" في حديثه عن علاقة الإعلام الجزائري بالسلطة والمجتمع، واصفا ما أسفرت عنه أحداث أكتوبر 1988م: " أنه منذ هذا التاريخ أصبحت ضرورة تحرير الصحافة مطلبا شعبيا، أما الصحافة بدورها فقد بدأت تحاول استرجاع دورها بسرعة، لأن أكتوبر هو دون جدال عهد جديد".[1]

المبحث الأول: أحداث الخامس من أكتوبر والتحول الديمقراطي في الجزائر:

أولا-أحداث أكتوبر 1988م وبوادر التعددية:

يمثل يوم الخامس من أكتوبر 1988م منعطفا مهما في تاريخ الجزائر المعاصر، ففي هذا اليوم خرج الآلاف من الجزائريين معظمهم من الشباب في مظاهرات ومسيرات احتجاجا على الوضع الذي آلت إليه البلاد، خاصة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، هذه المظاهرات وما نتج عنهامنتحولات وإفرازات وانعكاسات غيرت الكثير من الأمور على مستوى النظام السياسي الجزائري، خاصة عهد الحزب الواحد والإيديولوجية الاشتراكية التي سيطرت على معظم مجالات الحياةفي الجزائر منذ تاريخ استقلالها سنة 1962.[2]

هذه التحولات الكبيرة التي بدأت مع أحداث الخامس من أكتوبر 1988م، ومهما كان حكمنا عليها، " أنها كانت البداية الحقيقية للتغيير، وكانت في الوقت نفسه انطلاقة التأريخ للجزائر المعاصرة، فالقوانين التي صدرت بعدها، كان لها الأثر الأكبر لتحرير السوق الإعلامية من قبضة

[1] ياسين بودهان، "الممارسة الديمقراطية والعلاقة بين الحكم الراشد والتنمية: الرسائل المفتوحة في الصحف الجزائرية ودورها في عملية الاتصال السياسي"، **مجلةدفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص (أفريل 2011)، ص 448.

[2] محمد قيراط، "حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 19، العدد (3، 4)، 2003، ص107.

الدولة، حيث تم تقديم معونات من الدولة للصحافة، إضافة إلى صدور تشريعات جديدة، تعطي مساحة أكبر للصحفي من أجل الوصول إلى مصادر الخبر، وتضمن في الوقت نفسه مساحة أكبر للرأي[1].

وتطلبت التغييرات، ضرورة وجود تنظيم وقوانين ومراسيم تضمن التغييرات الجديدة التي بدأت تعيشها الجزائر، حيث أصبح التحول إجباريا على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو ما يعني دسترة التحولات الجديدة في قوانين وتشريعات يضمنها دستور جديد، ونظام سياسي يختلف عما عاشته الجزائر طيلة فترة الأحادية الحزبية، حيث ظهرت أفكار جديدة وآراء تختلف تماما عن توجهات السلطة، فلم تعد هناك رؤية واحدة بل رؤى متعددة، وهو ما يعني أن هناك ضرورة لإنشاء ضوابط وقيم تنظمالحياة العامة بكافة تفاصيلها، وأصبح هناك ضرورة ملحة حول النظام الشمولي الذي كان سائدا حتى أحداث أكتوبر 1988م، إلى نظام ليبرالي يكرس الانفتاح وتقبل الآخر، وكان الإعلام(صحافة، الراديو والتلفزيون) أحد أهم المؤشرات على التحولات التي بدأت تعيشها.[2]

وكنتيجة لأحداث الخامس من أكتوبر 1988م تم تعديل الدستور في 23 فيفري 1989م، وإقرار التعددية الحزبية. فجاءقانون الأحزاب السياسية في 5 جويلية 1989م، وفي فترة وجيزة لم تتجاوز السنتين عرفت الساحة السياسية الجزائرية أكثر من ستين حزبا تمثل توجهات سياسية مختلفة ومتنوعةوتعكس ما لديها من مدارس سياسية وإيديولوجية من أقصى اليمين إلى أقصاليسار، فهناك أحزاب تمثل الاتجاه الإسلامي وأخرى تؤمن بالاتجاه الاشتراكيوهناك من يدعي اليمين الديمقراطي وفيه أحزاب سياسية قامت على العرق والدين والمنطقة أو الجهة إلى غير ذلك، وهكذا أصبح الفضاء السياسي الجزائري وفي ظرف مدة قصيرة يزخر بتشكيلات سياسية متنوعة وبنشاط سياسي وحزبي كبير.وبتعديل الدستور سنة 1989م، دخلت الجزائر عهدالتعددية السياسية والتعددية الإعلامية الأمر الذي فتح المجال واسعا أمام فضاء اتصالي وإعلامي لم تعرفه الجزائر من قبل، وأصبحت هناك

[1] محمد اللمداني، المرجع السابق،ص21،22.

[2] محمد اللمداني، المرجع السابق، ص 23.

أكثر من40 جريدة يومية تتفاعل مع هموم المواطن والأزمة الخانقة التي اجتاحت البلاد فيمختلف المجالات والقطاعات.[1]

وكانت البداية بمصادقة الشعب الجزائري على دستور 23 فيفري 1989م، الذي فتح المجال أمام الحريات الديمقراطية، كحرية الرأي والتعبير، وتأسيس الأحزاب أو الجمعيات ذات الطابع السياسي، بعدما كانت ممنوعة طوال أكثر من قرن.[2]

حيث جاء في مادته الـ 31: "الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة، وتكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته، وعدم انتهاك حرمته ".وجاء في المادة 35: "لا مساس بحرمة حرية المعتقد، وحرمة حرية الرأي".أما المادة 36 فإنها تناولت:"حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة لكل مواطن.حقوق المؤلف يحميها القانون".وتضيف المادة 39 بأن: "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات، والاجتماع مضمونة للمواطن".وفي المادة 40: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به". ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والوحدة الوطنية، والسلامة الترابية، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب.[3]

وفي قراءة للمواد المذكورة آنفا فإن المادة 35لايمكن من خلالها إطلاق تهمة بصحفي وصحيفة إلا من طرف أجهزة القضاء، ومع حق الدفاع عن المتهم، وبموجب هذا الدستور أقر حرية قطاع النشر وزوال الاحتكار من طرف المؤسسات التابعة للدولة، مما سمح بظهور دور للنشر جديدة بالإضافة إلى التي كانت موجودة رغم قلتها، وتتبعها المادة 36 التي منعت كل المؤسسات (ماعدا المؤسسة القضائية) من حجز أي مطبوع وأية وسيلة أخرى من وسائل الإعلام، وتضيف المادة 39 خطوة أولى سمحت أو فتحت المجال للصحفيين بتأسيس جرائد وكذا حرية التعبير.[4]أما المادة 40 فهي أيضا تشجع إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي شريطة عدم المساس بالمبادئ الأساسية للمجتمع ألا وهي

[1] محمد قيراط، المرجع السابق، ص 107.

[2] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص29، 30.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور1989**، المؤرخ في 23 فبراير سنة 1989، الفصل الرابع، الحقوق والحريات، http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution89.htm (2015/05/19)16: 12

[4] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص، ص29، 30.

الحريات الأساسية للإنسان.وإذا ألقينا نظرة على المادة 36 فقد وضعت حدا لكل انحراف من قبل الإدارة، وهو ما يرى فيه الأستاذ "زهير إحدادن" ضمانا قويا لحرية الإعلام وللممارسة الإعلامية التي

ا الجزائر منذ الاستقلال".هذا التحول في المجال السياسي تجسد بإعلان العديد من الشخصيات السياسية تأسيس أحزاب سياسية، تلتها جرائد خاصة بها.[1]لأن الديمقراطية بدون نشر

لام تعددي هي ديمقراطية عرجاء وصورية. لهذا كان لابد من فتح المجال وديمقراطيته كما هو أن بالنسبة للأحزاب، وكانت نقطة الانطلاقة مع التي جاء بها رئيس الحكومة الأسبق "مولود حمروش" الذي أعطى الإشارة الخضراء للصحفيين ليجربوا حظهم في الصحافة المستقلة.[2]

وانتقلت –الصحافة الجزائرية–وبطريقة غير متوقعة من صحافة ثورية أو شبه رسمية إلى صحافة متعددة من حيث الملكية ومن حيث التوجهات السياسية والأيديولوجية، حيث كفل دستور 1989* وبعده قانون الإعلام لعام 1990* هذا التعدد والتنوع، وشاءت الصدف أن تولد التجربة في خضم حالة من الاحتقان والانسداد السياسي الذي تبعه انفجار أمني لا سابق له في تاريخ الجزائر المستقلة، وهكذا دفعت الصحافة الجزائرية ثمنا غاليا قصد استمرار التجربة وتطورها.[3]

ثانيا: قانون الإعلام 1990م:

بدأت تبرز معالم التعددية الإعلاميةبعد دخول الجزائر في عهد التعددية السياسية التي أحدثها دستور 1989م، حيث بدأت الصحافة المكتوبة تعرف تغييرا جذريا يتمثل في البداية في تدعيم الصحافة المكتوبة لهذه التعددية من خلال إصدارها المنشور رقم 04-90 المؤرخ في 19 مارس 1990م ...هكذابرزت العديد من العناوين سواء منهاالحزبية أو المستقلة، حيث أنشأت جرائد تابعة للقطاع الخاص يسيرها مجموعة من الصحفيين، استفادت من التسهيلات التي منحها أيضا صندوق ترقية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية المحدثة، بموجب المنشور الصادر عن رئيس الحكومة

---

[1] قزادري حياة، **الصحافة والسياسة (الثقافة السياسية والممارسة الإعلامية في الجزائر)**، كلية العلوم السياسية الإعلام، جامعة الجزائر، طاكسيم كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص72.

[2] نورالدين تواتي، المرجع السابق، ص30،31.

* حسب المواد المذكورة في الصفحة السابقة.

* حسب المواد التي سنذكرها لاحقا.

[3] محمد شطاح، "الصحافة الجزائرية من الأزمة الأمنية إلى المصالحة الوطنية"، **مجلة المعيار**، دورية علمية محكمة، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة الجزائر، رجب 1428هـ=2007م، ص463.

"مولود حمروش" في 19 مارس 1990م، وهذا المنشور كان نقطة بداية للصحافة المستقلة لأنه منح الفرصة للصحفيين إما العمل في الصحف الحزبية أو تشكيل الصحف المستقلة.[1]

ويقضي هذا التحول بدفع المرتبات لجميع الصحفيين الذين فضلوا الخروج عن القطاع العمومي وذلك لمدة سنتين، وكذا ضمان محلات لهم تسمح بممارسة مهنة الصحفي، وكذلك أقر المنشور إمكانية منح قروض مالية معتبرة لكل صحيفة جديدة تصدر ضمن إنشاء لجنة متابعة (commission de suivi) متكونة من ممثلي السلطات العمومية ومن مسؤولي الأجهزة الصحفية المستقلة ومن ممثلي الموظفين للصحفيين، وقد تكونت هذه اللجنة في 20 أفريل 1990م، وقد تركزت مهامها في تسجيل واعتماد الاختيارات والسهر على التسيير الحسن للفترة الانتقالية، وقد سُجل حوالي 130 مشروع.وكلفت هذه اللجنة حسب المشروع بتسيير المرحلة الانتقالية قبل إنشاء المجلس الأعلى للإعلام، وقد عكفت تلك اللجنة بدراسة المقترحات الجماعية للصحفيين، كما في جدول أعمال الاجتماع الأول، وظروف المرحلة الانتقالية ووضع كراس الأعباء لإنشاء العناوين الجديدة، وكذلك تنظيم الإقبال على وسائلالطبع، ومن مهامها كذلك إبداء موافقتها أو رفضها لطلب اعتماد الصحف المستقلة في ظرف لا يتعدى الشهرين من تاريخ وضع ملف اعتماد الصحيفة، وتضمن المنشور كذلك ضمانات لناشري العناوين الجديدة لتسهيل الحصول على عناصر الإنتاج، كما تقرر دعم وتطوير إمكانات القطاع العمومي خصوصا من حيث آلات الطبع لسد حاجيات كل الصحف، ومن أجل تحقيق هذا الغرض تم إنشاء لجنة خلال فترة لا تتعدى الثلاثة أشهر، وقد نص المنشور أيضا بدعم أو تقديم مساعدات خاصة من طرف الدولة للدوريات ذات الطابع الثقافي والعلمي.[2]

وتبقى هذه المساعدات والتسهيلات مرهونة بتقديم دراسة اقتصادية تقنية ودقيقة عن المشروع الإعلامي الذي تسعى إلى تحقيقه المجموعات المهنية، ويتم تقديمها للجنة المتابعة التي تبدي رأيهافي المشروع، وتقرر طبيعة الدعم الذي يمكن أنتقدمه لها السلطات العمومية، منها توفير المقرات للعناوين الجديدة التي كانت من العناصر الأولى في قائمة المساعدات التي وعد بها منشور الحكومة، وقد تجسد ذلك بإصدار قرار رئاسي يحمل رقم 243-90 المؤرخ في 04 أوت 1990م، وينص على إنشاء"دار الصحافة" في الجزائر العاصمة، وهران، وكذا قسنطينة، وتسهر إدارة الصحافة على تسيير

[1] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص32.

[2] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص، ص 33، 34.

مقرات العناوين الجديدة المسلمة، وعلى ضمان عدم استعمالها لأغراض أخرى.[1]حيث جاء في **مادته الأولى:** تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسمى "دار الصحافة" وتدعى في صلب النص "المؤسسة"، ونعد تاجرة في علاقاتها مع الغير. ويكون مقرها في مدينة الجزائر،1نهج بشير عطار–مدينة الجزائر.[2] وألحق بقرار يعدل ويكمل هذا القرار، حيث جاء في **المادة 3** مايلي: تتمثل مهمة المؤسسة، طبقا لدفتر الشروط العامة المرفق بملحق هذا المرسوم، في تنظيم وتسيير المحلات ذات الاستعمال المهني واستغلالها على أساس عقود للإيجار تبرمها مع الأجهزة الإعلامية التي تحدثها قانونا جماعات الصحافيين المحترفين أو الأشخاص المعنويون الناشرون عناوين أو القائم بمصالح الدعم المتصلة بأعمالهم، وبهذه الصفة تتولى المؤسسة خصوصا ما يأتي:

- تؤجر المحلات ذات الاستعمال المهني التي تحوزها،
- تسهر على احترام استعمال المحلات طبقا لعقد الإيجار، وعلى تنفيذ الخدمات الموكلة للمؤجر،
- تقدم خدمة تكميلية لهدف المؤسسة وفق البرنامج الذي يقرره مجلس الإدارة.[3]

أتاح إقرار التعددية السياسية مستتبعة بالتعددية الإعلامية مع المصادقة على القانون الجديد للإعلام رقم 07/90 المؤرخ في 03 أفريل 1990م، الذي جسد الأحكام الدستورية المتعلقة بحرية التعبير والتعددية في قطاع الإعلام، فتح المجال لمختلف قنوات التعبير عن الأفكار والآراء، مما نتج عنه بروز عدد معتبر من الصحف المستقلة والحزبية باللغتين العربية والفرنسية، اتسع المجال أمام القارئالذي كان يتعرض قبل ذلك إلى رسائل صحف القطاع العام، التي تخدم مصالح النظام، والتي كانت توجه السياسة الإعلامية للصحف دون مراعاة لرغبات ومواقف المواطنين.[4]ولقد أقر القانون

[1]المرجع نفسه، ص 34.

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد 33، **مرسوم تنفيدي** رقم 90-243 مؤرخ في 13 محرم عام 1411 الموافق 4 وت يتضمن إنشاء دار الصحافة، وتحدد قانونها الأساسي، ص 1090.

[3]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد 27، **مرسوم تنفيدي** رقم 91-193 مؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1411 الموافق أول يونيو سنة1991 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 90-243 المؤرخ في 4 غشت سنة 1990 والمتضمن إنشاء دار الصحافة، وتحديد قانونها الأساسي.

[4]ياسين بودهان، المرجع السابق،ص 448، 449.

الجديد للإعلام التعددية للصحافة المطبوعة وأبقى القطاع السمعي بصري في يد الحكومة* وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة التي سهرت على وضع القانون لسنة 1990م كانت تتكون في معظمها من واب المجلس الشعبي الوطني في عهدة الحزب الواحد، ولم يشارك أي حزب في وضع القانون.[1]

1- أهم ماجاء به قانون الإعلام لسنة 1990م:

ما نصت عليهالمادة 02: "الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع والآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي، وحق مشاركتهفي الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير طبقا للمواد 35-39-40 من الدستور".

وفي المادة 03: "يمارس حق الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية، ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني".

وفي المادة 04يمارس الحق في الإعلام خصوصا من خلال ما يأتي:

-عناوين الإعلام وأجهزته في القطاع العام.

-العناوين والأجهزة التي تمتلكها أو تنشئها الجمعيات ذات الطابع السياسي.

-العناوين والأجهزة التي ينشئها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الخاضعون للقانون الجزائري.

- ويمارس من خلال أي سند كتابي أو إذاعي صوتي أو تلفزي.

وأكدت المادة 14: "إصدار نشرية دورية حر، غير أنه يشترط لتسجيله ورقابة صحته تقديم تصريح مسبق في ظرف لا يتعدى ثلاثين (30)يوما من صدور العدد الأول".

يسجل التصريح لدى وكيل الجمهورية المختص إقليميا بمكان صدور النشرية، ويقدم التصريح في ورق مختوم يوقعه مدير النشرية، ويسلم له وصل بذلك في الحين.

*أفرجت عنه الحكومة سنة 2012م.

[1] محمد قيراط، المرجع السابق، ص 131.

يجب أن يشتمل الوصل على المعلومات المتعلقة بهوية الناشر والطابع ومواصفات النشرية كما تنص عليه المواد 15و16.[1]

وهكذا شهدت فترة بداية التسعينات انفجارا غير مسبوق فيما يتعلق بالعناوين وطبيعتها وكذلك ملكيتها من يوميات وأسبوعيات وصحف مستقلة وصحف حزبية بلغت العشرات. كما شهدت هذه المرحلة انفجار الوضع السياسي والأمني في الجزائر.[2]

ثالثا: إيجابيات وسلبيات قانون الإعلام 1990م:

أثار قانون الإعلام الجديد جدلا واسعا في الأوساط الإعلامية والأكاديمية، بين مؤيد ومعارض لفحوى هذا الأخير، واختلفت الرؤى حوله، وسوف نعرض فيما يأتي هذا الاختلاف من خلال التطرق لإيجابيات وسلبيات القانون التي قدمها المختصون في المجال، وهي على النحو الآتي:

1- الإيجابيات:

أعطي قانون 1990م وقبله دستور1989م، للمواطن الحق في الإعلام والاتصال، ويكون ذلك بضمان القانون والدستور، ثم جاءت خطوة أخرى قانونية من طرف الدولة لتنظيم قطاع الصحافة والتوزيع والنشر، حيث أصبح هناك دورا أكبر للخواص، بعد أن أصبحت الصحافة المستقلة تشكل السلطة الرابعة، ولعبت دورا مهما في مرحلة الأزمة التي بدأت مع إيقاف المسار الانتخابيفي 11 جانفي 1992م.[3]

كانت المادة رقم 14 حسب الأستاذ "براهيم براهيمي" هي المادة الثوريةفي القانون والتي غيرت من طبيعة ممارسة العمل الصحفي في الجزائر تغييرا جذريا، والتي نصت على حرية إصدار الدوريات والصحف، عكس ما كان ينص عليه قانون 1982م الذي يحظر على غير السلطة ممارسة هذا الحق.[4]

---

[1] قانون الإعلام، رقم 90-07 مؤرخ في 8 رمضان عام 1410هـ الموافق لـ 3 أفريل سنة 1990.

[2] محمد شطاح، المرجع السابق، ص 469.

[3] محمد اللمداني، المرجع السابق، ص21، 22.

[4] ياسين بودهان، المرجع السابق، ص 448، 449.

حيث نص ولأول مرة منذ الاستقلال على حرية الإعلام والتعددية الإعلامية من خلال السماح للقطاع الخاص بالتواجد في هذا المجال.[1] والسماح بالملكية الخاصة للصحف والجرائد والمطبوعات وإنشاء المجلس الأعلى للإعلام، ومن جهة أخرى نلاحظ مقاربة جديدة لمفهوم الصحافي والحقفي الإعلام وحق المواطن في إعلام كامل وموضوعي.[2]

وقد ساهم الإعلام في 1996 في إنجاح قانون الرحمة الذي أطلقته السلطات لإقناع الإرهابيين بالنزول من الجبال وبعد الاتصال بالعديد من علماء الدين في الداخل والخارج كان لوسائل الإعلام الأثر الايجابي في إنجاح المبادرة، حيث فتح أبواب الحوارات لتكذيب الفتاوى الداعية إلى الجهاد في الجزائرو ه الوقع على بعض "المغرر بهم".ولم تتخلف وسائل الإعلام الجزائريةفيمساندةمبادرةالوئامالمدنيونقلجميعالآراءالتيتقاطعتفيخانةالتنديدواستنكارالأعمالالإرهابيةوهوماجعلالرأيالعامالوطنيوالدوليلتفحولمواقفالسلطات الجزائرية[3].

2-السلبيات:

تتجلى نقائص هذا القانون وسلبياته في المجلس الأعلى للإعلام الذي أعيدبعثه بعدما كان منعدما رغم تواجده منذ 1984م، وأصبح بموجب هذا القانون بديلا لوزارة الإعلام، ومنحت له صلاحيات السهر على احترام تطبيق أحكام هذا القانون وحرية ممارسة المهنة في كنف التعددية،إذ تم تعيين شائه من طرف الحكومة والرئاسة والمجلس الشعبي الوطني ودون مشاركة الصحفيين الذين من المفروض هم المعنيون بتعيين ممثليهم عن طريق الانتخابات، بالإضافة إلى احتوائه على بعض المواد التي تحد من حرية الصحافة، كما أنه يطرح صعوبة في الفهم بسبب صياغته الغامضة والمبهمة.[4]

---

[1] قزادري حياة، المرجع السابق، ص 73.

[2] محمد قيراط، المرجع السابق، ص131. (المادة 77، والمادة 81، والمادة 86: أنظر قانون الإعلام في الملاحق).

[3] بوغرارة عبد الحكيم، **الإعلام الجزائري مرجع مهم في التصدي للدعاية الإرهابية**، http://www.djazairess.com/echchaab/9803، نشر في جريدة الشعب يوم: 2010/04/07.الولوج: (2012/12/27) (22: 11).

[4] قزادري حياة، المرجع السابق، ص 73.

كما تضمن القانون مواد تقيد حرية الصحافة، وتذهب عكس روح القانون في حد ذاته وحتى الدستور نفسه، وهو ما جعل الصحفيين ينعتونه آنذاك "بقانون العقوبات مكرر".[1]

د التي خصصت للعقوبات فإنها جاءت قاسية على الصحافي ومنها: المادة 77، والمادة81، والمادة 86.[2]

يضاف إلى السلبيات السالفة الذكر احتكار الدولة للقطاع السمعي البصري فقانون أفريل 1990م، شمل الصحافة فقط حيث سمح للأفراد بامتلاك الصحف، أما قطاع السمعي-البصري (الإذاعة والتلفزيون) فبقي محتكرا من قبل الدولة.[3]

وحسب رأي الصحفي "فيصل مطاوي" (صحفي بجريدة الوطن) أن قانون الإعلام الجزائري قيّد حرية الإعلام ولم يحررها، لأنه وضع حدودا، وحدد شروطا للحصول على الخبر والوصولإلى مصدره، كما جعل من المساس ببعض المصالح والجهات من المحرمات التي يعاقب عليها مرتكبيها، وهذه أشياء تخلت عنها الدول الحديثة سنوات الخمسينات من القرن الماضين بينما تعزف عليها السلطة في الجزائر حاليا، وبالتالي في رأيي (الصحفي) فقانون الإعلام الحالي يضر أكثر مما ينفع، ولن يغير في الوضع شيئا.[4]

المبحث الثاني: الصحافة المكتوبة في الجزائر في ظل التعددية:

عرفت الجزائر الصحافة المكتوبة مع دخول الاستعمار الفرنسي الأراضي الجزائرية والتي طبع العدد الأول منها ونشر في الأيام الأولى للاحتلال، إيمانا منها بأن الاحتلال الفكري لا يقل شأنا عن الاحتلال العسكري، حيث مرت الصحافة المكتوبة في الجزائر بالعديد من المراحل إلى أن وصلت إلى فترة التعددية الإعلامية، والتي سوف نحدد بعض ملامحها في المبحث الموالي.

---

[1] محمود بلحيمر، "الصحافة الجزائرية في محاربة الفساد .. معركة فاشلة"، **مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي**، النهب والفساد، فهرس العدد 25، خريف . شتاء 2008، ص 46.

[2] محمد قيراط، المرجع السابق، ص131. (المادة 77، والمادة 81، والمادة 86: أنظر قانون الإعلام 1990م).

[3] المرجع نفسه، ص 123.

[4] **صحفيون يتحدثون عن حرية الإعلام والتعبير في الجزائر** http://www.djazairess.com/djazairnews/38346، نشر في الجزائر نيوز يوم 02/ 05 / 2012،ولوج: 2012/12/27 (11:30)

أولا: المجال الإعلامي في بداية التعددية الإعلامية:

بموجب التعديل الدستوري في 23 فيفري1989م، طوت الجزائر صفحة الحزب الواحد ودخلت مرحلة جديدة هي مرحلة التعددية الحزبية، وبموجب قانون الأحزاب السياسية (5 جويلية 1989م) شهدت الساحة السياسية الجزائرية في مرحلة وجيزة أكثر من 60 حزبا سياسيا، التعددية الحزبية وحسب المنطق تحتاج إلى تعددية إعلامية وهذا ما أقرته السلطات الجزائرية في الرابع من أفريل 1990م، ذ صادق المجلس الشعبي الوطني على قانون جديد للإعلام.[1] ولقد كانت لهذه الإجراءات القانونية والإدارية والمالية أثر جيد في تغيير المجال الإعلامي في الجزائر بصفة جذرية، ولقد تعددت الصحف وبدأت تظهر أنواع كثيرة: فيها اليوميات الصباحية والمسائية، فيها المجلات وفيها كذلكالصحف الهزلية وغير ذلك... [2]

ومن جهة أخرى تبين أن النظام أو السلطة قد احتفظت بأربعة يوميات كانت تمتلكها قبل 1988م وهي: المجاهد، الشعب، النصر، الجمهورية، ونحن نعلم أنهذه اليوميات تمتلك مطابع مجهزة بأحدث التجهيزات، حيث أصبحت هذه المطابع الأربعة هي التي تقوم بعملية الطبع للدوريات الأخرى.[3]وبذلك أصبح الفضاء الإعلامي الجزائري يحتوي على نوعين من الصحافة وهي "صحافة القطاع العام" أو ما يسمى بصحافة الخدمة العمومية، و"صحافة القطاع الخاص" إضافة إلى "صحافة الأحزاب" التي نشأت بتشجيع مادي من قبل السلطة.[4]ومن هذا المنطلق ظهرت ثلاثة أنواعمن الصحف:

1-صحافة القطاع العام:

[1] محمد قيراط، المرجع السابق، ص 122، 123.
[2] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص101، 102.
[3] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص38.
[4] عباسة جيلالي، المرجع السابق، ص13.

وهي بعض اليوميات والأسبوعيات التي كانت تملكها الدولة من قبل، وهي تصدر باللغة العربية أو الفرنسية.[1] وهي التي تتصرف فيها الدولة، حيث أن الخدمة العمومية كانت دائما محل جدل في الأوساط الإعلامية في الجزائر، لأن مفهوم الخدمة العمومية كان ولا يزال مرتبطا بمتطلبات السلطة ونظرتها إلى الأمور التي تختلف مع الذي يجب أن يكون مثل تأسيس نقابة للصحفيين تكون مستقلة، تطبيق حق المواطن في المشاركة في الإنتاج الإعلامي مع حق الرد.[2]

ويمكن تصنيف صحافة القطاع العامإلى ثلاث أنواع:

أ–صحافة الدولة: وهي الصحف العمومية ممثلة في صحف:"المجاهد"و"الشعب" و"الجمهورية"و"النصر".

ب–صحافة حزب جبهة التحرير الوطني: لها جريدة المجاهد الناطق بالعربية وهي اللسان المركزي للحزب، وأسبوعية الثورة الإفريقيةRévolution Africaineالناطقة باللغة الفرنسية.

ج–صحافة المنظمات الجماهيرية التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني: مثلمجلة الوحدة، الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، مجلة الجزائرية، مجلة الاتحاد العام للنساء الجزائريات، مجلة الثورة والعمل، مجلة الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

هذه الصحف والمجلات مجتمعة تأثرت بشكل كبير في عهد التعددية، حيث هجرها الصحافيون إلى الصحف الحزبية الجديدة والصحف المستقلة.[3]

2-الصحافة الحزبية:

تعتبر الصحافة الحزبية من عائلة صحف الرأي، كما تعرف بالصحف الملتزمة، ومهمتها الأولى الدفاع عن حزب معين أو مذهب معين، نشاطها يتمثل في تزويد الناس والرأي العام بكل ما يتعلق ببرامجها أو مشاريعها سواء كانت سياسية أو...، وهدفها الرئيسي هو جلب أكبر عدد من الناس والدعاية لأفكار حزبها[4]. ولقد استطاعت الأحزاب الكبرى في الجزائر أن تصدر جريدة واحدة على

[1] إسماعيل معراف قالية، المرجع السابق، ص42.
[2] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص38.
[3] محمد شطاح، المرجع السابق، ص 470.
[4] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص39.

الأقل، وكلها تقريبا أسبوعيات باللغة العربية أو اللغة الفرنسية أو اللغة الأمازيغية[1]، قصد شرح برامجها وحشد الرأي العام تجاه مشاريعها السياسية.[2]

وتعد الصحافة الحزبية الحلقة الأضعف في الفضاء الإعلامي الجزائري الجديد...، حيث انتهجت أسلوب الدعاية المبالغ فيها لأصحابها فكانت تفتقر كثيرا إلى تجربة العمل الإعلامي فلم تعرف رواجا في السوق وتوقف البعض منها عن الصدور بمجرد الانتهاء من إنفاق الأموال التي منحتها إياها الدولة، ولم يصمد هذا النوع من الصحافة سوى الجرائد الأكثر موضوعية.[3]وقد يعود السبب في ضعف هذه الصحف من حيث الشكل والمضمون، وكذا المنافسة التي وجدتها من طرف الصحافة المستقلة التي بدأت تصدرابتداء من 3 سبتمبر 1990م، حيث ظهر أن الطابع الإخباري للصحف المستقلة أكثر مصداقية من طابع الرأي الذي تمتاز به الصحف الحزبية.[4]

والملاحظ للنشاط الإعلامي للأحزاب اليوم في الجزائر يجد غياب تام للصحف الحزبية يرجعه بعض المختصين إلى عدم توفر الأحزاب على رؤوس الأموال الكافية لتمويل الصحف، ضعف مقروئية هذه الصحف من قبل القارئ الجزائري وقلة وعي القائمين على الأحزاب بأهمية الصحففي توعية الجماهير لبرامجها ومشاريعها السياسية.[5]

3-الصحافة الخاصة (المستقلة):

لم يُعرف هذا النوع من الصحافة من قبل في الجزائر المستقلة، وقد جاء ظهورها بعد سلسلة من التحولات والتغيرات التي نص عليها القانون (قانون الإعلام 1990)، ويسمى هذا النوعبالصحافة المستقلة، ما قانونيا وظاهريا لا تمارس نضالا أو تحيزا لأي حزب، أو نزعة سياسية معينة، فهي مستقلة عن الدولة.[6]

[1] سماعيل معراف قالية، المرجع السابق، ص42.
[2] محمد شطاح، المرجع السابق، ص 471.
[3] عباسة جيلالي، المرجع السابق، ص134.
[4] قزادري حياة، المرجع السابق، ص 75، 76.
[5] محمد شطاح، المرجع السابق، ص 472.
[6] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص 38، 39.

فبعد فتح مجال الصحافة المكتوبة توجه العديد من الصحافيين إلى إنشاء العديد من العناوين تعبيرا عن رغبتهم في عمل إعلامي حر، وهكذا شهدت الجزائر في بداية التسعينات عشرات العناوين تميزت بتنوعها من حيث **الصدور**-يوميات، أسبوعيات...الخ. ومن حيث **المضمون** سياسية، اقتصادية، فنية، رياضة، ومن حيث **اللهجة** مهادنة وانتقاديه الخ، ومن حيث **أسماء العناوين** التي جسدت في معظمها طموحات الصحفي الجزائري في إعلام حر يخدم الوحدة الوطنية وتطلعات الجماهير إلى إعلام موضوعي. وهكذا نجد عناوين مثل: الوطن، السلام، الحرية...الخ.

وقد ة ت السلطة بهندسة صحافة القطاع الخاص من خلال إجراءين أساسيين يخص الأول: توفير دار الصحافة تضم مختلف العناوين والمشاريع الإعلامية، أما الثاني: فيتعلق بتحويل رواتب الصحافيين من العناوين الحكومية إلى المشاريع الجديدة. كما كانت السلطة تتحكم في الإشهار الصادر عن الهيئات ومؤسسات الدولة وبه توجه وتمارس الرقابة علىالصحافة من خلال منحها أو ن مداخيل الإشهار التي تعتمد عليها كثيرا الصحافة لضمان بقائها على الساحة الإعلامية.

فبعد مرور سنة على صدور أول صحيفة خاصة أي خلال شهر سبتمبر من سنة 1990م كان قد تم الإعلان عن (130) مشروعا إعلاميا خاصا من بينها (10) عناوين باللغة العربية غير أن العديد من المشاريع لم ير النور ومنها من توقف عند العدد صفر بسبب العقبات التي كانت تواجه الصحافة الخاصة أو لخلافات بين المؤسسين. وعلى الرغم من هذه العقبات المالية والسياسية وغيرها تمكنت بعض الصحف اليومية ومنذ البداية من الصمود وأظهرت قابلية التعامل مع مختلف الأوضاع المتجددة ومنها على الخصوص le soir وle matin وel watan والخبر وliberté واكتسبت هذه الصحف مقروئية واسعة بحيث وصل منها البعض إلى سحب أكثر من 200 ألف نسخة يوميا.[1]

ومن جهتها عرفت بعض الأسبوعيات الناطقة باللسان العربي انتشارا واسعا لم تألفه الجزائر من قبل ومنها جريدة "الصح-آفة".وإلى جانب هذه الجريدة اكتسبت أسبوعية "الشروق" الثقافية الناطقة

[1] عباسة جيلالي، المرجع السابق، ص، 131، 132.

بالعربية والصادرة بالعاصمة مقروئية واسعة بحيث وصل سحبها إلى غاية 300 ألف نسخة وخاصة بعد توقيف العناوين الناطقة باللغة الوطنية مثل الصح–آفة والنور وبريد الشرق.[1]

وحسب كثير من النقاد والباحثين فإن هناك أسباب ودوافع كثيرة أدت إلى ازدهار الصحافة المكتوبة بالجزائر في فترة ميلادها ومراحلها الأولى، ومن بين هذه الأسباب نذكر مايلي:

- الطريقة التي تتم بها معالجةالأخبار، والتي تتميز بالجرأة والنقد مما أكسبها مصداقية الجمهور، وجعل القراء يحجمون عن مطالعة جرائد القطاع العام.
- تعطش القارئ الجزائري إلى الأخبار ذات الرأي المخالف.
- القناعات السياسية التي كانت لدى أقطاب الصحافة الخاصة كان لها دورا كبيرا في نجاح الصحافة الخاصة وازدهارها، نظرا لتناسب أفكار الكثير من الأحزاب السياسية والجمعيات الاجتماعية والتي كانت تنشر أفكارها ومواقفها على صفحات الجرائد الخاصة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الفترة عرفت تطورا نوعيا إلى جانب التطور الكمي، والذي تمثل في حرية التعبير ولو أنها كانت نسبية، إلا أن هذا لم يمنع من تناول القضايا الشائكة، والتي كانت قبل سنة 1990م من المحظورات، كما تميزت هذه الفترة بنشوب عدة خلافات ونزاعات بين السلطة السياسية من جهة والصحافة غير العمومية من جهة أخرى.[2]

ثانيا: أوضاعالصحافة المكتوبة بعد التعددية:

1-فترةبداية الأزمة الأمنية:

أ-من حيث العناوين:

كانت سنة 1991م سنة مرجعية، توسع فيها الحقل الإعلامي التعددي، حيث قفز عدد العناوين الصادرة آنذاك من 49 عنوانا إلى 74 عنوانا، ووصل السحب إلى 1337000 نسخة/يوم، تتوزع كالتالي[3]:

[1] المرجع نفسه، ص 132، 133.

[2] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص 30،31.

[3] جمال بوعجيمي وبلقاسم بن روان، **الصحافة الإلكترونية في الجزائر: واقع وآفاق**، جامعة الشارقة، كلية الاتصال، مؤتمر صحافة الانترنت، 22-23 نوفمبر 2005، ص22.

نوع الصحيفة	عدد العناوين	عدد السحب
اليوميات	17	1.113.500
الأسبوعيات	45	1.798.000
الدوريات	12	648000
المجموع	74	1337000

وعلى العموم يمكن رصد تطور عدد العناوين، من خلال الجدول الموالي:

السنة / الدورية	1990	1991	1994	1995	1996	1997
يومية	35	17	27	23	19	18
أسبوعية	100	45	59	47	41	42
دوريات أخرى	86	12	33	24	25	15
المجموع	221	74	119	94	85	75

يبين الجدول تطور العناوين من سنة 1990 إلى سنة 1997م.[1]

فمن خلال الجدول يتبين أن عدد العناوين بلغ ذروته سنة 1990م أي نفس السنة التي تم فيها إصدار قانون الإعلام لسنة 1990م، حيث بلغ عدد اليوميات 35 يومية، والأسبوعيات 100 أسبوعية والدوريات الأخرى 86 دورية تشكل الصحافة الخاصة بما فيها الحزبية نسبة 95% من عدد العناوين، لكن ابتداء من سنة 1991م عرف قطاع الإعلام المكتوب تراجعا رهيبا في عدد العناوين إذ بلغ 74 عنوانا من بينها 17 يومية، 11 يومية تابعة للقطاع الخاص،وهنا يتبين الفرق الكبير بين سنة 1990و1991م حيث أن معظم العناوين التي أنشئت توقفت عن نشاطها بعد

[1] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص72، 73.

أقل من سنة من ظهورها. ثم عرفت سنة 1994، عودةفي ارتفاع عدد العناوين إذ وصل إلى 119 من بينها 27 يومية، لكن ابتداء من سنة 1995م تراجع العدد حيث وصل سنة 1997م 75 عنوانا من بينها 18 يومية.

وتعود أسباب هذا التراجع في عدد العناوين إلى توقيف المسار الانتخابي وما تبعه من أحداث بعد تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية تحت حجة حالة الطوارئ، إضافة إلى أن الكثير من العناوين التي أنشئت من طرف مجموعات تحرير تكونت فقط للاستفادة من المساعدة التي قدمتها الحكومة بمقتضى مرسوم رئيس الحكومة الأسبق "مولود حمروش" ثم توقفت العناوين مباشرة بعد صدور أعدادها الأولى.[1]

كما شهدت سنوات 1994-1996م، انخفاضا ملحوظا في عدد النسخ المسحوبة، وهذا بسبب أعمال الإرهاب والعنف التي طالت فئات كثيرة من المجتمع، من بينها رجال الإعلام الذين تمّ اغتيال الكثير منهم بسبب عملهم كصحفيين، وبسبب محتويات جرائدهم[...][2]

وابتداء من سنة 1994م عرفت الساحة الإعلامية تطورا في عدد العناوين حيث ارتفع العدد من 74 عنوانا إلى 119 عنوانا من بينها 62 عنوانا خاصا، وسجلت الساحة الإعلامية سنة 1994م، 27 يومية و59 أسبوعية و33 دورية أخرى، ثم عاد التراجع في عدد العناوين خلال سنتي 1995مو1996م، إذ بلغ عدد العناوين سنة 1995م، 94 عنوانا و85 عنوانا في سنة 1996م، ذا بالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لصالح الصحافة المكتوبة والتي تمثلت أساسا في:

- إعفاء الناشرين من الضرائب لمدة سنتين للمؤسسات الجديدة، وهو إجراء يسمح للصحف بأن تعرف استقرارا ماليا وتبعدها عن الوقوع في أزمة مالية تعجل بانسحابها من السوق الإعلامية.
- خفض أعباء الباترونة la part patronaleمن 24 %إلى 7%.
- خفض امتيازات ومشجعات ضريبية بالنسبة للاستثمارات الجديدة في مجال الصحافة المكتوبة.

[1] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص 72، 73.

[2] جمال بوعجيمي – بلقاسم بن روان، المرجع السابق، ص 22، 23.

- خفض رسوم القيمة المضافة"TVA"والتي تقلصت سنة 1996م بشكل ملموس حيث كانت قبل سنة 1996م تقدر بـ 13%، ثم استقرت سنة 1996م بنسبة 7%.

كما عرفت الساحة الإعلامية ابتداء من سنة 1996م تراجع صحف القطاع العام من حيث القراء الذين فضلوا صحف القطاع الخاص والتي عرفت استقرارا وتمكنت من المحافظة على قاعدة من القراء وضمنت الانتشار لدى المواطنين.إن تراجع صحف القطاع العام مقابل استقرار القطاع الخاص خاصة جرائد الخبر الوطن .Liberté, Le matin, Le soir d'Algérieجعل الصحافة الخاصة تشكل أهم مميزات المشهد الإعلامي في الجزائر في قطاع الإعلام المكتوب.[1]

لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا فابتداء من سنة 1998م عرفت الساحة الإعلامية زيادة في عدد العناوين حتى بلغ 250 نشرية سنة 1999م، كما أن الارتفاع الذي عرف في عدد العناوين خلال سنوات 1990م، 1994م، 1999م، نتيجة إنشاء مؤسسات خاصة وليس مؤسسات عمومية تنشط في مجال الصحافة المكتوبة، حيث أن ما نسبته 95% من العناوين الموجودة في السوق الجزائرية تابعة للقطاع الخاص.

وعرفت سنوات 2003، 2004، 2005، 2006، استقرار عدد العناوين بالرغم من غياب عناوين بارزة عن السوق الإعلامية، والجدول الآتي يوضح عدد العناوين إلى غاية ماي 2006م.

نوع الصحيفة	عدد العناوين
يومية	45
أسبوعية	60
دورية أخرى	27
المجموع	132

جدول يوضح عدد العناوين سنة 2006م.

[1] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص73، 74.

من خلال الجدول فإن عدد اليوميات بلغ أكبر مستوياته منذ ظهور الصحافة سنة 1990م، بحيث لم يتعد عدد اليوميات 45 يومية وسجل هذا الرقم سنة 1990م، من بينها ستٌ تابعة للقطاع العام و39 يومية تابعة للقطاع الخاص أي نسبة 86,67% من مجموع اليوميات لصالح القطاع الخاص.[1]

ب-من حيث السحب اليومي للصحف:

قبل ظهور التعددية الإعلامية بلغ السحب اليومي المتوسط للنشريات الأربعة عشر 745847 نسخة يوميا، وهو معدل ضعيف جدا بالنظر لعدد السكان حيث كانت اليوميات الست تسحب مجتمعة 668273 نسخة يوميا، تتقدمها يومية المجاهد بالفرنسية بسحب يومي متوسط يصل إلى 340640 نسخة يوميا، أما بالنسبة للأسبوعيات الأربعة فوصل سحبها اليومي المتوسط 72281 نسخة يوميا، أما بالنسبة للدوريات الأخرى فبلغ سحبها اليومي المتوسط 5293.

يبين السحب المتوسط للجرائد سنة 1989م

العناوين	العدد	السحب اليومي المتوسط
اليوميات	06	668273
الأسبوعيات	04	72281
الشهريات	04	9253
المجموع	14	745847

لكن بعد إصدار قانون الإعلام لعام 1990م تغيرت الخارطة الإعلامية بظهور الصحافة الخاصة، حيث بدأ السحب اليومي المتوسط لصحف القطاع العام في الانخفاض وقابله ارتفاع السحب اليومي المتوسط لصحف القطاع الخاص وأصبح القطاع العام في مجال الصحافة المكتوبة لا يمثل إلا جزءا

[1] المرجع نفسه، ص74، 75.

يسيرا من المشهد الإعلامي الجزائري، وفي الجدول الآتي نبين تطور السحب اليومي ابتداء من سنة 1990م إلى غاية 2006م.[1]

وحسب ابراهيم ابراهيمي فإن تقديرات السحب لليوميات الجزائرية في فيفري 1991، بلغت:

1-الصحافة الحكومية (العمومية):

باللغة العربية:

المساء 80.000

الجمهورية 60.000

النصر 60.000

النهار 30.000

السلام 60.000

باللغة الفرنسية:

Horions 220.000

مجموع السحب: **510.000**

2-صحافة حزب جبهة التحرير الوطني:

[1] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص75، 76.

الشعب .....
60.000

الجمهورية .....
300.000

مجموع السحب.....**360.000**

3-الصحافة المستقلة:

الخبر .....
30.000

El watan
110.000 .....

Le soir d'Algérie
130.000 .....

Alger républicain
50.000 .....

Le quotidien indépendant
30.000 .....

مجموع السحب: **320.000**

المجموع العام للسحب: .....**1.220.000**[1]

كما يبين الجدول الموالي السحب اليومي المتوسط من 1991م إلى غاية 2006م[2]

[1]Brahim Brahimi,**la liberté de l'information à travers les deux codes de la presse (1982-1990) en Algérie**, revue algérienne de communication, institut des sciences de l'information et de la communication, université d'Alger, Algérie ,n 6-7,printemps 1991,page 34.

[2]نور الدين تواتي، المرجع السابق،ص76.

السنة	1991	1992	1994	1995	1996	1997	1999	2004	2006
السحب اليومي المتوسط	1446362	1141552	1185870	835096	679614	919501	1235201	1504400	1712497

من خلال الجدول نتوصل إلى أن تطور الصحافة الوطنية من حيث زيادة السحب عرفت قفزة ابتداء من سنة 1990م، وهو التاريخ الذي دخل فيه قانون الإعلام حيز التطبيق حيث انتقل السحب اليومي من 745847 نسخة يوميا سنة 1989م إلى 1446362 نسخة يوميا سنة 1991م، أي بزيادة قدرها 700515 نسخة، أما السحب السنوي فانتقل من 272234155 نسخة سنوية إلى 442669500 نسخة سنة 1991 أي بمعدل نمو قدره 87.08%.

وكما هو الحال بالنسبة للعناوين التي انخفضت في سنة 1992م إلى 1141552 نسخة يوميا ثم استمر في الانخفاض حيث وصل سنة 1995م إلى 835096 نسخة يوميا ليصل إلى سنة 1996م إلى أدنى مستوى؛بل إلى أقل من رقم السحب اليومي سنة 1996م إلى 6796147 نسخة يوميا، لكن بداية سنة 1997م، عرف السحب اليومي لسنة 1999م استقرارا وبدأ في الارتفاع سنة بعد أخرى، إذ قدر السحب اليومي لسنة 1999م بـ 1235201 نسخة يوميا، وبلغ إلى غاية ماي 2006 رقم 1712497 نسخة يوميا.[1]

ويشكل السحب اليومي للصحافة الخاصة الجزء الأكبر أي ما نسبته 91.65% وهو ما يمثل 1132151 نسخة يوميا مقابل 8.35% بالنسبة لصحف القطاع العام، وهو ما يمثل 103050 نسخة يوميا، وهي نسبة بسيطة جدا مقارنة بالمكانة التي تحتلها الصحافة الخاصة في السوق الإعلامية.

ثم استمر السحب في الجزائر حيث أن عدد الجرائد التي فاق سحبها مئة ألف نسخة، أربعة جرائد هي الخبر، El watan، Liberte، LeQuotidien d'Oran، بسحب فاق

[1] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص76،77.

825500 نسخة يوميا بالنسبة لليوميات وهو ما يعادل 59.95% من مجموع السحب اليومي الإجمالي لليوميات، أما النسبة الباقية 41.05% فتتقاسمها اليوميات الأخرى والمقدرة بـ 41 يومية.[1]

2-الصحافة المكتوبة في الوقت الراهن:

لم تكن التغييرات التي أحدثت في رأس هرم السلطة بدءا من سنة 1999م، مع تولي الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" رئاسة الجمهورية وانتقال الحكم من رجل عسكري إلى آخر مدني، لتغير الكثير في نظرة السلطة السياسية الحاكمة لوظائف وأدوار الصحافة، أو لتغير من أداء هذه الأخيرة، على الأقل في العهدة الأولى من حكمه، فقد اتسمت بداية هذه المرحلة بنوع من التوتر والصدام بسبب رغبة الصحافة من جهة في تحصيل المزيد من فضاءات التعبير السياسي، ورغبة الرئيس من جهة أخرى في تأجيل الصحافة لهذه المطالب وأن تلتفت إلى استرجاع هيبة الدولة واستتباب الأمن، وتحاول رسم صورة إيجابية عن الأوضاع في الداخل بدل الصورة السلبية التي تسوقها للبلاد في الخارج.[2]

كما شهدت المرحلة توترا في الخطاب الرسمي بين المسؤول الأول في البلاد وبعض العناوين الصحفية الخاصة... الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في انتقاداته المتكررة للوضع العام في البلاد لم يتوان في اتهام الصحافة بصب الزيت على النار في الأزمة التي تعرفها البلاد منذ أكثر من عشرية من الزمن، وهو الخطاب الذي فتح الباب أمام حملات إعلامية واسعة من قبل بعض الصحف الخاصة ضد شخص الرئيس من جهة، ومن قبل المحيط السياسي والإعلامي الموالي للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" من جهة أخرى... وقد أكد الرئيس في إحدى تصريحاته بأنه هو المسؤول الأول عن الوسائل الإعلامية العمومية، بل وأكد كذلك في نهاية 1999 بأنه هو رئيس تحرير وكالة الأنباء الجزائرية. والصحافة كما جاء في الخطابات الرسمية للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" هي:" تلك الخاصية الحساسة المتعلقة بمعرفة تنبيه المواطن من أجل المحافظة على يقظته وليس تغذية يأسه". (أنظر رسالة الرئيس للصحافة يوم 03 ماي 2001). وقد أضاف الرئيس بوتفليقة في رسالة وجهها للصحفيين في اليوم العالمي لحرية الصحافة سنة 2005 بالقول:

[1] المرجع نفسه، ص77.

[2] فيصل مرحي، المرجع السابق، ص 207.

"لئن استعرضنا الأشواط الهامة التي قطعتها الجزائر منذ استقلالها على طريق ترشيد إعلامها لخدمة تنميتها وتقدمها، نجد أن التعددية الإعلامية ما فتئت تبرهن على فاعلية المجتمع وقدرتها على توفير الظروف المواتية لتحسين نهوض الصحافة الوطنية بدورها الإعلامي والتربوي بكل مسؤولية خدمة للوطن والشعب الجزائري دون سواهما."[1]

وفي سياق الحديث عن حرية التعبير في هذه المرحلة، فقد عبّر مجموعة من الصحفيين عن رأيهم في الموضوع من خلال حوار أجراه معهم الصحفي "عبد الكريم لونيس"، فرأى:

رئيس تحرير جريدة اليوم السيد " لخضاري خالد":" أن هناك قواعد لعبة معروفة على أساسها لا يمكن انتظار أكثر مما هو موجود حاليا، فنحن كصحفيين نتوق إلى جو إعلامي حر بعيدٍ عن الضوابط الكثيرة التي تقيد ممارسة المهنة وحرية الإعلام على حد سواء، ومن أجل ذلك نحن نحاول التكيف مع الوضع الذي بقي على حاله منذ زمن التعددية مع العمل على إحداث التغيير، حتى ولو أننا متأكدون أن ذلك لن يكون بين عشية وضحاها، خاصة وأنه لا يوجد تأسيس قانوني لحرية التعبير والممارسة الصحفية، وبالتالي حجم التفاؤل بقدر الوضع السياسي".

كما رأى السيد "عبد الكريم سجال" (رئيس القسم المحلي بجريدة الفجر):" أنه لا يمكن استباق الحديث عن نتائج التطورات التي تشهدها الساحة الإعلامية في الجزائر، خاصة وأن السلطة عودتنا سياسة التأجيل والهروب إلى الأمام، الشيء الذي تسبب في عدم تحقيق أي تقدم في المجال الإعلامي، فقانون الإعلام الأخير (1990) الذي علّق عليه رجال الإعلام آمالهم، جاء فارغا وتضمن مواد لم ترتق للمستوى الكفيل لمواكبة التطورات التي تعرفها الساحة الإعلامية على المستوى العربي والعالمي.

أما فرحات زعفان (صحفي بجريدة La Dépêche de Kabylie):" فرأى أن حرية التعبير في الجزائر مقترنة بمدىالتطبيق الصحيح للقوانين، عدم الخلط بين السياسة والإعلام، لأن هذا

[1] بوجمعة رضوان، **الصحفي والمراسل الصحفي، في الجزائر: دراسة سوسيو–مهنية**،ط1، طاكسيم.كوم للدراسات والنشر والتوزيع،الجزائر، 2008،ص 25،26.

الوضع أفرز العديد من السلبيات والعوائق التي أثرت على العمل الصحفي وحرية التعبير على حد سواء، وتمخضت عنها هي الأخرى فوضى صار من الواجب الإسراع في معالجتها".[1]

وفي مقال له في جريدة الخبر بيّن السيد"علي جري" (مدير يومية الخبر سابقا) عن قضية "رفع التجريم عن جنح الصحافة" المقرر في قانون العقوبات لسنة 2001 في مادتيه 144* و144 مكرر**،

"أن هناك موقفين من القرار، موقف وصف الخطوة بالتاريخية، معتبرا إياها بمثابة ميلاد ثان للصحافة الجزائرية، وبين من اعتبرها خطوة غير كافية لضمان وتأمين ممارسة حرية الصحافة وترقيتها، ولكل فريق حجته.

لكن للحقيقة حججا أخرى لا يمكن القفز عليها ولا اختزالها، صحيح أن قضية إلغاء عقوبة حبس الصحفيين، كانت ولا تزال في صميم انشغالات الأسرة الإعلامية، لكن الأصح أن هذا المطلب كان ضمن واحد من ضمن مطالب كثيرة طالما رفعها الصحفيون، وكان رد السلطة في تلك الفترة يأتي بالمزيد من التضييق والتضليل والابتزاز والتمييع.[2]

من جانب آخر، لم يعد الملف الأمني وحده في صدارة الاهتمام بالنسبة للصحافة والمجتمع ككل، فبداية من سنة 2000م، برزت قضايا أكثر أهمية ككيفية مواجهة مخلفات عشرية الإرهاب، وقضايا

[1] صحفيون يتحدثون عن حرية الإعلام والتعبير في الجزائر، الموقع السابق.

* المادة 144 مكرر: القانون رقم 01. 09 المؤرخ في 26 يونيو 2001: "يعاقب بالحبس من ثلاثة (03) إلى اثني عشرة شهر (12) وبغرامة من 50000 إلى 250000دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أساء إلى رئيس الجمهورية بعبارات تتضمن إهانة أو سبا أو قذف سواء كان ذلك عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح أو بأية آلية لبث الصوت أو الصورة أو بأية وسيلة الكترونية أو معلوماتية أو إعلامية أخرى. تباشر النيابة العامة إجراءات المتابعة الجزائية تلقائيا. في حالة العودة، تضاعف عقوبات الحبس والغرامة المنصوص عليها في هذه المادة".

** المادة 144 مكرر 1:"عندما ترتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة 144 مكرر بواسطة نشرية يومية أو أسبوعية أو شهرية أو غيرها، فإن المتابعة الجزائية تتخذ ضد المرتكب الإساءة وضد المسؤولين على النشرية وعن تحريرها، وكذلك ضد النشرية نفسها، في هذه الحالة يعاقب مرتكبو الجريمة بالحبس ثلاثة (3) أشهر إلى 12 اثني عشر شهرا وبغرامة من 500.000 دج إلى 2500.000 دج تباشر النيابة العامة إجراءات المتابعة الجزائية تلقائيا، في حالة العود تضاعف عقوبات الحبس والغرامة المنصوص عليها في هذه المادة".

[2] بقية المقال أنظر: علي جري، "**لصالح السلطة أولا وللصحافة ثانيا**"، جريدة الخبر اليومي، السبت: 2011/04/23. www.elkhabar.com

التنمية والبطالة والفقر والفساد أيضا. فمع انتعاش أسعار المحروقات بداية من سنة 1999م، بدأت الوضعية المالية للجزائر في التحسن، وهو ما وفر سيولة مالية للسلطات لتتدارك العطل الذي أصاب التنمية والشروع في تجسيد عدد من المشاريع الكبرى، بعضها كان معطلا لنقص التمويل، كما انتعشت الاستثمارات بعد تحسن نسبي في الوضع الأمني، ترتب عن هذا الوضع إخفاق الدولة في الريع النفطي واستشراء الفساد في مؤسساتها، فبداية من سنة 2003م، هيمنت على صفحات الجرائد ملفات كبرى عن سوء التسيير وسرقة المال العام.

كما حصل تراجع في المنظومة التشريعية المنظمة للصحافة مع تعديل قانون العقوبات في 26 جوان 2001م، الذي شدد العقوبات ضد الصحفيين الذين تثبت في حقهم تهمة القذف، وأدخل تجريما جديدا وهو الإساءة، وهو ما يعني ردع أية محاولة من قبل الصحفيين، ومن خلالهم المجتمع، لممارسة حق مساءلة المسؤولين ومراقبة أدائهم، والمطالبة بالشفافية في تسيير الشأن العام.[1]

جاءت النصوص في ظرف سياسي معين، وكان القصد منها ردع الصحافة التي تنشر على صفحاتها مقالات جريئة ضد سياسة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" والحكومة، وحملت تلك النصوص ضغطا جديدا على الصحافة، بحيث ارتفع عدد القضايا المرفوعة ضدها أمام المحاكم وواجه لصحفيون متاعب كبيرة. وعليه، من الضروري إلغاء التدابير القانونية المجرمة لأخطار الصحافة، بل وتشريع مزيد من الضمانات القانونية للحق في الإعلام، وباختصار ينبغي أن نسارع لبلورة منظومة قانونية مطابقة للمعايير العالمية في هذا الشأن.[2]

وفي ظل هذه الظروف، تقدمت الجزائر بأربع مراتب في مؤشر "مراسلون بلا حدود"، لحرية التعبير والصحافة العام الجاري 2014، ووضعت في المرتبة 121، ضمن التصنيف العالمي المكون من 180 دولة، بعدما رتبت في التصنيف 125، وفقا لمؤشر عام 2013، لتبقى بذلك الجزائر في الخانة "الحمراء" ضمن خارطة العالم لحرية الصحافة، وهي الخانة التي تؤشر على "الوضعية الصعبة".فمنذ ثلاث سنوات، لم يتأرجح ترتيب الجزائر بشكل لافت في التصنيف العالمي لحرية التعبير والصحافة، وفقا لمؤشر "مراسلون بلا حدود"، إذ بقيت في صعود ونزول ضمن "العشرينية" بعد المائة، واحتلت عام 2012، المرتبة 122، ما يعني أن وضع حرية الصحافة في البلاد لم يتغير،

[1] محمود بلحيمر، المرجع السابق، ص 42.
[2] المرجع نفسه، ص 46.

رغم الإجراءات التي قامت بها الحكومة، بعد التصديق على قانون الإعلام الجديد، العام الماضي، ثم إنشاء سلطة الضبط للقطاع السمعي البصري، شهر أكتوبر المنصرم، حتى وإن أبدت "مراسلون بلا حدود" مخاوف من "عدم استقلالية هذه الهيئة"، ودائما تبقى الجزائر مرتبة في النصف الثاني في التصنيف العالمي، ما يعني أنها "دون المستوى في مجال الحريات الإعلامية وحرية التعبير"، ووضعت الجزائر في الخانة الحمراء ضمن خارطة العالم في مؤشر المنظمة، رفقة عدة دول تشهد نفس الوضعية تقريبا، مثل الإمارات العربية المتحدة ومالي وأنغولا. [1]

والملاحظ في المؤشر الجديد، أن دولا إفريقية، كغانا والنيجر والسنغال والبنين رتبت في تصنيف أفضل من الجزائر بكثير، وبعض منها صنف أفضل من فرنسا (المرتبة 39). بينما صنف المغرب في (المرتبة 136)، تليه ليبيا (137)، وتقاربت تصنيفات الدول العربية التي ورد ترتيبها بعد المائة في أغلبها.ونالت الجزائر نقطة 36,26 %، وهي نسبة لا تنسجم مع الخطاب الرسمي، بشأن تحسن حرية التعبير والصحافة في الجزائر، حتى وإن أفرد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" للقطاع يوما يحتفل به، (22 أكتوبر)، لكن الواقع، أن مجال الحرية يتطلب انفتاحا أكبر، يطال تكريس حق الإعلاميين والنشطاء في الوصول إلى مصادر الخبر، وهو "متغير" يستند إليه بصفة أكبر في رصد واقع حرية التعبير في شتى البلدان.[2]

أما عن علاقة الصحافة المكتوبة بالمطابع، فقد عادت قضية الصحف الممنوعة من الطبع لتحتل واجهة الأحداث، حيث نشرت جريدة "الخبر" في عددها رقم 7479، عن قرار مطبعة الوسط العمومية توقيف سحب 8 جرائد، بحجة عدم تسديد ديونها المتراكمة. ويظهر من بين الصحف التي صدر في حقها القرار، جريدتا "الجزائر نيوز" بطبعتيها العربية والفرنسية، وجريدة "الأجواء"، وعدد من الجرائد الأخرى قدّرها مدير مطبعة الوسط"عبد القادر مشاط" بثمانية.

بينما تصر بعض الجرائد على أن قرار توقيفها عن الطبع سياسي بالدرجة الأولى، تنفي مطبعة الوسط ما تعتبرها "ادعاءات لا أساس لها" في قضية تجارية بحتة. وتوجد في الساحة الوطنية أكثر من

[1] محمود بلحيمر، المرجع السابق، ص 46.

[2] الجزائر في "الخانة الحمراء" لتقرير "حرية التعبير والصحافة": ظلت في ذيل الترتيب في مؤشر 2014 لـ"مراسلون بلا حدود، www.elkhabar.com/ar/politique، الثلاثاء 16 /12/ 2014.

79 صحيفة بالعربية و58 بالفرنسية، حسب موقع وزارة الاتصال، أغلبيتها لا تدفع مستحقات السحب في مطابع الدولة ولديها ديون.

ووصف مدير جريدة "الجزائر نيوز" بطبعتيها العربية والفرنسية"احميدة العياشي" الحجج التي ساقها بر مطبعة الوسط في إيقاف سحب جريدته بالأكاذيب التي لا أساس لها. واتهم مدير المطبعة بتنفيذ حملة تشويه.

وفي نفس السياق، قالت "حدة حزام" مديرة جريدة "الفجر" نها تنتظر يوم الثلاثاء القادم، صدور الحكم من محكمة الاستئناف في قضية نزاعها مع مطبعة الوسط. وهددت "حزام" بالدخول في إضراب عن الطعام، خلال اليوم الثالث من شهر رمضان، ي حال لم تسو وضعية جريدتها المتوقفة عن السحب منذ 2 جوان الماضي العناوين التي أثبتت مهنيتها الصحفية، وأبدت استعدادها لتسوية وضعيتها المالية.

... هذا ونفى عبد القادر مشاط، في تصريح لـ"الخبر"، وجود أية خلفية سياسية لقرار مطبعة الوسط توقيف سحب عدد من الجرائد في الآونة الأخيرة. وقال بصيغة التساؤل: "لو كان الأمر مرتبطا بالسياسة لماذا يسمح لمديرة جريدة "الفجر" بأن تسحب في المطابع العمومية شرقا وغربا؟ وكيف يمكنني إيقاف جريدة "الأجواء" و"ميلود شرفي" معروف بانتمائه إلى حزب في السلطة؟".[1]

وفي سياق آخر، دعا نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أحمد قايد صالح، وسائل الإعلام إلى "الحرص على الارتقاء برسالتها الإعلامية بما يحقق المصلحة العليا للوطن ويحافظ على النسيج الاجتماعي أمام المخاطر والتحديات التي تواجهها الأمة في الوقت الراهن"، وشدد على ضرورة" أن ترتقي وسائل الإعلام والصحافة بالخطاب الإعلامي إلى مستوى المسؤولية الوطنية التي تخدم التنمية والبناء وتعزز الديمقراطية".

ووجه الفريق "قايد صالح"، ما يشبه انتقادا لوسائل الإعلام الوطنية، وعبر عن هذا الانتقاد في شكل "دعوة" إلى الابتعاد عن نشر ثقافة الكراهية وكل أشكال التعصب، وكان ذلك خلال إشرافه على افتتاح ملتقى حول "الإعلام الوطني على ضوء التحديات الأمنية"، بالعاصمة.

[1] جريدة الخبر (يومية جزائرية مسقلة)،نتيجة حتمية لـ "تسييس" الطباعة والإشهار- توقيف 8 جرائد وجدولة ديون 14 أخرى-، الأحد 29 جوان 2014، العدد 7479.

حيث أوضح "أن الإعلام رسالة سامية والكلمة مسؤولية والتزام، وعليه نؤكد في هذا المقام على أهمية أن تلعب وسائل الإعلام دورها الوطني في تمتين أواصر التلاحم والوحدة بعيدا عن نشر ثقافة الكراهية وكل أشكال التعصب".

واعتبر المتحدث أن صناعة الإعلام يتعين أن تكون "قادرة على قطع أشواط أخرى على درب تنميتنا الوطنية بما يكفل حماية أمننا الاقتصادي والاجتماعي، ويسهم بالتالي ودون شك في تدعيم أواصر التلاحم وإقامة جسور الثقة المتبادلة بين الجيش والأمة، أساسها الولاء للجزائر بعد الله سبحانه وتعالى والغيرة على أمنها ودفاعها الوطني".[1]

المبحث الثالث: معوقات الممارسة الإعلامية في فترة التعددية:

أولا: المعوقات المادية والتقنية:

1- مسألة دعم الدولة:

لصحافة الخاصة في بداية انطلاقتها تعقيدات متعلقة بهشاشة الوضعية المالية أو الاقتصادية للمؤسسة الصحفية ذاتها، فالعائدات المالية المحصلة من مبيعات الصحف ومن الإشهار لم تكن كافية لتأمين التوازن المالي المطلوب للمؤسسة الإعلامية، وصار الصحفيون الذين اختاروا طريق "المغامرة الفكرية" أمام خيارين معقدين:

إما التمسك باستقلالية الخط الافتتاحي لجرائدهم، وهو ما كان سيحرمهم من الدعم الحكومي، أو من ممولين خواص، وبالتالي قبول الموت المبرمج لتلك الصحف.

أو القبول بالتفاوض، أو لنَقُل التنازل، على خطوطهم الافتتاحية، أي عن جزء من حريتهم، بهدف إنقاذ تجربتهم الناشئة من الانهيار، ويعتبر هذا في حد ذاته بداية ضغط جدي على الصحافة، مما جعل مسؤوليها يراجعون طريقة تعاملهم مع بعض الملفات، بحيث تراجعت حدة الجرأة التي عهدناها عند النشأة.[2]

---

[1] جريدة الخبر(يومية جزائرية مستقلة)، أظهر عدم رضاه عن أدائها"**قايد صالح يدعو وسائل الإعلام إلى الابتعاد عن "ثقافة التعصب والكراهية"**، الثلاثاء 23 /12/ 2014.

[2] محمود بلحيمر، المرجع السابق، ص38.

إن الانفجار الإعلامي الحر[...] لم يعمر طويلا حيث طفت بوادر انحرافه منذ البداية: عدة مشاكل مهنية مرتبطة بارتفاع تكاليف السحب، مشاكل الطباعة، الإشهار والتوزيع، عدم كفاية دعم الدولة للحق في الإعلام فيما يخص التوزيع وخاصة في ولايات الجنوب، التمييز المفرط بين الصحف في التعامل الإعلامي، مما ساعد على ارتباط بعض مديري الصحافة الخاصة بالمال ومراكز القرار، فاختاروا سندا ماليا/سياسيا أو أكثر في آن واحد.

وبدأت تغيب العناوين غير المدعومة، بسبب عدم تنظيم المهنة، واحتكار وسائلها، وانعدام قواعد دعم عادلة متعددة وفعالة، ولم يتمكن البعض الآخر (المعارض خاصة) من جهته طيلة هذه المرحلة من الاعتماد سوى على المبيعات والتطوع بعدما همشت صحفه خبريا ومنع عنها الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر اللذان خصت بهما السلطة نوعا آخر من الصحافة والصحافيين.[1]

فرصدت إمكانيات مالية ضخمة مباشرة من خلال الإعلانات (فالعائدات الإعلانية لجريدة "ElWatan" سنة 1993 مثلا عادلت عائدات بيعها، وذلك على نقيض أهم الصحف العربية الخاصة التي كانت تفوقها سحبا).هذا بالإضافة طبعا إلى مساعدات الدولة المالية المباشرة للصحف الخاصة والتي استفادت منها بالدرجة الأولى الصحف الصادرة بالفرنسية وعلى رأسها (AlgerRépublicain) و(El Watan) ثم صحيفة "الخبر". كما يوضحه الجدول الموالي[2]:

الصحيفة	ثمن المساعدات(دج)
Alger républicain	6 508 950.96
El watan	6 284 947.08
الخبر	5 216 608.08
Le soir d'Algérie	2 565 213.93

[1] عددا كبيرا من الذين ضمنت طاعتهم من قدامى الصحافيين المشاهير، المعتادين على الرقابة الذاتية، الإذّعان والامتيازات: "الذين حصروا مركز اهتمامهم في المحافظة على كراسيهم والامتيازات المرتبطة بها...".

[2] فضيل دليو، المرجع السابق،ص77،76.

إلا أن قضية دعم الدولة للصحف الخاصة أو المستقلة، لا يعني بالضرورة ابتعاد هذه الأخيرة عن خطها الافتتاحي في سبيل الحصول على المساعدات المادية اللازمة لبقائها واستقرارها، أو الابتعاد عن نقد سياسات الدولة، فهذا المفهوم غير معمول به لدى بعض الدول الأوربية خاصة الاسكندنافية.

فهناك مساعدات مالية مباشرة للصحافة تكفلها بعض الحكومات. فالنرويج، والسويد، وفنلندا هي من بين البلدان التي تقدم مساعدة مالية حكومية مباشرة إلى الصحافة، ففي النرويج بدأ النظام عام 1969م، كمحاولة لكبح الانخفاض المقلق في عدد الصحف بعد الحرب العالمية الثانية. فوجهت الحكومة مساعداتها المالية إلى الصحف المحلية الصغيرة، وإلى صحف الأقليات الثقافية [...]، وكان الهدف هو الإبقاء على الصحف الضعيفة ماليا في المهنة وبالتالي الإسهام في تنوع سي في المجال العام [...] ومهما كانت قدرات المساعدات المالية النرويجية أو إخفاقاتها، فإنه يتضح، على الأقل، أن التعبير الحر لم يتضرر بمشاركة الحكومة في الصحافة المستقلة، مع أن ذلك الإشراف محظور في الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال ليس هناك دليل على أن الصحف النرويجية التي تتلقى مساعدة مالية هي أكثر طواعية من الصحف الأخرى، أو أكثر ميلا إلى كبح النقد للحكومة.

وفي الواقع تشير بعض الدراسات إلى أن هذه الصحف أكثر ميلا من الصحف الأخرى إلى انتقاد الحكومة.[1]

2- احتكار الإشهار:

وفيما يخص الإشهار يكفي أن نشير فقط إلى قرار حكومة "بلعيد عبد السلام" في سنة 1992م، العودة مجددا لاحتكار الإشهار العمومي من خلال تعليمة وجهت إلى المؤسسات العمومية تلزمها بتوجيه إعلاناتها للوكالة الوطنية للنشر والإشهار، جاء ذلك في وقت كانت فيه موارد الإشهار المتأتية من القطاع الخاص قليلة جدا، فالبلد لم يعرف بعد حركية اقتصادية بالوتيرة الموجودة حاليا.[2]

[1] مايكل سكدسن، **علم اجتماع الأخبار The Sociology Of News**، ترجمة: أحمد رمو، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص 222.

[2] محمود بلحيمر، المرجع السابق، ص 40.

والدولة الجزائرية تحتكر تدبير وسيلة ترويج الإشهار في القطاع العام، لاسيما منذ العودة إلى نظام احتكار توزيع الإشهار العمومي سنة 1992، وتناط بالوكالة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP) الحكومية مهمة بث الإشهار الخاص بالمقاولات العمومية وإدارات الدولة في الصحافة، وتقوم في هذا الصدد بمراقبة أزيد من 85% من السوق الجزائرية، وهي نسبة تعادل مليار دينار (100 مليون فركا فرنسيا) برسم سنة 1995م، وذلك تبعا لما أورده ناشرو الصحافة الحرة، وليس ثمة أي جهاز لمراقبة البث أو أية أداة لتنظيم سوق الإشهار وضبطها، وترى صحيفة "La tribune" ليوم 20 فيفري 1995م، أن سوق الإشهار للقطاع العام، الموزَّع حسب رغبة الصحف، لا يمكن أن يحجب وجود إرادة لدى السلطات العمومية في إعادة المنشورات التي لا تمتثل للأوامر إلى جادة الصواب.

إن الصحيفة التي نادرا ما يتعدى إشهارها ثلاث صفحات لا تتلقى، إلا بكيفية استثنائية، ربع صفحة من الوكالة الوطنية لنشر والإشهار.

... غير أن عددا كبيرا من الصحف الحرة ظل بمثابة مقاولات مربحة بفضل الإشهار لفائدة القطاعين الخاص والحكومي عندما تحظى، مناوبة، برضا هذه الجماعة أو تلك من جماعات السلطة.

ويذكر "عمر بلهوشات" مدير صحيفة الوطن، أنه يتعين على صحيفة معينة أن تنشر ما بين أربع وخمس صفحات إشهارية يوميا لضمان بقائها واستمرارها...وبالمقابل نجد أن الظروف الأساسية لعمل الصحفيين غالبا ما تكتنفها الصعوبة المتمثلة في تذمرهم من تقاضي أجور زهيدة، كما أن بعض الصحف لا تتورع عن تشغيل محررين دون أن تؤمن لهم التغطية الاجتماعية، ويذهب بها الأمر إلى تشغيلهم بطريقة غير قانونية.[1]

3- ضغط المطابع وأزمة الورق:

كما تميزت المرحلة (التعددية) بظهور عوائق. متعلقة بمتطلبات طبع وسحب الجرائد، إذ عانت الصحافة المستقلة في بداية مشوارها من صعوبات السحب وارتفاع سعر السحب والبيع، حيث أصبح مشكل الطبع إضافة إلى التوزيع أحد الجوانب الأساسية التي تشكل هاجسا دائما للناشرين المستقلين خاصة فيما يتعلق بالمستحقات التي لم تسدد لهاته المطابع، ومحاولة السلطة السياسية

[1] منظمة العفو الدولية، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مرصد حقوق الإنسان، مراسلون بلا حدود، **الجزائر الكتاب الأسود**، ترجمة: عبد العزيز لودبي، نشر الفنك، الدار البيضاء، المغرب، 1997م، ص 53، 54.

الضغط عليها وأصبحت المطابع تتعامل مع الناشرين بحدة وصرامة خاصة بالنظر إلى الوضع الاقتصادي الذي تمر به البلاد وتحاول أن تفرض شروطها الاقتصادية لمحاولة التأقلم مع الواقع الاقتصادي الجديد. وأهم جانب في علاقة الصحافة المستقلة بالمطابع هو الديون، فكثيرا ما تلجأ المطابع إلى التهديد بتوقيف السحب أو اتباعإجراءات قانونية وتجارية، قصد الحفاظ على مصالحها التجارية.[1]

وتحتكر الدولة بالفعل الطباعة والمطابع الأربع الموجودة في البلاد، وهي مطبعة صحيفة "المجاهد" الحكومية، وهي الجريدة اليومية الوحيدة التي كانت تمتلك وسائلها الخاصة بالطباعة إلى حين صدور القرار الوزاري بتاريخ 17 فيفري، والذي قضى بتفويت المطبعة إلى شركة من الشركات التابعة للدولة، وهي شركة الجزائر للطباعة، وشركة الشرق للطباعة وشركة الغرب للطباعة، وتحتكر شركة الجزائر للطباعة في نفس الوقت وعلى نحو شبه تام استيراد الورق. إن احتكار المطابع والورق سيمكن السلطة من مزاولة رقابة قبلية على مضمون الصحف والتحكم فيها ماليا.[2]

غير أن السبب الأساسي في هاته الوضعية التي تشهدها الصحف المستقلة يعود أساسإلى الوضعية الاحتكارية التي يشهدها القطاع. فقد تحكمت المطابع في مصير الصحف المستقلة، وقلصت صفحاتها، وخفضت سحبها في مرات عديدة، كما قررت من جانب واحد رفع سعر السحب، مما أثر كثيراعلى الصحف في السوق الإعلامية، وهذا ما يؤكد على احتكار الدولةفي المجال.[3]

وفي نفس السنة (1992م) فإن مخزون الورق لم يكن قادرا على تموين المطابع بالورق إلاّ لفترة شهرين على أقل تقدير.لكن استفحال الأزمة كان بحدوثأزمة الورقسنة 1994م عندما أشارت المطابع إلى إمكانية تحديد أعداد الجرائد بحجة عدم توفر الورق وطالبت بدفع مستحقاتها قبل تنفيذ واستنساخ الجرائد بحجة أن المطابع مطالبة بدفع ثمن الورق قبل استيراده.كما أن الشركة الطابعة للوسط سعت منذ جانفي 1994 إلى رفع تكلفة التصوير الضوئي بنسبة 75% الأمر الذي رفضه الناشرون الخواص.

[1] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص79.
[2] منظمة العفو الدولية، المرجع السابق، ص 49.
[3] المرجع نفسه، ص 81، 82.

وتجدر الإشارة إلى أن هاته الزيادة التي اقترحتها مطبعة الوسط مرتفعة جدا بالنسبة للناشرين المستقلين. إلا أنها مشروعة ومنطقية من جهة أخربذلك بحكم قواعد السوق والانخفاض قيمة الدينار مقارنة بالعملة الصعبة، وارتفاع أسعار المواد الأولية في السوق الدولية، وليس هناك من خيار أمام لمبعة سوى أن ترفع أسعار خدماتها من طبع وسحب وتصوير. كما أن القرار الصادر عن وزارة التجارة بتاريخ 15 ديسمبر 1994م القاضي بضرورة رفع سعر الصحف ابتداء من جانفي 1995م تماشيا مع أسعار الورق والحبر في الأسواق الدولية.[1]

وعموما تعود أسباب هذه الأزمة إلى عدة عوامل نذكرها فيمايلي:

1- عدم دفع الفارق في سعر الطباعة منذ سنة 1993م من طرف الدولة لمؤسسات الطبعالتي كانت تستفيد منه كنظام تعويضي عن نفقاتها مما أحدث خللا في تحقيق توازن نسبي في التسيير.

2- صراع الناشرين مع أصحاب المطابع ابتداء من جانفي 1995م حول تكلفة سعر الطبعوالتي تعود أساسا حسب أصحاب المطابع إلى انخفاض قيمة الدينار، إذ لم تعد أسعار الطبع تعكس التكلفة الحقيقية لمقتضيات السوق، فارتفاع سعر الورق في السوق العالمية بـ 75% مقابل انخفاض العرض خاصة من طرف كندا وهولندا الممولتان الرئيسيتان في العالم.

3- ظروف السوق الدولية التي تخضع الصحف الوطنية لمبدأ العرضوالطلب الدوليين للمواد الأولية اللازمة للسحب من جهة والظروف السياسية الداخلية من جهة أخرى.[2]

لقد أحكمت الدولة بإقدامها على احتكار استيراد الورق، فرض سيطرتها على الصحافة التي تلقت ضربة موجعة بسبب أزمة الورق في السوق العالمية والتي تمخضت عن ارتفاع حاد في أسعاره. وقد صرح مدير صحيفة Le soir d'Algérie السيد "الزبير السويسي" إلى المبعوث الخاص لليومية الفرنسية Le figaro بالجزائر العاصمة قائلا: "بعد أن اطلعنا على الأزمة العالمية، بحلول نهاية 1994م، نبهنا رئيس الحكومة على وجه الاستعجال بضرورة تشكيل مخازن بسعر معقول، لكن دون جدوى"، وأردف قائلا: " بعد خمسة أشهر من المفاوضات أسفر النقص في الورق

[1] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص82.

[2] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص82.

خلال شهري مارس وأفريل عن اختفاء الصحف ثلاثة أيام، وتعّين بالتالي على السلطات أن تدفع الثمن غاليا، مما أرغمنا على رفع سعر العدد من 4 دنانير إلى 7، ثم إلى 10 دنانير.[1]

بيد أن هذا النقص في الورق قد أجبر أيضا الصحف على تقليص كميات السحب بموجب قرار صادر عن السلطات، وفي يوم 4 ماي 1995م احتجبت أسبوعية La Nationعن الصدور ب إحجام إدارتها عن قبول تقليص كمية السحب الذي أملته المطبعة التي اقترحت سحب 15000 نسخة مقابل 70000 نسخة التي كان يجري سحبها اعتياديا.

أياما قليلة على ذلك اختفت مدة أربع أيام كل الصحف الجزائرية من الأكشاك، باستثناء يوميتي "المجاهد" و"السلام" الحكوميتين، وذلك بسبب انعدام الورق.

ومنذ أسابيع عديدة عمد القيمون على المطابع إلى تقليص كميات السحب الخاصة بالصحف كلها، فقد تراجعت كمية سحب جريدة "الخبر" وهي أكبر الصحف اليومية الجزائرية الناطقة بالعربية، بما يفوق 100000 نسخة يوميا إلى 75000 نسخة، وقد اعتبر ناشروا الصحافة الجزائرية "أن سحوبات بهذه الكمية تعد بمثابة عائق أمام بث الأخبار، سيما وأنها تثير الجدل حول التوازن المالي للصحف، فقد تقلصت مداخيل المبيعات هي الأخرى بينما تشهد مداخيل الإشهار تراجعا كبيرا". ويؤكد الناشرون أن التوازن المالي في الجزائر يمكّن من سحب ما يربو على 70000 نسخة في اليوم، ويرى هؤلاء... أن غرض السلطة من ذلك هو خنق الصحافة.[2]

وتعتبر قضية تحريك ديون الصحف اتجاه المطابع ماهي سوى إجراءات للضغط على حرية التعبير نرى أن مطالبة الناشرين الخواص لتسديد ديونهم يأخذ الطابع السياسي، وأحيانا الطابع التجاري، والكل يفسر المشكل حسب ما يخدمه، ولكن مما لاشك فيه أن هناك ديونا غير مسددة من طرف الصحف الخاصة للمطابع، ما عليها إلا تسديد ديونها إزاء المطابع لكيلا يستعملهذا الدّين كذريعة وغطاء تجاري لقضايا سياسية ولا تمنح لها الفرصة للضغط عليها وبالتالي تحقق استقلاليتها وحريتها.

[1] منظمة العفو الدولية، المرجع السابق، ص51.

[2] امنظمة العفو الدولية، المرجع السابق،ص 52، 53.

وقد تعرضت الصحافة إلى مشكل نقص الورق مرات عديدة ذلك وأنه بحكم نفاذ مخزون الورق اضطرت الصحف عدة مرات إلى تقليص عدد صفحاتها من 24 إلى 16 صفحة، وبعض الأحيان إلى اختفائها من الساحة الإعلامية. [...] إضافة إلى ارتفاع ثمن الطبع فإن الصحف تشتكي من مشكل آخر تسببه المطابع وهو التباطؤ في سحب النسخ حيث أن هذه العملية غالبا ما تنعكس سلبا على الجرائد وذلك في انعدام السرعة التي تعتبر عاملا أساسيا في نجاح عملية التسويق. [...] وبالإضافة إلى ارتفاع أسعار الورق والطباعة عرف قطاع الإعلام بصفة عامةارتفاعا عاما في الأسعار، حيث ارتفعت تكاليف وأسعار الاشتراكات مع وكالات الأنباء والأسعار المرتبطة بالنقل والتوزيع ووسائل الاتصال.[1]

كما أصبح ملف المطابع في الجزائر يشكل أزمة قائمة بذاتها بين الناشرين والصحافة ككل وبين السلطة التي يبدو أنها قررت أن تظل متمسكة بسلطتها على المطابع كورقة ضغط تستعملها لأغراض سياسية. فالناشرون الخواص يأملونأن تتحول المطبعة إلى مؤسسة تجارية تترجم التوجهات العمومية التي أثبتت فشلها وعجزها في غياب ميكانيزمات واضحة، وما المانع أن تفتح السلطة باب المنافسة للناشرين الخواص في هذا المجال وتنهي الإشكال القائم بينها وبين الناشرين.[2]

وبعد تدخل رئاسة الحكومة، عرف المشروع النور في 27 مارس 2001م، وبعد ثلاثة أشهر من حجز المطبعة وتجميدها في ميناء الجزائر يخطو المشروع أولى خطواته نحو الاستقلالية في الطبع والتموين بالورق حيث نقلت المطبعة نحو مقرها الجديد بالعاشور عشية الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة.وبعد عشر سنوات من ميلاد الصحافة المستقلة تدعّمت الساحة الإعلامية بمطبعة خاصة تساهم في تخفيف الضغط على المطابع الحكومية. المطبعة الجديدة تابعة للشركة الجزائرية لتوزيع الصحافة وهي مؤسسة مشتركة بين جريدة الخبر والوطن بـ45% من التمويل. واستقلت المطابع العمومية عن الجرائد العمومية التي كانت تابعة لها بعد مجلس الوزراء الصادر في جانفي 1997م (كانت مطبعة الشرق تابعة ليومية النصر، ومطبعة الوسط لجريدة الشعب، ومطبعة الغرب ليومية الجمهورية، أما "سيمبرال" فبقيت ملكا ليومية المجاهد إلى يومنا هذا) وبقيت المطابع على ما هو عليه

[1] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص83-85.
[2] المرجع نفسه، ص88.

سنة 1997م، أي تحت احتكار الدولة ولم تكتف بذلك بل منحت تجارة واستيراد الورق للجزائرية للورق ALPAP وهي شركة عمومية.[1]

ثانيا: غلبة الطابع التجاري على المهنة:

ومنذ ظهور الصحافة المستقلة في الجزائر وانتهاج البلاد أسلوب اقتصاد السوق أصبح المنتوج الإعلامي سلعة تجارية تخضع في تصنيفها إلى نفس خصائص السلع الاستهلاكية الأخرى. ولم تغد المؤسسة الإعلامية سوى مؤسسة تجارية تبحث عن الربح المادي في المقام الأول على حساب قيم المجتمع. ولما كانت السلعة الإعلامية تجارة مربحة صارت مركز استقطاب العديد من رجال الأعمال وحتى هؤلاء الذين لا يفقهون في عالم الصحافة سوى المردود المالي، فالربح المالي دفع العديد من إلى تأسيس مؤسسات إعلامية بالاعتماد على شريط وكالات الأنباء الجزائرية في المجال الإخباري وتخصيص حوالي نصف عدد صفحات الجريدة للعمل الإشهاري، حتى أصبح أصحاب المؤسسات الإعلامية الخاصة وبعدد قليل من الصحافيين وشريط وكالات الأنباء قادرين على تسويق جرائد تجني الملايير من خلال الإشهار.[2]

[...]فإلى جانب تحيز الصحافة إلى هذا الطرف أو ذاك أو إلى مجموعات معينة، كانت تتسابق بعض الصحف إلى نشر معلومات مهما كانت خطورتها لكسب "السبق الصحفي"، وبالتالي الربحية المالية دون مراعاة الانعكاسات الخطيرة التي تخلفها مثل هذه الأخبار سواء تعلق الأمر بالمجال الأمني أو الاقتصادي أو الأخلاقي.[3]

كما غلب على الصحافة الخاصة خاصية صحافة الرأي، مدافع عن آراء وأهداف أصحابها سعى لتحقيق أهداف مالية في المقام الأول لمجموعات المصالح التي تمولها والمعلنين، وتارة إيديولوجية لبعض التيارات أو الأحزاب التي تقف وراءها وتساندها. [4]

[1] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص88، 89.
[2] عباسة جيلالي، المرجع السابق،ص 133، 134.
[3] عباسة جيلالي، المرجع السابق، ص 141.
[4] المرجع نفسه، ص 136.

فطابع الربحية فيالعمل الإعلامي لا يقتصر على التجربة الجزائرية فقط، فالعديد من وسائل الإعلام في العالم تسعى إلى تحقيق الربح في المقام الأول على حساب خدمة الجماهير (خاصة في الدول الرأسمالية).

ففي البرازيل مثلا عندما انتقلت إلى الديمقراطية التمثيلية بعد عشرين سنة من الحكم العسكري، فإن الشبكة الرئيسية لأخبار التلفزيون GLOBO لم تفوت سبقا صحفيا، وكانت براجماتية المهنة التي قادت تلفزيون GLOBOإلى خدمة النظام العسكري بصورة جيدة، وبراجمتية المهنة نفسها، وليس الالتزامات الصحفية، قادت الشبكة إلى تأييد الديمقراطية الجديدة. أتاحت الديمقراطية مجالا واسعا للنقد السياسي، ولكن تغطية تلفزيون GLOBOالإخبارية مالت إلى مناصرة الحكومة في النظام الجديد في نظام الأخبار، تماما كما كانت تفعل في ظل النظام العسكري القديم. وصناعة الصحف الخاصة التي تبتغي الربح في اسبانيا أثناء النظام العسكري "لفرانسيسكو فرانكو"، جعلت من الطهارة الإيديولوجية أولوية لها، وبعد فرانكو خلال الانتقال إلى الديمقراطية، راحت الصحف نفسها تشدد على الربح أولا على الرغم من تقديم فرصة أكبر لحرية التعبير.[1]

بذلك نخلص إلى أن المفهوم الاقتصادي أو التجاري، الذي يعتمد على المنطق الربحي، لا مجال حديث عن سياسة صحفية دائمة، أو خدمة المجتمع دائما، وإنما هناك مصلحة المؤسسة الإعلامية هي الدائمة.

ثالثا: ظهور أوضاع سياسية-أمنية وقانونية متميزة:

تتعرض وسائل الإعلام بصفة دائمة إلى الكثير من الضغوط والمضايقات سياسية كانت أم اجتماعية وحتى قانونية، لا تساعدها في غالب الأحيان على مزاولة المهنة بصورة عادية، هذا في الحالات العادية وما بالك إذا كان البلد التي تصدر فيه هذه الصحف يمر بأوضاع سياسية وأمنية غير مستقرة، فكيف سيكون حالها؟ فالصحافة الجزائرية في بداية تجربتها "الانفتاحية" اصطدمت بالأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها البلاد بداية من منتصف سنة 1991م، بحيث انزلقت الجزائر تدريجيا نحو العنف ثم الأعمال الإرهابية في أبشع صورها[2] خاصة بعد إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية التعددية وإقرار حالة الطوارئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 44-92 الصادر

[1] مايكل سكدسن، المرجع السابق، ص217.

[2] محمود بلحيمر، المرجع السابق، ص38.

في 09 فيفري 1992، الذي جمد العمل بالدستور وقانون الإعلام.[1]، وفيما يلي أهم الأحداث السياسية والأمنية والقانونية التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة، والتي أثرت على الممارسة الصحفية:

1-الأوضاع السياسة والأمنية:

عرفت الساحة السياسية الجزائرية العديد من التغييرات المهمة على مستوى هرم السلطة، حيث لم تعرف الاستقرار، الذي عرفته طيلة حقبتين رئاسيتين سابقين، خاصة بعد إعلان الرئيس السابق المرحوم "الشاذلي بن جديد" فتح المجال أمام التعديد الحزبية –تبعتها التعددية الإعلامية–، فدخلت الدولة الجزائرية في مخاض سياسي عسير، أسفر عن تولي سدة الحكم مجموعة من الرؤساء لم يكتب لهم المكوث طويلا على كرسي الحكم (نفس الشيء بالنسبة للحكومات المتعاقبة)، كما صاحب عدم الاستقرار السياسي تدني الأوضاع الأمنية، ودخول الجرائر في دوامة من العنفوالانفلات الأمني، الذي لم يعرف الانفراج إلا مع أواخر حكم الرئيس السابق "اليامين زروال" وبداية حكم الرئيس الحالي السيد" عبد العزيز بوتفليقة" حيث بدأت الدولة الجزائرية تستعيد أمنها تدريجيا، كما عرفت عودة الاستقرار على مستوى سدة الحكم، وفيما يلي لمحة عن الوضع السياسي والأمني للجزائر خلال العشرية الدامية وانعكاساته على العمل الصحفي.

لم تعد الأزمة الجزائرية مجرد أزمة تحول عابرة حتّمها تبدل المزاج الجماهيري، بل كانت في الأساس أزمة تحول شاملة مست جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تجاه حال جديد، فتح معه الباب واسعا أمام تداعيات خطيرة نالت من كنه المسار الخاص الذي اتبعته الجزائر منذ الاستقلال، الأمر كوّن منذ بداية الأزمة رأيا مفاده أنها ستطول وتفرز عنها تداعيات ومضاعفات خطيرة تغذيها المطالب الشعبية الراغبة في التحول، زاد من حدتها الفرق الشاسع بين أفكار التحول التي عقدتها الجماهير حول فعلها، وبين النتائج الفعلية المتحققة.[2]

[1] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص 41

[2] سليمان المدني، **الملف العربي في القرن العشرين**، ط1، ج6، المنارة للنشر، 1998، ص 640.

كما أن حداثة التجربة الديمقراطية في الجزائر وحداثة التعددية فيها خلقت حالة من عدم الاستقرار لا بد من أن تتبلور من خلال الانتخابات البلدية، والانتخابات التشريعية، التي تلعب فيها الجماهير دورا أساسيا في تحقيق المشاركة في السلطة وإبراز القوى الحقيقية في المجتمع.[1]

وفي هذه الفترة الانتقالية تميزت العلاقة بين الأحزاب السياسية والسلطة الحاكمة بنوع من الصراع السياسي والمواجهة، فاتجهت الأحزاب المعارضة إلى التكتل في مجموعات تطالب بالتمثيل والمشاركة السياسية، خاصة في المؤسسات السياسية.[2]

وفي ظل هذه الأزمة؛ ظنت الأحزاب السياسية التي تشكلت بسرعة بعد أحداث أكتوبر 1988 ، أن السلطة على وشك السقوط، وتهافتت على إرث الجزائر، لكن تسرعها جعلها تتشكل على أساس غضب شعبي ومطالب لها قدر من الشرعية، لكنها دون علاقة مباشرة بالأزمة نفسها، فألبسوا هذه المطالب خطابا دينيا وجهويا ولائكيا، مما أكسب التيار الأول ملايين الأصوات، والثاني مئات الآلاف في وقت وجيز.

وفي حقيقة الأمر فإن الساحة السياسية التي انبثقت عن التعددية وحرية التعبير لم تكن مبنية على أسس سليمة. وكانت تحمل في أعماقها أسباب مشكلات جديدة للبلاد، فهي لم تكن تنبئ بعهد الديمقراطية بل بعهد الانشقاق والتفرقة الدائمة. إن الديمقراطية تفترض وجود اتفاق بين الأغلبية على الأقل حول المؤسسات والبنى التي تقوم عليها، لكن الجزائر لم تحقق هذا الأمر بالذات إلى يومنا هذا، وقد عجزت المعارضة بكل تياراتها على توحيد صفوفها من أجل الإتيان بالبديل الحقيقي الذي يتطلع له الشعب منذ أكتوبر 1988م.[3]

ففي الأيام الأولى للأحداث، حاول الإسلاميون العودة إلى المظاهرات، وفي النهاية تم خلق "خلية أزمة". وفي 6 أكتوبر 1988م وفي تصريح ممضي من طرف السيد "أحمد سحنون" اقترح فيه حلا للخروج من الأزمة، عرض خلالها مجموعة من الاقتراحات، تضمنت:

---

[1] المرجع نفسه، ص 642.

[2] ناجي عبد النور، "التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر"، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، مجلة محكمة، العدد 2008/02، مديرية النشر بجامعة قالمة، الجزائر، 2008، ص 48.

[3] نور الدين بوكروح، **الجزائر بين السيئ والأسوأ: بحث في الأزمة الجزائرية**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000، ص33.

- اعتماد نظام "الشورى" في الحكم.
- العدالة في تقسيم ثروات البلاد.
- حرية ممارسة الشعائر والأمن العقدي.
- حرية التعبير.

ويوم 7 أكتوبر نظم الإسلاميون مسيرة من "القبة و"باب الواد" باتجاه مستشفى مصطفى باشا، من أجل استرجاع جثث الضحايا المتواجدين بمشرحة المستشفى، وبعد مفاوضات بين المتظاهرين وقوات الأمن تفرقت المسيرة في هدوء.[1]

وفي الوقت الذي حُدد فيه موعد الانتخابات التشريعية في السادس والعشرين من ديسمبر 1991م، تأهبت كل القوى المضادة للمسار الديمقراطي بإيقاف هذا المسار وإجهاض كل مرتكزات التعددية الحزبية والسياسية[...]، فكل طرف بدأ يعمل على إعادة تقييم سياسته وحساباته وفق ما تفرزه الانتخابات القادمة، وبالشكل الذي يحافظ على قوته ومكانته السياسية، ناهيك عن مصالحه، ومصالح الفئات التي يدافع عنها.

وعلى الرغم من أنه لم يجر أي تغيير أو العدول في قانون الانتخابات الذي تم إقراره سنة 1991م، الذي ألغى طريقة التمثيل النسبي وجعل الانتخابات على مرحلتين، فإن ذلك قد أوحى لكل المراقبين بأن ما تطرحه الأسابيع القادمة يمكن أن يشكل حدثا حاسما في تاريخ الجزائر السياسي خصوصا وأن الأطراف قبلت هذه اللعبة بكل تعقيداتها، حيث أن قسما منها واثق بانتصاره نتيجة لملل الشعب من الأنظمة "السلطوية الشخصانية" و"النماذج التنموية الفاشلة"، وبدأت الأيام عدها التنازلي لإعلان أكبر تحدٍ في تاريخ الجزائر بين محورين: المحور الإسلامي بقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والمحور العلماني الذي يطلق عليه في بعض "الأحيان بالمحور الديمقراطي"، لقد تنافست في الانتخابات ثلاث جبهات ممثلة في: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتدعمها التيارات الإسلامية الأخرى وجبهة القوى الاشتراكية، وجبهة التحرير الوطني.[2]

---

[1] Lies Boukra, **Algérie, la terre sacrée**, édition favre SA, suisse, 2002, p208-209.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، **الجزائر: محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي (دراسة في الصراعات الداخلية وأبعادها الإقليمية والدولية)**، ط1، دار النسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2001،ص 52، 53.

فاجأت الجزائر منذ سنوات طويلة غالبية الملاحظين على اختلاف جنسياتهم، ففي جانفي 1992، عندما استطاع حزب إسلامي (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) الفوز بـ 40%من نسبة الأصوات المعبر عنها والتي تقرب من نصف الأصوات، كما توقع الملاحظون أن توقيف المسار الانتخابي سيدخل الجزائر في "حرب أهلية" لا نهاية لها، ورأى الملاحظون أن هذه النتيجة تحدث في حال وصول الإسلاميين إلى الحكم بفضل الدعم الشعبي الذي يحضون به.[1]

وتميزت الفترة مابين جانفي 1992 وجوان 1994م، سياسيا باستقالة رئيس الجمهورية الراحل "الشاذلي بن جديد" يوم 11 جانفي 1992، ليحل محله المجلس الأعلى للدولة يوم 14 جانفي من نفس السنة، ...وإعلان حالة الطوارئ يوم 09 فيفري 1992، [2]

وقد تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة لتدارك الفراغ السياسي الحاصل في منصب رئيس الجمهورية، حيث لم يوجد نص دستوري يعالج هذه النقطة وليس هناك نائب له، [...] فالمجلس الأعلى للدولة الذي تشكل في حالة من الارتباك السياسي الواضح لم يستطع الاتفاق بين أعضائه على قيادته...، وبعد مناقشات حادة تم الاتفاق على دعوة "محمد بوضياف" ليكون رئيس المجلس لفترة انتقالية يجري فيها الإعداد لمجمل القوانين لإعادة مسار الديمقراطية، ولكن بشكلها الجزئي الذي يحضر أي اتجاه إسلامي.[3]

لكن وبعد خمسة أشهر من استلامه مهامه الرئاسية تم اغتياله[...] وإزاء هذا الوضع المعقد والحرج، لم يبق أمام المجلس الأعلى للدولة غير انتخاب السيد "علي كافي" بالإجماع على رأس هذا الذي أعلن بأنه سوف يواصل الطريق في تطبيق البرنامج الذي أرساه الرئيس " محمد بوضياف".[4]

إن ما واجهته السلطة من ضغوط متعددة، وما فشلت في تحقيق ما وعدت به بعد إلغاء الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية، لم يبق أمامها سوى القيام بعدد من التغييرات على مستوى القمة، وتبديل الوجوه، لعل ذلك يمكن أن يساعد على فتح صفحة...، نقد قرر المجلس الأعلى للدولة

---

[1] Paul-Marie de La Gorce, "la crise en Algérie depuis 1992" **avec l'arabe**, **puissance de l'amitié**, sous la direction de Abdel Hadi ben Mansour et Jaques Frémeaux, Paris, Pups,2005, p 161.

[2] حياة قزادري، المرجع السابق، ص 74، 75.

[3] ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق،ص 60، 61.

[4] حياة قزادري، المرجع السابق، ص 75.

تنصيب السيد "اليامين زروال" رئيسا للدولة سنة 1994م، حيث دعم كل ما توصلت إليه لجنة الحوار الوطني من اجتماعات على ضوء المشروع الذي قدّمه المجلس الأعلى للدولة والذي نص على:

- فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات.
- استبدال المجلس الأعلى للدولة، برئيس دولة له صلاحيات رئيس الجمهورية المنتخب.
- إنشاء مجلس وطني انتقالي (برلمان) ومن ثم الاستعداد لإجراء انتخابات حرة.[1]

...وجرت (بعد ذلك) الانتخابات الرئاسية في ظل مراقبة دولية اشتركت فيها الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، في السادس عشر من 16 نوفمبر 1995م، خاضها ثلاثةمرشحين، و فاز فيها الرئيس اليامين زروال والذي يمثل الجيش بكل قوته والذي حصل على 61,34% من الأصوات[...]وقد أعلن وبعد أداء اليمين الدستورية بإقامة الديمقراطية، والسماح بالتعددية من خلال الحوار القائم على نبذ العنف، والمبادرة إلى إطلاق سراح الإسلاميين وتشكيل حكومة جديدة برئاسة "أحمد أويحي"...[2]

وقد شهدت هذه الفترة جملة من المتغيرات، على المستوى السياسي والمؤسساتي، منها تشجيع الرئيس الجديد للحوار الوطني، حيث عقد ندوة وطنية للوفاق الوطني جمعت القوى والتنظيمات والشخصيات السياسية والمدنية والاجتماعية، وتمخض عن ذلك صدور وثيقة أرضية الوفاق الوطني التي قررت مرحلة انتقالية، وهذا للخروج من الأزمة والتغلب على المخاطر الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، تهيئة الظروف والوسائل اللازمة لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في مدة أقصاها أربعة 04 سنوات، كما حددت الوثيقة التأسيسية أهداف وهيئات الدولة التشريعية والتنفيذية لقيادة وتسيير شؤون الدولة والمجتمع خلال المرحلة.[3]

وبعد فترة من حكمه، قرر الرئيس "اليامين زروال" اختصار مدة ولايته والانسحاب من الحياة السياسية الجزائرية، وتحديد موعد الانتخابات السياسيةفي الخامس من نيسان 1999.[4]

[...] حيث جرت عملية الاقتراع في وقتها المحدد لانتخاب رئيس جزائري جديد، حيث أن نسبة المشاركة تجاوزت 60%، من الذين سمح لهم القانون الإدلاء بأصواتهم، والذين قدّر عددهم بـ17,5

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص69.

[2] المرجع نفسه، ص 75، 76.

[3] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 49.

[4] المرجع نفسه، ص96.

مليون جزائري، وفي الوقت الذي بلغت فيه نسبة الغياب 40%، أي حوالي سبعة ملايين شخص لم يعبّر بأصواتهم، فقد حصل السيد "عبد العزيز بوتفليقة" على نسبة 73,79%[...] وأدى الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" اليمين الدستوري كسابع رئيس للجزائر [...] ودعا في أول خطاب له منذ خابه الإسلاميين المسلحين للاندماج مجددا في المجتمع الجزائري، مبرزا استعداده لاتخاذ إجراءات في إطار قوانين الجمهورية، تتيح للذين انخرطوا في دوامة العنف استعادة مكانتهم داخل المجتمع.[1]

وكان للأوضاع السالفة الذكر تأثير كبير على دور الصحافة والعمل الصحفي، فالوضعالأمني في الجزائرأثر سلبا في حرية الصحافة، لأن البدايات الأولى للجرائد المستقلة (1989-1992) كانت تبشر بفضاء إعلامي متنوع، حر، فاعل وقوي، لكن الفرحة لم تكتمل إذ عادت الأمور إلى سابق عهدها[2]...حتى وإن عرفت الفترات الأخيرة من حكم الرئيس "اليامين زروال" نوعا من الاستقرار والانتعاش النسبي في الصحافة الخاصة بعدما تراجعت بشكل مهول بين سنوات 1992م و1997م، كنتيجة لمعارضة بعضها صراحة توقيف المسار الانتخابي، واختلاف البعض مع العديد من توجهات السلطة العسكرية التي تولت الحكم في هذه الفترة، فإن هذا لم يكن سوى ضمن استراتيجية سياسية تبنتها السلطة السياسية وليس ضمن قناعة راسخة بضرورة فتح فضاءات التعبير السياسي الحر لكل الاختلافات السياسية مهما كان شكلها أو لونها.[3]

س ازدهار الصحافة المستقلة وانكمش دورها في المجتمع إذ نلاحظ اهتمامها القليلبالاقتصاد والثقافة والمشكلات الاجتماعية التي أصبحت تتخبط فيها فئات عريضة من الشعب بب تفاقم الإرهاب وانعدام الأمن في المجتمع وبسبب الظروف لاقتصادية الصعبة التي تمر بها الجزائر، فإلى جانبالانعكاسات السلبية للعمليات الإرهابية على الاقتصاد(أكثر من 20 مليار دولار حجم الخسائر) نلاحظ كذلك المرحلة الانتقالية التي مرت بها الجزائر من الحزب الواحد إلى التعددية

[1] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 104-106.

[2] محمد قيراط، المرجع السابق، ص 126.

[3] فيضل فرحي، **فضاءات التعبير السياسي والفضاء الإعلامي في الجزائر**، مجلة الحكمة: دورية محكمة، ع 13، السنة الرابعة، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الأبيار، الجزائر، 2012، ص 207.

الحزبية ومن الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر والخصخصة. وهذه المرحلة الانتقالية أثرت كذلك في القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وعلى قيمة العملة الوطنية وأدت إلى ارتفاع كبير في الأسعار.[1]

2-الأوضاع القانونية:

عرفت الصحافة الجزائرية المستقلة في بداياتها على غرار الوضع السياسي والأمني المتدهور، مجموعة من العراقيل الخاصة بالتشريعات القانونية، مما جعلها لا تقوم بوظيفتها الإخبارية على أكمل وجه، وجعل حريتها "حرية عرجاء"، بداية بقانون الإعلام لسنة 1990م (قانون العقوبات حسب رأي الإعلاميين)، مرورا بقانون حالة الطوارئ، الذي يتم بمقتضاه تعطيل كل القوانين لساري العمل بها (دستورية كانت أم إعلامية)، ثم قانون التخريب والإرهاب، وصولا إلى أهم قانون وهو قانون الإعلام الأمني،

كما أن شهر عسل الصحافة الجزائرية في عهد التعددية لم يعمر طويلا، إذ جاء "مرسوم حالة الطوارئ"في التاسع من فيفري 1992م.[2]وقد تم تتميم هذا المرسوم "بالمرسوم "المتعلق بالإرهاب والشغب"، الذي أصدرته حكومة "بلعيد عبد السلام" في 30 سبتمبر 1992م. وفي ديسمبر 1992م، كانت السلطات قد مركزت بوزارة الداخلية الأخبار المتعلقة بالقضايا الأمنية.[3]وفيما يلي سوف نحاول استعراض أهم ما جاء في هذه المجال:

- **قانون إعلان حالة الطوارئ:**

المادة 1: تعلن حالة الطوارئ مدة اثني عشر (12) شهرا على امتداد كامل التراب الوطني ابتداء من 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992.

ويمكن رفعها قبل هذا الميعاد

المادة 2: ، حالة الطوارئ إلى استتباب النظام العام وضمان أفضل لأمن الأشخاص والممتلكات، وتأمين لسير الحسن للمصالح العمومية.

[1] محمد قيراط، المرجع السابق، ص 127.

[2] محمد قيراط، المرجع السابق، ص 127.

[3] منظمة العفو الدولية، المرجع السابق، ص 24-26.

المادة 3: تـ الحكومة كل الإجراءات التنظيمية التي هي من صلاحياتها قصد الاستجابة للهدف الذي أعلنت من أجله حالة الطوارئ.

المادة 4: يؤهل وزير الداخلية والجماعات المحلية في كامل التراب الوطني أو جزء منه/والوالي في دائرته الإقليمية، لاتخاذ التدابير الكفيلة بحفظ النظام العام أو باستتبابه عن طريق قرارات وفقا للأحكام الآتية وفي إطار احترام التوجهات الحكومية.

المادة 5: يمكن لوزير الداخلية والجماعات المحلية أن يأمر بوضع أي شخص راشد يتضح أن نشاطه يشكل خطورة على النظام والأمن العموميين أو على السير الحسن للمصالح العمومية، في مركز أمن في مكان محدد.

المادة 6: يخول وضع حالة الطوارئ حيز التنفيذ، لوزير الداخلية والجماعات المحلية في كامل التراب الوطني، والوالي على امتداد ولايته في إطار التوجهات الحكومية، سلطة القيام بما يأتي:

1. تحديد أو منع مرور الأشخاص والسيارات في أماكن وأوقات معينة،
2. تنظيم نقل المواد الغذائية والسلع ذات الضرورة الأولى، وتوزيعها،
3. إنشاء مناطق الإقامة المنظمة لغير المقيمين،
4. منع من الإقامة أو وضع تحت الإقامة الجبرية كل شخص راشد يتضح أن نشاطه مضر بالنظام العام أو بسير المصالح العمومية،
5. تسخير العمال للقيام بنشاطهم المهني المعتاد في حالة اضراب غير مرخص به، أو غير شرعي، ويشمل هذا التسخير المؤسسات العمومية أو الخاصة للحصول على تقديم الخدمات ذات المنفعة العامة،
6. الأمر، استثنائيا، بالتفتيش نهارا أو ليلا.

المادة 7: يؤهل وزير الداخلية والجماعات المحلية والوالي المختص إقليميا للأمر عن طريق قرار، بالإغلاق المؤقت لقاعات العروض الترفيهية، وأماكن الاجتماعات مهما كانت طبيعتها، وبمنع كل مظاهرة يحتمل فيها الاخلال بالنظام والطمأنينة العمومية.[1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 10، مرسوم رئاسي رقم 92-44 مؤرخ في 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992 يتضمن إعلان حالة الطوارئ، ص 285.

- **قانون متمم لمرسوم إعلان حالة الطوارئ:**

وبعد الاطلاع على المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992 والمتضمن إعلان حالة الطوارئ.

يرسم مايلي:

- **المادة الأولى:** تتمم أحكام المادة 3 من المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 9 فبراير سنة 1992 والمذكورة أعلاه على النحو التالي:

- **المادة 3:** يمكن اتخاذ تدابير لوقف نشاط كل شركة أو جهاز أو مؤسسة او هيئة، أو غلقها، مهما كانت طبيعتها أو اختصاصها عندما تعرض هذه النشاطات، النظام العام، أو الأمن العمومي، أو السير العادي للمؤسسات أو المصالح العليا للبلاد، للخطر.

- وتتخذ التدابير المذكورة أعلاه عن طريق قرار وزاري لمدة لا تتجاوز ستة (6) أشهر ويمكن أن تكون موضوع طعن وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل.[1]

- **قانون تمديد حالة الطوارئ:**

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992 والمتضمن إعلان حالة الطوارئ.

يصدر المرسوم التشريعي التالي نصه:

- **المادة الأولى:** تمدد حالة الطوارئ المعلنة في المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992 المذكور أعلاه.[2]

- **قانون مكافحة التخريب والإرهاب:**

الفصل الأول

المخالفات الموصوفة بأعمال تخريبية او إرهابية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، **مراسم تنظيمية**، العدد 61، مرسوم رئاسي رقم 92-320 مؤرخ في 12 صفر عام 1413 الموافق 11 غشت سنة 1992، يتمم المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 9 فبراير سنة 1992 والمتضمن إعلان حالة الطوارئ، ص 1609.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية،**مرسوم تشريعي** رقم 93-02 مؤرخ في 14 شعبان عام 1413 الموافق 6 يناير سنة 1993، يتضمن تمديد حالة الطوارئ، العدد 8، ص5.

المادة الأولى: يعتبر عملا تخريبيا أو إرهابيا، في مفهوم هذا المرسوم التشريعي، كل مخالفة تستهدف أمن الدولة والسلامة الترابية، واستقرار المؤسسات وسيرها العادي، عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي:

- بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو انعدام الأمن من خلال الاعتداء على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو المس بممتلكاتهم،
- عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطريق والساحات العمومية،
- الاعتداء على المحيط وعلى وسائل المواصلات والنقل والملكيات العمومية والخاصة، والاستحواذ عليها أو احتلالها دون مسوغ قانوني، وتدنيس القبور أو الاعتداء على رموز الجمهورية،
- عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام،
- عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتها، أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات.

المادة 2: تعتبر أعمالا تخريبية أو إرهابية أيضا، المخالفات المبنية في هذا الفصل.[1]

- **قانون الإعلام الأمني:**

الفصل الأول:

في إطار مقتضيات المرسوم الرئاسي رقم 44-92 بتاريخ 9 فيفري 1992م، المذكور أعلاه تم إحداث لدى وزير الداخلية والجماعات المحلية خلية للاتصال مكلفة بالعلاقات مع وسائل الإعلام في ميدان الأخبار وإعداد البيانات الرسمية المتعلقة بالوضع الأمني ونشرها.

الفصل الثاني:

إن البيانات التي تعدها الخلية المذكورة في الفصل الأول أعلاه، هي البيانات الوحيدة التي تكتسي طابعا رسميا ويتم توزيعها حصريا عبر قناة وكالة الأنباء الجزائرية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية،**مرسوم تشريعي** رقم 92-03 مؤرخ في 3 ربيع الثاني عام 1413 الموافق 30 سبتمبر سنة 1992، يتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب، العدد 70، ص 1817.

الفصل الثالث:

في مجال الأخبار المرتبطة بأعمال الإرهاب والتخريب، تكون وسائل الإعلام، مهما كانت طبيعتها، ملزمة بأن لا تنشر إلا البيانات الرسمية المذكورة في الفصل 2 أعلاه والأخبار المقدمة خلال الندوات الصحفية العمومية من طرف الخلية المذكورة في الفصل الأول من هذا القرار.

الفصل الرابع:

يمنع نشر أي خبر ذي طابع أمني غير مدرج في إطار بيان رسمي أو ندوة صحفية عمومية المذكورة في الفصل 3 أعلاه. ويعاقب هذا الخرق طبقا للتشريعات والأنظمة المعمول بها.

الفصل الخامس:

لن يتم نشر هذا القرار وستبلغ مقتضياته لكل شخص طبيعي أو معنوي معني.[1]

معالجة الأخبار ذات الطابع الأمني توصيات موجهة لوسائل الإعلام الوطنية

-أ-

تذكير بالمحاور الرئيسية للسياسة الإعلامية للسلطات العمومية فيما يخص المجال الأمني

1) تبليغ الأخبار بشكل منهجي وفي الوقت المناسب، من أجل الوقاية من الإشاعات والدعاية المعادية، ومواجهتها وهزمها، من أجل تطوير علاقة سليمة وذات مصداقية في هذا المجال مع المواطنين ووسائل الإعلام؛

- من أجل تطوير علاقة سليمة وذات مصداقية في هذا المجال مع المواطنين ووسائل الإعلام.

2) التقليص من التأثير السيكولوجي الذي يتوقعه محركوا الإرهاب، من خلال:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نص القرار الوزاري المتعلق بمعالجة الأخبار الأمنية ذات الطابع الأمني، بتاريخ:07 جوان 1994م. نقلا عن: منظمة العفو الدولية، المرجع السابق، ص82،72.

- ابتذال الأخبار المتعلقة بالأعمال الإرهابية والتخريبية مع تجنب تضخيم نتائجها؛

- السعي إلى الحصول على التأثير العكسي لما يتوقعه الإرهابيون: عدم الرعب والتحكم في الذات والإصرار على عدم انتصار العنف ذي الأهداف السياسية.

-ب-

القواعد الأخلاقية المهنية والدفاع عن المصالح العليا للأمة.

إن أهمية ورهان مكافحة الإرهاب والتخريب وطابعها الحيوي بالنسبة إلى السلم المدني في بلدنا، تفرض على الجميع السعي قبل كل شيء إلى المساهمة في استئصال العنف ذي الأهداف السياسية.

1- يجب استبعاد الأخبار الأمنية من حقل التنافس والمنافسة بين الصحف.

2- يجب الامتناع عن القيام بسبق إعلامي أو تغطية إعلامية مفرطة أو التضخيم من الانفعال المشروع الذي تثيره الاعتداءات.

3- الالتزام بالأخلاقيات الجماعية في هذا المجال من طرف صحيفة ما لا يمكن أن يشكل تبريرا تقدمه صحف أخرى للإخلال بتطبيق هذه القاعدة.[1]

-ج-

التوصيات

1) المصطلحات

ستقوم خلية الاتصال بوضع مصطلحات ملائمة رهن إشارة وسائل الإعلام.

ويوص باستعمال مفاهيمها لتجنب اللجوء بشكل واع إلى المصطلحات المؤيدة لإيديولوجيا العدو ودعايته.

2) حماية الأشخاص

[1] نص القرار الوزاري المتعلق بمعالجة الأخبار الأمنية ذات الطابع الأمني، المرجع السابق.

ينبغي تجنب نشر صور شخصيات غير عمومية معروفة بعدائها للإيديولوجيا الأصولية أو للجوء إلى العنف لأغراض سياسية.

3) أهمية الإعلام

- معالجة الأخبار بشكل منهجي في الصفحات الداخلية ماعدا في حالات استثنائية؛
- في حالة نشر خبر في الصفحة الأولى، بسبب أهمية الحدث أو جدته، ينبغي أن يخصص له حيز مقلص؛
- ابتذال وتقليل الأثر النفسي للعمل الإرهابي والتخريبي والمحافظة على معنويات الأمة. ينبغي ن يُدرك الإرهابيون بأنهم لن يبلغوا أبدا هدفهم الرامي إلى إحداث جو نفساني يؤدي إلى شل سير بعض المؤسسات وإلى إثارة ردود فعل جماعية للضغط على السلطة لحملها إلى التفاوض أو إلى ارتكاب أخطاء قاتلة.

4) محاربة إيديولوجيا العدو ودعايته

- تجنب نشر صور لزعماء أعمال العنف ونعتهم بأوصاف وألقاب لا يستحقونها؛
- التغطية الإعلامية الواسعة للأعمال الفظيعة التي ترتكبها الأنظمة الإسلامية؛
- الخ...

5) صرف المرشحين المتطوعين أو المرغمين على التجنيد (عن الالتحاق بالإرهابيين)، وذلك بإبراز:

- أن ليست ثمة جريمة تبقى بدون عقاب وأنه لا يوجد في نهاية الطريق إلا السجن أو الموت؛
- فعالية قوى الأمن التي، وإن لم تستطع أن تتقي جميع الجرائم، تتمكن دائما من العثور على الجناة؛
- خسائر العدو؛
- وشاية وجبن الذين تم اعتقالهم؛
- قساوة الأحكام التي تصدرها المحاكم الخاصة؛[1]
- رفض الرأي العام اللجوء إلى العنف لأغراض سياسية؛
- تبرم المواطنين من الأفكار النبيلة لبعض الأشخاص حاملا يمارسون الإرهاب.

[1] نص القرار الوزاري المتعلق بمعالجة الأخبار الأمنية ذات الطابع الأمني، المرجع السابق.

6) إثارة ردود فعل رفض الإرهاب.

- إبراز الطابع اللاإنساني للممارسات الهمجية للإرهابيين (الذبح، الهجوم على سيارات الإسعاف، قتل الأطفال وإصابتهم بعاهات، اغتيال أقارب الأمن أو بحضور أطفال قاصرين،...)

7) إبراز التواطؤ من الخارج

- الدعم المالي واللوجيستي، الخ...
- الدعوة إلى مقاطعة الجزائر والإضرار بمصالحها الاقتصادية الحيوية؛
- الاتصالات مع القوى الأجنبية للتفاوض بشأن دعمها مقابل وعود أو التزامات لخدمة مصالح هذه القوى بالجزائر؛
- مساومات سرية مع أعداء الجزائر، الخ...

8) تنمية ردود فعل جماعية للدفاع الذاتي

- إدخال رفض الإرهاب في ردود الفعل الجماعية من خلال تكرار شعار "لن ينتصر الإرهاب".
- قطع الطريق على التأثيرات التي ينتظرها مدبرو الإرهاب على السكان أو بعض فئات السكان؛
- توضيح أن الإرهاب الموجود في عدة ديمقراطيات متقدمة منذ عدة سنوات لم يغير من أي شيء في الأوضاع (إيطاليا وإسبانيا وبريطانيا وفرنسا)
- تبيان للجمهور العريض أن العنف ظاهرة دائمة لدى الأمم العصرية ويؤدي في كل سنة إلى الموتى؛
- جعل مدبري الإرهاب يدركون أن جرائمهم لن تغير أي شيء من التطور الطبيعي لمجتمعنا والسير العادي للمؤسسات.

9) تنمية الإيديولوجيا الدينية التي تحرم الإجرام

- إن الإرهاب بالجزائر يقتل باسم الدين واستنادا إلى فتاوي وهو ما يشكل جريمة مزدوجة: ضد الإنسان وضد الإسلام؛[1]
- تنظيم مقابلات وموائد مستديرة مع رجال الدين والمثقفين حول هذا الموضوع؛

[1] نص القرار الوزاري المتعلق بمعالجة الأخبار الأمنية ذات الطابع الأمني، المرجع السابق.

- تغطية إعلامية واسعة للمواقف الإيجابية للسلطات الدينية الوطنية والأجنبية؛
- الضغط على رجالات الدين يلتزمون الصمت إزاء الإجرام الإرهابي بسبب الخوف حتى يتشجعوا على التعبير عن رأيهم لأن الدفاع عن البلاد مهمة ملقاة على عاتق كل أبنائه.[1]

إن هذا الوضع الذي مرت به الصحافة المكتوبة الخاصة يبدو واضحا حول مسألة تكييف الممارسة الإعلامية من قبل السلطة ورجال الإعلام، وخاصة الصحفيين الذين تعرضوا للكثير من المضايقات القضائية، وفي بعض الأحيان إلى الاعتقالات بتهمة مخالفة القانون، فالسلطة ومن جانبها تسهر على تطبيق القانون، وهي أكثر حرصا على احترام مبدء السيادة والسير العادي لمؤسسات الدولة في ظل هذه الظروف الاستثنائية والظروف العادية، وتلبية لهذا الغرض يجب الحد من أخطاء الصحفيين، التي استمرت وأصبحت على حد تعبير الدكتورزهير إحدادن"تجاوزات قانونية يجب الحد منها؛ وإلا تحولت إلى قاعدة للممارسة المهنية"، وعليهفيصبح من واجب السلطة وضع حدود لمهام الصحفي التي تدخل ضمن المساس بالنظام العام أو الأمن العام، أو التدخل في المصالح العليا للبلاد. أما من جهة الصحفيين فتعد هذه الأعمال تطبيقا لحرية الإعلام وحق الوصول إلى مصادر الخبر، وبالتاليتقلص دعم الإعلام للرأي بالوضع السياسي والأمني دون أن يوضح في التشريع مايدل على معنى المصالح العليا، ومن ثم وباعتبار أن مهمة الصحفي في نشر الحقائق وحرية التنقل والبحث عن الأخبار والمعلومات ونقلها بالوسيلة التي تختارها إلى القراء هي تكريس لحرية التعبير، فإنه لا ينبغي تصنيفها بحجة الظروف الأمنية الطارئة.[2]

رابعا: الصحافة والسلطة وثمن الحرية في ظل الأزمة الأمنية:

1- حدود العلاقة(رهان حرية التعبير):

مرّت وسائل الإعلام الجزائرية في علاقتها بالفضاء السياسي بمراحل مختلفة، تباينت بين الاكتفاء أحيانا بالوقوف جانبا ولعب دور الملاحظ لما يجري من تحولات سياسية، أو التحول إلى أداة للتعبئة السياسية في أحسن الأحوال، وبين الانخراط شبه التام في الصراع السياسي والتحول إلى أحد صناعه ومحركيه، مما أفرز واقعا مشوها انعكس سلبا على الفضائين السياسي والإعلامي نفسيهما، وقلل من

[1] نص القرار الوزاري المتعلق بمعالجة الأخبار الأمنية ذات الطابع الأمني، المرجع السابق.

[2] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص41، 42.

قدرتها على إيجاد مجال مشترك لدعم التحول الديمقراطي الهادئ والمؤسس الذي نحن بحاجة إليه اليوم أكثر من أي وقت مضى.[1]

فالعلاقة بين السلطة السياسية والصحافة، بدأت تأخذ شكلا مختلفا بعض الشيء مع منتصف الثمانينات من القرن الماضي، فالصراع الذي ظهر بشكل جلي بين قيادات من الحزب الحاكم وبعض الشخصيات النافذة في السلطة الحاكمة وعلى رأسهم رئيس الجمهورية، امتد ليصل إلى صفحات الجرائد، ويصبح مادة دسمة تتغذى عليها الصحف الحكومية وصحف الحزب الواحد، الأمر الذي أدى إلى إحداث تغير شبه طفيف على أدوار ووظائف الصحافة وعلى تجانسها أيضا، فلم يعد يُنظر على أنها كتلة متجانسة تؤدي الوظيفة الدعائية أو التعبوية لجهة محددة، كما لم يعد النظام السياسي يأخذ ملامح واحدة، بل بدأ الحديث عن أجنحة متصارعة تحاول استخدام الصحافة في صراعها لامتلاك السلطة.والإقرار بحدوث نوع من التغير الطفيف على هيكلية الصحافة من جهة في هذه الفترة لا يعني بالضرورة الإقرار باتساع هوامش وفضاءات التعبير السياسي بشكل جوهري وملحوظ.

إلا أن هذه الهوامش من حرية التعبير لم تتضح معالمها، إلا من خلال إقرار قانون الإعلام لسنة 1990م. فحرية الصحافة التي اعتمدتها الجزائر في هذاالقانون على إثر المطالبةبحرية التعبير بعد أحداث أكتوبر 1988، تمثل منعرجا حاسما في تاريخ الصحافة الجزائرية وانطلاقة واعدة لتجسيد صحافة حرة، وترشيدها حتى تكون قادرة على إنجاح التجربة الديمقراطية، وهذا إذا ما انتهجت أسلوب الإقناع الخالص والتحلي بالصدق والأمانة في نقل الأخبار وكشف الحقائق.[2]

فمنذ هذا التاريخ كان على السلطة السياسية أن تتجه نحو القبول بالتعددية السياسية والإعلامية، وتمضي بجدية في وضع تشريعات جديدة تتلاءم مع طبيعة التحولات السياسية التي أفرزها واقع إعلامي مختلف عن سابقه عُبّر عنه بوضوح قانون الإعلام لسنة 1990م، وجسد رغبة سياسية في إعطاء وسائل الاتصال الجماهيري، وخاصة الصحافة الخاصة فضاء أوسع من الحرية لتؤدي وظيفتها كوسيط اتصالي بين الحاكم والمحكومين.[3]

[1] فيصل فرحي، المرجع السابق، ص 195.
[2] المرجع نفسه، ص 204.
[3] المرجع نفسه ، ص 205.

إلا أن حرية التعبير (بعد أحداث أكتوبر 1988م) أضحتمن المفاهيم التي تلجأ إلى استخدامها السلطة كلما تناول المسؤولون مواضيع الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتعددية السياسية ونجاح التجربة الديمقراطية[...] ومن أجل حرية التعبير خاض الصحافيون من جانبهم نضالا مريرا وذلك من قبل أحداث أكتوبر وأسالت أقلامهم الكثير من الحبر للمطالبة بهذا الحق.[1]

فالعلاقة التي تربط السلطة وصحافة القطاع الخاص لاتزال في مرحلة التكوين، فغالبا ما تتعرض الصحافة الخاصة إلى عقبات مختلفة تضعها أمامها السلطة كإجراء عقابي على نشر خبر ما تجده يتعارض ومصالح السلطة أو يمس بها.

ولما كانت السلطة تتحكم في مصادر الخبر وقنوات نشر الخبر والمطابع فإن عملية الرقابة على الصحافة الخاصة سهلة، إذ أن بمقدور السلطة تعطيل نشاط أية صحيفة كانت بمجرد أحد العوامل السابقة التي هي ملك للدولة وتخضع لها الصحافة المستقلة، ولذا حتى تكون الصحافة المستقلة في مستوى لأداء دورها وللمساهمة في التنمية الشاملة يجب أن تكون بين هذه الصحافة والسلطة علاقات احترام وتعاون تبعا لدور كل واحدة منهما.[2]

وبالتاليفإذا كان الواقع النظري يضمن حرية التعبير والحق في الإعلام، فإن الواقع العملي لا يزال يسوده الحذر والغموض لعدم وجود قوانين تحدد مجالات هذه الحرية وعلاقات الصحافة مع المحيط ومع السلطات حيث لاتزال بالنسبة لهذه الأخيرة في مرحلة التكوين، وفي حاجة إلى إقامة ضوابط لها وحدود كل طرف[...] وعلى الرغم من محاولة دخول مرحلة حرية التعبير غير أن العديد من الصحافيين لا يزالون يمارسون الرقابة الذاتية على كتاباتهم ويقيدون أفكارهم ويعيشون على هاجس الخوف من الآثار التي قد تخلفها هذه الكتابات، ولذا فالأمر يتطلب تحرر الصحافي قبل التفكير في حرية التعبير بمفهومها الشامل.[3]

فقرارات تعليق الصحف نجدها نادرا ما تكون نتيجة رفع دعوى قضائية من قبل أشخاص معيين بذواتهم، بل غالبا ما تصدر قرارات للتعليق مباشرة ودون إشهار من أعوان السلطة العمومية من طرف وزارة الداخلية أو وزارة الاتصال، وهذا يثير التساؤل حول نطاق استعمال السلطة التنفيذية

[1] فيصل مرحي، المرجع السابق، ص 176.
[2] عباسة الجيلالي، المرجع السابق، ص136.
[3] عباسة الجيلالي، المرجع نفسه، ص176.

للامتيازات المخولة لها باستعمال ذريعة حالة الطوارئ من قبل السلطة.كل هذه العوامل أثارت غيظ لصحف المستقلة التي راحت تندد بهذه التصرفات إزاء حرية الصحافة، وتواصلت جهود الإعلام للتحذير من قيود السلطة التي تحاول دائما خنق حرية التعبير من جهة، ومن جهة أخرى التهديدات التي استهدفت العديد من الصحفيين والكتاب والجامعيين الذين اغتيلوا في سبيل أفكارهم أو انتماءاتهم أو عملهم.[1]

هذه الأوضاع التي تعاني منها الصحافة المستقلة تجعلنا نفكر في أن السلطة تهاب حرية الصحافة، كأنها لازالت تنظر إلى ميكانيزمات المسار الديمقراطي بعين عدائية، في حين تملك الصحافة في البلدان الديمقراطية العديد من الضمانات التي تجعلها مستقلة عن قيود المال والسياسة.

وقد لقيت سلوكات ومعاملات السلطة تجاه الصحافة المكتوبة الخاصة أو المستقلة ردود فعل عنيفة ومنددة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي*، وأجمعت الانتقادات على ضرورة توقف السلطة عن مضايقة الصحافة وخنق حرية التعبير.[2]

لقد خضعت الصحافة المستقلة للضغط ومحاولات الاحتواء من قبل السلطة، فلم تكن هذه الأخيرة تنظر بعين الرضا لصحافة متحررة خارجة عن سيطرتها، زيادة على أنها–أي السلطة–، كانت فاقدة للشرعية وبحاجة لتعبئة الإعلام لربح معركتها مع الإسلاميين، ولبسط يدها على المجتمع مجددا، وعليه سعت السلطة إلى السيطرة على الصحف، مثلها مثل الجمعيات والأحزاب، في إطار مسعى ن رغبة في التحكم الفوقي في المجتمع والاستمرار في التسيير التسلطي للساحة السياسية وللمجتمع ككل، ونجم عن هذا الوضع صدامات بين السلطة والصحافة. يضاف إلى هذا اختفاء

[1] نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص42.

* ومن بين الردود نجد ما قام به "البرلمان الأوروبي" سنة 1999م الذي قدم توصيات بخصوص وضعية حرية التعبير في الجزائر بعد المضايقات التي تعرضت لها خاصة الصحافة المكتوبة بعد نشرها لقضايا الفساد، كما أبدى البرلمان الأوربي انشغاله بشأن رفض المطابع العمومية سحب يوميات الخبر، الوطن، Le Matin، LaTribune، Le Soir d'Algérie، بحجة عدم دفع المستحقات.

وأكد السيد Aiden White الأمين العام للفيدرالية الدولية للصحفيين، في حديث ليومية Liberté الجزائرية حول الوضعية العامة لحرية التعبير والصحافة، أن الصحافة المكتوبة المستقلة الجزائرية، تعاني من الضغوطات، وكشف أنه بعث إلى رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" ندد فيها باستغلال السلطات العليا في الجزائر العدالة لضرب الصحافة وحرية التعبير.

[2] عباسة الجيلالي، المرجع السابق، ص11.

مجموعة من الصحف، معظمها لأنها تبنت خطا افتتاحيا لا يحظى بعين الرضا لدى السلطة، رغم أن الإدارة بررت ذلك بـ "أسباب تجارية محضة".[1]

وبعد تولي "سيد أحمد غزالي" رئاسة الحكومة بدأ يظهر احتجاب عدد من الصحف عن الصدور، كما ظهر الصراع بين السلطة السياسية والصحافة الخاصة، اتخذ طابعا قضائيا حيث امتثل عدد كبير من صحفيين أمام المحاكم والمجالس القضائية، وكان هذا الصراع غير مباشر ناتج عن محاولات السلطة للضغط على هذه الصحافة لتحقيق أغراض ومصالح سياسية معينة. [2]

وبذلك دفعت الصحافة الجزائرية المستقلة خلال سنوات الانفتاح الإعلامي ثمنا باهظا في سبيل تحقيق جزء ولو بسيط من حرية الإعلام والتعبير، وتوصيل المعلومة للجماهير المتعطشة لمعرفة آخر الأخبار خاصة المرتبطة بالوضع الأمني للبلاد.

2-ثمن الحرية في ظل الأزمة الأمنية:

قد تأثر قطاع الصحافة سلبا بإقرار حالة الطوارئ (09فيفري 1992)، ففي نفس السنة أقدم رئيس الحكومة آنذاك على حل المجلسالأعلى للإعلام، تح المجال أمام مضايقات واسعة على الممارسة الإعلامية، المجلس في الواقع لم يقم بالدور المنوط به بشهادة العديد من الصحفيين، حيث هيمنت السلطة السياسية خاصة على الصحافة الخاصة بحجة استرجاع هيبة الدولة، وذلك عن طريق اقتحام عناصر الأمن للمقرات الصحفية، واعتقال الصحفيين وتوقيف الصحف بقرار من وزارة الداخلية، متجاهلين بذلكدستور 1989م، الذي ينص على أنه: " لا يجوز حجز أي مطبوع أو منشور إلا بأمر قضائي".[3]

أ-توقيف الصحف:

كانت صحف "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" (صحف حزبية) أولى ضحايا عملية وضع اليد على الصحافة منذ مطلع سنة 1992م، غداة إلغاء النتائج الأولية للانتخابات التشريعية، حيث تم حجز

[1] محمود بلحيمر، المرجع السابق، ص40.
[2] حياة قزادري، المرجع السابق، ص74.
[3] المرجع نفسه، ص75

صحيفة "المنقذ" (لسان حال الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، وذلك بأمر من النيابة العامة بالجزائر العاصمة التي آخذتها على نشر مقالات استفزازية في حق مؤسسات الدولة.[1]

ويوم 27 انفي، اتهم رئيس تحرير نشرة "الفرقان" الناطقة بالفرنسية (والتي كانت تصدرها "الجبهة الإسلامية للإنقاذ") بالمس بمؤسسات الدولة والتحريض على التمرد داخل الجيش، فأودع السجن يوم 10 فيفري، وتم منع الصحيفة من ثلاثة أشهر لنشرها كلاما يمس بأمن الدولة.... كما تم توقيف اليومية الناطقة بالفرنسية El watan، في جانفي 1993م، أي بعد سنة من توقيف المسار الانتخابي... وفي ديسمبر 1994 أقدمت وزارة الداخلية على توقيف يومية "L'opinion" أربعين يوما بدعوى "التضليل والتلاعب المكشوف". في 05 مارس 1995م، قامت وزارة الداخلية بتوقيف يومية "La Tribune" وذلك بعد ستة أشهر من إصدارها"، وحتى إشعار آخر"...وبعد ثلاثة أيام تم رفع التوقيف.

...أصدرت وزارة الداخلية أمرا بتوقيف صحيفة "Liberté" خمسة عشر يوما عقب صدور مقال يوم يوم 7 ديسمبر أعلن خطأ عن التعيين اللاحق للجنرال " بتشين" الوزير المستشار لدى رئيس الجمهورية، وزيرا للدفاع الوطني...وبحلول 11 ديسمبر صدر أمر بإلقاء القبض على كاتب المقال وأودع سجن سركاجي. وفي 04 مارس 1996م، تم حجز الأسبوعية الجزائرية " La Nation" بأمر صادر عن وزارة الداخلية... وفي منتصف شهر ديسمبر اختفت من الأكشاك أسبوعية "لاناسيون" ونظيرتها "الحرية" الناطقة بالعربية...ويوم 20 ديسمبر وجهت شركة الجزائر للطباعة إخطارا نهائيا للصحيفة ينذرها رسميا بضرورة سداد إجمالي الديون المترتبة عليها لدى المطبعة، وذلك خلال أجل 24 ساعة، وإلا تم التوقف عن طبع الأسبوعيتين.[2]وعلى العموم هذه قائمة بأهم الصحف الموقوفة أو المتوقفة في فترة 1992-1997م

Le Nouvel Hebdo,L'hebdo Libéré, Le Jeune Indépendant,Alger Républicain,AlgérieActualité, El Manchar,Le Quotidien D'Algérie, El Haq, La Nation, El Manar,El Forkan, L'eveil,…

[1] منظمة العفو الدولية، المرجع السابق، 45.

[2] أنظر بالتفصيل: منظمة العفو الدولية، المرجع نفسه، 32-50.

الصح آفة، الوجه الآخر، الرأي، الجزائر اليوم، الشروق العربي، الشروق الثقافي، النور، المنقذ، البلاغ، الحوار، السبيل، بريد الشرق، الحقيقة، السلام، نبراس الحق، الحياة، الحياة العربية، الإرشاد، النبأ، الحرية، الحدث، البيان، المستقبل، الهلال، السّمُرة، السياسة، ....كل الصحف الجهوية (العقيدة، العناب، الأوراس، ...)، الوقت.

أهم الصحف التي علقت إداريا وعددها الإجمالي يفوق العشرة عناوين، كلها عربية، وقد اشتهرت إعلاميا بالمعلقات العشر.[1]

ب-اغتيال أو اعتقال الصحفيين:

- **حوادث الاغتيال والقتل:**

عرفت الفترة بين 1994 و1998 اغتيال أكثر من 60 صحفيا و40 عاملا بقطاع الإعلام ما رفعشهداء أسرة المهنة إلى أكثر من 100، وقد فضل هؤلاء الموت من أجل الحرية وهم الذين عرضت عليهمالتأشيرات إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكيةوفرنسا كلاجئينسياسيين، وهو ما زاد من احترام العالم بأجمعه لأسرةالإعلام[2].

لقد قتل 57 صحفيا في اعتداءات نسبت للجماعات الإسلامية المسلحة، ومن بين الضحايا كان 19 منهم يعملون في صحف خصوصية، 38 في وسائل الإعلام الحكومية (17 في القطاع السمعي-البصري العمومي، 21 في الصحافة العمومية). وفي الصحافة المكتوبة، فإن أغلبية الاغتيالات استهدفت المتعاونين مع صحف ناطقة بالفرنسية، حيث كان 24 صحفيا يعملون في جريدة باللغة الفرنسية 10 في جريدة باللغة العربية، ودون أن يكون من الممكن استنتاج خلاصات نهائية، يتضح من هذه الأرقام أن الجماعات الإسلامية المسلحة قد اختارت كهدف مفضل العاملين في وسائل الإعلام الحكومية باعتبارهم دعاة للحكم، وكذلك الذين يعملون في وسائل الإعلام الناطقة بالفرنسية الذين يعتبرون "لائكيين" أعداء الإسلام.

"إنك ستموت، وإن لم يكن اليوم فغدا، وسيكتب موتك بمداد الفخر في سجلات الحركة الإسلامية".

[1] فضيل دليو، المرجع السابق، ص83.

[2] بوغرارة عبد الحكيم، الموقع السابق.

الإمضاء: الجبهة الإسلامية المسلحة. [1]

خلال الشهور الأولى من سنة 1993م، توصلت هيئات تحرير الصحف الجزائرية بالعشرات من الرسائل من هذا النوع، وأصبحت "اللوائح السوداء" التي تتضمن أسماء الضحايا المستقبلية ول في الجزائر العاصمة. وبعد العسكريين والشرطة وموظفي الدولة والقضاة وأعضاء المجلس الوطني الانتقالي (البرلمان المعين بعد توقيف المسلسل الانتخابي) ... أصبح الصحفيون بدورهم هدفا للجماعات المسلحة.[2]

وفي 17 ماي 1993م نجا "عمر بلهوشات" مدير يومية "Elwatan" من محاولة اغتيال، عندما كان يُنزل أطفاله من السيارة بالمدرسة بباب الزوار، أطلق عليه النار ثلاثة مسلحين ... ومنذ ذلك الحين نجا من محاولتي اغتيال.

وبعد أسبوعين في 26 ماي 1993م، أصيب "الطاهر جاووت"* برصاصتين في رأسه عندما كان يهم بركوب سيارته بالقرب من منزله بعين البنيان، وتوفي بعد أسبوع من ذلك.

ومنذ ذلك الحين قتل 56 صحفيا، وفي غالب الأحيان في ظروف مروعة.

ففي 30 نوفمبر 1994م، تعرض "أحمد إسعد" وهو من كبار مراسلي التلفزة الوطنية، "ونصر الدين لخلال" وهو صحفي في اليومية العربية الحكومية "المساء"، للقتل رميا بالرصاص بعد أن تم اختطافهما من طرف جماعة مسلحة بالإقامة التي يسكنان بها ببوفاريك.

وفي 22 ماي 1995م، تم اغتيال "مليكة صابور" بمنزلها بالرغاية وهي تعمل في الأسبوعية الخاصة" الشروق العربي" وتبلغ من العمر 22 سنة.[3]

وفي 2 نوفمبر تم اغتيال " حميد محيوط" بمعية سائقه، وهو صحفي مسؤول عن ركن "درار" في الصحيفة الخاصة "Liberté".

---

[1] منظمة العفو الدولية، المرجع السابق، ص 13، 14.

[2] منظمة العفو الدولية، المرجع السابق،ص14.

* كان يبلغ 39 سنة، وهو شاعر وكاتب باللغة العربية والفرنسية، منذ سنة 1993م، أصدر أسبوعية repture" تعارض كل حوار مع الإسلاميين، وقد كان أول مهنيي الإعلام اغتيل بالجزائر.

[3] منظمة العفو الدولية، المرجع السابق، ص15.

كما اغتيل في وقت سابق "رابح الزناتي" وهو صحفي بالتلفزة الجزائرية، وقد تم قتله بثلاث رصاصات في الرأس، يوم 04 أوت 1993م.

وبالنسبة للجماعات الإسلامية، تمثل الإذاعة والتلفزة رمزا للسلطة، وتشكل بذلك هدفا مفضلا، وفي بلاغ نشرته الجماعات الإسلامية المسلحة في 2 جانفي 1995م، وعدت بمهاجمة الصحفيين العاملين في القطاع السمعي بصري إذا لم يتوقفوا عن العمل، وأعلن البلاغ:"إننا نحارب بالسيف الذين يحاربوننا بالكلمات".

الفاتح من فيفري الموالي، شرعت في تنفيذ تهديدها، حيث تم اغتيال " ناصر وادي" وهو مقدم لبرنامج أسبوعي.[1]

كان "زين الدين البوصلاح" وهو الصحفي في يومية "Liberté"، والذي اغتيل بالرصاص يوم 06 جانفي 1995م، مدرجا في اللائحة السوداء للجيش الإسلامي للإنقاذ...وكان قد قام بتغطية اختطاف طائرة الخطوط الجوية الفرنسية وتحويل اتجاهها إلى مطار الجزائر العاصمة في ديسمبر 1994م.

ومن أجل حماية الصحفيين عرضت السلطات، بطلب من ممثلي المهنة، إيواءهم في فنادق حال، بالقرب من العاصمة، وضعت تحت حماية قوات الأمن، وكانت تنقلاتهم إلى أماكن عملهم لا تتم إلا جماعيا وعلى مسارات محمية، ومع ذلك فإن كل الصحفيين لم يقبلوا بالخضوع لهذه التدابير، لكونهم اعتبروا أنها تشكل مسا بوضعهم كملاحظين غير منحازين، وفضلا عن ذلك بما أن عدد الأَسِرة المتوفرة في الفنادق محدودة، فإن العديد من المهنيين لا يمكنهم الاستفادة منها.[2]

وفي يوم 11 فيفيري 1996م، تعرضت دار الصحافة لهجوم بالقنابل، وبلغت الحصيلة الفورية 17 قتيلا و87 جريحا، وفقد الصحافيون الجزائريون ثلاثة من رفقائهم من جراء التفجير.[3]

- الاعتقالات:

[1] المرجع نفسه، ص 16 ،17.

[2] منظمة العفو الدولية، المرجع السابق، ، ص 18، 19.

[3] المرجع نفسه، ص 49.

في 02 جانفي 1993م تم اعتقال عدة صحفيين من جريدة "El watan" وإيداعهم السجن، وهم "عمر بلهوشات" مدير يومية الوطن، و"عبد الرزاق مراد" مدير التحرير، و"الطيب بلكثير" رئيس التحرير، وثلاثة صحفيين آخرين هم "عمر بربيش" وناصرة بن علي و"أحمد عنصر... وفي 27 فيفري 1995م، تعرض مراسل وكالة الأنباء الجزائرية بتمنراست "عبد القادر الحاج بن نعمان" للاعتقال والحبس...في 10 ديسمبر 1995م، اعتقل مدير النشر بيومية "Liberté"، وأودع سجن سركاجي... ويوم 4 جويلية 1996م، صدر أمر بإيداع الحبس رسام الكاريكاتير ومدون الأخبار في يومية "LaTribune" "شوقي لعماري"، وكان قد نشر في الطبعة الصادرة يوم 2 جويليةللجريدة رسما كاريكاتيريا اعتبر "مخلا بحرمة" العلم الجزائري...وتم ختم مقر الجريدة بالشمع الأحمر، وتم إخضاع مدير النشر "خير الدين عمير" ومدير التحرير "باية القاسمي"، تحت الرقابة الفضائية، ووجدت صحيفة "Liberté" نفسها معطلة عمليا.... كما أدين كل من "شوقي العماري" يوم 31 جويلية بثلاث سنوات سجنا موقوفة التنفيذ، و"خير الدين عمير" بسنة موقوفة التنفيذ، بينما برأت ساحة "باية القاسمي"، وسمح القاضي بإعادة صدور الجريدة.[1]

المبحث الرابع: المعالجة الصحفية أثناء الأزمة الأمنية:

أولا: طرق المعالجة الصحفية للأزمات الأمنية:

تنشأ الأزمات الأمنية لأسباب متعددة، يأتي في مقدمتها الأسباب السياسية، فقد أصبح من المألوف في الكتابات التي تتناول تعريف الإرهاب أن له صفة سياسية، بمعنى أن أسبابه وأهدافه أو كليهما معا سياسية في الأساس... ولا شك أن الأزمات الإرهابية تمثل النسبة الكبرى من الأزمات الأمنية، فإذا أضفنا الأسباب السياسية الداخلية مثل الصراع على السلطة أو مقاومة السلطات والحكومات من الحركات والتيارات التي تضغط للتغيير السياسي والانفصال، فإن الأسباب السياسية للأزمات الأمنية تبدو واضحة ولا تحتاج إلى كثير من الجدل. كما أن الأزمة السياسية هي

[1] أنظر بالتفصيل: منظمة العفو الدولية، المرجع السابق، ص 32- 44.

دائم أزمة أمنية بدرجة أو بأخرى، وأي أزمة أمنية لها أسبابها ودوافعها وآثارها وأبعادها السياسية. ومعلوم أن الأسباب السياسية لا تنفصل في أحيان كثيرة عن الأسباب الاقتصادية بحكم تلازم السياسة والاقتصاد، ولذلك فإن الأسباب السياسية والاقتصادية قد تتداخل إلى حد كبير... ومع ذلك فإن لكثير من الأزمات الأمنية جذورها وأسبابها الاقتصادية، ربما قبل أن تصبح أزمة سياسية، ومن أمثلة ذلك الإضرابات العمالية وأزمات البطالة والاحتجاجات البيئية أو الأزمات الناشئة بسبب الفقر وسوء توزيع الدخل أو عدم توفر المواد الغذائية.

وقد تنشأ الأزمات الأمنية بسبب الانحرافات الفكرية، حيث تتشكل تيارات وحركات لها فكرها المنحرف الذي يمجد العنف وينظر له كأساس للانتقام من فئات معينة أو كأساس للاحتجاج على مجتمع وقيمه وعقائده وتنظيماته الاجتماعية ومحاولة تقويضها، وبناء المجتمع على أساس قيمي وعقائدي وفكري جديد.[1]

إن هذا التوصيف للأزمة الأمنية ينطبق بدرجة كبيرة على الأزمة التي عانت منها الجزائر بداية التسعينات، فظاهر الأزمة كان لأسباب اجتماعية واقتصادية وتحول لأزمة سياسية، واستُغِلت الأزمة من طرف تيارات فكرية عقدية، لبلوغ مطامحها السياسية، ودخلت بذلك الجزائر في دوامة من الصراع والعنف، وقد تابعت الصحافة الجزائرية على اختلاف توجهاتها تلك الأحداث، وكان لكل منها طريقتها الخاصة في معالجة الوضع، وقد أوضح في هذا الصدد " محمد لعقاب" ثلاث أنواع من المعالجة الأزمات الأمنية، وهي كالآتي:

1-المعالجة المثيرة:

تعتمد هذه الطريقة على التهويل والتضخيم، وأحيانا تميل إلى تضخيم أشياء لا ينبغي تضخيمها، ما تكون على حساب أشياء مهمة جدا يتم تفريغها أو تهوينها بقصد أو عن غير قصد والمعالجة بهذه الطريقة هي أقرب إلى صحافة الإثارة أو الصحافة الصفراء...وإن هذه الطريقة تفتقد إلى البعد الإنساني في الممارسة الإعلامية.هذه الطريقة كانت سائدة بشدة وكثافة في وسائل الإعلام

[1] سعد بن علي الشهراني، **إدارة عمليات الأزمات الأمنية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص26، 27.

الجزائرية على اختلافها، من صحافة مستقلة أو عمومية، وإذاعة وتلفزيون، وحتى بعض مواقع الانترنت مثل موقع "الضباط الأحرار" (www.anp.org).

وبموجب هذه الطريقة تعاملت العديد من وسائل الإعلام الجزائرية مع الأزمة، حيث تم تضخيم بعض الأصوات الحزبية على حساب أصوات أخرى، بل أحيانا تم تضخيم أصوات لا تتمتع بالنفوذ الاجتماعي، وكذا صوت السلطة على حساب أصوات المعارضة، أو تضخيم أصوات مصالح ضيقة على حساب المصلحة الوطنية العليا، والأكثر من ذلك كانت الصحافة المكتوبة خاصة تلك المصنفة في خانة الصحافة الاستئصالية التي تعمل على تضخيم الأعمال الإرهابيةفأعطتها دويا وصدى إعلاميارهيبا داخل الوطن وخارجه، وقد ربطت في معظم الأحيان الأعمال الإرهابية بالدين الإسلامي الحنيف، وقد جعلت هذه الصحف ولازالت من الأعمال الإرهابية والمظاهرات الشُبانية مادة تتغذى منها معتمدة في ذلك على التهويل المفرط.[1]

2-المعالجة الناقصة:

هذه الطريقة تختلف تماما عن الأولى، وهي مناقضة لها، وعادة ما تكون ملازمة لها، أي تطبق الطريقتين في نفس الوقت، وهي لا تقوم على التهويل بل على التهوين، وهي بذلك تقلل منمعلومات وأخبار ذات أهمية قصوى بالنسبة للمجتمع، كتقليلها من الأصوات الداعية إلى انتهاج الحوار السياسي كحل للأزمة، و مبالغتها في اعتبار هذه الأصوات خطيرة جدا على المجتمع.[2]

وقد بلغ الحد بموجب هاتين الطريقتين إلى درجة القذف في شخصيات وطنية تاريخية، مثلما حدث عام 1995م، مباشرة بعد عقد مجموعة من أحزاب جزائرية لقاءهم في العاصمة الإيطالية روما، عندما تم التجريح في السيد "عبد الحميد مهري" والسيد "حسين آيت أحمد" حتى على شاشة التلفزة وفي أخبار الثامنة، وهي النشرة الرئيسية في التلفزة الجزائرية.

[1] محمد لعقاب، "الصحافة الجزائرية وحرية التعبير في مجتمع مهزوز"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية**، مجلة فصلية علمية متخصصة في الدراسات السياسية والإعلامية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ع2، شتاء 2003/2002، ص144.

[2] المرجع نفسه، ص 144،145.

والطريقتان السابقتان تقومان على معالجة ناقصة، وتساهمان في إبقاء الغموض حول الأزمة، وبالتالي عدم مساعدة المواطن على فهمها واتخاذ موقف سليم منها.[1]

3-المعالجة المتكاملة الشاملة:

هذه الطريقة تقوم على المعالجة الهادئة، بدون تهويل ولا تهوين، وتتعرض لمختلف جوانب الأزمة بطريقة منصفة (موضوعية) وشاملة وعميقة.حيث يذهب محمد لعقاب:" أن هذه الطريقة كانت غائبة غيابا كبيرا في وسائل الإعلام الجزائرية، وإذا كان هناك بعض المحاولات للالتزام بها. وربما يرجع ذلك إلى صعوبة التزام الحياد تجاه الأزمة القائمة... وهذه هي الطرق الثلاث التي تعاملت بها وسائل الإعلام الجزائرية مع الأزمة الأمنية الجزائرية، ولهذه المعالجة محاسن ومساوئ لابد من الإشارة إلى بعضها، ذلك أن العمل الصحفي من خلال المعالجة للأحداث والوقائع، إنما يتوخى إحداث التأثير المطلوب في جماهير وسائل الإعلام لتحقيق الأهداف التي رسمتها القوى التي تتحكم في وسائل الإعلام".[2]

وفيمايلي عرض لنموذج من التغطية الصحفية للأزمات الأمنية في الجزائر، خلال بداية الأزمة الأمنية في البلاد، من خلال رصدتغطية الصحافة المكتوبة للإضراب السياسي 25 ماي 1991م، فبتاريخ 27 ماي 1991م، تتساءل "جريدة الخبر" تحت عنوان "أين هو الإضراب؟" فتقول أن "الفيس" أضرب ولم يضرب معه الشعب الجزائري.أمّا "جريدة المساء"، فيكتب أحد محرريها تعليقا تحت عنوان "إضراب عن الإضراب"...ويضيف المحرر مؤكدا أن "الإضراب حتى الآن لم يلق الصدى الكافي لتجسيد المطالب". فالحركة في نظر محرر يومية المساء ظلت عادية، ولا شيء يوحي بأنها معطلة "فالأمة أضربت عن الإضراب وعزفت عنه ولم تتوقف الدواليب في المؤسسات الاقتصادية والإدارية والتربوية"... أما جرائد مثل "المجاهد اليومية" و"الشعب" و"السلام"، فقد كثّفت من نشر بيانات الجمعيات السياسية وغير السياسية غير المؤيدة للإضراب، فقد نشرت "السلام" مثلا بيانا لاتحاد الشبيبة الجزائرية عنوانه ما يلي: "الإضراب فرصة الاستعمار"... وفي تقاريرها، تعتبر وكالة الأنباء الجزائرية أن غالبية المدن الداخلية لم تستجب لنداءات "الفيس"، حيث نشرت الوكالة مثلا تحت عنوان: **باتنة: نداء لم يلب**... ووجدت بعض الجرائد "الإسلاموية" الأخرى (غير التابعة

[1] محمد لعقاب، المرجع السابق، ص145.
[2] المرجع نفسه، ص 145،146.

للفيس) نفسها في وضع حرج فاكتفت بعرض آراء المواطنين من إضراب الفيس، ومن بين هذه الجرائد أسبوعية "العقيدة" الصادرة بشرق البلاد. وسعت أسبوعية "الهداية" في عددها العشرين إلى تقديم صورة "فيسية" عن الإضراب، كردّ فعل على تشويهات الصحافة ووسائل الإعلام العمومية والمستقلة.[1]

وبالنظر لما سبق عرضه من تغطية الصحافة للإضراب السياسي في أيامه الأولى فقط؛ نستطيع القول أن الصحافة بشقيها العمومي والخاص أجمعت على كون الإضراب فاشلا، وهو ما يمكن أن نضعه في خانة التغطية الناقصة (تعتمد على التهوين)، حيث تخدم هذه التغطية مصلحة السلطة سواء بقصد أو غير قصد، في حين لاحظنا أن صحافة الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحاول أن ترد على هذه العناوين من خلال إعطاء نتائج للإضراب في عدد من الولايات وإظهاره بصورة ناجحة، ويمكن أن نضع مثل هذه المعالجة في خانة المعالجة المثيرة (التهويل)، فيما آثرت بعض الصحف الحياد من خلال أخذ آراء بعض الأفراد والشخصيات ولم تتبنَّ أي موقف من الإضراب السياسي، بالرغم من أنها تحسب على التيار الإسلامي.

ثانيا: اتجاهات الصحافة الجزائرية نحو الأزمة الأمنية:

عموما فإن الصحافة الجزائرية وخاصة المستقلة والحزبية تعاملت مع الظاهرة من منطلقين، وكشف ذلك على نوعين من المعالجة الإعلامية، يمكن تحديدها في:

1-صحافة محايدة أو معارضة للحل الأمني:

تذهب إحدى الدراسات* إلى أن المعلومات الأمنية هي المشكل الأساسي لاختلاف الرؤى بين السلطة والصحافة، وبخاصة الصحافة المستقلة نحو المفهوم الذي تحمله، هذه الأخيرة التي ترى في ذلك تحريضا على العنف، أو تعطيل عمل قوات الأمن. ورأت السلطة السياسية آنذاك أن الصحافة الأجنبية تتغذى فيما يخص المعلومات الأمنية من الصحافة الجزائرية التي ليس لبعضها نوايا حسنة .

[1] أنظر بالتفصيل: احميدة العياشي، المرجع السابق، ص252-259.

* m'hamed Rebah,La presse Algérienne, journal d'un défi, edit. chiheb,2002,Alger, p 72.

ضا ظلت هذه الصحف تتعامل مع العمليات المسلحة والتفجيرات على أنها من فعل "جماعات مسلحة"، كل هذه الأسباب جعلت السلطة لا تتوانى في توقيف بعض العناوين خاصة بعد الإعلان عن حالة الطوارئ في فيفري 1992.[1]

حيث أقدمت السلطات مثلا بتاريخ 18 مارس 1996م على توقيف وحجز صحيفة "lanation"، قبل طبعها لدى شركة الجزائر للطباعة، ويعزى سبب الحجز إلى مقال شكك في دور الميليشيات وفي النتائج المترتبة عن انتشارها في أرجاء البلاد، ويرى كاتب المقال "محمد بنوافة" أنه يمكن اعتبار وجود ميليشيات الدفاع الذاتي المخرج الأسوأ الذي يكرس مبدأ ترجيح كفة قوة السلاح، بل والكفاح من أجل الاستئثار بالعنف.[2]

2-صحافة استئصالية مؤيدة للحل الأمني:

أدى تردي الأوضاع الأمنية إلى بروز صحف سواء حزبية أو مستقلة تدعو إلى التعامل بالمثل مع الأعمال المسلحة، ولم تتوان في وصف هذه الجماعات بالإرهابية، وهيمنت مصطلحات في معالجتها للأحداث مثل "القوى الظلامية"، "الإرهاب"، ودعت إلى تشجيع الحل الأمني بدل الحوار بل ذلك في بعض الحالات وخاصة من خلال اتهامها للمدرسة الجزائرية المعربة بأنها سبب الظاهرة، وأن تجفيف الإرهاب لا بد أن يبدأ من خلال مراجعة المناهج التربوية وأن البعثات التعليمية القادمة من المشرق العربي كان له دور في انتقال أفكار الجهاد إلى الجزائر.[3]

فعلى سبيل المثال، في مارس من سنة 1995م، في الوقت الذي كان فيه الجيش يخوض معركة دامت قرابة أسبوع، بمنطقة عين الدفلى، حيث كان المسؤولون عن الجماعة الإسلامية مجتمعين، لم تكف الصحافة عن تقديم تفاصيل عن العملية مشيرة إلى تدخل سلاح الطيران والمدفعية والمدرعات لدعم المشاة الخ... وكانت الصحف تنشر على أعمدتها أخبارا حول المعركة وتقدم حصيلة الخسائر

[1] محمد شطاح، المرجع السابق، ص 272-274.
[2] منظمة العفو الدولية، المرجع السابق، ص 42.
[3] محمد شطاح، المرجع السابق، ص 474.

تكبّدتها الجماعات الإسلامية. وكانت هذه الحصيلة تشير إلى سقوط مائة وخمسين قتيلا في صفوف الإسلاميين.[1]

ثالثا: الصحافة الجزائرية والمصالحة الوطنية:

لا يمكن تناول موقف الصحافة الجزائرية من موضوع المصالحة الوطنية دون الإشارة إلى أن تجربة الصحافة في الجزائر عشية الاستفتاء على مشروع المصالحة الوطنية قد بلغت درجة من النضج الإعلامي والمؤسساتي يجعلها في مستوى الأحداث. ويمكن تحديد ملامح استقرار التجربة ونضجها في الجوانب الآتية:

1-تراجع عدد العناوين حيث بلغت على سبيل المثال عام 1997م إلى 86 عنوانا.

2-عدد الصحف اليومية بالجزائر حاليا 43 عنوانا 20 ناطقة بالعربية و23 ناطقة بالفرنسية، لكن 5 يوميات فقط يمثل سحبها 65.05 % من مجموع ما تسحبه هذه العناوين مجتمعة ممثلة في صحف "الخبر"، "الشروق اليومي"، "El Watan"، "Le Quotidien d'Oran" و"Liberté".

3-بعض اليوميات تحولت إلى مؤسسات إعلامية عملاقة وهذا حال "جريدة الخبر" المستقلة التي تسحب حوالي نصف مليون نسخة يوميا.

4-تراجع مقروئية الصحف العمومية، واختفاء يكاد يكون كليا بالنسبةللصحف الحزبية.

وعليه يمكن القول إن الاستفتاء على مشروع المصالحة الوطنية في 2005/09/29، جاء في وقت تحددت فيه ملامح الخريطة السياسية والإعلامية الجزائرية واتجهت نحو الاستقرار. وبالتالي بات من السهل تحديد معالم الرأي العام في الجزائر واتجاهاته من خلال تعرضه إلى وسائل الإعلام المتاحة وخاصة الصحافة المكتوبة.[2]

- **موقف الصحافة الجزائرية من المشروع:**

[1] منظمة العفو الدولية، المرجع السابق،ص 34، 35.

[2] محمد شطاح، المرجع السابق، ص 476،477.

تباين موقف الصحافة الجزائرية من المشروع بينصحافة مساندة له وخاصة الصحافة العمومية، فقد كتبت "صحيفة المجاهد" الناطقة بالفرنسية وهي صحيفة عمومية غداة التصويت على المشروع:من14 مليون ناخب فإن 97% أسقطوا في صناديق الاقتراع الورقة الزرقاء التي تعني "نعم"، والتي في الوقت ذاته تعني انخراطا جماعيا للجزائريين في مشروع المصالحة الوطنية".أما جريدة " La Tribune"المستقلة فرأت أن استفتاء 2005/09/29م، كشف عن الأمل وعن طي صفحة الماضي عن طريق "نعم" دون مسحها من الذاكرة الجماعية. فيحين كتبت صحيفة "Liberté"وهي صحيفة ناطقة بالفرنسية يمكن إدراج خطابها الإعلامي ضمن فئة الصحافة التي جندت الحل الأمني على الحل السياسي، "في الحقيقة لا يوجد جزائريون بطبيعة الحال ما عدا الإرهابيون الذين حملوا السلاح ضد مواطنيهم ضد السلم. وإذا كان الشعب الجزائري قد منح تبرئة وصكا على بياض للرئيس، فعليه إذا أن يميز ما بين الذين أحرقوا الوطن وأبنائه، وبين الذين دفعوا حياتهم وأملاكهم لكي تظل الجزائر واقفة". وعموما يمكن القول حسب محمد شطاح:

" الصحافة الجزائرية على عكس الأزمة الأمنية فقد انخرطت بهذا الشكل أو ذاك في تزكية المشروع من خلال الشرح والتفسير لمختلف مراحل إعداده والتغطية المكثفة لعملية الاستفتاء والمتابعة اليومية لأطوار تنفيذ المشروع في الميدان رغم بعض الأصوات المعارضة والخافتة، كون المجتمع الجزائري والرأي العام الوطني قد جعل المأساة ذكرى من الماضي عشية التصويت الجماعي والتزكية الجماعية لمشروع المصالحة الوطنية بنسبة فاقت 97 %".[1]

خامسا: معالجة الصحافة الجزائرية لقضايا الفساد:

حسب بعض المختصين فإن البنك العالمي هو أول من اجتهد في إيجاد تعريف فقهي للفساد وهو من استخدمه وجسده في أعماله لأول مرة، ثم اعتمد، بعد ذلك، في معظم الكتابات هنا وهناك، هذا التعريف الذي بمقتضاه وضع الأنشطة التي تندرج تحت مفهوم الفساد، مبين على النحو التالي:

" الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، أو استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة، أو الاستغلال السيء للوظيفة العامة أي الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة. فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو

[1] محمد شطاح، المرجع السابق، ص 478، 479.

إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات وإجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية. كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب وسرقة أموال الدولة."[1]

في ضوء استمرار البحث عن التغيرات المطلوبة في المواقف والتصرفات والمنظمات لمكافحة الفساد، يظهر دور الصحافة في تسليط الأضواء على الفساد باعتباره الخط الأول في فضح أعمال الفساد...ومن المعتاد أن يطلب من الصحافة المزيد من الأداء لفضح الفساد...ويطلب من الإعلام الضغط من أجل الإصلاح وقيادة مجهودات فضح الفساد... وهناك رأي آخر يرى دور الإعلام في منع الفساد محدود وأن وسائل الإعلام يجب أن لا تتحمل مسؤوليات هي من اختصاص الحكومات والمجتمع ككل، فالصحافة لا تملك المقومات اللازمة لتجاوز دورها التقليدي وهو كشف الفساد ولا تملك مقومات محاسبة المسؤولين لتكون رائدة الإصلاح.. إن مراجعة تجربة "نيكاراغوا"* حيال الفساد تقدم لنا دليلا محسوما على دور الصحافة حيال الفساد حيث تبيّن أن الصحافة يمكن أن تكون أداة قوية في فضح الفساد ولكن التجربة تبين عجز وسائل الإعلام على وضع حد للفساد أو التقليل منه.[2]

وعن علاقة قضايا الفساد بالصحافة الجزائرية، فقد أكد التقرير السنوي لمنظمة "فريدوم هاوس" الأمريكيةغير الحكومية (2013)، أن الصحافة في الجزائر قد تحررت جزئيا وأحرزت "تقدما ملحوظا" بفضلجملة من المكاسب التي حققتها في مجال الممارسة الإعلامية، وتمكنت عناوين الصحافة منتناول أكثر الملفات التي كانت مدرجة في خانة "الطابوهات" في إشارة إلى قضايا الفساد، التي طالت شخصيات في الدولة منهم وزيرالطاقة السابق شكيب خليل، وكذا حديث الصحافة لأول مرة عن جهاز "المخابرات".[3]

---

[1] موسى بودهان، **النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر**، منشورات anep، الجزائر،2009، ص17.

* أنظر التجربة بالتفصيل، ص 262،263.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، **موسوعة جرائم الفساد الاقتصادي: جرائم الفساد**، الكتاب الأول، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013م،ص262.

[3] **الصحافة الجزائرية تحررت جزئيا بفضل ما حققته من مكاسب:تقرير"فريدوم هاوس" يؤكد أنها أحرزت تقدما ملحوظا**، نشر في يومية صوت الأحرار 2014/05/03، الولوج 2015/05/27 (14:15). www.djazairess.com/alahrar/117362

فقبل العام 1990، كان الخوض في مسألة الفساد من المحرمات. والواقع أنه عندما أثيرت هذه القضية على الملأ في شهر مارس 1990، قدرت بحوالي 26 مليار دولار في العشرين سنة الأخيرة، وهذا يشمل كل القطاعات...منذ ذلك الحين لم تتطرق الصحافة أو السلطة إلى موضوع الفساد حتى العام 1999 عندما قدّرت جريدة "الوطن"* الأموال المشبوهة التي يملكها الجزائريون في البنوك الأجنبية بحوالي 30-35 مليار دولار أمريكي. إثر ذلك وفي حملته من أجل الاستفتاء حول الوفاق المدني في سبتمبر 1999، طرح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" علينا قضية الفساد الشائكة، وأصر على ضرورة أخلاقية الإدارة والاقتصاد الجزائري. وفي أكتوبر 1999، لدى افتتاحه معرض الجزائر الدولي، صرح الرئيس "أن الفساد قد أضر بالبلاد أكثر مما أضر بها الإرهاب".[1]

ويمكن القول أن الظروف السياسية والأمنية أثرت بصورة مباشرة على تعاطي الصحافة مع ملفات الفساد فمواضيع مقاومة الإرهاب واستعادة الأمن وإعادة بناء المؤسسات السياسية للدولة قد همنت بصور شبه كلية على اهتمامات الصحافة والسلطة والمجتمع ككل، وهو ما يعني تدحرج ملفات الفساد والرشوة وسوء التسيير إلى درجة أدنى من حيث الأهمية.ولو عدنا لتصفح الجرائد الصادرة في الفترة الممتدة ما بين 1992م و1996م، لوجدنا هيمنة شبه كلية للخبر الأمني، كأخبار لاغتيالات والتفجيرات والعمليات التي تقوم بها قوات الأمن لمكافحة الإرهاب والتوقيفات ومحاكمة المتهمين بالإرهاب وغيرهم، ثم يأتي في الدرجة الثانية الخبر السياسي المتعلق بمختلف العمليات السياسية التي كانت جارية للتعاطي مع الأزمة، وبالتالي لم تكن المواضيع المتعلقة بالفساد وسوء التسيير تلقى العناية اللائقة، وما يمكن ملاحظته هو حصول شبه اتفاق، أو لنقل اتفاق ضمني، بين الصحافة والسلطة على أن الأولوية، في تلك المرحلة، هي لمكافحة الإرهاب والحفاظ على كيان الدولة، على أن تترك المواضيع الأخرى جانبا إلى حين.[2]

وما يؤاخذ على الصحافة الجزائرية في تعاطيها مع ملفات الفساد، سيما سنة 1997م، أنها كانت أسيرة صراعات حاصلة في هرم السلطة، ولم توفق بالتالي في إعطاء صورة كاملة عن كل

* أنظر: جريدة الوطن 1999/05/25.

[1] عبد الحميد براهيمي، "دراسة حالة الجزائر"، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، الفصل الرابع والعشرون، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية،ط1، بيروت، لبنان، ديسمبر 2004، ص841،842.

[2] محمود بلحيمر، المرجع السابق، ص 38، 39.

ملفات الفساد وعن حقيقة الأزمة السياسية التي دفعت الرئيس السابق "اليامين زروال" إلى الاستقالة في سبتمبر 1998م، ودعوته لانتخابات رئاسية مسبقة نظمت في أفريل 1999م. فاختصت مثلا جرائد واسعة الانتشار مثل "الخبر" "Elwatan , Le Matin, La Tribune" وبلغة جريئة وعنيفة، في عرض قضايا مثيرة عن فساد السلطة في عهد الرئيس زروال، وفي ذات الوقت كانت يوميات "الأصيل" بالعربية، و"ElAcil"بالفرنسية و"L'Authentic" التابعين للجنرال "محمد بتشين"، تقومان على هجوم "زملاء المهنة"، بلغة لم تكن أقل عنفا عن تلك التي استعملتها الصحف المذكورة... إن تعامل الصحافة مع هذا الملف، وإن كانت جريئة في عرض ما وصل إليها من ملفات، لم يكن موفقا، بحيث لم تر ضرورة للقيام بتحريات أعمق لفهم خلفية الصراع الدائر بين الزمر الناشطة في منظومة الحكم وإعطاء صورة كاملة عنه.[1]

في الواقع هناك العديد من النماذج التي يمكن الاستدلال بها عما ساد في الجزائر ولا سيما في السنوات الأخيرة من أنواع الفساد الاقتصادي والمالي غير أننا ستكتفي في هذه المعالجة بذكر بعض النماذج ذكرا فقط وعلى سبيل المثال لا الحصر فيما يلي:

- النموذج الخاص ببنك وشركة طيران الخليفة،
- النموذج المتعلق بالقرض الشعبي الجزائري،
- النموذج المتعلق بالشركة المختلطة "براون روث كوندور" المكلفة بإنجاز عدد من المشاريع لفائدة شركة سوناطراك ووزارة الدفاع الوطني،
- النموذج المتعلق بالتواطؤات الواقعة في تحويل الأراضي الفلاحية عن مقصدها الامتيازي،
- النموذج المتعلق بإبرام عدة مؤسسات وإدارات وشركات وطنية أخرى صفقات غير قانونية داخل الوطن وخارجه،
- النموذج المتعلق بالتوطؤات الحاصلة في العقار بوجه عام وفي أراضي البناء بوجه خاص،
- النموذج الخاص بالبنك الصناعي والتجاري وبعض البنوك الأخرى،
- النماذج الخاصة بالتجارة الخارجية، استيرادا وتصديرا،
- الفساد في قطاع التربية التكوين والتعليم العالي...[2]

[1] المرجع نفسه، ص39-41.

[2] موسى بودهان،المرجع السابق، ص34،35.

على صعيد آخر، ومنذ بداية الألفية رأينا بروز ظاهرة جديدة لها وقعها على أداء الصحافة في معالجتها لملفات الفساد. الأمر يتعلق بالضغط الذي مصدره "المعلنون الكبار" والشركات أو القوى المرتبطة بهم، فهؤلاء يضمنون النسب الأساسية من موارد الإشهار بالنسبة للصحف التي تريد تأمين صحتها المالية وتحقيق مزيد من الربح، لكن العلاقة بين الطرفين تجاوزت الحدود التجارية، إذ أصبح المعلنون الكبار يفرضون بدورهم قيودا على قاعات التحرير مشابهة لتلك التي القيود التي كانت تفرضها السلطة في مجال الإشهار أو أكثر. وأساسا عمدوا لشراء صمت الصحافة حول نشاطات معينة، ومرة أخرى، لم تكن الصحافة محترفة في التعامل مع هذه الظاهرة الجديدة، يمكن أن نشير هنا إلى كيفية تعامل الصحافة، بما في ذلك الجرائد ذات الانتشار الواسع، مع ملف "مجمع الخليفة"، فهذه المؤسسة كانت تضمن موارد إشهارية كبيرة لجميع الصحف، وكان أن أحجمت هذه الأخيرة عن التحري عن الممارسات المشبوهة لهذه المؤسسة، رغم أنها ظاهرة للعيان، إلا أن انهار مجمع الخليفة مكلفا البلد خسائر بملايير الدولارات، ناهيك عن الخسائر الاجتماعية والمعنوية.[1]

وفي ظل هذه الظروف ستظل الصحافة عاجزة عن التصدي لملفات الفساد وفرض نفسها سلطة رابعة إذا بقيت المؤسسات الإعلامية هشة تنظيميا وفقيرة مهنيا، وغير قادرة على امتلاك القواعد الاحترافية والمبادئ الأخلاقية لمهنة الصحافة، وفي هذا الشأن من الضروري أن يعي مسئولو الصحف أهمية الدور الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية المنوطة بمؤسساتهم كمنابر للتعبير الحر للمجتمع ككل، في الاستثمار في العنصر البشري بتكوين الصحفيين وتحسين وضعياتهم المادية وظروفهم الاجتماعية بما يجعلهم يتحررون من أي ضغط قد يعرقلهم في أداء مهمة البحث عن الحقيقة.[2]

كما أعرب رئيس مجلس الأمة "عبدالقادر بن صالح" في كلمة له بمناسبةافتتاح الدورة البرلمانية الربيعية لسنة 2010 , استيائه من الكيفية التي يتم بها تصوير معالجة قضايا الفسادوتسيير المال العام، وقال بن صالح:" إنه يتابع ما يتم تداوله هذه الأيامن أحاديث وما تتناوله وسائل الإعلام من مواضيع تتعلق بالشفافية وتسيير المال العام، مضيفا أنما يستوقف الواحد وهو يتابع الموضوع هو الكيفية التي بواسطتها يتمتصوير المشهد وكيف يسعى البعض إلى خلط الأمور والعمل على إظهارالجزائربمظهر سوداويقاتم، يصور كأن كل إطاراتها متورطة في قضايا الفساد هذه، وأن البلد كله

[1] محمد بلحيمر، المرجع السابق،ص43، 44.

[2] محمد بلحيمر، المرجع السابق، ص47، 48.

متوقف عنالعمل. وبيّن رئيس مجلس الأمة أنه أمام مشهد كهذا "الذي تنقصه الدقة"، يتوجبالقول "أن المساس بالمال العام هو عمل مجرّم وان العدالة مطالبة فيه بتطبيقالقوانين وبالصرامة التي يقتضيها الموقف".[1]

ومما سبق ذكره يتضح أن الصحافة المستقلة في الجزائر خلال العشرية الأولى من نشأتها، لم توفق في معالجة هذا النوع من الأخبار والموضوعات لأسباب سياسية، أو أمنية، أو قانونية، وحتى معوق الإشهار، كما سبق الإشارة إليه، إلا أن هذه الصحافة وبعد فترة من ظهورها وزيادة خبرتها، وزوال بعض المعوقات (استتباب الوضع الأمني خاصة) بدأت تعالج موضوعات الفساد بشكل كبير وملفت، ولعل خير مثال تناول الصحافة الجزائرية لقضية الفساد "لرئة" الاقتصاد الجزائري، "مؤسسة سوناطراك" والتي سميت بـ"سوناطراكI" و"سوناطراك II".

المبحث الخامس: ملاحظات حول أداء الصحافة الجزائرية في فترة التعددية:

أولا: الملاحظات الإيجابية (الإنجازات):

أبرز مجموعة من الباحثين الجزائريين، من خلال كتاباتهم حول ما عايشته الصحافة الجزائرية خلال فترة التعددية، بعض الملاحظات والنقاط التي حسبت لصالح الصحافة الجزائرية المستقلة –على حداثتها– نوردها فيما يلي:

– رغم حداثة التجربة، أو لنقل "جنينية التجربة" بل وفقرها من حيث القواعد الاحترافية وأخلاقيات المهنة، فقد تميز خطاب الصحافة بالجرأة في نقد أداء الحكم والسلبيات الناجمة عن سوء تسييره للشأن العام. ونالت فترة الحزب الواحد الحظ الأوفر من اهتمام الصحافة، ومن جهة أخرى، فإن محتوى الصحافة آنذاك كان عبارة عن ترجمة فعلية ومنطقيةلتطلعات الشارع في تلك الفترة في التخلص من الأحادية والتسلط والتقييدات المختلفة.

– لكن الملاحظة الأساسية هو أن الفترة شهدت ميلاد لغة جديدة لم تكن معهودة في الصحافة الجزائرية، وقد شهدت بداية تراجع، بل تبدد، لغة المدح والثناء على أداء المسؤولين السياسيين لتحل محلها لغة جديدة تركز على المعلومة، وتحاول فهم خلفيات الأحداث، وطرح تساؤلات حولها.

[1] "بن صالح مستاء من كيفية تناول قضايا الفساد"، نشر فيجريدة الحواريوم 2010/03/03م. http://www.djazairess.com/elhiwar/26192.الولوج 2014/08/27(16:22)

كما تم تعميم مفاهيم جديدة متعلقة بالتعددية والحرية والشراكة السياسية والحقوق السياسية والمدنية.. وهذا في حد ذاته يعتبر شيئا إيجابيا. وتم تناول مواضيع حساسة كانت محظورة خلال الحزب الواحد كحقوق الإنسان وملف التعذيب، ملفات الرشوة وفساد المسؤولين، ومثال على ذلك يمكن الإشارة إلى أن تعرض الصحافة المتكرر لما عرف بقضية 26 مليار دولار، دفع بحكومة "بلعيد إلى إحالة الملف على العدالة. كما تم التطرق لقضايا مشابهة من بينها قضية الاستفادات غير القانونية من المستثمرات الفلاحية.[1]

– وينبغي أن نسجل أن الصحافة، في بداية تجربتها، لم تكن تمتلك الوسائل المادية والزاد المعرفي أو المهني" الذي يمكنها من التحري أو التعاطي باحترافية مع ملفات الفساد وقضايا التسيير وأداء النظام السياسي، ومع ذلك فقد تم تسجيل جرأة في التعامل مع الأحداث، ويمكن تفسير ذلك بأن الإرادة السياسية التي كانت لدى الحكومة في ذلك الوقت ساهمت إلى حد كبير، في دفع حرية الصحافة.

– لكن، على الرغم من حدة الضغط المحيط بالصحافة، ينبغي أن نسجل أنها وقفت إلى حد ما، في فتح مجالات التعبير للمجتمع بصفة عامة، وأيضا، في إثارة المواضيع المتعلقة بالرشوة والفساد وسوء التسيير وحقوق الإنسان والاختلالات المسجلة على مستوى أداء النظام السياسي ككل، فارضة بذلك ديناميكية في المجتمع.[2]

–استماتتها في الدفاع عن حرية الرأي، بعدم خضوعها للضغوطات المختلفة سواء كانت من قبل السلطة أو من قبل الإرهابيين، وقد مكنت هذه الاستماتة الصحافة الجزائرية من احتلال الريادة في مجال حرية التعبير داخل الوطن العربي، وقد تفوقت بشأنه حتى على بعض البلدان العريقة في الممارسة الديمقراطية، وقد حققت الصحافة الجزائرية خطوات هامة جدا على طريق تكريس حرية التعبير والرأي، ويمكن القول أنها وصلت بهذه الحرية إلى درجة اللارجوع.

–تعزيز مواقع الطبقة السياسية الهشة، حيث عادة ما كانتالصحافة الجزائرية سباقة إلى رد الفعل، سواء على تصريحات بعض المسؤولين وعلى الأعمال الإرهابية، أو على سلوك السلطة، وعادة ما

[1] محمد بلحيمر، المرجع السابق، ص 37.
[2] المرجع نفسه، ص40.

كانت بعض الأحزاب تقتدي بمواقف الصحافة نفسها، وهذا يعني أن هناك تداخلا بين الصحافي والسياسي والعسكري في النظام الجزائري.

-تعزيز التنوع السياسي والثقافي في الجزائر من خلال تنوع الخط الافتتاحي.

-أصبحت الصحافة المستقلة بمثابة صوت حقيقي للمعارضة السياسية والاقتصادية والثقافية، بعدما غلقت في وجهها منابر وسائل الإعلام الثقيلة، وعلى رأسها التلفزيون الجزائري.[1]

- إسقاط حكومة بلعيد عبد السلام سنة 1994م.

- دفعت بالرئيس اليامين زروال بالتخلي عن الحكم قبل انتهاء فترته الرئاسية عن طريق شن حملة إعلامية قوية ضد مستشاره العسكري "محمد بتشين" الذي كان متورطا في فضائح مالية وأخلاقية.

- ساهمت الصحافة الجزائرية الخاصة في عملية الإفراج عن عدد كبير من كبار المسؤولين ومسيري المؤسسات الاقتصادية الكبرى، المتهمين بالاختلاسات والتجاوزات الذين سجنوا دون محاكمة ودون إثبات تهمهم[2].

ما يمكن ملاحظته حول دور الصحافة للفترة التي أعقبت دستور فيفري 1989م، هو أنها لمت قناة اتصال سياسي بالدرجة الأولى، إذ أن الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني التي سمح لها بالنشاط في ذلك الوقت، والنخب وحتى المواطنين العاديين، هؤلاء جميعا وجدوا في الصحافة وسيلة لمخاطبة المجتمع والاتصال به، وتقديم برامجهم ورؤاهم في قضايا مختلفة في محاولة للحصول على سند شعبي لها، وأيضا قناة لتوجيه التماسات ومطالب للسلطة السياسية، لم يكن الأمر مقتصرا فقط على الصحافة المكتوبة، بل كان الإعلام الثقيل، التلفزيون والقنوات الإذاعية الثلاث، يسمح آنذاك بوامش نسبية، من حرية التعبير والنقد والأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية المختلفة، وهو الهامش الذي نراه يختفي مباشرة بعد إزاحة حكومة "مولود حمروش" في جوان 1991م.[3]

[1] محمد لعقاب، المرجع السابق، ص 147.

[2] محمد قيراط، المرجع السابق، ص 12.

[3] محمد بلحيمر، المرجع السابق، ص 37.

يبقى أن نشير هنا إلى أن حرية التعبير والرأي والصحافة عرفت قفزة نوعية وتقدما ملحوظا رغم بعض المضايقات المتمثلة في التحكم في الإعلانات الرسمية والحكومية وكذلك السيطرة على المطابع والورق.[1]

وعن أداء الصحافة الجزائرية في عهد التعددية السياسية والإعلامية وفي ظل الظروف الأمنية الصعبة والأزمة التي اجتاحت البلد في مختلف المجالات، يقول الأستاذ عطا الله مايلي:

"أين هي الصحافة الأكثر حرية في العالم؟ إليكم الجواب المذهل: في الجزائر.

"وهل يمكن أن تكون حرة بين خوفين، الخوف من العسكريين والخوف من المسلحين؟ وهل يمكن أن تبقى هناك حرية، بعدما يصبح قتل الصحافي مثل قتل الأطفال مثل ذبح القرى؟ في الجزائر، يمكن إنها صحافة تناقش قضاياها بكل هدوء وكل المشاعر وكل الحرية. وأعتقد أن الصحافة الجزائرية اليوم هي "الحزب الثالث" الوحيد والأكثر تأهيلا والأكثر شجاعة والأكثر موضوعية.والموضوعية هنا ليست عدم التحيزبل هي التحزب للوطن والمستقبل والخير العام، بصرف النظر عن تأثيرات الساعة ومؤثرات الحدث...تنفي صحيفة "الخبر" ما تقوله السلطة بأن "الأيادي الأجنبية" تقف وراء أحداث الجزائر. وتتحدث صحيفة "لوماتان"عن "حي الصنوبر" أو نادي الصنوبر في الجزائر حيث تنتشر بيوت وفيلات المسؤولين والسياسيين من غداة الاستقلال؟وتحذر "يومية وهران"من أن الجدل الدائر ليس حول الجيش الفرنسي الاستعماري أو حول الفرقة الأجنبية ولكن حول الدرك الوطني والجيش الجزائري.ولست أعرف صحافة عربية أخرى تستخدم هذه اللغة في مواجهة السلطة كما أنني لا أعرف سلطة عربية أخرى تسمح للصحافة بأن تقارن بين "الكي جي بي" و"السوكوريتات" الرومانية والمخابرات المحلية".[2]

ثانيا: الملاحظات السلبية (الإخفاقات أو التجاوزات):

من خلال الاطلاع كذلك على بعض المراجع التي تناولت بالدراسة تجربة الصحافة المستقلة، استطعنا أن نحدّد مجموعة من السلبيات أو الإخفاقات أو الأخطاء التي وقعت فيها الصحافة الجزائرية، وهي كالتالي:

[1] محمد قيراط، المرجع السابق،ص 107، 108.

[2] محمد قيراط، المرجع السابق، ص 128، 129.

– تميزت الصحافة في عهد التعددية السياسية التي أقرها دستور 1989م وحتى مباشرة بعد أحداث أكتوبر 1988، التي خرج فيها الجمهور للتظاهر بالشارع وأحرق المؤسسات العمومية، تميزت الصحافة مع دخول هذه المرحلة الجديدة من تاريخ الجزائر المستقلة باكتسابها نوعا من حرية التعبير، غير أن هذه الحرية التي لم يألفها الصحافيون من قبل سادها الحماس والاندفاع فحادت عن طريقها، وأصبح الكل يبحث عن نشر الفضائح بأسلوب يتبنى حتى عبارات الشتم والتجريح فتولدت "حرية فوضوية" لم تكن إطلاقا في خدمة المصلحة العليا للوطن في ذلك الظرف الدقيق الذي مرت به البلاد.[1]

– ما يمكن ملاحظته أن العهد الجديد عرف إيجابيات، كما عرف سلبيات ناجمة عن نقص المهنية والالتزام وفي بعض الأحيان الجري وراء المال والكسب السريع، فرغم العدد الكبير من العناوين المستقلة الجديدة، عت معظم الجرائد الخاصة متشابهة في الشكل والمضمون، عناوين عديدة وخطاب إعلامي واحد، رغم التسهيلات التي استفادت منها الصحافة الجديدة والناشئة، ورغم المهام المصيرية والاستراتيجية التي كانت تنتظر هذه الصحافة الجديدة، إلا أنها خيبت الآمال ولم ترقَ إلى المستوى المطلوب للقيام بالمهام المنوطة بها.[2]

– توقف الدكتور عظيمي في ندوة "مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية" حول الاتصال والإعلام في مواجهة الإرهاب مطولا عند مخلفات ظاهرة الإرهاب في الجزائر، مسجلا غيابا واضحا لوسائل الإعلام والاتصال في معالجة أسباب الظاهرة، فليس المشكل في آلاف الجزائريين الذين قتلوا وفقط، ولكن المشكل في الأمراض النفسية والفكر المتطرف الذي اعتنقه أطفال لم تتعد عقولهم عملية الحساب البسيط وإتقان الحروف الأبجدية.

– وعن دور وسائل الاتصال في محاربة الإرهاب، قال العقيد المتقاعد أنه بالرغم من وجودتعددية إعلامية في الـ20 سنة الأخيرة، إلا أن الكم الهائل من وسائل الإعلام لم يساهم في القضاء على ظاهرة الإرهاب ولا حتى في تغيير الفكر المتطرف بسبب غياب صحافة الرأي، وانكباب الصحف الموجودة على نقل الأخبار وتخصيص صفحات واسعة للإشهار، تاركة المجال مفتوحا أمام الجماعات الضالة لنشر سمومها وأفكارها الهدامة وسط أفراد المجتمع، وبالرغم من تسجيله تطورا ملحوظا على

[1] عباسة جيلالي، المرجع السابق، ص121.
[2] محمد قيراط المرجع السابق، ص124، 125.

مستوى الإذاعة الوطنية، إلا أنه أكد أن التلفزيون ليس بإمكانه ملء الفراغ، لأنه ينظر إليه على أنه تلفزيون رسمي وأي موقف منه يفهم على أنه رأي سلطة، لذا لابد من فتح قطاع السمعي البصري م الخواص لفتح المجال للنقاش وتقديم النخبة التي بإمكانها التأثير على الشباب وانتشالهم من مستنقع الإرهاب والفكر الهدام.[1].

– لم تُوفَر للصحافة بيئة حقيقية للتعبير السياسي الحر والتعددي وبقيت تتخبط في جملة من المشاكل المهنية، كارتفاع تكاليف السحب، مشاكل الطباعة، الإشهار والتوزيع [...]

– لإفراط في فهم الحرية التي أتت بها رياح التعددية، جعل الصحافة الخاصة تنظر إلى نفسها كوصي عن المصالح العامة، الذي لا يعترف أحيانا بالحواجز والممنوعات السياسية.

– احتكار السلطة لوسائل الإعلام الثقيلة من إذاعة وتلفزيون، جعلت الأحزاب السياسية تلجأ إلى الصحف لخوض صراعها حول ثلاثية الدين، اللغة، والهوية، وهي التي كان من المفروض أن تساهم بدلا عن ذلك في دعم التجربة الديمقراطية الناشئة، وأن تحاول ربط أطراف الأزمة في فضاء ي حر لتقرب وجهات النظر، وتهيئة الظروف المناسبة لتنتقل التجربة الإعلامية الوليدة من مرحلة "الطفولة المتعثرة" إلى مرحلة جديدة، تتسم بالنضج والوعي بضرورة المساهمة بشكل جدي في إعلام المواطنين عن المعلومات التي تتعلق بالبرامج والتوجهات السياسية الكبرى.[2]

– ولقد ساهمت الصحافة الخاصة أيضا خلال الأزمة في زيادة تصدع النسيج الاجتماعي، وهي التي كانت من المفروض أن تعمل على تماسكه خاصة في الأوقات الحرجة، وذلك من خلال الشرح والتفسير والتعليق على الأفكار والأحداث والمعلومات، ثم تدعيم الضبط الاجتماعي والمعايير الخاصة به، وكذلك التنشئة الاجتماعية ودعم القضايا والمواقف المختلفة، بل تغطيه النزعة الجهوية والعرقية بشكل يجعل رابطة العرق تسبق أحيانا رابطة الدين أو اللغة.

[1] أحمد عظيمي، **إنشاء مراكز بحث مختصة في دراسة الإرهاب استعجالا: للقضاء نهائيا على الفكر المتطرف**، نشر يومية الشعب يوم 07 / 04 /www.ech-chaab.com/ar/index.php?option2010. الولوج: 2014/08/27(15:20).

[2] فيصل فرحي، المرجع السابق، ص 208.

– وعلى ما يبدو فإن سقوط الصحافة في هذه المطبات، ناجم عن إدراكها الخاطئ لأساس وظيفتها، فتجربتها البسيطة في مجارات الحياة السياسية في إطارها التعددي، جعلتها تفتقد إلى صورة واضحة لما يجب أن يفعل داخل حيز الوظيفة الإعلامية التي لا تخرج في الأصل، عن سياق دعم الشعبية في الحكم وتنظيف المجتمع من الفساد.[1]

– إن الملاحظ من خلال السنوات الأولى من الممارسة الإعلامية بعد صدور صحافة القطاع الخاص التي انبثقت عن إعادة هيكلة قطاع الإعلام التي نص عليها قانون الإعلام، أن هذا النوع من الصحافة اختار أسلوب الإثارة لنيل مقروئية واسعة...[2]كما أضحى الصراع الإيديولوجي والسياسي يمثل نقاش مختلف الصحف حسب انتماء كل صحيفة أو مسؤول إعلامي... وأصبحت الصحف تتبنى أفكارا وإيديولوجيات أحزاب لائكية أو يسارية أو إسلامية....كما أن عدم تمكين الصحافي من كشف الحقيقة كاملة وبكل التفاصيل فتح المجال واسعا أمام الإشاعة...ومن جهة أخرى لم تبذل الصحافة الوطنية المجهودات اللازمة لتحليل الوضع الأمنيبكل موضوعية وإيصاله للمواطن...وكانإهمال لافة للدور الإعلامي وانشغالها بقيادة النقاش السياسي وكأنها طرف في المعارضة من بين الأسباب التي عمقت أزمة الثقة وجعلت الصحافة هدامة في بعض الأحيان....والواقع أن صحافة القطاع الخاص أضحت تقوم بالدعاية للأفكار الإيديولوجية للأحزاب والفئات المالكة لوسائل الإعلام... والملاحظ أحيانا أن الصحافة المستقلة في تحليلاتها حتى على الإشاعة، الوضع الذي بعلها بعد ظهور الحقيقة تقدم اعتذاراتها... عطت الصحافة الخاصة حصة الأسد من محتوياتها للأخبار السيئة الأثر مثل العنف والإرهاب والجرائم والمخدرات وغيرها من الأحداث التي تبعث التذمر والإحباط لدى المتلقين.[3]

– قد أصبح الميل إلى نشر ملفات على صفحات كاملة دون تحشم عناء التحقيق أو إعطاء الكلمة للمتهمين عادة تضر بالأخلاق وتضاعف النزاعات.[4]

---

[1] فيصل فرحي، المرجع السابق، ص 208، 209.

[2] عباسة جيلالي، المرجع السابق، ص 11.

[3] أنظر بالتفضيل: عباسة جيلالي، المرجع السابق، ص 121- 173.

[4] أحمد عنصر، "**إنزلاقات الصحافة تهدد حرية التعبير**"، **مفهوم القذف في الصحافة**، مركز الخبر للدراسات الدولية، ندوة دولية، الجزائر 07-08 ديسمبر 2003، منشورات الخبر، 2004، الجزائر، ص14.

– وكان للتغطية الفوتوغرافية أيضا جوانبها السيئة وقد لاحظنا في الصحف محاكمات لا تشرف، وقد قام بعض المصورين الحاضرين في الميدان بتمثيليات لإنجاز وثائق غير صحيحة، ولا تعكس حقيقة واقع ماحدث وتشجع العنف لدى الشباب الذين قاموا بأعمال الشغب، ويمكن أنه من حسن الحظ أنه ليس كل الصحفيين ولا كافة العناوين تصرفت على هذا النحو، وعلى الرغم من الشروط الصعبة غالبا، نجح الكثير من مراسلي الصحف في القيام بتغطية الأحداث بشكل مذهل.[1]

بعد هذا العرض لاحظنا أن الصحافة المكتوبة في الجزائر عرفت ولادة عسيرة في ظل الأوضاع الأمنية التي عانت منها البلاد خلال عشرية من الزمن، كما عرفت الصحافة المستقلة العديد من المضايقات والتي مست الصحف والصحفيين وأعاقت في الكثير من الأحيان العمل الصحفي، خاصة في مجال الأخبار الأمنية، إلا أنه وحسب رأيي فإن التجربة التي مرت بها الصحافة المستقلة في هذه الفترة-برغم ما لحق بها- فهي تجربة مفيدة حيث استفادت الصحف بشكل كبير كيفية التعامل لعلومات الأمنية، وكسبت صحفيين متمرسين في المجال، ليس من خلال دورات تكوينية أو دروس نظرية، وإنما من خلال تغطيتهم اليومية للأخبار الأمنية، لذلك سوف نقوم من خلال الفصل اللاحق أن نلقي الضوء على تغطية بعض الصحف الجزائرية (الخبر والنصر والوطن) للأخبار الأمنية ببعدها الشامل.

[1] أحمد عنصر، المرجع السابق، ص15، 16.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة التحليلية لمضامين صحف: الخبر والنصر وEl Watan

تعتبر أداة تحليل المضمون من أهم أدوات البحوث التي تعنى بدراسة مضمون وسائل الإعلام عامة والصحافة المكتوبة خاصة، حيث تمكن الباحث من الوصول إلى نتائج كمية عن موضوع دراساته، والتي تسمح لهم بالإجابة عن تساؤلات البحث الخاصة بالرسالة أو المضمون.

لذا فقداعتمدنافي تحليلنا لصحف عينة الدراسة على هذه الأداة، من خلالتقسيم الفصل إلى مبحثين، عُني الأول بفئات المضمون (ماذا قيل؟)، في حين عُنيالثاني بفئات الشكل (كيف قيل؟)، سعيا منا للإجابة عن التساؤل الخاص بمعالجة صحف الدراسة للموضوعات الأمنية.

المبحث الأول: فئات ماذا قيل؟

يندرج في إطار هذه الفئة مجموعة من الفئاتالتي يختلف استخدامها من بحث لآخر، وذلك حسب متطلبات وأهداف كل بحث، وقد حددنا مجموعة من الفئات الرئيسية تمثلت في فئة الموضوع، فئة الشخصيات، فئة المصادر، فئة صورة رجل الأمن.

جدول رقم (01): توزيع تكرارات الموضوعات الأمنية حسب صحف الدراسة.

التكرار / الصحف	ك	%
الخبر	2097	50
النصر	1310	31,23
EL WATAN	787	18,76
المجموع	4194	%100

يوضح الجدول رقم 01 توزيع عينة الدراسة التحليلية حسب تكرار الموضوعات الأمنية في كل صحيفة من صحف الدراسة، إذ يلاحظ من خلال النتائج أن جريدة الخبر اليومي جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 50% من مجموع التكرارات، تليها جريدة النصر في المرتبة الثانية بنسبة 31,23%،

وحلت يوميةEl Watanفي المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام بالموضوعات الأمنية وذلك بنسبة 18,76%.

ومن خلال النتائج السابقة نستنتج أن صحيفتي الخبر والنصر اهتمتا بالموضوعات الأمنية أكثر من يومية الوطن. ويمكن تفسير ذلك باعتماد الصحيفتين بشكل كبير على الخبر في معالجة الموضوعات الأمنية، في حين تعتمد يومية الوطن بالإضافة للخبر على الأنواع الصحفية الأخرى بشكل واضح، وهو ما التمسناه من خلال الدراسة التحليلية.

جدول رقم (02): توزيع تكرار الموضوعات الأمنية حسب الأعداد.

التكرار / العدد	ك	%
العدد 1	73	%1,74
العدد 2	72	%1,72
العدد 3	70	%1,67
العدد 4	85	%2,03
العدد 5	64	%1,53
العدد 6	104	%2,48
العدد 7	95	%2,27
العدد 8	87	%2,07
العدد 9	92	%2,19
العدد 10	111	%2,65
العدد 11	168	%4,01

العدد 12	105	%2,50
العدد 13	90	%2,15
العدد 14	93	%2,22
العدد 15	83	%1,98
العدد 16	100	%2,38
العدد 17	106	%2,53
العدد 18	93	%2,22
العدد 19	108	%2,58
العدد 20	93	%2,22
العدد 21	101	%2,41
العدد 22	105	%2,50
العدد 23	106	%2,53
العدد 24	94	%2,24
العدد 25	91	%2,17
العدد 26	98	%2,34
العدد 27	82	%1,96
العدد 28	99	%2,36

العدد 29	109	%2,60
العدد 30	100	%2,38
العدد 31	85	%2,03
العدد 32	101	%2,41
العدد 33	93	%2,22
العدد 34	82	%1,96
العدد 35	95	%2,27
العدد 36	65	%1,55
العدد 37	100	%2,38
العدد 38	97	%2,31
العدد 39	100	%2,38
العدد 40	101	%2,41
العدد 41	80	%1,91
العدد 42	89	%2,12
العدد 43	78	%1,86
العدد 44	84	%2,00
العدد 45	67	%1,60

المجموع	4194	%100

يوضح الجدول رقم 02 توزيع عينة الدراسة حسب تكرار الموضوعات الأمنية والأعداد، حيث جاء العدد رقم 11 في المرتبة الأولى بنسبة 4,01%، وهي أعلى نسبة مسجلة مابين جميع الأعداد، ليلها العدد رقم 10 بنسبة 2,65%، والمرتبة الثالثة للعدد رقم 29 بنسبة 2,60% ثم العدد رقم19 بـ2,58% في المرتبة الرابعة، والمرتبة الخامسة للعدد رقم 17 والعدد رقم 23 بنسبة 2,53%، والمرتبة السادسة للعدد رقم 12 والعدد رقم 22 بـ2,50%، والسابعة للعدد رقم 6 بـ2,48%، والثامنة للعدد رقم 21 والعدد رقم 32 والعدد رقم 40 بنسبة قدرت بـ2,41%، والمرتبة التاسعة للعدد رقم 16 والعدد رقم 30 والعدد رقم 37 والعدد رقم 39 بنسبة 2,38%.

والملاحظ أن العدد رقم 11 هو العدد الوحيد الذي بلغ هذه النسبة المئوية، أما باقي الأعداد فحازت على نسبة أقل من 3% بلا استثناء.

إن الأعداد 16 السالفة الذكر تشترك في معطى واحدا و أنها حازت على تكرارات للموضوع فاق 100 تكرارا بنسبة تراوحت كما هو موضح ما بين 2,38% و4,01%، أما بقية الأعداد فكانت حصيلتها أقل من 100 تكرار تراوحت مابين 2,36% (العدد 28) ونسبة 1,53% (العدد 05) وهي أدنى نسبة مسجلة.

جدول رقم (03): تكرار موضوعات الدراسة حسب الصحيفة والأعداد.

الجريدة / العدد	الخبر		النصر		El Watan		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
العدد 1	24	1,14 %	29	2,21 %	20	2,54 %	73
العدد 2	22	1,05 %	27	2,06 %	23	2,92 %	72
العدد 3	36	1,72	19	1,45	15	1,91	70

	%		%		%		
85	1,27 %	10	1,30 %	17	2,77 %	58	العدد 4
64	1,78 %	14	1,83 %	24	1,24 %	26	العدد 5
104	2,29 %	11	2,90 %	31	1,86 %	62	العدد 6
94	2,29 %	18	2,90 %	38	1,86 %	39	العدد7
87	2,16 %	17	2,29 %	30	1,91 %	40	العدد 8
92	1,78 %	14	2,60 %	34	2,10 %	44	العدد 9
111	3,43 %	27	1,91 %	25	2,81 %	59	العدد 10
169	2,80 %	22	2,90 %	38	5,15 %	108	العدد 11
105	2,41 %	19	2,67 %	35	2,43 %	51	العدد 12
90	0,76 %	6	3,21 %	42	2,00 %	42	العدد 13
93	1,40 %	11	2,98 %	39	2,05 %	43	العدد 14
83	1,14	9	2,37	31	2,05	43	العدد 15

	%		%		%		
100	2,67 %	21	2,06 %	27	2,48 %	52	العدد 16
106	1,91 %	15	2,67 %	35	2,67 %	56	العدد 17
93	1,52 %	12	2,90 %	38	2,05 %	43	العدد 18
108	2,41 %	19	2,21 %	29	2,86 %	60	العدد 19
93	1,02 %	8	2,67 %	35	2,38 %	50	العدد 20
101	2,41 %	19	2,60 %	34	2,29 %	48	العدد 21
105	3,18 %	25	1,76 %	23	2,72 %	57	العدد 22
106	2,92 %	23	2,90 %	38	2,15 %	45	العدد 23
94	2,67 %	21	2,06 %	27	2,19 %	46	العدد 24
91	1,91 %	15	2,37 %	31	2,15 %	45	العدد 25
98	1,27 %	10	3,05 %	40	2,29 %	48	العدد 26
82	2,67	21	1,07	14	2,24	47	العدد 27

	%		%		%		
100	3,94 %	31	1,53 %	20	2,34 %	49	العدد 28
109	2,41 %	19	1,83 %	24	3,15 %	66	العدد 29
100	2,67 %	21	2,29 %	30	2,34 %	49	العدد 30
85	1,65 %	13	2,29 %	30	2,00 %	42	العدد 31
101	1,78 %	14	2,98 %	39	2,29 %	48	العدد 32
93	2,80 %	22	1,53 %	20	2,43 %	51	العدد 33
82	2,16 %	17	2,29 %	30	1,67 %	35	العدد 34
95	2,29 %	18	2,14 %	28	2,34 %	49	العدد 35
65	2,03 %	16	2,06 %	27	1,05 %	22	العدد 36
100	2,41 %	19	2,29 %	30	2,43 %	51	العدد 37
97	2,29 %	18	1,83 %	24	2,62 %	55	العدد 38
10	1,52	12	1,68	22	3,15	66	العدد 39

							0
العدد 40	49	2,34 %	28	2,14 %	24	3,05 %	101
العدد 41	27	1,29 %	22	1,68 %	31	3,94 %	80
العدد 42	39	1,86 %	27	2,06 %	31	3,94 %	89
العدد 43	33	1,57 %	25	1,91 %	20	2,54 %	78
العدد 44	45	2,15 %	26	1,98 %	13	1,65 %	84
العدد 45	27	1,29 %	28	2,14 %	12	1,52 %	67
المجموع	2097	100 %	1310	100 %	787	100 %	4194

يوضح الجدول رقم 03 تكرار موضوعات الدراسة حسب الصحيفة والأعداد، ففي صحيفة الخبر حل العدد رقم 11 في المرتبة الأولى بنسبة كبيرة قدرت بـ 5,15%، والمرتبة الثانية جاء العدد رقم 29 والعدد رقم 39 بنسبة 3,15%، والمرتبة الثالثةللعدد رقم 6 بنسبة 2,95%، والمرتبة الرابع للعدد رقم 19 بنسبة بلغت 2,86%، والمرتبة الخامسة للعدد رقم 10 بنسبة 2,81%، والمرتبة السادسة للعدد رقم 4 بنسبة 2,77، والعدد رقم 22 في المرتبة السابعة بنسبة 2,72%، والمرتبة الثامنة للعدد رقم 17، والمرتبة التاسعة للعدد رقم 38 بـ 2,62% والمرتبة العاشرة للعدد رقم 16 بنسبة 2,48%، والمرتبة الحادية عشرة للعدد رقم 12 بنسبة2,43%، والمرتبة الثانية عشر للعدد رقم 20 بنسبة 2,38%.

أما يومية النصر فقد حل العدد رقم 13 في المرتبة الأولى بنسبة 3,21%، والمرتبة الثانية للعدد 26 بنسبة 3,05%، والمرتبة الثالثة للعدد رقم 14 بنسبة والعدد رقم 22 بنسبة 2,98%، والمرتبة الرابعة للعدد رقم 6 والعدد 7 والعدد 11 والعدد18بنسبة2,90%، والمرتبة الخامسة للعدد رقم 12 والعدد 17 بنسبة 2,67%، والمرتبة السادسة للعدد رقم 11 والعدد رقم 21 بنسبة 2,60%، والمرتبة السابعة للعدد رقم 15 والعدد 25بنسبة 2,37%، والمرتبة الثامنة للعدد رقم 8 و30و و31 و34 بنسبة 2,29%.

أما يوميةEl Watan فجاء العدد رقم 28 في المرتبة الأولى بنسبة 3,94%، والمرتبة الثانية للعدد رقم 10 بنسبة 3,43%، والمرتبة الثالثة للعدد رقم 22 بنسبة 3,18%، والرابعة للعدد رقم 40 بنسبة 3,05%، والمرتبة الخامسة للعدد رقم 2 بنسبة 2,92%، والمرتبة السادسة للعدد رقم 11 بـ2,80%، والسابعة للعدد رقم 27 والعدد رقم 30 بنسبة 2,67%، والمرتبة الثامنة للعدد رقم 1 بنسبة 2,54%.

إذا ماذا يمكن استنتاجه؟ من خلال الأرقام السابقة نستطيع أن نخرج بمجموعة من الاستنتاجات، وهي كالآتي:

- أن جريدة الخبر هي أكثر الجرائد معالجة للموضوعات الأمنية مقارنة بصحف الدراسة، إذ عالجت الموضوع في جميع أعداد الدراسة الـ 135، ما مجموعه 2079 تكرارا وبنسبة قدرت بـ 50% من مجموع الموضوعات المعالجة. وتأتي النصر في المرتبة الثانية، وEl Watan في المرتبة الثالثة (كما هو موضح في الجدول رقم 01).
- سجلت يومية الخبر أعلى نسبة من المعالجة بلغت 5,15% (فاقت المئة تكرار) في العدد رقم 11، وأقل نسبة معالجة لديها في العدد رقم 2 بنسبة 1,05 %(22 تكرار).
- 15 عددا من أعداد يومية الخبر فاقت معالجتها للموضوعات الأمنية الـ 50 تكرارا (وهو ما يمثل ثلث عينة أعداد الصحيفة).
- أعلى نسبة في يوميتي النصر وEl Watanلا تصل إلى نسبة المعالجة في الترتيب رقم 12 في يومية الخبر.
- سجلت أدنى نسبة معالجة في يومية النصر عند العدد رقم27 بنسبة بلغت 1,07%، وفي يوميةEl Watanفي العدد رقم 45 بنسبة 1,52%.

– 19 عشرا عددا من أعداد يومية النصر فاقت معالجتها للموضوعات الأمنية نسبة 2,29% (أي 30 موضوع في العدد الواحد)، و14 عددا في يوميةEl Watanفاقت تغطيتها نسبة 2,54% (أي 20 موضوعا في العدد الواحد).

– يرجع سبب ارتفاع نسبة معالجة الموضوعات الأمنية في يومية الخبر إلى أنها تنتهج سياسة رفع أعداد الصحيفة اليومي من 24 صفحة إلى 28 أو 32 صفحة في كثير من الأحيان، وتخصيصها لنشر الموضوعات الأمنية على اختلافها.

– يعود انخفاض نسبة المعالجة في يومية النصر للموضوعات الأمنية، إلى كون الصحيفة تعتمد أسلوب 24 صفحة في النشر في غالب أعدادها، وتخصص مساحات لا تتعدى الخمسة أو ستة صفحات في العدد الواحد للموضوعات التي تمس الأمن على اختلاف أشكاله من المساحة التحريرية الكلية.

– قد تتدخل السياسة التحريرية للصحيفة (النصر) كونها عمومية، في عملية نشر المعلومات والموضوعات الأمنية.

– والمفارقة في يوميةEl Watanتكمن في أنها تعتمد كمثيلتها الخبر في اعتماد أسلوب 28 و32 صفحة في النشر، إلا ا حصلت على المرتبة الأخيرة من حيث نشر الموضوعات الأمنية، على خلاف نظيرتها يومية الخبر، والإجابة تكمن في أن الجريدة تخصص الصفحات الإضافية في موضوعات لا تمس الموضوعات الأمنية وترتبط غالبا بالموضوعات الاقتصادية والفنية والأدبية خاصة، ومع تخصيص هذه الصفحات لإبراز الأماكن السياحية وموضوعات تراثية وغيرها، كما تتميز بموضوعاتها التحليلية في مختلف المجالات والذي يأخذ منها مساحة معتبرة على حساب نشر الأخبار التي تمس الجانب الأمني على اختلاف مجالاته.

– تعتمد كل من يومية الخبر ويوميةEl Watanفي كثير من أعدادها على عدد صفحات يفوق الـ 24 صفحة، على خلاف يومية النصر التي لا تتعدى 24 صفحة، وقد يرجع السبب لنوعية الملكية لكل صحيفةمستقلة(الخبر، El Watan) وعمومية (النصر).

– حجم التغطية الصحفية للموضوعات الأمنية لا يرتبط بفترة زمنية محددة (صيف، شتاء، ...) أو حدث معين، وإنما يرجع إلى طبيعة الصحيفة وخصوصيتها وسياستها المتبعة التي تعتمد أو لا تعتمد بشكل مكثف على تغطية الموضوع الأمني.

جدول رقم (04): توزيع تكرارات الموضوعات الأمنية حسب فئة الموضوع.

التكرار / الموضوع	ك	%
الأمن الاجتماعي	2973	%70,88
الأمن السياسي	336	%8,01
الأمن الاقتصادي	252	%6
الأمن العقدي	01	%0,02
الأمن الجنائي	292	%6,96
الأمن الصحي	256	%6,10
الأمن البيئي	84	%2
المجموع	4194	%100

يوضح الجدول رقم 04 توزيع الموضوعات الأمنية حسب فئة الموضوع، حيث أسفرت النتائج على أن موضوعات الأمن الاجتماعي هي أكثر الموضوعات معالجة في صحف الدراسة، حيث حلت في المرتبة الأولى بنسبة عالية جدا وصلت إلى 70,88%، وجاء موضوع الأمن السياسي في المرتبة الثانية بنسبة 8,01%، وفي المرتبة الثالثة حل موضوع الأمن الجنائي بنسبة 6,96%، ليليه في

المرتبة الرابعة موضوع الأمن الصحي بـ 6,10%، والمرتبة الخامسة للأمن الاقتصادي بـ6%، وفي المرتبة السادسة موضوع الأمن البيئي بـ 2%، وحصل الأمن العقدي على تغطية صحفية لا تكاد تذكر إذ ظهر بموضوع واحد فقط في كل أعداد الدراسة بنسبة 0,02%.

وتعد النتائج منطقية على اعتبار أن الصحف تراعي اهتمامات الجمهور الذي يحاول ما يدور حوله وما يمسه بدرجة أولى من أحداث اجتماعية على اختلافها، ليهتم بدرجة ثانية بما يدور حوله في المجال السياسي، أما الأمن الجنائي فجاء في المرتبة الثالثة لأنه مكمل أو يتقاطعتقريبا مع جميع الموضوعات الأمنية المعالجة في الدراسة بشكل عام، ويرتبط بكثرة بموضوعات الأمن الاجتماعي بشكل خاص، وكذلك الموضوع السياسي، إذ من خلال الدراسة التحليلية لاحظنا غلبة الموضوعات التي تمس الأمن الاجتماعي بشكل كبير في المحاكم.

جدول رقم (05): توزيع تكرار موضوعات الأمن الاجتماعي.

التكرار / الموضوع	ك	%
القتل	108	%3,63
السرقة	78	%2,62
الاعتداءات والاغتصاب التحرش	23	%0,77
المخدرات	31	%1,04
الدعارة	4	%0,13
العنف ضد الأقارب	9	%0,30
العنف ضد العامة	61	%2,05
الانتحار أو محاولة الانتحار	67	%2,25
حوادث المرور	182	%6,12
غلق الطرقات	83	%2,79
إضراب، اعتصام، احتجاج...	745	%25,06
عنف ومشادات	77	%2,59
لوائح وقوانين	2	%0,07
تدخلات الأجهزة الأمنية	585	%19,68
حوادث تؤدي (أو قد) لوفيات	203	%6,83
بيروقراطية إدارية	114	%3,83

الاختطاف (أو محاولة)	37	%1,24
نقص ضروريات الحياة	525	%17,66
أخرى	39	%1,31
المجموع	**2973**	**%100**

بينت نتائج الجدول رقم 05 الخاص بتكرارات موضوعات الأمن الاجتماعي، أن موضوع الاضراب والاحتجاجات والاعتصامات، جاء في المرتبة الأولى بنسبة وصلت إلى 25,06%من مجموع تكرار الموضوعات الفرعية، ليأتي في المرتبة الثانية موضوع تدخلات الأجهزة الأمنية في مجال الأمن الاجتماعي بنسبة 19,68%، وفي المرتبة الثالثة حل موضوع نقص ضروريات الحياة (المتمثلة في نقص كل ما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بحياة الفرد من ماء وكهرباء ومواد غذائية إلى الطرق...) وذلك بنسبة قدرت بـ 17,66%، وحازت هذه الموضوعات على المراتب الثلاثة الأولى بنسب عالية ومثلت غالبية الموضوعات المعالجة في صحف الدراسة، وجاءفي المرتبة الرابعة موضوع الحوادث التي قد تؤدي إلى وفيات (مثل حوادث الاختناق بالغاز...) بنسبة 6,83% ليليها في المرتبة الخامسة موضوع حوادث المرور بنسبة متقاربة قدرت بـ 6,12%، وجاء في المرتبة السادسة موضوع البيروقراطية الإدارية بنسبة3,83%، والمرتبة السابعة لاختيار حوادث القتل بنسبة 3,63%، لتأتي باقي الموضوعات في المراتب التالية بنسب أقل من 3%، وعليه يمكن من خلال النتائج المتحصل عليها أن نقسم المعالجة الصحفية لموضوعات الأمن الاجتماعي إلى عدة مستويات معتمدين في ذلك على مدى حصول كل موضوع من نسب مئوية:

فالمستوى الأول من المعالجة حصلت عليه كل من موضوعات الإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات..، مع موضوع تدخلات الأجهزة الأمنية، وموضوع نقص ضروريات الحياة الذين حصلوا مجتمعين على نسبة 62,4% وهي تمثل غالبية الإجابات.

والمستوى الثاني لموضوعات الحوادث التي قد تؤدي إلى وفيات، مع موضوع حوادث المرور اللذان حصلا على نسبة مابين 6% و7 %، قدرت مجتمعة بـ12,95%.

والمستوى الثالث الموضوعات التي حصلت على نسب مابين 3% و4% وهي موضوعات بيروقراطية الإدارة مع موضوع القتل.

والمستوى الرابع من المعالجة للموضوعات التي يقل تكرارها عن نسبة 3% وهي على التوالي: غلق الطرقات، السرقة، حوادث العنف والمشادات، العنف ضد العامة، الانتحار أو محاولة الانتحار، موضوعات أخرى، وحوادث الاختطاف أو محاولة الاختطاف، المخدرات، وأقل من 1% الاعتداءات والاغتصاب والتحرش الجنسي، مع العنف ضد الأقارب، والدعارة، وفي الأخير لوائح وقوانين تمس الأمن الاجتماعي.

جدول رقم (06): توزيع تكرار موضوع الأمن الاجتماعي في الصحف المدروسة.

الجريدة / الموضوع	الخبر		النصر		El Watan		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
القتل	50	%3,40	31	%3,11	27	%5,36	108
السرقة	40	%2,72	27	%2,71	11	%2,18	78
الاعتداءات والاغتصاب التحرش	13	%0,88	2	%0,20	8	%1,59	23
المخدرات	23	%1,56	6	%0,60	2	%0,40	31
الدعارة	3	%0,20	1	%0,10	0	%0,00	4
العنف ضد الأقارب	5	%0,34	1	%0,10	3	%0,60	9
العنف ضد العامة	26	%1,77	27	%2,71	8	%1,59	61
الانتحار أو محاول الانتحار	31	%2,11	25	%2,51	11	%2,18	67
حوادث المرور	52	%3,53	76	%7,62	54	10,71 %	182
غلق الطرقات	38	%2,58	37	%3,71	8	%1,58	83
إضراب، اعتصام، احتجاج...	376	25,54 %	243	24,37 %	126	25,00 %	745
عنف ومشادات	37	%2,51	27	%2,71	13	%2,58	77
لوائح وقوانين	2	%0,14	0	%0,00	0	%0,00	2

تدخلات الأجهزة الأمنية	246	16,71 %	249	24,97 %	90	17,86 %	585
حوادث تؤدي (أو قد) لوفيات	104	%7,07	65	%6,52	34	%6,75	203
بيروقراطية إدارية	73	%4,96	22	%2,21	19	%3,77	114
حوادث الاختطاف (أو محاولة)	27	%1,83	7	%0,70	3	%0,60	37
نقص ضروريات الحياة	305	20,72 %	137	13,74 %	83	16,47 %	525
أخرى	21	%1,43	14	%1,40	4	%0,79	39
المجموع	1472	%100	997	%100	504	%100	2973

يوضح الجدول رقم 06 توزيع تكرارموضوعات الأمن الاجتماعي حسب الصحف المدروسة، ففي صحيفة الخبر اليومي جاء موضوع الإضرابوالاعتصامات والاحتجاجات في المرتبة الأولى بسبة 25,54% ليليه موضوع نقص ضروريات الحياة (على اختلافها) في المرتبة الثانية بنسبة 20,72%، وفي المرتبة الثالثة، موضوع تدخلات الأجهزة الأمنية في مجال الأمن الاجتماعي بنسبة 16,71%، وفي المرتبة الرابعة حوادث التي قد أو تؤدي إلى وفيات بنسبة 7,07%، وفي المرتبة الخامسة البيروقراطية الإدارية بنسبة 4,96%، والمرتبة السادسة لموضوع حوادث المرور بـ 3,35%، ثم حوادث القتل بنسبة 3,40% في المرتبة السابعة.

ثم الموضوعات الأقل معالجة والتي حازت على نسب مئوية ضئيلة وهي الاعتداءات والاغتصاب والتحرش الجنسي بنسبة 2,71% في المرتبة الثامنة، وغلق الطرقات في المرتبة التاسعة بـ 2,58%، حوادث العنف والمشادات عاشرا بنسبة 2,51%، الانتحار أو محاولة الانتحار بنسبة 2,11%في المرتبة الحادية عشر.

لتأتي باقي الاختيارات في المراتب المتأخرة بنسب مئوية أقل من 2%.وهي على التوالي حوادث الاختطاف، العنف ضد العامة، نقص ضروريات الحياة، المخدرات، الاعتداءات والاغتصاب، العنف ضد الأقارب، الدعارة، لوائح وقوانين تخص الأمن الاجتماعي.

وفي يومية النصر جاءت تدخلات الأجهزة الأمنية في مجال الأمن الاجتماعي في المرتبة الأولى بنسبة 24,37%، والمرتبة الثانية لموضوع الاضطراب والاعتصامات والاحتجاجات بنسبة 24,37%، والمرتبة الثالثة لموضوع نقص ضروريات الحياة بنسبة 13,74%، ثم حوادث المرور في المرتبة الرابعة بنسبة 7,62%، ثم حوادث الوفيات بـ 6,52% في المرتبة الخامسة، ثم حوادث القتل في المرتبةفي المرتبة السادسة بنسبة 3,11%، تليها في المرتبة السابعة حوادث السرقة بـ 2,71%، والثامنة الانتحار أو محاولة الانتحار بـ 2,51%، والمرتبة التاسعة لموضوع البيروقراطية الإدارية بنسبة 2,21%.

لتأتي الموضوعات التي حصلت على أقل من 2% وهي على التوالي موضوعات أخرى، حوادث الاختطاف، المخدرات، الاعتداءات، الدعارة، العنف ضد الأقارب، فيما لم ينشر أي موضوع عن اللوائح والقوانين الخاصة بالأمن الاجتماعي.

أما يوميةEL WATAN جاء موضوع الاضرابات والاحتجاجات والاعتصامات في المرتبة الأولى بنسبة 25%، والمرتبة الثانية لموضوع تدخلات الأجهزة الأمنية بنسبة 17,86%، والمرتبة الثالثة لموضوع نقص ضروريات الحياة، واحتلت حوادث المرور المرتبة الرابعة بنسبة 10,74%، والمرتبة الخامسة لموضوع حوادث التي تؤدي لوفيات بـ 6.75%، ثم حوادث القتل في المرتبة السادسة بنسبة5,36%، والبيروقراطية الإدارية في المرتبة السابعة بنسبة 3,77%، ثم العنف والمشادات بنسبة2,58% في المرتبة الثامنة، والانتحار أو محاولة الانتحار في المرتبة التاسعة بنسبة 2,18%.

أما الموضوعات التي تكررت بنسب مئوية أقل من 2% في كل من العف ضد العامة، غلق الطرقات، موضوعات أخرى، حوادث الاختطاف، المخدرات، الاعتداءات والاغتصاب والتحرش، الدعارة، العنف ضد الأقارب، فيما لم ينشر أي موضوع عن اللوائح القوانين الخاصة بالأمن الاجتماعي.

ومن خلال النتائج السالفة الذكر يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات وهي:

- بمقارنة الموضوعات الفرعية في الجدول العام مع توزيعها حسب الصحف يلاحظ أن موضوع الإضرابات والاحتجاجات والاعتصامات، الذي جاء أولا في الجدول العام حافظ على هذهالمرتبة في كل من صحيفتي الخبر وEL WATAN، واحتل المرتبة الثانية في يومية النصر.

- حصل موضوع تدخلات الأجهزة الأمنية الذي جاء ثانيا في الجدول العام على المرتبة الأولى في يومية النصر، والمرتبة الثانية في يومية الوطن والثالثة في يومية الخبر.

- أما موضوع نقص ضروريات الحياة الذي جاء في المرتبة الثالثة في الجدول العام، فقد جاء في المرتبة الثانية في يومية الخبر والثالثة في كل من يوميتي النصر والوطن.

- تتفق صحف الدراسة في معالجة الموضوعات التي احتلت المراتب الثلاثة الأولى مع اختلاف طفيف في الترتيب.

- يرجع اختلاف الترتيب في موضوع الاحتجاجات والاضطرابات والاعتصامات كون يومية النصر تابعة للقطاع العام وبالتالي نجد أن اهتمامها ينصب بدرجة أولى بتدخلات الأجهزة الأمنية التي تحاول من خلالها إعطاء صورة إيجابية لتدخلاتهم.

- يرجع اهتمام صحف الدراسة بموضوع الاضطرابات والاحتجاجات كون الصحافة مرآة عاكسة للواقع، فالمتتبع للأوضاع التي تعيشها الجزائر على الأقل خلال المرحلة التي جرت عليها عملية التحليل يلاحظ العديد من هذه المظاهر في مختلف القطاعات (صحة، تعليم، حرس بلدي...) وبالتالي قامت هذه الصحف بأداء وظيفتها الإخبارية ونقل الأحداث إلى القراء، كما أن هذه الاحتجاجات تأثرت –إلى حد ما- بما يجري في باقي دول ما يسمى "بالربيع العربي"، واستغلت مختلف الجهات نقابية أو حزبية أو شعبية هذه الأوضاع الدولية للمطالبة "بحقوقها".

- يفرض هذا الواقع المشحون في الشارع تحرك الجهات الأمنية المختصة للسيطرة على الوضع ومحاولة تهدئة الأوضاع وضبط المجتمع لأن لا تنفلت الأمور، وبالتالي فالصحف تعالج هذه التدخلات بصورة مكثفة.

- كما أن سبب الاهتمام وبموضوع نقص ضروريات الحياة (على اختلافها) كذلك مرتبط أشد الارتباط بعنصر الاحتجاجات والاضرابات، إذ يعتبر من الأسباب الرئيسية المحركة لمثل هذا السلوك.

جدول رقم (07): توزيع موضوعات الأمن السياسي.

التكرار / الموضوع	المجموع	%
عمليات إرهابية	47	%13,99
أمن الحدود	66	%19,64
المساس بالسيادة الوطنية	30	%8,93
مراسيم وقوانين ولوائح	0	%0,00
تدخلات الأجهزة الأمنية(محاربة الإرهاب..)	56	%16,67
تصريحات حول الوضع السياسي	134	%39,88
أخرى	3	%0,89
المجموع	336	%100

يبرز الجدول رقم 07 توزيع موضوعات الأمن السياسي، حيث جاء في المرتبة الأولى عنصر تصريحات شخصيات حكومية أو غير حكومية في المرتبة الأولى بنسبة كبيرة بلغت 39,88%، وهو أمر منطقي لأن فترة الدراسة التحليلية واكبتها مجموعة من الأحداث والتوترات على المستويين المحلي والدولي، هذه الأخيرة أثرت من قريب أو من بعيد على الوضع السياسي في البلد، خاصة ما يجري على الحدود الجزائرية من الجنوب الأزمة المالية، ومن الغرب توتر الأوضاع مع المغرب، ومن جهة الشرق ماحدثمؤخرا في تونس خلال أحداث "الربيع العربي" وما له من تبعات، وخاصة العمليات الإرهابية التي قام بها مسلحون على الحدود.

هذه الأوضاع جعلت من موضوع أمن الحدود يأتي في المرتبة الثانية بنسبة 19,64%، وقد تبع هذه الأحداث كذلك تدخلات الأجهزة الأمنية على اختلافها (الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني خاصة) مثل الاعتداء الإرهابي على "المنطقة البترولية بتيقنتورين" وما قابلها من تدخل سريع وحاسم

لقوات الجيش الوطني الشعبي، هذا الحدث أسال الكثير من الحبر في الصحف وتناولته وسائل الإعلام على اختلافها بشيء من التفصيل.

فحل بذلك موضوع تدخلات الأجهزة الأمنية في المرتبة الثالثة بنسبة 19,64%، ليليها موضوع العمليات الإرهابية الذي جاء في المرتبة الرابعة بنسبة 13,99%، ثم موضوع المساس بالسيادة الوطنية في المرتبة الخامسة بنسبة قدرت بـ 8,93%، وجاء اختيار موضوعات أخرى في المرتبة السادسة بنسبة ضئيلة قدرة بـ 0,89%، في حين لم تنشر أي قوانين أو لوائح أو مراسيم فيما يخص الأمن السياسي.

جدول رقم (08): توزيع موضوعات الأمن السياسي في الصحف المدروسة.

الجريدة / الموضوع	الخبر		النصر		El Watan		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
عمليات إرهابية	29	14,95 %	7	12,28 %	11	12,94 %	47
أمن الحدود	44	22,68 %	12	21,05 %	10	11,76 %	66
المساس بالسيادة الوطنية	18	%9,28	5	%8,77	7	8,24 %	30
تدخلات الأجهزة الأمنية (محاربة الارهاب...)	29	14,95 %	18	31,58 %	9	10,59 %	56
تصريحات حول الوضع السياسي	72	37,11 %	14	24,56 %	48	56,47 %	134
أخرى	2	%1,03	1	%1,75	0	0,00 %	3

المجموع	194	%100	57	%100	85	%100	336

يمثل الجدول رقم 08توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمني السياسي والصحف، ففي يومية الخبر حل موضوع التصريحات في المرتبة الأولى بنسبة 37,11%، وفي المرتبة الثانية اختيار أمن الحدود بنسبة 22,68%، والمرتبة الثالثة لموضوع تدخلات الأجهزة الأمنية بالتساوي مع موضوع عمليات إرهابية بنسبة قدرت بـ 14,95%، ثم موضوع أمن الحدود في المرتبة الخامسة بنسبة22,68%، والمرتبة السادسة لموضوعات أخرى بنسبة 1,03%.

أما موضوع تدخلات الأجهزة الأمنية فقد جاء في المرتبة الأولى بنسبة 24,56% فييومية النصر، والمرتبة الثانية لموضوع تصريحات حول الوضع السياسي، والثالثة لأمن الحدود بنسبة21,05%، والمرتبة الرابعة لموضوع العمليات الإرهابية بنسبة 12,28%، والمرتبة الخامسة لموضوع المساس بالسيادة الوطنية، والسادسة لموضوعات أخرى بنسبة 1,75%.

وفي يوميةEL WATANجاء موضوع التصريحات في المرتبة الأولى بنسبة كبيرة قدرت بـ 56,47%، وفي المرتبة الثانية حل موضوع العمليات الإرهابية بنسبة 12,94%، والمرتبة الثالثة لموضوع أمن الحدود بنسبة11,76%، والرابعة لموضوع تدخلات الأجهزة الأمنية بـ 10,59% والمرتبة الخامسة لموضوع المساس بالسيادة الوطنية بنسبة 8,24%.

– يتبين من خلال عرض النتائج السابقة أن ترتيب موضوعات الأمن السياسي حسب الصحف اختلفت عما كانت عليه في الجدول السابق(العام).ففي حين حافظ اختيار تصريحات حول الوضع السياسي في اليوميتين المستقلتين الخبر وEL WATAN تراجع الاختيار إلى المرتبة الثانيةفي اليومية العمومية النصر، ليحتل هذه المرتبة موضوع تدخلات الأجهزة الأمنية، كما هو مبين آنفا.

كما يرجع سبب الاعتماد على التصريحات في اليوميات المستقلة إلى محاولة الصحيفتين إلى إعطاء مزيد من التحليل والتفسير لما يجري من أوضاع على المستوى السياسي، والهو ما لا يسمح به الخبر الصحفي الذي يكتفي بالإجابة على الأسئلة الستة التقليدية، أما يومية النصر فمن واجبها أن تقدم صورة إيجابية عن تدخلات الأجهزة الأمنية كمؤسسة عمومية.

أما بقية الموضوعات فقط اختلف ترتيبها مع النتائج العامة للجدول العام، وكذلك مع نتائج ترتيب الموضوعات حسب كل صحيفة مع تقارب طفيف بين الصحف ولكن لم يحصل اتفاقفي ترتيب موضوع من الموضوعات في نفس المرتبة في كل الصحف.

جدول رقم 09: يوضح توزيع موضوعات الأمن الاقتصادي.

التكرار / الموضوع	المجموع	%
اختلاس	**27**	**%10,71**
تهريب(أموال، سلع، ...)	**18**	**%7,14**
تبييض الأموال	**3**	**%1,19**
تبديد المال العام	**41**	**%16,27**
تهرب ضريبي	**1**	**%0,40**
رشوة	**15**	**%5,95**
احتكار السلع	**1**	**%0,40**
قضايا الغش	**15**	**%5,95**
ارتفاع الأسعار	**38**	**%15,08**
نقص المواد الأساسية	**6**	**%2,38**
مراسيم قوانين ولوائح	**5**	**%1,98**
تدخلات الأجهزة الأمنية	**24**	**%9,52**
تصريحات حول الوضع الاقتصادي	**33**	**%13,10**
قضايا الفساد	**10**	**%3,97**
أخرى	**16**	**%6,35**

المجموع	252	%100

يوضح الجدول رقم 09 توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن الاقتصادي، حيث جاءفي المرتبة الأولى موضوع تبديد المال العام بنسبة 16,27%، والمرتبة الثانية لموضوع ارتفاع الأسعار بنسبة 15,08%، والمرتبة الثالثة لموضوع تصريحات حول الوضع الاقتصادي بنسبة 13.10%، والمرتبة الرابعة لموضوع الاختلاس بنسبة 10.74%، والخامسة لموضوع تدخلات الأجهزة الأمنية بنسبة 9,52%، والمرتبة السادسة لموضوع التهريب (بمختلف أشكاله) بنسبة 7,14%، والمرتبة السابعة لموضوعات أخرى لم يحددها البحث بنسبة 6,53%، والمرتبة الثامنة لموضوعي الرشوة مع قضايا الغش (في السلع، البنايات...) بنسبة 5,95%، ليأتي موضوع الفساد في المرتبة التاسعة بنسبة3,97%، ثم نقص المواد الأساسية في المرتبة العاشرة بنسبة2,38%.

فيما لم تحظى بعض الموضوعات باهتمام كبير من المعالجة فحصل موضوع المراسيم والقوانين التي تمس الأمن الاجتماعي المرتبة الحادية عشر بنسبة 1,89 %، وبعده موضوع تبييض الأموالبـ 1,19%، وأخيرا موضوع احتكار السلع بنسبة 0,40% (بموضوع واحد فقط).

من خلال معالجة الموضوعات السابقة وترتيبها، يتبين أن موضوع تبديد المال العام نال نصيب كبير من المعالجة وهو ما رجحه ليحتل المرتبة الأولى، وهو أمر منطقي نتيجة "للبحبوحة" المالية التي تعرفها البلاد في السنوات الأخيرة، والتي كان من نتائجها الانفاق على مجموعة من المشاريع التي جاء بها الرئيس الحالي (2014) "عبد العزيز بوتفليقة" من أجل التنمية المستدامة (وهو شعار رفعه الرئيس الحالي للبلاد)، لكن للأسف فإن هذه الأموال لم تستغل الاستغلال الرشيد، لتحقيق التنمية المرجوة، وحدث تبديد كبير في الأموال سواء لسوء التخطيط أو تعطل المشاريع وسوء تقييمها، حيث عرفت العديد من المشاريع زيادات قياسية في نسبة التكلفة (الطريق السيار شرق-غرب أحسن مثال).

كما صاحب "البحبوحة المالية" ارتفاع كبير في الأسعار مع عدم استقرارها، لذلك نجد أن هذا الموضوع جاء في المرتبة الثانية من حيث اهتمام الصحف، وقد يرجع السبب للزيادة في الأجورفي القطاع العام (بالاعتماد على المداخيل النفطية فقط، دون نمو اقتصادي فعلي)، ومع التناول المفرط من قبل وسائل الإعلام لهذا الموضوع ونشر حتى أجور العمال في الصحف (خاصة في قطاع التعليم العالي، وقطاع التربية الوطنية...) ما أدى بباقي القطاعات وحتى أصحاب المهن الحرة، إلى رفع

الأسعار بشكل تلقائي ومن دون مراسيم منظمة أو رقابة من طرف الدولة، وبالتالي فمعالجة الصحافة لمثل هذا الموضوع بطريقة غير احترافيةساهم في نشر الزيادة الفوضوية في الأسعار.

وفي ظل هذه الوضعية حاولت الصحف ومن بينها صحف الدراسة أن تعالج الوضع من خلال لاستعانة بمختصين في المجال الاقتصادي لإبداء آرائهم حول الوضع الاقتصادي في حواراتأو نقاشات وحتى في أعمدة الرأي الخاصة بالصحيفة، فحل هذا الموضوع في المرتبة الثالثة.

كما عرف موضوع الاختلاس معالجة معتبرة، وخاصة أن هذا الموضوع أصبح ذكره يرتبط بـ"فضيحة القرن أو اختلاس القرن"، والتي ارتبطت بوزير الطاقة السابق "شكيب خليل" وخصصت له الصحف مساحات كبيرة وبمختلف الأنواع الصحفية.

وفي ظل هذه المعالجة للموضوعات السابقة، لم تهمل صحف الدراسة موضوع تدخلات الأجهزة لأمنية في المجال الاقتصادي، الذي نعتبره مهما في إعطاء صورة ايجابية عن الوضع وعن الدولة.

وفي ظل الظروف الأمنية غير المستقرة على الحدود كثرت ظاهرة التهريب، واستغل المهربون انشغال الدولة بالوضع الأمني، لتكثيف عمليات التهريب، خاصة على الحدود الغربية، وهو ما قامت صحف الدراسة بمعالجته والتنبيه إليه، لأنه يمس مباشرة بالأمن الاقتصادي واستقرار البلد على المستوى الاجتماعي، والسياسي.

أما بقية الموضوعات فقد حازت على نصيب من المعالجة لكن بشكل أقل كقضايا الفساد والرشوة التي تفشت بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

جدول رقم (10): توزيع موضوعات الأمن الاقتصادي في الصحف المدروسة.

الجريدة / الموضوع	الخبر		النصر		El Watan		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
اختلاس	12	9,92 %	1	1,92 %	13	16,46 %	27
تهريب (أموال، سلع، ...)	7	5,79 %	7	13,46 %	4	5,06 %	18
تبييض الأموال	2	1,65 %	0	0,00 %	1	1,27 %	3
تبديد المال العام	31	25,62 %	7	13,46 %	3	3,80 %	41
تهرب ضريبي	1	0,83 %	0	0,00 %	0	0,00 %	1
رشوة	4	3,31 %	3	5,77 %	8	10,13 %	15
احتكار السلع	1	0,83 %	0	0,00 %	0	0,00 %	1
قضايا الغش	5	4,13 %	5	9,62 %	5	6,33 %	15
ارتفاع الأسعار	13	10,74 %	13	%25	12	15,19 %	38

نقص المواد الأساسية	2	1,65 %	0	0,00 %	4	5,06 %	6
مراسيم قوانين ولوائح	4	3,31 %	0	0,00 %	1	1,27 %	5
تدخلات الأجهزة الأمنية	11	9,09 %	11	21,1 %5	2	2,53 %	24
تصريحات حول الوضع الاقتصادي	7	5,79 %	4	7,69 %	22	27,85 %	33
قضايا الفساد	8	6,61 %	1	1,92 %	1	1,27 %	10
أخرى	13	10,74 %	0	0,00 %	3	3,80 %	16
المجموع	121	%100	52	100 %	79	100 %	252

يوضح الجدول رقم10توزيع عينة الدراسة حسب الموضوعات الاقتصادية والصحف، ففي يومية الخبر جاء موضوع تبديد المال العام في المرتبة الأولى بنسبة 25.62%، وفي المرتبة الثانية موضوع ارتفاع الأسعار بنسبة 10,74%، والمرتبة الثالثة لموضوع الاختلاس بنسبة 9,92%، والمرتبة الرابعة لموضوع تدخلات الأجهزة الأمنيةبنسبة 9.09%، والخامسة لقضايا الفساد بـ6,61%، والمرتبة السادسة لموضوع التهريب بـ 5,79%، والسابعة لموضوع قضايا الغش بنسبة 4,13%، والثامنة للمراسيم والقوانين التي تخص الأمن الاقتصادي مع قضايا الرشوة بنسبة 3,31%، فيما لم تحظ باقي الموضوعات باهتمام كبير في صحيفة الخبر.

أما يومية النصر فجاء موضوع ارتفاع الأسعار في المرتبة الأولى بنسبة25%، والمرتبة الثانية لموضوع تدخلات الأجهزة الأمنية بنسبة 21,15%، والمرتبة الثالثة لموضوع تبديد المال العام مع موضوع

التهريب بنسبة 13,46%، والرابعة لموضوع قضايا الغش بنسبة بـ 9,62%، والخامسة للتصريحات حول الوضع الاقتصادي وموضوع الاختلاس بـ 1,92%.

فيما اهتمت يوميةEL WATAN بدرجة أولى بموضوع تصريحات حول الوضع الاقتصادي بنسبة27,85%، والمرتبة الثانية جاءت لموضوع الاختلاس بنسبة 16.46%، والمرتبة الثالثة لموضوع ارتفاع الأسعار بنسبة 15.19 %، والمرتبة الرابعة لموضوع الرشوة التي حصلت على نسبة 10,13%، والمرتبة الخامسة لموضوع قضايا الغش بنسبة 6,33%، وموضوع نقص المواد الغذائية مع موضوع التهريب في المرتبة السادسة بنسبة 5,06%، والمرتبة السابعة لموضوع تبديد المال العام بنسبة 3,80%، وموضوعات أخرى في المرتبة الثامنة بنسبة 3,80%، وموضوع تدخلات الأجهزة الأمنية في المرتبة ما قبل الأخيرة أي التاسعة بنسبة 2,53%، وموضوع تبييض الأموال مع المراسيم والقوانين في المرتبة الأخيرةبنسبة 1,27%.

والملاحظ من خلال النتائج المحصل عليها، ومقارنة نتائج الجدول العام أن:

- موضوع تبديد المال العامحافظ على المرتبة الأولى في يومية الخبر وتراجع إلى الثالثة في يومية النصر، فيما تراجع بشكل كبير من حيث نسبة المعالجة في يوميةEL WATAN.
- كما حافظ موضوع ارتفاع الأسعار على المرتبة الثانية في يومية الخبر، وتقدم في يومية النصر، وتراجع إلى المرتبة الثالثة في يوميةEL WATAN.
- موضوع التصريحات في المجال الاقتصادي إلى المرتبة الأولى في يومية EL WATAN، وهو نفس الترتيب الذي حصل عليه الموضوع في مجال الأمن السياسي، فيما لم تول الصحف المعربة (الخبر، النصر) أهمية كبيرة للموضوع حيث تراجع إلى مراتب متأخرة.
- تقدم موضوع الاختلاس إلى المرتبتين الثانية والثالثة في الصحف المستقلة (الخبر، WATANEL)، وتراجعإلى المرتبة السابعة في اليومية العمومية (النصر)
- م موضوع تدخلات الأجهزة الأمنية في المجال الاقتصادي إلى المرتبة الثانية في صحيفة النصر العمومية، وحافظ على مرتبته في يومية الخبر، وتراجع بشكل كبير في يومية EL WATA N.

وعموما لا يوجد اتفاق بين الصحف الثلاث على اتفاق في ترتيب موضوع واحد، وبالتالي تختلف اهتمامات الصحف في معالجة مختلف موضوعات الأمن الاقتصادي.

جدول رقم (11): توزيع موضوعات الأمن العقدي في الصحف المدروسة.

الجريدة / الموضوع	الخبر		النصر		El Watan		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المساس بالقرآن والسنة	0	0, %00	0	0,0 %0	0	0, %00	0	0,00 %
المساس بحرمة المساجد	0	0, %00	0	0,0 %0	0	0, %00	0	0,00 %
السحر والشعوذة	0	0, %00	0	0,0 %0	0	0, %00	0	0,00 %
التنصير	0	0, %00	0	0,0 %0	0	0, %00	0	0,00 %
مراسيم ولوائح	0	0, %00	0	0,0 %0	0	0, %00	0	0,00 %
تدخلات الأجهزة الأمنية	0	0, %00	0	0,0 %0	0	0, %00	0	0,00 %
المساس بالهوية العقدية والدينية للمجتمع	1	10 %0	0	0,0 %0	0	0, %00	1	100 %
أخرى	0	0 %	0	0 %	0	0 %	0	%0
المجموع	1	10 %0	0	10 %0	0	1 %00	1	100 %

يوضح الجدول رقم 11 توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن العقدي والصحف، والنتيجة المتوصل إليها، أنه لا يوجد اهتمام لصحف الدراسة في حدود الفترة الزمنية للدراسة والعينة المتاحة، بموضوع الأمن العقدي على أهميته، إذ عولج الموضوع مرة واحدة في يومية الخبر، وتعلق بموضوع المساس بالهويةالعقدية والدينية للمجتمع وبالتالي فإنه حصل على 100 % من المعالجة. وهو أمر غير منطقي نظرا لأهمية الموضوع الذي كان من بين أهم أسباب حدوث الأزمة الأمنية التي

مرت بها البلاد بداية التسعينات، لما للصحافة ووسائل الإعلام عامة من دور في نشر الوعي الفكري العقدي الصحيح في المجتمع الجزائري، ونبذ الأفكار المتطرفة، وهو ما أشار إليه وزير الشؤون الدينية والأوقاف السابق"بوعبد الله غلام الله"من حاجة المجتمع للأمن الفكري حين قال: "حاجة المجتمع إلى الأمن الفكريهي بنفس حاجته للأمن الغذائي والصحي"، ليبين أنه بقدر الابتعاد عن الاعتدال بقدر مايزيد بروز ظاهرة التطرف الديني والفكر التكفيري الناتج عن التعصب وإلغاء الآخر، ويضيف:"ولاسبيل إلى معالجة الفكر المتطرف إلا بتفكيك أسانيد هذا الفكر المنحرف الخطير وتفنيدمرجعيته وإبطال حجيته"[1].

جدول رقم (12): يوضح توزيع موضوعات الأمن الجنائي والصحف.

الصحيفة / الموضوع	الخبر		النصر		El Watan		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أخبار المحاكم والمحاكمات	116	100 %	131	100 %	45	100 %	292	%100
لوائح ومراسيم	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	116	% 100	131	100 %	45	100 %	292	%100

يبين الجدول رقم 12 توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن الجنائي والصحف، إذ يلاحظ أن مثل هذه الموضوعات تحظى باهتمام صحف الدراسة، فقد حل الموضوع في المرتبة الرابعة من حيث درجة المعالجة في صحف الدراسة بنسبة 6,96 % من المجموع العام للموضوعات، كما

[1] أبو عبد الله غلامالله، "توحيد المرجعية الدينية المدخل الرئيس لتحقيق الأمنالفكري وللحفاظ على هوية الجزائريين"، ملتقى**الأمن الفكري ودور مؤسسات المغرب العربي في إرسائه**، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بين 22 و2010/24، حاورته: غنية قمراوي، نشر فيالشروقليوم 27 - 05 - 2010، الولوج: 2015/06/01 (14: 31)
www.djazairess.com/echorouk/52675

هو موضح في الجدول رقم 04.جاءت يومية النصر في المرتبة الأولى من حيث معالجة الموضوع بنسبة 44,86 %، ثم يومية الخبر في المرتبة الثانية بنسبة 39,72 %، والمرتبة الثالثة ليومية EL WATANبنسبة 15,41%.

فنجد مثلا يومية الخبر (الإثنين 2013/05/22، ع 7142)مثلا تكتب خبرا عن:

تعزيزات أمنية حول محيط مجلس قضاء قسنطينة.

الإعدام لقاتلي الطفلين هارون وابراهيم "كاتاستروف" و"مامين".

وفي يومية النصر(الإثنين 2013/01/07، ع13971) نجد:

إيداع 4 أشخاص الحبس بتهمة سرقة مضختين بمنجم الونزة.

جدول رقم (13): توزيع موضوعات الأمن الصحي.

التكرارات / الموضوع	المجموع	%
سرقة الأدوية والمعدات الطبية	**6**	**%2,33**
سوء تسيير المرافق الصحية	**17**	**%6,61**
نقص الأدوية والمعدات والمواد الطبية	**21**	**%8,17**
نقص أو غياب الرعاية الصحية للمواطنين.	**50**	**%19,46**
سوء الاستقبال والمعاملة والخدمات	**1**	**%0,39**
قوانين ولوائح	**1**	**%0,39**
انتشار الأمراض والأوبئة	**36**	**%14,01**
تسممات غذائية	**18**	**%7,00**

تهديد صحة المواطن	**67**	**%26,07**
توعية صحية	**37**	**%14,40**
أخرى	**2**	**%0,78**
المجموع	**256**	**%100**

يوضح الجدول رقم 13 توزيع عينة الدراسة حسب موضوع الأمن الصحي، إذ جاء في المرتبة الأولى موضوع تهديد صحة المواطن بنسبة 26,07 %، والمرتبة الثانية لموضوع نقص أو غياب الرعاية الصحية للمواطنين بنسبة 19,46%، وفي المرتبة الثالثة موضوع التوعية الصحية بنسبة 14,40%، وموضوع انتشار الأمراض والأوبئة في المرتبة الرابعة بنسبة 14,01%، والمرتبة الخامسةلموضوع الأدوية والمعدات والمواد الطبية بنسبة8,17%، والمرتبة السادسة لموضوع التسممات الغذائية التي حصلت على نسبة 7%، وفي المرتبة السابعة موضوع سوء تسيير المرافق الصحية بنسبة6.61%، ثم موضوع سرقة الأدوية في المرتبة الثامنة بنسبة 2.33%، وباقي الموضوعات في المراتب الأخيرة بنسبة ضئيلة.

ظ أن صحف الدراسة من خلال النتائج المتحصل عليها أنها تهتم بكل ما له علاقة مباشرة بصحة الفرد، حيث اهتمت الصحف بما يهدد صحة المواطن، ورعايته الصحية، والعمل على توعيته، كما اهتمت بما له علاقة بأمنه الصحي والمتعلقة بظروف المرافق الصحية التي تعمل على تحقيق راحة وأمن المواطنين النفسية.

جدول رقم 14: يوضح توزيع موضوعات الأمن الصحي في الصحف المدروسة

الصحف / الموضوع	الخبر		النصر		El Watan		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
سرقة الأدوية والمعدات الطبية	4	%2,80	2	%3,45	0	%0,00	6

سوء تسيير المرافق الصحية	11	%7,69	2	%3,45	4	%7,14	17
نقص الأدوية والمعدات والمواد الطبية	15	%10,49	3	%5,17	3	%5,36	21
نقص أو غياب الرعاية الصحية للمواطنين.	32	%22,38	9	%15,52	9	%16,07	50
سوء الاستقبال والمعاملة والخدمات	1	%0,70	0	%0,00	0	%0,00	1
قوانين ولوائح	1	%0,70	0	%0,00	0	%0,00	1
انتشار الأمراض والأوبئة	21	%14,69	14	%24,14	1	%1,79	36
تسممات غذائية	8	%5,59	7	%12,07	3	%5,36	18
تهديد صحة المواطن	37	%25,87	13	%22,41	17	%30,36	67
توعية صحية	12	%8,39	7	%12,07	18	%32,14	37
أخرى	1	%0,70	0	%0,00	1	%1,79	2
المجموع	143	%100	57	%100	56	%100	256

يوضح الجدول رقم 14 توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن الصحي والصحف، فجاء في المرتبة الأولى موضوع تهديد صحة المواطن في المرتبة الأولى بنسبة 25,87%، والمرتبة الثانية لموضوع نقص أو غياب الرعاية الصحية بنسبة 22,38%، والمرتبة الثالثة لموضوع انتشار الأمراض والأوبئة بنسبة 14.69%، والمرتبة الرابعة لموضوع نقص الأدوية والمعدات الطبية بنسبة 10,49%، والمرتبة الخامسة لموضوع التوعية الصحية بـ 8,39%، والسادسة لموضوع سوء التسيير بـ 7,69%، وجاءت باقي الاختيارات في المراتب المتأخرة بنسب ضئيلة.

أما في يومية النصر فجاء موضوع انتشار الأمراض والأوبئة في المرتبة الأولى بنسبة 24,41%، والمرتبة الثانية لموضوع تهديد صحة المواطن، والمرتبة الثالثة لموضوع نقص أو غياب الرعاية الصحية للمواطن بنسبة 15,52%، والمرتبة الرابعة لموضوع التسممات الغذائية مع موضوع التوعية الصحية بنسبة 12,07%، والخامسة لموضوع نقص الأدوية والمعدات والمواد الطبية بنسبة 5,17%، والسادسة لموضوع سرقة الأدوية والمعدات الطبية مع موضوع سوء التسيير بنسبة 3,54%.

وفي يوميةEl Watan جاء موضوع التوعية في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 32,14%، وفي المرتبة الثانية موضوع تهديد صحة المواطن بنسبة30,36%، والمرتبة الثالثة لموضوعنقص أو غياب الرعاية الصحية للمواطنين بنسبة 16,07 %، والمرتبة الرابعة لموضوع سوء التسيير للمرافق الصحية بنسبة 7.14%، والمرتبة الخامسة لموضوع نقص الأدوية والمعدات والمواد الطبية بنسبة 5.36%، والأخيرة لموضوع انتشار الأمراض والأوبئة بنسبة 1.79%.

يتبين من خلال النتائج السابقة أن موضوعات الأمن الصحي حسب الصحف، ومقارنة مع نتائج الجدول العام تميزت بـ:

- ثبات موضوع تهديد صحة المواطن في المرتبة الأولى في يومية الخبر، وتراجع إلى المرتبة الثانية في يوميتي النصروEL WATAN.
- ثبات ترتيب موضوع نقص الرعاية الصحية في جريدة الخبر، وتراجع إلى المرتبة الثالثةفي صحيفتي النصروEL WATAN.
- تقدم موضوع التوعية الصحية إلى المرتبة الأولى في يوميةELWATAN، وتراجع في يوميتي الخبر والنصر إلى المراتب الرابعة والخامسة.
- تقدم موضوع انتشار الأمراض والأوبئة إلى المرتبة الأولى في يومية النصر، وتراجع إلى المرتبة السادسة في يوميةEL WATAN.
- لم يحظ موضوع سوء المعاملة وموضوع القوانين والمراسيم التي تخص الأمن الصحي باهتمام صحف الدراسة، حيث جاء في المراتب الأخيرة في كل الصحف.

جدول رقم 15: يوضح توزيع موضوعات الأمن البيئي.

الصحيفة / الموضوع	المجموع	%
الصيد العشوائي(برا وبحرا)	**3**	**%3,57**
قطع الأشجار والغابات	**1**	**%1,19**
رمي النفايات(حملات التنظيف)	**48**	**%57,14**
تلوث البيئة البرية	**11**	**%13,10**
تلويث البيئة البحرية.	**5**	**%5,95**
تلويث الجو	**1**	**%1,19**
حرق الغابات والنباتات.	**11**	**%13,10**
مراسيم وقوانين ولوائح	**0**	**%0,00**
تدخلات الأجهزة الأمنية	**3**	**%3,57**
أخرى	**1**	**%1,19**
المجموع	**84**	**%100**

يوضح الجدول رقم 15 توزيع عينة الدراسة حسب تكرار موضوعات الأمن البيئي، إذ جاء في المرتبة الأولى موضوع رمي النفايات بنسبة 15,14%، والمرتبة الثانية لموضوع تلوث البيئة البرية بـ 13,10%، والمرتبة الثالثة لموضوع تلوث البيئة البحرية بنسبة 5,95%، والمرتبة الرابعة لموضوع الصيد العشوائي مع موضوع التدخلات الأمنية في مجال الأمن البيئي بـ 3,57%، والأخيرة لكل من موضوع قطع الأشجار والغابات وموضوع تلوثالجو وموضوعات أخرى بنسبة ضئيلة قدرت بـ 1,19%.

وأولت صحف الدراسة كما هو ملاحظ من خلال النتائج مساحة وأهمية لموضوع رمي النفايات، نظرا لانتشار الظاهرة بشكل لافت للانتباه، إذ لا يكاد يخلو حي أو شارع من منظر الرمي العشوائي للنفايات في الأماكن العمومية، بالإضافة إلى تلوث البيئة البرية جراء الرمي العشوائي للنفايات أو انسداد مواسير المياه والبالوعات وتحول المناطق الحضرية وحتى غير الحضرية إلى أماكن يستحيل في بعض الأحيان العيش فيها، جراء الروائح الكريهة، وهذا ما من شأنه أن يضر بصحة المواطن على المستوى القريب أو البعيد.

جدول رقم 16: يوضح توزيع موضوعات الأمن البيئي في الصحف المدروسة.

الصحيفة / الموضوع	الخبر		النصر		El Watan		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
الصيد العشوائي(برا وبحرا)	2	4,00 %	1	6,25 %	0	0,00 %	3
قطع الأشجار والغابات	1	2,00 %	0	0,00 %	0	0,00 %	1
رمي النفايات(حملات التنظيف)	23	46,00 %	13	81,25 %	12	66,67 %	48
تلوث البيئة البرية	7	14,00 %	1	6,25 %	3	16,67 %	11
تلويث البيئة البحرية.	2	4,00 %	1	6,25 %	2	11,11 %	5
تلويث الجو	1	2,00 %	0	0,00 %	0	0,00 %	1
حرق الغابات والنباتات.	1	22,00 %	0	0,00 %	0	0,00 %	11

	1						
مراسيم وقوانين ولوائح	0	0,00 %	0	0,00 %	0	0,00 %	0
تدخلات الأجهزة الأمنية	2	4,00 %	0	0,00 %	1	5,56 %	3
أخرى	1	2,00 %	0	0,00 %	0	0,00 %	1
المجموع	50	%100	16	%100	18	%100	84

يوضح الجدول رقم 16 توزيع عينة الدراسة حسب موضوع الأمن البيئي في الصحف المدروسة، إذ جاء موضوع رمي النفايات في المرتبة الأولى في يومية الخبر بنسبة 46%، والمرتبة الثانية لموضوع حريق الغابات والأشجار بنسبة 22%، والمرتبة الثالثة لموضوع تلوث البيئة البرية بنسبة 14%، والمرتبة الرابعةلموضوع الصيد العشوائي(برا وبحرا) مع تدخلات الأجهزة الأمنية في مجال الأمن البيئي بنسبة 4%، والمرتبة الخامسة لموضوع قطع الأشجار والغابات مع موضوعات أخرى بنسبة2%.

أما يومية النصر فقد جاء فيها موضوع رمي النفايات في المرتبة الأولى بنسبة عالية جدا بلغت 81,25%، والمرتبة الثانية لموضوع تلوث البيئة البرية، وموضوع الصيد العشوائي، وموضوع تلوث البيئة البحرية بنسبة6,25%، فيما لم تسجل باقي الموضوعات أي تغطية من قبل الصحيفة.

وجاء موضوع رمي النفايات في المرتبة الأولى في يوميةEL WATAN بنسبة 66,67%، والمرتبة الثانية لموضوع تلوث البيئة البرية16,67%، والمرتبة الثالثة لموضوع تلوث البيئة البحرية بنسبة 11,11%، والمرتبة الأخيرة لموضوع تدخلات الأجهزة الأمنية في مجال الأمن البيئي، فيما لم تسجل باقي الموضوعات أي تغطية من قبل الصحيفة.

ويتبين من خلال ما تقدم ما يلي:

– لأول مرة تتفق صحف الدراسة على ترتيب موضوع معين مع ترتيبه في الجدول العام، وهو موضوع رمي النفايات الذي حل في المرتبة الأولى في كل صحف الدراسة، وهو دليل على أهمية الموضوع وعلى حرص صحف الدراسة على ضرورة العمل من أجل التقليص من هذه الظاهرة السلبية، وتوعية وتحسيس المواطنين بضرورة تجنب مثل هذه المظاهر السلبية، فالمتضرر الأول والأخير هو المواطن، وكذلك توصيل الموضوع للمسؤولين لتكثيف جهودهم من أجل إيجاد الحلول للقضاء على هذه الظاهرة غير الحضارية.

– تراجع موضوع تلوث البيئة البرية إلى المرتبة الثالثة في يومية الخبر ليحل محله موضوع حرق الغابات والأشجار، واستقر في المرتبة الثانية في باقي صحف الدراسة.

– تقدم موضوع تلوث البيئة البحرية إلى المرتبة الثانية في يومية النصر، وحافظ على مرتبته في يوميةEL WATAN وتراجع إلى المرتبة الرابعة في يومية الخبر.

جدول رقم 17: يوضح تكرار فئة الشخصيات البارزة حسب الأعداد.

التكرار / الشخصيات	المجموع	%
شخصيات حكومية	1928	%24,45
شخصيات غير حكومية	262	%3,32
رجال الأمن	1204	%15,27
الجمهور العام	2876	%36,47
إطارات في الصحة	130	%1,65
رجال الحماية المدنية	185	%2,35
مجرمون-متهمون	1000	%12,68
محامون –قضاة	147	%1,86
إرهابيون	155	%1,97
المجموع	7887	%100

يوضح الجدول رقم 17 توزيع عينة الدراسة حسب الشخصيات البارزة في أعداد الدراسة، إذ جاء اختيار الجمهور العام في المرتبة الأولى بنسبة 36,47%، وفي المرتبة الثانية شخصيات حكومية بنسبة 24,45%، والمرتبة الثالثة لاختيار رجال الأمن بنسبة15,27%، والمرتبة الرابعة لاختيار مجرمون- متهمون بنسبة 12,68%، والخامسة لاختيار شخصيات غير حكومية بنسبة 3,32%، والسادسة لاختيار رجال الحماية المدنية بنسبة 2,35%، والمرتبة السابعة لاختيار الإرهابيين بنسبة1,97%، ثم المحامون-القضاة في المرتبة الثامنة وبنسبة 1,86%، والمرتبة التاسعة والأخيرة لإطارات الصحة بنسبة 1,65%.

يتضح من هذه البيانات أن اختيار الجمهور العام جاء في المرتبة الأولى، ذلك كون الجمهورهو محور العملية الإعلامية، وهو من توجه إليه الرسالة الإعلامية، كما أنه محور العملية الأمنية باختلاف مجالاتها سياسية كانت أم اجتماعية أم اقتصادية...، وهو في علاقة في كثير من الأحيان مع أجهزة الدولة أشخاصا كانوأم مؤسسات، لذلك نجد الشخصيات الحكومية في المرتبة الثانية مباشرة بعد الجمهور، وهو ما لاحظناه خلال عملية التحليل الخاصة في مجال الأمن الاجتماعي أين نجد ذكر الطرفين معا بشكل كبير في الموضوعات الأمنية المطروحة، يضاف إليهم غالبا رجال الأمنالذين جاء ترتيبهم ثالثا لتكتمل بهم الحلقة (جمهور شخصيات حكومية –رجال أمن)، إذ يكثر ذكرهم في مجال الأمن الاجتماعي (القتل، السرقة، الإضراب...) والسياسي (مواجهة الإرهاب) والجنائي(القبض على المجرمين) على وجه الخصوص، كذلك يضاف إليهم المجرمون أو المتهمون الذين يرتبط ظهورهم في بعض موضوعات الأمن الاجتماعي، وخاصة الأمن الجنائي، وهذه الشخصيات هي أكثر الشخصيات بروزا في الأخبار الأمنية لعلاقتها بالموضوع الأمني، أما باقي الشخصيات فقد ظهرت كما هو مبين في الجدول بشكل قليل كرجال الحماية المدنية الذين يرتبط ظهورهم بحوادث المرور، أو الحوادث التي تؤدي إلى الوفيات، والتي كانت نسبتها من المعالجة ضئيلة في الدراسة، والإرهابيين الذين ارتبط ظهورهم بالعمليات الإرهابية، وكذلك المحامون والقضاة الذين غالبا ما لا يتم ذكرهم بهذه الصفة مباشرة خاصة في موضوع الأمن الجنائي أين تذكر المحكمة بدلا عنهم (أدانت محكمة كذا...).

جدول رقم 18 يوضح توزيع فئة الشخصيات حسب صحف الدراسة.

الجريدة / الشخصيات	الخبر		النصر		El Watan		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
شخصيات حكومية	992	26,02 %	563	21,58 %	373	25,69 %	1928
شخصيات غير حكومية	139	3,65 %	41	1,57 %	82	5,65 %	262
رجال الأمن	54	14,38	46	17,75	19	13,29	120

	8	%	3	%	3	%	4
الجمهور العام	1445	37,91 %	930	35,65 %	501	34,50 %	2876
إطارات في الصحة	62	1,63 %	37	1,42 %	31	2,13 %	130
رجال الحماية المدنية	63	1,65 %	74	2,84 %	48	3,31 %	185
مجرمون- متهمون	421	11,04 %	419	16,06 %	160	11,02 %	1000
محامون – قضاة	51	1,34 %	55	2,11 %	41	2,82 %	147
إرهابيون	97	2,54 %	31	1,19 %	27	1,86 %	155
المجموع	3812	%100	2609	%100	1452	%100	7887

يوضح الجدول رقم 18 توزيع عينة الدراسة حسب الشخصيات البارزة في الصحف، ففي يومية الخبر جاء في المرتبة الأولى الجمهور العام بنسبة 37,91%، وفي المرتبة الثانية شخصيات حكومية بنسبة 26,02%، والمرتبة الثالثة رجال الأمن بنسبة 14,38%، والمرتبة الرابعة للمجرمين-المتهمين بنسبة 11.04%، وجاءت شخصيات غير حكومية في المرتبة الخامسة بنسبة 3,65%، والمرتبة السادسة لإطارات الصحة بنسبة 1,63، والإرهابيون في المرتبة السابعة بنسبة 2,54%، والمرتبة الثامنة لرجال الحماية المدنية بنسبة 1,65%، وأخيرا المحامون والقضاة بـ 1.43%.

وفي يومية النصر جاء اختيار الجمهور العام في المرتبة الأولى بنسبة 35,65%، والمرتبة الثانية شخصيات حكومية، والثالثة لرجال الأمن بنسبة 17,75%، والرابعة للمجرمين – متهمين بنسبة 16,06%، والمرتبة الخامسة شخصيات حكومية بـ5,65%، والمرتبة السادسة لمحامين–قضاة بنسبة 2,11%، والسابعة شخصيات غير حكومية بـ1,57%، والمرتبة الثامنة لإطارات في الصحة بنسبة 1.42%، والأخيرة للإرهابيين بنسبة1.19%.

وفي جريدة الوطن جاء في المرتبة الأولى الجمهور العام بنسبة 34,50%، والمرتبة الثانية شخصيات حكومية بنسبة 25.69%، والمرتبة الثالثة لرجال الأمن بنسبة13,29%، والرابعة لمجرمين–متهمين بنسبة 11,02%، والخامسة شخصيات غير حكومية بـ 5,65%، والسادسة رجال الحماية المدنية بنسبة 3.31%، والسابعة لمحامين–قضاة بنسبة 2,82%، والثامنة لإطارات الصحة 2,13%، والتاسعة إرهابيون بنسبة 1,86%.

من خلال الإحصاءات السابقة نستنتج أن هناك اتفاقا بين صحف الدراسة في ترتيب الشخصيات البارزة، وهي الاختيارات الأربعة الأولى(الجمهور العام، شخصيات حكومية، رجال الأمن، مجرمون–متهمون)، والتي اتفقت بدورها مع نتائج الجدول العام (رقم 17).

جدول رقم 19 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة المصادر.

التكرار / المصدر	المجموع	%
صحفي	3983	%94,97
وكالات أنباء	3	%0,07
تلفزيون	1	%0,02
أنترنت	3	%0,07
رجال الأمن	63	%1,50
شخصيات حكومية	44	%1,05
هيئات حكومية	9	%0,21
شخصيات أو هيئات غير حكومية	46	%1,10
أطباء وأخصائيين	17	%0,41
رجال الحماية المدنية	25	%0,60
المجموع	**4194**	**%100**

يوضح الجدول رقم 19 توزيع عينة الدراسة حسب مصادر الحصول على الخبر، إذ يلاحظ التفوق الكبير للصحفي كمصدر للخبر على باقي المصادر، حيث حصل على غالبية النسبة التي قدرتب 94,79%، وفي المرتبة الثانية نجد اختيار رجال الأمن بنسبة 1,50%، والمرتبة الثالثة لاختيار شخصيات أو هيئات غير حكوميةبنسبة 1,10%، والمرتبة الرابعة لشخصيات حكومية بنسبة

1,05%، فيما حصلت باقي الشخصيات مع وسائل الإعلام الأخرى على نسب مئوية أقل من 1%.

ومما سبق يتضح أن صحف الدراسة تعتمد بشكل كبير على مصادرها الذاتية(صحفي، مراسل) للحصول على المعلومات الأمنية، سواء من مكان الحدث أو بالاستعانة في بعض الأحيان بمصادر لها علاقة بالحدث كرجال الأمن أو رجال الحماية المدنية الذين يتواجدون غالبا في مكان الحدث فيقدموا تصريحات حول الحادثة.

كما أنه في كثير من الأحيان لا تقوم الأجهزة الأمنية بتقديم المعلومات الأمنية بشكل دوري ودائم (لذلك نجد نسبتها ضئيلة) نظرا لحساسية المعلومة الأمنية، وتقتصر على تقديم تقارير حول حوادث القتل، والسرقة، والقبض على المجرمين، وتدخلات أجهزتها...، في شكل فاكس لمكاتب المؤسسات الصحفية، أو بالهاتف، أو تعقد ندوات صحفية من حين لآخر، كما أنه ليس مخولا لأي رجل أمن إعطاء معلومات للصحف، إلا من طرف المسؤول عن خلية الإعلام والاتصال بالمديرية المعنية، بعد التنسيق مع المديرية المركزية، كما نجد نسبة الاعتماد على وسائل الإعلام الأخرى منخفضة تمثل مجتمعة ما نسبته 0,16 %.

جدول رقم 20 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة المصادر والصحف.

الصحيفة / المصادر	الخبر		النصر		El Watan		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
صحفي	2044	97,74 %	1228	93,74 %	711	90,34 %	3983
وكالات أنباء	2	0,10%	1	0,08%	0	0,00%	3
تلفزيون	1	0,05%	0	0,00%	0	0,00%	1
أنترنت	2	0,10%	1	0,08%	0	0,00%	3
رجال الأمن	22	1,05%	30	2,29%	11	1,40%	63
شخصيات	14	0,67%	22	1,68%	8	1,02%	44

هيئات حكومية	4	0,19%	5	0,38%	0	0,00%	9
شخصيات أو هيئات غير حكومية	1	0,05%	3	0,23%	42	5,34%	46
أطباء وأخصائيين	5	0,24%	8	0,61%	4	0,51%	17
الحماية المدنية	3	0,14%	12	0,92%	10	1,27%	25
المجموع	2097	100%	1310	100%	787	100%	4194

يوضح الجدول رقم 20 توزيع عينة الدراسة حسب المصادر التي تعتمدها الصحف، فيومية الخبر تعتمد على مصادرها الذاتية (صحفي-مراسل) بنسبة عالية بلغت 97,74%، وعلى تقارير وتصريحات رجال الأمن في المرتبة الثانية بنسبة1,05%، والمرتبة الثالثة لشخصيات حكومية بنسبة 0,67%، وهي أهم المصادر التي تعتمد عليها الصحيفة، إذ نلاحظ تدني نسبة الاعتمادعلى المصادر الأخرى الموضحة في الجدول.

أما يومية النصر فتعتمد كذلك بنسبة عالية على المصادر الذاتية (صحفي-مراسل) بلغت 93,74%، والمرتبة الثانية على رجال الأمن بنسبة 2,29%، والمرتبة الثالثة على شخصيات حكومية بنسبة 1,68%، وباقي المصادر جاءت بنسب ضعيفة.

ويوميةEL WATANتعتمد كذلك على المصادر الذاتية (صحفي-مراسل) بنسبة 90,34%، وفي المرتبة الثانية على شخصيات أو هيئات غير حكومية بنسبة 5,34%، وفي المرتبة الثالثةعلى رجال الحماية المدنية بنسبة 1,27%، وجاء رجال الأمن في المرتبة الرابعة بنسبة 1,40%، فيما جاءت باقي المصادر بنسب ضئيلة.

- ويلاحظ على ترتيب المصادر التي تعتمد عليها صحف الدراسة بشكل كبير هي مصادرها الذاتية من صحفيين ومراسلين بدرجة أولى.

- تعمد يوميتا الخبر والنصر بدرجة ثانية على تقارير وتصريحات الأجهزة الأمنية بدرجة ثانية، وعلى شخصيات حكومية بدرجة ثالثة، فيما تعتمد يوميةEL WATANعلى الشخصياتأو الهيئات غير الحكومية في المرتبة الثانية على حساب مصدر رجال الأمن الذي حل رابعا.

– تعتمد صحف الدراسة على مصادرها الذاتية بدرجة كبيرة كونها صحفا خبرية، تهدف إلى تحقيق وظيفة الإعلام والإخبار بالدرجة الأولى، وهذه الوظيفة هي من مهمة الصحفيين أو المراسلين الذين يزودون الصحف بآخر الأخبار والمستجدات بشكل فوري، ولا يكون فيها إبداء للرأيأو التحليلات وكلاهما يتطلب وقتا والاستعانة بمصادر أخرى، ماعدا يوميةEl Watanالتي تعتمد – كما هو موضح آنفا–على تحليل بعض الأخبار المهمة.

جدول رقم 21 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة صورة رجل الأمن.

التكرار / الصورة	المجموع	%
صورة إيجابية	856	%81,13
صورة سلبية	30	%2,84
غير واضحة	169	%16,01
المجموع	1055	%100

يوضح الجدول رقم 21 توزيع عينة الدراسة حسب صورة رجل الأمن، حيث:

جاءت صورة رجل الأمن إيجابية بدرجة عالية بلغت 81,13%، وهو ما أقره الملازم الأول "محمد زمولي" حيث رأى من خلال متابعة ما ينشر في الصحافة المكتوبة أنه في كثير من الأحيان تعمل الصحافة بصفة موضوعية، لأن الصحفي يكتب ما يرى ويشاهد، وحتى المعلومات المقدمة من طرف الشرطة تنشرها وسائل الإعلام كما هي دون زيادة أو نقصان، وفي كثير من الأحيان من خلال المتابعة اليومية لوسائل الإعلام فقد تقدم معلومات للأجهزة الأمنية تبدأ من خلالها بعمليات تحقيق حول الموضوع، مثل أخبار الجرائم والاختطاف...[1] كما أكد ذلك محافظ الشرطة "الشريف

[1] مقابلة مع الملازم الأول محمد زمولي، سبق ذكرها.

زريبطة" بقوله أن وسائل الإعلام تقدم صورة إيجابية لأنها تنوه بأعمال الأجهزة، والمجهودات المبذولة من طرف مصالح الأمن في محاربة الجريمة ...[1]

- وجاءت صورة رجل الأمن غير واضحة في المرتبة الثانية بنسبة 16,01%، (ونقصد بغير واضحة أنه لم يتم الإشارة إلى تدخل الأجهزة الأمنية بشكل واضح، كأن يقول الصحفي مثلا"فيما فتحت مصالح الأمن تحقيقا...).

- وسلبية في المرتبة الأخيرة بنسبة 2,84% (كالتعرض للمتظاهرين والمحتجين بالضرب، أو سحبهم إلى مراكز الأمن مثلا).

جدول رقم 22 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة صورة رجل الأمن في الصحف المدروسة.

الصحيفة / الصورة	الخبر		النصر		El Watan		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
صورة إيجابية	374	%78,90	372	%85,52	110	%75,34	856
صورة سلبية	20	%4,22	4	%0,92	6	%4,11	30
غير واضحة	80	%16,88	59	%13,56	30	%20,55	169
المجموع	474	%100	435	%100	146	%100	1055

يوضح الجدول رقم 22 توزيع عينة الدراسة حسب صورة رجل الأمن في صحف الدراسة، حيث جاءت النتائج متوافقة مع الجدول العام من حيث ترتيب الاختيارات واتفقت صحف الدراسة على إعطاء صورة إيجابية لرجل الأمن، رغم اختلافها من حيث الملكية (النصر: تابعة للقطاع العام،

[1] مقابلة مع محافظ الشرطة الشريف زريبطة،سبق ذكرها.

الخبروEL WATAN: تابعة للقطاع الخاص)، ورغم اختلافها كذلك من حيث اللغة (معربة، مفرنسة). مع ملاحظة بسيطة تكمن في أن يومية النصر العمومية هي التي سجلت أدنى نسبةفي إعطاء صورة سلبية لرجل الأمن من بين صحف الدراسة.

ففي يومية الخبر جاءت الصورة إيجابية في المرتبة الأولى بنسبة 78,90%، وفي المرتبة الثانية الصورة غير واضحة بنسبة 16,88%، والصورة السلبية بنسبة 4,22%.وفي يومية النصر جاءت الصورة إيجابية 85,52%، وغير واضحة بنسبة 13,56%، والصورة سلبية بنسبة 0,92%.أما يوميةEL WATANفجاءت الصورة إيجابية بنسبة 75,34%، وغير واضحة بنسبة 20,55%، والصورة سلبية بـ 4,11%.

جدول رقم 23 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة صورة رجل الأمن والموضوع الأمني.

الصورة / الموضوع	إيجابية		سلبية		محايدة		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
الأمن الاجتماعي	656	%76,64	22	%73,33	151	89,35 %	829
الأمن السياسي	76	%8,88	5	%16,67	7	%4,14	88
الأمن الاقتصادي	38	%4,44	1	%3,33	4	%2,37	43
الأمن العقدي	1	%0,12	0	%0,00	0	%0	1
الأمن الجنائي	75	%8,76	1	%3,33	5	%2,96	81
الأمن الصحي	7	%0,82	0	%0,00	2	%1,18	9
الأمن البيئي	3	%0,35	1	%3,33	0	%0	4
المجموع	856	%100	30	%100	169	%100	1055

يوضح الجدول رقم23 توزيع عينة الدراسة حسب صورة رجل الأمن وموضوعات الدراسة، حيث جاءت صورة رجل الأمن إيجابية في موضوع الأمن الاجتماعي في المرتبة الأولى بنسبة 76,64%، وفي المرتبة الثانية موضوع الأمن السياسي بنسبة 8,88%، والمرتبة الثالثة لموضوع الأمن الجنائي بنسبة 8,76%، والمرتبة الرابعة لموضوع الأمن الاقتصادي بنسبة 4,44%، والخامسة لموضوع الأمن الصحي بنسبة 0,82%، وللأمن البيئي بـ 0,35%، والأمن العقدي أخيرا بنسبة 0,82%.

وجاءت صورة الأمن سلبية في موضوع الأمن الاجتماعي بنسبة 73,33%، والمرتبة الثانية لموضوع الأمن السياسي بنسبة16,67%، والمرتبة الثالثة لموضوع الأمن الاقتصادي والأمن البيئي بـ3,33%.

وصورة رجل الأمن غير واضحة في موضوع الأمن الاجتماعي حيث جاء الاختيار فيالمرتبة الأولى بنسبة89,35%، والمرتبة الثانية لموضوع الأمن السياسي بـ 4,14%، وموضوع الأمن الجنائي ثالثا بنسبة 2,96%، والمرتبة الرابعة للأمن الاقتصادي بنسبة 2,37%، والمرتبة الخامسة لموضوع الأمن الصحي بـ 1,18%.

- بذلك فقد جاءت موضوعات الأمن الاجتماعي والسياسي والجنائي في المراتب الثلاثة الأولى من حيث إظهار صورة رجال الأمن خلال المعالجة الإعلامية للموضوعات التي يظهر فيها، سواء من حيث الإيجاب أو السلب أو عدم الوضوح، ويرجع ذلك كون هذه الموضوعات الثلاثة هي أكثر الموضوعات ظهورا في صحف الدراسة وتناولت الموضوعات الأمنية بشكل مكثف، فتفرقت وعاتها مابين الاختيارات الثلاث مع الحفاظ على إظهار صورة رجل الأمن في صورة إيجابية بشكل واضح، وهو ما يتفق مع نتائج الجدول العام، في حين تضعف النسبة عند موضوع الصورة السلبية.وجاء الموضوع الأمني العقدي الوحيد المذكور في صحف الدراسة في صحيفة الخبر، وكانت فيهصورة رجل الأمن إيجابية.

المبحث الثاني: الموضوعات الأمنية حسب فئة كيف قيل؟

سوف نتناول في هذا المبحث مجموعة من فئات الشكل، والمتمثلة في فئة موقع المادة الصحفية،وفئة العناوين، وفئة الصورة الصحفية، وفئة الألوان المستخدمة، وذلك استكمالا لما تم معالجتهفي الفئات السابقة (ماذا قيل؟).

جدول رقم 24: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة الموقع.

التكرار / الصفحة	المجموع	%
الصفحة الأولى	286	%6,82
الصفحات الداخلية	3166	%75,49
الصفحة الأخيرة	742	%17,69
المجموع	**4194**	**%100**

يوضح الجدول رقم 24 توزيع عينة الدراسة حسب الموقع، إذ بينت النتائج بأن الصفحات الداخلية هي أكثر تضمينا للموضوعات الأمنية بنسبة 75,49%، تليها الصفحة الأولى بنسبة 17,69%، ثم الصفحة الأولى في المرتبة الثالثة بنسبة 17,69%.

يرجع سبب ذلك لأن صحف الدراسة تخصص أكثرمن صفحةللموضوعات الأمنية من المساحة التحريرية، كما أن الصفحة الأخيرة تخصص أخبارا أمنية خاصة متعلقة بالجرائم على اختلافها وتدخلات الأجهزة الأمنية، مع العمود الصحفي التي يتناول أحيانا إحدى الموضوعات الأمنية بالتحليل، إلا أن حجم الموضوعات فيها لا يصل إلى حجم الموضوعات داخل الصحيفة الذي يتعدى الأربع صفحات على أقل تقدير، أما الصفحة الأولى ففيها عرض لأهم الموضوعات عبارة عن عنوان للموضوعمع مقدمة قصيرةوالإحالة إلى تكملة الموضوع في الصفحات الداخلية، وتعبر الصفحة الأولى على أهمية الموضوعات المتناولة، إذ غالبا ما توضع أهم الأخبار في هذه الصفحة ببند عريض(مانشيط) مع استخدام الألوان إن استلزم الموضوع ذلك، مثل حادثة قتل الطفلين هارون وإبراهيم بالمدينة الجديدة "علي منجلي" بقسنطينة، حيث عرض الموضوع في مانشيط كبير وبلون أحمر، مع تدعيم الموضوع بصور مروعة عن الحادثة.

جدول رقم 25 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة الموقع والجهة.

الجهة / الصفحة	أعلى الصفحة		أسفل الصفحة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%

الصفحة الأولى	214	10,37%	72	3,38%	286	6,82%
الصفحات الداخلية	1454	70,45%	1712	80,38%	3166	75,49%
الصفحة الأخيرة	396	19,19%	346	16,24%	742	17,69%
المجموع	2064	%100	2130	%100	4194	%100

يوضح الجدول رقم 25 توزيع عينة الدراسة حسب فئة الموقع والجهة، حيث بينت النتائجأن:

توزيع الموضوعات في الصفحة الأولى جاءت أكبر نسبةفيهابأعلى الصفحة بنسبة 10,37%، ثم أسفل الصفحة بـ 3,83%، ويعود ذلك لكون الأخبار والموضوعات الأمنية الخطيرة غالبا ما تتصدر صدر الصفحة الأولى في شكل "مانشيط"، أومابين الأذين الأيمن والأيسر بعنوان ملون، ويدل تصدر أي خبر الصفحة الأولى في الأعلى غالبا على أهمية الموضوع وتأثيره على الرأي، مثل العمليات الإرهابية في الموضوع السياسي، أو الاختلاسفي الموضوع الاقتصادي، حوادث القتل في الموضوع الاجتماعي...

وجاء توزيع الموضوعات الأمنية في الصفحات الداخلية متقاربا جدا، فجاءت الموضوعات بأسفل الصفحة في المرتبة الأولى بنسبة 80,38% والمرتبة الثانية لأعلى الصفحة بنسبة 70,45%، وهي متقاربة كون الصحف تخصص صفحات كاملة لنشر الموضوع تتوزع بين أعلى وأسفل الصفحة، وفي الصفحة الأخيرة جاءت أعلى الصفحة في المرتبة الأولى بنسبة 19,19%، وأسفل الصفحة بنسبة 16,24%، وهي نسب متقاربة كذلك.

جدول رقم 26 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة الأنواع الصحفية.

التكرار / الأنواع الصحفية	المجموع	%
خبر	3841	%91,58

تقرير	85	%2,03
عمود	91	%2,17
مقال تحليلي	18	%0,43
روبرتاج	2	%0,05
تحقيق	7	%0,17
حوار(حديث)	45	%1,07
كاريكاتور	53	%1,26
صورة صحفية	26	%0,62
ملف	13	%0,31
ندوة	6	%0,14
نقاش DEBA	7	%0,17
المجموع	4194	%100

يوضح الجدول رقم 26 توزيع عينة الدراسة حسب الأنواع الصحفية المستخدمة في صحف الدراسة، حيث جاء في المرتبة الأولى الخبر الصحفي بنسبة عالية جدا بلغت 91,58%، فيما جاءت باقي الأنواع في المراتب المتبقية بنسب ضعيفة، فجاء العمود الصحفي ثانيا بنسبة 2,17%، والتقرير الصحفيثالثا بنسبة 2,03%، وفي المرتبة الرابعة الكاريكاتور بـ 1,26%، والخامسة للحوارأو الحديث الصحفي بسنبة 1,07%، والمرتبة السادسة للصورة الصحفية بنسبة 0,62%، والمرتبة السابعة لملف بنسبة 0,31%، ثم المرتبة الثامنة لكل من التحقيق الصحفي ونقاش DEBAT بنسبة 0,17%والمرتبة التاسعة لندوة بنسبة 0,31%.

ويلاحظ تصدر الخبر الصحفي على باقي الأنواع الصحفية كونصحف الدراسة يوميات إخبارية تعتمد بالدرجة الأولى على الخبر، وهذا لا يعني عدم اعتمادها على باقي الأنواع الصحفية، حيث تعمد على أنواع الرأي وخاصة العمود الذي جاء في المرتبة الثانية حيث تخصص له مساحة ثابتة يومية في آخر الصفحة بعنوان ثابت، تعالج فيه مختلف المواضيع، كما تعتمد صحف الدراسة على الأنواع الصحفية السميولوجية كالكاريكاتور والصور، ويلاحظ الغياب التام للمقال الافتتاحي، فبعد الدراسة التحليلية اتضح أن الصحف المدروسة لا تعتمد على هذا النوع الصحفي، وهذه سمة الصحف الجزائرية عامة.

جدول رقم 27 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الأنواع الصحفية والصحف.

الصحف / الأنواع الصحفية	الخبر		النصر		El Watan		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
الخبر	1934	92,23 %	1262	96,34 %	645	81,96 %	3841
التقرير	36	%1,72	24	%1,83	25	%3,18	85
العمود	48	%2,29	1	%0,08	42	%5,34	91
المقال التحليلي	4	%0,19	0	%0,00	14	%1,78	18
روبرتاج	1	%0,05	1	%0,08	0	%0,00	2
تحقيق	3	%0,14	1	%0,08	3	%0,38	7
حوار	18	%0,86	1	%0,08	26	%3,30	45
كاريكاتور	21	%1,00	13	%0,99	19	%2,41	53
صورة صحفية	26	%1,24	0	%0,00	0	%0,00	26
ملف	4	%0,19	7	%0,53	2	%0,25	13
ندوة صحفية	2	%0,10	0	%0,00	4	%0,51	6
نقاش debat	0	%0,00	0	%0,00	7	%0,89	7
المجموع	20	%100	13	%100	78	%100	419

4		7		10		97	

يوضح الجدول رقم 27 توزيع عينة الدراسة حسب الأنواع الصحفية المستخدمة وصحف الدراسة، حيث تعتمد يومية الخبر على الخبر الصحفي في المرتبة الأولى بنسبة عالية قدرتبـ92,23%، والمرتبة الثانية للعمود الصحفي بنسبة 2,29%، والمرتبة الثالثة للتقرير بنسبة 1,72%، والمرتبة الرابعة للصورة الصحفية بنسبة 1,24%، والخامسة للكاريكاتور بنسبة 1,00%، فيما حصلت باقي الأنواع الصحفية على نسب مئوية ضعيفة قدرت بأقل من 1%.

كما تعتمد يومية النصر على الخبر الصحفي أولا بنسبة 96,34%، ثم التقرير الصحفي في المرتبة الثانية بنسبة 1,83%، والمرتبة الثالثة للكاريكاتور بنسبة 0,99%، والمرتبة الرابعة لـ "ملف" بنسبة 0,35%، والخامسة للربورتاج والتحقيق والحوار بنسب ضعيفة قدرت بـ0,08%(تكرارا واحدا).

وتعتمد يومية الوطن على الخبر الصحفي بنسبة 81.96% في المرتبة الأولى، والمرتبة الثانية على العمود الصحفي بنسبة 5,34%، والمرتبة الثالثة التقرير الصحفي بنسبة 3,18%، والرابعة للحوار الصحفي بنسبة3,30%، والخامسة للكاريكاتور بنسبة 2,41%، والمرتبة السادسة للمقال التحليلي بنسبة 1,78%، فيما حصلت باقي الأنواع على نسب مئوية أقل من 1%.

من خلال البياناتالسابقة يمكن القول أن صحف الدراسة كونها صحف يومية عامة إخبارية، فهي تتفق في الاعتماد بشكل رئيسي على الخبر والتقرير (الأنواع الإخبارية)، إلا أن الاختلاف يكمن في الأنواع الأخرى (الأنواع التي تعتمد على الرأي أوالتحليل والتفسير) والتي يلاحظ عليها غياب شبه تام في اليومية العمومية النصر، وتواجدها بشكل معتبر في الصحف المستقلة، إذ تخصص مساحات يومية ثابتة للعمود المقال أو التحليلي مثلا، كما تقدم حوارات مع شخصيات سياسية أو اقتصادية، سعيا منها للتميز وتحقيق السبق في ظل المنافسة، والابتعاد عن الملل الذي قد يخلقهالاعتماد على نوع واحد فقط وهو الأخبار الصحفية، كما أن الصحف المستقلة لديها مساحة من التعبير ونقد سياسات الحكومة في الأنواع الصحفية التي تعتمد على الرأي، عكس صحف القطاع العام.

جدول رقم 28 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة العناوين.

التكرار / نوع العنوان	التكرار	%
عنوان رئيسي	1388	%33,09
عنوان رئيسي +تمهيدي	2636	%62,85
عنوان رئيسي + تمهيدي+فرعي	170	%4
المجموع	**4194**	**%100**

يوضح الجدول رقم 28 توزيع عينة الدراسة حسب فئة العناوين، حيث أسفرت الدراسة على أن أكثر أنواع العناوين استخداما هو:

العنوان المكون من عنوان رئيس وتمهيدي (عنوان ثنائي) وذلك بنسبة 62,85%. ثم العنوان الرئيسي في المرتبة الثانية بنسبة 33,09%، والمرتبة الثالثة للعنوان المتكون من عنوان رئيس وتمهيدي وفرعي(العنوان الثلاثي) بنسبة 4%.

وكأمثلة عن هذه العناوين نجد يومية النصر مثلا تنشر كعنوان رئيسي في الصفحة الأولى، عنوانا ثنائيا:

رئيس الجمهورية يتحادث مع رئيس الوزراء البريطاني

الطاقة ومكافحة الإرهاب أهم الملفات في حقيبة كامرون[1]

وفي يوميةEL WATAN مثال عن العنوان الرئيس:

[1] يومية النصر، العدد 13991، 2013/01/31.

un mort et deux blessés dans un accident d'escorte a illizi

وتعنون يومية الخبرعنوان ثلاثي:

آلاف الملايير والتكفل "بجيب ربي"

تقرير أسود حول الصحة على مكتب الرئيس

أجهزة سكانير معطلة والمستشفيات مرادف للموت[1]

جدول رقم 29 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة العناوين والصحف.

الصحف / نوع العنوان	الخبر		النصر		El Watan		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
عنوان رئيسي	699	%33,33	413	%31,52	276	%35,06	1388
عنوان رئيسي + تمهيدي	1324	%63,13	884	%67,48	428	%54,38	2636
عنوان رئيسي+ تمهيدي+فرعي	74	%3,52	13	%0,99	83	%10,54	170
المجموع	2097	%100	1310	%100	787	%100	4194

يوضح الجدول رقم 29 توزيع عينة الدراسة حسب العناوين المستخدمة والصحف، حيث غلب في يومية الخبر استخدام العنوان الثنائي الذي جاء في المرتبة بنسبة 63,13%، والمرتبة الثانية للعنوان الرئيسي بنسبة 33,33%، والمرتبة الثالثة للعنوان الثلاثي بنسبة ضئيلة قدرت بـ 3,52%.كماحصل العنوان الثنائيفي يومية النصرعلى المرتبة الأولى بنسبة 67,48%، ثم العنوان الرئيسي في المرتبة الثانية بنسبة 31,52%، والمرتبة الثالثة للعنوان الثلاثي بنسب ضعيفة جدا بلغت

[1] يومية الخبر، العدد 7142، 2013/07/22.

0,99%، وفي يومية الوطن جاء العنوان الثنائي كذلك في المرتبة الأولى بنسبة 54,38% والمرتبة الثانية للعنوان الثنائي بنسبة 35,06% والمرتبة الثالثة للعنوان الثلاثي بنسبة 10,75%.

ويرجع سبب اهتمام صحف الدراسة بالعنوان الثنائي المتكون من عنوان تمهيدي وعنوان رئيس، كون الصحف تحاول غالبا التمهيد أولا للعنوان بجملة قصيرة قبل كتابة العنوان الرئيس، لتهيئة القارئ، وقد تكون هذه الجملة تحديدا لاسم مدينة أو اسم شخصية أو إحصائيات معينة (اقتصادية، حوادث مرور...)، كما تلجأ الصحف لمثل هذا النوع من العناوين تحقيقا للإيجاز، أما العملبالعنوان الثلاثي (تمهيدي ورئيس وفرعي) فهو قليل لأنه يصلح غالبا مع الأخبار المركبة(وهي قليلة) والتي تتضمن تفاصيل كثيرة مهمة ينبغي الإشارة إليها في العنوان.

جدول رقم 30 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة العناوين والموضوعات الأمنية.

الأمن / العنوان	الاجتماعي		السياسي		الاقتصادي		العقدي		الجنائي		الصحي		البيئي		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
عنوان رئيسي	1005	%33,80	122	%36,30	70	%27,77	0	%0	99	%33,90	66	%25,78	26	%30,95	1388
عنوان رئيس +تمهيدي	1887	%63,47	182	%54,16	158	%62,69	1	100	187	%64,04	167	%65,23	54	%64,28	2636
عنوانرئيسي+ تمهيدي+فرعي	81	%2,72	32	%9,52	24	%9,52	0	%0	6	%2,05	23	%8,98	4	%4,76	170
المجموع	2973	%100	336	%100	252	%100	1	100	292	%100	256	%100	84	%100	4194

جاء الجدول رقم 30الذي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة العناوينوالموضوعات الأمنية، متوافق مع نتائج الجدول رقم 29، حيث كان العنوان الثنائي هو الغالب في كتابة الموضوعات الأمنية على اختلافها، وجاء في المرتبة الأولى في جميع الموضوعات بنسبة كبيرة تراوحت مابين 54,16% و65,23%، وجاء في المرتبة الثانية العنوان الرئيسي في الموضوعات الأمنية كذلك بنسب تراوحت مابين 25,78% كأقل نسبة و36,30% كأعلى نسبة، فيما جاء العنوان الثلاثي في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسب صغيرة لم تتعدّ الـ 9,52%.

جدول رقم 31: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن الاجتماعي وفئة العناوين.

نوع العنوان / الموضوع	رئيسي		رئيس+تمهيدي		رئيس+تمهيدي+فرعي		المجموع	%
	ك	%	ك	%	ك	%		
قتل	45	41,6 %6	59	54,6 %2	4	3,70 %	108	%100
سرقة	37	47,4 %3	40	51,2 %8	1	1,28 %	78	%100
اعتداء واغتصاب	9	39,1 %3	11	47,8 %2	3	13,0 %4	23	%100
مخدرات	15	48,3 %8	14	45,1 %6	2	6,45 %	31	%100
دعارة	1	%25	2	50 %	1	%25	4	%100
العنف ضد الأسرة	1	11,1 %1	6	66,6 %6	2	22,2 %2	9	%100
العنف ضد الجيران	19	31,1 %4	36	59,0 %1	6	9,83 %	61	%100
الانتحار أو محاولة الانتحار	30	39,4 %7	36	47,3 %6	1	1,31 %	67	%100

حوادث المرور	78	42,8%5	104	57,1%4	0	%0	182	%100
قطع الطرقات	18	21,6%8	65	%78.31	0	%0	83	%100
اضرابات احتجاجات اعتصامات	172	23,0%8	551	73,9%5	22	2,95%	745	%100
عنف ومشادات	27	%35.06	46	59,7%4	4	5,19%	77	%100
لوائح وقوانين	0	%0	1	%50	1	%50	2	%100
تدخلات الأجهزة الأمن	269	%45.98	314	53,6%7	2	0,34%	585	%100
حوادث تؤدي لوفيات	106	52,2%1	96	,47%29	1	0,49%	203	%100
بيروقراطية إدارية	32	28,0%7	76	,66%66	6	5,26%	114	%100
نقص ضروريات الحياة	116	22,0%9	390	74,2%8	19	3,61%	525	%100
اختطاف	13	35,1%3	18	48,6%4	6	16,2%1	37	%100
أخرى	16	41,0%2	23	58,9%7	0	%0	39	%100
المجموع	1004		1888		81		2973	100%

يوضح الجدول رقم 31 توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن الاجتماعي وفئة العناوين، حيث جاءت النتائج متشابهة مع الجدول السابق (رقم 30)، حيث حل العنوان الثنائي في المرتبة الأولى مع جميع موضوعات الأمن الاجتماعي وبنسب فاقت 50%، ماعدا مع موضوع المخدرات

أين سجل تراجع العنوان الثنائي إلى المرتبة الثانية وحل في المرتبة الأولى العنوان الرئيسي، في حين جاء العنوان الرئيسي في المرتبة الثانية مع جميع الموضوعات، فيما حل العنوان الثلاثي في المرتبة الثالثة.

جدول رقم 32: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن السياسي وفئة العناوين.

نوع العنوان / الموضوع	رئيسي		رئيسي+تمهيدي		رئيسي+تمهيدي+فرعي		المجموع	النسبة المئوية
	ك	%	ك	%	ك	%		
عمليات إرهابية	8	%17,02	31	%65,95	8	%17,02	47	%100
أمن الحدود	6	%9,09	51	%77 ,27	9	%13,63	66	%100
المساس بالسيادة الوطنية	6	%20	21	%70	3	%10	30	%100
تدخلات الأجهزةالأمنية	21	%37,5	31	%55,35	4	%7,14	56	%100
تصريحات حول الوضع السياسي	80	%59,70	46	%34,32	8	%5,97	134	%100
أخرى	1	%33,33	2	66,66	0	%0	3	%100
المجموع	122		182		32		336	%100

يوضح الجدول رقم 32 توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن السياسي وفئة العناوين، حيث جاء العنوان الرئيس في المرتبة الأولى مع جميع الموضوعات الفرعية بنسب فاقت 55%، ماعدا

موضوع "التصريحات حول الوضع السياسي" أين استخدم العنوان الرئيسي في المرتبة الأولى بنسبة 59,70%، والمرتبة الثانية للعنوان الثنائي بنسبة 34,32%. وجاء العنوان الثلاثي في المرتبة الأخيرة بنسب ضعيفة لم تتعدى 17,02%مع جميع الموضوعات الفرعية للأمن السياسي.

جدول رقم 33: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمنالاقتصادي وفئة العناوين.

نوع العنوان / الموضوع	رئيسي		رئيسي+تمهيدي		رئيسي+تمهيدي+فرعي		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
اختلاس	8	%30,76	15	%57 ,68	3	%11,53	26
تهريب(أموال، سلع، ...)	5	%27,77	11	%61,11	2	%11,11	18
تبييض الأموال	0	%0	3	%100	0	%0	3
تبديد المال العام	9	%21,95	27	%65,85	5	%12,19	41
تهرب ضريبي	1	%100	0	%0	0	%0	1
رشوة	5	%33,33	7	%46,66	3	%20	15
احتكار السلع	0	%0	1	%100	0	%0	1
قضايا الغش	7	%46,66	8	%53,33	0	%0	15
ارتفاع الأسعار	6	%15,78	28	%73 ,68	4	%10,52	38

نقص السلع	0	%0	5	%100	0	%0	5
مراسيم قوانين ولوائح	0	%0	5	%83,33	1	%16,66	6
تدخلات الأجهزة الأمنية	11	%45,83	12	%50	1	%4,16	24
قضايا الفساد	4	%40	5	%50	1	%10	10
تصريحات حول الوضع الاقتصادي	12	%36,36	20	%60,60	1	%3,03	33
أخرى	2	%12,5	11	%68,75	3	%18,75	16
المجموع	70		158		24		252

يوضح الجدول رقم 33 توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن الاقتصادي وفئة العناوين، حيث دلت النتائج على أن العنوان الثنائي جاء في المرتبة الأولى مع جميع الموضوعات، حيث تراوحت النسب مابين 46,66% و83,33%، فيما لم يسجل فارق كبير في استخدام العنوان الرئيس مع العنوان الثنائي في موضوعات "قضايا الغش" و" تدخلات الأجهزة الأمنية" و"قضايا الفساد"، كما حل العنوان الرئيسي في المرتبة الثالثة عند جميع الموضوعات ماعدا "موضوعات أخرى" التي جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 18,75% بعد العنوان الثنائي الذي حل في المرتبة الأولى بنسبة 68,75%.

جدول رقم 34: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة العناوين والأمن الجنائي

نوع العنوان / الموضوع	أخبار المحاكم والمحاكمات		لوائح ومراسيم		المجموع
	ك	%	ك	%	

عنوان رئيسي	99	%33.90	0	%0	99
عنوان رئيسي +تمهيدي	187	%64,04	0	%0	187
عنوانرئيسي+تمهيدي+فرعي	6	%2,05	0	%0	6
المجموع	292	%100	0	%0	292

يوضح الجدول رقم 34 توزيع عينة الدراسة حسب فئة العناوين والأمن الجنائي، حيث دلت النتائج على أن العنوان الثنائي في أخبار المحاكم والمحاكمات حل في المرتبة الأولى بنسبة عالية بلغت 64,04%، وكمثال عنه نجد في يومية النصر[1]

سكيكدة: **حبس موظف بالبلدية ومقاول في قضية إصدار وثيقة من صلاحيات "المير"**، ونجد في يومية الخبر.[2]

أقاموا حواجز مزيفة وقتلوا مجوهراتيا في بومرداس: **إحالة ملف 15 متهما على محكمة الرويبة.** وجاء في المرتبة الثانية العنوان الرئيسي بنسبة 33,90%، حيث نجدمن نفس العدد ليومية النصر: **توقيف "المونكي" بارون المخدرات برمضان جمال.**في حين جاء في المرتبة الأخيرة العنوان الثلاثي بنسبة 2,05%.[3]

جدول رقم 35: يوضح توزيع عينة الدراسة حسبموضوعات الأمن الصحي وفئة العناوين

نوع العنوان / الموضوع	رئيسي		رئيسي+تمهيدي		رئيسي+تمهيدي+فرعي		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	

[1] يومية النصر،العدد: 13978، 15: 2013/06.

[2] يومية الخبر، العدد 7134، 2013/07/14.

[3] يومية النصر، العدد السابق،

سرقة الأدويةوالمعدات الطبية	0	%0	5	%83,33	1	%16,66	6
سوء تسيير المرافق الصحية	5	%29,14	9	%52,94	3	%17,67	17
نقص الأدوية والمعدات والمواد الطبية	6	%28,57	15	%71,42	0	%0	21
نقص أو غياب الرعاية الصحية للمواطنين.	14	%28	30	%60	6	%12	50
سوء الاستقبال والمعاملة والخدمات	0	%0	1	%100	0	%0	1
قوانين ولوائح	0	%0	1	%100	0	%0	1
انتشار الأمراض والأوبئة	10	%27,77	25	69,44	1	2,77	36
تسممات غذائية	9	%50	9	%50	0	%0	18
تهديد صحة المواطن	11	%16,41	49	%73,13	7	%10,44	67
توعية صحية	11	%29,72	21	%56,75	5	%13,51	37
أخرى	0	%0	2	%100	0	%0	2
المجموع	66		167		23		256

يوضح الجدول رقم 35 توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن الصحيوفئة العناوين، حيث دلت النتائج على أن العنوان الثنائي جاء في المرتبة الأولى دائما في جميع الموضوعات وبنسب عالية

جدا، وتقاسم كل من العنوان الرئيس مع العنوان الثنائي المرتبة الأولى بنسبة 50% لكل منهما عند موضوع "التسممات الغذائية" أين لم يستخدم العنوان الثلاثي. كما حل العنوان الثلاثي في المرتبة الثانية بعد العنوان الرئيسي بنسبة 16,66%، بسبب عدم استخدام العنوان الرئيس مع هذا الموضوع.

جدول رقم 36: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن البيئي وفئة العناوين.

نوع العنوان / الموضوع	رئيسي		رئيسي+تمهيدي		رئيسي+تمهيدي+فرعي		المجموع	النسبة المئوية
	ك	%	ك	%	ك	%		
الصيد العشوائي (برا وبحرا)	0	%0	3	%100	0	%0	3	100 %
قطع الأشجار والغابات	0	%0	1	%100	0	%0	1	100 %
رمي النفايات (حملات التنظيف)	14	%29,16	30	%62,5	4	%8,33	48	100 %
تلوث البيئة البرية	3	%27,27	8	%72,72	0	%0	11	100 %
تلويث البيئة البحرية.	3	%60	2	%40	0	%0	5	100 %
تلويث الجو	1	%100	0	%0	0	%0	1	100 %
حرق الغابات والنباتات.	4	%36,36	7	%63,63	0	%0	11	100 %

تدخلات الأجهزة الأمنية	1	%33,33	2	%66,66	0	%0	3	100 %
أخرى	0	%0	1	%100	0	%0	1	100 %
المجموع	26		54		4		84	

يوضح الجدول رقم 36 توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن البيئيوفئة العناوين، حيث دلت النتائج على أن العنوان الثنائي حافظ على المرتبة الأولى مع جميع الموضوعات ماعدا موضوع "تلوث البيئة" أين حل في المرتبة الثانية بنسبة 40%، والتي حل فيها العنوان الرئيس في المرتبة الأولى بنسبة 60%، كما بقي الاعتماد على العنوان الثلاثي قليلا؛ حيث حل في المرتبة الأخيرة مع موضوع "رمي النفايات" بنسبة 8,33%، ولم يُستخدم مطلقا مع باقي الموضوعات.

جدول رقم 37 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة الصورة الصحفية.

التكرار / الصورة	التكرار	%
مدعم بصورة	861	%20,52
غير مدعم بصورة	3333	%79,47
المجموع	4194	%100

يوضح الجدول رقم 37 توزيع عينة الدراسة حسب استخدام الصورة الصحفية في الموضوعات الأمنية، حيث أشارت النتائج إلى أن الموضوعات التي لم تكن مدعمة بصورة صحفية جاءتفي المرتبة

الأولى بنسبة 79,47%، وفي المرتبة الثانية الموضوعات المدعمة بصورة بنسبة أقل قدرتبـ 20,52%.

وهو مايشير إلى قلة استخدام صحف الدراسة للصورة الصحفية على أهميتها في إعطاء الجانب الجمالي والإيحائي للموضوع الأمني المعالج، إذ تمثل الربع من المجموع الكلي للموضوعات المعالجة.

كما يلاحظ استخدامها في الصفحةالأولى مع الموضوع الرئيسي، بالإضافة إلى بعض الموضوعات التي تتطلب ذلك، كما تقدم صورا لبعض السياسيين الجزائريين، أو الشخصيات الأجنبية، وكذلك صورا لكتاب المقالات أحيانا.

جدول رقم 38 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة الصورة الصحفية والصحف.

الصحيفة / الصورة	الخبر		النصر		El Watan		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
مدعم بصورة	491	%23.41	148	%11,29	186	%23,63	861
غير مدعم بصورة	1606	%76,58	1126	%85,95	601	%67,75	3333
المجموع	2097	%100	1310	%100	787	%100	4194

يوضح الجدول رقم 38 توزيع عينة الدراسة حسب مدى استخدام الصورة الصحفية في الصحف المدروسة، ففي يومية الخبر جاء عدم استخدام الصورة في المرتبة الأولى بنسبة 76,58% والمرتبة الثانية لمدعم بصورة بنسبة 23,41%، وفي يومية النصر جاء اختيار غير مدعم بصورة في المرتبة الأولى كذلك بنسبة 85,95%، والمرتبة الثانية لمدعم بصورة بنسبة 23,41%، ونفس النتيجة بالنسبة ليومية الوطن حيث جاء اختيار غير مدعم بصورة في المرتبة الأولى بنسبة 67,75% والمرتبة الثانية لاختيار مدعم بصورة بنسبة 23,63%.

وبالتالي فإن جرائد الدراسة على اختلافها لا تعتمد كثيرا على استخدام الصورة الصحفية إلا في الحالات التي تتطلب ذلك، لأنها جرائد إخبارية تقدم الخبر الصحفي على استخدام الصور، على عكس المجلات التي غالبا ما تستخدم على الصور بكثرة، ونجد ذلك خاصة في المجلات المتخصصة (كالصحف الرياضية، والصحف الصفراء).

جدول رقم 39 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الصورة الصحفية والموقع في الصحيفة.

الصفحة / الصورة	الصفحة الأولى		الصفحات الداخلية		الصفحة الأخيرة		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
مدعم بصورة	153	%53,49	630	%19,89	77	%10,37	861
غير مدعم بصورة	133	%46,50	2536	%80,10	665	%89,62	3333
المجموع	286	%100	3166	%100	742	%100	4194

يتضح من خلال الجدول رقم 39 الذي يوضح العلاقة بين الصورة الصحفية وموقعها من الصحيفةأن النتائج جاءت متقاربة من حيث استخدام الصورة في الصفحة الأولى (خلافا للصفحات الأخرى) حيث جاءت مدعمة بصورة في المرتبة الأولى بنسبة 53,49%، والمرتبة الثانية لاختيار غير مدعمة بصورة بنسبة 46,50%، فيما جاء اختيار غير مدعمة بصورة في المرتبة الأولى بنسبة عالية في الصفحات الداخلية بلغت 80,10% والمرتبة الثانية لمدعم بصورة بنسبة 19,89%، ونفس الترتيب ينطبق على الصفحة الأخيرة حيث لم تعتمد كثيرا على استخدام الصورة، أين جاء اختيار غير مدعمة بالصور في المرتبة الأولى بنسبة 89,62% والمرتبة الثانية لمدعم بصورة بنسبة 10,37%.

ويرجع السبب في أن الصفحة الأولى تحتوي على صور أكثر من الصفحات الأخرى، كونها مخصصة لأهم الأخبار أو الأحداث فتكتب العناوين الرئيسية (قد تحتوي الصفحة الأولى على أكثر من حدث مهم) ببند عريض وتدعم غالبا بصورة كبيرةلها، بهدفإثارةانتباهالقراء. في حين الصفحة الأخيرة تحتوي على مجموعة من الأخبار الخفيفة (fait-divers) ، وتفضل فيها الصحف الكم على حساب الصور، بالإضافة إلى وجود أنواع أخرى من الأشكال الصحفية الثابتة كالعمود الصحفي والكاريكاتير.

جدول رقم 40: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة الصورة الصحفية والموضوعات الأمنية.

الأمن / الصورة	الاجتماعي		السياسي		الاقتصادي		العقدي		الجنائي		الصحي		البيني		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
مدعم بصورة	498	%16,75	116	%34,53	130	%51,38	0	%0	12	%4,76	79	%30,85	26	%30,95	861
غ مدعمة بصورة	2475	%83,24	220	%65,47	122	%48,22	1	%100	240	%95,23	177	%69,14	58	%69,04	3333
المجموع	2973	%100	336	%100	253	%100	1	%100	252	%100	256	%100	84	%100	4194

يوضح الجدول رقم 40 توزيع عينة الدراسة حسب فئة الصورة الصحفية والموضوعات الأمنية، حيث بينت النتائجأنأغلب الموضوعات جاءت غير مدعمة بصورة بدرجة كبيرة على حساب استخدام الصور ماعدا في موضوعات الأمن الاقتصادي التي جاءت فيها الموضوعات مدعمة بصورة في المرتبة الأولى بنسبة 51.38% وغير مدعمة بنسبة 48,22%، وجاءت موضوعات الأمن الاجتماعي غير مدعمة بصورة في المرتبة الأولى بنسبة 83,24%ومدعمة بصورة بنسبة 16,75%، وجاءت في الأمن السياسي بنسبة 65,47% مقابل 34,53%، وفي الأمن العقدي المرتبة الأولى لغير مدعمة بصورة بنسبة 100%، والأمن الجنائي المرتبة الأولى لغير مدعمة بصورةبنسبة 95,23% مقابل 4,76%لاختيار مدعمة بصورة، وفي الأمن الصحي غير مدعمة بصورة بلغت نسبتها69,14%مقابل 30,85 %، وفي موضوع الأمن البيئي كذلك المرتبة الأولى لغير مدعم بصورة بنسبة بلغت 69,04%مقابل 30,95%.

والملاحظ من خلال النتائج السابقة أن موضوع الأمن الاقتصادي كانت فيه الموضوعات المعالجة عمة بصور بشكل لافت، نظرا لحساسية الموضوع فنجد مثلا صور لمجمع سوناطراك، وصور لشخصيات حكومية ارتبط اسمها بالفضائح الاقتصادية ك "شكيب خليل" وغيره، في حين نلاحظ قلة استخدام الصور مع موضوعات الأمن الجنائي والتي اقتصرت على أخبار المحاكم والمحاكمات، حيث لا يسمح للصحفيين بالتصوير داخل قاعة المحكمة، والصور المأخوذة تكون غالبا خارج المحكمة، وتقدم صور للحضور أو صورة خارجية لبناء المحكمة.

جدول رقم 41: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن الاجتماعيوفئة الصورة الصحفية

الصورة / الموضوع	مدعم بصورة		غير مدعم بصورة		المجموع	النسبة المئوية
	ك	%	ك	%		
قتل	16	%14,81	92	%85,18	108	%100
سرقة	7	%8,97	71	%91,02	78	%100
اعتداء واغتصاب	7	%30,43	16	%69,56	23	%100
مخدرات	8	%25,80	23	%74,19	31	%100
دعارة	2	%50	2	%50	4	%100
العنف ضد الأسرة	2	%22,22	7	%77,77	9	%100
العنف ضد العامة	9	%14,75	52	%85,24	61	%100
الانتحار أو محاول الانتحار	7	%10,44	60	%89,55	67	%100
حوادث المرور	20	%10,98	162	%89,01	182	%100
قطع الطرقات	9	%10,84	74	%89,15	83	%100
اضرابات احتجاجات اعتصامات	146	%19,59	599	%80,40	745	%100
عنف ومشادات	15	%19,48	62	%80,51	77	%100
قوانين ولوائح	0	%0	2	%100	2	%100
تدخلات الأجهزة الأمنية	46	%7,86	539	%92,13	585	%100
حوادث تؤدي أو قد تؤدي لوفيات	20	%9,85	183	%90,14	203	%100

بيروقراطية إدارية	36	%31,57	78	%68,42	114	%100
نقص ضروريات الحياة	134	%27,23	391	%74,47	525	%100
اختطاف	9	%24,32	28	%75,67	37	%100
أخرى	5	%12,82	34	%87,17	39	%100
المجموع	498		2475		2973	%100

يوضح الجدول رقم 41 توزيع عينة الدراسة حسبموضوعات الأمن الاجتماعي والصورة، حيث بينت نتائج الدراسة أن:

الطابع العام على موضوعات الأمن الاجتماعي أنها غير مدعمة بصورة بنسب كبيرة جدا تفوق 68,42%، ولم تتساو إلا عند موضوع "الدعارة" أين توزعت التكرارات بين مدعمة بصورة وغير مدعمة بصورة بـ 02 تكرار لكل واحدة وبنسبة 50% لكل منهما. وسُجلت أعلى نسبة في استخدام الصورة عند موضوع "البيروقراطية الإدارية" أين بلغت 31,57%.

جدول رقم 42: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن السياسيوفئة الصورة الصحفية.

الصورة / الموضوع	مدعم بصورة		غير مدعم بصورة		المجموع	النسبة المئوية
	ك	%	ك	المئوية		
عمليات إرهابية	16	%34,04	31	%65,95	47	%100
أمن الحدود	30	%45,45	36	%54,54	66	%100
المساس بالسيادة الوطنية	13	%43, 33	17	%56,66	30	%100
مراسيم وقوانين ولوائح	0	%0	0	%0	0	%100
تدخلات الأجهزة الأمنية	6	%10,17	50	%89,28	56	%100
تصريحات حول الوضع السياسي	50	%37,31	84	%62,68	134	%100

أخرى	1	%33,33	2	%66,66	3	%100
المجموع	116		220		336	%100

يوضح الجدول رقم 42 توزيع عينة الدراسة حسبموضوعات الأمن السياسي والصورة، حيث بينت نتائج الدراسة أن الموضوعات المدعمة بصورة جاءت في المرتبة الأولى، لكن الملاحظ أن النسب لم تكن عالية جدا كما هو الحال في الجدول السابق (41) إلا عند موضوع "تدخلات الأجهزة الأمنية" أين حلت بنسبة 89,28%، وتراوحت باقي النسب ما بين 54,54% و66,66%، فيما سجلت أعلى نسبة في استخدام الصورة عند موضوعي "أمن الحدود" بنسبة 45,45%وموضوع "المساس بالسيادة الوطنية" بنسبة 43,33%.

جدول رقم 43: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن الاقتصاديوفئة الصورة الصحفية.

الصورة / الموضوع	مدعم بصورة		غير مدعم بصورة		المجموع	النسبة المئوية
	ك	%	ك	%		
اختلاس	19	%70,37	7	%25,92	27	%100
تهريب(أموال، سلع، ...)	8	%44,44	10	%55,55	18	%100
تبييض الأموال	2	%66,66	1	%33,33	3	%100
تبديد المال العام	23	%56,09	18	%43,90	41	%100
تهرب ضريبي	0	%0	1	%100	1	%100
رشوة	8	%53,33	7	%46,66	15	%100
احتكار السلع	1	%100	0	%0	1	%100
قضايا الغش	3	%20	12	%80	15	%100
ارتفاع الأسعار	17	%44,73	21	%55,26	38	%100
نقص السلع	1	%16,66	5	%83,33	6	%100
مراسيم قوانين ولوائح	2	%40	3	%60	5	%100
تدخلات الأجهزة الأمنية	6	%25	18	%75	24	%100
قضايا الفساد	6	%60	4	%40	10	%100
تصريح شخصيات	22	66,66	11	%33,33	33	%100
أخرى	12	%75	4	%25	16	%100
المجموع	130		122		252	%100

يوضح الجدول رقم 43 توزيع عينة الدراسة حسبموضوعات الأمن الاقتصادي والصورة، حيث:

جاءت النتائج مخالفة للجدولين السابقين (42) و(43) من حيث استخدام الصور، الذي جاءفي المرتبة الأولى مع أكثر من موضوع وبلغ نسبا عالية جدا وصلت إلى 70,37%في موضوع الاختلاس وبنسبة 66,66%عند موضوعي "تبييض الأموال" مع موضوع "تصريح شخصيات"، كذلك موضوع "تبديد المال العام" الذي بلغت نسبة استخدام الصور فيه 56,09%، فيما جاءت باقي الموضوعات غير مدعمة بصورة في المرتبة الأولى بلغت أعلى نسبة فيها عند موضوع "نقص السلع" حيث قدرت بـ 83,33%.

وهذه النتيجة مدعمة للجدول العام رقم (40) الذي جاءت فيه نسب استخدام الصور عالية،

ويعود سبب ارتفاع نسبة استخدام الصور مع موضوعات الأمن الاقتصادي إلى كون مرحلة التحليل واكبت فضائح الفساد التي طالت شخصيات ومؤسسات الدولة (سوناطراك)، كما تم الاستعانة بمحللين اقتصاديين والذين غالبا ما ترفق معهم صورة شخصية لهم.

جدول رقم 44: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة الصورة الصحفية وموضوعات الأمن الجنائي.

الصورة / الصورة	أخبار المحاكم والمحاكمات		لوائح ومراسيم		المجموع
	ك	%	ك	%	
مدعم بصورة	12	%4,10	0	%0	12
غير مدعم بصورة	280	%95,89	0	%0	280
المجموع	292	100%	280	%100	292

يوضح الجدول رقم 44 توزيع عينة الدراسة حسب الصورة وموضوعات الأمن الجنائي، حيث بينت نتائج الدراسة أن أخبار المحاكم والمحاكمات جاءت غير مدعمة بصورة بنسبة عالية جدا بلغت 95,89% مقابل 4,10% للأخبار المدعمة بصور، وقد يرجع السبب إلى عدم السماح

للصحفيين بتصوير مجريات المحاكمات (مثل محاكمة قاتلي الطفلين هارون وإبراهيم أين استخدمت صورة من أمام المحكمة لرجال الشرطة ومجموعة من مواطنين)[488]، وأن الصور التي تقدم غالبا ما تكون خارج نطاق قاعة المحاكمات، فيما لم يسجل نشر أي لوائح أو مراسيم في حدود الفترة الزمنية للدراسة التحليلية.

جدول رقم 45يوضح توزيع عينة الدراسةحسب موضوعات الأمن الصحيوفئة الصورة الصحفية.

الصورة / الموضوع	مدعم بصورة		غير مدعم بصورة		المجموع	النسبة المئوية
	ك	%	ك	%		
سرقة الأدويةوالمعدات الطبية	1	%16,66	5	%83,33	6	%100
سوء تسيير المرافق الصحية	9	%52,94	8	%47,05	17	%100
نقص الأدوية والمعدات والمواد الطبية	9	%42,85	12	%57,14	21	%100
نقص أو غياب الرعاية الصحية للمواطنين.	13	%26	37	%74	50	%100
سوء الاستقبال والمعاملة والخدمات	1	%100	0	%0	1	%100

[488] يومية النصر،العدد 13978، 2013/06/15.

قوانين ولوائح	1	%100	0	%0	1	%100
انتشار الأمراض والأوبئة	4	%11,11	32	%88,88	36	%100
تسممات غذائية	1	%5,55	17	%94,44	18	%100
تهديد صحة المواطن	22	%32,83	45	%67,16	67	%100
توعية صحية	18	%48,67	19	%51,35	37	%100
أخرى	0	%0	2	%100	2	%100
المجموع	79		177		256	%100

يوضح الجدول رقم 45 توزيع عينة الدراسة حسب موضوعاتالأمن الصحيوفئة الصورة الصحفية، حيث دلت النتائج على أن الأخبار والموضوعات لم تكن مدعمة بصورة في غالبيتها، إلا عند موضوع "سوء تسيير المرافق العمومية" أين جاء الموضوع في المرتبة الأولى بنسبة 52,94% مقابل 47,05% من الموضوعات المدعمة بصورة، وهي عبارة عن صور تكشف سوء التسيير مأخوذة من مختلف المستشفيات والمراكز الصحية، كما يلاحظ أن أكبر نسبة تتعلق بالموضوعات الغير مدعمة بصورة جاءت عند موضوع " سرقة الأدوية والمعدات الطبية" بنسبة بلغت 83,33% كون فعل السرقة يكون في الخفاء ويستحيل تصويره، وإن قدمت صور فهي صور عن المكان الذي جرت فيه عملية السرقة، كما يلاحظ أيضا أن موضوع "التوعية الصحية" جاءت نتائجه متقاربة وبفارق بسيط، حيث جاء الموضوع غير المدعم بصورة بنسبة 51,35% والمدعم بصورة بنسبة 48,67%.

جدول رقم 46: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن البيئيوفئة الصورة الصحفية

الصورة / الموضوع	مدعم بصورة		غير مدعم بصورة		المجموع	النسبة
	ك	%	ك	%		المئوية
الصيد العشوائي (برا وبحرا)	0	0,00%	3	%100	3	%100
قطع الأشجار والغابات	0	0,00%	1	%100	1	100%
رمي النفايات (حملات التنظيف)	16	%33,33	32	%66,66	48	100%
تلوث البيئة البرية	6	%54,54	5	%45,45	11	100%
تلويث البيئة البحرية.	0	0,00%	5	%100	5	100%
تلويث الجو	1	%100	0	0,00%	1	100%
حرق الغابات والنباتات	3	%27,27	8	%72,72	11	100%
مراسيم وقوانين ولوائح	0	0,00%	0	0,00%	0	100%
تدخلات الأجهزة الأمنية	0	0,00%	3	%100	3	100%
أخرى	0	0,00%	1	%100	1	%100
المجموع	26		58		84	%100

يوضح الجدول رقم 46 توزيع عينة الدراسة حسبموضوعات الأمن البيئي وفئة الصورة، حيث بينت النتائج أن موضوع تلوث البيئة البرية جاء مدعما بصورة بنسبة 54,54% علىحساب غير مدعما بصورة الذي قدرت نسبته بـ 45,45%، وجاء الموضوع الوحيد المتعلق بتلوث الجو مدعما بصورة، فيما جاءت باقي موضوعات الأمن البيئي غير مدعمة بصورة في المرتبة الأولى على حساب الموضوعات المدعمة.

جدول رقم 47 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة الألوان المستخدمة

التكرار / اللون	التكرار	%
أبيض وأسود	3571	%85,14
بالألوان	623	%13,85
المجموع	4194	%100

يوضح الجدول رقم 47 توزيع عينة الدراسة حسب فئة الألوان المستخدمة، فمن المعلوم أن للألوان أهمية كبيرة في مجال الإخراج الصحفي، حيث تضفي طابعا جماليا على الشكل النهائي للصحيفة، كما أنها عامل جذب لجمهور القراء.

إلا أن الملاحظ على صحف عينة الدراسة، من خلال النتائج المتحصل عليها؛ أنها لا تستخدم الألوان بشكل كبير (على أهميتها)، حيث جاء استخدام الأبيض والأسود في المرتبة الأولى بنسبة كبيرة بلغت 85,14 %، ثم استخدام الألوان ثانيا بنسبة 13,85 %.

ويرجع السبب إلى كون استخدام الألوان يكلف الصحف أموالا كبيرة، تزيد من تكاليف الإنتاج والأعباء المادية التي تطالبها بها المطابع، فتضطر إلى تقليص استخدامها إلاّ مع أهم الأخبار، على عكس المجلات التي تستخدم الألوان بشكل كبير جدا (بالإضافة للصور)، كونها تحصل على نسبة كبيرة من الإعلانات تمكنها من تغطية تكاليف الإنتاج.

جدول رقم 48 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة الألوان المستخدمة والصحف.

الصحيفة / نوع اللون	الخبر		النصر		El Watan		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
أبيض وأسود	175	83,78	105	%80,7	72	%92,6	357

1	3	9	6	8	%	7	
623	%7,36	58	%17,17	225	%16,21	340	بالألوان
4194	%100	787	%100	1310	%100	2097	المجموع

يوضح الجدول 48 توزيع عينة الدراسة حسب فئة الألوان وصحف الدراسة، حيث بينتالنتائجأن صحف الدراسة لا تعتمد بشكل كبير على استخدام الألوان في المادة التحريرية (على عكس الإشهار)، حيث حل استخدام اللونين الأبيض والأسود في المرتبة الأولى في جميعصحف الدراسة، فجاء في يومية الخبر بنسبة 83,78%وفي يومية النصر بنسبة 80,76% وفي يومية الوطن 92,63%، كما جاء استخدام الألوان في المرتبة الثانية في جميع صحف الدراسة، حيث بلغت النسبة في يومية الخبر 16,21% ويومية النصر نسبة 17,17%ويومية الوطن 7,36%.

جدول رقم 49: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة الألوان المستخدمة والموضوعات الأمنية.

الأمن / اللون	الاجتماعي		السياسي		الاقتصادي		العقدي		الجنائي		الصحي		البيئي		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
أبيض وأسود	2606	87,66 %	236	70,24 %	202	79,84 %	1	100 %	244	96,83 %	212	82,81 %	70	83,33 %	3571
بالألوان	367	12,34 %	100	29,76 %	50	19,76 %	0	0,00 %	08	%3,17	44	17,19 %	14	16,67 %	623
المجموع	2973	%100	336	%100	253	%100	1	100 %	252	%100	256	%100	84	%100	4194

يوضح الجدول رقم 49 توزيع عينة صحف الدراسة حسب فئة الألوان والموضوعات الأمنية، حيث دلت النتائج على أنه لا توجد فروق في الترتيب حسب الموضوعات، حيث بقي الأبيض والأسود هما اللونان الغالبان، فبلغا في موضوع الأمن الاجتماعي ما نسبته87,66%وبالألوان 12,34%، وفي موضوع الأمن السياسي 70,24% مقابل 29,76%، وفي الأمن العقدي 100% وهو موضوع واحد فقط، وجاء في الأمن الجنائي بنسبة عالية بلغت 96,83% بالأبيض والأسود مقابل 3,17%، وفي الأمن الصحي بلغت نسبة استخدام الألوان 82,81% مقابل 17,19%، وفي الأمن البيئي 83,33% مقابل 16.67%.

جدول رقم 50: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن الاجتماعيوفئة الألوان.

الألوان المستخدمة / الموضوع	أبيض وأسود		بالألوان		المجموع	النسبة المئوية
	ك	%	ك	%		
قتل	87	%80,55	21	%19,44	108	%100
سرقة	70	%89,74	8	%10,52	78	%100
اعتداء واغتصاب	16	%69,56	7	%30,43	23	%100
مخدرات	22	%70,96	9	%29,03	31	%100
دعارة	3	%75	1	%25	4	%100
العنف ضد الأسرة	9	%100	0	%0	9	%100
العنف ضد الجيرانالعامة	51	%91,07	10	%16,39	61	%100
الانتحار أو محاول الانتحار	51	%76,11	16	%23,88	67	%100
حوادث المرور	143	%78,57	39	%21,42	182	%100
قطع الطرقات	76	%91,56	7	%8,43	83	%100
اضرابات احتجاجات اعتصامات	675	%90,60	70	%9,39	745	%100
عنف ومشادات	66	%85,71	11	%14,28	77	%100
قوانين ولوائح	2	%100	0	%0	2	%100
تدخلات الأجهزة الأمنية	511	%87,35	74	%12,64	585	%100
حوادث تؤدي أو قد تؤدي لوفيات	180	%88,66	23	%11 ,33	203	%100

بيروقراطية إدارية	106	%92,98	8	%7,01	114	%100
نقص ضروريات الحياة	473	%90,09	52	%9,90	525	%100
اختطاف	31	%83,78	6	%16,21	37	%100
أخرى	34	%87,17	5	%12,82	39	%100
المجموع	2606		367		2973	%100

يوضح الجدول رقم 50 توزيع عينة الدراسة حسبموضوعات الأمن الاجتماعي والألوان، حيث غلب استخدام اللونين الأبيض والأسود في معالجة الموضوعات الفرعية للأمن الاجتماعي، فحل في المرتبة الأولى عند كل الموضوعات وبنسبة عالية جدا فاقت 69,56%،في حين جاء استخدام الألوان بنسبة ضئيلةبلغت أعلى نسبة فيها عند موضوع "الاعتداء والاغتصاب" 30,34% ثم موضوع "المخدرات"بنسبة 29,03%.

جدول رقم 51: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن السياسيوفئة الألوان.

الألوان المستخدمة / الموضوع	أبيض وأسود		بالألوان		المجموع	النسبة
	ك	%	ك	%		المئوية
عمليات إرهابية	34	%72,34	13	%27,65	47	%100
أمن الحدود	56	%84,84	10	%15,15	66	%100
المساس بالسيادة الوطنية	19	%63,33	11	%36,66	30	%100
مراسيم وقوانين ولوائح	0	%0	0	%0	0	%100
تدخلات الأجهزة الأمنية	43	%76,78	13	%23,21	56	%100
تصريحات حول الوضع السياسي	82	%61,19	52	%38,80	134	%100

أخرى	2	%66,66	1	%33,33	3	%100
المجموع	236		100		336	%100

يوضح الجدول رقم 51 توزيع عينة الدراسة حسبموضوعات الأمن السياسي وفئة الألوان، حيث جاء استخدام اللونين الأبيض والأسود في المرتبة الأولى مع جميع الموضوعات الفرعية، وسجلت أعلى نسبة في موضوع "أمن الحدود" بنسبة 84,84% مقابل 15,15% لاستخدام الألوان، وبلغت أقل نسبة 61,19% في موضوع "تصريحات حول الوضع السياسي"، الذي جاءت فيه أعلى نسبة في استخدام الألوان بـ 38,80%.

جدول رقم 52: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن الاقتصاديوفئة الألوان.

الألوان المستخدمة / الموضوع	أبيض وأسود		بالألوان		المجموع	النسبة
	ك	%	ك	%	ع	المئوية
اختلاس	15	%55,55	11	%40,74	27	%100
تهريب(أموال، سلع، ...)	13	%72,22	5	%27,77	18	%100
تبييض الأموال	2	%66,66	1	%,3333	3	%100
تبديد المال العام	32	%78,07	9	%21,95	41	%100
تهرب ضريبي	1	%100	0	%0	1	%100
رشوة	13	%86,66	2	%13,33	15	%100
احتكار السلع	1	%100	0	%0	1	%100
قضايا الغش	15	%100	0	%0	15	%100
ارتفاع الأسعار	34	%89,47	4	%10,52	38	%100
نقص السلع	6	%100	0	%0	6	%100
مراسيم قوانين ولوائح	5	%100	0	%0	5	%100
تدخلات الأجهزة الأمنية	21	%87,5	3	12,5	24	%100
قضايا الفساد	11	%68,75	5	%31,25	16	%100
تصريحات شخصيات	28	%84,84	5	%15,15	33	%100
أخرى	5	%50	5	%50	10	%100
المجموع	202		50		252	%100

يوضح الجدول رقم 52 توزيع عينة الدراسة حسبموضوعات الأمن الاقتصادي وفئة الألوان، حيث جاءت النتائج على النحو الآتي:

جاءت كل الموضوعات بالأبيض والأسود في المرتبة الأولى وبنسب عالية على حساب الموضوعات التي استخدمت فيها الألوان، كما يلاحظ من خلال النتائج أن موضوع "الاختلاس" جاءت فيه أعلى نسبة من استخدام الألوان بالرغم من أنها احتلت المرتبة الثانية بعد اللونين الأبيض والأسود الذي جاء في المرتبة الأولىبنسبه 55,55%، ونسبة استخدام الألوان بلغت 40,74%، بالإضافة كذلك إلى موضوع "قضايا الفساد" الذي بلغت نسبة استخدام الألوان فيه 31,25% في حين جاء استخدام اللونين الأبيض والأسود بنسبة68,75%، وهو ما يدل على أهمية الموضوعين والرغبة في إبرازهما بشكل ملفت.

جدول رقم 53: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة الألوان والأمن الجنائي.

الألوان المستخدمة / الموضوع	أخبار المحاكم والمحاكمات		لوائح ومراسيم		المجموع
	ك	%	ك	%	
أبيض وأسود	244	% 83,56	0	%0	244
بالألوان	48	%16,43	0	%0	48
المجموع	292	%100	48	%100	292

يوضح الجدول رقم 53 توزيع عينة الدراسة حسب الصورة وموضوعات الأمن الجنائي، حيث بينت نتائج الدراسة أن، الأخبار التي اعتمدت على الأبيض والأسود حلت في المرتبة الأولى بنسبة قدرت بـ 83.56%، والمرتبة الثانية للأخبار التي استخدمت فيها الألوان بالنسبة المتبقية التي قدرتبـ 16,43%.

جدول رقم 54: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن الصحيوفئة الألوان.

الألوان المستخدمة / الموضوع	أبيض وأسود		بالألوان		المجموع	النسبة
	ك	%	ك	%	ع	المئوية
سرقة الأدوية والمعدات الطبية	5	%83,33	1	%16,66	6	%100
سوء تسيير المرافق الصحية	11	%64,70	6	%35,29	17	%100
نقص الأدوية والمعدات والمواد الطبية	17	%80,95	4	%19 ,04	21	%100
نقص أو غياب الرعاية الصحية للمواطنين.	38	%76	12	%24	50	%100
سوء الاستقبال والمعاملة والخدمات	1	%100	0	%0	1	%100
قوانين ولوائح	1	%100	0	%0	1	%100
انتشار الأمراض والأوبئة	35	%97,22	1	%2,77	36	%100
تسممات غذائية	15	%83,33	3	%16,66	18	%100
تهديد صحة المواطن	55	%82,08	12	%17,91	67	%100
توعية صحية	2	%100	0	%0	2	%100
أخرى	32	%86,48	5	%13,51	37	%100
المجموع	212		44		256	%100

يوضح الجدول رقم 54 توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن الصحي وفئة الألوان، حيث جاءت النتائج متوافقة مع نتائج الجداول السابقة من حيث استخدام اللون الأبيض والأسود بدرجة أولى، حيث جاء في المرتبة الأولى كل من اختيار سرقة الأدوية والمعدات الطبية مع موضوع

تسممات غذائية بسبة بلغت 83,33%. وسجلت أعلى نسبة في استخدام الألوان مع موضوع "سوء تسيير المرافق الصحية " الذي حلّ في المرتبة الأولى بنسبة 35,29% مقابل 67,70% بالنسبة لاستخدام الأبيض والأسود.

جدول رقم 55: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن البيئيوفئة الألوان.

الألوان المستخدمة / الموضوع	أبيض وأسود		بالألوان		المجموع	النسبة
	ك	%	ك	%	ع	المئوية
الصيد العشوائي(برا وبحرا)	2	%66,66	1	%33,33	3	%100
قطع الأشجار والغابات	1	%100	0	0,00%	1	%100
رمي النفايات(حملات التنظيف)	39	%81,25	9	%18,75	48	%100
تلوث البيئة البرية	10	%90,90	1	%9,09	11	%100
تلويث البيئة البحرية.	5	%100	0	0%	5	%100
تلويث الجو	0	%0	1	%100	1	%100
حرق الغابات والنباتات.	10	%90,90	1	%9,09	11	%100
تدخلات الأجهزة الأمنية	3	%100	0	0%	3	%100
أخرى	0	%0	1	%100	1	%100
المجموع	70		14		84	%100

يوضح الجدول رقم 55 توزيع عينة الدراسة حسب موضوعات الأمن البيئي وفئة الألوان ، حيث جاء استخدام الأبيض والأسود دائما في المرتبة الأولى وبنسب عالية مقارنة باستخدام الألوان الذي حل ثانيا في جميع الموضوعات، إلا مع موضوع "تلوث الجو" الذي جاء في المرتبة الأولى في استخدام الألوان، نظرا لأنه عولج مرة واحدة في حدود عينة الدراسة التحليلية للصحف واستخدمت فيه الألوان، وهذه النتيجة تتوافق مع النتائج التي حصلنا عليها في الجداول السابقة الخاصة بالموضوعات الفرعية للأمن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والجنائي والصحي، كما جاءت كل نتائج الموضوعات الفرعية

متوافقة مع نتائج الجدول العام رقم (48) ونتائج الجدول رقم (49) الخاص باستخدام الألوان والصحف.

بعد العرض السابق لفئات الدراسة التحليلية، توصلنا إلى مجموعة من النتائج الموضحة في الجداول السابقة، والتي بيّنا من خلالها طريقة معالجة الموضوعات الأمنية في صحف الدراسة من الناحية الكمية ومحاولة تحليلها كيفيا، في حدود المعلومات المتوفرة عن الموضوع وملاحظة مضامين الصحف، وسوف نحاول في الفصل الموالي تسليط الضوء على جمهور هذه الموضوعات الأمنية، في محاولة لمعرفة الإشباعات المتحققة من قراءتهم لها.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة الميدانية

الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية:

يهدفهذا الفصل إلى معرفة آراء أفرادعينة الدراسة في الموضوعات الأمنية، والإشباعات المتحققة من قراءتهم لها، من خلال استخدام أداة استمارة الاستبيان، والتي قسمت إلى ثلاثة أقسام تضمن القسم الأول منها خصائص عينة الدراسة، فيما تناول القسم الثاني الأسئلة المعرفية بالإضافة إلى حاجات ودوافع الاستخدام، والإشباعات المتحققة منها، وخصصنا القسم الثالث لآراء الجمهور في التغطية الصحفية للموضوعات الأمنية، في محاولة للوصول إلى إجابات كافية عن التساؤل الفرعي الخاص بالجمهور.

أولا: خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم(01): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.

التكرار / الجنس	ك	%
ذكور	195	%65
إناث	105	%35
المجموع	300	%100

يوضح الجدول رقم (01) توزيع عينة الدراسة حسب السن، حيث جاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:

كان عدد الذكور أكبر من عدد الإناث، حيث حل في المرتبة الأولى بنسبة 65%، وفي المرتبة الثانية الإناث بنسبة 35%.

جدول رقم(02): توزيع عينة الدراسة حسب السن.

التكرار / السن	ك	%
30-20	115	%38.3
40-31	118	%39.3
50-41	23	%7.7
أكبر من 50	44	%14.7
المجموع	300	%100

يوضح الجدول رقم (02) توزيع عينة الدراسة حسب السن، حيث جاءت:

في المرتبة الأولى الفئة التي يتراوح **سنها بين 31-40 بنسبة 39,3%**، وفي المرتبة الثانية الفئة **السنية من 20-30% بنسبة 38,3%**، في حين جاء في المرتبة الثالثة الفئة التي تتراوح أعمارها **أكثر من 50** سنة، والمرتبة الأخيرة لفئة **41-50%**.

ويلاحظ على الفئة السنية الغالبة هي التي تتراوح **ما بين 20** إلى **40** سنة (الفئة الأولى والثانية)، والتي تمثل مجتمعة **77,66%**، والراجح أن غالبية عينة الدراسة تركزت على هذه الفئة لأن التوظيف في السنوات الأخيرة في الجزائر عرف فتح مناصب شغل كبيرة شملت العديد من القطاعاتخاصة قطاع **التعليم والصحة والمحاماة**...، وسمحت لحاملي الشهادات بالالتحاق بمناصب الشغل، كما عرفت في **المقابل إحاة** عدد كبير من العمال على التقاعد سواء بلغوا سن التقاعد **(60 سنة)، أم استفادوا من التقاعد المسبق (النسبة لأبناء الشهداء)**، وبالتالي عرف قطاع التشغيل الرسمي في الجزائر تشبيب العديد من القطاعات وهو ما انعكس ربما على النتائج المسجلة في الدراسة الحالية.

جدول رقم(03): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

التكرار / المستوى	ك	%
ابتدائي	4	%1.3
متوسط	21	%7
ثانوي	45	%15
جامعي	230	%76.7
المجموع	300	%100

يوضح الجدول رقم (03) توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي، حيث:

غلب المستوى الجامعي على أفراد عينة الدراسة؛ وجاء في المرتبة الأولى بنسبة كبيرة بلغت 76,7%، ثم المستوى الثانوي في المرتبة الثانية بنسبة **15%، وحل المستوى المتوسط من** التعليم في **المرتبة الثالثة بنسبة 7%**، وفي الأخير المستوى الابتدائي بنسبة **1,3%.**

ويلاحظ على أفراد العينة سمو مستواهم **التعليمي على اعتبار أن أفرادها كانوا من فئات مهنية تتطلب هذا المستوى(جامعي أو ثانوي على الأقل) إذ نلاحظ فيهم العمال والأساتذة والأطباء والمحامين...**، وكل هذه **الوظائف تتطلب مستوا علميا مرتفعا**، واقتصر المستوى المتدني **على أفراد** عينة التي يمثلها أصحاب الحرف أو التجار أو البطالين، مع العلم أن هذه الفئات كذلك بها نسبة بأس بها من أصحاب الشهادات الذين لم يحصلوا على عمل رسمي، فاحترفوا مهنا **خارج الإطار** الرسمي مثل التجارة والحرف، أو بقوا بطالين ينتظرون فرصتهم للعمل.

جدول رقم(04): توزيع عينة الدراسة حسب السن والجنس.

الجنس / السن	ذكور		إناث		المجموع
	ك	%	ك	%	
30-20	56	%28,72	59	%56,19	115
40-31	86	%44,10	32	%30,48	118
50-41	17	%8,72	6	%5,71	23
أكثر من 51	36	%18,46	8	%7,62	44
المجموع	195	%100	105	%100	300

يوضح الجدول رقم (04) توزيع عينة الدراسة حسب السن والجنس، حيث جاءت النتائج على الشكل التالي:

جاءت نسبة الإناث أكبر من نسبة الذكور في الفئة السنية التي تتراوح ما بين 20-30 سنة بـ 56,19%، وجاء الذكور بنسبة 28,72%، في حين جاء الذكور في المرتبة الأولى بنسبة 44,10% في الفئة السنية 31-40 وفي المرتبة الثانية الإناث بنسبة 30,48%، وجاءت النسبة متقاربة في الفئة السنية التي تتراوح ما بين 41-50 حيث جاء في المرتبة الأولى الذكور بنسبة 8,72% والمرتبة الثانية للإناث بنسبة 7,62%، كما غلب الذكور على الفئة السنية أكثر من 50 سنة حيث جاءت بنسبة 18,64% وجاءت الإناث في المرتبة الثانية بنسبة 7,62%.

والملاحظ أن فئة الذكور هي الغالبة على مستوى التوزيع الحالي في غالبية الفئات ماعدا الفئة السنية الأولى (20-30) وهي النتائج التي تدعم نتائج الجدول العام (رقم 01).

جدول رقم(05): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي والجنس.

الجنس / السن	ذكور		إناث		المجموع
	ك	%	ك	%	
ابتدائي	3	%1,54	1	%0,95	4
متوسط	20	%10,26	1	%0,95	21
ثانوي	34	%17,44	11	%10,48	45
جامعي	138	%70,77	92	%87,62	230
المجموع	195	%100	105	%100	300

يوضح الجدول رقم (05) توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي والجنس، حيث جاءت النتائج على الشكل التالي:

نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث في المستوى الابتدائي حيث بلغت **1,54% عند الذكور و**0,95% عند الإناث، وبنسبة كبيرة جدا جاء الذكور في المستوى المتوسط بنسبة **10,26%** وفي **المرتبة الثانية الإناث بنسبة 0,95%**، وعند المستوى التعليمي الثانوي جاء الذكور أكبر من الإناث بنسبة 17,44% **مقابل 10,48%** بالنسبة للإناث، في حين جاءت الإناث في المستوى الجامعي أكبر **من الذكور** بنسبة بلغت **87,62% مقابل 70,77% للذكور.**

جدول رقم (06):خصائص عينة الدراسة حسبالوظيفة والجنس.

الجنس / الوظيفة	ذكور		إناث		المجموع
	ك	%	ك	%	
أستاذ جامعي	29	%14,87	11	%10,48	40
موظفين إداريين	27	%13,85	13	%12,38	40
مهنيين	19	%9,74	21	%20,00	40

أساتذة التعليم	30	%15,38	30	%28,57	60
طلبة	22	%11,28	18	%17,14	40
حرفيين	10	%5,13	5	%4,76	15
تجار	25	%12,82	0	%0,00	25
متقاعدين	14	%7,18	1	%0,95	15
بطالين	19	%9,74	6	%5,71	25
المجموع	195	%100	105	%100	300

يوضح الجدول رقم (06) توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة والجنس، حيث دلت النتائج على أن:

عدد الأساتذة من الذكور أكبر من عدد الإناث بنسبة **14,87% مقابل 10,48% بالنسبة** للإناث، وكذلك بالنسبة للموظفين والإداريين جاء عدد الذكور أكبر من عدد الإناث بنسبة **13,85% مقابل 12,38%** (رغم أنها متقاربة)، في حين جاء عدد الإناث **الممتهنات** أكبر بكثير **من عدد الذكور حيث بلغت النسبة 20% مقابل 9,74% لدى الذكور، كما جاء عدد أساتذة** التعليم من الإناث أكبر من الذكور بنسبة **28,57% عند الإناث مقابل 15,38% لدى الذكور،** وجاء عدد الطلبة من الإناث في المرتبة الأولى لدى فئة الطلبة بنسبة **17,14% مقابل 11,28% لدى الذكور (وهي نتيجة تدعم نتائج الجدول السابق رقم 05)**، وكان عدد الحرفيين من الذكور في المرتبة الأولى بنسبة **5,13%، والمرتبة الثانية للإناث بنسبة 4,76%**، في حين جاءت فئة التجار **كلها من الذكور بنسبة 12,82%**(من المجموع العام:حيث تمثل 100% من المجموع الجزئي **للفئة** التي بلغ فيها عدد التكرارات **25 مفردة)، كما جاءت غالبية فئة المتقاعدين من الذكور بنسبة 7,18% وبنسبة 0,95% من الإناث**، وفي فئة البطالين جاء الذكور في المرتبة الأولى بنسبة **9,74% مقابل 5,71%** بالنسبة للإناث في المرتبة الثانية.

جدول رقم (07):خصائص عينة الدراسة حسبالوظيفة والمستوى التعليمي.

المستوى / الوظيفة	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
أستاذ جامعي	0	%0	0	%0	1	%2	39	%17	40
موظفين إداريين	0	%0	0	%0	4	%8,89	36	15,65 %	40
مهنيين	0	%	0	%0	0	%0	40	17,39 %	40
أساتذة التعليم	0	%0	0	%0	11	%24,44	49	21,30 %	60
طلبة	0	%00	0	%0	0	%0	40	17,39 %	40
حرفيين	0	%0	4	%19,05	9	%20,00	2	%0,87	15
تجار	0	%0	10	%47,62	10	%22,22	5	%2,17	25
متقاعدين	4	100 %	3	%14	3	%7	5	%2,17	15
بطالين	0	%0	4	%19,05	7	%16	14	%6	25
المجموع	4	100 %	21	%100	45	%100	230	%100	300

يوضح الجدول رقم (07) توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة والمستوى التعليمي، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

أن كل فئة المتقاعدين ذات مستوى ابتدائي بنسبة 100%، وجاء التجار في المرتبة الأولى من ذوي المستوى المتوسط من التعليم بنسبة 47,62% وفي المرتبة الثانية الحرفيين بنسبة 19,05%مع البطالين، وفيالمرتبة الثالثة المتقاعدين بنسبة 14%.

وأساتذة التعليم من أصحاب المستوى الثانوي كانوا من في المرتبة الأولى بنسبة 24,44% (أصحاب مستوى ثانوي وتوجهوا إلى مدارس خاصة لتكوين الأساتذة في الطورين الابتدائي والمتوسط)، وفي المرتبة الثانية التجار بنسبة 22,22%، وفي المرتبة الثالثة الحرفيين بنسبة 20%، ثم البطالين في المرتبة الرابعة بنسبة 16%،وفي المرتبة الخامسة الموظفين والإداريين بنسبة 8,89%، والمرتبة السادسة لفئة المتقاعدين بنسبة 7%، وأخيرا الأساتذة الجامعيين بنسبة 2%، فيما انعدمت النسبة لدى الطلبة الجامعيين كونهم كلهم تجاوزوا المرحلة الثانوية وهو أمر منطقي.

وفيما يخص المستوى الجامعي فإن أعلى نسبة كانت لأساتذة التعليم بنسبة 21,30% والمرتبة الثانية للمهنيين والطلبة بنسبة متساوية 17,39%، ثم الأساتذة الجامعيين في المرتبة الثالثة بنسبة 17%، والمرتبة الرابعة للموظفين والإداريين بنسبة 15,65%،ثم المرتبة الخامسة للبطالين بنسبة 6%، والمرتبة السادسة للتجاروالمتقاعدين بنسبة 2,17%، ثم المرتبة السابعة بنسبة 2%، وأخيرا الحرفيين بنسبة 0,87%.

وما يمكن استخلاصه من الجدول هو أن نتائجهتدعم نتائج وتحليل الجدول رقم 03،فاقتصر المستوى الابتدائي على المتقاعدين، كما أن أصحاب المستوى التعليمي المتوسط اقتصر على فئات الحرفيين والتجار والمتقاعدين والبطالين، في حين شمل المستوى التعليمي المتوسط والجامعي جميع فئات ع على اختلاف وظائفهم، فالإضافة إلى المناصب التي تتطلب هاذين المستويين، فإن باقي الفئات يوجد لذا بعضها مستوى عالي (ثانوي أو جامعي) ولكنها لم تتحصل على مناصب توازي مستواها التعليمي (مناصب في القطاع العام).

جدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب الصحف المُطالعة.

الصحيفة	ك	%
الشروق	224	%28,90
الخبر	209	%26,97
النصر	49	%6,32
النهار	115	%14,84
المؤشر	20	%2,58
آخر ساعة	7	%0,90
L'index	4	%0,52
Liberté	4	%0,52
Elwatan	23	%2,97
Le soir	15	%1,94
Elacil	29	%3,74
Le quotidien	14	%1,81

المساء	2	%0,26
المجاهد	1	%0,13
الفجر	1	%0,13
البلاد	3	%0,39
L'est	3	%0,39
أخرى	52	%6,71
المجموع	775	%100

يوضح الجدول رقم (08) توزيع عينة الدراسة حسب الصحف المطالعة، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

جاءت يومية الشروق في المرتبة الأولى بنسبة 28,90%، والمرتبة الثانية ليومية الخبر بنسبة 26,97%،**والمرتبة الثالثة ليومية النهار بنسبة 14.84%، والمرتبة الرابعة لصحف** أخرى (لم يتسنّ للدراسة ذكرها) بنسبة 6,71%، ثم في المرتبة الخامسةبنسبة يومية النصر 6,32%، ثم يومية Elacil بنسبة 3,74% في المرتبة السادسة تليها في المرتبة السابعة يومية Elwatan بنسبة 2,97% ، ثم يومية المؤشر في المرتبة الثامنة بنسبة 2,58%، وفي المرتبة التاسعة **يومية** Le soirبنسبة 1,94%، **والمرتبة العاشرة ليومية** Le Quotidienبنسبة 1,81%، **فيما جاءت باقي الصحف تمثل مستويات متدنية من المقروئية لدى عينة الدراسة بنسب مئوية تقل عن** 1%.

وما يلاحظ على نتائج المقروئية في هذا الجدول أنه:

- من حيث الانتماء: الصحف التي احتلت **أعلى المراتب** (1-2-3) **هي صحف تمل القطاع** الخاص أو الصحف المستقلة، التي أعطت البديل عن الصحافة العمومية ذات **الخطاب الموجه**

والتقليدي، الذي لا يخرج عن السياق العام في خدمة أهداف الدولة، وهو دليل على فشل صحافة القطاع العام في جذبالمواطن والتأثير عليه (وهي نتيجة يجب أخذها بعين الاعتبار لدى المسؤولين على الإعلام العمومي في سبيل تطويرها لتكون مواكبة للأحداث، وتبتعد **عن النظرة الأحادية)**، حيث جاءت أحسن ترتيب لصحف القطاع العام في المرتبة الخامسة ليومية النصر، ثم المراتب الأخيرة بأقل عدد من المقروئية ليوميتي المساء والمجاهد.

ولعل من أهم أسباب هذا التراجع، ما أورده "نورالدين تواتي" في عرضه لبدايات **الصحافة** المستقلة في الجزائر:"... **ف**لطريقة التي تتم بها معالجةالأخبار، والتي تتميز بالجرأة والنقد مما أكسبها مداقية الجمهور،وجعل القراء يحجمون عن مطالعة جرائد القطاع العام، والتي ميزتها المعالجة السطحية للأحداث مع الإطراء والمدح، والتي في مجملها تعبر عن الخطاب السلطوي الذي لا **يتناس**ب بل يتعارض كلية مع حرية التعبير وحق المواطن في الإعلام كحق مقدس، **وتعطش القارئ** الجزائري إلى الأخبار ذات الرأي **المخالف-الرأي والرأي الآخر**-ونقد المسؤولين وكشف عيوبهم وأخطائهم التي كانت تتستر عنها صحف القطاع العام ولا تكشفهاللجمهور بسبب الاحتكار **الممارس من طرف السلطة، هذا ما دفع الصحف الخاصة للسعي دوما لنشر مقالات تحليلية تتميز** بالجرأة والنقد مما أكسبها جمهورا كبيرا وإقبالا ورواجا منقطع النظير".[1]

كما يمكننا إضافة التفوق من حيث الجانب الجمالي والإخراجي للصحف المستقلة على حساب **الصحف العمومية (له دور** كبير في جذب القارئ)، في الصحف الورقية وتعداه في المواقع الإلكترونية على الانترنت للصحف **(وما علينا إلا إلقاء نظرة بسيطة ليتضح لنا الأمر)، وما يدع الصحف** العمومية تستمر هو استفادتها بشكل كبير من الإشهار العمومي الذي يغطي نفقاتها (خسائرها).

- أما من حيث اللغة: فقد جاءت الصحف الناطقة بالعربية في **أعلى المراتب على حساب الصحف الناطقة بالفرنسية، حيث جاء أحسن ترتيب للصحف الناطقة بالفرنسية ليومية ElAcil** التي **حلت** في **المرتبة السادسة.**

- أما من حيث النطاق الجغرافي فكانت الصحف الوطنية الناطقة بالعربية أكثر إقبالا من **الصحف المحلية سواء كانت ناطقة بالعربية أمبالفرنسية.**

[1]نور الدين تواتي، المرجع السابق، ص31،30.

جدول رقم (09): توزيع عينة الدراسة حسب الصحف المُطالعةوالجنس.

الجنس / الجريدة	ذكور		إناث		المجموع
	ك	%	ك	%	
الشروق	142	%27,90	82	%30,83	224
الخبر	137	%26,92	72	%27,07	209
النصر	35	%6,88	14	%5,26	49
النهار	76	%14,93	39	%14,66	115
المؤشر	15	%2,95	5	%1,88	20
آخر ساعة	3	%0,59	4	%1,50	7
L'index	0	%0,00	4	%1,50	4
Liberté	4	%0,79	0	%0,00	4
Elwatan	16	%3,14	7	%2,63	23
Le soir	8	%1,57	7	%2,63	15
Elacil	18	%3,54	11	%4,14	29
Le quotidien	6	%1,18	8	%3,01	14
المساء	1	%0,20	1	%0,38	2

المجاهد	1	%0,20	0	%0,00	1
الفجر	1	%0,20	0	%0,00	1
البلاد	3	%0,59	0	%0,00	3
L'est	2	%0,39	1	%0,38	3
أخرى	41	%8,06	11	%4,14	52
المجموع	509	%100	266	%100	775

يوضح الجدول رقم (09) توزيع عينة الدراسة حسب الصحف المطالعة والجنس، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

يفضل الذكور يومية الشروق في المرتبة الأولى بنسبة 27.90 %، ويومية الخبر في المرتبة الثانية بنسبة 26,92%، **والمرتبة الثالثة ليومية النهار بنسبة 14,93%**، ثم يومية النصر العمومية المحلية في **المرتبة الرابعة بنسبة 6,88%**، ثم جاءت اليوميات الناطقة بالفرنسية في المرتبة الرابعة ليومية **el acil3,54% والمرتبة الخامسة ليومية el watan بنسبة 3,14%**، ثم المرتبة السادسة اليومية **المحلية المستقلة المؤشر بنسبة 2,95%، ويومية le soir** في المرتبة السابعة **بنسبة 1,57%، والمرتبة الثامنة ليومية Le quotidienبنسبة 1,18%.**

أما الإناث فيفضلن يومية الشروق بدرجة أولى بنسبة **30,83%**، ثم يومية الخبر ثانيا بنسبة **27,07%**، ثم في المرتبة الثالثة يومية النهار بنسبة **14,66%، والمرتبة الرابعة ليومية النصر بنسبة 5,26%**،ثم يومية **el acil**في المرتبة الخامسة بنسبة **4,14%، والمرتبة السادسة ليومية Le quotidien** بنسبة 3,01%، ثم يوميتي **el watanوle soir**في المرتبة السابعة بنسبة **متساوية قدرت بـ 2,63%.**

وهي الجرائد التي تنال اهتمام الجمهور لدى الإناث والذكور في حين جاءت باقي الجرائد في ذيل الترتيب، والملاحظ على النتائج أن:

-اهتمامات الذكور تقترب من اهتمامات الإناث من حيث الصحف المطالعة، خاصة الصحف المستقلة التي جاءت في المراتب الأولى من حيث التفضيل وهي **الشروق والنصر** والنهار، ثم يومية النصر العمومية. وهو نفس الترتيب الذي جاء في الجدول العام السابق (رقم 8).

- لا يطالع الذكور يومية L'index أبدا، و لا تطالع الإناث يوميات المجاهد، المساء، البلاد، Liberté.

جدول رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب الجرائد المطالعة والمستوى التعليمي.

المستوى / الوظيفة	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الشروق	3	37,5 %	10	%23.25	28	%26,41	183	%29,61	224
الخبر	4	%50	8	%18,60	23	%21,69	174	%28,15	209
النصر	0	0,00 %	3	%6.97	9	%8.49	37	%5,98	49
النهار	0	0,00 %	9	%20.93	19	%17,92	87	%14,07	115
المؤشر	0	0,00 %	2	%4,65	6	%5,66	12	%1,94	20
آخر ساعة	0	0,00 %	0	%0,00	1	%0,94	6	%0,97	7
L'index	0	0,00 %	0	%0,00	1	%0,94	3	%0,48	4

Liberté	0	0,00 %	0	%0,00	0	%0,00	4	%0,64	4
Elwatan	0	0,00 %	0	%0,00	3	%2,83	20	%3,23	23
Le soir	0	0,00 %	1	%2.32	2	%1,88	12	%1,94	15
Elacil	0	0,00 %	0	%0,00	2	%1,88	27	%4.36	29
Le quotidien	0	0,00 %	0	%0,00	2	%1,88	12	%1,94	14
المساء	0	0,00 %	0	%0,00	0	%0,00	2	%0,32	2
المجاهد	0	0,00 %	0	%0,00	0	%0,00	1	%0,16	1
الفجر	0	0,00 %	0	%0,00	0	%0,00	1	%0,16	1
البلاد	0	0,00 %	0	%0,00	0	%0,00	3	%0,48	3
L’est	0	0,00 %	0	%0,00	0	%0,00	3	%0,48	3
أخرى	1	12,5 %	10	%23.25	10	%9,43	31	%5,01	52

المجموع	8	%100	43	%100	106	%100	618	%100	775

يوضح الجدول رقم (10) توزيع عينة الدراسة حسب الجرائد المطالعة والمستوى التعليمي، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

تقتصر مطالعة أفراد العينة من أصحاب المستوى الابتدائي على صحف الشروق والخبر بنسبة قدرت بـ37,5% ليومية الشروق ونسبة 50% ليومية الخبر، فيما جاءت صحف أخرى في المرتبة الثالثة بنسبة 12,5%.

فيما يطالع أصحاب المستوى التعليمي المتوسط بدرجة أولى يومية الشروق مع جرائد أخرى بنسبة 23,25%، ثم النهار في المرتبة الثانية بنسبة 20,93%،ثم الخبر في المرتبة الثالثة بنسبة 18,60%، ثم يومية النصر في المرتبة الرابعة بنسبة 6,97%، والمرتبة الخامسة ليومية المؤشر المحلية بنسبة 4,65%، وفي المرتبة السادسة والأخيرة يومية le soirبنسبة 2,32%، ولم تحظ بقية الجرائد بالاهتمام لهذه الفئة.

أما أصحاب التعليم الثانوي فيطالعون كذلك يومية الشروق بدرجة أولى بنسبة 26,41 %، والخبر في المرتبة الثانية بنسبة 21,69%، والنهار في المرتبة الثالثة بنسبة 17,92%،ثم يوميات أخرى بنسبة 9,43% في المرتبة الرابعة،وفي المرتبة الخامسة يومية النصر بنسبة 8,49%، وفي المرتبة السادسة المؤشر المحلية بنسبة 5,66%، ثم تأتي أول يومية ناطقة بالفرنسية el watan في المرتبة السابعة بنسبة 2,83%، تليها كل من lesoir، el acil،lequotidienفي المرتبة الثامنة بنسب متساوية قدرتبـ 1,88%، والمرتبة التاسعة ليومية آخر ساعة و l'index في المرتبة الأخيرة بنسبة 0,94%، فيما لم تحظ بقية الجرائد باهتمام هذه الفئة.

وبطالعأصحاب التعليم الجامعي يومية الشروق التي جاءت في المرتبة الأولى لديهم بنسبة 29,61%، والمرتبة الثانية ليومية الخبر بنسبة 28,15%، والمرتبة الثالثة ليومية النهار بنسبة 14,07%، والمرتبة الرابعة ليومية النصر المحلية بنسبة 5,98%، ثم أول صحيفة ناطقة بالفرنسية el acil في المرتبة الرابعة بنسبة 4,36%، ثم el watan في المرتبة الخامسة بنسبة 3,23%،

والمرتبة السادسة le quotidien، والمؤشر بنفس النسبة 1,94%، فيما تأتي باقي اليوميات في المراتب الأخيرة بنسب ضئيلة.

والملاحظ على النتائج أنه:

كلما زاد المستوى التعليمي زادت مقروئية الصحف من حيث الكم والكيف (اللغة)، فالمستوى الابتدائي اقتصر على قراءة يوميتين ناطقتين بالعربية(دون الأخذ في الاعتبار جرائد أخرى)، وزادت النسبة عند أصحاب المستوى المتوسط حيث وصلت إلى 06 جرائد من بينها جريدة واحدة ناطقة بالفرنسية، لتصل إلى 11 جريدة عند أصحاب التعليم الثانوي من بينها 05 جرائد ناطقة بالفرنسية، فيما يطالع أصحاب التعليم الجامعي كل الجرائد سواء كانت ناطقة بالعربية أم بالفرنسية.

نالت جرائد الشروق، الخبر، النهار، النصر، أعلى اهتمامات عينة الدراسة على اختلاف مستوياتهم التعليمية، وحلوا في المراتب الأربعة الأولى، وهو ترتيب يتوافق مع نتائج الجدول العام (رقم 08) وجداول المقروئية والجنس (رقم 10).وحازت الجرائد المفرنسة على أحسن ترتيب لها لدى فئة الجامعيين أين حصلت على المرتبة الرابعةممثلة في يومية El Watan.

جدول رقم (11): الوقت الذي تقضيه عينة الدراسة في قراءة الصحف.

التكرار / الوقت	المجموع	النسبة
أقل من ساعة	175	%58,33
ساعة	96	%32
ساعتان	23	%7,66
ثلاث ساعات	4	%1,33

أربعة فأكثر	2	0,66%
المجموع	300	100%

يوضح الجدول رقم (11) توزيع عينة الدراسة حسب الوقت الذي تقضيه عينة الدراسة في قراءة **الصحف، حيث دلت النتائج على أن:**

نسبة الوقت الذي تقضيه عينة الدراسة في قراءة الصحف كان في حدود أقل من ساعة بدرجة كبيرة، حيث بلغت نسبته **58,33%**، وفي **المرتبة الثانية اختيار ساعة بنسبة 32%، والمرتبة الثالثة لاختيار ساعتان بنسبة 7,66%**، ثم **اختيار ثلاث ساعات** في المرتبة الرابعة **بنسبة 1,33%، وأخيرا** اختيار **أربع ساعات فأكثر** في المرتبة الرابعة بنسبة **0,66%**.

جدول رقم (12): الوقت الذي تقضيه عينة الدراسة في قراءة الصحف والجنس.

الجنس / الجريدة	ذكور		إناث		المجموع
	ك	%	ك	%	
أقل من ساعة	107	%54,87	68	%64,76	175
ساعة	65	%33,33	31	%29,52	96
ساعتان	19	%9,74	4	%3,80	23

ثلاث ساعات	3	%1,35	1	%0,95	4
أربعة فأكثر	1	%0,51	1	%0,95	2
المجموع	195	100%	105	100%	300

يوضح الجدول رقم (12) توزيع عينة الدراسة حسب الساعات التي تقضيها عينة الدراسة في قراءة الصحف والجنس، وتوصلت النتائج إلى أن**؛ ترتيب الأوقات جاء مطابقا** لترتيب الجدول العام على النحو التالي:

في المرتبة الأولى أقل من ساعةبنسبة **54,87% عند الذكور ونسبة 64,76% عند الإناث،** وفي المرتبة الثانية اختيار ساعة بنسبة **33,33% لدى الذكور و 29,52% لدى الإناث، واختيار** ساعتان في المرتبة الثالثة لدى الذكور بنسبة **9,74% وبنسبة 3,80% لدى الإناث، و المرتبة الرابعة لاختيار ثلاث ساعات بنسبة 1,35% لدى الذكور ونسبة 0,95% لدى الإناث بالتساويمع** اختيار أربع ساعات فأكثر، وفي المرتبة الخامسة اختيار أربعة **ساعات فأكثر بالنسبة للذكور بنسبة 0,51%.**

جدول رقم (13):الوقت الذي تقضيه عينة الدراسة في قراءة الصحف والسن.

السن / الوظيفة	30-20		40-31		50-41		أكثر من 50		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
أقل من ساعة	76	66,08 %	67	56.77 %	14	60,86 %	18	40,90 %	175
ساعة	30	26,08 %	45	38,13 %	8	37,78 %	13	29.54 %	96

ساعتان	8	%6,95	6	%5.08	1	%4.34	8	18,18 %	23
ثلاث ساعات	1	%0,86	0	%0	0	%0	3	%6,81	4
أربعة فأكثر	0	%0	0	%0	0	%0	2	%4,54	2
المجموع	115	%100	118	%100	23	%100	44	%100	300

يوضح الجدول رقم (13) توزيع عينة الدراسة حسب الوقت الذي تقضيه عينة الدراسة في قراءة **الصحف حسب السن، حيث دلت النتائج على أن:**

الفئة التي يتراوح سنها ما بين 20-30 **سنة تطالع الصحف في أقل من ساعة حيث** جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 66,08%، ثم اختيار ساعة في **المرتبة الثانية بنسبة 26,08%، واختيار ساعتانفي المرتبة الثالثة بنسبة 6,95%**، ثم اختيار ثلاث ساعات في المرتبة الرابعة بنسبة 0,86%.

أما الفئة التي يتراوح سنها ما بين 31-40 سنة فتطالع أقل من ساعة في المرتبة بنسبة 56,77% **وهو** الاختيار الذي جاء في المرتبة الأولى، واختيار ساعة جاء في المرتبة الثانية بنسبة 38,13%،وفي المرتبة **الثالثة اختيار ساعتان بنسبة 4,34%.**

وفئة 41-50 سنة جاء اختيارهالأقل من ساعة في المرتبة الأولى كذلك بنسبة 60,86%، **والمرتبة الثانية لاختيار ساعة بنسبة 37,87%، والمرتبة الثالثة لاختيار ساعتان 5,08%.**

وفي فئة أكثر من 50 سنة دائما اختيار أقل من ساعة في المرتبة الأولى بنسبة 40,90%، وفي **المرتبة الثانية اختيار ساعة بنسبة 29,54%، والمرتبة الثالثة لاختيار ساعتان بنسبة 18,18%، والمرتبة الرابعة لاختيار ثلاث ساعات بنسبة 6.81%، والمرتبة الخامسة لاختيار أربع ساعات بنسبة 4,54%** من مجموع الوقت الكلي.

ويلاحظ أن اختيار ثلاث ساعات وأربع ساعات فأكثر اقتصر تقريبا على الفئة السنية التي تمثل أكثر **من 50** سنة، فيما تراوح الوقت الذي تقضيه بقية العينة التي في الفئات السنية الأخرى ما بين الاختيار **الأول والثالث (أقل من ساعة، ساعة، ساعتان).**

جدول رقم (14): الوقت الذي تقضيه عينة الدراسة في قراءة الصحف والمستوى التعليمي.

المستوى / الساعات	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
أقل من ساعة	2	50%	8	38,09 %	19	%42,22	146	%63,47	175
ساعة	0	%0	11	52,38 %	18	%40	67	%29.13	96
ساعتان	0	0%	2	%9.52	7	%15,55	14	%6.08	23
ثلاث ساعات	1	25%	0	0%	1	%2.22	2	%0.86	4
أربعةفأكثر	1	25%	0	0%	0	0%	1	%0,43	2
المجموع	4	100 %	21	100%	45	100%	230	100%	300

يوضح الجدول رقم (14) الوقت الذي تقضيه عينة الدراسة في قراءة الصحف والمستوى **التعليمي**، حيث دلت النتائج على أن أصحاب المستوى الابتدائي يقضون في قراءة الصحف أقل من **ساعة ما نسبته 50%** حيث جاء هذا الاختيار في المرتبة الأولى، ليليه في المرتبة الثانية اختيار **ثلاث ساعات وأربعة ساعات فأكثر** في المرتبة الثانية بنسبة 25%.

ويقضي أصحاب المستوى المتوسط أقل من ساعة بنسبة 38,09% في المرتبة الأولى، وبنسبة 52,38% في المرتبة الثانية لاختيار ساعة، والمرتبة الثالثة لاختيار ساعتان بنسبة 9,52%.

كما حصل اختيار أقل من ساعة على المرتبة الأولى لدى أصحاب المستوى الثانوي بنسبة قدرت بـ 42,22%، واختيار ساعة في المرتبة الثانية بنسبة 40%، والمرتبة الثالثة لاختيار ساعتان بنسبة 15,55%، والمرتبة الرابعة لاختيارثلاث ساعاتبنسبة 2,22%.

حتى أصحاب المستوى الجامعي فإنهم يقضون أقل من ساعة في القراءة بنسبة 63,47% في المرتبة الأولى، وساعة بنسبة 29,13% في المرتبة الثانية، واختيار ساعتان في المرتبة الثالثة بنسبة 6,08%، ثم ثلاث ساعات في المرتبة الرابعة بنسبة 0,86%، وأربع ساعات فأكثر في المرتبة الخامسة بنسبة 0,43%.

جدول رقم (15): توزيع عينة الدراسة حسب المضامين الصحفية المفضلة.

المضمون	التكرار	%	المرتبة
السياسي	149	%17,44	2
الاجتماعي	187	%21.89	1
الديني	125	%14.63	4
الأمني والجرائم	127	%14,87	3
الاقتصادي	78	%9,13	6
الثقافي والفني	74	%8,66	7
الرياضي	106	%12.41	5
أخرى	8	%0,93	8
المجموع	854	%100	_

يوضح الجدول رقم (15) توزيع عينة الدراسة حسب المضامين الصحفية المفضلة؛ حيث جاء المضمون الاجتماعي على رأس الاختيارات واحتل المرتبة الأولى بنسبة 21,89%، وفي المرتبة الثانية المضمون السياسي بنسبة 17,44%، والمرتبة الثالثة للمضمون الأمني والجرائم بنسبة 14,87%، والمرتبة الرابعة للمضمون الديني بنسبة 14,63%، والمرتبة الخامسة للمضمون الرياضي بنسبة 12,41%، ثم الاقتصادي بنسبة 9,13% في المرتبة السادسة، وفي المرتبة السابعة المضمون الثقافي والفني بنسبة 8,66%، وموضوعات أخرى في المرتبة الأخيرة بنسبة0,93%.

ومايفسر اهتمام عينة الدراسة الحالية بالموضوعات الاجتماعية بدرجة كبيرة كون فترة الدراسة واكبت موجة من الاحتجاجات والإضرابات وحوادث العنف والجريمة...مما جعل إقبال المواطنين على لصحف لتحقيق إشباعاتهم النفسية والمعرفية حول مايجري حولهم،وبما أن الموضوعات الاجتماعية شديدة الارتباط بالموضوعات السياسية، كونها تتطلب تدخل الدولة لحل هذه المشكلات وإيجاد حلول لها، فإن الأخيرة جاءت في المرتبة الثانية من حيث اهتمامات الجمهور.

جدول رقم (16): توزيع عينة الدراسة حسب المضامين الصحفية المفضلة والجنس.

الجنس / المضمون	ذكور		إناث		المجموع
	ك	%	ك	%	
السياسي	108	19,85%	41	%13,22	149
الاجتماعي	109	20.03%	78	%25,16	187
الديني	73	%13.41	52	%16.77	125
الأمني والجرائم	69	%12,68	58	%18,70	127
الاقتصادي	57	10,47%	21	%6.77	48
الثقافي والفني	31	5,69%	43	%13.87	74

الرياضي	92	%16,91	14	%4.51	106
أخرى	5	%0,91	3	%0.96	8
المجموع	544	100%	310	100%	854

يوضح الجدول رقم (16) توزيع عينة الدراسة حسب المضامين الصحفية المفضلة والجنس، حيث جاءت النتائج على الشكل التالي:

يفضلالذكور المضمون الاجتماعي بالدرجة الأولى بنسبة **20,04%**، والمضمون السياسي في **المرتبة الثانية بنسبة 19,86%، والمرتبة الثالثة للمضمون الرياضي بنسبة 16,91% والمضمون** الديني في المرتبة الرابعة بنسبة **13,41%**، ثم المضمون الأمني والجرائم في المرتبة الخامسة بنسبة **12,68%**، ثم المضمون الاقتصادي في المرتبة السادسة بنسبة **10,47%**، ثم المضمون الثقافي والفني في المرتبة السابعة بنسبة **5,96%**، وأخيرا موضوعات أخرى بنسبة **0,91%**.

وفيما يخص الإناث؛ جاء في المرتبة الأولى المضمون الاجتماعي بنسبة **25,16%، والمرتبة الثانية** للمضمون الأمني والجرائم بنسبة **18,70%**، والمرتبة الثالثة للمضمون الديني بنسبة **16,77%**، ثم المضمون الثقافي والفني في المرتبة الرابعة بنسبة **13,87%، والمرتبة الخامسة للمضمون السياسي بنسبة 13,22%، والسادسة للمضمون الاقتصادي بنسبة 6,77%، والمرتبة السابعة للمضمون الرياضي بنسبة 4,51%**، وأخيرا موضوعات أخرى بنسبة **0,96%**.

وما يمكن استخلاصه من هذه النتائج أن:

- **المضمون الاجتماعي حاز** على الأولوية في تفضيلات عينة الدراسة **حسب الجنس، لكن المضمون السياسي الذي كان من اهتمامات الذكور** (في المرتبة الثانية) لم يحظ **باهتمامات الإناث أين** حل في المرتبة الخامسة، حيث تقدم عليه المضمون الأمني والجرائم.

- كما يلاحظ أن المضمون الرياضي جاء في آخر اهتمامات الإناث، في حين حظي بالمرتبة **الثالثة لدى الذكور.**

جدول رقم (17): توزيع عينة الدراسة حسب المضامين الصحفية المفضلة والسن.

السن / المضمون	30-20		40-31		50-41		أكبر من 50		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
السياسي	38	11.51 %	71	20,76 %	11	%18,33	29	24%	149
الاجتماعي	68	20,60 %	74	21.63 %	14	%23.33	31	25%	187
الديني	58	17.57 %	43	12.57 %	8	%13.33	16	13%	125
الأمني والجرائم	59	17.87 %	49	14,32 %	7	%11,66	12	10%	127
الاقتصادي	19	%5,75	36	10.52 %	7	%11,66	16	%13	78
الثقافي والفني	41	12.42 %	23	%6,72	4	%6,66	6	%5	74
الرياضي	42	12,72 %	43	12.57 %	9	%15	12	%10	106
أخرى	5	%1,51	3	%0,87	0	0%	0	0%	8
المجموع	330	100%	342	100%	60	100%	122	100%	854

يوضح الجدول رقم (17) توزيع عينة الدراسة حسب المضامين الصحفية المفضلة والسن، حيث دلت النتائج على أن:

الفئة السنية من 20-30 سنة تفضل المضمون الاجتماعي الذي جاء في المرتبة الأولى بنسبة 20,60%، وفي المرتبة الثانية المضمون الأمني والجرائم بنسبة 17,87%،**يليه بنسبة متقاربة** المضمون الديني بـ17,57% في المرتبة الثالثة، والمرتبة الرابعة للمضمون الرياضي بنسبة 12,72%، والمرتبة الخامسة للمضمون الثقافي والفني بنسبة 12,42%، ثم المضمون **السياسي بنسبة** 11,51% في المرتبة السادسة، والمرتبة السابعة للمضمون الاقتصادي بنسبة 5,75%،**وموضوعات** أخرى في المرتبة الأخيرة بنسبة 1,51%.

وفي الفئة السنية التي تتراوح ما بين **31-40 سنة؛** جاء المضمون الاجتماعي كذلك في المرتبة الأولى بنسبة 21,63%، **وعاد المضمون السياسي للمرتبة الثانية بنسبة 20,76%، والمرتبة الثالثة** للمضمون الأمني **والجرائم بنسبة** 14,32%، ثم المرتبة الرابعة للمضمون الديني **بالتساوي مع المضمون الرياضي بنسبة** 12,57%، **والمرتبة الخامسة للمضمون الاقتصادي بنسبة** 10,52%، ثم المضمون الثقافي والفني بنسبة 6,72% في المرتبة السادسة، وأخيرا موضوعات أخرى بنسبة 0,87%.

وحافظ المضمون الاجتماعي على المرتبة الأولى في فئة **41-50 سنة بنسبة** 23,33%، **والمرتبة الثانية للمضمون السياسي بنسبة** 18,33%، **والمرتبة الثالثة للمضمون الرياضي بنسبة** 15%، ثم المضمون الديني بنسبة 13,33% في المرتبة الرابعة، والمرتبة الخامسة للمضمون الأمني والجرائم مع **المضمون الاقتصادي بنسبة** 11,66%، وأخيرا المضمون الثقافي والفني بنسبة 6,66%.

وفيما يخص فئة أكثر من **50 سنة** فإنهم يفضلون المضمون الاجتماعي الذي جاء في المرتبة الأولى بنسبة 25%، **والمرتبة الثانية بفارق بسيط المضمون السياسي بنسبة 24%، والمرتبة الثالثة بنسبة** 13% بالتساوي للمضمون الديني والاقتصادي، والمرتبة الرابعة للمضمون الرياضي بنسبة 10%، وأخيرا المضمون الثقافي في المرتبة الخامسة بنسبة 5%.

ويلاحظ على عينة الدراسة من حيث السن أن:

المضمون الاجتماعي يبقى من اهتمامات عينة الدراسة على اختلاف أعمارهم، والمضمون السياسي يبقى من الموضوعات المفضلة كذلك لدى الفئة السنية من 31-40و41-50 وأكثر من

50سنة ، فيما تراجع لدى الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة والذين يفضلون عليه المضمون الأمنيوالجرائم والمضمون الديني .

والملاحظ كذلك تراجع الإقبال على المضمون الثقافي والفني لدى جميع الفئات على اختلاف أعمارهم.

جدول رقم (18): توزيع عينة الدراسة حسب المضامين الصحفية المفضلة والمستوى التعليمي.

المستوى / المضمون	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
السياسي	1	20%	5	%12,82	17	%12,68	126	%18.63	149
الاجتماعي	4	80%	6	%15,38	30	%22,38	147	%21.74	187
الديني	0	0%	7	%17.94	23	%17.16	95	%14,05	125
الأمني والجرائم	0	0%	3	%7,69	19	%14,17	105	%15,53	127
الاقتصادي	0	0%	2	%5,12	13	%9,70	63	%9.31	78
الثقافي والفني	0	0%	2	%5,12	11	%8.20	61	%9,02	74
الرياضي	0	0%	13	%33,33	21	15,67 %	72	%10.65	106
أخرى	0	0%	1	%2,56	0	0%	7	%1.03	8
المجموع	5	100 %	39	100%	134	100%	676	100%	854

يوضح الجدول رقم (18) توزيع عينة الدراسة حسب المضامين الصحفية المفضلة والمستوى التعليمي،حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

اقتصر أصحاب المستوى الابتدائي على تفضيل المضمون الاجتماعي في المرتبة الأولى بنسبة 80%،والمرتبة الثانية للمضمون السياسي بنسبة 20% فقط، وجاء المضمون الرياضي في المرتبة الأولى لدى أصحاب المستوى المتوسط بنسبة 33,33%،وفي المرتبة الثانية حل الموضوع الديني بنسبة 17,94%، والمرتبة الثالثة للمضمون الاجتماعي بنسبة 15,38%، والمضمون السياسي في المرتبة الرابعة بنسبة 12,82%، والمرتبة الخامسة للمضمون الأمني والجرائم بنسبة 7,69%، ثم المضمون الاقتصادي مع الثقافي والفني في المرتبة السادسة بنسبة 5,12%، والمرتبة السابعة والأخيرة لموضوعات أخرى بنسبة 2,56%.

أما أصحاب المستوى الثانوي فيفضلون الموضوعات الاجتماعية في المرتبة الأولى بنسبة 22,38%،وفي المرتبة الثانية الموضوع الديني بنسبة 17,16%، والمرتبة الثالثة للمضمون الرياضي بنسبة 15,67%، ثم المرتبة الرابعة للمضمون الأمني والجرائم بنسبة 14,17%، والمرتبة الخامسة للمضمون السياسي بنسبة 12.68%، ثم المضمون الاقتصادي بنسبة 9,70%، والمرتبة السادسة للمضمون الثقافي والفني بنسبة 8,20%.

كما يفضل أصحاب المستوى الجامعي المضمون الاجتماعي بنسبة 21,74%، والمرتبة الثانية للمضمون السياسي بنسبة 18,63%،والمرتبة الثالثة للمضمون الأمني والجرائم بنسبة 15,53%،والمرتبة الرابعة للمضمون الديني بنسبة 14,05%، فيما جاءت المرتبة الخامسة للمضمون الرياضي بنسبة 10,65%، والمرتبة السادسة للمضمون الاقتصادي بنسبة 9,31%، والمرتبة السابعة للمضمون الثقافي والفني بنسبة 9,02%، والمرتبة الأخيرة لموضوعات أخرى بنسبة 1,03%.

جدول رقم (19): توزيع عينة الدراسة حسب مدى مطالعة أخبار الجرائم والموضوعات الأمنية والجنس.

الجنس	ذكور	إناث	المجموع	النسبة

مدى المطالعة	ك	%	ك	%		
كبير	35	%17.94	31	%29.52	66	%22
متوسط	97	%49.74	51	%48.57	148	%49
قليل	63	%32.30	23	%21.90	86	%29
المجموع	195	%100	105	%100	300	%100

يوضح الجدول رقم (19) توزيع عينة الدراسة حسب مدى مطالعة أخبار الجرائم الموضوعات الأمنية والجنس، وجاءت النتائج على النحو التالي:

يطالع الذكور الموضوعات الأمنية بشكل متوسط في المرتبة الأولى **حيث بلغت نسبة الإجابات** 49,74%، وبشكل قليل في المرتبة الثانية بنسبة 32,30%، والمرتبة الثالثة لاختيار بشكل كبير **بنسبة** 17,94%.

أما الإناث فيطالعن الموضوعات الأمنية بشكل متوسط كذلك في المرتبة الأولى بنسبة 48,57%، والمرتبة الثانية لاختيار كبير بنسبة 29,52%، **والمرتبة الثالثة لاختيار قليل بنسبة** 21,90%.

ويلاحظ من خلال نتائج الجدول أن اختيارات الجنسين تقاربت عند اختيار بشكل متوسط الذي حل في المرتبة الأولى لدى الجنسين، واختلف في الاختيارين الآخرين.

جدول رقم (20): توزيع عينة الدراسة حسب مدى مطالعة أخبار الجرائم والموضوعات الأمنية والمستوى التعليمي.

المستوى / مدى المطالعة	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كبير	2	50%	6	%28,57	9	%20,00	49	%21,30	66	%22,00

متوسط	0	0%	8	%38,10	20	%44,44	120	%52,17	148	%49,33
قليل	2	50%	7	%33,33	16	%35,56	61	%26,52	86	%28,67
المجموع	4	100 %	21	%100	45	%100	230	%100	300	%100

يوضح الجدول رقم (20) توزيع عينة الدراسة حسب مدى مطالعة أخبار الجرائم الموضوعات الأمنية والمستوى التعليمي، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

توزعت إجابات المبحوثين من ذوي المستوى الابتدائي بالتساوي بين اختياري كبير وقليل بنسبة 50% لكل منهما، ولدى فئة التعليم المتوسط جاء اختيار المطالعة بشكل متوسط في المرتبة الأولى بنسبة 38,10%، **والمرتبة الثانية لاختيار بشكل قليل بـ33,33%، والمرتبة الثالثة لاختيار بشكل** كبير بنسبة 28,57%.

وجاء اختيار المطالعة بشكل متوسط في المرتبة الأولى كذلك لدى أصحاب التعليم الثانوي بنسبة 44,44%، **والمرتبة الثانية لاختيار بشكل قليل بنسبة 35,56%، والمرتبة الثالثة لاختيار بشكل** كبير بنسبة 20%.

كما جاء اختيار بشكل متوسط في المرتبة الأولى **لدى أصحاب المستوى الجامعي 52,17%**، وفي المرتبة الثانية اختيار بشكل قليل بنسبة 26,52%، والمرتبة الثالثة لاختيار بشكل كبير **بنسبة** 21,30%.

ويلاحظ على نتائج الجدول أن مطالعة الموضوعات الأمنية جاءت بشكل متوسط لدى جميع الفئات على اختلاف وظائفهم في المرتبة الأولى، وبالتالي فإن اهتمامات عينة الدراسة لا تقتصر على **الموضوعات الأمنية فقط**، بل تتجاوزها إلى مجالات أخرى (كما هو موضح في الجدول رقم 20).

جدول رقم (21): توزيع عينة الدراسة حسب الموضوعات التي تشد عينة الدراسة أكثر والجنس.

الجنس / الموضوعات	ذكور		إناث		المجموع	النسبة
	ك	%	ك	%		
أخبار الجرائم	93	%18,94	67	%20,24	160	%19,46
الإثارة والجنس	22	%4,48	22	%6,65	44	%5,35
أخبار لمحاكم	52	%10,59	28	%8,46	80	%9,73
حوادث المرور	71	%15,68	51	%20,24	122	%17,52
الوضعالصحي والغذائي	77	%15,68	67	%20,24	144	%17,52
الأمن البيئي	31	%6,31	22	%6,65	53	%6,45
الأمن الاقتصادي	64	%7,54	25	%6,04	89	%6,93
قوانين وإحصاءات أمنية	37	%8,96	20	%8,76	57	%8,88
تدخلات رجال الأمن	44	%8,96	29	%8,76	73	%8,88
المجموع	491	%100	331	%100	822	%100

يوضح الجدول رقم (21) توزيع عينة الدراسة حسب الموضوعات التي تشد انتباه عينة الدراسة أكثر والجنس، حيث دلت النتائج على أن:

فئة الذكور تهتم أكثر بأخبار الجرائم التي جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 18,94%، وفي المرتبة الثانية كل من حوادث المرور مع اخبار الوضع الصحي بالتساوي بنسبة 15,68%، وفي المرتبة الثالثة أخبار المحاكم بنسبة 10,59%، والمرتبة الرابعة للقوانين والإحصاءات الأمنية مع تدخلات رجال الأمن بنسبة 8,96%، ثم موضوع الأمن الاقتصادي في المرتبة الخامسة بنسبة 7,54%،

والمرتبة السادسة لموضوع الأمن البيئي بنسبة 6,31%، والسابعة لموضوع الإثارة والجنس بنسبة 4,48%.

أما الإناث فجاء كل من موضوع أخبار الجرائم والوضع الصحي وحوادث المرور في المرتبة الأولى بنسبة 20,42%، والمرتبة الثانية لموضوع أخبار المحاكم، والقوانين، والإحصائيات الأمنية، وتدخلات رجال الأمن بنسبة 8,76%، والمرتبة الثالثة لموضوع الإثارة والجنس مع الأمن البيئي بنسبة 6,65%، والمرتبة الرابعة للأمن الاقتصادي بنسبة 6,04%.

جدول رقم (22): توزيع عينة الدراسة حسب الموضوعات التي تشد عينة الدراسة أكثر والسن.

السن / المضمون	30-20		40-31		50-41		أكبر من 50		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الجرائم	71	23,75 %	58	17,63 %	11	15,94 %	20	%16,00	160
الإثارة والجنس	21	%7,02	12	%3,65	5	%7,25	6	%4,80	44
أخبار المحاكم	22	%7,36	40	12,16 %	7	10,14 %	11	%8,80	80
حوادث المرور	45	15,05 %	51	15,50 %	8	11,59 %	18	%14,40	122
الوضع الصحيوالغذائي	53	17,73 %	56	17,02 %	14	20,29 %	21	%16,80	144
الأمن البيئي	18	%6,02	21	%6,38	4	%5,80	10	%8,00	53
الأمن الاقتصادي	23	%7,69	39	11,85	10	14,49	17	%13,60	89

			%		%				
قوانين وإحصاءات أمنية	14	%4,68	26	%7,90	6	%8,70	11	%8,80	57
تدخلات رجال الأمن	32	10,70 %	26	%7,90	4	%5,80	11	%8,80	73
المجموع	299	%100	329	%100	69	%100	125	%100	822

يوضح الجدول رقم (22) توزيع عينة الدراسة حسب الموضوعات التي تشد الاهتمام أكثر والسن، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

جاء في المرتبة الأولى لدى الفئة السنية من **20-30 سنة** أخبار الجرائم في المرتبة الأولى بنسبة **23,75%**، وفي المرتبة الثانية موضوع الوضع **الصحي والغذائي بنسبة 17,73%**، **والمرتبة الثالثة لموضوع حوادث المرور** بنسبة **15,05%**، **والمرتبة الرابعة تدخلات رجال الأمن** بنسبة **10,70%**، **والمرتبة الخامسة لموضوع الأمن الاقتصادي** بنسبة **7,69%**، ثم أخبار المحاكم في المرتبة السادسة بنسبة**7,36%**، **والمرتبة السابعة لموضوع الإثارة والجنس** بنسبة **7,02%**، **والمرتبة الثامنة للأمن البيئي** بنسبة **6,02%**، وأخيرا القوانين بنسبة **4,68%**.

وفي فئة **31-40 سنة؛** جاءت أخبار الجرائم في المرتبة الأولى بنسبة **17,63%**، **والمرتبة الثانية للوضع الصحي والغذائي** بنسبة **17,02%**، **والمرتبة الثالثة لحوادث المرور** بنسبة **15,50%**، **يليها موضوع أخبار المحاكم** في المرتبة الرابعة بنسبة**12,16%**،**والمرتبة الخامسة للأمن الاقتصادي** بنسبة **11,85%**،ثم المرتبة السادسة بالتساوي للقوانين، **وتدخلات رجال الأمن** بنسبة **7,90%**، ثم المرتبة السابعة **لموضوع الأمن البيئي 6,38%**، **والثامنةلأخبار الإثارة والجنس** بنسبة **3,65%**.

وفي فئة **41-50 سنة احتل الوضع الصحي والغذائي** المرتبة الأولى بنسبة **20,29%**، ثم أخبار **الجرائم** في المرتبة الثانية بنسبة **15,94%**، **و** المرتبة الثالثة **للأمن الاقتصادي** بنسبة **14.94%**، **والمرتبة الرابعة لحوادث المرور** بنسبة **11,59%**،ثم المرتبة الخامسة**لموضوع أخبار المحاكم** بنسبة

10,14%، والمرتبة السادسة للقوانين بنسبة 8,70%، والمرتبة السابعة للإثارة والجنس بنسبة 7,25%، ثم المرتبة الأخيرة لتدخلات رجال الأمن مع موضوع الأمن البيئي بنسبة 5,80%.

أما فئة أكثر من 50 سنة فوافق ترتيبها الأول الفئة السنية السابقة وجاء موضوع الوضع الصحي والغذائي في المرتبة الأولى بنسبة 16,80%، وعادت المرتبة الثانية لموضوع لأخبار الجرائم بنسبة 16,00%، والمرتبة الثالثة لحوادث المرور بنسبة 14,40%، ثم الأمن الاقتصادي في المرتبة الرابعة بنسبة 13,60%، يليه في المرتبة الخامسة موضوعات أخبار المحاكم، والقوانين، وتدخلات رجال الأمن بنسبة 8,80%، ثم في المرتبة السادسة الأمن البيئي بنسبة 8,00%، وأخيرا موضوع الإثارة والجنس بنسبة 4,80%.

ويلاحظ على عينة الدراسة أن الفئات السنية أقل من 40سنة تفضل موضوعات الجرائم بالدرجة الأولى، فيما تفضل عينة الدراسة التي يزيد سنها عن 41 سنة فتفضل الموضوعات المتعلقة بالوضع الصحي والغذائي ثم أخبار الجرائم بدرجة ثانية. والملاحظ كذلك أخبار الإثارة والجنس احتلت المراتب الأخيرة لدى جميع الفئات السنية حسب عينة الدراسة.

جدول رقم (23): توزيع عينة الدراسة حسب الموضوعات التي تشد عينة الدراسة أكثر والمستوى التعليمي.

المستوى / المضمون	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الجرائم	2	%28,57	6	%16,22	24	%16,00	128	%20,38	160
الإثارة والجنس	1	%14,29	2	%5,41	7	%4,67	34	%5,41	44
أخبار المحاكم	1	%14,29	2	%5,41	15	%10,00	62	%9,87	80
حوادث المرور	1	%14,29	5	%13,51	25	%16,67	91	%14,49	122
الوضع الصحي والغذائي	1	%14,29	8	%21,62	26	%17,33	109	%17,36	144
الأمن البيئي	0	%0	3	%8,11	12	%8,00	38	%6,05	53

الأمن الاقتصادي	0	%0	4	%0,00	16	%0,00	69	%0,00	89
قوانين وإحصاءات أمنية	0	%0	2	%5,41	12	%8,00	43	%6,85	57
تدخلات رجال الأمن	1	%14,29	5	%13,51	13	%8,67	54	%8,60	73
المجموع	7	%100	37	%100	150	%100	628	%100	822

يوضح الجدول رقم (23) توزيع عينة الدراسة حسب الموضوعات التي تشد الاهتمام أكثر والمستوى التعليمي، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

أخبار الجرائم في المرتبة الأولى لدى أصحاب المستوى الابتدائي بنسبة 28,57%، وفي المرتبة الثانية بقية **الموضوعات بنسبة** 14,29%، **ماعدا أخبار الأمن البيئي** والاقتصادي والقوانين التي لم **تحظ** باهتمام هذه الفئة.

وجاء في المرتبة الأولى لدى أصحاب المستوى المتوسط أخبار الوضع الصحي والغذائي بنسبة 21,62%، ثم أخبار الجرائم في المرتبة **الثانية بنسبة** 16,22%، **والمرتبة الثالثة لحوادث المرور مع تدخلات رجال الأمنبنسبة**13,51%، ثم المرتبة الرابعة للأمن البيئي بنسبة 8,11%، **والمرتبة الخامسة لكل من الإثارة والجنس مع أخبار المحاكم والقوانين بنسبة متساوية قدرت بـ** 5,41%.

كما جاءت أخبار الوضع الصحي، والغذائي في المرتبة الأولى لدى أصحاب المستوى الثانوي بنسبة 17,33%، **والمرتبة الثانية لحوادث المرور بنسبة**17,67%، ثم المرتبة الثالثة لموضوع الجرائم بنسبة 16%، ثم الرابعة لأخبار **المحاكم بنسبة** 10%، **تليها تدخلات رجال الأمن بنسبة** 8,67%في المرتبة الخامسة، ثم في المرتبة السادسة القوانين مع الأمن البيئي بنسبة 8%، وأخيرا **أخبار الإثارة والجنس بنسبة** 4,67%.

أما أصحاب المستوى الجامعي، فجاء في المرتبة الأولى موضوع أخبار الجرائم بنسبة 20,38%، **والمرتبة الثانية لموضوع الوضع الصحي والغذائي بنسبة** 17,36%، ثم حوادث المرور بنسبة 14,49% في المرتبة الثالثة، والمرتبة الرابعة لأخبار المحاكم بنسبة 9,87%، ثم المرتبة الخامسة

لموضوع تدخلات الأجهزة الأمنية بنسبة 8,60%، ثم القوانين في المرتبة السادسة بنسبة 6,85%، والمرتبة السابعة للأمن البيئي بنسبة 6,05%، وأخيرا أخبار الإثارة والجنس بنسبة 5,41%.

جدول رقم (24):توزيع عينة الدراسة حسب وسائل الحصول على الموضوعات الأمنية والجنس.

الجنس / الوسائل	ذكور		إناث		المجموع	النسبة
	ك	%	ك	%		
صحافة	150	34,56%	81	31,52%	231	33,43%
إذاعة	50	11,52%	44	17,12%	94	13,60%
تلفزيون	128	29,49%	79	30,74%	207	29,96%
أنترنت	106	24,42%	53	20,62%	159	23,01%
المجموع	434	100%	257	100%	691	100%

يوضح الجدول رقم (24) توزيع عينة الدراسة حسب وسائل الحصول على الموضوعات الأمنية والجنس، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

تحصل عينة الدراسة من الذكور على الموضوعات الأمنية من الصحافة المكتوبة التي جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 34,56%، وجاء التلفزيون في المرتبة الثانية بنسبة 29,49%، والمرتبة الثالثة للأنترنت بنسبة 24,42%، وجاءت الإذاعة في المرتبة الرابعة بنسبة 11,52%.

ولدى الإناث جاء اختيار الصحافة المكتوبة في المرتبة الأولى بنسبة 31,52%، والمرتبة الثانية عادت للتلفزيون بنسبة 30,74%، والمرتبة الثالثة للأنترنت بنسبة 20,62%، والمرتبة الرابعة للإذاعة بـ 17,12%.

ويلاحظ على نتائج الدراسة أن أولويات الذكور في الحصول على المعلومات الأمنية تتفق مع أولويات الإناث، حيث يعتمدون على الصحافة المكتوبة بالدرجة الأولى ثم التلفزيون ثم الإنترنت وأخيرا الإذاعة التي تأتي في آخر اهتماماتهم.

ولعل ذلك يعود إلى أن غالبية عينة الدراسة تقضي غالب وقتها في العمل، وخلال اليوم يطالع الأفرادالصحف في أوقات فراغهم ، حيث تسمح لهم هذه الوسيلة حرية الاطلاع على الأخبار في أي وقت وفي أي مكان، ثم متابعة التلفزيون خلال الفترة المسائية، لاستكمال تتبع الموضوعات بالصوت والصورة، ثم يأتي الإنترنت في الرتبة الثالثة والذي يتطلب توفر جهاز لتصفحها، سواء كمبيوتر ثابت أو محمول أو هاتف...، كم يشترط أن يكون المتصفح للإنترنت موصول بها، وهذه الوسيلة الإعلامية بالرغم من اتساع مجالات البحث والمعرفة بها، إلا أنها من الناحية المادية مكلفة للأفراد مقارنة بباقي الوسائل (الصحيفة بين (10-20 دينار)، وتأتي الإذاعة في ذيل الترتيب ربما يعود السبب كون عينة الدراسة تكتفي بسماع الراديو في السيارة فقط، أو في فترات وظروف معينة تمكن الفرد من الاستماع دون إزعاج.

وفي النهاية فإن هذه الوسائل مجتمعة تسمح للأفراد بإشباع حاجاتهم المعرفية الأمنية حول موضوع أو موضوعات معينة، كما أن هذه الوسائل هي مكملة لبعضها البعض ولا تطغى وسيلة على أخرى، أو تلغيها بالرغم من الاختلاف في زمن الاستخدام.

جدول رقم (25): توزيع عينة الدراسة حسب وسائل الحصول على الموضوعات الأمنية والسن.

السن / الوسائل	30-20		40-31		50-41		أكبر من 50		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
صحافة	85	32,08 %	88	32,47%	18	33,96%	40	39,60%	231
إذاعة	37	13,96	36	13,28%	8	15,09%	13	12,87%	94

		%							
تلفزيون	78	29,43 %	80	29,52%	16	30,19%	32	31,68%	206
إنترنت	65	24,53 %	67	24,72%	11	20,75%	16	15,84%	159
المجموع	265	100%	271	100%	53	100%	101	100%	690

يوضح الجدول رقم (25) توزيع عينة الدراسة حسب وسيلة الحصول على المعلومة الأمنية والسن، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

أن الفئة السنية ما بين 20-30 تعتمد في المرتبة الأولى على الصحافة المكتوبة بنسبة 32,08%، وفي المرتبة الثانية التلفزيون بنسبة 29,43%، وفي المرتبة الثالثة الإنترنت بـ 24,54%، والإذاعة في المرتبة الرابعة بنسبة 13,96%.

ولدى الفئة السنية من 31-40 جاءت الصحافة المكتوبة في المرتبة الأولى بنسبة 32,74%، والمرتبة الثانية للتلفزيون بنسبة 29,52%، والمرتبة الثالثة للإنترنت بـ 24,72%، والمرتبة الرابعة للإذاعة بنسبة 13,28%.

والمرتبة الأولى كذلك للصحافة المكتوبة لدى الفئة السنية من 41-50 بنسبة 33,96%، وعادت المرتبة الثانية للتلفزيون بنسبة 30,19%، والمرتبة الثالثة للإنترنت بنسبة 20,75%، والمرتبة الرابعة للإذاعة بنسبة 15,09%.

وفي فئة أكثر من 50 سنة جاء ت الصحافة في المرتبة الأولى بنسبة 39,60%، والمرتبة الثانية للتلفزيون بنسبة 31,68%، والمرتبة الثالثة للإنترنت بنسبة 15,84%، والمرتبة الرابعة للإذاعة بنسبة 12,87%.

ويلاحظ على نتائج الدراسة أن جميع الفئات السنية تفضل الصحافة المكتوبة كوسيلة أولى للحصول على المعلومات الأمنية، ثم تأتي بقية الوسائل بنفس الترتيب، وهو الترتيب التي **يتناسب مع نتائج الجدول السابق (24) سواء من حيث ارتباطه بالجنس** أو الترتيب العام.

جدول رقم (26): توزيع عينة الدراسة حسب وسائل الحصول على الموضوعات الأمنية والمستوى التعليمي.

المستوى / الوسائل	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
صحافة	3	33,33 %	15	37,50%	37	36,27 %	176	32,65%	231
إذاعة	2	22,22 %	7	17,50%	19	18,63 %	66	12,24%	94
تلفزيون	3	33,33 %	13	32,50%	25	24,51 %	165	30,61%	206
انترنت	1	11,11 %	5	12,50%	21	20,59 %	132	24,49%	159
المجموع	9	100%	40	100%	102	100%	539	100%	690

يوضح الجدول رقم (26) توزيع عينة الدراسة حسب وسيلة الحصول على المعلومة الأمنية والمستوى التعليمي، حيث دلت النتائج على أن:

أصحاب المستوى الابتدائي يفضلون كلا منالصحافة المكتوبة والتلفزيون بنفس النسبة في المرتبة الأولى بنسبة قدرت بـ 33,33%، وفي المرتبة الثانية الإذاعة بنسبة 22,22%، **والمرتبة الثالثة** للإنترنتبنسبة 11,11%.

أما أصحاب المستوى المتوسط فيحصلون على المعلومات في المرتبة الأولى من الصحافة المكتوبة بنسبة 37,50%، وفي المرتبة الثانية التلفزيون بنسبة 32,50%،وفي المرتبة الثالثة الإذاعة بنسبة 17,50%، والمرتبة الرابعة للإنترنت بنسبة 12,50%.

وأصحاب التعليم الثانوييعتمدون على الصحافة المكتوبة في المرتبة الأولى بنسبة 36,27%، والمرتبة الثانية للتلفزيون بـ 24,51%،والمرتبة الثالثةللإنترنت بنسبة20,59%، والمرتبة الرابعة للإذاعة بنسبة18,68%.

كما جاءت الصحافة المكتوبة في المرتبة الأولى بنسبة 32,65% لدى أصحاب المستوى الجامعي، والمرتبة الثانية للتلفزيون بنسبة 30.61%، والمرتبة الثالثة للإنترنت بـ24,49%، والمرتبة الرابعة للإذاعة بنسبة 12,24%.

وما يمكن ملاحظته على نتائج الجدول أن:

هناك اتفاقا لدى عينة الدراسة من الناحية العمرية، على أن الصحافة المكتوبة تأتي في المرتبة الأولى من حيث الاعتماد عليها في الحصول على المعلومات الأمنية.

كما يلاحظ على نتائج الجدول كذلك أن أصحاب المستوى المتدني (ابتدائي، متوسط) يقدمون الإذاعة على الإنترنت في الحصول على المعلومات، فيما يفضل أصحاب المستوى العالي (ثانوي،جامعي) الإنترنت على حساب الإذاعة –من حيث الترتيب-، وربما يعود الأمر إلى سهولة استخدام الإذاعة حيث يكفي تشغيل الراديو لسماع الأخبار (سواء الراديو العادي، أو راديو السيارة،أو راديو الهاتف، وحتى الراديو عبر التلفزيون) في حين هناك صعوبة لدى أصحاب المستوى الابتدائي أو المتوسط في استخدام الانترنت الذي يتطلب من ناحية القدرة على التحكم في الجهاز من الناحية التقنية، ومن ناحية امتلاك اللغة ومعرفة مواقع ومحركات البحث التي تؤدي إلى المعلومات، وهو الأمر الذي لا يخفى على أصحاب المستوى الثانوي أو الجامعي، خاصة في عصر التكنولوجيا ومجتمع المعلومات، حيث أصبح التلاميذ الآن في الثانوية، يملكون ويتحكمون وبسهولة في أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة من حواسيب محمولة وهواتف وipad...

جدول رقم (27): توزيع عينة الدراسة حسبالشعور بالحاجة للموضوعات الأمنية المنشورة والجنس.

الجنس / الشعور	ذكور		إناث		المجموع	النسبة
	ك	%	ك	%		
دائما	26	13,33%	23	21,90%	49	16,33%
أحيانا	138	70,77%	73	69,52%	211	70,33%
أبدا	31	15,90%	9	8,57%	40	13,33%
المجموع	195	100%	105	100%	300	100%

يوضح الجدول رقم (27) توزيع عينة الدراسة حسب الشعور بالحاجة للموضوعات الأمنية والجنس، حيث:

عينة الدراسة بأنها بحاجة إلى الموضوعات الأمنية أحيانا في المرتبة الأولى بنسبة 70,33%، ثم في المرتبة الثانية اختيار دائما بنسبة 16,33%، والمرتبة الثالثة لاختيار أبدا بنسبة 13,33%.

وجاء التوزيع لدى الذكور لاختيار أحيانا في المرتبة الأولى بنسبة 70,77%، والمرتبة الثانية لاختيار أبدا في المرتبة الثانية بنسبة 15,90%، والمرتبة الثالثة لاختيار دائما بنسبة 13,33%.

وبالنسبة للإناث جاء اختيار أحيانا في المرتبة الأولى بنسبة 69,52%، والمرتبة الثانية لاختيار دائما بنسبة 21,90%، والمرتبة الثالثة لاختيار أبدا بنسبة 8,57%.

ويمكن القول من خلال هذه النتائج أن ترتيب اختيارات العينة حسب الجنس جاءت متوافقة مع النتائج العامة في اختيار الحاجة للموضوعات الأمنية، واختلف الترتيب في الاختيارين الثاني والثالث، والذي نستنتج منه أن الإناث أكثر حاجة لمعرفة ما يجري في مجال الوضع الأمني حيث كانت غالبية الإجابات لديهنبين أحيانا ودائما. ويعود ذلك إلى التركيبة النفسية للإناث بخلاف الرجال حيث يشعرن بأنهن بحاجة إلى عنصر الأمن باستمرار.

جدول رقم (28): توزيع عينة الدراسة حسبالشعور بالحاجة للموضوعات الأمنية المنشورة والسن.

السن / الشعور	30-20		40-31		50-41		أكبر من 50		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
دائما	18	15,65 %	14	11,86 %	3	13,04 %	14	31,82%	49
أحيانا	80	69,57 %	92	77,97 %	16	69,57 %	23	52,27%	211
أبدا	17	14,78 %	12	10,17 %	4	17,39 %	7	15,91%	40
المجموع	115	100%	118	100%	23	100%	44	100 %	300

يوضح الجدول رقم (28) توزيع عينة الدراسة حسب الشعور بالحاجة للموضوعات الأمنية والسن،حيث دلت النتائج على أن:

الفئة العمرية من 20-30 سنة جاء فيها اختيار أحيانا في المرتبة الأولى بنسبة 69,57%، والمرتبة الثانية لاختيار دائما بنسبة 15,65%، والمرتبة الثالثة لاختيار أبدا بنسبة 14,78%.

وجاء اختيار أحيانا لدى الفئة العمرية من 31-40 بسنة بنسبة 11,86%، والمرتبة الثانية لاختيار دائما بنسبة 11,86%، والمرتبة الثالثة لاختيار أبدا بنسبة 10,17%.

والفئة العمرية من 41-50 سنة جاء فيها اختيار أحيانا في المرتبة الأولى بنسبة 69,57%، والمرتبة الثانية لاختيار أبدا بنسبة 17,39%، والمرتبة الثالثة لاختيار دائما بنسبة 11,86%.

وجاء اختيار أحياناًفي المرتبة الأولى كذلك **عند فئة أكثر من 50 سنة بنسبة 52,27%، والمرتبة الثانية لاختيار دائما بنسبة 31,82%، والمرتبة الثالثة لاختيار أبدا بنسبة 15,91%.**

من خلال النتائج يتضح أن عينة الدراسة تتفق على اختلاف أعمارها على نفس الترتيب تقريبا في **تحديد حاجاتها للموضوعات الأمنية**، والتي اتفقت مع نتائج الجدول السابق،سواء الترتيب **العام أو** الترتيب حسب الجنس، **ماعدا الفئة العمرية من 41-59** التي جاء فيها ترتيب أبدا ثانيا على حساب دائما في المرتبة الثالثة.

جدول رقم (29): توزيع عينة الدراسة حسبالشعور بالحاجة للموضوعات الأمنية المنشورة والمستوى التعليمي.

المستوى / الشعور	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
دائما	2	50%	2	9,52%	11	24,44%	34	14,78%	49
أحيانا	2	50%	15	71,43%	26	57,78%	168	73,04%	211
أبدا	0	0%	4	19,05%	8	17,78%	28	12,17%	40
المجموع	4	%100	21	%100	45	%100	230	%100	300

يوضح الجدول رقم (29) توزيع عينة الدراسة حسب الشعور بالحاجة للموضوعات الأمنية المنشورة والمستوى التعليمي، حيث دلت النتائج على أن:

أصحاب المستوى الابتدائي بحاجة إلى الموضوعات الأمنية بشكل كبير، حيث عبروا عن رأيهم هذا عند اكتفائهم بالإجابة على اختيارين فقط بالتساوي هما اختيار أحيانا واختيار **دائما بنسبة مئوية بلغت 50%** لكل اختيار، في حين لم يحقق اختيار أبدا أي نسبة.

وبالنسبة لأصحاب التعليم المتوسط فغالب إجاباتهم تركزت حول الإجابة على اختيار أحيانا الذي جاء في المرتبة الأولى بنسبة **71,43%، وعادت المرتبة الثانية لاختيار ابدا بنسبة 19,05%، والمرتبة الثالثة لاختيار دائما بنسبة 9,52%**

باب المستوى الثانوي فقد توزعت إجاباتهم بشكل كبير على اختياري أحيانا ودائما في المرتبتين الأولى والثانية على التوالي بنسبة 57,78%، و24,44%، والمرتبة الثالثة عادت لاختيار أبدا بنسبة 17,78%.

وجاء اختيار أحيانا في المرتبة الأولى لدى أصحاب المستوى الجامعي بنسبة كبيرة بلغت 73,04%، والمرتبة الثانية لاختيار دائما بنسبة 14,78%، والمرتبة الثالثة لاختيار أبدا بنسبة 12,17%.

ومن خلال النتائج الجدولية يتضح أن هناك اتفاق بين عينة الدراسة على اختلاف مستوياتها التعليمية بالحاجة للموضوعات الأمنية "أحيانا"، والذي جاء في المرتبة الأولى، وهو أمر منطقي كونها ليست بحاجة إلى الموضوعات الأمنية فقط بل بحاجة إلى كل ما ينشر على صفحات الجرائد من موضوعات أخرى سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو رياضية، ومن بينها الأمنية، فيما اختلف الترتيب في الاختيارين المتبقيين ""دائما" و"أبدا" عند أصحاب المستوى المتوسط مقارنة بباقي المستويات.

الجنس	ذكور		إناث		ذكور		إناث		المجموع	النسبة
حاجات ودوافع التعرض	درجة قليلة		درجة قليلة		درجة كبير		درجة كبيرة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
لأنها أصبحت عادة بالنسبة لي	120	%10,11	54	%9,38	37	%2,64	23	%2,89	60	%5,91
أفضل قراءتها بدلا من إضاعة الوقت في ما لا يفيد	80	%6,74	43	%7,47	71	%5,06	42	%5,28	113	%5,96
تحقيق الذات والظهور بمظهر المثقف	95	%8,00	41	%7,12	47	%3,35	37	%4,65	84	%5,55
تساعدني على تصحيح علاقتي بالمحيط	66	%5,56	31	%5,38	93	%6,62	50	%6,29	143	%6,03
تعطيني شعور بالراحة النفسية	92	%7,75	48	%8,33	56	%3,99	30	%3,77	86	%5,71
حب الاستطلاع والفضول	59	%4,97	19	%3,30	110	%7,83	70	%8,81	180	%6,51
تزودني بمعلومات جديدة هن الموضوعات والأحداث الأمنية	35	%2,95	22	%3,82	137	%9,76	69	%8,68	206	%6,64
الوصول إلى فهم معقول لتفسير ما يجري من أحداث أمنية	56	%6,91	30	%6,42	120	%5,34	59	%6,04	179	%6,11
تعلم سلوكيات جديدة	82	%6,91	37	%6,42	75	%5,34	48	%6,04	123	%6,11
التعرف على الأحكام القضائية تجاه المجرمين	76	%6,40	34	%5,90	84	%5,98	53	%6,67	137	%6,24

تنمية الوعي بما يدور حولي من أحداث أمنية	54	%4,55	26	%4,51	80	117	%8,33	70	%8,81	187	267	%6,74
معرفة مدى فاعلية الجهود التي تقوم بها أجهزة الدولة	78	%6,57	51	%8,85	129	85	%6,05	38	%4,78	123	252	%6,36
الرفع من الحس الأمني لدي،بمعرفة الطرق التي توجهني لكيفية الإسهام في تحقيق الأمن	86	%7,25	47	%8,16	133	73	%5,20	38	%4,78	111	244	%6,16
ترشدني بأساليب تضمن عدم تورطي في الجرائم أوالوقوع فريسة لها ومكافحة الأخطار الأمنية	68	%5,73	29	%5,03	97	98	%6,98	55	%6,92	153	250	%6,31
تبصرني بأساليب الوقاية ومكافحة الأخطار الأمنية	66	%5,56	28	%4.68	94	103	%7,33	58	%7,29	161	255	%96,96
تساعدني على تكوين آراء حول القضايا الأمنية	74	%6,23	36	%6,25	110	98	%6,98	55	%6,92	153	263	%6,64
المجموع	1187	%100	576	%100	1762	1404	%100	795	%100	2199	3961	%100

جدول رقم 30يوضح توزيع عينة الدراسة حسب حاجات ودوافع استخدام الموضوعات الأمنية والجنس.

يوضح الجدول رقم 30 توزيع عينة الدراسة حسب حاجات ودوافع استخدام الموضوعات الأمنية والجنس، حيث تعرف الحاجة حسب المختصين بأنها:" افتقار إلى شيء ما إذا وجد حقق الإشباع، والرضا، والارتياح للكائن الحي، والحاجة شيء ضروري...وتتوقف كثير من خصائص الشخصية على حاجات الفرد، ومدى إشباع هذه الحاجات."

كما تختلف الحاجات التي يمكن إشباعها من شخص لآخر، ذلك أن الناس لديهم اتجاهات واهتمامات مختلفة، لذلك فهم يقومون باستخدامات مختلفة لوسائل الإعلام، ويحققون إشباعات مختلفة. وقد صنف الباحثون حاجات جمهور وسائل الإعلام إلى خمسة أنواع يبحث الجمهور على إشباعها أو بعضها، طبقا لمتطلباته من وسائل الإعلام، وهي حاجات معرفية، وعاطفية، وحاجات التوحد الشخصي، والتوحد الاجتماعي، وحاجات الهروب. [1]

ومن منطلق هذه الأنواع وغيرها، تم تحديد وعرض مجموعة من الدوافع والحاجات في مجال موضوع سة على مجموعة من الأفراد على اختلاف متغيراتهم الديمغرافية (السن، الجنس، المستوى التعليمي) لمحاولة معرفتها، ولا بأس أن نوضح في هذا السياق العلاقة بين الدوافع والحاجات، فالحاجات غالبا ما تسبق الدوافع، فالحاجة تنشأ من الشعور بالنقص أو الحرمان من شيء ما لدى أفراد الجمهور مما يؤدي إلى التأثير في القوى الداخلية لدى الفرد (الدوافع) بغرض إشباع هذه الحاجة.[2] و قد جاءت النتائج حسب الجنس على النحو التالي:

بالنسبة للذكور جاء ترتيب اختيارات العينة حسب تقدير "بدرجة قليلة" كالآتي:

في المرتبة الأولى جاء اختيار لأنها أصبحت عادة بالنسبة لي" بنسبة 10,11%، والمرتبة الثانية لاختيار "أفضل قراءتها.." بنسبة 8%، والمرتبة الثالثة بنسبة 7,75% لاختيار " تعطيني الشعور بالراحة..." ، ثم " الرفع من الحس الأمني..."في المرتبة الرابعة بنسبة 7,25%، ثم المرتبة الخامسة لاختيار كل من "الوصول إلى فهم معقول..." و"تعلم سلوكيات جديدة" بنسبة 6.91%، ثم اختيار " أفضل قراءتهابدلا من..." في المرتبة السادسة بنسبة 6,74%، وفي المرتبة السابعة اختيار"

[1] محمد فضل الحديد، **نظريات الإعلام–اتجاهات حديثة في دراسة الجمهور والرأي العام–**، القاهرة،2006 ص31.

[2] عاطف عدلي العبد-نهى عدلي العبد،**نظريات الإعلام وتطبيقاتها العربية**، دار الفكر العربي، القاهرة،2011، ص297.

معرفة مدى فاعلية الجهود..." بنسبة 6,57%، ثم اختيار " التعرف على الأحكام القضائية..." في المرتبة الثامنة بنسبة 6,40%، في المرتبة التاسعة بنسبة 6,23% لاختيار "تساعدني على تكوين آراء..."، وبنسبة 5,73% لاختيار "ترشدي بأساليب عدم تورطي..." في المرتبة العاشرة، والمرتبة الحادية عشر لكل من اختيار "تساعدني على تصحيح علاقاتي.." واختيار "تبصرني بأساليب الوقاية..." بنسبة 5,56%،وفي المرتبة الثانية عشرة لاختيار "حب الاستطلاع والفضول" بنسبة 4,97%، فيما جاءت باقي الاختيارات في المراتب الأخيرة بنسب أقل من 5%.

أما بالنسبة للإناث جاء ترتيب اختيارات العينة حسب تقدير "بدرجة قليلة" على النحو التالي:

جاء في المرتبة الأولى اختيار "لأنها أصبحت عادة بالنسبة لي" بنسبة 9,38%، وفي المرتبة الثانية اختيار " معرفة مدى فاعلية الجهود..." بنسبة 8,85%، والمرتبة الثالثة لاختيار " تعطيني الشعور بالراحة.."." بنسبة 8,33%، والمرتبة الرابعة لاختيار " الرفع من الحس الأمني..." بنسبة 8,16%، والمرتبة الخامسة لاختيار " أفضل قراءتها..." بنسبة 7,47%، ثم المرتبة السادسة لاختيار "تحقيق الذات..." بنسبة 7,12%، والمرتبة السابعة لاختياري "الوصول إلى فهم..." و"تعلم سلوكيات جديدة" بنسبة 6,42%، ثم المرتبة الثامنة لاختيار "تساعدني على تكوين آراء..." بنسبة 6,25%، والمرتبة التاسعة لاختيار " التعرف على الأحكام القضائية..." بنسبة 5,90%، ثم المرتبة العاشرة لاختيار "تساعدني على تصحيح علاقاتي.." بنسبة 5,38%، والحادية عشرة لاختيار "ترشدي بأساليب عدم تورطي..." بنسبة 5,03%، والمرتبة الثانية عشرة لاختيار "تبصرني بأساليب الوقاية..." بنسبة 4,68%، والمرتبة الثالثة عشرة لاختيار " تنمية الوعي بما يدور حول..." بنسبة 4.51% ، والمرتبة الرابعة عشرة "تزودني بمعلومات جديدة..."بنسبة 3,82%، والمرتبة الأخيرة لاختيار "حب الاستطلاع والفضول" بنسبة 3,30%.

وحسب تقدير "بدرجة كبيرة" بالنسبة للذكور جاء ترتيب اختيارات العينة على النحو التالي:

في المرتبة الأولى جاء اختيار" تزودني بمعلومات جديدة..." بنسبة 9,76%، والمرتبة الثانية لاختيار" تنمية الوعي بما يدور حول..." بنسبة 8,33%، والمرتبة الثالثة لاختيار "حب الاستطلاع

والفضول" بنسبة 7,83%، والمرتبة الرابعة لاختيار "تبصرني بأساليب الوقاية..." بنسبة 7,33%، ثم المرتبة الخامسة لكل من اختيار "تساعدني على تكوين آراء..." و"ترشدي بأساليب عدم تورطي..." بنسبة 6,98%، والمرتبة السادسة لاختيار "تساعدني على تصحيح علاقاتي.." بنسبة 6,62%،ثم اختيار " معرفة مدى فاعلية الجهود..." بنسبة 6,05%، وعادت المرتبة السابعة لاختيار " التعرف على الأحكام القضائية..." بنسبة 5,98%، والمرتبة الثامنة لاختيار كل من "الوصول إلى فهم معقول..." و"تعلم سلوكيات جديدة" بنفس النسبة 5,34%، ثم المرتبة التاسعة لـ " الرفع من الحس الأمني..." بنسبة 5,20%، ثم اختيار " أفضل قراءتها..." في المرتبة العاشرة بنسبة 5,06%، وفي المرتبة الحادية عشرة اختيار " تعطيني الشعور بالراحة..." بنسبة 3,99%، والمرتبة الثانية عشرة لـ "تحقيق الذات..." بنسبة 3,35%، والمرتبة الأخيرة لاختيار "لأنها أصبحت عادة بالنسبة لي" بنسبة 2,64%.

وحسب تقدير "بدرجة كبيرة" بالنسبة للإناث جاءت ترتيب اختيارات العينة على النحو التالي:

جاء في المرتبة الأولى كل من اختياري " تنمية الوعي بما يدور حول..." وحب الاستطلاع والفضول" بنسبة 8,81%، والمرتبة الثانية لاختيار"تزودني بمعلومات جديدة..." بنسبة 8,68%، والمرتبة الثالثة لاختيار "تبصرني بأساليب الوقاية..." بنسبة 7,29%، والمرتبة الرابعة لـ "تساعدني على تكوين آراء..." مع اختيار " ترشدي بأساليب عدم تورطي..." بنسبة 6,92%، والمرتبة الخامسة لاختيار" التعرف على الأحكام القضائية..." بنسبة 6,67%، ثم في المرتبة السادسة اختيار "تساعدني على تصحيح علاقاتي.." بنسبة 6,29%، والمرتبة السابعة بالتساوي لكل من اختياري "الوصول إلى فهم معقول..." مع "تعلم سلوكيات جديدة" بنسبة 6,04%، ثم المرتبة الثامنة لاختيار " أفضل قراءتها..." بنسبة 5,28%، وجاءت المرتبة التاسعة لاختيار كل من " معرفة مدى فاعلية الجهود..." و" الرفع من الحس الأمني..." بنسبة متساوية قدرت بـ 4,78%، والمرتبة العاشرة لاختيار "تحقيق الذات..." بنسبة 4.65%، ثم اختيار " تعطيني الشعور بالراحة..." في المرتبة الحادية عشرة بنسبة 3,77%،والمرتبة الأخيرة لـ "لأنها أصبحت عادة بالنسبة لي" بنسبة 2,89%.

وما يمكن استنتاجه من خلال عرض النتائج السابقة:

أن عينة الدراسة تتوافق باختلاف الجنس في دوافع وحاجات استخدامها، حيث أبرزت أن القراء على درجة من الوعي لما يقرأونه من موضوعات أمنية، إذ جاءت الاختيارات التي تتعلق بأمور نفسية كتحقيق العادة والظهور بمظهر المثقف...في ذيل اهتماماتهم، وعبروا عن حاجتهم لقراءة الموضوعات الأمنية لتحقيق أمور تتطابق مع أهداف الإعلام الأمني من حيث التزود بالمعلومات الأمنية، وتنمية الوعي الأمني، والرفع من الحس الأمني، ومعرفة أساليب الوقاية من الجريمة، مدفوعين بذلك بحب الاستطلاع والفضول لمثل هذه الموضوعات.

وهو دليل كذلك على أن جمهور القراء "جمهور نشط" وذكي وليس "سلبي" كما ترى بعض النظريات الإعلامية، فهو على وعي بما يطلع عليه وما يريده من وسائل الإعلام.

جدول رقم 31
يوضح توزيع عينة الدراسة حسب حاجات ودوافع استخدام

السن	30-20	40-31	50-41	أكثر من 50

الموضوعات الأمنية والسن.

	درجة قليلة		درجة كبيرة		مج	درجة قليلة		درجة كبيرة		مج	درجة قليلة		درجة كبيرة		مج
	ك	%	ك	%		ك	%	ك	%		ك	%	ك	%	
لأنها أصبحت عادة بالنسبة لي	76	%10,08	22	%2,43	98	72	%9,80	21	%2,61	93	11	%9,40	4	%2,56	15	15	%9,62	13	%3,89	28
أفضل قراءتها بدلا من إضاعة الوقت في ما لا يفيد	46	%6,10	55	%6,08	101	56	%7,62	39	%4,84	95	8	%6,84	6	%3,85	14	13	%8,33	13	%3,89	26
تحقيق الذات والظهور بمظهر المثقف	55	%7,29	43	%4,76	98	62	%8,44	23	%2,85	85	7	%5,98	6	%3,85	13	12	%7,69	12	%3,59	24
تساعدني على تصحيح علاقتي بالمحيط	45	%5,97	58	%6,42	103	33	%4,49	57	%7,07	98	10	%8,55	7	%4,49	17	8	%5,13	21	%6,29	29
تعطيني شعور بالراحة النفسية	63	%8,36	35	%3,87	98	57	%7,76	32	%3,97	89	8	%6,84	6	%3,85	14	12	%7,69	14	%4,19	25
حب الاستطلاع والفضول	24	%3,18	83	%9,18	107	44	%5,99	55	%6,82	99	3	%2,56	13	%8,33	16	7	%4,49	29	%8,68	36
تزودني بمعلومات جديدة هن الموضوعات والأحداث الأمنية	31	%4,11	74	%8,19	105	17	%2,31	88	%10,92	105	4	%3,42	14	%8,97	18	5	%3,21	30	%8,98	35
الوصول إلى فهم معقول لتفسير ما يجري من أحداث أمنية	43	%6,90	59	%5,86	102	32	%6,12	76	%5,71	108	6	%8,55	14	%5,13	20	5	%7,69	30	%4,79	35
تعلم سلوكيات جديدة	52	%6,90	53	%5,86	105	45	%6,12	46	%5,71	91	10	%8,55	8	%5,13	18	12	%7,69	16	%4,79	28
التعرف على الأحكام القضائية تجاه المجرمين	48	%6,37	58	%6,42	106	47	%6,39	50	%6,20	97	6	%5,13	10	%6,41	16	9	%5,77	19	%5,69	28
تنمية الوعي بما يدور حولي من أحداث أمنية	31	%4,11	78	%8,63	109	34	%4,63	68	%8,44	102	6	%5,13	16	%10,26	22	9	%5,77	25	%7,49	34
معرفة مدى فاعلية الجهود التي تقوم بها اجهزة الدولة	56	%7,43	51	%5,64	107	55	%7,48	44	%5,46	99	7	%5,98	11	%7,05	18	11	%7,05	17	%5,09	28
الرفع من الحس الأمني لدي،بمعرفة الطرق التي توجهني لكيفية الإسهام في تحقيق الأمن	63	%8,36	40	%4,42	103	48	%6,53	46	%5,71	94	9	%7,69	8	%5,13	17	13	%8,33	17	%5,09	30

ترشدني بأساليب تضمن عدم تورطي في الجرائم أوالوقوع فريسة لها ومكافحة الأخطار الأمنية	36	%4,77	69	%7,63	105	44	%5,99	53	%6,58	97	8	%6,84	9	%5,77	17	9	%5,77	22	%6,59	31
تبصرني بأساليب الوقاية ومكافحة الأخطار الأمنية	39	%84,78	66	%110,00	105	41	%85,42	57	%111,76	98	5	%55,56	13	%118,18	18	9	%128,57	25	%80,65	34
تساعدني على تكوين آراء حول القضايا الأمنية	46	%6,10	60	%6,64	106	48	%6,53	51	%6,33	99	9	%7,69	11	%7,05	20	7	%4,49	31	%9,28	38
المجموع	754	%100	904	%100	1658	735	%100	806	%100	1549	117	%100	156	%100	273	156	%100	334	%100	490

يوضح الجدول رقم 31 توزيع عينة الدراسة حسب حاجات ودوافع استخدام الموضوعات الأمنية والسن، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

1-عند الفئة العمرية من 20-30 سنة:

أ-**حسب تقدير بدرجة قليلة**، جاء في المرتبة الأولى اختيار « نها أصبحت عادة ..." بنسبة 10,08%، وفي المرتبة الثانية كل من اختيار " تعطيني الشعور بالراحة..." مع اختيار " الرفع من الحس الأمني..." بنسبة 8,36%، **والمرتبة الثالثة لاختيار " معرفة مدى فاعلية الجهود..." بنسبة 7.43%، والمرتبة الخامسة لاختيار "تحقيق الذات..." بنسبة 7,29%، والمرتبة السادسة لاختيار** "الوصول إلى فهم معقول..." **مع اختيار " تعلم سلوكيات جديدة" بنسبة متساوية قدرت ب 6.90%، والمرتبة السابعة لاختيار " التعرف على الأحكام القضائية..." بنسبة 6,37%**، ثم اختيار "تساعدني على تكوين آراء..." مع اختيار " أفضل قراءتها..." في المرتبة الثامنة بنسبة 6,10%، **والمرتبة التاسعة لاختيار** "تساعدني على تصحيح علاقاتي.." بنسبة 5,97%، **والمرتبة** العاشرة لاختيار "تبصرني بأساليب الوقاية..." بنسبة 5,17%، ثم المرتبة الحادية عشر بنسبة 4,77%، لاختيار " ترشدي بأساليب عدم تورطي..."، ثم اختياري " تنمية الوعي بما يدور حولي..." مع "تزودني بمعلومات جديدة..." في المرتبة الثاني عشر بنسبة 4,11%، وأخيرا اختيار **"حب الاستطلاع والفضول" بنسبة 3,18%.**

ب- **أما حسب تقدير بدرجة كبيرة، فجاء اختيار"حب الاستطلاع والفضول" بنسبة**9,18%، والمرتبة الثانية جاءت لاختيار" تنمية الوعي بما يدور حولي..." بنسبة 8,63%، **والمرتبة الثالثة** لاختيار "تزودني بمعلومات جديدة..." بنسبة 8,19%، **والمرتبة الرابعة لاختيار "ترشدي بأساليب عدم تورطي..." بنسبة 7,63%**، ثم في المرتبة الخامسة اختيار "تبصرني بأساليب الوقاية..." بنسبة 7,30%، والمرتبة السادسة لاختيار "تساعدني على تكوين آراء..." **بنسبة 6,64%**، ثم اختيار "تساعدني على تصحيح علاقاتي.." مع اختيار "التعرف على الأحكام القضائية..." في المرتبة **السابعة بنسبة 6,42%، والمرتبة الثامنة لاختيار " أفضل قراءتها..." بنسبة 6,08%، والمرتبة** التاسعة لاختيار "الوصول إلى فهم معقول..." مع اختيار " تعلم **سلوكيات جديدة" بنسبة متساوية هي 5,86%، والتاسعة لاختيار" معرفة مدى فاعلية الجهود..." بنسبة 5,64%، والمرتبة العاشرة لاختيار "تحقيق الذات..." بنسبة 4,76%**، يليها اختيار " الرفع من الحس الأمني..." في المرتبة

الحادية عشر بنسبة 4,42%، ثم في المرتبة الثانية عشر جاء اختيار " تعطيني الشعور بالراحة..." بنسبة 3,87%، والمرتبة الأخيرة لاختيار "لأنها أصبحت عادة..." بنسبة ضئيلة بلغت 2,43%.

2-عند الفئة العمرية من 31-40:

أ-**حسب تقدير بدرجة قليلة**، جاء في المرتبة الأولى اختيار "لأنها أصبحت عادة..." **بنسبة 9,90%، والمرتبة الثانية لاختيار "تحقيق الذات..." بنسبة 8,44%، والمرتبة الثالثة لاختيار "** تعطيني الشعور بالراحة..." بنسبة 7,76%، ثم اختيار " أفضل قراءتها..." في المرتبة الرابعة بنسبة 7,62%، **فالمرتبة الخامسة لاختيار" معرفة مدى فاعلية الجهود..." بنسبة 7,48%**، ثم المرتبة **السادسة لاختياري** " الرفع من الحس الأمني..." و"تساعدني على تكوين آراء..." بنسبة 6,53%، ثم المرتبة السابعة لاختيار " التعرف على الأحكام القضائية..." بنسبة 6,39%،ثم المرتبة الثامنة **بالتساوي لاختياري** "الوصول إلى فهم معقول..." و" تعلم **سلوكيات جديدة" بنسبة 6,12%، والمرتبة التاسعة لاختيار "حب الاستطلاع والفضول" مع اختيار "ترشدي بأساليب عدم تورطي..." بنسبة 5.99%**، ثم المرتبة العاشرة لاختيار "تبصرني بأساليب الوقاية..." بنسبة 5.57%، **والمرتبة الحادية عشرة** لاختيار " تنمية الوعي بما يدور حولي..." **بنسبة 4,63%، والمرتبة الثانية عشرة** لاختيار"تساعدني على تصحيح علاقاتي..." **بنسبة 4.49%**، فيما حلّ في المرتبة الأخير بنسبة 2.31 %لاختيار "تزودني بمعلومات جديدة...".

ب-**وحسب تقدير بدرجة كبيرة**، جاء في المرتبة الأولى اختيار "تزودني بمعلومات جديدة..." بنسبة 10,92%، **والمرتبة الثانية لاختيار " تنمية** الوعي بما يدور حولي..." **بنسبة 8,44%، والمرتبة** الثالثة لاختياري "تساعدني على تصحيح علاقاتي.." و"تبصرني بأساليب الوقاية..." بنسبة 7,07%، ثم المرتبة الرابعة لاختيار "حب الاستطلاع والفضول" بنسبة 6,82%، **والمرتبة الخامسة لاختيار "ترشدي بأساليب عدم تورطي..." بنسبة 6,58%**، والمرتبة السادسة لاختيار "تساعدني **على تكوين آراء..."بنسبة 6,33%،والمرتبة السابعة لاختيار "التعرف على الأحكام القضائية..."** بنسبة 6,20%، ثم المرتبة الثامنة لاختيار كل من "الوصول إلى فهم معقول..." و" تعلم **سلوكيات جديدة" و**" الرفع من الحس الأمني..." **بنسبة متساوية بلغت 5,71%، والمرتبة التاسعة لاختيار " معرفة مدى فاعلية الجهود..." بنسبة 5.46%**، والمرتبة العاشرة لاختيار " أفضل قراءتها..." بنسبة 4,84%، والحادية عشر لاختيار " تعطيني الشعور بالراحة..." بنسبة **3,97%، والثانية عشر**

لاختيار "تحقيق الذات..." بنسبة 2,85% والمرتبة الأخيرة لاختيار"لأنها أصبحت عادة..." بنسبة 2,61%.

3-عند الفئة العمرية من 41-50:

أ-بحسب تقدير **بدرجة قليلة**، في المرتبة الأولى اختيار "لأنها أصبحت عادة..." بنسبة 9,40%، **والمرتبة الثانية لاختيار** كل من "تساعدني على تصحيح علاقاتي.." و" تعلم **سلوكيات جديدة**" بنسبة 8,55%، والمرتبة الثالثة لاختياري " الرفع من الحس الأمني..." **و**"تساعدني على **تكوين آراء...**" بنسبة 7,69%، ثم المرتبة الرابعة لاختيار كل من " أفضل قراءتها..." و" تعطيني الشعور بالراحة..." و"ترشدي بأساليب عدم تورطي..." بنسبة6,84%، **والمرتبة الخامسة لاختيار كل من "تحقيق الذات..." و" معرفة مدى فاعلية الجهود..."** بنسبة 5,98%، **والمرتبة السادسة لاختيارات** "الوصول إلى فهم معقول..."، **و" التعرف على الأحكام القضائية..."، و" تنمية الوعي** بما يدور حول..." بنسبة 5,13%، والمرتبة السابعة لاختيار "تبصرني بأساليب الوقاية..." بنسبة 4,27%، والمرتبة الثامنة لاختيار "تزودني بمعلومات جديدة..." بنسبة 3,42%، والأخيرة **لاختيار "حب الاستطلاع والفضول"** بنسبة 2,56%.

ب-بحسب تقدير **بدرجة كبيرة**، جاء في المرتبة الأولى اختيار" تنمية الوعي بما يدور حول..." بنسبة 10,26%، والمرتبة الثانية لاختيار " تزودني بمعلومات جديدة..." بنسبة 8,97%، **والمرتبة الثالثة لاختيار "حب الاستطلاع والفضول" بنسبة 8,33%**، والمرتبة الرابعة لاختيار"تبصرني **بأساليب الوقاية..." بنسبة 8,22%، والمرتبة الخامسة لاختيار " معرفة مدى فاعلية الجهود..." مع** اختيار "تساعدني على تكوين آراء..." بنسبة 7,05%، **والمرتبة السادسة لاختيار " التعرف على الأحكام القضائية..." بنسبة 6,41%**، ثم اختيار "ترشدي بأساليب عدم تورطي..." بنسبة 5,77% في المرتبة السابعة، والمرتبة الثامنة لاختيار "الوصول إلى **فهم معقول..."، و" تعلم سلوكيات جديدة"**، و" الرفع من الحس الأمني..." بنسبة متساوية قدرت بـ **5,13%، والمرتبة التاسعة لاختيار** "تساعدني على تصحيح علاقاتي.." **بنسبة 4,49%، والعاشرة لاختياري " أفضل** قراءتها..."، **و"تحقيق الذات..."**،و" تعطيني الشعور بالراحة..." **بنسبة متساوية قدرت بـ 3,85%**، والمرتبة الأخيرة لاختيار "لأنها أصبحت عادة..." **بنسبة 2,56%**.

4-عند الفئة العمرية أكثر من 50 سنة:

أ-بحسب تقدير **بدرجة قليلة،** في المرتبة الأولى اختيار "لأنها أصبحت عادة..." بنسبة 9,62%، **والمرتبة الثانية لاختياري** " أفضل قراءتها..."**،و**" الرفع من الحس الأمني..." بنسبة 8,33%، **والمرتبة الثالثة لاختيارات "تحقيق الذات..."**، و" تعطيني الشعور بالراحة..."**،و" تعلم سلوكيات جديدة"** بنسبة 7,69%، ثم المرتبة الرابعة لاختيار " معرفة مدى فاعلية الجهود..." بنسبة 7,05%، **والمرتبة الخامسة لمجموعة من الاختيارات هي " التعرف على الأحكام القضائية..."** و" تنمية الوعي بما يدور حول..."، **و"ترشدي بأساليب عدم تورطي..."،و**"تبصرني بأساليب الوقاية..." بنسبة 5,77%، ثم المرتبة السادسة لاختيار "تساعدني على تصحيح علاقاتي**..." بنسبة** 5,13%، **والمرتبة السابعة لاختيار "حب الاستطلاع والفضول"** مع اختيار "تساعدني على تكوين آراء..." بنسبة 4,49%، وأخيرا كل من اختيار "تزودني بمعلومات جديدة..."**،و**"الوصول إلى فهم معقول..." بنسبة 3,21%.

ب-**وحسب تقدير بدرجة كبيرة، جاء** في المرتبة الأولى جاء اختيار "تساعدني على تكوين آراء..." بنسبة 9,28%، وفي المرتبة الثانية اختيار "تزودني بمعلومات جديدة..." مع "الوصول إلى فهم معقول..." بنسبة 8,98%، **والمرتبة الثالثة لاختيار "حب الاستطلاع والفضول" بنسبة 8,68%،** والمرتبة الرابعة لاختيار " تنمية الوعي بما يدور حول..." مع اختيار "تبصرني بأساليب الوقاية..." بنسبة 7,49%، ثم اختيار **"ترشدي بأساليب عدم تورطي..." بنسبة 6,59%** في المرتبة الخامسة، **والمرتبة السادسة لاختيار** "تساعدني على تصحيح علاقاتي..." **بنسبة 6,29%**، ثم المرتبة السابعة **لاختيار " التعرف على الأحكام القضائية..." بنسبة 5,69%، والمرتبة الثامنة لاختيار كل من "** معرفة مدى فاعلية الجهود..." و" الرفع من الحس الأمني..." بنسبة **5,09%، والمرتبة التاسعة لاختيار " تعلم سلوكيات جديدة"** بنسبة 4,79%، والمرتبة العاشرة لاختيار" تعطيني الشعور بالراحة..." بنسبة 4,19%، ثم المرتبة الحادية عشرة **لكل من** اختياري "لأنها أصبحت عادة..."، **و" أفضل** قراءتها..." بنسبة 3,89%، والمرتبة الأخيرة لاختيار "تحقيق الذات..." بنسبة ضئيلة قدرت بـ 3,59%.

جدول 32 رقم عينة توزيع

المستوى التعليمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي

الدراسة حسب حاجات ودوافع استخدام الموضوعات الأمنية والمستوى التعليمي.

	درجة قليلة		درجة كبيرة		مج	درجة قليلة		درجة كبيرة		مج	درجة قليلة		درجة كبيرة		مج	درجة قليلة		درجة كبيرة		مج
	ك	%	ك	%		ك	%	ك	%		ك	%	ك	%		ك	%	ك	%	
لأنها أصبحت عادة بالنسبة لي	0	0,00%	4	9,30%	4	15	10,00%	5	2,84%	20	22	11,00%	14	3,57%	36	137	9,74%	37	2,33%	174
أفضل قراءتها بدلا من إضاعة الوقت فيما لا يفيد	1	12,50%	2	4,65%	3	12	8,00%	9	5,11%	21	14	7,00%	19	4,85%	33	96	6,83%	83	5,23%	179
تحقيق الذات والظهور بمظهر المثقف	2	%50	2	4,65%	4	11	7,33%	8	4,55%	19	13	6,50%	19	4,85%	32	110	7,82%	55	3,47%	165
تساعدني على تصحيح علاقتي بالمحيط	1	12,50%	2	4,65%	3	7	4,67%	14	7,95%	21	8	4,00%	27	6,89%	35	81	5,76%	99	6,24%	180
تعطيني شعور بالراحة النفسية	1	12,50%	2	4,65%	3	8	%5,33	13	6,82%	21	14	6,50%	18	%4,59	32	117	%8,32	53	%3,33	170
حب الاستطلاع والفضول	0	0,00%	4	9,30%	4	9	6,00%	12	6,82%	21	13	6,50%	28	7,40%	41	56	2,99%	136	9,96%	192
تزودني بمعلومات جديدة هن الموضوعات والأحداث الأمنية	0	0,00%	3	6,98%	3	5	3,33%	16	9,09%	21	10	5,00%	29	7,40%	39	42	2,99%	158	9,96%	200
الوصول إلى فهم معقول لتفسير ما يجري من أحداث أمنية	0	0,00%	3	6,98%	3	11	7,33%	10	5,68%	21	13	6,50%	27	6,89%	40	62	4,41%	139	8,76%	201
تعلم سلوكيات جديدة	1	%12,50	2	%4,65	3	12	%8,00	9	%5,11	21	11	%5,50	26	%6,63	37	96	%6,83	86	%5,42	181
التعرف على الأحكام القضائية تجاه المجرمين	0	0,00%	3	6,98%	3	13	8,67%	7	3,98%	20	14	7,00%	23	5,87%	37	83	5,90%	104	6,55%	187
تنمية الوعي بما يدور حولي من أحداث أمنية	0	0,00%	3	6,98%	3	7	%7,38	13	7,39%	20	7	%3,5	32	0,00%	39	66	0,00%	139	0,00%	205
معرفة مدى فاعلية الجهود التي تقوم بها أجهزة الدولة	1	%12,50	2	%4,65	3	8	%5,33	11	%6,25	19	14	%7,00	22	%5,61	36	106	%7,54	88	%5,55	194
الرفع من الحس الأمني لدي،بمعرفة الطرق التي توجهني لكيفية الإسهام في تحقيق الأمن	0	0,00%	3	6,98%	3	10	6,67%	10	5,68%	20	16	8,00%	22	5,61%	38	107	7,61%	76	4,79%	183
ترشدني بأساليب تضمن عدم تورطي في الجرائم أوالوقوع فريسة لها ومكافحة الأخطار الأمنية	0	0,00%	3	6,98%	3	6	4,00%	14	7,95%	20	8	4,00%	30	7,65%	38%	83	5,90%	106	6,68%	189
تبصرني بأساليب الوقاية ومكافحة الأخطار الأمنية	1	12,50%	2	4,65%	3	9	6,00%	12	6,82%	21	8	4,00%	32	8,16%	40	76	5,41%	115	7,25%	191
تساعدني على تكوين آراء حول القضايا الأمنية	0	0,00%	3	6,98%	3	7	4,67%	13	7,39%	20	15	7,50%	24	6,12%	39	88	6,26%	113	7,12%	201

المجموع	8	100%	43	100%	51	150	100%	176	100%	326	200	100%	392	100%	592	1406	100%	1587	100%	2992

يوضح الجدول رقم 32 توزيع عينة الدراسة حسب حاجات ودوافع استخدام الموضوعات الأمنية والمستوى التعليمي، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

1-عند المستوى التعليمي الابتدائي:

أ-**حسب تقدير بدرجة قليلة**،جاء في المرتبة الأولى اختيار"**تحقيق الذات...**" **بنسبة 50 %**، وفي المرتبة الثانية مجموعة من الاختيارات هي " **أفضل** قراءتها..."، **و**"تساعدني على تصحيح علاقاتي.."، و" تعطيني الشعور بالراحة..."، و" **تعلم سلوكيات جديدة**"، **و" معرفة مدى فاعلية الجهود..."**، **و**"تبصرني بأساليب الوقاية..." **بنسبة 12.50%**.

أ-**حسب تقدير بدرجة كبيرة**، حل في المرتبة الأولى اختيار "لأنها أصبحت عادة..." **بنسبة 9.30%**، **وجاءت المرتبة الثانية لاختيارات** "تزودني بمعلومات جديدة..."، **و**"الوصول إلى فهم **معقول...**"، و" تنمية الوعي بما يدور حول..."، و" **التعرف على الأحكام القضائية...**"، **و" الرفع** من الحس الأمني..."، و" الرفعمن الحس الأمني..."، **و"ترشدي بأساليب عدم تورطي..." بنسبة متساوية هي 6.98%**،وفي المرتبة الثالثة جاءت باقي الاختيارات بنسب متساوية كذلك بلغت 4,65%.

2-عند المستوى التعليمي المتوسط:

أ-**حسب تقدير بدرجة قليلة**،حل في المرتبة الأولى تيار "لأنها أصبحت عادة..." بنسبة 10%، **والمرتبة الثانية لاختيار " التعرف على الأحكام القضائية..." بنسبة 8,67%**، وحل في المرتبة الثالثة كل من" أفضل قراءتها...، و" **تعلم سلوكيات جديدة" بنسبة 8%، والمرتبة الرابعة لكل من اختيار "تحقيق الذات..."**، **و**"الوصول إلى فهم معقول..." **بنسبة 7,33%**، ثم المرتبة الخامسة لاختيار " الرفع من الحس الأمني..." بنسبة **6.67%**، **والمرتبة السادسة لاختيار كل من "حب الاستطلاع والفضول"**، **و**"تبصرني بأساليب الوقاية..." **بنسبة 6%**، **والمرتبة السابعة لاختيار** " تعطيني **الشعور بالراحة..."بنسبة 5,33%**،**والمرتبة الثامنة لاختيارات** "تساعدني على تصحيح علاقاتي.."، و"تساعدني على تكوين آراء..."، و" تنمية الوعي بما يدور حول..." بنسبة 4,67%، **والمرتبة التاسعة لاختيار "ترشدي بأساليب عدم تورطي..." بنسبة 4%**، والمرتبة الأخيرة **لاختيار "تزودني** بمعلومات جديدة..." **بنسبة 3.33%**.

ب- **حسب تقدير بدرجة كبيرة**،جاء في المرتبة الأولى اختيار"تزودني بمعلومات جديدة..." **بنسبة** 9,09%، **والمرتبة الثانية لاختيار** "تساعدني على تصحيح علاقاتي..."و**"ترشدي بأساليب عدم تورطي..." بنسبة** 7,95%، **والمرتبة الثالثة لاختيار** "تساعدني على تكوين آراء..." **بنسبة** 7,39%، **والمرتبة الرابعة لاختيارات** " تعطيني الشعور بالراحة..."، **و"حب الاستطلاع والفضول"، و**"تبصرني بأساليب الوقاية..." **بنسبة** 6,82%، **والمرتبة الخامسة لاختيار** "الوصول إلى فهم **معقول..."** مع اختيار " الرفع من الحس الأمني..." بنسبة 5.68%، **والمرتبة السادسة لاختيار "** أفضل قراءتها..." و**" تعلم سلوكيات جديدة" بنسبة متساوية** 5,11%، ثم المرتبة السابعة لاختيار **تحقيق الذات..." بنسبة** 4,55%، **والمرتبة الثامنة لاختيار " التعرف على الأحكام القضائية..."** بنسبة 3,98%، والمرتبة الأخيرة لاختيار "**لأنها أصبحت عادة..." بنسبة** 2,84%.

3-عند المستوى التعليمي الثانوي:

أ- **حسب تقدير بدرجة قليلة**،حل في المرتبة الأولى **اختيار** لأنها أصبحت عادة..." **بنسبة** 11%، والمرتبة الثانية لاختيار " الرفع من الحس الأمني..." بنسبة 8%، **والمرتبة الثالثة لاختيار** "تساعدني على تكوين **آراء..." بنسبة** 7,50%، والمرتبة الرابعة لاختيارات " أفضل قراءتها..."، و**" التعرف على الأحكام القضائية..."، و" معرفة مدى فاعلية الجهود..." بنسبة** 7%، **والمرتبة** الخامسة لمجموعة من الاختيارات هي: "**تحقيق الذات...**"، و" تعطيني الشعور بالراحة..."، و"حب **الاستطلاع** والفضول"، و"الوصول إلى فهم معقول..." بنسبة 6,50%، ثم المرتبة السادسة لاختيار **" تعلم سلوكيات جديدة" بنسبة** 5 %، **والمرتبة السابعة لاختيار كل من** "تساعدني على تصحيح علاقاتي..."، و**ترشدي بأساليب عدم تورطي..." و**"تبصرني بأساليب الوقاية..." **بنسبة** 4%، **والمرتبة الثامنة** والأخيرة لاختيار " تنمية الوعي بما يدور حولي..." بنسبة 3,50%.

ب- **حسب تقدير بدرجة كبيرة**، جاء في المرتبة الأولى اختيار كل من " تنمية الوعي بما يدور حولي..." **و**"تبصرني بأساليب الوقاية..." **بنسبة** 8,16%، **والمرتبة الثانية لاختيار "ترشدي بأساليب عدم تورطي..." بنسبة** 7.56%، **والمرتبة الثالثة لاختيار "حب الاستطلاع والفضول" مع اختيار** "تزودني بمعلومات جديدة..." **بنسبة** 7,40%، **والمرتبة الرابعة لاختياري** "الوصول إلى فهم **معقول..." مع** "تساعدني على تصحيح علاقاتي..." **بنسبة** 6,89%، **والمرتبة الخامسة لاختيار " تعلم سلوكيات جديدة" بنسبة** 6,63%، ثم المرتبة السادسة لاختيار "تساعدني على تصحيح علاقاتي..." بنسبة 6,12%، **والمرتبة السابعة لاختيار " التعرف على الأحكام القضائية..." بنسبة**

5,87%، ثم المرتبة الثامنة لاختياري " معرفة مدى فاعلية الجهود..."،و" الرفع من الحس الأمني..." بـ 5,61%، والمرتبة التاسعة لاختياري " أفضل قراءتها..."، و"تحقيق الذات..." بنسبة 4,85%، والمرتبة العاشرة لاختيار " تعطيني الشعور بالراحة..." بنسبة 4,59%، والمرتبة الأخيرة "لأنها أصبحت عادة..." بنسبة 3,57%.

4-عند المستوى التعليمي الجامعي:

أ-حسب تقدير بدرجة قليلة،في المرتبة الأولى حل اختيار لأنها أصبحت عادة..." بنسبة 9,74%، والمرتبة الثانية لاختيار " تعطيني الشعور بالراحة..." بنسبة 8,32%، والمرتبة الثالثة لاختيار "تحقيق الذات..." بنسبة 7,82%، والمرتبة الرابعة لاختيار " الرفع من الحس الأمني..." بنسبة 7,61%، والمرتبة الخامسة لاختيار " معرفة مدى فاعلية الجهود..." بنسبة 7,54%، والمرتبة سادسة لاختيار " أفضل قراءتها..." مع اختيار " تعلم سلوكيات جديدة" بنسبة 6,83%، ثم المرتبة السابعة لاختيار "تساعدني على تكوين آراء..." بنسبة 6,26%، والمرتبة الثامنة لاختياري " التعرف على الأحكام القضائية..." و"ترشدي بأساليب عدم تورطي..." بنسبة 5,90%، والمرتبة التاسعة لاختيار "تساعدني على تصحيح علاقاتي.." بنسبة 5,76%، ثم اختيار "تبصرني بأساليب الوقاية..." بنسبة 5,41%، والمرتبة العاشرة لاختيار " تنمية الوعي بما يدور حولي..." بنسبة 4,69%، يليها اختيار "الوصول إلى فهم معقول..." بنسبة 4,41% في المرتبة الحادية عشرة، والمرتبة الثانية عشرة والأخيرة لاختيار كل من "حب الاستطلاع والفضول" و"تزودني بمعلومات جديدة..." بنسبة 2,99%.

ب-حسب تقدير بدرجة كبيرة، جاء في المرتبة الأولى اختياري "حب الاستطلاع والفضول" وتزودني بمعلومات جديدة..." بنسبة 9,96%، والمرتبة الثانية لاختيار "الوصول إلى فهم معقول..." بنسبة 8,76%، والمرتبة الثالثة لاختيار" تنمية الوعي بما يدور حولي..." بنسبة 8,75%، ثم اختيار "تبصرني بأساليب الوقاية..." في المرتبة الرابعة بنسبة 7,25%، ثم المرتبة الخامسة لاختيار "تساعدني على تكوين آراء..." بنسبة 7,12%، والمرتبة السادسة لاختيار "ترشدي بأساليب عدم تورطي..." بنسبة 6,68%، ثم المرتبة السابعة لاختيار " التعرف على الأحكام القضائية..." بنسبة 6,55%، والمرتبة الثامنة لاختيار "تساعدني على تصحيح علاقاتي..." بنسبة 6,24%، والمرتبة التاسعة لاختيار " معرفة مدى فاعلية الجهود..." بنسبة 5,55%، ثم اختيار " تعلم سلوكيات جديدة" في المرتبة العاشرة بنسبة 5,42%، تليها في المرتبة الحادية عشرة اختيار " أفضل قراءتها..." بنسبة 5,23%، والمرتبة الثانية عشرة لاختيار "

الرفع من الحس الأمني..." بنسبة 4.79%، ثم اختيار "تحقيق الذات..." في المرتبة الثالثة عشرة **بنسبة** 3,47%، وبنسبة قريبة منها اختيار " تعطيني الشعور بالراحة..." بنسبة 3,33%، فيما حل في المرتبة الأخيرة اختيار "لأ دة..." بنسبة 2,33%.

جدول رقم 33 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الإشباعات المتحققة والجنس

الإشباعات	الجنس	ذكور								إناث								المجموع	%
		لم تشبع		إلى حدّ ما		بدرجة كبيرة		المجموع	%	لم تشبع		إلى حدّ ما		بدرجة كبيرة		المجموع	%		
	الدرجة	ك	%	ك	%	ك	%			ك	%	ك	%	ك	%				
اشباعات معرفية وتوجيهية	زادت من قدرتي على اتخاذ القرارات السليمة	27	%4,80	100	%7,50	46	%6,13	173	%6,36	11	%3,96	60	%7,82	18	%4,48	89	%6,06	262	%6,26
	أصبحت أكثر ارتباطا بالموضوعات الأمنية التي تحدث يوميا	43	%7,64	88	%6,60	35	%4,66	166	%6,11	18	%6,47	51	%6,65	20	%4,98	89	%6,06	255	%6,09
	أصبحت أكثر حرصا ساكنت عليه	33	%5,86	81	%6,08	58	%7,72	172	%6,33	7	%2,52	41	%5,35	44	%10,95	92	%6,27	264	%6,31
	زادت من ثقافتي ومعرفتي الأمنية	29	%5,15	95	%7,13	53	%7,06	177	%6,51	9	%3,24	52	%6,78	35	%8,71	96	%6,54	273	%6,52
	زادت من رفع حسي الأمني في مجال الإسهام في تحقيق وظيفة الأمن	40	%7,10	86	%6,45	23	%3,06	166	%6,11	17	%6,12	57	%7,43	9	%2,24	90	%6,13	256	%6,11
	معرفة كيفية تجنب المخالفات والمشكلات والجرائم	25	%4,44	81	%6,08	72	%9,59	178	%6,55	12	%4,32	46	%6,00	34	%8,46	92	%6,27	270	%6,45
	زادت من معارفي في كيفية التعاون مع رجال الأمن	40	%7,10	82	%6,15	44	%5,86	166	%6,11	26	%9,35	50	%6,52	13	%3,23	89	%6,06	255	%6,09
	معرفة وادراك التهديدات المحيطة	19	%3,37	91	%6,83	67	%8,92	177	%6,51	12	%4,32	51	%6,65	34	%8,46	97	%6,61	274	%6,54
اشباعات اجتماعية	أصبحت أكثر مقدرة على التعامل الصحيح مع من حولي	31	%5,51	86	%6,45	53	%7,06	170	%6,25	14	%5,04	44	%5,74	31	%7,71	89	%6,06	259	%6,19
	زادت من مقدرتي على مناقشة الموضوعات الأمنية وإبداء الرأي فيها	36	%6,39	85	%6,38	48	%6,39	170	%6,25	16	%5,76	53	%6,91	29	%7,21	98	%6,68	268	%6,40

	معرفة الدور الذي تقوم به الأجهزة الأمنية	26	%4,62	86	%6,45	57	%7,59	169	%6,22	19	%6,83	53	%6,91	23	%5,72	95	%6,47	264	%6,31
	زادت من تعاطفي وتعاوني مع أفراد المجتمع	29	%5,15	78	%5,85	67	%8,92	174	%6,40	9	%3,24	43	%5,61	42	%10,45	94	%6,40	268	%6,40
اشباعات نفسية	الشعور بالاستقرار	50	%8,88	86	%6,45	40	%5,33	176	%6,47	34	%12,23	41	%5,35	19	%4,73	94	%6,40	270	%6,45
	الترفيه وقضاء وقت الفراغ	62	%11,01	67	%5,03	32	%4,26	162	%5,96	31	%11,15	41	%5,35	17	%4,23	89	%6,06	251	%5,99
	تحقيق الذات	11	%1,95	70	%5,25	28	%3,73	162	%5,96	11	%3,96	44	%5,74	21	%5,22	90	%6,13	252	%6,02
	تحقيق العادة	62	%11,01	71	%5,33	28	%3,73	161	%5,92	32	%11,51	40	%5,22	13	%3,23	85	%5,79	246	%5,88
المجموع		563	%100	1333	%100	751	%100	2719	%100	278	%100	767	%100	402	%100	1468	%100	4187	%100

يوضح الجدول رقم 33 توزيع عينة الدراسة حسب الإشباعات المحققة والجنس، حيث اهتمت دراسات الاستخدامات والإشباعات منذ السبعينيات بضرورة التمييز بين الإشباعات التي يبحث عنها الجمهور Gratification Sough من خلال التعرض لوسائل الإعلام، والإشباعات التي تتحقق بالفعل Gratification Optained.[492] وفي سياق هذه المتغيرات، ومحاولة معرفة الإشباعات المتحققة وغير المتحققة فقد تم رصد مجموعة من الإشباعات مع تحديد لدرجة أو شدة إشباعها لدى أفراد عينة الدراسة، انطلاقا من علمنا المسبق بأن الجماهير –حسب النظرية- ليسوا مجرد مستقبلين سلبيين لرسائل الاتصال الجماهيري، وإنما يختار الأفراد بوعي وسائل الاتصال التي يرغبون في التعرض إليها، ونوع المضمون الذي يلبي حاجاتهم النفسية والاجتماعية.[493]

حيث جاءت نتائج الجدول حسب الجنس على النحو التالي:

بالنسبة للذكور: جاءت الإشباعات النفسية في أولى المراتب التي "لم تشبع"؛ حيث جاء "تحقيق العادة" و" الترفيه وقضاء وقت الفراغفي المرتبة الأولى " بنسبة 11,01%، ثم المرتبة الثانية لاختيار "الشعور بالاستقرار" بنسبة 8,88%. أما بالنسبة للإشباعات التي تحققت "بدرجة كبيرة" فهي الإشباعات المعرفية والتوجيهية عند اختيار "معرفة كيفية تجنب المخالفات والمشكلات والجرائم" بنسبة 9,59%، ثم اختيار " معرفة وإدراك التهديدات المحيطة" بنسبة 8,92%، ثم "أصبحت أكثر حرصا ..." بنسبة 7,72%، ثم زادت من ثقافتي الأمنية " بنسبة 7,06%، وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع دراسة "رباب رأفت الجمال"* التي حصلت فيها الإشباعات التوجيهية على المرتبة الأولى حيث تحققت بدرجة كبيرة، رغم أن المضمون يختلف (المضمون الديني، والمضمون الأمني)، إلا أننا نستطيع أن نقول بأن الجمهور يريد تحقيق الإشباعات التوجيهية وحتى المعرفية لما يدور حوله (زيادة الوعي) سواء كان المضمون دينيا، أو أمنيا، أو موضوعات أخرى، وبالتالي يجب أخذ هذا العامل بعين الاعتبار في حملات التوعية على اختلافها –وخاصة الأمنية-، مع التركيز على التوجيه والإرشاد.

ثم جاءت الإشباعات الاجتماعية محققة "بدرجة كبيرة" عند اختيار "زيادة تعاطفي وتعاوني مع أفراد المجتمع" ثم " معرفة الدور الذي تقوم به الأجهزة الأمنية"، و "أصبحت أكثر مقدرة على مناقشة الموضوعات..."، بنسب على التوالي 8,92%، 7,59%، 7.06%.

---

[492] حسن عمادمكاوي-ليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،212، ص248.

[493] المرجع نفسه،ص 240.

* رباب رأفت الجمال، دور الخطاب الديني بالصحف المصرية في تلبية احتياجات الجمهور دراسة في ظل نظرية التماس المعلومات–، مستقبل وسائل الإعلام العربية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، جامعة القاهرة،كلية الإعلام، ج3،4-5 ماي 2005،ص14.بحث منشور

أما بالنسبة للإناث: فالإشباعات التي "لم تحقق"؛ هي الإشباعات النفسية كذلك بدرجات عالية حيث بلغت 12,23 % عند اختيار "الشعور بالاستقرار" ثم اختيار "تحقيق العادة" بنسبة 11.51%، ثم "الترفيه وتمضية وقت الفراغ" بنسبة 11,15%. أما الإشباعات المحققة "بدرجة كبيرة" فتمثلت في الإشباعات المعرفية والتوجيهية عند اختيار " أصبحت أكثر حرصا ماكنت عليه" بنسبة 10,95%، وأعلى نسبة حول الإشباعات الاجتماعية جاءت لاختيار "زادت من تعاطفي وتعاوني مع أفراد المجتمع" بنسبة 10,45%.

وما يمكن ملاحظته على نتائج الدراسة في ضوء المتغيرات الخاصة بالسن، أن هناك اتفاقا بين الجنسين على أن الإشباعات النفسية لم تحقق على أهميتها بالنسبة للفرد والمجتمع، كما جاءت الإشباعات المعرفية والتوجيهية مع الإشباعات الاجتماعية من أعلى الإشباعات المحققة عند الجنسين.

الإشباعات	السن	30–20						40–31						50–41						أكثر من 50سنة						
	درجة الاسباع	لم تشبع		إلى حدّ ما		بدرجة كبيرة		المجموع	لم تشبع		إلى حدّ ما		بدرجة كبيرة		المجموع	لم تشبع		إلى حدّ ما		بدرجة كبيرة		المجموع	لم تشبع		إلى حدّ ما		بدرجة كبيرة		المجموع
	التكرار	ك	%	ك	%	ك	%		ك	%	ك	%	ك	%		ك	%	ك	%	ك	%		ك	%	ك	%	ك	%	
إشباعات معرفية وتوجيهية	زادت من قدرتي على اتخاذ القرارات السليمة	15	%4,32	71	%8,30	19	%3,62	105	15	%4,19	66	%8,33	25	%6,16	106	6	%6,90	7	%4,64	6	%8,70	19	2	%2,38	166	42,13 %	14	%7,33	32
	أصبحت أكثر ارتباطا بالموضوعات الأمنية التي تحدث يوميا	13	%3,75	46	%5,38	52	%9,90	111	17	%4,75	51	%6,44	32	%7,88	100	6	%6,90	11	%7,28	2	%2,90	19	5	%5,95	15	%3,81	8	%4,19	28
	أصبحت أكثر حرصا ساكنت عليه	13	%3,75	46	%5,38	52	%9,90	111	17	%4,75	51	%6,44	32	%7,88	100	6	%6,90	8	%5,30	6	%8,70	20	4	%4,76	17	%4,31	12	%6,28	33
	زادت من ثقافتي ومعرفتي الأمنية	13	%3,75	58	%6,78	38	%7,24	109	17	%4,75	64	%8,08	27	%6,65	108	4	%4,60	11	%7,28	5	%7,25	20	4	%4,76	14	%3,55	18	%9,42	36
	زادت من رفع حسي الأمني في مجال الإسهام في تحقيق وظيفة الأمن	25	%7,20	58	%6,78	24	%4,57	107	22	%6,15	57	%7,20	19	%4,68	98	5	%5,75	10	%6,62	3	%4,35	18	5	%5,95	18	%4,57	10	%5,24	33
	معرفة كيفية تجنب المخالفات والمشكلات والجرائم	18	%5,19	50	%5,85	39	%7,43	107	11	%3,07	55	%6,94	40	%9,85	106	4	%4,60	6	%3,97	9	13,04 %	19	4	%4,76	16	%4,06	18	%9,42	38
	زادت من معارفي في كيفية التعاون مع رجال الأمن	30	%8,65	56	%6,55	23	%4,38	109	24	%6,70	52	%6,57	22	%5,42	98	4	%4,60	12	%7,95	3	%4,35	19	8	%9,52	12	%3,05	9	%4,71	29
	معرفة وإدراك التهديدات المحيطة	14	%4,03	53	%6,20	41	%7,81	108	9	%2,51	64	%8,08	35	%8,62	108	5	%5,75	7	%4,64	9	13,04 %	21	3	%3,57	18	%4,57	16	%8,38	37
إشباعات اجتماعية	أصبحت أكثر مقدرة على التعامل الصحيح مع من حولي	14	%4,03	54	%6,32	38	%7,24	106	6	%1,68	11	%1,39	3	%0,74	20	6	%6,90	11	%7,28	3	%4,35	20	7	%8,33	12	%3,05	13	%6,81	32
	زادت من مقدرتي على مناقشة الموضوعات الأمنية وإبداء الرأي فيها	23	%6,63	56	%6,55	29	%5,52	108	19	%5,31	58	%7,32	27	%6,65	104	6	%6,90	9	%5,96	6	%8,70	21	4	%4,76	15	%3,81	16	%8,38	35
	معرفة الدور الذي تقوم به الأجهزة الأمنية	22	%6,34	53	%6,20	33	%6,29	108	18	%5,03	60	%7,58	30	%7,39	108	2	%2,30	11	%7,28	5	%7,25	18	3	%3,57	15	%3,81	12	%6,28	30
	زادت من تعاطفي وتعاوني مع أفراد المجتمع	15	%4,32	47	%5,50	49	%9,33	111	15	%4,19	47	%5,93	39	%9,61	101	3	%3,45	13	%8,61	5	%7,25	21	5	%5,95	14	%3,55	16	%8,38	35
إشباعات نفسية	الشعور بالاستقرار	34	%9,80	55	%6,43	21	%4,00	110	38	10,61 %	41	%5,18	26	%6,40	105	7	%8,05	9	%5,96	2	%2,90	18	5	%5,95	22	%5,58	10	%5,24	37

	الترفيه وقضاء وقت الفراغ	33	%9,51	48	%5,61	24	%4,57	105	43	12,01 %	39	%4,92	18	%4,43	100	9	10,34 %	7	%4,64	2	%2,90	18	8	%9,52	14	%3,55	6	%3,14	28
	تحقيق الذات	31	%8,93	51	%5,96	26	%4,95	108	43	12,01 %	40	%5,05	14	%3,45	97	6	%6,90	10	%6,62	2	%2,90	18	9	10,71 %	13	%3,30	7	%3,66	29
	تحقيق العادة	34	%9,80	53	%6,20	17	%3,24	104	44	12,29 %	36	%4,55	17	%4,19	97	8	%9,20	9	%5,96	1	%1,45	18	8	%9,52	13	%3,30	6	%3,14	27
المجموع		347	%100	855	%100	525	%100	1727	358	%100	792	%100	406	%100	1556	87	%100	151	%100	69	%100	307	84	%100	394	%100	191	%100	519

جدول رقم 34 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الإشباعات المتحققة والسن.

يوضح الجدول رقم 34 توزيع عينة الدراسة حسب الإشباعات المتحققة والسن، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

بالنسبة للفئة العمرية من 20-30 سنة: يلاحظ أن "الإشباعات النفسية" "لم تشبع" وجاءت المراتب الأولى بالنسبة لاختيارات "الشعور بالاستقرار"،واختيار " الترفيه وقضاء وقت الفراغ" مع " تحقيق الذات"، و " تحقيق العادة" بنسب تراوحت مابين 8,93 %و 9,80%. فيما جاء على رأس الإشباعات التي تحققت "بدرجة كبيرة" "الإشباعات المعرفية والتوجيهية" بنسبة 9,90% عند اختيار "أصبحت أكثر حرصا مما كنت عليه" بالتساوي مع اختيار "أصبحت أكثر ارتباطا بالموضوعات الأمنية التي تحدث يوميا"، كما حصل على أعلى رتبة في "الإشباعات الاجتماعية" بدرجة كبيرة" اختيار "زادت من تعاطفي وتعاوني مع أفراد المجتمع" بنسبة 9,33 %.

أما الفئة العمرية من 31-40 سنة: فإن "الإشباعات النفسية" "لم تشبع"؛ إذ جاءت في المراتب الأولى بنسب مرتفعة مقارنة بباقي الإشباعات حيث تراوحت النسبة ما بين 10,61%و 12.29%، كما حققت اختيارات "الإشباعات المعرفية والتوجيهية" "بدرجة كبيرة" أعلى المراتب خاصة عند اختيار " معرفة كيفية تجنب المخالفات والمشكلات والجرائم" بنسبة بلغت 9,85%، كما حققت "الإشباعات المعرفية" كذلك "بدرجة كبيرة" عند اختيار زادت من تعاطفي وتعاوني مع أفراد المجتمع" بنسبة 9,61%، وهي نفس المرتبة التي حصل عليها عند الفئة العمرية السابقة.

وعند الفئة العمرية من 41-50 سنة : بقيت "الإشباعات النفسية" "لم تشبع" وجاءت بنسب عالية تراوحت مابين 8,05% و 10,34%، كما سجلت "الإشباعات المعرفية والتوجيهية" الإشباع "بدرجة كبيرة" عند اختيار" معرفة كيفية تجنب المخالفات والمشكلات والجرائم"، واختيار "معرفة وإدراك التهديدات المحيطة" بنسبة بلغت 13,04%، ثم اختيار "زادت من قدرتي على اتخاذ القرارات السليمة"، و" أصبحت أكثر حرصا مما كنت عليه" بنسبة 8,70% ، وهي نفس النسبة التي بلغها اختيار "زادت من مقدرتي على مناقشة الموضوعات الأمنية، وإبداء الرأي فيها" عند "الإشباعات الاجتماعية" "بدرجة كبيرة".

وبالنسبة لفئة أكثر من 50 سنة: "فلم تشبع "الإشباعات النفسية" خاصة اختيارات" الترفيه ..."، و "تحقيق الذات "، و" تحقيق العادة"، كما "لم يشبع" اختيار " زادت من معارفي في كيفية التعاون مع رجال الأمن" الخاص بـ"الإشباعات المعرفية والتوجيهية" حيث حصل على نسبة بلغت 9,52%، فيما حققت باقي الاختيارات الخاصة "الإشباعات المعرفية والتوجيهية" الإشباع "بدرجة

كبيرة" خاصة اختيار "زادت من ثقافتي ومعرفتي الأمنية"، واختيار "معرفة كيفية تجنب المخالفات والمشكلات والجرائم" نسبة 9,42% لكل منهما، ثم اختيار "معرفة وإدراك التهديدات المحيطة"بنسبة 8.38%، وجاء على رأس الإشباعات المحققة "بدرجة كبيرة" في " الإشباعات الاجتماعية" اختيار "زادت من مقدرتي على مناقشة الموضوعات الأمنية وإبداء الرأي فيها " و " اختيار "زادت من تعاطفي وتعاوني مع أفراد المجتمع" بنسبة 8.38 %لكل منهما.

الاشباعات	المستوى	ابتدائي							متوسط							ثانوي							جامعي						
	درجة الاسباع	لم تشبع		إلى حدّ ما		بدرجة كبيرة		المجموع	لم تشبع		إلى حدّ ما		بدرجة كبيرة		المجموع	لم تشبع		إلى حدّ ما		بدرجة كبيرة		المجموع	لم تشبع		إلى حدّ ما		بدرجة كبيرة		المجموع
	التكرار	ك	%	ك	%	ك	%		ك	%	ك	%	ك	%		ك	%	ك	%	ك	%		ك	%	ك	%	ك	%	
اشباعات معرفية وتوجيهية	زادت من قدرتي على اتخاذ القرارات السليمة	0	%0,00	3	%2,40	0	%0,00	3	3	%4,17	10	%7,63	8	%6,40	21	5	%4,50	22	%8,18	12	%4,56	39	30	%4,16	125	%7,46	44	%5,74	199
	أصبحت أكثر ارتباطا بالموضوعات الأمنية التي تحدث يوميا	1	25,00 %	1	%0,80	1	%1,54	3	5	%6,94	9	%6,87	7	%5,60	21	7	%6,31	20	%7,43	12	%4,56	39	48	%6,66	109	,6	35	%4,57	192
	أصبحت أكثر حرصا ساكنت عليه	0	%0,00	2	%1,60	1	%1,54	3	6	%8,33	5	%3,82	10	%8,00	21	2	%1,80	18	%6,69	23	%8,75	43	32	%4,44	97	%5,79	68	%8,88	197
	زادت من ثقافتي ومعرفتي الأمنية	0	%0,00	1	%0,80	3	%4,62	4	4	%5,56	11	%8,40	6	%4,80	21	4	%3,60	13	%4,83	25	%9,51	42	30	%4,16	122	%7,28	54	%7,05	206
	زادت من رفع حسي الأمني في مجال الإسهام في تحقيق وظيفة الأمن	0	%0,00	2	%1,60	2	%3,08	4	4	%5,56	8	%6,11	8	%6,40	20	7	%6,31	18	%6,69	14	%5,32	39	46	%6,38	115	%6,86	32	%4,18	193
	معرفة كيفية تجنب المخالفات والمشكلات والجرائم	0	%0,00	1	%0,80	2	%3,08	3	4	%5,56	6	%4,58	10	%8,00	20	6	%5,41	10	%3,72	25	%9,51	41	27	%3,74	110	%6,56	69	%9,01	206
	زادت من معارفي في كيفية التعاون مع رجال الأمن	0	%0,00	1	%0,80	2	%3,08	3	4	%5,56	7	%5,34	9	%7,20	20	3	%2,70	20	%7,43	16	%6,08	39	59	%8,18	104	%6,21	30	%3,92	13
	معرفة وادراك التهديدات المحيطة	0	%0,00	1	%0,80	2	%3,08	3	5	%6,94	9	%6,87	6	%4,80	20	3	%2,70	15	%5,58	23	%8,75	41	23	%3,19	117	%6,98	70	%9,14	210
اشباعات اجتماعية	أصبحت أكثر مقدرة على التعامل الصحيح مع من حولي	1	25,00 %	1	%0,80	1	%1,54	3	4	%5,56	9	%6,87	8	%6,40	21	4	%3,60	20	%7,43	19	%7,22	43	36	%4,99	100	%5,97	56	%7,31	192
	زادت من مقدرتي على مناقشة الموضوعات الأمنية وإبداء الرأي فيها	0	%0,00	1	%0,80	2	%3,08	3	5	%6,94	6	%4,58	9	%7,20	20	8	%7,21	18	%6,69	15	%5,70	41	39	%5,41	113	%6,74	52	%6,79	204
	معرفة الدور الذي تقوم به الأجهزة الأمنية	0	%0,00	1	%0,80	2	%3,08	3	5	%6,94	8	%6,11	8	%6,40	21	6	%5,41	19	%7,06	14	%5,32	39	34	%4,72	111	%6,62	56	%7,31	201
	زادت من تعاطفي وتعاوني مع أفراد المجتمع	1	25,00 %	1	%0,80	2	%3,08	3	4	%4,17	5	%3,82	12	%9,60	20	4	%3,60	17	%6,32	20	%7,60	41	30	%4,16	98	%5,85	75	%9,79	203
اشباعات نفسية	الشعور بالاستقرار	0	%0,00	2	%1,60	1	%1,54	3	4	%5,56	7	%7,63	10	%5,60	21	11	%9,91	16	%5,95	14	%5,32	41	69	%9,57	99	%5,91	37	%4,83	205
	الترفيه وقضاء وقت الفراغ	0	%0,00	3	%2,40	1	%1,54	4	3	%4,17	11	%8,40	6	%4,80	20	19	17,12	10	%3,72	9	%3,42	38	71	%9,85	84	%5,01	33	%4,31	198

																																	%	
	تحقيق الذات	1	25,00 %	51	40,80 %	26	40,00 %	3	6	%8,33	8	%6,11	6	%4,80	20	11	%9,91	18	%6,69	10	%3,80	39	71	%9,85	87	%5,19	32	%4,18	190
	تحقيق العادة	0	%0,00	2	%60	1	%1,54	3	7	%9,72	9	%6,87	5	4%	21	11	%9,91	15	%5,58	12	%4,56	38	76	10,54 %	85	5.07%	23	3%	184
المجموع		4	%100	125	%100	65	%100	51	72	%100	131	%100	125	%100	328	111	%100	269	%100	263	%100	643	721	%100	1676	%100	766	%100	2993

جدول رقم 35 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الإشباعات المتحققة والمستوى التعليمي

يوضح الجدول رقم 35 توزيع عينة الدراسة حسب الإشباعات المتحققة والمستوى التعليمي، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

- أصحاب المستوى الابتدائي:جاءت اباتهم فيما يخص الإشباعات التي " لم تشبع" متساوية بين الاختيارات التي اختارتها عينة الدراسة، ففي "الإشباعات النفسية" جاء اختيار " تحقيق الذات"، وفي "الإشباعات الاجتماعية" جاء اختيار " أصبحت اكثر مقدرة على التعامل الصحيح مع من حولي "، و"زادت من تعاطفي وتعاوني مع أفراد المجتمع "، وعند "الإشباعات المعرفية والتوجيهية" جاء اختيار " أصبحت أكثر ارتباطا بالموضوعات الأمنية التي تحدث يوميا " بنسبة 25% لكل اختيار. وفيما يخص الإشباعات التي تحققت "بدرجة كبيرة" انفردت "الإشباعات النفسية" بأعلى نسبة وتحديدا عند اختيار "تحقيق الذات" بنسبة كبيرة جدا بلغت 40%.

- وأصحاب المستوى المتوسط: "لم تشبع" مجموعة من الاختيارات شملت "الإشباعات النفسية"، و " الاشباعات المعرفية والتوجيهية"، و"الإشباعات الاجتماعية"، واختيار "تحقيق الذات" بنسبة 8,33%، بالتساوي مع اختيار " أصبحت أكثر حرصا مما كنت عليه "، ثم اختيارات كل من " أصبحت أكثر ارتباطا بالموضوعات الأمنية التي تحدث يوميا " واختيار " معرفة وإدراك التهديدات المحيطة "، واختيار " زادت من مقدرتي على مناقشة الموضوعات الأمنية وإبداء الرأي فيها "، و" معرفة الدور الذي تقوم به الأجهزة الأمنية" كلها بنسبة 6,94%. في حين أشبعت بدرجة كبيرة" عند"الإشباعات الاجتماعية" اختيار "زادت من تعاطفي وتعاوني مع أفراد المجتمع" بنسبة 9,60%، وفي "الإشباعات المعرفية والتوجيهية" جاءت في المراتب الأولى اختيار كل من " أصبحت أكثر حرصا مما كنت عليه" مع "معرفة كيفية تجنب المخالفات والمشكلات والجرائم" بنسبة 8%.

-والذين لديهمالمستوى الثانوي:جاءت "الإشباعات النفسية" على رأس الاختيارات التي" لم تشبع؛ إذ جاء اختيار "الترفيه وقضاء وقت الفراغ" في المرتبة الأولى بنسبة كبيرة بلغت 17.12%، ثم باقي الإشباعات النفسية بنفس النسبة التي بلغن 9.91%، أما "الإشباعات المعرفية والتوجيهية" فقد جاءت على رأس الإشباعات التي حققت "بدرجة كبيرة" فجاء اختيار كل من "زادت من ثقافتي ومعرفتي الأمنية"، واختيار "معرفة كيفية تجنب المخالفات والمشكلات والجرائم" في المرتبة الأولى بنسبة 9,51%، ثم اختياري "أصبحت أكثر حرصا مما كنت عليه"،

و "معرفة وإدراك التهديدات المحيطة" في المرتبة الثانية بنسبة 8,75%، فيما حل اختيار "زادت من تعاطفي وتعاوني مع أفراد المجتمع" في المرتبة الأولى بنسبة 7,60%، على رأس "الإشباعات الاجتماعية".

- وأصحابالمستوى الجامعي: بقيت "الإشباعات النفسية" "لم تشبع" عند جميع اختياراتها التي حلت في المراتب الأولى وتراوحت مابين 9,75 % و 10,54%، فيما جاءت "الإشباعات الاجتماعية" على رأس الاختيارات التي أشبعت "بدرجة كبيرة" خاصة عند اختيار "زادتمن تعاطفي وتعاوني مع أفراد المجتمع" بنسبة 9,79%، ثم "الإشباعات المعرفية والتوجيهية" مع اختيار " معرفة وإدراك التهديدات المحيطة" بنسبة 9,14%، ثم اختيار " معرفة كيفية تجنب المخالفات والمشكلات والجرائم" بنسبة 9.01%.

جدول رقم 36 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب رأي المبحوثين في التغطية الصحفية للموضوعات الأمنية والجنس.

الجنس	ذكور							إناث							الحجم الكلي	%
	موافق		محايد		معارض		المجموع	النسبة	موافق		محايد		معارض		المجموع	النسبة		
الرأي	ك	%	ك	%	ك	%			ك	%	ك	%	ك	%				
تعتمد على الإثارة والتهويل	122	%12,66	40	%6,61	22	%6,11	184	%9,54	61	%13,53	29	%6,59	10	%5,46	100	%9,31	284	%9,46
تعتمد المبالغة في عرض الأحداث	111	%11,51	39	%6,45	31	%8,61	181	%9,38	60	%13,30	30	%6,82	10	%5,46	100	%9,31	281	%9,36
الموضوعية والاتزان	38	%3,94	78	%12,89	54	%15,00	170	%8,81	18	%3,99	49	%11,14	25	%13,66	92	%8,57	262	%8,72
تعتمد على التوجيه والإرشاد	57	%5,91	65	%10,74	49	%13,61	171	%8,86	42	%9,31	37	%8,41	17	%9,29	96	%8,94	267	%8,89
تساهم في زيادة درجة الخوف بين أفراد المجتمع (عدم الإحساس بالطمأنينة)	98	%10,17	51	%8,43	30	%8,33	179	%9,28	45	%9,98	35	%7,95	19	%10,38	99	%9,22	278	%9,26
قلة الموضوعات الأمنية الهادفة في الصحافة	89	%9,23	60	%9,92	27	%7,50	176	%9,12	36	%7,98	52	%11,82	11	%6,01	99	%9,22	275	%9,16
تقدم للمواطنين طرق القيام بالجرائم	82	%8,51	60	%9,92	29	%8,06	171	%8,86	34	%7,54	40	%9,09	23	%12,57	97	%9,03	268	%8,92
تقدم طرق الوقاية من الجريمة	75	%7,78	65	%10,74	33	%9,17	173	%8,97	34	%7,54	43	%9,77	18	%9,84	95	%8,85	268	%8,92
تهدف إلى تحقيق الربح المادي	96	%9,96	49	%8,10	29	%8,06	174	%9,02	38	%8,43	47	%10,68	14	%7,65	99	%9,22	273	%9,09
السطحية في نشر الموضوعات ذات العلاقة بالأمن	86	%8,92	61	%10,08	28	%7,78	175	%9,07	34	%7,54	45	%10,23	20	%10,93	99	%9,22	274	%9,12
المبالغة في نشر أخبار الجرائم والقضايا الأمنية	110	%11,41	37	%6,12	28	%7,78	175	%9,07	49	%10,86	33	%7,50	16	%8,74	98	%9,12	273	%9,09
المجموع	964	%100	605	%100	360	%100	1929	%100	451	%100	440	%100	183	%100	1074	%100	3003	%100

يوضح الجدول رقم 36 توزيع عينة الدراسة حسب رأي المبحوثين في التغطية الصحفية للموضوعات الأمنية والجنس، حيث جاءت آرائهم على النحو التالي:

ترى عينة الدراسة أن التغطية التي تقدمها الصحف حول الموضوعات الأمنية هي تغطية ذات طابع سلبي أكثر منها إيجابي لدى الجنسين، حيث تركزت إجاباتهم نحو الاختيارات السلبية التي جاءت في المراتب الأولى عند اختيار "موافق" وكانت منخفضة عند الاختيارين "معارض " أو "محايد".

فجاء اختيار "تعتمد على الإثارة والتهويل" في المرتبة الأولى لدى الذكور بنسبة 12,66%، وبنسبة 13,53% لدى الإناث، كما جاء اختيار "تعتمد على المبالغة في عرض الأحداث" في المرتبة الثانية بنسبة 11,51% لدى الذكور، و بـ 13,30% لدى الإناث، والمرتبة الثالثة لاختيار "المبالغة في نشر أخبار الجرائم والقضايا الأمنية" بنسبة 11,41% لدى الذكور ، و بـ 10,86% لدى الإناث، والمرتبة الرابعة لاختيار " تساهم في زيادة درجة الخوف..." بنسبة 10,17% عند الذكور،وبنسبة 9,98% عند الإناث، ويلاحظ وجود اتفاق تام بين الجنسين حول هذه الاختيارات.وجاءت باقي الاختيارات في المراتب الموالية.

والملاحظ من خلال النتائج أن الاختيارات التي تعطي انطباعا بأن نشر الموضوعات له طابع ايجابي جاءت في المراتب الأخيرة، من حيث أن الصحافة "تقدم الوقاية من الجرائم" بنسبة 7,78%، متأخرة على اختيار " تقدم للمواطنين طرق القيام بالجرائم" بنسبة 8,51%، فيما تساوى الاختياران لدى الإناث بنسبة 7,54%، والمرتبة الأخيرة وماقبل الأخيرة لدى الذكور جاءت لاختياري "تعتمد على التوجيه والإرشاد" بنسبة 5,91 %،وتتميز "بالموضوعية والاتزان" بنسبة 3.94% على التوالي، أما لدى الإناث فبقي اختيار "الموضوعية والاتزان" في المرتبة الأخيرة بنسبة 3.99%، تقدم اختيار "تعتمد على التوجيه والإرشاد" إلى مراتب متقدمة، وانقسمت آراء الإناث حوله عند اختياري "موافق" و "معارض" حيث جاءت النسبة متقاربة قدرت بـ 9.31 % و 9,29% على التوالي.

وبالتالي ليست هناك فروق كبيرة بين آراء واتجاهات الجمهور نحو الموضوعات المنشورة حسب ، التي رأت بأن نشر مثل هذه الموضوعات هو نشر من أجل الإثارة التي تهدف غالبا إلى تحقيق الربح المادي-من المبيعات أو جلب الإشهار-... وهو ما يراه أو يلاحظه أهل الاختصاص من صحافيين وأكاديميين، ولعل المقال الذي نشره الأستاذ "نصر الدين العياضي" يصب في هذا الإطار، ويدعم ما جاءت به نتائج الدراسة، من خلال المقال الذي نشره في جريدة الخبر:

"كان أحد الزملاء العرب يمزح عندما قال يبدو أن أقسام التجارة في الجامعات الجزائرية أنشأت تخصصا جديدا، وهو التجارة بالدم، وأغلقت تخصص المحاسبة. وعندما سألته عن السبب، ردّ قائلا: من يقرأ بعض الصحف الجزائرية، يشعر أن خرّيجي التخصص الجديد في أقسام التجارة هم الذين أصبحوا يكتبونعن اختطاف الأطفال والقُصّر وقتلهم. ...

يمكن أن نتساءل عن الهدف الذي تتوخاه الصحف من نشر أخبار الاختطاف والجريمة والعنف التي لا يمكن لأي عاقل أن يسكت عنها أو يتجاهلها؟ هل هو إعلام القارئ بما يجري في مجتمعه باسم الدفاع عن حقه في الإعلام والمعرفة؟ وهل هي الرغبة في زيادة سحب الصحف ورفع عدد تها؟ وهل هي النية المبيّتة في ترويع الجزائريين وشلّ تفكيرهم بالمبالغة في تخويفهم؟ قد يحتج البعض على هذه الأسئلة، وهم محقو في ذلك، بالقول إنها تستبعد سعي الصحف إلى تحقيق هدفين في آن واحد، وهما: تلبية حق المواطن في الإعلام، وحق الصحيفة المشروع في رفع عدد مبيعاتها، وزيادة عائدها المالي من الإعلانات.

يشك الكثير من القراء في أن تكمن غاية بعض الصحف من نشر أخبار الجريمة، **والاختطاف والاعتداءات**، في الإعلام! وللتأكد من ذلك، يمكن العودة إلى الخبر الذي نشرته إحدى الصحف الجزائرية في عددها الصادر يوم 13 مارس الماضي، تحت عنوان: "متهمان يعترفان بمسؤوليتهما عن جريمة قتل الطفلين هارون وإبراهيم أمام الشرطة"، والذي "بشر" القراء بإلقاء القبض **على المتهمين** بارتكاب الجريمة بالاستناد إلى مصادر أمنية. وذكر أن الطفلين قتلا خنقا ولم تتعرّض جثتيهما للتنكيل، استنادا إلى النائب العام لدى محكمة قسنطينة. لكن كاتب الخبر ألح في خاتمة خبره على القول إن الطفلين قد وجدا مقطوعي الأوصال، ورأسيهما مفصولين عن جسديهما، وتم التنكيل شتيهما! وبهذا، نفى تصريح النائب العام دون الاستعانة بأي مصدر آخر. فلم يستند في نفيه هذا إلى شهود عيان، **أو مصلحة الطب الشرعي بقسنطينة**، أو موظف في مصلحة حفظ الجثث بالمستشفى، ولا أهل الضحيتين. إذًا، ما هي الغاية من هذا الإلحاح، إن لم يكن التهويل والترويع والتجارة بدم الضحايا؟

الكل يدرك أن أخبار الجريمة والاعتداءات الجنسية كانت أو كادت تكون من المواضيع المحرّمة على **الصحف الجزائرية**؛ خلال العقود الثلاثة التي تلت استقلال الجزائر. ولم تتطرّق إليها إلا عبر بلاغات الأمن الوطني أو جهاز العدالة باقت**ضاب وبلغة متقشفة. وبعد "الانفتاح الإعلامي"، ظهرت** الصحافة "الصفراء" التي بدأت تقتات من هذه الأخبار باستخدام أدوات العمل القديمة، أي

الاكتفاء بالبلاغات التي تصلها من الجهات المختصة، دون البحث عن التفاصيل من مصادر أخرى والتأكد من مصداقيتها، ومتابعة تطوّراتها.

ويحضرني في هذا المقام ذاك الخبر الذي نشرته إحدى الصحف المذكورة، والذي مفاده أن شخصا دخل إلى بيته فوجد زوجته مع عشيقها، **فقتلها وقتله وانتحر. وأكد كاتبه عدم وجود من شهد أو** سمع ما جرى، فعلق عليه أحد القراء في موقع الصحيفة الإلكتروني متسائلا: وأين كنت حتى **عرفت** ما جرى؟

إن التجارب العالمية تؤكد أن صحافة الإثارة ممارسة تستند إلى قواعد وتحكمها قوانين وأخلاق، ولا تقوم على العناوين البراقة والخادعة والصور الصادمة المخضبة بالدم، والمصادر المفبركة التي يُقال عنها دائما إنها رفضت ذكر اسمها. إنها، باختصار، تقدم عملا مسؤولا، تحاسب عليه في المحاكم والهيئات المكلفة بأخلاق المهنة، ومن القراء وجمعيات المجتمع المدني. فرغم كل ما يقال عن هذه الصحافة في غرب، إلا أنها قدمت للقارئ معارف في مجال القانون، وعلم الجريمة، والطب، وعلم النفس واللغة. وشتان بينها وبين ما نقرأه في بعض **الصحف الجزائرية.**[494]

إذا؛ فعلى وسائل الإعلام أن تأخذ بعين الاعتبار ميثاق الأخلاق الصحفية، وألا تغلب المصلحة الربحية على الهدف النبيل الذي يفترض بوسائل الإعلام القيام به، وهو تقديم خدمة إعلامية للمواطن مسؤولة وبعيدة عن الإثارة والتهويل، والتأكد قدر الإمكان من دقة الخبر وصدقه، خاصة إذا تعلق **الأمر بالخبر** الأمني.

[494] نصر الدين العياضي،"تجارة جديدة"،عمود بعنوان:عتبات الكلام، جريدة الخبر الجزائرية، الاثنين 08 أفريل 2013.

جدول رقم 37 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب رأي المبحوثين في التغطية الصحفية للموضوعات الأمنية والسن.

السن	30-20							40-31							50-41							أكثر من 50سنة						
الدرجة	موافق		محايد		معارض		المجموع	موافق		محايد		معارض		المجموع	موافق		محايد		معارض		المجموع	موافق		محايد		معارض		المجموع
الرأي	ك	%	ك	%	ك	%		ك	%	ك	%	ك	%		ك	%	ك	%	ك	%		ك	%	ك	%	ك	%	
تعتمد على الإثارة والتهويل	72	%13,28	27	%5,93	12	%5,66	111	76	%13,06	26	%6,65	11	%5,29	113	14	%11,76	7	%8,43	2	%5,00	23	21	%12,35	9	%7,76	7	%8,43	37
تعتمد المبالغة في عرض الأحداث	73	%13,47	26	%5,71	13	%6,13	112	68	%11,68	27	%6,91	14	%6,73	109	11	%9,24	9	%10,84	2	%5,00	22	19	%11,18	7	%6,03	12	%14,46	38
الموضوعية والاتزان	23	%4,24	53	%11,65	32	%15,09	110	16	%2,75	50	%12,79	33	%15,87	99	6	%5,04	9	%10,84	5	%12,50	20	9	%5,29	15	%12,93	9	%10,84	33
تعتمد على التوجيه والإرشاد	46	%8,49	39	%8,57	23	%10,85	108	28	%4,81	46	%11,76	30	%14,42	104	11	%9,24	6	%7,23	6	%15,00	23	14	%8,24	11	%9,48	7	%8,43	32
تساهم في زيادة درجة الخوف بين أفراد المجتمع (عدم الإحساس بالطمانينة)	51	%9,41	36	%7,91	24	%11,32	111	61	%10,48	33	%8,44	14	%6,73	108	14	%11,76	7	%8,43	2	%5,00	23	17	%10,00	10	%8,62	9	%10,84	36
قلة الموضوعات الأمنية الهادفة في الصحافة	42	%7,75	58	%12,75	11	%5,19	111	58	%9,97	32	%8,18	18	%8,65	108	9	%7,56	9	%10,84	5	%12,50	23	16	%9,41	13	%11,21	4	%4,82	33
تقدم للمواطنين طرق القيام بالجرائم	38	%7,01	47	%10,33	24	%11,32	109	58	%9,97	33	%8,44	15	%7,21	106	9	%7,56	9	%10,84	3	%7,50	21	11	%6,47	11	%9,48	10	%12,05	32
تقدم طرق الوقاية من الجريمة	47	%8,67	40	%8,79	21	%9,91	108	34	%5,84	50	%12,79	24	%11,54	108	10	%8,40	6	%7,23	5	%12,50	21	18	%10,59	12	%10,34	1	%1,20	31
تهدف إلى تحقيق الربح المادي	48	%8,86	43	%9,45	19	%8,96	110	60	%10,31	36	%9,21	14	%6,73	110	12	%10,08	8	%9,64	2	%5,00	22	14	%8,24	9	%7,76	8	%9,64	31
السطحية في نشر الموضوعات ذات العلاقة بالأمن	43	%7,93	50	%10,99	18	%8,49	111	55	%9,45	36	%9,21	19	%9,13	110	11	%9,24	8	%9,64	4	%10,00	23	11	%6,47	12	%10,34	7	%8,43	30
المبالغة في نشر أخبار الجرائم والقضايا الأمنية	59	%10,89	36	%7,91	15	%7,08	110	68	%11,68	22	%5,63	16	%7,69	106	12	%10,08	5	%6,02	4	%10,00	21	20	%11,76	7	%6,03	9	%10,84	36
المجموع	542	%100	455	%100	212	%100	1211	582	%100	391	%100	208	%100	1181	119	%100	83	%100	40	%100	242	170	%100	116	%100	83	%100	369

يوضح الجدول رقم 37 توزيع عينة الدراسة حسب رأي المبحوثين في التغطية الصحفية للموضوعات الأمنية والسن:حيث جاءت نتائج الدراسة تعبر عن اتجاهات رأي عينة الدراسة التي تقدم صورة سلبية للتغطية الصحفية والتي حلت في المراتب الأولى، وحققت نسبا عالية عند الاختيار أو الاتجاه "موافق"، وتناقصت النسبة بشكل طردي عند الاتجاه "معارض".

لدى الفئة السنية من 20-30 سنة: جاء اختيار " تعتمد على المبالغة في عرض الأحداث" في المرتبة الأولى ، والمرتبة الثانية لاختيار "تعتمد على الإثارة والتهويل"، والمرتبة الثالثة لاختيار "المبالغة في نشر أخبار الجرائم..."، والمرتبة الرابعة لاختيار "تساهم في زيادة درجة الخوف..."، ثم المرتبة الخامسة لاختيار "تهدف إلى الربح المادي"، والمرتبة السادسة لاختيار "تقدم طرق الوقاية من الجريمة"، والمرتبة السابعة "تعتمد على التوجيه والإرشاد " والمرتبة الثامنة لاختيار "السطحية في نشر الموضوعات..."، والمرتبة التاسعة لاختيار " قلة الموضوعات الأمنية..."، والمرتبة العاشرة لاختيار "تقدم للمواطنين...بالجرائم"، و المرتبة الحادية عشرة لاختيار "تعتمد على التوجيه والإرشاد".

وعند الفئة السنية من 31-40: جاءت الاختيارات ذات النظرة الإيجابية للتغطية في المراتب الأخيرة، حيث جاء اختيار" تعلم طرق الوقاية من الجريمة" في المرتبة التاسعة، وحل اختيار "التوجيه والإرشاد في المرتبة العاشرة"، فيما حلت الاختيارات السلبية في المراتب السابقة (1-8).

وعند الفئة السنية 41-50: ارتقى اختيار "التوجيه والإرشاد" إلى المرتبة السابعة، واختيار " تعلم طرق الوقاية من الجريمة" للمرتبة الثامنة.

وعند الفئة العمرية أكثر من 50 سنة، بقي اختيار "التوجيه والإرشاد" في المرتبة السابعة، في حين حصل اختيار " تعلم طرق الوقاية من الجريمة" على أحسن ترتيب حسب السن والذي جاء في المرتبة الرابعة بنسبة 10,59% عند الاتجاه "موافق" ونسبة 1,20% عند الاتجاه "معارض".

وبقي اختيار "الموضوعية والاتزان" في المراتب الأخيرة لدى جميع الفئات السنية ، والذي تزيد نسبته بطريقة طردية كذلك عند الرأي "معارض"، وبالتالي فعينة الدراسة على اختلاف فئاتها العمرية ترى أن قضية الموضوعية والاتزان في عرض الموضوعات الأمنية غير متوفرة، ويحدث هذا الانطباع من خلال المتابعة المستمرة لما ينشر، مما يؤدي إلى استنتاج مفاده أن الصحف لا تتحرى الحقيقة، وتنشر

الأخبار دون التحقق من صحتها، سعيا منها لتحقيق السبق أو ملأ صفحات الجرائد، ومع الاعتماد على الانطباعات الذاتية للصحفيين وآرائهم في غياب المعلومة الصحيحة والدقيقة نظرا لحساسيتها أو عدم توفرها؛ بسبب سرية التحقيق أو عدم انتهائه.

جدول رقم 38 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب رأي المبحوثين في التغطية الصحفية للموضوعات الأمنية والمستوى التعليمي.

المستوى	ابتدائي							متوسط							ثانوي							جامعي						
الاتجاه	موافق		محايد		معارض		المجموع	موافق		محايد		معارض		المجموع	موافق		محايد		معارض		المجموع	موافق		محايد		معارض		المجموع
الرأي	ك	%	ك	%	ك	%		ك	%	ك	%	ك	%		ك	%	ك	%	ك	%		ك	%	ك	%	ك	%	
تعتمد على الإثارة والتهويل	2	%12,50	1	%9,09	1	%10,00	4	10	%9,43	8	%9,88	3	%7,32	21	22	%10,00	11	%7,91	10	%11,63	43	149	%13,82	49	%6,03	18	%4,48	216
تعتمد المبالغة في عرض الأحداث	2	%12,50	1	%9,09	1	%10,00	4	11	%10,38	6	%7,41	3	%7,32	20	25	%11,36	10	%7,19	8	%9,30	43	133	%12,34	52	%6,40	29	%7,21	214
الموضوعية والاتزان	0	%0,00	1	%9,09	2	%20,00	3	7	%6,60	9	%11,11	5	%12,20	21	16	%7,27	18	%12,95	7	%8,14	41	33	%3,06	98	%12,05	66	%16,42	197
تعتمد على التوجيه والإرشاد	1	%6,25	0	%0,00	2	%20,00	3	8	%7,55	10	%12,35	3	%7,32	21	17	%7,73	17	%12,23	6	%6,98	40	73	%6,77	75	%9,23	55	%13,68	203
تساهم في زيادة درجة الخوف بين أفراد المجتمع (عدم الإحساس بالطمأنينة)	0	%0,00	2	%18,18	1	%10,00	3	12	%11,32	5	%6,17	4	%9,76	21	21	%9,55	10	%7,19	12	%13,95	43	110	%10,20	69	%8,49	32	%7,96	211
قلة الموضوعات الأمنية الهادفة في الصحافة	0	%0,00	2	%18,18	0	%0,00	2	10	%9,43	8	%9,88	3	%7,32	21	17	%7,73	17	%12,23	7	%8,14	41	98	%9,09	85	%10,46	28	%6,97	211
تقدم للمواطنين طرق القيام بالجرائم	3	%18,75	0	%0,00	1	%10,00	4	9	%8,49	5	%6,17	6	%14,63	20	19	%8,64	13	%9,35	8	%9,30	40	87	%8,07	82	%10,09	35	%8,71	204
تقدم طرق الوقاية من الجريمة	3	%18,75	1	%9,09	0	%0,00	3	13	%12,26	6	%7,41	2	%4,88	21	18	%8,18	16	%11,51	5	%5,81	39	75	%6,96	85	%10,46	44	%10,95	204
تهدف إلى تحقيق الربح المادي	0	%0,00	2	%18,18	1	%10,00	3	8	%7,55	10	%12,35	3	%7,32	21	13	%5,91	10	%7,19	13	%15,12	36	113	%10,48	74	%9,10	26	%6,47	213
السطحية في نشر	3	%18,75	0	%0,00	0	%0,00	3	10	%9,43	8	%9,88	3	%7,32	21	26	%11,82	10	%7,19	3	%3,49	39	84	%7,79	88	%10,82	39	%9,70	211
														340														

الموضوعات ذات العلاقة بالأمن																															
المبالغة في نشر أخبار الجرائم والقضايا الأمنية	2	%12,50	1	%9,09	1	%10,00	4	8	%7,55	6	%7,41	6	%14,63	20	26	%11,82	7	%5,04	7	%8,14	40	123	%11,41	56	%6,89	30	%7,46	209
المجموع	16	%100	11	%100	10	%100	36	106	%100	81	%100	41	%100	228	220	%100	139	%100	86	%100	445	1078	%100	813	%100	402	%100	2293

يوضح الجدول رقم 38 توزيع عينة الدراسة حسب رأي المبحوثين في التغطية الصحفية للموضوعات الأمنية والمستوى التعليمي، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

عند أصحاب المستوى الابتدائي؛تمركزت إجاباتهم حول الاختيارات التي تعطي طابعا سلبيا للتغطية الصحفية، ماعدا اختيارا واحدا فقط لقي موافقة هذه الفئة وحل في المرتبة الأولى وهو "تقدم طرق الوقاية من الجريمة" بنسبة 18,75%، فجاء في المرتبة الأولى اختيار " تقدم للمواطنين طرق الوقاية من الجريمة"، واختيار "السطحية في نشر الموضوعات ذات العلاقة بالأمن" بنسبة 18,75%، والمرتبة الثانية لاختيارات "تعتمد على الإثارة والتهويل"، و"تعتمد المبالغة في عرض الأحداث"، و" المبالغة في نشر أخبار الجرائم والقضايا الأمنية" بنسبة 12,50%، كما يوافق هذا التوجه ترتيب الإجابات عند مستوى "معارض" حيث حل في المرتبة الأولى اختيارا " الموضوعية والاتزان"، و" تعتمد على التوجيه والإرشاد" بنسبة 20%.

وما يمكن ملاحظته كذلك لدى أصحاب المستوى المتوسط أن المرتبة الأولى عادت لاختيار " تقدم طرق الوقاية من الجريمة" بنسبة 12,26% عند مستوى الاتجاه "موافق"، وحل في المرتبة الثانية ختيار "تساهم في زيادة درجة الخوف بين أفراد المجتمع" بنسبة 11,32%، والمرتبة الثالثة لاختيار "تعتمد على المبالغة في عرض الأحداث" بـ 10,38%، والمرتبة الرابعة لاختيارا " تعتمد على الإثارة والتهويل"، و" السطحية في نشر الموضوعات ذات العلاقة بالأمن"" بنسبة 9,43%، وبقيت الاختيار ذات الطابع الإيجابي في المراتب الأخيرة كالعادة.

كما يلاحظ على نتائج الجدول لدى أصحاب المستوى الثانوي، تراجع اختيار "تقدم طرق الوقاية من الجريمة" إلى المرتبة الخامسة بنسبة 8,18%، فيما جاءت باقي الاختيارات التي تعطي رأيا سلبيا من المعالجة في المراتب الأولى عند مستوى "موافق" حيث جاء في المرتبة الأولى اختياري " السطحية في نشر الموضوعات ذات العلاقة بالأمن"، و " المبالغة في نشر أخبار الجرائم والموضوعات الأمنية" بنسبة 11,82%، وفي المرتبة الثانية اختيار " تعتمد على المبالغة في عرض الأحداث" بنسبة 11,36%، والمرتبة الثالثة لاختيار " تعتمد على الإثارة والتهويل" بنسبة 10%، والمرتبة الرابعة ختيار "تساهم في زيادة درجة الخوف بين أفراد المجتمع" بنسبة 9,55%.وبالمقابل تعارض هذه ة أن تكون الصحف "تهدف إلى الربح المادي" الذي حل في المرتبة الأولى بنسبة 15,12%، وأن الصحف "تساهم في زيادة درجة الخوف لدى المواطنين" في المرتبة الثانية بنسبة 13,95%، والمرتبة الثالثة لاختيار "تعتمد على الإثارة والتهويل" بنسبة 11,63%.

وعند أصحاب المستوى الجامعي، بقيت الاختيارات التي تعطي نظرة سلبية للتغطية الصحفية عند **مستوى الاتجاه** "موافق" تحتل المراتب الأولى، **فجاء اختيار "تعتمد على الإثارة والتهويل"** بنسبة 13,82%، وفي المرتبة الثانية اختيار " تعتمد المبالغة في عرض الأحداث" بنسبة 12.34%، والمرتبة الثالثة "للمبالغة في نشر أخبار الجرائم والقضايا الأمنية" بنسبة 11,41%، كما تعارض أن تكون التغطية الصحفية "تتميز "بالموضوعية والاتزان" حيث حل الاختيار في المرتبة الأولى بنسبة 16.42%، **أو "أن تعتمد على التوجيه والإرشاد"** بنسبة 13,68%.

جدول رقم (39): توزيع عينة الدراسة حسب رأي الجمهور فيالفائدة من نشر الموضوعات الأمنية والجنس.

الجنس / الشعور	ذكور		إناث		المجموع	النسبة
	ك	%	ك	%		
نعم	144	73,85%	95	90,48%	239	79,67%
لا	51	26,15%	10	9,52%	61	20,33%
المجموع	195	100%	105	100%	300	100%

يوضح الجدول رقم (39) توزيع عينة الدراسة حسب رأي الجمهور في الفائدة من نشر **الموضوعات الأمنية والجنس، حيث دلت النتائج على أن:**

عينة الدراسة على العموم ترى بأنه من الضروري جدا نشر مثل هذه الأخبار حيث **حلت الإجابة بنعم** في المرتبة الأولى بنسبة كبيرة بلغت **79,67%، والمرتبة الثانية للإجابة بـ لا بنسبة 20,33%.ووافقت** النتائج العامة النتائج حسب الجنس حيث لم يختلف الذكور والإناث في **اختياراتهم**، والتي جاءت لدى الذكور بنسبة **73,85% للإجابة بـ نعم** في المرتبة الأولى، والمرتبة الثانية **لاختيارلا بنسبة 26,15%، كما جاءت الإجابة بـ نعم** لدى الإناث في المرتبة الأولى بنسبة كبيرة جدا **بلغت 90,48%** وهي نسبة أكبر من نسبة **الذكور، وجاءت المرتبة الثانية للإجابة بـ لا لدى عدد قليل من الإناث بنسبة 9,52%.**

جدول رقم (40): توزيع عينة الدراسة حسب الفائدة من نشر الموضوعات الأمنية بالنسبة للفرد والمجتمع والسن.

السن / الفائدة	30-20		40-31		50-41		أكبر من 50		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
نعم	93	%80,87	96	%81,36	19	%82,61	31	%70,45	239
لا	22	%19,13	22	%18,64	4	%17,39	13	%29,55	61
المجموع	115	100%	118	100%	23	100%	44	100%	300

يوضح الجدول رقم (40) توزيع عينة الدراسة حسب الفائدة من نشر الموضوعات الأمنية بالنسبة للفرد والمجتمع والسن، حيث جاءت آرائهم على النحول التالي:

حظيت الإجابات بنعم بالمرتبة الأولى لدى أفراد العينة الذين تبلغ أعمارهم من 20-30 سنة بنسبة 80,87%، والمرتبة الثانيةللإجابة بـ لا بنسبة 19,13%، ونفس المرتبة لدى الفئة العمرية من 31-40 لاختيار نعم بنسبة 81,36%، والمرتبة الثانية لاختيارلا بنسبة 18,64%، ودائما المرتبة الأولى لاختيار نعم لدى الفئة العمرية من 41-50 بنسبة 82,61%، والمرتبة الثانية لاختيار لا بنسبة 17,39%، ولدى فئة أكثر من 50 سنة لم يتغير الترتيب وحصل اختيار أن النشر مفيد في المرتبة الأولى بنسبة 70,45%، والمرتبة الثانية لاختيار لا بنسبة 29,55%.

وهذه النتائج تبين بوضوح حاجة الفرد والمجتمع النفسية والمعرفية لمثل هذه الموضوعات، وهي نتائج مدعِمة للجدول السابق الذي بينت بأن هناك فائدة كبيرة لنشر الموضوعات الأمنية، حيث تسمح للفرد بالإحساس بالأمن النفسي، من خلال قراءته و متابعتهلما ينشر عن تدخلات الأجهزة الأمنية في مجال مكافحة الجريمة بأنواعها والقضاء على الإرهاب مثلا، كما يحس بالطمأنينة على عائلته، ويمتد هذا الإحساس إلى جميع أفراد المجتمع، كما يدعم النشر القائم على ضوابط مهنية (بعيدا عن التهويل والإثارة) برفع الحس الأمني لدى المواطن، وتوعيته بما يدور حوله من أحداث تتعلق بالأمن على اختلاف مستوياته، وخاصة ما تعلق بسبل الوقاية من الجريمة والتصدي لها، ومد يد العون

للأجهزة المختصة لتحقيق وظيفة الأمن ببعده الشامل، وهو هدف تسعى إليه جميع الدول والحكومات.

جدول رقم (41): توزيع عينة الدراسة حسب الفائدة من نشر الموضوعات الأمنية بالنسبة للفرد والمجتمع والمستوى التعليمي.

المستوى / الفائدة	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	4	100 %	16	%76,19	33	%73,33	185	%80,79	238	%79,60
لا	0	0%	5	%23,81	12	%26,67	44	%19,21	61	%20,40
المجموع	4	100 %	21	100%	45	100%	229	100%	299	100%

يوضح الجدول رقم (41) توزيع عينة الدراسة حسب الفائدة من نشر الموضوعات الأمنية بالنسبة للفرد والمجتمع، والمستوى التعليمي، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

يرى أصحاب التعليم الابتدائي أن النشر له فائدة كبيرة جدا **حيث** عبروا عنها بنسبة 100%، فيما توزعت النسبة عند باقي المستويات المتوسط والثانوي والجامعي على النحو التالي: **جاءت** الإجابة بـ **"نعم"** في المرتبة الأولى بفارق كبير وهي على التوالي 76,19% و73,33% و80,79%.

وجاء اختيار "لا أنها غير مفيدة في المرتبة الثانية لدى أصحاب المستويات المتوسط، **والثانوي،** والجامعي على التوالي: 23,81% و26,67% و19,21%.

وما سبق؛ فإن أفراد عينة الدراسة على اتفاق بأن نشر الموضوعات الأمنية له فائدة تعود على الفرد والمجتمع، وذلك على اختلاف مستوياتهمالتعليمية، وبالتالي فلا يوجد فرق بين المتعلم والأقل

تعليما على ضرورة نشر مثل هذه الموضوعات، والنسبة التي عبرت عن أن هذه الموضوعات ليس لها فائدة هي التي ترى بضرورة تقليص مساحة النشر وهي فئة قليلة.

جدول رقم (42): توزيع عينة الدراسة حسب المساحة المخصصةلنشر الموضوعات الأمنية والجنس.

الجنس / بحاجة إلى	ذكور		إناث		المجموع	النسبة
	ك	%	ك	%		
تقليص النشر	93	47,69%	36	%34,28	129	43%
زيادة النشر	83	42,56%	67	%63.80	150	50%
عدم النشر	19	%9,74	2	%1,90	21	7%
المجموع	195	100%	105	100%	300	100%

يوضح الجدول رقم (42) توزيع عينة الدراسة حسب المساحة المخصصة لنشر الموضوعات الأمنية والجنس، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

يرى أفراد العينة أن المساحة المخصصة لنشر الموضوعات الأمنية بحاجة إلى زيادة في النشر، حيث جاء هذا الاختيار في المرتبة الأولى بنسبة 50%، وفي المرتبة الثانية لاختيار تقليص النشر بنسبة 43%، والمرتبة الثالثة لعدم نشرها بنسبة 7%.

وحسب الجنس يرى الذكور أن النشر بحاجة للتقليص بنسبة 47,69%، والمرتبة الثانية لاختيار زيادة النشر بنسبة 42,56%، والمرتبة الثالثة لعدم النشر بنسبة 9,74%.

وترى الإناث أنه من الضروري زيادة النشر بنسبة 63,80%، والمرتبة الثانية لتقليص النشر بنسبة 34,28%، والمرتبة الثالثة لعدم النشر بنسبة 1,90%.

ويلاحظ على النتائج أنها تتوافق مع ما جاءت به نتائج الجداول السابقة بالنسبة للإناث اللواتي يرين بأنهن بحاجة لنشر الموضوعات الأمنية، وأن لهذه الموضوعات أهمية كبيرة للفرد والمجتمع. كما يلاحظ أن هناك اختلافا في آراء المبحوثين حسب النتائج العامة وحسب الجنس حول أهمية النشر للموضوعات الأمنية، ويدعم هذا الاختلاف اختلاف الباحثين والأكاديميين حول نشر أو عدم نشر أخبار الجريمة، حيث ظهرت اتجاهات لتفسير هذا الموضوع من خلال:

تباين آراء عدد من المنظرين والباحثين حول جدوى نشر أخبار الجريمة، وما إذا كان النشر يحقق أهدافاً إيجابية بالتقليل من حدوثها ووعي أفراد مجتمع بخطورتها والآثار المترتبة عليها، أم أن نشرها يعد في حقيقته جريمة ثانية نتيجة لما قد يعكسه النشر من تعزيز لها وتبجيل لمرتكبيها وتعليم لأساليب ممارستها وطرق التخفي عن الملاحقات القانونية لمرتكبيها. وفي هذا الإطار توجد ثلاثة اتجاهات لها ما يبررها.

الاتجاه الأول: المؤيدون للنشر

يرى المؤيدون لنشر أخبار الجريمة أن النشر يعد عملا مفيدا لإخبار أفراد المجتمع بكل ما يدور في المجتمع سواء كانت أحداث سارة أم غير ذلك. ومن وجهة نظر هؤلاء فإن نشر اخبار الجريمة يساهم في خلق وعي جماهيري حول بشاعتها ما قد يؤدي إلى تناقص عدد الجرائم.

الاتجاه الثاني: المعارضون للنشر

يتأسس رأي معارضي النشر على الفكرة التي مؤداها أن نشر أخبار الجرائم يساعد في الترويج لها عند الناشئة، وذلك عندما تعرض أخبار الجريمة بطريقة دراماتيكية وأحيانا بإطار "تشويقي" من خلال عناوين المانشيطكما تفعل معظم الصحف والمجلات، وبعض المؤسسات الإعلامية تستخدم الأسلوب في وسائلها المطبوعة والمرئية لترويج منتجاتها في ظل التنافس القوي بين وسائل الإعلام. ويتفق المعارضون للنشر على أن نشر أخبار الجرائم وخاصة جرائم الاغتصاب لا يساعد في الحد من الجريمة والوعي بخطور ، بل إن النشر قد يكون عاملا في إثارة الغرائز وخاصة عند نشر أخبار الجرائم الجنسية حيث يسلط الضوء عليها بدرجة تتجاوز نقل الحقائق إلى الإثارة "المقصودة" من قبل الصحف لأهداف ترويجية، وتسويقية، وهو ما يأتي بمردود عكسي.

الاتجاه الثالث: النشر الواعي

تبين من خلال عرض الاتجاهين الأول، والثاني،المؤيدة، والمعارضة لنشر أخبار الجريمة في وسائل الإعلام أن النشر يعد سلاحا ذا حدين، ففي الوقت الذي يرى البعض أنه يساعد على التوعية بأخطار الجرائم وفداحتها مما يؤمل أن يحد من الجريمة، فإن هناك في الوقت ذاته من يجادل بأن النشر قد يعد عاملا مساعدا في ترويج وتطبيع الجريمة الأمر الذي قد ينجم عنه ازدياد نسبتها في المجتمع.

لذا فإن الاتجاه الثالث يؤيد نشر أخبار الجريمة في ضوء المبررات التي أشار إليها أصحاب الاتجاه الأول إلا أنهم لا يتفقون معهم في النشر المطلق؛ نتيجة لما يشهده العالم اليوم من ثورة في المعلوماتية وسرعة تدفق المعلومات، وانه لا يمكن إخفاء الحقائق إلى الأبد كما كانت الحال عليه قبل عدة سنوات،وبالتالي فإن أصحاب هذا الاتجاه يرون أنه من المنطقي والمفيد نشر أخبار الجرائم

(والموضوعات الأمنية) في وسائل الإعلام شريطة أن يكون هذا النشر واعياً ومحققاً لمصلحة المجتمع ، من خلال أخذ القائمين على وسائل الإعلام والإعلاميين عدة اعتبارات أخلاقية، ومهنية تحقق أهداف النشر وتوازن بين الاتجاهين السابقين.[1]

جدول رقم (43): توزيع عينة الدراسة حسب المساحة المخصصةلنشر الموضوعات الأمنية والسن.

السن / بحاجة إلى	30-20		40-31		50-41		أكبر من 50		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
تقليص النشر	47	40,87 %	47	39,83 %	15	65,22 %	20	45,45 %	129
زيادة النشر	61	53,04 %	59	50,00 %	8	34,78 %	22	50,00 %	150
عدم النشر	7	6,09%	12	10,17 %	0	0,00%	2	4,55%	21
المجموع	115	100%	118	100%	23	100%	44	100%	300

[1] محمد بن سليمان الصبيحي، **التغطية الإعلامية لنشر أخبار الجريمة الأخلاقية في وسائل الإعلام السعودية، دراسة وصفية وصفية في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية**، المملكة العربية السعودية، جامعة الأمير محمد بن سعود الإسلامية،كلية الدعوة والإعلام،1431،ص 22-24.

يبرز الجدول رقم (43) توزيع عينة الدراسة حسب المساحة المخصصة لنشر الموضوعات الأمنية والسن، حيث جاءت النتائج على النحو الآتي:

بالنسبة لفئة 20-30 سنة؛ فيرون أن الموضوعات بحاجة إلى زيادة النشرفي المرتبة الأولى بنسبة 53,04%، والمرتبة الثانية لتقليص النشر بنسبة 40,87%، والمرتبة الثالثة لعدم النشر بنسبة 6,09%.

وجاء ترتيب زيادة النشر في المرتبة الأولى لدى الفئة العمرية من 31-40 سنة بنسبة 50%، والمرتبة الثانية لتقليص النشر بنسبة 40,87%، والمرتبة الثالثة لعدم النشر بنسبة 6,09%.

في حين اختلف الترتيب عند الفئة العمرية من 41-50 سنة حيث حل في المرتبة الأولى اختيار تقليص النشر بنسبة 65,22%، والمرتبة الثانية لزيادة النشر بنسبة 34,78%.

فيما جاء اختيار زيادة مساحة النشر في المرتبة الأولى بالنسبة للفئة السنية أكثر من 50 سنة بنسبة 50%، والمرتبة الثانية بنسبة متقاربة لتقليص النشر بنسبة 45,45%، والمرتبة الثالثة لاختيار عدم النشر بنسبة 4,55%.

لاحظ على نتائج الجدول حسب السن أن ترتيب الاختيارات لدى المبحوثين جاءت متشابهة، إلا عند الفئة العمرية من 41-50 سنة، التي ترى أنه ينبغي التقليص من مساحة النشر في المرتبة الأولى.

جدول رقم (44): توزيع عينة الدراسة حسب المساحة المخصصةلنشر الموضوعات الأمنية والمستوى التعليمي.

المستوى / بحاجة إلى	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
تقليص النشر	1	25,00 %	10	47,62%	18	40,00 %	101	43,91%	130
زيادة النشر	3	75,00	9	42,86%	22	48,89	115	50,00%	149

			%				%		
عدم النشر	0	0,00%	2	9,52%	5	11,11 %	14	6,09%	21
المجموع	4	100%	21	100%	45	100%	230	100%	300

يوضح الجدول رقم (44) توزيع عينة الدراسة حسب المساحة المخصصة للنشر والمستوى التعليمي، حيث جاءت النتائج كمايلي:

جاء في المرتبة الأولى لدى أصحاب المستوى الابتدائي زيادة النشر بنسبة 75% (3/4)، وفي المرتبة الثانية تقليص مساحة النشر بنسب 25%.

وفي المرتبة الأولى لدى أصحاب المستوى المتوسط التقليص من مساحة النشر بنسبة 47,62%، والمرتبة الثانية لزيادة مساحة النشر بنسبة 42,86%، والمرتبة الثالثة لعدم النشر بنسبة 9,52%.

ولدى أصحاب المستوى الثانوي جاء في المرتبة الأولى اختيار زيادة النشر بنسبة 48,89%، والمرتبة الثانية بنسبة 40% لاختيار التقليص من مساحة النشر، والمرتبة الثالثة لاختيار عدم النشر بنسبة 11,11%.

وعاد اختيار زيادة النشر للمرتبة الأولى بنسبة 50% لدى أصحاب المستوى الجامعي، فيما جاء اختيار التقليص من النشر في المرتبة الثانية بنسبة 43,91%، والمرتبة الثالثة لاختيار عدم النشر بنسبة 6,09%.

وما يمكن ملاحظته من خلال النتائج السابقة أن اختيارات وآراء المبحوثين حول قضية نشر ضوعات الأمنية في الصحافة، جاءت متشابهة من حيث ترتيب الاختيارات المتاحة، حيث يرى المبحوثون على اختلاف مستوياتهم التعليمية ضرورة زيادة نشر الموضوعات الأمنية، وكان الاختلاف عند أصحاب المستوى المتوسط فقط أين فضل المبحوثون تقليص مساحة النشر، التي جاءت في المرتبة الأولى على حساب زيادة النشر.

جدول رقم (45): توزيع عينة الدراسة حسب تقليد أخبار الجرائم المنشورة والجنس.

الجنس / التقليد	ذكور		إناث		المجموع	النسبة
	ك	%	ك	%		
دائما	22	11,28%	6	5,71%	28	9,33%
أحيانا	137	70,26%	75	71,43%	212	70,67%
أبدا	21	10,77%	9	8,57%	30	10%
لا أدري	15	7,69%	15	14,29%	30	10%
المجموع	195	100%	105	100%	300	100%

يوضح الجدول رقم (45) توزيع عينة الدراسة حسب تقليد أخبار الجرائم والجنس، حيث جاءت النتائج كمايلي:

المجموع العام جاء في المرتبة الأولى اختيار أحيانا بنسبة 70,67%، والمرتبة الثانية عادت لاختياري"أبدا"و"لا ادري" في المرتبة الثانية بالتساوي بـ 10%، والمرتبة الثالثة لاختيار "دائما" بنسبة 9,33%.

وجاء الترتيب حسب الجنس على النحو التالي: في المرتبة الأولى بالنسبة للذكور اختيار "أحيانا" بنسبة 70,26%، والمرتبة الثانية لاختيار "دائما" بنسبة 11,28%، والمرتبة الثالثة لاختيار "دائما" بنسبة 11,28%، والمرتبة الرابعة بنسبة 7,69% لاختيار "لا أدري".

وبالنسبة للإناث جاء اختيار "أحيانا" في المرتبة الأولى بنسبة 71,43%، والمرتبة الثانية لاختيار "لا أدري" بنسبة 14,29% والمرتبة الثالثة لاختيار "أبدا" بنسبة 5,71%، والمرتبة الرابعة لاختيار "دائما" بنسبة 5,71%.

يلاحظ على نتائج الجدول أن ترتيب**أحيانا** جاء في المرتبة الأولى لدى الجنسين، في النتائج العامة، إلا أن النتائج اختلفت عندالاختيارات المتبقية والتي جاء الاختيار **دائما** في المرتبة الثانية لدى الذكورفي حين جاء نفس الاختيار في المرتبة الأخيرة لدى الإناث،وبالتالي فالتقليد يكون أكبر لدى الذكور منه لدى الإناث.

جدول رقم (46): توزيع عينة الدراسة حسب تقليد أخبار الجرائم المنشورة والسن.

السن / التقليد	30-20		40-31		50-41		أكبر من 50		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
دائما	9	7,83%	17	14,41%	1	4,35%	1	2,27%	28
أحيانا	79	%68,70	85	72,03%	20	86,96%	28	63,64 %	212
أبدا	11	%9,57	11	4,24%	1	4,35%	7	18,18 %	30
لا أدري	16	13,91%	5	4,24%	1	4,35%	8	18,18 %	30
المجموع	115	%100	118	%100	23	%100	44	%100	300

يوضح الجدول رقم (46) توزيع عينة الدراسة حسب تقليد أخبار الجرائم والسن، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

جاء اختيار "أحيانا" في المرتبة الأولى لدى الفئة العمرية من 20-30 سنة بنسبة 68,70%، وجاء في المرتبة الثانية اختيار "لا أدري" بنسبة 13,19%، والمرتبة الثالثة لاختيار "أبدا" بنسبة 9,57%، والمرتبة الرابعة لاختيار "دائما" بنسبة 7,83%.

وجاء اختيار "أحيانا" كذلك لدى الفئة العمرية من 31-40 سنة في المرتبة الأولى بنسبة 70,03%، والمرتبة الثانية لاختيار "دائما" بنسبة 14,41%، والمرتبة الثالثة بالتساوي لاختياري "أبدا" و"لا أدري" بنسبة 4,24%.

كما حصل اختيار "أحيانا" على المرتبة الأولى لدى الفئة العمرية 41-50 سنة بنسبة 86,96%، وجاء اختيارا "أبدا" و "لا أدري" في المرتبة الثانية بنسبة 4,53%.

ولدى فئة أكثر من 50 سنة بقي اختيار "أحيانا" في المرتبة الأولى بنسبة 63,64%، والمرتبة الثانية لاختيار "أبدا" واختيار "لا أدري" بنسبة 18,18%،والمرتبة الثالثة لاختيار "دائما" بنسبة 2,27%.

جدول رقم (47): توزيع عينة الدراسة حسب تقليد أخبار الجرائم المنشورة والمستوى التعليمي.

المستوى / التقليد	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
دائما	0	0,00%	3	14,29%	8	17,78 %	17	7,39%	28
أحيانا	3	75,00 %	11	52,38%	31	68,89 %	167	72,61%	212
أبدا	0	0,00%	5	23,81%	2	4,44%	23	10,00%	30
لا أدري	1	25,00 %	2	9,52%	4	8,89%	23	10,00%	30

المجموع	4	100%	21	100%	45	100%	230	100%	300

يوضح الجدول رقم (47) توزيع عينة الدراسة حسب تقليد أخبار الجرائم المنشورة والمستوى التعليمي، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

في المرتبة الأولى عند أصحاب المستوى الابتدائي جاء اختيار أحيانا بنسبة كبيرة بلغت 75%، والمرتبة الثانية لاختيار لاأدري بنسبة 25%.

والمرتبة الأولى لاختيار أحيانا لدى أصحاب المستوى المتوسط بنسبة 52,38%، وفي المرتبة الثانية اختيار أبدا بنسبة 23,81%، والمرتبة الثالثة لاختيار دائما بنسبة 14,29%، والمرتبة الرابعة لاختيار أبدا بـ 9,52%.

كما جاء اختيار أحيانا في المرتبة الأولى لدى المستوى الثانوي بنسبة 68,89%، والمرتبة الثانية لاختيار دائما بنسبة 17.78%، والمرتبة الثالثة لاختيار لا أدري بنسبة 8,89%، والمرتبة الرابعة لاختيار أبدا بنسبة 4,44%.

ولدى أصحاب المستوى الجامعي جاء اختيار أحيانا في المرتبة الأولى بنسبة 72,61%، والمرتبة الثانية لكل من أبدا ولا أدري بنسبة 10%، والمرتبة الثالثة بنسبة 7,39% لاختيار دائما.

وما يلاحظ على نتائج الدراسة أن اختيار "التقليد" يكون "أحيانا" يأتي في المرتبة الأولى لدى جميع أفراد العينة على اختلاف مستوياتهم العمرية، فيما اختلف الترتيب مع بقية الاختيارات، كما يلاحظ التقليد دائما جاء في المرتبة الثانية عند أصحاب المستوى الثانوي وهي الفترة العمرية التي يكون فيها الفرد في فترة المراهقة وما تحدثه هذه الفترة من تغيرات على الشباب من الناحية البيولوجية، والنفسية والتي تنعكس على الجانب السلوكي.

جدول رقم (48): توزيع عينة الدراسة حسب مدى تصديق ما ينشر في الصحافة والجنس.

الجنس / أصدقها	ذكور		إناث		المجموع	النسبة
	ك	%	ك	%		
دائما	7	3,59%	3	2,86%	10	3,33%

أحيانا	168	86,15%	94	89,52%	262	87,33%
أبدا	20	10,26%	8	7,62%	28	9,33%
المجموع	195	100%	105	100%	300	100%

يوضح الجدول رقم (48) توزيع عينة الدراسة حسب مدى تصديق ما ينشر في الصحافة والجنس، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

جاء اختيار أحيانا في المرتبة الأولى حسب النتائج العامة بنسبة 87,33%، **والمرتبة الثانية لاختيار أبدا بنسبة 9,33%، والمرتبة الثالثة لاختيار دائما بنسبة 3,33%.**

وحسب الجنس جاء اختيار أحيانا في المرتبة الأولى بنسبة 86,15%، **والمرتبة الثانية لاختيار أبدا بنسبة 10,26%، والمرتبة الثالثة لاختيار دائما بنسبة 3,59%. وعند الإناث جاء ترتيب أحيانا** كذلك في المرتبة الأولى بنسبة كبيرة بلغت 89,52%، **والمرتبة الثانية لاختيار أبدا بنسبة 7,62%،** والمرتبة الأخيرة لاختيار دائما بنسبة ضئيلة بلغت 2,86%.

وتشير النتائج إلى أن عينة الدراسة تصدق ما ينشر أحيانا سواء على مستوى النتيجة العامة أو حسب الجنسين، كما توافقت نتائج عينة الدراسة في ترتيب الاختيارات حسب **الجنس.**

وجاء التصديق دائما في المرتبة الأخيرة بنسبة ضعيفة جدا، وهو ما يعبر عن وعي القارئ بالدرجة الأولى حول ما ينشر، وبالتالي فإن الجمهور لا يعتبر جمهورا **سلبيا ويصدق كل يقال؛ بل الجمهور** نشط يحلل ويعي ما ينشر، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هناك العديد من الصحف **من الناحية العملية تنشر أخبارا** غير دقيقة ويثبت عدم صدقها لاحقا، أو قد تتعارض الأخبار حول حدث واحد، فيعرض في صحيفة بشكل ويعرض في صحيفة أخرى بشكل معاكس، وهو ما يضع القارئ في حيرة حول من يصدق، وبالتالي تفقد بعض الصحف من مصداقيتها، خاصة وأن الفضاء **الإعلامي اليوم مفتوح والحصول على المعلومة الصحيحة قد يكون متاحا نظرا لتعدد وسائل الإعلام.**

جدول رقم (49): توزيع عينة الدراسة حسب مدى تصديق ما ينشر في الصحافة والسن.

السن	30-20	40-31	50-41	أكبر من 50	المجمو

أصدقها	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ع
دائما	2	1,74%	4	3,39%	0	0,00%	4	9,09%	10
أحيانا	101	87,83%	101	85,59%	22	95,65%	38	86,36%	262
أبدا	12	10,43%	12	10,17%	1	4,35%	2	4,55%	28
المجموع	115	100%	118	100%	23	100%	44	100%	300

يوضح الجدول رقم (49) توزيع عينة الدراسة حسب مدى تصديق ما ينشر في الصحافة والسن، **حيث جاءت النتائج** على النحو التالي:

جاء في المرتبة الأولى **اختيار "أحيانا" لدى الفئة العمرية 20-30 سنة بنسبة 87,83%، والمرتبة الثانية لاختيار "أبدا" بنسبة 10,43%، والمرتبة الثالثة لاختيار "دائما" بنسبة ضعيفة جدا بلغت 1,74%.**

وفي المرتبة الأولى لدى فئة **31-40 سنة اختيار "أحيانا" بنسبة 85,59%، والمرتبة الثالثة لاختيار "أبدا" بنسبة 10,17%، والمرتبة الثالثة لاختيار "دائما" بنسبة 3,39%. كما جاء نفس** الاختيار في المرتبة الأولى عند فئة **41-50 سنة بأعلى نسبة بلغت 95,65%، والمرتبة الثانية بنسبة 4,35%.**

وعند فئة أكثر من 50 سنة حل فيالمرتبة الأولى **اختيار "أحيانا" بنسبة 86,36% ، والمرتبة الثانية لاختيار "دائما" بنسبة 9,09%، والمرتبة الثالثة لاختيار "أبدا" بنسبة 4,55%.**

ويلاحظ على نتائج الجدول أن عينة الدراسة حسب السن بقي فيها اختيار التصديق أحيانافي المرتبة الأولى لدى جميع الفئات العمرية (على نحو الجدول السابق)، **وارتقى اختيار دائما** إلى المرتبة الثانية **عند فئة أكثر من 50** سنة، وجاءت باقي الاختيارات متشابهة.

جدول رقم (50): توزيع عينة الدراسة حسب مدى تصديق ما ينشر في الصحافة والمستوى التعليمي.

المستوى / أصدقها	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
دائما	1	25,00 %	0	0,00%	0	0,00%	9	3,91%	10
أحيانا	3	75,00 %	18	85,71%	40	88,89 %	201	87,39 %	262
أبدا	0	0,00%	3	14,29%	5	11,11 %	20	8,70%	28
المجموع	4	100%	21	100%	45	100%	230	100%	300

يوضح الجدول رقم (50) توزيع عينة الدراسة حسب مدى تصديق ما ينشر في الصحافة والسن، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

جاء في المرتبة الأولى اختيار أحيانا لدى أصحاب المستوى الابتدائي بنسبة **75%، والمرتبة الثانية لاختيار دائما بنسبة 25%**، وجاء اختيار أحيانا في المرتبة الأولى لدى المستوى المتوسط بنسبة **85,71%، والمرتبة الثانية لاختيار أبدا بنسبة 14,29%**، كما جاءت المرتبة الأولى لاختيار أحيانا **عند أصحاب المستوى الثانوي بنسبة 88,89%، والمرتبة الثانية لاختيار أبدا بنسبة 11,11%**، وعند أصحاب المستوى الجامعي حل في المرتبة الأولى كذلك اختيار أحيانا بنسبة **87,39%، والمرتبة الثانية لاختيار أبدا بنسبة 8,70%، والمرتبة الثالثة لاختيار دائما بنسبة ضعيفة قدرت بـ 3,91%.**

ومن خلال النتائج، فإن عينة الدراسة على اختلاف مستوياتهم **العمرية يتفقون على أن تصديق ما ينشر** في الصحف يكون أحيانا بالدرجة الأولى.

من خلال العرض السابق لجداول الدراسة الميدانية، والتي حاولنا من خلالها إعطاء صورة عن قُراء الصحافة المكتوبة، ومحاولة رصد آرائهم حول الموضوعات الأمنية المنشورة، مراعين في ذلك لافاتهم العمرية، والجنسية، والتعليمية، مع ربط هذه الاختلافات مع الحاجات والإشباعات المتحققة من وراء قراءة هذا النوع من الموضوعات، لتكتمل بذلك عناصر الحلقة: الصحافة، و الجمهور، والعاملين في مجال الإعلام الأمني (صحفيين، رجال الأمن).

نتائج الدراسة:

تعتبر نتائج الدراسة آخر مرحلة من مراحل البحث العلمي، إذ تجيب على الإشكالية التي طرحت في بداية البحث، وعلى تساؤلاته الرئيسية والفرعية، وتوصلت الدراسة الحالية إلى مجموعة من النتائج على النحو الآتي:

أولا:نتائج الدراسة التحليلية:

أسفرت نتائج تحليل مضمون 135 عددا من صحف الدراسة (الخبر،النصر،El Watan)، خلال مدة زمنية فاقت الثلاثة أشهر؛ النتائج التالية:

1-من حيث المضمون:

- أن موضوع الدراسةلاقى اهتماما كبيرا من صحف الدراسة، ويظهر ذلك من خلال عدد الموضوعات التي عولجت، والتي بلغت عددها 4194 مادة صحفية، كانت الحصة الأكبر من التغطية ليومية الخبر (المستقلة) بنسبة بلغت نصف المادة المنشورة 50 %، فيما توزعت باقي الموضوعات بين صحيفتي النصر (العمومية) و El Watan(المستقلة)، فمن حيث عامل اللغة حف المعربة تهتم أكثر بالموضوعات الأمنية من الصحيفة المفرنسة، بالرغم من اعتماد صحيفة El Watanفي النشر على أكثر من 24 صفحة في غالب الأحيان (أنظر التعليق على نتائج الجدول رقم 03).

- **لم توجد فروق كبيرة** بين الأعداد الخاضعة للتحليل في مجال تغطية الموضوعات الأمنية، حيث توزع الموضوع بنسب متقاربة، ماعدا العدد 11 الذي جاء بأعلى نسبة بلغت 4,01%، وهو ما يبرز أن تغطية الموضوع تغطية متوازنة أو لنقل ثابتة نسبيا في كل الأعداد، وهي استراتيجية متبعة من طرف إدارة هذه الصحف التي تعمل على نشر مثل هذه الموضوعات بشكل يومي نظرا لأهميتها وحساسيتها بالنسبة للمؤسسة الصحفية أو المواطن.

- احتل موضوع "الأمن الاجتماعي" أعلى اهتمامات صحف الدراسة بنسبة قاربت 80%، وجاءت قضية الاحتجاجات ، والإضرابات والاعتصامات كأعلى الموضوعات المعالجة في موضوع الأمن الاجتماعي يليها مباشرة تدخلات الأجهزة الأمنية، إذ غالبا ما يرتبط الموضوعان ببعضهما البعض(احتجاج وتفريق المتظاهرين)، حيث تقدم موضوع الاحتجاجات... على موضوع تدخلات الأجهزة في الصحف المستقلة (الخبر ،EL WATAN)، فيما تقدم الأخير في اليومية العمومية (النصر)، فالصحف المستقلة تسعى لنقل الحدث، والصحيفة العمومية

تسعى لتحسين صورة أجهزة الدولة ممثلة في الأجهزة الأمنية، وهي استراتيجية كل صحيفة حسب خطها الافتتاحي.

- كما احتل موضوع "الأمن السياسي"المرتبة الثانية، فعالجت صحف الدراسة من خلاله بكثرة موضوع تصريحات حول الوضع السياسي وموضوع أمن الحدود في المراتب الأولى على التوالي عند الصحف المستقلة، وحافظت الصحيفة العمومية (النصر) على خطها الافتتاحي باهتمامها بدرجة أكبر بتدخلات الأجهزة الأمنية في المجال.

- والمرتبة الثالثة من حيث حجم المعالجة عادت لموضوع "الأمن الجنائي"، والذي تركز بصفة خاصة حول أخبار المحاكم والمحاكمات، فيما لم تنشر أي لوائح أو مراسيم وقوانين حول الموضوع، حيث تفوقت اليومية العمومية النصر في مجال تغطية الموضوع على نظيراتها (الصحف المستقلة) بنسبة بلغت 44.86%.

- المرتبة الرابعة عادت لموضوع "الأمن الصحي"، إذ يلاحظ اختلاف في ترتيب موضوعاته الفرعية بين الصحف بحيث اهتمت يومية الخبر بموضوع تحديد صحة المواطن، في حين اهتمت يومية النصر بانتشار الأمراض والأوبئة، واهتمت يومية EL WATANبموضوع التوعية الصحية.

- وجاء في المرتبة الخامسة لموضوع "الأمن الاقتصادي"، حيث اتضح وجود فروق في ترتيب الموضوعات حسب كل صحيفة، حيث اهتمت يومية الخبر بتبديد المال العام بشكل أكبر، فيما اهتمت يومية النصر بموضوع ارتفاع الأسعار (ثم تدخل الأجهزة الأمنية)، واهتمت يومية ELWATANبالتصريحات حول الوضع الاقتصادي.

- جاء موضوع "الأمن البيئي" (على أهميته) في المرتبة السادسة في اهتمامات الصحف المدروسة، حيث اتفقت على الاهتمام بموضوع رمي النفايات بالدرجة الأولى (وهو مشكل يؤرق ن، لأنه قد يؤدي إلى أمراض من شأنها أن تهدد الأمن الصحي للمواطن، وما له من تبعات على مستوى الأمن الاقتصادي من خلال دفع تكاليف إضافية من أجل العلاج)

- لم نسجل أي معالجة لموضوعات "الأمن العقدي"، ماعدا موضوع واحد سجل في يومية الخبر حول المساس بالهوية العقدية، وهذا لا يعني أن الصحف لا تهتم بالموضوع وإنما كان الاهتمام به قليل في ظل غلبة وبروز موضوعات أخرى أكثر أهمية في الوقت الراهن (حيث تبرز عناوين من حين لآخر حول المشعوذين، أو انتشار التنصير أو المذهب الشيعي في الجزائر).

- أما فيما يخص "**فئة الفاعل أو الشخصيات البارزة**" في مضمون المادة التحريرية المرتبطة بموضوع الدراسة، فقد برز بشكل كبير **كل من الجمهور العام، والشخصيات الحكومية،** ورجال الأمن، والمجرمين- المتهمين، على التوالي، فيما لم يلاحظ أي اختلاف بين صحف الدراسة حول هذا الترتيب.

- **وحسب "فئة مصدر المعلومة"** الأمنية، جاء الصحفي في المرتبة الأولى بدرجة كبيرة جدا، **فاقت 90%، كما اتفقت صحف الدراسة** في استخدام هذا المصدر بشكل كبير، كون الصحفي من خلال العلاقات التي يقيمها خلال مساره المهني تمكنه من الحصول على المعلومة، وهي من أهم النصائح التي تُقدَم للصحفي المبتدئ الذي ينبغي عليه تكوين شبكة من العلاقات مع مختلف الشخصيات والهيئات الحساسة التي تمكنه من التزود بالمعلومة خاصة الأمنية، في وقتها وبمصداقية.

- **أما عن "صورة رجل الأمن"** فكانت الصورة إيجابية بنسبة كبيرة جدا فاقت 80%، كما أن هناك اتفاق بين الصحف على إعطاء صورة إيجابية لرجل الأمن، والتي تدخل في إطار مهام الإعلام (كما سبق التنويه له في الدراسة النظرية)، لأن إعطاء صورة إيجابية من طرف وسائل الإعلام للأجهزة الأمنية والجهود المبذولة في تحقيق الأمن بمختلف مجالاته من شأنها أن تخلق (ولو على المدى البعيد) علاقة ثقة بين الجمهور ورجال الأمن، هذه الثقة التي قد تدفع بالجمهور إلى التعاون مع الأجهزة الأمنية بشكل إيجابي **للقضاء على الجريمة وتحقيق وظيفة الأمن** التي لا تقع على عاتق جهة واحدة فقط. ويلاحظ أن يومية النصر جاءت في المرتبة الأولى فيما يخص هذه الوظيفة (إعطاء صورة إيجابية) لأنها تهتم بشكل كبير بتدخلات الأجهزة الأمنية في مجال موضوع الأمن- كما تم الإشارة إليه في النتائج **السابقة**-.

- تركزت الاختيارات الخاصة بصورة رجل الأمن (إيجابية، سلبية، محايدة)، عند موضوع الأمن الاجتماعي، الذي أشرنا في النتائج السابقة إلى أنه أكثر الموضوعات الأمنية معالجة في صحف الدراسة.

2-أما من حيث الشكل:

- **حسب فئة "موقع الموضوع" أو المادة التحريرية: فقد عولجت الموضوعات الأمنية** بشكل كبير في الصفحات الداخلية بنسبة بلغت 75,49%، **وزعت بشكل متساو تقريبا من حيثتواجدها أعلى أو** أسفل الصفحة، لأن صحف الدراسة تخصص غالبا صفحات كاملة لمثل

هذه الموضوعات. كما قد تأخذ بعض الأخبار مساحة تمتد من أعلى الصفحة إلى أسفلها، كأن يبدأ الخبر في أعلى الصفحة (العنوان والمقدمة) وينتهي في أسفلها.

- **حسب فئة القوالبالتحريرية:**بينت النتائج أن صحف الدراسة تعتمد اعتمادا كبيرا على الخبر الصحفي كنوع رئيس لتقديم الأخبار، **حيث تجاوز نسبة 80%** في يومية الوطن و90 %في صحيفتي الخبر والنصر، كما توصلت الدراسة إلى أن الصحف المستقلة (الخبر، EL WATAN) تعتمدان بدرجة ثانية على أنواع الرأي خاصة العمود الصحفي الذي تُخَصَصْ له مساحة ثابتة في الصفحة الأخيرة، وتقدم فيه الصحيفتين (الصحفيين) رأيها في الأ**حداث بطريقة** نقدية، وذلك عملا بالمقولة التي ترى بأن "الخبر مقدس والتعليق حر"، فيما لاحظنا **غياب شبه** تام لهذا النوع في اليومية العمومية النصر.

أما عن علاقة الأنواع الصحفية بالموضوعات الأمنية، فقد عولجت كل الموضوعات عن طريق الخبر الصحفي بشكل كبير، واعتمدت صحف **الدراسة على تغطية موضوعات الأمن** السياسي بدرجة ثانية على العمود الصحفي، وفيه يعبر الصحفيين عن رأيهم حول سياسات الحكومة المتبعة، وعن الوضع العام للبلاد بأسلوب سهل وسلس موجه إلى عامة الناس وذلك باستخدام العبارات المألوفة والحكم والشعر وحتى الاستشهاد بالقرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة، وهي من الخصائص التي تميز هذا النوع الصحفي عن غيره من أنواع المقال (الافتتاحي، التحليلي)، كما عولج موضوع الأمن الاقتصادي إلى جانب الخبر عن طريق الكاريكاتور وهو توجه تعتمده الصحف المستقلة خاصة، فتخصص له مساحة ثابتة في الواجهة **الثانية، حيث** تعالج الموضوع بتهكم كرسم شخصيات ذات رؤوس صغيرة وبطون كبيرة عليها علامة الدولار، أو يحملون أكياسا عليها هذه العلامة في إشارة إلى الاختلاس أو السرقة...، واعتمدت الصحف على الصورة بدرجة ثانية عند تغطية الموضوع الصحي التي تتطلب من الصحفي الانتقال إلى **المستشفيات والمراكز الصحفية لنقل معاناة المواطنين والاتصال بالمسؤولين للاستفسار على الوضع** الصحي، أما موضوع الأمن البيئي فإن الصورة أحسن نوع صحفي للتعبير عن ما آل إليه المحيط من انتشار للنفايات والأوساخ وبرك الماء المتعفنة...

- **حسب فئة العناوين: كان استخدام العنوان المكون من عنوان رئيس وتمهيدي من أكثر العناوين استخداما، حيث احتل** المرتبة الأولى، ثم في المرتبة الثانية العنوان الرئيسي، وأخيرا **العنوان المكون من عنوان تمهيدي.** كما حافظ العنوان الرئيسي مع التمهيدي على مرتبته الأولى مع جميعالموضوعات الأمنية في الجدول **العام والجداول الفرعية الخاصة بكل موضوع.**

- **حسب الصورة الصحفية:توصلت** النتائج إلى أن الموضوعات الأمنية المنشورة لم تكن مدعمة بصورة بدرجة كبيرة اقتربت من 80%. كما غلب عدم استخدام الصور بشكل كبير مع جميع صحف الدراسة دون استثناء. أما من حيث الموقع فتوصلت الدراسة إلى أن استخدام الصور مع الموضوعات الأمنية المنشورة جاء في المرتبة الأولى في الصفحة الأولى بنسبة بلغت 53,49%، **أما**في الصفحات الداخلية والصفحة الأخيرة **فقدجاءت الموضوعات الأمنية الغير** مدعمة بصورة في المرتبة الأولى بنسبة تجاوزت 80% **لكليهما.وتنطبق** النتيجة الأخيرة على نتائج **الجدول العام للموضوعات الأمنية وجداول الموضوعات الأمنية الفرعية حيث غلب عدم استخدام الصور، ماعدا مع نتائج بعض الموضوعات الفرعية للأمن الاقتصادي والأمن الصحي والأمن** البيئي التي جاء استخدام الصورة فيها في المرتبة الأولى على حساب عدم **استخدام الصور.**

- **حسب فئة الألوان:**توصلت النتائج إلى أن استخدام اللون الأبيض والأسود هو **الغالب بنسبة بلغت** 85,14% من مجموع الموضوعات المعالجة. وهذه النتيجة تنطبق على جميع **صحف الدراسة دون استثناء. كما عولجت كل الموضوعات الأمنية باللون الأبيض والأسود الذي** حل في المرتبة الأولى سواء في الجدول العام أو الجداول الخاصة بالموضوعات الأمنية الفرعية.

ثانيا: نتائج الدراسة الميدانية:

- جاءت على رأس الصحف اليومية الجزائرية الأكثر مطالعة يومية الشروق أولا ثم يومية الخبر ثم يومية النهار ثم النصر تواليا في ما يخص الصحف الناطقة بالعربية، والتي تمركزت في المراتب الأولى، ثم يومية EL ACILوELWATANبالنسبة **للصحف الناطقة بالفرنسية. وهي** نفس الصحف التي تطالعها عينة الدراسة حسب الجنس حيث يطالع الذكور والإناث الصحف المعربة المذكور خاصة الشروق والخبر بالإضافة إلى النهار والنصر، ثم تأتي الصحف المفرنسة، كما حصلت يوميات الشروق الخبر النهار والنصر على اهتمام عينة الدراسة على اختلاف مستوياتهم **التعليمية، وجاء يومية** ELWATAN عند الجامعين في مرتبة متقدمة (الرابعة).

- تطالع عينة الدراسة الصحف بنسبة كبيرة عند اختيار أقل من ساعة بنسبة 58,33%، ثم ساعة، ولم يختلف الترتيب حسب متغيري الجنس والسن، لكن حسب المستوى التعليمي عرف تغيير عند أصحاب المستوى المتوسط التي تطالع الصحف ساعة يوميا في المرتبة الأولى ثم أقل من ساعة ثانيا.

- تفضل عينة الدراسة أولا الموضوعات الاجتماعية ثم السياسية ثم الأمنية والجرائم ثم الدينية ثم الرياضية تواليا، وهي الموضوعات التي حصلت على أكبر النسب، كما أن **هناك فروق** في ترتيب تفضيلات عينة الدراسة حسب الجنس والسن والمستوى التعليمي.

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن عينة الدراسة تطالع الموضوعات الأمنية بشكل متوسط حيث حل الموضوع في المرتبة الأولى ولم يكن لمتغير الجنس تأثير في ذلك، كما لوحظ وجود فروق **عند المستوى** التعليمي الابتدائي حيث انقسمت النسبة بالتساوي عند اختيار كبير وقليل، وبقيت **المطالعة بنسبة متوسطة عند باقي المستويات التعليمية.**

- أن الموضوعات التي تشد اهتمام عينة الدراسة أكثر هي أخبار الجرائم وأخبار الوضع الصحي والغذائي وحوادث المرور، وهي الأخبار التي نالت **اهتمام الجنسين، رغم اختلاف طفيف** مع الترتيب العام عند الذكور أين تقدمت أخبار حوادث المرور على أخبار الوضع الصحي والغذائي، كما لم يلاحظ اختلاف في ترتيب هذه الموضوعات كأهم الأخبار حسب السن، **ماعدا عند الفئة العمرية 41-50 أين تقدمت الأخبار الاقتصادية على أخبار حوادث المرور.** كما نجد اتفاق مع النتائج العامة حسب المستوى التعليمي لأهم الموضوعات الثلاث الأولى المذكورة سلفا مع اختلاف في ترتيبها باختلاف المستوى.

- جاءت النتائج العامة فيما يخص وسائل الحصول على المعلومات الأمنية متوافقة مع **النتائج حسب الجنس، حيث تعتمد العينة** ذكورا وإناثا على الصحافة المكتوبة بالدرجة الأولى ثم التلفزيون ثم الانترنت ثم الإذاعة، كما لم تلاحظ هناك فروق في الترتيب حسب السن، ولوحظ تغير طفيف حسب المستوى التعليمي أين تساوت نسبة الحصول على المعلومات من خلال **الصحافة والتلفزيون مع تقدم الإذاعة على** الانترنت عند أصحاب المستوى الابتدائي، حافظ باقي المستويات على نفس الترتيب السابق.

- يكون الشعور بالحاجة للموضوعات الأمنية أحيانا بنسبة كبيرة لدى أفراد العينة، أين لم يلاحظ اختلاف في الترتيب حسب متغيرات الجنس والسن والمستوى التعليمي.

- وفيما يخص رأي المبحوثين في التغطية الصحفية للموضوعات الأمنية، فإن التغطية حسب رأيها هي تغطية يغلب عليها الطابع السلبي، حيث تركزت إجابات المبحوثين على الاختيارات السلبية التي جاءت أعلى النسب فيها عند اختيار موافق، ومنخفضة عند الاختيارين **الآخرين، وهو نفس الرأي لدى الجنسين وعلى اختلاف أعمارهم رغم بعض الاختلاف** في ترتيب الاختيارات السلبية لدى العينة، ولوحظت الفروق بشكل واضح في الاختيارات عند

متغير المستوى التعليمي، إذ لم يلاحظ تفوق الاختيارات ذات الطابع السلبي على الاختيارات ذات الطابع الإيجابي، كان رأي المبحوثين في أن التغطية الصحفية تساعد المواطنين على معرفة طرق الوقاية من الجريمة مثلا وهو الاختيار الذي حل في المراتب الأولى في المستوى الابتدائي والمتوسط.

- بينت النتائجأنحاجات ودوافع عينة الدراسة لقراءة الموضوعات الأمنية، هي دوافع لتحقيق أمور تتطابق مع أهداف الإعلام الأمني من حيث التزود بالمعلومات الأمنية وتنمية الوعي الأمني والرفع من الحس الأمني ومعرفة أساليب الوقاية من الجريمة، مدفوعين بذلك بحب الاستطلاع والفضول لمثل هذه الموضوعات. وليست حاجات ودوافعمرتبطة بأمور نفسية كتحقيق العادة والظهور بمظهر المثقف... التي جاءت في آخراهتماماتهم، وهو دليل على أن جمهور القراء "جمهور نشط" وذكي وليس "سلبي" كما تدعي بعض النظريات، فهو على وعي بما يطلع عليه وما يريده من وسائل الإعلام.

- أفصحت النتائج بأن هناك اتفاق بين الجنسين على أن الإشباعات النفسية لم تحقق (على أهميتها) حيث جاءت الإشباعات المعرفية والتوجيهية بالإضافة إلى الإشباعات الاجتماعية من أعلى الإشباعات المتحققة، وبالتالي فإن حاجات ودوافع عينة الدراسة من الاطلاع على الموضوعات الأمنية قد تحققت وهي النتيجة التي تتوافق مع النتيجة السابقة.

- كما تبين أن المبحوثون يرون بأن نشر الموضوعات الأمنية له فائدة للفرد والمجتمع، حيث بلغت نسبتهم 79,67%، ولم تلاحظ فروق في الإجابات حسب متغير الجنس والسن والمستوى التعليمي.

- وبينت النتائج أن هناك اختلاف في آراء عينة الدراسة حول موضوع المساحة المخصصة لنشر الموضوعات الأمنية، ففئة ترى بأنها بحاجة لزيادة مساحة النشر والتي بلغت نسبتهم 50 % والمطالبون بتقليص مساحة النشر بلغت نسبتهم 43%، وهو اختلاف ظهر حسب متغيرات الجنس والسن والمستوى التعليمي.

- يرى الجمهور بأن أخبار الجرائم قد تقلد أحيانا بسبة كبيرة فاقت 70%، ولم تلاحظ أي فروق في ترتيب هذا الاختيار الذي حل أولا حسب متغيرات الدراسة من حيث الجنس والسن والمستوى التعليمي، وبالتالي فمثل هذه الأخبار قد تقلد إذا توفرت لها وساعدتها بعض الظروف النفسية والاجتماعية المصاحبة لهذا التعرض، كما أن الواقع يبرز أن التقليد بشكل كبير (دائما)

هو حالات شاذة (مرضية)، بالرغم من ذلك ينبغي الانتباه لها وضرورة معالجتها ومحاصرتها بتضافر جهود الجميع، لكي لا تتفاقم وتصبح هي الأصل وعدم التقليد هو الشاذ.

- اتضح أن تصديق ما ينشر في الصحف من طرف الجمهور يكون "أحيانا" على اختلاف متغيرات الجنس والعمر والمستوى التعليمي، ويعود ذلك حسب الموضوع المعالج وحجم المعلومات المقدمة ومدى مصداقية الصحيفة عند القراء.

خاتمة:

بعد العرض السابق لفصول الدراسة، والتي تمّ التطرق فيها إلى موضوع "الإعلام الأمني" من خلال ولة الإلمام بمقدرالإمكان، وإعطاء صورة واضحة له، كونه من المفاهيم الحديثة التي اقتحمت الساحة الإعلامية وأصبح من بين أهم التخصصات الإعلامية، التي لابد أن ينبري الباحثون لها البحث والتنقيب والتنقيح، نظرا لخصوصيته وأهميته للدولة و الفرد والمجتمع على حد سواء، ومن أجل ذلك فقد اتضح أن هناك اختلافا في تحديد مفهومه من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية فقد تم تحديد أهم الموضوعات التي تم التطرق إليها في صحف الدراسة من خلال استخدام أداة تحليل المضمون بشقيه (من حيث الشكل والمضمون)، ولاحظت الدراسة توجه الصحف المدروسة إلى معالجة موضوعات الأمن الاجتماعي بشكل كبير، خلافا لما كانت عليه المعالجة سابقا وخاصة أثناء فترة الأزمة الأمنية أين كانت المعالجة تتركز على تغطية الموضوعات الأمنية ذات الطابع العسكري (من خلال الصراع الدائر بين الإرهاب والدولة الجزائرية)، وهو أمر منطقي كون هذا الموضوع كان يحظى بالأهمية والأولوية في العرض، وبالتالي تقلصت مساحة المعالجة في الموضوعات التي تمس المجالات الأمنية الأخرى.

كما سعت الدراسة إلى معرفة دوافع استخدام القراء لمثل هذه الموضوعات، و معرفة إشباعاتهم لتحققة من قراءتها، وهو ما تم من خلال توزيع استمارة الاستبيان التي شملت 300 مفردة من مختلف طبقات المجتمع.

ولإعطاء صورة أوضح للموضوع، فقد استعانت الدراسة بآراء وانطباعات الفاعلين في حقل الموضوع الأمني، من صحفيين ورجال أمن لمعرفة مدى إلمامهم بالموضوع، ولإفادتنا بتجربتهم وخبرتهم في مجال العمل الأمني، سواء الصحفي أو الشرطي.

وفي الأخير فإننا لا ندعي بأننا ألممنا إلماما شاملا وكاملا بموضوع الدراسة، بل يكفي أن يكون هذا العمل لبنة في مجال هذا التخصصالجديد والدقيق من تخصصات الإعلام العام، على أن يكون مؤشرا أو محورا تدور حوله بحوث أخرى، بحيث يكفي أن يؤخذ منه جزئية صغيرة لتكون مجالا لبحث آخر.

إن الدراسة الحالية تعتبر "غيضا من فيضٍ"، لذا ينبغي الإشارة إلى أن يهتم باحثون آخرون بمجال الإعلام الأمني في الصحافة ببعدها الدولي، إذ اقتصرت الدراسة الحالية على دراسة الموضوعات المحلية.

كما لا يفوتنا التنويه من خلال ما تم التطرق إليه، بأن مهمة تحقيق الأمن مهمة لا تقتصر على فرد بعينه أو جهة معينة بعينها، وإنما هي مهمة الجميع بدءً بالفرد ثم المجتمع، مرورا برجال الإعلام ومؤسساتهم، ورجال الأمن وأجهزتهم، وصولا إلى الدولة بكل مؤسساتها، فلا تنمية ولا ازدهار ولا تطور في مجتمع غير آمن.

الملاحق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة–

كلية أصول الدين قسم الدعوة والإعلام والاتصال

استمارة تحليل محتوى عينة من الصحف الوطنية ضمن بحث عن:

الإعلام الأمني في الصحافة الجزائرية المكتوبة

- أطروحة دكتوراه في الإعلام والاتصال -

محور:البيانات الأولية:

الجريدة: 1- ☐ 2- ☐ 3- ☐

التاريخ: اليوم: 4 ☐ الشهر:5 ☐6 ☐

العدد:7 ☐

محور:البيانات المتعلقة بفئات ماذا قيل؟:

أولا–فئة الموضوع: تشتمل على مايلي:

8–الأمن الاجتماعي:

9 -القتل ☐ 10- السرقة ☐

11- الاعتداءات والاغتصابات والتحرش ☐

12- المخدرات ☐

13- الدعارة ☐

14 - العنف ضد الأقارب ☐

15- العنف ضد العامة ☐

16- انتحار أو محاولة الانتحار ☐

17- حوادث المرور ☐

18- غلق الطرقات ☐

19- إضراب، اعتصامات، احتجاج ☐

20- عنف ومشادات (اضطرابات اجتماعية) ☐

21- مراسيم وقوانين ولوائح (تخص الأمن الاجتماعي) ☐

22- تدخلات الأجهزة الأمنية (في مجال الأمن الاجتماعي) ☐

23- حوادث تؤدي أو قد تؤدي إلى وفيات ☐

24- بروقراطية إدارية ☐

25- اختناقات ☐

26- حوادث الاختطاف ☐

27- نقص ضروريات الحياة ☐

28- أخرى: ☐

29-الأمن السياسي:

30- عمليات إرهابية ☐

31- أمن الحدود ☐

32- المساس بالسيادة الوطنية ☐

33- مراسيم وقوانين ولوائح في مجال الأمن السياسي ☐

34- تدخلات الأجهزة الأمنية في مجال الأمن السياسي ☐

☐

35- الأمن الاقتصادي:

36- اختلاس ☐

37- تهريب (بضائع،أسلحة،أموال...) ☐

38- تبييض الأموال ☐

39- تبديد المال العام ☐

40- التهرب الضريبي ☐

41- الرشوة

42- احتكار المواد الغذائية

43- قضايا الغش

44- ارتفاع الأسعار

45- نقص المواد الأساسية

46- مراسيم وقوانين ولوائح تخص الأمن الاقتصادي

47- تدخلات الأجهزة الأمنية في مجال الأمن الاقتصادي

48- تصريحات عن الوضع الاقتصادي

49- قضايا الفساد

50- أخرى

51-الأمن العقدي:

52- المساس بالقرآن والسنة

53- المساس بحرمة المساجد

54- السحر والشعوذة

55- التنصير

56- أخرى

57- مراسيم ولوائح تخص الأمنالعقدي

58- تدخلات الأجهزة الأمنية في مجال الأمن العقدي

59-الأمن الجنائي:

60- أخبار المحاكم والمحاكمات

61- مراسيم وقوانين ولوائح جنائية:

62–الأمن الصحي:

63- سرقة الأدوية والمعدات الطبية ☐

64- سوء تسيير المرافق الصحية ☐

65- نقص الأدوية والمعدات والمواد الطبية ☐

66- نقص أو غياب الرعاية الصحية للمواطن ☐

67- سوء الاستقبال في المؤسسات الصحية و المعاملة والخدمات ☐

68- قوانين ولوائح تخص الأمن الصحي ☐

69- انتشار الأمراض والأوبئة ☐

70- تسممات غذائية ☐

71- تهديد ☐

72- صحة المواطن ☐

73- توعية صحية ☐

74- اخرى ☐

75–الأمن البيئي:

76- الصيد العشوائي ☐

77- قطع الأشجار والغابات ☐

78- رمي النفايات (حملات التنظيف) ☐

79- تلوث البيئة البرية

80- تلوث البيئة البحرية

81- تلوث الجو

82- حرق الغابات والنباتات

83- مراسيم قوانين ولوائح تخص الأمن البيئي

84- تدخلات الأجهزة الأمنيةفي مجال الأمن البيئي

85 أخرى:.....

ثانيا:فئة الشخصيات:

86- شخصيات حكومية

87- شخصيات غير حكومية (مجتمع مدني)

88 - رجال أمن

89- جمهور عام

90- إطارات في الصحة

91- رجال الحماية المدنية

92- مجرمين –متهمين

93- إرهابيين

ثالثا:فئة المصادر:

94- الصحف

95- وكالات الأنباء

96- تلفزيون

97- أنترنت

98-رجال الأمن

99- شخصيات حكومية

100- هيئات ومؤسسات حكومية - هيئات ومؤسسات غير حكومية

102- أطباء وأخصائيين

103- رجال الحماية المدنية

رابعا فئة صورة الأجهزة الأمنية:

104- صورة إيجابية لعمل الأجهزة الأمنية

105- صورة سلبية لعمل الأجهزة الأمنية

106- غير واضحة

محور:البيانات المتعلقة بفئات كيف قيل؟:

ثانيا: فئة موقع المادة:

107- الصفحة الأولى

108- أعلى الصفحة ( ) 109- أسفل الصفحة ( )

110-الصفحات الداخلية

111-أعلى الصفحة ( ) 112- أسفل الصفحة ( )

113-الصفحة الأخيرة

114-أعلى الصفحة ( ) 115- أسفل الصفحة ( )

ثالثا:فئة القوالب التحريرية:

116- خبر

117- تقرير

118- مقال عمود

119- مقال تحليلي

119- روبرتاج

120- تحقيق

121- حوار أو حديث

122- كاريكاتور

123- صورة صحفية

124- ملف

125- ندوة

126- نقاش

رابعا:العناصر التيبوغرافية (عناصر الإبراز):

127- العناوين: عنوان تمهيدي 128- عنوان رئيس 129- عنوان فرعي

130- الصور : مدعم بصورة 131-غير مدعم بصورة

- الألوان: 132- أسود وأبيض 133- ملون

محور: وحدات التحليل:

أولا:وحدة الموضوع: يستخدم الموضوع كوحدة أساسية للتحليل.

وحدة السياق: الموضوع في حد ذاته يستخدم كوحدة للسياق.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية– قسنطينة –

كلية أصول الدين

قسم الدعوة والإعلام والاتصال تخصص:علوم الإعلام

استمارة استطلاع ميداني خاصة بالجمهور ضمن بحث عن:

الإعلام الأمني في الصحافة الجزائرية المكتوبة

- أطروحة دكتوراه في الإعلام والاتصال -

نحيطكم علما بأن المعلومات المقدمة في هذه الاستمارة لا تستخدم إلا في الإطار العلمي. لذا نرجو **منكم** الإجابة على الأسئلة دون ذكر اسمكم.

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ الدكتور:**

الياس طلحة **عبد الله بوجلال**

ملاحظة:توضع علامة(×) أمام الإجابة المختارة.

أولا: البيات الشخصية:

1–الجنس: ذكر ( ) أنثى ( )

2–السن: 20-30 سنة ( ) 31-40 سنة ( ) 41-50 سنة ( ) أكبر من 50 سنة ( )

3–المستوى التعليمي: ابتدائي ( ) متوسط ( ) ثانوي ( ) جامعي ( ) لم أدرس ( )

ثانيا: الأسئلة المعرفية:

4– ماهي الصحف اليومية الجزائرية التي تطالعها،أذكرها؟

.....

5–كم عدد الساعات التي تقضيها في قراءتك للصحف؟

أقل من ساعة ( ) ساعة ( ) ساعتان ( ) ثلاث ساعات ( ) أربع ساعات فأكثر ( )

6–ما المضامين الصحفية المفضلة لديك؟

المضمون السياسي ( ) المضمون الاجتماعي ( ) المضمون الديني ( )

المضمون الأمني والجرائم ( ) المضمون الاقتصادي ( ) المضمون الثقافي والفني ( )

المضمون الرياضي ( )

مضامين أخرى أذكرها:.....

7– هل تطالع أخبار الجرائم والموضوعات الأمنية بشكل؟

كبير ( ) متوسط ( ) قليل ( )

8–ماهي الموضوعات الأمنية التي تشد اهتمامك أكثر؟

- أخبار الجرائم ( )
- أخبار الإثارة والجنس ( )
- أخبار المحاكم ( )
- أخبار حوادث المرور ( )
- أخبار تتعلق بالوضع الصحي والغذائي ( )
- أخبار تتعلق بالأمن البيئي ( )
- أخبار تتعلق بالأمن الاقتصادي ( )
- قوانين وإحصاءات تتعلق بالأمن ( )
- الأخبار التي تتعلق بتدخلات رجال الأمن ( )
- أخرى

أذكرها:.....

.....

.....

9–ماهي الوسائل الإعلامية التي تعتمد عليها في حصولك على الأخبار و الموضوعات الأمنية ؟

الصحافة المكتوبة ( ) الإذاعة ( ) التلفزيون ( ) الانترنت ( )

10–هل تشعر بأنك في حاجة لما تنشره الصحف المكتوبة من موضوعات أمنية ؟

دائما ( ) أحيانا ( ) أبدا ( )

11–ما حاجات و دوافع استخدامك للموضوعات الأمنية في الصحافة المكتوبة ؟

دافع التعرض / شدة الدافع	بدرجة كبيرة	بدرجة قليلة
- لأنها أصبحت عادة بالنسبة لي		
- أفضل قرائتها بدلا من إضاعة الوقت فيما لا يفيد.		
- تحيقيق الذات والظهور بمظهر المثقف		
- تساعدني على تصحيح علاقتي بالمحيط		
- تعطيني شعور بالراحة النفسية.		
- حب الاستطلاع والفضول		
- تزودني بمعلومات جديدة عن الموضوعات والأحداث الأمنية		
- الوصول إلى فهم معقول لتفسير ما يجري من أحداث أمنية		
- تعلم سلوكيات جديدة		
- التعرف على الأحكام القضائية تجاه المجرمين		
- تنمي لدي الوعي بما يدور حولي من أحداث أمنية		
- معرفة مدى فاعلية الجهود التي تقوم بها الأجهزة الأمنية		
- الرفع من الحس الأمني لدي بمعرفة الطرق التي توجهني إلى كيفية الإسهام فيتحقيق وظيفة الأمن		
- ترشدني بأساليب تضمن عدم تورطي في الجرائم أو الوقوع فريسة لها ومكافحة الأخطار الأمنية		

- تبصرني بأساليب الوقاية ومكافحة الأخطار الأمنية		
- تنمي لدي الوعي بما يدور حولي من أحداث أمنية		
- تساعدني على تكوين آراء حول القضايا الأمنية المتداولة		
- أخرى أذكرها:..... - ..... - ..... -		

12–ما الإشباعات المحققة من قراءة الموضوعات الأمنية؟

الاشباعات / شدة الإشباع		بدرجة كبيرة	إلى حد ما	لم تشبّع
اشباعات معرفية وتوجيهية	زادت من قدرتي على اتخاذ القرارات السليمة			
	أصبحت أكثر ارتباطا بالموضوعات الأمنية التي تحدث يوميا			
	أصبحت أكثر حرصا ساكنت عليه			
	زادت من ثقافتي ومعرفتي الأمنية			
	زادت من رفع حسي الأمني في مجال الإسهام في تحقيق وظيفة الأمن			
	معرفة كيفية تجنب المخالفات والمشكلات والجرائم			
	زادت من معارفي في كيفية التعاون مع رجال الأمن			
	معرفة وإدراك التهديدات المحيطة			

اشباعات اجتماعية	أصبحت أكثر مقدرة على التعامل الصحيح مع من حولي			
	زادت من مقدرتي على مناقشة الموضوعات الأمنية وإبداء الرأي فيها			
	معرفة الدور الذي تقوم به الأجهزة الأمنية			
	زادت من تعاطفي وتعاوني مع أفراد المجتمع			
اشباعات نفسية	الشعور بالاستقرار			
	الترفيه وقضاء وقت الفراغ			
	تحقيق الذات			
	تحقيق العادة			

ثالثا:أسئلة الرأي:

13–مارأيكفي التغطية الصحفية للموضوعات الأمنية؟

الرأي / شدة الرأي	دائما	أحيانا	أبدا

- تعتمد على الإثارة والتهويل			
- تعتمد المبالغة في عرض الأحداث			
- الموضوعية والاتزان			
- تعتمد على التوجيه والإرشاد			
-تساهم في زيادة درجة الخوف بين أفراد المجتمع (عدم الإحساس بالطمأنينة)			
- قلة الموضوعات الأمنية الهادفة في الصحافة			
- تقدم للمواطنين طرق القيام بالجرائم			
- تقدم طرق الوقاية من الجريمة			
- تهدف إلى تحقيق الربح المادي			
- السطحية في نشر الموضوعات ذات العلاقة بالأمن			
- المبالغة في نشر أخبار الجرائم والقضايا الأمنية			

14–هل ترى بأن نشر أخبار الجرائم والموضوعات الأمنية مفيد للفرد والمجتمع؟

نعم ( ) لا ( )

15- هل ترى بأن نشر أخبار الجرائم والقضايا الأمنية في الصحافة الجزائرية بحاجة إلى ؟

- التقليص من مساحة النشر ( )
- زيادة مساحة النشر ( )
- عدم نشرها أصلا ( )

16– حسب رأيك، هل التعرضلأخبار الجرائم وطرق التحايل يؤدي بأفراد المجتمع إلى تقليدها؟

دائما ( ) أحيانا ( ) أبدا ( ) لا أدري ( )

17–هل تصدق كل ما ينشر في الصحافة من أخبار؟

دائما ( ) أحيانا ( ) أبدا ( )

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كلية أصول الدين

قسم الدعوة والإعلام والاتصال

مقابلة مع السيد:

مسؤول خلية الإعلام والاتصال

مديرية الأمن–ولاية –

في إطار إعداد أطروحة دكتوراه في الإعلام والاتصال موسومة بـ"الإعلام الأمني في الصحافة الجزائرية المكتوبة" دراسة ميدانية وتحليلية لصحف الخبر،النصر،الوطن.

أسئلة المقابلة:

1- ماذا يعني لكم الإعلام الأمني؟

2- هل تتابعون ما تنشره وتبثه وسائل الإعلام؟ كيف ذلك؟

3- **ماهي الوسيلة الاتصالية والإعلامية** التي تعتمدونها عليها أكثر في عملية التوعية الأمنية؟

4- **ما طبيعة علاقتكم** بوسائل الإعلام عامة والصحافة المكتوبة خاصة؟

5- كيف تتم عملية تقديم المعلومات لوسائل الإعلام عامة والصحافة خاصة؟ (بصفة فردية أوجماعية)

6- **كيف** تقيّمونالمعالجة الصحفية**للأخبار والموضوعات الأمنية** المنشورة في الصحافة ؟

7- هل ترون بأن هناك تجاوزات في **مجال تغطية الصحافة للموضوعات الأمنية**، تعيقكم في عملكم؟**كيف تتعاملون معها إن وجدت؟**

8- كيف تقيمون الصورة التي تقدمها الصحافة عن عمل وجهازكم ؟

9- **هل سبق وأن تعرضتم للقذف من قبل الصحافة؟ و كيف تعاملتم معها؟**

10- ماهي مجالات التعاون مع وسائل الإعلام، وهل هناك استراتيجية متبعة لذلك؟

11- هل هناك اختلافات بين العمل الإعلامي الأمني بين الأجهزة الأمنية في الجنوب وباقي المناطق في الوطن (وظائف خاصة)؟

مقابلة مع السيد:الملازم الأول: محمد زمولي. 2013/09/09. (15:54)

مسؤول خلية الإعلام والاتصال

مديرية الأمن-ولاية قسنطينة –

نص المقابلة:

12- ماذا يعني لكم الإعلام الأمني؟

ج1: الإعلام الأمني حسب الملازم "محمد زمولي":"هو كل ما ينشر في أي وسيلة إعلامية تمس سواء بصورة عمل رجال الشرطة أو الجهاز ككل، وتمس كذلك كل ماله علاقة بأمن المواطن وممتلكاته".

13- هل تتابعون ما تنشره وتبثه وسائل الإعلام؟ كيف ذلك؟

ج2: يوجد عمل يومي متمثل في متابعة ما تنشره وسائل الإعلام، ونقوم باستغلال مضمون الصحافة explotation du contenu du press، مع الأخذ بعين الاعتبار الموضوعات الايجابية، مع الاستفادة من الصورة السلبية وأخدها بعين الاعتبار مستقبلا لمعالجة النقائص، بالإضافة إلى التأكد من صحة الخبر السلبي ومعالجته (في حالة وجود أخطاء أو تجاوزات من طرف رجال الشرطة مثلا)

14- ماهي الوسيلة الاتصالية والإعلامية التي تعتمدون عليها أكثر في عملية التوعية الأمنية؟

ج3: كل الوسائل جيدة من أجل البلوغ إلى المواطن، فنقوم يوميا باتصالات (فاكس غالبا) بالصحافة المكتوبة، كما توجد لنا تدخلات يومية في الإذاعة، والمشاركة في الحصص الإذاعية، كما نقوم بإعداد حصص إذاعية مثل حصة " أمنكم معكم" من إعداد وتنشيط خلية الاتصال والعلاقات العامة، والتي تبث كل يوم أثنين من الساعة 12-13 ظهرا.كما أننا نتعامل مع التلفزيون مثل القنوات الخاصة على غرار l'index الشروق tv والنهار tv ،بالإضافة إلى التلفزيون الوطني.كما يتم دعوة التلفزيون من أجل تغطية بعض العمليات الأمنية (مداهمات).

كما يعتمد الجهاز على وسائل اتصالية مختلفة منها الأيام المفتوحة للجمهور في دور الثقافة لتوعية اطنين، وتخصيص جناح لكل مصلحة لتعرض فيه أعمالها ونشاطاتها، يشرف عليها إطار من أجهزة الشرطة كل حسب تخصصه.

والهدف من هذه الأيام المفتوحة هو توضيح بأن جهاز الشرطة بطريقة علمة ومنهجية، ووفق خطة استراتيجية واضحة للجهاز.مثل: عرض حوادث المرور وإعطاء الأرقام، حيث تخلق لدى المواطن صورة ايجابية عن الجهاز إذ أنه يقوم بواجبه هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحذير و توعية وإعلام المواطنين بمثل هذه الحوادث.

كما تقوم المصلحة بدعوة أطفال المدارس إلى مديرية الأمن والقيام بجولة داخل المديرية، من أجل تقريبهم بجهاز الشرطة وتحسين صورة رجل الأمن لديهم.

وبطريقة عكسية ينتقل رجال الأمن إلى المدارس في إطار حملات تحسيسية. مثال: هذه الأيام تقام تحت شعار "من أجل دخور مدرسي آمن" أيام تجسيسية لأطفال المدارس أيام 8-9-10 سبتمبر 2013 لتقديم دروس حول التوعية الأمنية. (خاصة مع بداية تشغيل خط الترامواي).

بالإضافة إلى إعداد مطويات خاصة في مجال حوادث المرور والمخدرات مثلا وتوزيعها على المواطنين عامة أو على شريحة خاصة. بالإضافة إلى الشعارت التي تعلق في الطرقات والأماكن العامة للتوعية أو الإعلان عن أيام تحسيسية...

15- ما طبيعة علاقتكم بوسائل الإعلام عامة والصحافة المكتوبة خاصة؟

ج4: علاقتنا بوسائل الإعلام "جد جد جد وطيدة" على اختلافها مكتوبة مسموعة أو مسموعة مرئية.(تصل في بعض الأحيان حد الصداقة مع بعض الصحفيين).

16- كيف تتم عملية تقديم المعلومات لوسائل الإعلام عامة والصحافة خاصة؟ (بصفة فردية أوجماعية)

ج5: عملية تقديم المعلومات تكون من خلال البيانات الصحفية، وإعداد ندوات أولقاءات صحفية، وخاصة في القضايا الكبرى. مثال: ندوة خاصة بالمشاريع الكبرى التي تقوم بها ولاية قسنطينة، تحت شعار "إعادة الانتشار".

17- كيف تقيّمونالمعالجة الصحفيةللأخبار والموضوعات الأمنية المنشورة في الصحافة ؟

ج6:توجد صحف تكتب بمسؤولية والصحفي يستقي الخبر ويتصل بأجهزة الأمن للتأكد من صحة الخبر الأمني.

ويوجد بعض الصحفيين (وعددهم قليل جدا) يكتب الخبر الأمني وينشر دون تمحيص أو تأكد من صحته أو الاتصال بالمصالح الأمنية المختصة للتأكد منه. ومثل هذه التصرفات غير المسؤولة من شأنها أن تنشر الاحساس باللاأمن لدى القراء(المواطنين) وهو الأمر الذي يخالف الوظيفة الأساسية للأجهزة الأمية التي تعمل بطبيعة الحال على تحقيق وظيفة الأمن في المجتمع.

كما يقوم الجهاز بتصحيح المعلومة للصحفيين إذا اخطؤوا بصفة ودية مع إعلامهم بضرورة الاتصال للتأكد من المعلومات الأمنية وهي الطريقة الأصح والأنسب للطرفين.

18- هل ترون بأن هناك تجاوزات في مجال تغطية الصحافة للموضوعات الأمنية، تعيقكم في عملكم؟ كيف تتعاملون معها إن وجدت؟

ج7:في بعض الأحيان تقوم وسائل الإعلام بنشر الأخبار وهي في طور التحقيق، ولم تنتهي مصالح الأمن منها، فمثل هذه الأفعال قد تعيق عمل الأجهزة الأمنية ، وتتدعو المجرمين إلى توخي الحيطة والحذر.

ولايتم التعامل مع مثل هذه التجاوزات بطريقة ردعية، وإنما نبين للصحفيين بأن هذا العمل لا يخدم مصلحة التحقيق بطريقة ودية عن طريق الاتصال بهم، أما العقوبات في حالة التجاوزات الخطيرة-التي ينص عليها القانون- فهي من صلاحيات وكيل الجمهورية.

19- كيف تقيمون الصورة التي تقدمها الصحافة عن عمل جهازكم ؟

ج8: في كثير من الأحيان فإن الصحافة تعمل بصفة موضوعية لأن الصحفي يكتب ما يرى ويشاهد، وحتى المعلومات المقدمة من طرف الشرطة تنشرها وسائل الإعلام كما هي دون زيادة أو نقصان.

وفي كثير من الأحيان من خلال المتابعة اليومية لوسائل الإعلام فقد تقدم معلومات للأجهزة الأمنية تبدأ من خلالها بعمليات تحقيق حول الموضوع.مثل أخبار الجرائم والاختطاف...

20- هل سبق وأن تعرضتم للقذف من قبل الصحافة؟ و كيف تعاملتم معها؟

ج9: لم يسبق وأن تعرض جهازنا للقذف.

21- ماهي مجالات التعاون مع وسائل الإعلام، وهل هناك استراتيجية متبعة لذلك؟

مجالات التعاون واسعة جدا، فكل بداية سنة لدينا مخطط اتصالي تقوم بإنجازه المديرية العامة للأمن الوطني يرسل لنا. كما نقوم بإعداد مخطط اتصالي على المستوى الجهوي، مثل: فقرات في التلفزيون والراديو، والندوات...).

مقابلة مع السيد: محافظ الشرطة: الشريف زريطة. 2014/10/23. (10:00)

مسؤول خلية الإعلام والاتصال

مديرية الأمن-ولاية الوادي–

نص المقابلة:

1- ماذا يعني لكم الإعلام الأمني؟

ج1: ينقسم المفهوم إلى قسمين:

إعلام : والإعلام هو الإخبار والإخطار. وأمني: وهو إخبار الرأي العام بمهام رجال الأمن في معالجة الجريمة، وشتى المظاهر السلبية.

وهي حاجة اجتماعية في التوعية والتثقيف، لتعريف الرأي العام بخصوص الحملات التوعوية والتحسيسية الموجهة لشريحة كبيرة من المواطنين، بغية إخطار المواطن بها. والادة الخام للإعلام الأمني هو المعلومة الأمنية التي تصدرها المصالح الأمنية، وللأجهزة الأمنية دور كبير في تعزيز مفهوم الإعلام الأمني، كتخصص في مجال الإعلام العام.

2- هل تتابعون ما تنشره وتبثه وسائل الإعلام؟ كيف ذلك؟

ج2: المتابعة يومية (كأي مواطن)، وهو أمر ضروري بحكم الوظيفة التي نقوم بها.

3- ماهي الوسيلة الاتصالية والإعلامية التي تعتمدون عليها أكثر في عملية التوعية الأمنية؟

ج3) نقوم في كل عام بتسطير برامج للتوعية الأمنية والتحسيس، منها ما يدخل في إطار استراتيجية المديرية العامة للأمن الوطني، ويوجد ما تقوم به خلية الاتصال بشكل لا مركزي، من أجل مد جسور التواصل مع المواطن-بجميع شرائحه- مثل: برامج السلامة المرورية، المخدرات، استخدامات الأنترنت. كما لا توجد وسيلة معينة نفضلها على غيرها من الوسائل.

4- ما طبيعة علاقتكم بوسائل الإعلام عامة والصحافة المكتوبة خاصة؟

ج4: العمل مع وسائل الإعلام رسخ علاقة وطيدة معها، نتيجة التعاون المشترك، كما رسخ علاقة ثقة بيننا على اختلاف الوسائل الإعلامية، وتوصلت إلى حد الصداقة أحيانا.

5- كيف تتم عملية تقديم المعلومات لوسائل الإعلام عامة والصحافة خاصة؟ (بصفة فردية أو جماعية)

ج5: يكون تقديم المعلومة لوسائل الإعلام بطريقة فردية، وأحيانا بطريقة جماعية، وذلك حسب الموقف، ويتم تقديم المعلومات التي ليست بحوزتهم وتوضيحها لهم.

6- كيف تقيّمونالمعالجة الصحفيةللأخبار والموضوعات الأمنية المنشورة في الصحافة؟

ج6: بالنسبة للمعالجة إذاكان مصدر الصحفي هو الأجهزة الأمنية، فالمعلومة موثوقة وموضوعية.

7- هل ترون بأن هناك تجاوزات في مجال تغطية الصحافة للموضوعات الأمنية، تعيقكم في عملكم؟ كيف تتعاملون معها إن وجدت؟

إذا غلب السبق الصحفي على السير العادي للتحقيق، إذ لا بد من انتظار الانتهاء من التحقيق، حتى تكون المعلومة صحيحة وموضوعية.

8- كيف تقيمون الصورة التي تقدمها الصحافة عن عمل جهازكم ؟

ج8: تقدم صورة إيجابية، لأنها تنوه أعمال الأجهزة الأمنية، والمجهودات المبذولة من طرف مصالح الأمن في محاربة الجريمة...

9- هل سبق وأن تعرضتم للقذف من قبل الصحافة؟ و كيف تعاملتم معها؟

ج9: أبدا، لم يسبق وأن حدث ذلك على المستوى المحلي على الأقل.

10- ماهي مجالات التعاون مع وسائل الإعلام، وهل هناك استراتيجية متبعة لذلك؟

ج10): - المرافقة في تغطية النشاطات التحسيسية والتوعوية.

- تقديم المعلومات للصحافة حول تحقيقات أو روبرتاجات، مع تقديم الاحصائيات والمعلومات اللازمة.

- المشاركة في الحصص الإذاعية، منها ما سواء تعلق الأمر بالحصص التي نقوم بإنجازها، أو من خلال التدخلات التي يقدمها أفراد الجهاز لوسائل الإعلام، مثل التدخلات حول التوعية المرورية، و في المناسبات المختلفة (عيد الشرطة، أول نوفمبر، الخامس من جويلية)

11- هل هناك اختلافات بين العمل الإعلامي الأمني بين الأجهزة الأمنية في الجنوب وباقي المناطق في الوطن (وظائف خاصة)؟

ج11): الشرطة مؤسسة جمهورية ذات طابع شمولي، تعمل على تطبيق القانون واحترام حقوق الانسان (والانسان واحد سواء في الشمال أو الجنوب).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية **وزارة الثقافة والاتصال**

والجماعات المحلية والبلدية

نص القرار الوزاري المتعلق بمعالجة الأخبار الأمنية ذات الطابع الأمن. "

(نص سري بتاريخ: 07 جوان 1994م)

إن وزير الداخلية والجماعات المحلية

ووزير الثقافة والتواصل

بناء على القانون رقم 07-90 بتاريخ 3 أبريل 1990 المتعلق بالأخبار،

-بناء على المرسوم الرئاسي رقم 44-92 بتاريخ 5 فبراير 1992 والمتمم الذي أقيمت بموجبه حالة الطوارئ،

-بناء على المرسوم الرئاسي رقم 02-93 بتاريخ 6 فبراير 1993 الذي تم بموجبه تمديد حالة الطوارئ،

-بناء على المرسوم الرئاسي رقم 304-92 بتاريخ 8 يوليو 1992 الذي تم بموجبه تعيين رئيس الحكومة،

-بناء على مرسوم التنفيذ رقم 304-92 بتاريخ 19 يوليو 1992 الذي تم بموجبه تعيين أعضاء الحكومة،

يقرران

الفصل الأول:

في إطار مقتضيات المرسوم الرئاسي رقم 44-92 بتاريخ 9 فيفري 1992م، المذكور أعلاه تم إحداث لدى وزير الداخلية والجماعات المحلية خلية للاتصال مكلفة بالعلاقات مع وسائل الإعلام في ميدان الأخبار وإعداد البيانات الرسمية المتعلقة بالوضع الأمني ونشرها.

الفصل الثاني:

إن البيانات التي تعدها الخلية المذكورة في الفصل الأول أعلاه، هي البيانات الوحيدة التي تكتسي طابعا رسميا ويتم توزيعها حصرا عبر قناة وكالة الأنباء الجزائرية.

الفصل الثالث:

في مجال الأخبار المرتبطة بأعمال الإرهاب والتخريب، تكون وسائل الإعلام،مهما كانت طبيعتها،ملزمة بأن لا تنشر إلا البيانات الرسمية المذكورة في الفصل 2 أعلاه والأخبار المقدمة خلال الندوات الصحفية العمومية من طرف الخلية المذكورة في الفصل الأول من هذا القرار.

الفصل الرابع:

يمنع نشر أي خبر ذي طابع أمني غير مدرج في إطار بيان رسمي أو ندوة صحفية عمومية المذكورة في الفصل 3 أعلاه. ويعاقب هذا الخرق طبقا للتشريعات والأنظمة المعمول بها.

الفصل الخامس:

لن يتم نشر هذا القرار وستبلغ مقتضياته لكل شخص طبيعي أو معنوي معني.

حرر بالجزائر في

وزير الداخلية وزير الاتصال

معالجة الأخبار ذات الطابع الأمني توصيات موجهة لوسائل الإعلام الوطنية

-أ-

تذكير بالمحاور الرئيسية للسياسة الإعلامية للسلطات العمومية فيما يخص المجال الأمني

1) تبليغ الأخبار بشكل منهجي وفي الوقت المناسب، من أجل الوقاية من الإشاعات والدعاية ية، ومواجهتها وهزمها، من أجل تطوير علاقة سليمة وذات مصداقية في هذا المجال مع المواطنين ووسائل الإعلام؛

- من أجل تطوير علاقة سليمة وذات مصداقية في هذا المجال مع المواطنين ووسائل الإعلام.

2) التقليص من التأثير السيكولوجي الذي يتوقعه محركوا الإرهاب، من خلال:

- ابتذال الأخبار المتعلقة بالأعمال الإرهابية والتخريبية مع تجنب تضخيم نتائجها؛

- السعي إلى الحصول على التأثير العكسي لما يتوقعه الإرهابيون: عدم الرعب والتحكم في الذات والإصرار على عدم انتصار العنف ذي الأهداف السياسية.

-ب-

القواعد الأخلاقية المهنية والدفاع عن المصالح العليا للأمة.

إن أهمية ورهان مكافحة الإرهاب والتخريب وطابعها الحيوي بالنسبة إلى السلم المدني في بلدنا، تفرض على الجميع السعي قبل كل **شيء** إلى المساهمة في استئصال العنف ذي الأهداف السياسية.

3- يجب استبعاد الأخبار الأمنية من حقل التنافس والمنافسة بين الصحف.

4- يجب الامتناع عن القيام بسبق إعلامي أو تغطية إعلامية مفرطة أو التضخيم من الانفعال المشروع الذي تثيره الاعتداءات.

3- م الالتزام بالأخلاقيات الجماعية في هذا المجال من طرف صحيفة ما لا يمكن أن يشكل تبريرا تقدمه صحف أخرى للإخلال بتطبيق هذه القاعدة.

-ج-

10) المصطلحات

ستقوم خلية الاتصال بوضع مصطلحات ملائمة رهن إشارة وسائل الإعلام.

ويوص باستعمال مفاهيمها لتجنب اللجوء بشكل واع إلى المصطلحات المؤيدة لإيديولوجيا العدو ودعايته.

11) حماية الأشخاص

ينبغي تجنب نشر صور شخصيات غير عمومية معروفة بعدائها للإيديولوجيا الأصولية أو للجوء إلى العنف لأغراض سياسية.

12) أهمية الإعلام

- معالجة الأخبار بشكل منهجي في الصفحات الداخلية ماعدا في حالات استثنائية؛
- في حالة نشر خبر في الصفحة الأولى، بسبب أهمية الحدث أو جدته، ينبغي أن يخصص له حيز مقلص؛
- ابتذال وتقليل الأثر النفسي للعمل الإرهابي والتخريبي والمحافظة **على معنويات الأمة.**

ينبغي أن يُدرك الإرهابيون بأنهم لن يبلغوا أبدا هدفهم الرامي إلى إحداث جو نفساني يؤدي إلى شل سير بعض المؤسسات وإلى إثارة ردود فعل جماعية للضغط على السلطة لحملها إلى التفاوض أو إلى ارتكاب أخطاء قاتلة.

13) محاربة إيديولوجيا العدو ودعايته

- **تجنب** نشر صور لزعماء أعمال العنف ونعتهم بأوصاف وألقاب لا يستحقونها؛
- التغطية الإعلامية الواسعة للأعمال الفظيعة التي ترتكبها الأنظمة الإسلامية؛
- الخ...

14) صرف المرشحين المتطوعين أو المرغمين على التجنيد (عن الالتحاق بالإرهابيين)، وذلك بإبراز:

- أن ليست ثمة جريمة تبقى بدون عقاب وأنه لا يوجد في نهاية الطريق إلا السجن أو الموت؛
- فعالية قوى الأمن التي، وإن لم تستطع أن تتقي جميع الجرائم، تتمكن دائما من العثور على الجناة؛

- خسائر العدو
- وشاية وجبن الذين تم اعتقالهم؛
- قساوة الأحكام التي تصدرها المحاكم الخاصة؛
- رفض الرأي العام اللجوء إلى العنف لأغراض سياسية؛
- تبرم المواطنين من الأفكار النبيلة لبعض الأشخاص حاملا يمارسون الإرهاب.

15) إثارة ردود فعل رفض الإرهاب.

- إبراز الطابع اللاإنساني للممارسات الهمجية للإرهابيين (الذبح، الهجوم على سيارات الإسعاف، قتل الأطفال وإصابتهم بعاهات، اغتيال أقارب الأمن أو بحضور أطفال قاصرين،...)

16) إبراز التواطؤ من الخارج

- الدعم المالي واللوجيستي، الخ...
- الدعوة إلى مقاطعة الجزائر والإضرار بمصالحها الاقتصادية الحيوية؛
- الاتصالات مع القوى الأجنبية للتفاوض بشأن دعمها مقابل وعود أو التزامات لخدمة مصالح هذه القوى بالجزائر؛
- مساومات سرية مع أعداء الجزائر، الخ...

17) تنمية ردود فعل جماعية للدفاع الذاتي

- إدخال رفض الإرهاب في ردود الفعل الجماعية من خلال تكرار شعار "لن ينتصر الإرهاب".
- قطع الطريق على التأثيرات التي ينتظرها مدبرو الإرهاب على السكان أو بعض فئات السكان؛
- توضيح أن الإرهاب الموجود في عدة ديمقراطيات متقدمة منذ عدة سنوات لم يغير من أي شيء في الأوضاع (إيطاليا وإسبانيا وبريطانيا وفرنسا)
- تبيان للجمهور العريض أن العنف ظاهرة دائمة لدى الأمم العصرية ويؤدي في كل سنة إلى الموتى؛
- جعل مدبري الإرهاب يدركون أن جرائمهم لن تغير أي شيء من التطور الطبيعي لمجتمعنا والسير العادي للمؤسسات.

18) تنمية الإيديولوجيا الدينية التي تحرم الإجرام

- إن الإرهاب بالجزائر يقتل باسم الدين واستنادا إلى فتاوي وهو ما يشكل جريمة مزدوجة: ضد الإنسان وضد الإسلام؛
- تنظيم مقابلات وموائد مستديرة مع رجال الدين والمثقفين حول هذا الموضوع؛
- تغطية إعلامية واسعة للمواقف الإيجابية للسلطات الدينية الوطنية والأجنبية؛
- الضغط على رجالات الدين يلتزمون الصمت إزاء الإجرام الإرهابي بسبب الخوف حتى يتشجعوا على التعبير عن رأيهم لأن الدفاع عن البلاد مهمة ملقاة على عاتق كل أبنائه.[496]

[496] منظمة العفو الدولية،المرجع السابق، ص-ص 72-82.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا:الكتب

1-الكتب بالعربية:

(أ)

1. **إحدادن.** زهير،مدخل لعلوم الإعلام والاتصال،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1991.
2. **أبوجلال.** اسماعيل سلمان، الإذاعة ودورها في الوعي الأمني، دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن،عمان،2012.
3. **أبو زيد.فاروق،** مدخل إلى علم الصحافة،عالم الكتب،القاهرة، 1989.
4. **أبوزيد.** فاروق،الصحافة المتخصص،ط1،عالم الكتب،القاهرة،1986.
5. **أبو عيشة.فيصل،** الإعلام الإلكتروني، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
6. الأيوبي. محمد ياسر، النظرية العامة للأمن –نحو علم اجتماع أمني-،تقديم: مصطفى العوجي،المؤسسة الحديثة للكتاب،طرابلس،لبنان،2008.
7. **أديبمحمد.** خضور،خصائص الإعلام الأمني وانعكاساته على المواد الإعلامية الأمنية، الإعلام والأمن، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، 2006.
8. أحمد. عبد المحسن بدوي محمد، العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية ودعم تنسيقها مع وسائل الإعلام،جامعة نايف للعلومالأمنية،الرياض،2006.
9. **أنيسة.** حل العيون، الأمن: أي انحراف في المجتمع الدولي؟-من الأمن الجماعي إلى الأمن الاجتماعي-،افريقيا الشرق،الدارالبيضاء،المغرب، 2012.

(ب)

10. **البدوي.** محمد علي، مناهج وطرق البحث العلمي، القاهرة، عالم الكتب، 1998.
11. حمود بن عبد العزيز البدر، "الأمن الوطني ودور وسائل الإعلام في ترسيخه"، **الإعلام** الأمني: المشكلات والحلول، أكاديمية نايف العربية للعوم الأمنية، الرياض 2002.
12. **بدر.** أحمد ،أصول البحث العلمي ومناهجه، ط5، **دار المعارف المصرية،** 1989.

13. **بدر.** عبد المنعم محمد، تطوير الإعلام الأمني العربي، أكاديمية **نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث،** الرياض، 1997.

14. **البطش.** محمد وليد- **فريد كامل أبو زينة، إشراف: سعيد التل،منهج البحث العلمي تصميم البحث والتحليل الإحصائي-** ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا،دار المسيرة لنشر **والتوزيع، عمان،الأردن،**2007.

15. **بيت المال.** حمزة بن أحمد،الإعلام الأمني والأمن الإعلامي، الإعلام الأمني:المشكلات والحلول،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،مركز الدراسات والبحوث،الرياض،2002.

16. البياتي. ياس خضير، الاتصال الدولي والعربي: مجتمع المعلومات ومجتمع الورق، دار **الشروق للنشر والتوزيع،** ط 1، **عمان – الأردن،** 2006.

17. **بن مرسلي.** أحمد، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ط2،**ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،**2005.

18. **بودهان.** موسى، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، منشورات anep، **الجزائر،**2009.

(ج)

19. **جبارة.** عطية جبارة، علم اجتماع الإعلام، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض،1985.

20. الجحني. علي بن فايز،لمحات في تنمية الحس الأمني،جامعة نايف العربية للعلوم الأمني،2006.

21. الجحني. علي بن فايز ، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة،أكاديمية نايف العربية للعلوم **الأمنية،**الرياض، 2000.

22. جمال. **بوعجيمي – بلقاسم.** بن روان، الصحافة الإلكترونية في الجزائر: واقع وآفاق، **جامعة الشارقة،، كلية الاتصال، مؤتمر** صحافة الانترنت، 22-23 نوفمبر 2005.

(د)

23. **الدعيج.** فهد عبد العزيز حمد ، الأمن والإعلام في الدول الإسلامية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب،مطابع الشرق الأوسط،الرياض،**1406هـ.**

24. فايز محمد الدويري، الأمن الوطني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.

(ز)

25. زهير. إحدادن وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية (تونس،الجزائر،الجماهيرية،المغرب،موريتانيا)، ج4،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس،1995.

26. زرواتي. رشيد، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية،دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007.

(ح)

27. حجاب، محمد منير،أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

28. حجاب. محمد منير،مدخل إلى الصحافة، دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة،2010.

29. حجاب. محمد منير، نظريات الاتصال،دار الفجر للإنتاج والتوزيع، سوهاج،مصر،2010

30. الحديدي. محمد فضل: نظريات الإعلام-اتجاهات حديثة في دراسة الجمهور والرأي العام، القاهرة، 2006.

31. الحوشان. بركة بن زامل، الإعلام الأمني والأمن الإعلامي، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2004.

32. الحوشان. بركة بن زامل، الإعلام الأمني العربي، العمل الإعلامي العربي: المشكلات والحلول، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2005.

33. الحربي، سليمان علي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته -دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، 2008.

34. حمزة. عبد اللطيف، الإعلام والدعاية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر،القاهرة،1984.

35. حسين. محمد سمير،الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام، ط3،عالم الكتب، القاهرة،1996.

(ط)

36. طعيمة. رشدي، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية(مفهومه-أسسه-استخداماته)، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، مصر،1987.

(ك)

37. الكواري. حنان عبد الله، الأمن الاجتماعي وتأثيره على التربية(في ضوء التحديات المعاصرة)،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2012.

(ل)

38. لازار، جوديت، سوسيولوجيا الاتصال الجماهيري، تر: علي وطفة- هيثم سطايحي، تقديم: فخر الدين القلا، دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق، سوريا،1994.

(م)

39. مايكل. سكدسن، علم اجتماع الأخبار The Sociology Of News، ترجمة: أحمد رمو، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،وزارة الثقافة،دمشق، 2010.

40. محمد.اللمداني، الصحافة المستقلة في الجزائر-التجربة من الداخل-، منشورات الحبر، متيجة للطباعة، الجزائر، دس.

41. ميرزا. جاسم خليل،الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق،مركز الكتاب للنشر،القاهرة،2006.

42. منظمة العفو الدولية، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مرصد حقوق الإنسان،مراسلون بلا حدود،الجزائر الكتاب الأسود، ترجمة: عبد العزيز لودبي، نشر الفنك، الدار البيضاء، المغرب،1997.

43. المشاقبة. عبد الرحمان، الإعلام الأمني، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2012

44. مكاوي. حسن عماد -ليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2008.

(ن)

45. ناجي. ابراهيم، "دور الإعلام في مكافحة الجريمة والحد منها"، الإعلام الأمني المشكلات والحلول، الرياض،2002.

46. **ناظم،** عبد الواحد الجاسور، الجزائر: محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي (دراسة في الصراعات الداخلية وأبعادها الإقليمية والدولية)، ط1، دار النسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،الأردن، 2001،.

47. **نور الدين. بوكروح، الجزائر بين السيء والأسوأ**: بحث في الأزمة الجزائرية، **دار القصبة للنشر، الجزائر**، 2000.

(س)

48. **السعيد.** بوشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، عين مليلة،الجزائر، 1993.

49. **سليمان،** المدني، الملف العربي في القرن العشرين، ط1،ج6، **المنارة للنشر**،1998.

50. **السرحان.** أحمد قظام، الإعلام الأمني والشباب، الإعلام الأمني العربي: مشكلاته وقضاياه،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث،الرياض،2001.

51. السريحي. **سعيد بن مصلح،سبل تطوير العلاقة مهنيا** بين الإعلاميين ومسؤولي الأمن، الجودة النوعية لبرامج الإعلام الأمني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2006.

52. السيسي. **صلاح الدين حسن، موسوعة جرائم الفساد الاقتصادي: جرائم الفساد، الكتاب الأول، دار الكتاب الحديث، القاهرة**، 2013م.

(ع)

53. عاطف عدلي العبد-نهى عاطف العبد، نظريات الإعلام وتطبيقاتها العربية، دار الفكر العربي، القاهرة،2011.

54. **عبد الحميد** .محمد ، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط1، عالم الكتب، مصر،2000

55. **عبد الحميد.** محمد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، دار ومكتبة الهلال،بيروت- **دار الشرق،جدة**،2009.

56. **عبد الحميد.** محمد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط4، **جامعة حلوان**، مصر، عالم الكتب،2004.

57. **عبد الحميد.** معتز محي الدين، الإرهاب وتجدد الفكر الأمني، دار زهران للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،دون سنة.

58. **عبد المعطي. علي – السرياقوسي،** محمد،أساسيات البحث العلمي،مكتبة الفلاح للنشر **والتوزيع،الكويت،**1988.

59. **عبد الحميد. ليلى، تشريعات** الصحافة في الوطن العربي (الواقع وآفاق المستقل)،ط2، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

60. عبد الرحمان. إيمان أحمد محمود، دور الإذاعة في نشر التوعية الأمنية: الإذاعة السودانية انموذجا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2010.

61. **عبد الرزاق.** على، الصحافة المتخصصة،ط1،**دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،**2011.

62. عبدالرؤوف. سيد،التوعية الأمنية ما لها وما عليه،الإعلام الأمني:المشكلات والحلول، الرياض،2002.

63. **عبد النور،** ناجي، "التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر"، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية** والإنسانية، مجلة محكأمة، **العدد** 2008/02، مديرية النشر بجامعة قالمة، **الجزائر،** 2008.

64. **عجوة.** علي،الإعلام الأمني: المفهوم والتعريف،الإعلام الأمني:المشكلات والحلول،مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2002.

65. عدلي.**عصمت،** مدخل إلى التشريعات الإعلامية والإعلام الأمني،دون ط، **الإسكندرية،دار المعرف الجامعية،** 2005.

66. **علي. جودت عزت،أساليب البحث العلمي –مفاهيمه-أدواته-طرقه الإحصائية-،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،** 2007.

67. **العمار.** محمد بن عبد العزيز، الإنتاج الفكري الأمني السعودي المنشور (دراسة ببليومترية والتخطيط لنظام استرجاع ببليوجرافي)، جامعة نايف العربية للعلوم **الأمنية،** 2011.

68. **عمارة.** محمد، الإسلام والأمن الاجتماعي، القاهرة، دار الشروق، 1998.

69. **عمر. معن خليل، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر-دراسة تحليلية ونقدية-،** ط2، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1991.

70. **العمرات. أحمد صالح،الإعلام الأمني وقت الأزمات،** العمل الإعلامي العربي: المشكلات والحلول، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2005.

71. عسيري. عبد الرحمان بن محمد، العمل الإعلامي الأمني العربي:المشكلات والحلول، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،الرياض،2000.
72. عصمت. عدلي، مدخل إلى التشريعات الإعلامية والإعلام الأمني،دون ط،الإسكندرية،دار المعرف الجامعية،2005.
73. عطوي. جودت عزت، أساليب البحث العلمي(مفاهيمه-أدواته-طرقه العلمي)، دار الثقافة للنشروالتوزيع، القاهرة، 2007.

(ف)

74. فاطمة. حسين عواد، الاتصال والإعلام الاتصال التسويقي، دار أسامة،للنسر والتوزيع، الأردن،عمان، 2011.
75. فهمي، محمد السيد، تكنولوجيا الاتصال في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
76. فهمي. محمد سيد، الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
77. فورار. أحمد أمين ،" موقع فايس بوك والشباب العربي – الاستخدامات والإشباعات- ، الشباب والاتصال والميديا، وحدة البحث في تكنولوجيا الاتصال،معهد الصحافة وعلوم الأخبار،أشغال الملتقى الدولي،16/15/14 أفريل 2010، تونس.
78. فضيل. دليو، وسائل الاتصال وتكنولوجياته،منشورات جامعة منتوري، قسنطينة،الجزائر،د س.

(ص)

79. صابات. خليل ،الصحافة:رسالة استعداد فن وعلم، دار المعارف،القاهرة،ط4،1967.
80. الصباح. سلمان داود ، السبل الكفيلة بتوثيق الصلة بين الإعلام والأمن، علاقة الإعلام بالمسائل الأمنية لمجتمع العربي،دار النشر بالمركزالعربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،1988.

(ق)

81. قزادري. حياة، الصحافة والسياسة (الثقافة السياسية والممارسة الإعلامية في الجزائر)، كلية العلوم السياسيةالإعلام، جامعة الجزائر، طاكسيم كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

(ش)

82. الشهراني. سعد بن علي، إدارة عمليات الأزمات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.

83. الشهري. فايز ،الإعلام الإلكتروني والشباب،الإعلام الأمني العربي: قضاياه ومشكلاته، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،مركز الدراسات والبحوث،الرياض،2001.

84. شلبي. كرم، معجم المصطلحات الإعلامية، دار الشروق، ط1، 1989، القاهرة.

85. الشقحاء. فهد بن محمد، الأمن الوطني: تصور شامل، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث،الرياض، 2004.

86. الشرعة. حسين سالم،الأساليب النفسية في الإعلام الأمني،العمل الإعلامي الأمن:المشكلات والحلول، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض،2005.

(خ)

87. خلدون. عبد الله، الإعلام وعلم النفس، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2011.

88. الخليفي. طارق السيدأحمد، الإعلام المحلي في عصر المعلومات،دار النهضة العربية،لبنان،بيروت، 2010.

89. الخطيب. أحمد محمود، "دور المؤسسات الإعلامية في الوقاية من الجريمة"، المجلة العربية ات الأمنية، المجلد الثاني، العدد الثالث،المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،المملكة العربية السعودية،1406 هـ.

90. خضور. أديب محمد خصائص الإعلام الأمني وانعكاساتها على تحرير المواد الإعلامية الأمنية، الإعلام والأمني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،2006.

91. **خضور،** أديب محمد،" معوقات الإعلام الأمني العربي"، الإعلام الأمني العربي:قضاياه ومشكلاته، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

(ض)

92. **الضامن،** منذر،أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2007.

(غ)

93. غرايبة. **فوزي وآخرون، أساليب البحث العلمي،** في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط3، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2002.

(ر)

94. **رضوان** بوجمعة،الصحفي والمراسل الصحفي، في الجزائر: دراسة **سوسيو-مهنية،**ط1، طاكسيم.كوم للدراسات والنشر والتوزيع،الجزائر، 2008.

2–Livres En Francais:

95. Brahim Brahimi,la liberté de l'information à travers les deux codes de la presse (1982-1990) en Algérie, revue algérienne de communication, institut des sciences de l'information et de la communication, université d'Alger, Algérie ,n 6-7,printemps 1991,page 34.

96. Lies Boukra ,Algerie,La Terre Sacrée, edition Favre SA, Suise,2002.

97. Paul-Marie De La Gorce," La Crise En Algerie Depuis 1992",Avec Les Arabe Puissance De L'amité, Sous La Direction De Abd El Hadi Ben Mansour Et Jaques Frémeaux, Paris,Pups,2005.

ثانيا:الرسائل والبحوث الجامعية:

98. آل رشود. سعود بن عبد العزيز، "الآليات الإعلامية العربية للوقاية من جرائم الاحتيال- الصحافة السعودية انموذجا-"،صدرت عن مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2006،بحث منشور.

99. بن نجم. خالد ناصر، تغطية الصحافة السعودية للعمليات الإرهابية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،2006.

100. الشتوي. ثامر بن عبد الله،مدى إسهام الإعلام الأمني في نجاح الحملات الأمنية بمدينة الرياض،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،2009.

101. الغامدي. يوسف بن أحمد، الوظائف الإيجابية للإعلام الأمني في الوقاية من الإرهاب، رسالة ماجستيرفي العلوم الشرطية،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، معهد الدراسات العليا،قسم العلوم الشرطية، الرياض، 2000.

102. اليماني. غادة عبد التواب، الإرهاب كما تعكسه الصحف المصرية ودورها في غرس مفاهيم لدى المراهقين،دراسة تطبيقية مقارنة بين جريدتي الأهرام القومية والمصري اليوم الخاصة، بحث مقدم بقسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة طنطا،مصر، دون سنة.

103. الصبيحي. محمد بن سليمان، التغطية الإعلامية لنشر أخبار الجريمة الأخلاقية في وسائل الإعلام السعودية، دراسة وصفية في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، جامعة الأمير محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة والإعلام،1431هـ.

ثالثا: المجلات و الدوريات العلمية :

104. إلياس. طلحة، "الإعلام الأمني كما يراه الصحافيون في الجزائر-دراسة ميدانية على صحفيي يوميات الخبر والنصر والوطن-، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (5) رمضان 1437/جوان 2015.

105. أبو العينين. حمدي حسن، تحديد خصائص الإعلام الأمني المهني وسماته نظريا وعمليا،الجودة النوعية لبرامج الإعلام الأمني العربي، مجلة الأمن والحياة، العدد 260، الرياض،السنة الثالثة والعشرون،فيفري/مارس 2004.

106. بودهان. ياسين، الممارسة الديمقراطية والعلاقة بين الحكم الراشد والتنمية:الرسائل المفتوحة في الصحف الجزائرية ودورها في عملية الاتصال السياسي، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أفريل 2011.

107. الجحني. علي بن فايز، "العمل الإعلامي الأمني:المشكلات والحلول!!"، مجلة الأمن والحياة،البرنامج العلمي للخطة الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية- جامعة مؤتة، العدد 258(عددخاص)، 1424هـ.

108. الحوشان. بركة بن زامل،"الإعلام الأمني العربي"، مجلة الأمن والحياة،البرنامج العلمي للخطة الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية- جامعة مؤتة، العدد 258 (عددخاص)، 1424هـ.

109. الحربي. سليمان علي، مفهوم الأمن:مستوياته وصيغه وتهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)،المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، 2008.

110. الحوشان. بركة بن زامل،"الإعلام الأمني العربي"، مجلة الأمن والحياة،البرنامج العلمي للخطة الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية- جامعة مؤتة، العدد 258 (عددخاص)، 1424هـ.

111. عبد العزيز. بن ناصر بن عبد العزيز، الارتقاء بالحس الأمني، (حلقة خاصة)، مجلة الأمن والحياة، العدد 278، السنة الرابعة والعشرون،الرياض،سبتمبر2005.

112. العسيري. عبد الرحمان محمد، "الإعلام الأمني ودوره في تصحيح المفاهيم الخاطئة"، (حلقة بحث)، مجلة الأمن والحياة، العدد 293، السنة الخامسة والعشرون، الرياض، أكتوبر 2006.

113. كومان. محمد علي، الاجتماع المشترك بين أجهزة الإعلام الأمني وسائل الإعلام في الدول العربية، مجلة الأمن والحياة، العدد 306، الرياض،السنة السابعة والعشرون، نوفمبر/ديسمبر 2007.

114. محمد. بلحيمر، الصحافة الجزائرية في مواجهة الفساد، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي(النهب والفساد)، العدد 25، خريف- شتاء 2008،الجزائر.

115. محمد. لعقاب، الصحافة الجزائرية وحرية التعبير في مجتمع مهزوز، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، مجلة فصلية علمية متخصصة في الدراسات السياسية والإعلامية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ع2، شتاء 2003/2002.

116. محمد شطاح، الصحافة الجزائرية من الأزمة الأمنية إلى المصالحة الوطنية، مجلة المعيار، دورية علمية محكمة، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة الجزائر، رجب 1428هـ-2007م

117. محمد. قيراط، حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19،العدد (3،4)،2003.

118. محمود. بلحيمر، الصحافة الجزائرية في محاربة الفساد.معركة فاشلة، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، النهب والفساد، فهرس العدد 25، خريف . شتاء 2008.

119. ناجي. عبد النور، التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلة محكمة، العدد 2008/02، مديرية النشر بجامعة قالمة،الجزائر،2008، ص 48.

120. العسيري. عبد الرحمان محمد، "الإعلام الأمني ودوره في تصحيح المفاهيم الخاطئة"،(حلقة بحث)، مجلة الأمن والحياة،العدد 293،السنة الخامسة والعشرون،الرياض،أكتوبر 2006.

121. خالد. بن سعود البشر، الأمن مسؤولية الجميع:نموذج مقترح للتطبيق في المملكة العربية السعودية، المجلد 20،العدد 40،المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب،الرياض.السنة

122. Brahim Brahimi,la liberté de l'information à travers les deux codes de la presse (1982-1990) en Algérie, revue algérienne de communication, institut des sciences de l'information et de la communication, université d'Alger, Algérie ,n 6-7,printemps 1991

رابعا: الجرائد:

123. جريدة الخبر (يومية جزائرية مستقلة): نتيجة حتمية لـ " تسييس" الطباعة والإشهار- توقيف (8) جرائد وجدولة ديون 14 أخرى-، الأحد 29 جوان 2014، العدد7479.

124. جريدة الخبر (يومية جزائرية مستقلة)، "قايد صالح يدعو وسائل الإعلام إلى الابتعاد عن "ثقافة التعصب والكراهية"،الثلاثاء 23 ديسمبر 2014، العدد 7656.

125. جريدة الخبر(يومية جزائرية مستقلة)، الجزائر في الخانة الحمراء تقرير"حرية التعبير والصحافة":ظلت في ذيل الترتيب في مؤشر 2014 لـ''مراسلون بلا حدود''،الثلاثاء 16 ديسمبر 2014، العدد 7649.

126. نصر الدين العياضي،"تجارة جديدة"،عمود بعنوان:عتبات الكلام، جريدة الخبر الجزائرية، الاثنين 08 أفريل 2013، العدد 7119.
127. يومية النصر، العدد 13991، 2013/01/31.
128. يومية الخبر، العدد 7142، 2013/07/22.
129. يومية النصر،العدد: 13978، 15: 2013/06.
130. يومية الخبر، العدد 7134، 2013/07/14.
131. يومية النصر، العدد 13978، 2013/06/15.

خامسا: القوانين والقرارات والمراسيم:

132. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور 1990، المؤرخ في 23 فبراير سنة 1989م.
133. قانون الإعلام، رقم 90-07 مؤرخ في 8 رمضان عام 1410هـ الموافق لـ 3 أفريل سنة 1990.
134. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 33، مرسوم تنفيذي رقم 90-243 مؤرخ في 13 محرم عام 1411 الموافق 4 أوت 1990 يتضمن إنشاء دار الصحافة، ويحدد قانونها الأساسي.
135. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 27، مرسوم تنفيدي رقم 91-193 مؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1411 الموافق أول يونيو سنة1991 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 90-243 المؤرخ في 4 غشت سنة 1990 والمتضمن إنشاء دار الصحافة، وتحديد قانونها الأساسي.
136. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 10، مرسوم رئاسي رقم 92-44 مؤرخ في 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992 يتضمن إعلان حالة الطوارئ.
137. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 61، مراسم تنظيمية، مرسوم رئاسي رقم 92-320 مؤرخ في 12 صفر عام 1413 الموافق 11 غشت سنة 1992، يتمم المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 9 فبراير سنة 1992 والمتضمن إعلان حالة الطوارئ.

138. **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**،الجريدة الرسمية،**مرسوم تشريعي رقم** 92-03 مؤرخ في 3 **ربيع** الثاني عام 1413 **الموافق** 30 سبتمبر سنة 1992، يتعلق بمكافحة التخريب **والإرهاب**، العدد 70.

139. **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**،الجريدة الرسمية، **مرسوم تشريعي رقم** 93-02 مؤرخ في 14 **شعبان** عام 1413 **الموافق** 6 **يناير** سنة 1993، **يتضمن تمديد حالة الطوارئ**، العدد 8.

140. **قانون** الإعلام الأمني، القرار الوزاري المتعلق بمعالجة الأخبار ذات الطابع الأمني، 07 **جوان** 1994م.

141. **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**،**رئاسة الجمهورية**،**الأمانة العامة للحكومة**،**قانون الإعلام**،12 **جانفي** 2012.

سادسا: القواميس و المعاجم والموسوعات:

142. **ابن منظور**، **لسان** العرب المحيط،دار لسان العرب، بيروت، دط، د سنة.

143. ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، القاهرة، دار الحديث، ط 2003.

144. **بدوي**. أحمد **زكي**، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية:إنجليزي-عربي، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، 1987.

145. جماعة من **كبار اللغويين** العرب،المعجم العربي الأساسي،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،د ط،1989.

146. **حجاب**. محمد منير،الموسوعة الإعلامية، المجلد7،**دار الفجر للنشر والتوزيع**، 2003.

147. المنجد في اللغة والأعلام، ط4، دار المشرق، بيروت، التوزيع المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، 2003.

148. **مسعود**، جبران، الرائد، معجم لغوي عصري،ط6، **دار العلم** الملايين،بيروت،لبنان،1990.

149. الفيروز أبادي ، القاموس المحيط.

150. شلبي. كرم، معجم المصطلحات الإعلامية، دار الشروق، ط1، 1989، **القاهرة**.

151. Cornu Gérard,Vocabulaire Juridique,Association Henri Capitant, 1987.

152. Grand Dictionnaire Encyclopédique,Larousse-Tom 9,198,.
153. Maxidico, Dictionnaire Encyclopédique De La LangueFrançais, Jaques Dumes Et Autre, Edition De La Connaissance, France, 1997.

سابعا: الندوات والمؤتمرات:

154. **براهيمي،** عبد الحميد، "دراسة حالة الجزائر"، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، الفصل الرابع والعشرون، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية،ط1، بيروت، لبنان، ديسمبر 2004.
155. **الجمال. رباب رأفت،** دور الخطاب الديني بالصحف المصرية في تلبية احتياجات الجمهور دراسة في ظل نظرية التماس المعلومات-، **مستقبل وسائل الإعلام العربية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ج3،4-5 ماي 2005.**بحث منشور
156. المطيري. عبد الرحمان بن نامي، مدى إدراك رجال الأمن للتغطية الصحفية لمفهوم الشرطة المجتمعية-دراسة ميدانية في ضوء نظرية عدائية وسائل الإعلام-،بحث مقدم في ندوة الأمن مسؤولية الجميع:تطبيقات الشرطة المجتمعية، **دون سنة.**
157. المطيري. عبد الرحمان بن نامي –**الشقحاء.** محمد بن عواد،"الشراكة بين وسائل الإعلام والمؤسسات الأمنية"، أوراق وبحوث ندوة الأمن مسؤولية الجميع:تطبيقات الشرطة المجتمعية، موقع **المنشاوي للدراسات والبحوث، دون سنة.**
158. **عنصر.** أحمد، "إنزلاقات الصحافة تهدد حرية التعبير"، مفهوم القذف في الصحافة، مركز الخبر للدراسات **الدولية، ندوة دولية، الجزائر** 07-08 ديسمبر 2003، منشورات الخبر، **2004، الجزائر.**
159. **خضور، أديب** محمد، خصائص الإعلام الأمني **وانعكاساته على تحرير المواد الإعلامية** الأمنية، ندوة الإعلام والأمن، مجلة الأمن والحياة، العدد **274، السنة الرابعة والعشرون،أفريل/ماي 2004.**
160. الزهراني، وليد بن خالد سالم، "الأطر المشتركة بين وسائل الإعلام والأمن لتحقيق مفهوم الشرطة المجتمعية"،أوراق وبحوث ندوة الأمن مسؤولية الجميع:تطبيقات الشرطة المجتمعية، موقع **المنشاوي للدراسات والبحوث.**

ثامنا: المقابلات:

161. مقابلة مع: محمد زمولي،ملازم أول للشرطة،خلية الإعلام والاتصال، المديرية الجهوية للأمن الوطني، أمن ولاية قسنطينة، 2013/09/09(15:54 مساءً).

162. مقابلة مع: الشريف زريطة،محافظ شرطة، خلية الإعلام والاتصال، المديرية الجهوية للأمن الوطني، أمن ولاية الوادي، 2014/10/23 (10:00 صباحا).

163. مقابلة مع صحفيي صحف الخبر والنصر والوطن، بمكتب يومية الخبر بقسنطينة، ومكتب يومية الوطن بقسنطينة، ومقر يومية النصر، مارس 2013.

تاسعا: مواقع الانترنت:

164. فائزة الباشا، الأمن الاجتماعي والعولمة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، المحاضرة الشهرية الثامنة عشرة، 2006. www.greenbookstudies.com/ar/lectures/L2006019.doc

165. محمد سعد ابو عامود، الإعلام الأمني: المفهوم،الوظائف،الإشكاليات،مركز الإعلام الأمني،وزارة الداخلية،الإمارات العربية المتحدة، خدمات أمنية على مدار الساعة، www.policemc.gov.bh/reports/2009/October

166. وليد بن خالد سالم الزهراني، "الأطر المشتركة بين وسائل الإعلام والأمن لتحقيق مفهوم لشرطة المجتمعية"، أوراق وبحوث ندوة الأمن مسؤولية الجميع: تطبيقات الشرطة المجتمعية، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com، 2009/02/15.

167. عبد الرحمان بن نامي المطيري-محمد بن عواد الشقحاء،"الشراكة بين وسائل الإعلام والمؤسسات الأمنية"،أوراق وبحوث ندوة الأمن مسؤولية الجميع:تطبيقات الشرطة المجتمعية، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث.www.minshawi.com.2009/02/15.

168. مهدي إيدار، الإعلام الجزائري تحت مجهر السياسة، نشر في: www.menassat.com /news –articles2009/09/14

169. أبو عبد الله غلامالله، "توحيد المرجعية الدينية المدخل الرئيس لتحقيق الأمنالفكري وللحفاظ على هوية الجزائريين"، ملتقىالأمن الفكري ودور مؤسسات المغرب العربي في إرسائه، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بين 22 و2010/24، حاورته: غنية قمراوي، نشر فيالشروقاليوم

27 /05/ 2010، الولوج: 2015/06/01 (14: 31)
www.djazairess.com/echorouk/52675
170. أحمد عظيمي، إنشاء مراكز بحث مختصة في دراسة الإرهاب استعجالا: للقضاء نهائيا على الفكر المتطرف، نشر يومية الشعب يوم 07 / 04 /2010- www.ech-chaab.com/ar/index.php?option الولوج: 2014/08/27(15:20).
171. "بن صالح مستاء من كيفية تناول قضايا الفساد"، نشر فيجريدة الحواريوم 2010/03/03م. http://www.djazairess.com/elhiwar/26192. الولوج 2014/08/27(16:22)
172. بوغرارة عبد الحكيم، الإعلام الجزائري مرجع مهم في التصدي للدعاية الإرهابية، http://www.djazairess.com/echchaab/9803، نشر في جريدة الشعب يوم: 2010/04/07.الولوج: (2012/12/27) (22: 11).
173. علي جري، "لصالح السلطة أولا وللصحافة ثانيا"، جريدة الخبر اليومي، السبت: 2011/04/23.www.elkhabar.com
174. صحفيون يتحدثون عن حرية الإعلام والتعبير في الجزائر http://www.djazairess.com/djazairnews/38346 ، نشر في الجزائر نيوز يوم 02/ 05 / 2012، لولوج: 2012/12/27 (11:30)
175. الصحافة الجزائرية تحررت جزئيا بفضل ما حققته من مكاسب:تقرير"فريدوم هاوس" تقدما ملحوظا، www.djazairess.com/alahrar/117362نشر في يومية صوت الأحرار 03/ 05/ 2014، الولوج 2015/05/27 (14:15).
176. جريدة الخبر (يومية جزائرية مسقلة)،نتيجة حتمية لـ "تسييس" الطباعة والإشهار-توقيف 8 جرائد وجدولة ديون 14 أخرى-،http://www.djazairess.com الأحد 29 /06/ 2014، العدد 7479.
177. الجزائر في "الخانة الحمراء" لتقرير "حرية التعبير والصحافة": ظلت في ذيل الترتيب في مؤشر 2014 لـ"مراسلون بلا حدود، www.elkhabar.com/ar/politique،الثلاثاء 16 /12/ 2014.

178. جريدة الخبر (**يومية جزائرية مستقلة**)، أظهر عدم رضاه عن أدائها"قايد صالح يدعو وسائل الإعلام إلى الابتعاد عن "ثقافة التعصب والكراهية"،http://www.djazairess.com الثلاثاء 23 /12/ 2014.

فهرس
الجداول
والموضوعات

فهرس الجداول

الترتيب	جدول رقم	عنوان الجدول	الصفحة
		جداول الدراسة النظرية	
01	01	**عدد العناوين والسحب سنة 1990م**	ص143
02	02	**تطور العناوين من سنة1990م–1997م**	ص143
03	03	**يوضح عدد العناوين سنة 2006م.**	ص145
04	04	**يبين السحب المتوسط للجرائد سنة 1989م**	ص146
05	05	**السحب اليومي المتوسط من 1991م إلى غاية 2006م**	ص147
06	06	**المساعدات المقدمة لبعض الصحف الخاصة**	ص156
		جداول الدراسة التحليلية	
07	01	**توزيع تكرارات الموضوعات الأمنية حسب صحف الدراسة.**	ص206
08	02	**توزيع تكرار الموضوعات الأمنية حسب الأعداد.**	ص 207
09	03	**تكرار موضوعات الدراسة حسب الصحيفة والأعداد.**	ص209
10	04	**توزيع تكرارات الموضوعات الأمنية حسب فئة الموضوع.**	ص213
11	05	**توزيع تكرار موضوعات الأمن الاجتماعي.**	ص215
12	06	**توزيع تكرار موضوع الأمن الاجتماعي في الصحف المدروسة.**	ص217
13	07	**توزيع موضوعات الأمن السياسي.**	ص220

14	08	توزيع موضوعات الأمن السياسي في الصحف المدروسة.	ص221
15	09	يوضح توزيع موضوعات الأمن الاقتصادي.	ص223
16	10	توزيع موضوعات الأمن الاقتصادي في الصحف المدروسة.	ص226
17	11	توزيع موضوعات الأمن العقدي في الصحف المدروسة.	ص228
18	12	يوضح توزيع موضوعات الأمن الجنائي والصحف.	ص229
19	13	توزيع موضوعات الأمن الصحي.	ص230
20	14	يوضح توزيع موضوعات الأمن الصحي في الصحف المدروسة	ص231
21	15	يوضح توزيع موضوعات الأمن البيئي.	ص233
22	16	يوضح توزيع موضوعات الأمن البيئي في الصحف المدروسة.	ص234
23	17	يوضح تكرار فئة الشخصيات البارزة حسب الأعداد.	ص236
24	18	يوضح توزيع فئة الشخصيات حسب صحف الدراسة.	ص237
25	19	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة المصادر.	ص239
26	20	توزيع عينة الدراسة حسب فئة المصادر والصحف.	ص 240
27	21	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة صورة رجل الأمن.	ص241
28	22	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة صورة رجل الأمن في الصحف المدروسة.	ص242

29	23	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة صورة رجل الأمن والموضوع الأمني.	ص243
30	24	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة الموقع.	ص244
31	25	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة الموقع والجهة.	ص245
32	26	توزيع عينة الدراسة حسب فئة الأنواع الصحفية.	ص246
33	27	توزيع عينة الدراسة حسب الأنواع الصحفية والصحف.	ص247
34	28	توزيع عينة الدراسة حسب فئة الأنواع الصحفية والموضوعات الأمنية.	ص249
35	29	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة العناوين.	ص251
36	30	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب فئة العناوين والصحف.	ص252
37	31	توزيع عينة الدراسة حسب فئة العناوين والموضوعات الأمنية.	ص254
38	32	توزيع عينة الدراسة حسب فئة العناوين وموضوعات الأمن الاجتماعي	ص255
39	33	توزيع عينة الدراسة حسب فئة العناوين وموضوعات الأمن السياسي	ص256
40	34	توزيع عينة الدراسة حسب فئة العناوين والأمن الاقتصادي	ص257
41	35	توزيع عينة الدراسة حسب فئة العناوين والأمن الجنائي	ص258
42	36	توزيع عينة الدراسة حسب فئة العناوين والأمن الصحي	ص259

43	37	توزيع عينة الدراسة حسب فئة العناوين والأمن البيئي.	ص260
44	38	توزيع عينة الدراسة حسب فئة الصورة الصحفية.	ص260
45	39	توزيع عينة الدراسة حسب فئة الصورة الصحفية والصحف.	ص261
46	40	توزيع عينة الدراسة حسب الصورة الصحفية والموقع في الصحيفة.	ص262
47	41	توزيع عينة الدراسة حسب فئة الصورة الصحفية والموضوعات الأمنية.	ص263
48	42	توزيع عينة الدراسة حسب فئة الصورة الصحفية والموضوعات الفرعية للأمن الاجتماعي	ص265
49	43	توزيع عينة الدراسة حسب فئة الصورة الصحفية والموضوعات الفرعية للأمن السياسي.	ص266
50	44	توزيع عينة الدراسة حسب فئة الصورة الصحفية والموضوعات الفرعية للأمن الاقتصادي.	ص267
51	45	توزيع عينة الدراسة حسب فئة الصورة الصحفية والموضوعات الفرعية للأمن الجنائي.	ص268
52	46	فئة الصورة الصحفية والموضوعات الفرعية للأمن الصحي.	ص269
53	47	توزيع عينة الدراسة حسب فئة الصورة الصحفية والأمن البيئي	ص270
54	48	توزيع عينة الدراسة حسب فئة الألوان المستخدمة	ص270

55	49	توزيع عينة الدراسة حسب فئة الألوان المستخدمة والصحف.	ص271
56	50	توزيع عينة الدراسة حسب فئة الألوان المستخدمة والموضوعات الأمنية.	ص272
57	51	توزيع عينة الدراسة حسب فئة الألوان والموضوعات الفرعية للأمن الاجتماعي.	ص273
58	52	توزيع عينة الدراسة حسب فئة الألوان والموضوعات الفرعية للأمن السياسي.	ص274
59	53	توزيع عينة الدراسة حسب فئة الألوان والموضوعات الفرعية للأمن الاقتصادي.	ص275
60	54	توزيع عينة الدراسة حسب فئة الألوان والأمن الجنائي.	ص276
61	55	توزيع عينة الدراسة حسب فئة الألوان والموضوعات الفرعية للأمن الصحي.	ص277
62	56	توزيع عينة الدراسة حسب فئة الألوان والموضوعات الفرعية للأمن البيئي.	ص278
		جداول الدراسة الميدانية	
63	01	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.	ص280
64	02	توزيع عينة الدراسة حسب السن.	ص281
65	03	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.	ص281

66	04	توزيع عينة الدراسة حسب السن والجنس.	ص282
67	05	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي والجنس.	ص283
68	06	خصائص عينة الدراسة حسب الوظيفة والجنس.	ص284
69	07	خصائص عينة الدراسة حسب الوظيفة والمستوى التعليمي.	ص285
70	08	توزيع عينة الدراسة حسب الصحف المُطالعة.	ص286
	09	توزيع عينة الدراسة حسب الجرائد المطالعة والجنس	ص288
71	10	توزيع عينة الدراسة حسب الجرائد المطالعة والمستوى التعليمي.	ص290
72	11	الوقت الذي تقضيه عينة الدراسة في قراءة الصحف.	ص292
73	12	الوقت الذي تقضيه عينة الدراسة في قراءة الصحف والجنس.	ص293
74	13	الوقت الذي تقضيه عينة الدراسة في قراءة الصحف والسن.	ص293
75	14	الوقت الذي تقضيه عينة الدراسة في قراءة الصحف والمستوى التعليمي.	ص294
76	15	توزيع عينة الدراسة حسب المضامين الصحفية المفضلة.	ص295
77	16	توزيع عينة الدراسة حسب المضامين الصحفية المفضلة والجنس.	ص297
78	17	توزيع عينة الدراسة حسب المضامين الصحفية المفضلة	ص297

		والسن.	
79	18	توزيع عينة الدراسة حسب المضامين الصحفية المفضلة والمستوى التعليمي.	ص299
80	19	توزيع عينة الدراسة حسب مدى مطالعة أخبار الجرائم والموضوعات الأمنية والجنس.	ص300
81	20	توزيع عينة الدراسة حسب مدى مطالعة أخبار الجرائم والموضوعات الأمنية والمستوى التعليمي.	ص301
82	21	توزيع عينة الدراسة حسب الموضوعات التي تشد عينة الدراسة أكثر والجنس.	ص302
83	22	توزيع عينة الدراسة حسب الموضوعات التي تشد عينة الدراسة أكثر والسن.	ص303
84	23	توزيع عينة الدراسة حسب الموضوعات التي تشد عينة الدراسة أكثر والمستوى التعليمي.	ص305
85	24	توزيع عينة الدراسة حسب وسائل الحصول على الموضوعات الأمنية والجنس.	ص306
86	25	توزيع عينة الدراسة حسب وسائل الحصول على الموضوعات الأمنية والسن.	ص307
87	26	توزيع عينة الدراسة حسب وسائل الحصول على الموضوعات الأمنية والمستوى التعليمي.	ص308

88	27	توزيع عينة الدراسة حسب الشعور بالحاجة للموضوعات الأمنية المنشورة والجنس.	ص310
89	28	توزيع عينة الدراسة حسب الشعور بالحاجة للموضوعات الأمنية المنشورة والسن.	ص311
90	29	توزيع عينة الدراسة حسب الشعور بالحاجة للموضوعات الأمنية المنشورة والمستوى التعليمي.	ص312
91	30	توزيع عينة الدراسة حسب حاجات ودوافع الاستخدام الموضوعات الأمنية والجنس	ص313
92	31	توزيع عينة الدراسة حسب حاجات ودوافع الاستخدام الموضوعات الأمنية والسن.	ص318
93	32	توزيع عينة الدراسة حسب حاجات ودوافع الاستخدام الموضوعات الأمنية والمستوى التعليمي.	ص323
94	33	توزيع عينة الدراسة حسب الإشباعات المتحققة والجنس	ص327
95	34	توزيع عينة الدراسة حسب الإشباعات المتحققة والسن.	ص330
96	35	توزيع عينة الدراسة حسب الإشباعات المتحققة والمستوى التعليمي.	ص332
97	36	توزيع عينة الدراسة حسب رأي المبحوثين في التغطية الصحفية للموضوعات الأمنية والجنس.	ص335
98	37	توزيع عينة الدراسة حسب رأي المبحوثين في التغطية	ص339

	الصحفية للموضوعات الأمنية والجنس		
99	توزيع عينة الدراسة حسب رأي المبحوثين في التغطية الصحفة للموضوعات الأمنية والمستوى التعليمي	38	ص341
100	توزيع عينة الدراسة حسب رأي الجمهور في الفائدة من نشر الموضوعات الأمنية والجنس.	39	ص343
101	توزيع عينة الدراسة حسب الفائدة من نشر الموضوعات الأمنية بالنسبة للفرد والمجتمع والسن.	40	ص344
102	توزيع عينة الدراسة حسب الفائدة من نشر الموضوعات الأمنية بالنسبة للفرد والمجتمع والمستوى التعليمي.	41	ص345
103	توزيع عينة الدراسة حسب المساحة المخصصة لنشر الموضوعات الأمنية والجنس.	42	ص345
104	توزيع عينة الدراسة حسب المساحة المخصصة لنشر الموضوعات الأمنية والسن.	43	ص348
105	توزيع عينة الدراسة حسب المساحة المخصصة لنشر الموضوعات الأمنية والمستوى التعليمي.	44	ص349
106	توزيع عينة الدراسة حسب تقليد أخبار الجرائم المنشورة والجنس.	45	ص350
107	توزيع عينة الدراسة حسب تقليد أخبار الجرائم المنشورة والسن.	46	ص351

108	47	توزيع عينة الدراسة حسب تقليد أخبار الجرائم المنشورة والمستوى التعليمي.	ص352
109	48	توزيع عينة الدراسة حسب مدى تصديق ما ينشر في الصحافة والجنس.	ص353
110	49	توزيع عينة الدراسة حسب مدى تصديق ما ينشر في الصحافة والسن	ص354
111	50	توزيع عينة الدراسة حسب مدى تصديق ما ينشر في الصحافة والمستوى التعليمي.	ص355

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول. الإطار النظري و المنهجي للدراسة	
المبحث الأول. إشكالية الدراسة ومفاهيمها.	ص06
أولا-إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية.	ص06
ثانيا-أهمية الدراسة.	ص07
ثالثا. أهداف الدراسة.	ص08
رابعا. تحديد المفاهيم.	ص09
1- تحديد مفهوم الإعلام.	ص09
2- مفهوم الأمن.	ص11
3- مفهوم الإعلام الأمني	ص15
4- التعريف الإجرائي للإعلام الأمني.	ص23
5- تعريف الصحافة.	ص24
خامسا-الدراسات السابقة.	ص25
سادسا- المداخل النظرية المستخدمة في الدراسة	ص36
1- المداخل الخاصة بالدراسة التحليلية	ص36
- نظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام	ص36
2- المداخل الخاصة بالدراسة الميدانية	ص36

أ-مدخل البنائية الوظيفية	ص36
ب-مدخل الاستخدامات والإشباعات	ص37
المبحث الثاني. منهجية البحث وأدواته.	
1-نوع الدراسة.	ص38
2-منهج الدراسة.	ص38
ثالثا-أدوات جمع البيانات	ص39
1- أداة الدراسة التحليلية	ص39
-تحليل المضمون (المحتوى).	ص39
أ-فئات المضمون. ماذا قيل؟	ص41
ب-فئات الشكل.كيف قيل؟	ص42
2–أدوات الدراسة الميدانية:	
2-استمارة الاستبيان.	ص43
3-المقابلة.	ص43
رابعا-عينة الدراسة ومجتمع البحث.	ص44
1-عينة الدراسة التحليلية:	ص44
2-عينة الدراسة الميدانية (الجمهور)	ص47
المبحث الثالث. بطاقة تعريفية لصحف الدراسة التحليلية.	

أولا- يومية الخبر.	ص48
ثانيا-يومية الوطن EL WATAN	ص50
ثالثا-يومية النصر.	ص52
الفصل الثاني. الإعلام الأمـني	
المبحث الأول. مدخل عام	
أولا. حاجة الإنسان الدائمة للأمن.	ص55
ثانيا-سمات الأمن ومجالاته.	ص55
ثالثا-الإعلام المتخصص.	ص61
رابعا. نشأة الإعلام الأمني وتطوره.	ص71
المبحث الثاني. الإعلام الأمني. أهميته، أهدافه، وظائفه، وخصائصه.	
أولا. أهمية الإعلام الأمني في المجتمع	ص73
ثانيا. الأهداف العامة والخاصة للإعلام الأمني.	ص75
ثالثا. وظائف الإعلام الأمني في المجتمع.	ص79
رابعا. خصائص الإعلام الأمني.	ص82
المبحث الثالث. ضوابط وأبعاد المعالجة الصحفية للموضوعات والقضاياالأمنية.	
أولا. القائم بالاتصال في الإعلام الأمني.	ص91

ثانيا. الموضوعات الأمنية في الوسائل الإعلامية.	ص95
ثالثا. ضوابط المعالجة الصحفية للموضوعات والقضايا الأمنية.	ص98
رابعا. أبعاد المعالجة الصحفية للموضوعات والقضايا الأمنية.	ص108
المبحث الرابع. العلاقة المتلازمة بين الإعلام والأمن.	
أولا. طبيعةالعلاقة بين الأجهزة الإعلامية والأجهزة الأمنية.	ص109
ثانيا. مشكلات التنسيق بين الأجهزة الأمنية والإعلامية.	ص114
ثالثا. التكامل بين وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية.	ص119
رابعا. العلاقة بين الأجهزة الأمنية وسائل الإعلام والمجتمع.	ص123
الفصل الثالث. الإعلام الأمني المكتوب في ظل التعددية.	
المبحث الأول.أحداث الخامس من أكتوبر والتحول الديمقراطي في الجزائر.	
أولا. أحداث أكتوبر 1988م وبوادر التعددية.	ص129
ثانيا. قانون الإعلام 1990م.	ص132
1.أهم ما جاء به القانون.	ص134
2. ظـروف إعداد القانون.	ص134
ثالثا. إيجابيات وسلبيات قانون الإعلام 1990م.	ص135
المبحث الثاني.الإعلام المكتوب في الجزائر.	
أولا. مرحلة بداية التعددية.	ص138

1.صحافة القطاع العام.	ص139
2.الصحافة الحزبية.	ص140
3.الصحافة الخاصة (المستقلة).	ص141
المبحث الثالث. الإعلام المكتوب في الجزائر بعد التعددية.	
أولا. فترة بداية الأزمة الأمنية.	ص143
ثانيا. الوضع الراهن للإعلام المكتوب.	ص148
المبحث الرابع. معوقات الممارسة الإعلامية في فترة التعددية.	
أولا. المعوقات المادية والتقنية.	ص155
ثانيا. غلبة الطابع التجاري على المهنة.	ص62
ثالثا. ظهور أوضاع سياسية وأمنية وقانونية متميزة.	ص163
رابعا. الصحافة والسلطة وثمن الحرية في ظل الأزمة الأمنية.	ص175
المبحث الرابع. المعالجة الصحفية أثناء الأزمة الأمنية.	
أولا. طرق المعالجة الصحفية للأزمات الأمنية.	ص184
ثانيا. اتجاهات الصحافة الجزائرية نحو الأزمة الأمنية.	ص188
ثالثا. الصحافة الجزائرية والمصالحة الوطنية .	ص189
رابعا. معالجة قضايا الفساد.	ص190

خامسا. ملاحظات حول أداء الصحافة الجزائرية في فترة التعددية.	ص194
الفصلالرابع. نتائج الدراسة التحليلية لمضامين صحف. الخبر والنصروالوطن	
المبحث الأول. الموضوعات الأمنية حسب فئة ماذا قيل؟	ص206
المبحث الثاني. الموضوعات الأمنية حسب فئة كيف قيل؟	ص244
الفصل الثاني. نتائج الدراسة الميدانية	
المبحث الأول. خصائص عينة الدراسة.	ص280
المبحث الثاني. حاجات ودوافع الاستخدام.	ص313
المبحث الثالث. الإشباعات المتحققة.	ص327
نتائج الدراسة.	ص357
خاتمة.	ص366
الملاحق استمارة تحليل المحتوى استمارة الجمهور نموذج المقابلة/ نص المقابلة نص القانون المتعلق بمعالجة الأخبار الأمنية	ص 369-396
قائمة المصادر والمراجع.	ص392
فهرس الجداول.	ص406

فهرس الموضوعات.	ص414

فهرس الموضوعات

ملخص الدراسة :

أطروحة موسومة بـ:"الإعلام الأمني في الصحافة الجزائرية "

-دراسة ميدانية تحليلية لصحف الخبر، النصر،الوطن -

يعتبر الإعلام الأمني من مجالات البحث الحديثة في حقل الإعلام والاتصال، حيث يلقى إقبالا كبيرا من قِبل الباحثين نظرا لأهميته في نشر وتوعية المواطنين بكل ما يتعلق بالأمن بمفهومه الشامل، ولأهميته كذلك في استقرار الدولة والمجتمع، ويتسع البحث في مجال الإعلام الأمني ليشمل مجموعة من الجوانب، منها ما يتعلق بالقائم بالاتصال، ومنها ما يتصل بالرسالة الإعلامية الأمنية، ومنها ما يتصل بجمهور هذه المادة الإعلامية، وتعالج الدراسة الحالية هذا الموضوع من خلال إعطاء نظرة شاملة عن الإعلام الأمني بمختلف جوانبه المذكورة آنفا– القائم بالاتصال، المضمون، الجمهور–، حيث اشملت الدراسة بعد تحديد إطارها المنهجي، على فصل نظري قمنا فيه بتحديد مفهوم الإعلام الأمني من حيث: التعريف، الأهمية، الأهداف، الخصائص...، كما قمنا بإلقاء نظرة على الصحافة الجزائرية في ظل الأزمة الأمنية، وخصصنا فصل تحليلي تناول تغطية الصحافة الجزائرية للموضوعات الأمنية، فيما خصص فصل ميداني لاستخدامات الجمهور للموضوعات الأمنية، ودعمت الدراسة بمقابلات مع القائمين على الإعلام الأمني في المجال الصحفي، وأخرى مع القائمين بالاتصال في الأجهزة الأمنية.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وأدوات بحث متمثلة في استمارة الاستبيان، واستمارة تحليل المضمون، بالإضافة إلى المقابلة، كما حاولنا قدر الإمكان الاعتماد على المراجع والمصادر الحديثة التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث.

ملخص الدراسة:

Information Sécuritaire Dans La Press Algerienne

-Etude sur Terrain Analytique Sur Les Journaux Elkhabar ,Ennasr,Elwatan-

Les informations de sécurité est considéré comme un des domaines de recherche modernes dans le domaine de l'information et de la communication. Il attire l'attention de nombreux chercheurs en raison de son importance dans la diffusion de la sensibilisation des citoyens sur la sécurité en général, et en raison de sa contribution à la stabilité de l'Etat et de la société. La recherche dans le domaine des médias de sécurité couvre une gamme d'aspects, y compris ceux liés à la communication responsable, ceux liés à un message multimédia de sécurité, et ceux liés à l'auditoire. L'étude actuelle porte sur ce sujet en donnant un aperçu des médias de sécurité dans ses différents aspects mentionnés ci-dessus. Il couvre, après avoir déterminé le cadre méthodologique, un chapitre théorique dans lequel le concept d'information de sécurité a été délimité en termes de définition, de l'importance, les objectifs, les caractéristiques, etc. Il donne également une idée de la presse algérienne durant les années de crise de la sécurité. Un chapitre analytique a été consacré à traiter avec le traitement de la presse algérienne de sujets de sécurité. En outre, un chapitre de l'étude sur le terrain a été consacrée à l'utilisation de l'auditoire des sujets de sécurité. L'étude a été soutenue par des entretiens avec les responsables de l'information de sécurité dans les médias, et avec les communicateurs dans les services de sécurité.

Nous avons adopté dans cette étude l'approche et la recherche des outils descriptifs représentés sous la forme d'un questionnaire, et former une analyse de contenu, en plus de l'entrevue. Nous avons essayé autant que possible de se fonder sur des références et des sources modernes qui sont directement liés à la question de recherche.

Security Information In Algerian Press
-a field analytical study of el-khabar, ennasr ,el-watan newspapers-

Security information is considered as a modern research areas in the field of information and communication. It catches the attention of many researchers because of its importance in spreading the awareness of citizens about security in general and because of its contribution to the stability of the state and society. The research in the area of security media covers a range of aspects, including those related to the communication responsible, those related to security

media message, and those related to audience. The current study addresses this subject through giving an overview of the security media in its various aspects mentioned above. It covers, after determining the methodological framework, a theoretical chapter in which the concept of security information has been delimited in terms of definition, importance, objectives, characteristics, etc. It also gives an idea about the Algerian press during the years of security crisis. An analytical chapter has been devoted to deal with the Algerian press treatment of security topics. In addition, a field study chapter has been devoted to the audience uses of security subjects. The study has been supported by interviews with those in charge of the security information in media, and with communicators in the security services.

We have adopted in this study the descriptive approach and search tools represented in the form of a questionnaire, and form content analysis, in addition to the interview. We have tried as much as possible to rely on modern references and sources that are directly related to the search topic.